تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٠

الجزء الاول - التكيّف والنمو في الثمانينات
الجزء الثاني - الفقر والتنمية البشرية
ملحق: مؤشرات التنمية الدولية

Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized

البنك الدولي
أغسطس ١٩٨٠

تقرير
عن التنمية
في العالم
١٩٨٠

البنك الدولي
واشنطن
أغسطس ١٩٨٠

١٩٨٠ البنك الدولي للتنمية والتعمير/ والبنك الدولي.
1818 H Street, N.W., Washington, D.C. 20433 U.S.A.
جميع الحقوق محفوظة
ISSN 0271-1834

تمـــــــــهيد

ينشر هذا التقرير الثالث حول التنمية في العالم في فترة يتعرض فيها الاقتصاد العالمي وخاصة في البلدان النامية ـ للصعوبات والاضطرابات. وعلى هذه البلدان ان تتكيف مع الاختلال في المدفوعات الخارجية وارتفاع اسعار الطاقةوتباطؤ نمو التجارة العالمية، مما سيؤدي الى انخفاض وتيرة نموها خلال السنوات الخمس القادمة على الاقل. وفي امكانها ان تقوم بالكثير لجعل هذه التبطئة اسهل وللاسراع في احلال الشفاء المرتقب. غير انه لا بد من تقاسم اعباء هذه المعالجة: وعلى الدول الصناعية والدول ذات الاقتصاد المخطط مركزيا والدول المصدرة للنفط الرئيسية ان تلعب كذلك دوراً كبيراً في هذا المجال.

يشمل الجزء الاول من هذا التقرير اساسا اختيارات السياسة الاقتصادية التي تواجه الدول النامية والدول الغنية على حد سوى وكذلك ملابسات هذه الاختيارات بالنسبة للنمو. وآفاق النمو التي يناقشها التقرير تعتبر منبع قلق عميق ـ لاسيما فيما يخص البلدان ذات الدخل المنخفض، وبينها، البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء ـ وهناك حاجة ماسة الى مزيد من السخاء والمبادرة لدى البلدان الغنية التي تمنح المعونة الامتيازية.

ومن الاهمية الحيوية، علاوة عن ذلك الا تؤدي التسويات الناجحة الى التضحية بلا حق، اما بمستويات المعيشة الحالية لدى الفقراء، او بالاجراءات اللازمة في المستقبل للتخفيف من الفقر، الا انه لا يكفي وحده والجزء الثاني من هذا التقرير يستعرض طرقاً اخرى للتخفيف من الفقر، بالتركيز على التنمية البشرية، باعتبارها تكملة هامة للاساليب الرامية الى التقليل من الفقر والتي تم التركيز عليها في التقريرين السابقين حول التنمية العالمية.

ولا تكتسي التنمية البشرية ـ التربية والتعليم والتدريب مستوى افضل من الصحة والتغذية، التقليل من التكاثر ـ اهمية للتخفيف من الفقر فحسب، بل ايضاً في زيادة مداخيل الفقراء ونمو اجمالي الناتج القومي والخلاصة الحيوية الاساسية التي نبينها هنا هي ان بعض التدابير اعترف بصلاحيتها الاخلاقية منذ مدة طويلة ـ التعليم الابتدائي على سبيل المثال ـ لها مغزاها وفائدتها على الصعيد الاقتصادي كذلك.

ان الاهداف النبيلة للتنمية البشرية هي مع ذلك صعبة المنال ـ وهي كذلك تكلف الكثير. وينظر التقرير، انطلاقاً من سنوات الخبرة الطويلة التي جمعها البنك، ـ في تحليل المشاريع، والقطاعات والاقتصاديات الوطنية، والابحاث ـ ينظر في اسباب ونتائج تقدم التنمية البشرية وماذا يتطلب انجاز برامج ناجحة في هذا المجال.

وان كان هنالك اليوم اعتراف متزايد بان النمو لا يلغي الحاجة الى التنمية البشرية وخطوات اخرى ترمي الى التخفيف من الفقر، ينبغي التشديد على ان العكس صحيح ايضاً، اي ان التدابير المباشرة للتخفيف من الفقر لا تلغي الحاجة الى النمو. ويشدد التقرير هذا على ان التصدي المباشر للفقر، اذا اردنا له النجاح، ينبغي ان ينسق مع اجراءات تهدف الى ضمان استمرار توسع اقتصاديات الدول النامية.

وينبغي ان تقدم الدول الغنية عوناً نشيطاً للمساعدة في هذه العملية، من خلال تقديم رؤوس الاموال والمعرفة الفنية ومن خلال فتح اسواقها لصادرات الدول النامية. وهناك خطر حقيقي في الا تقوم البلدان الغنية، نظراً لمشاكلها الاقتصادية الداخلية، بايلاء الاهتمام اللازم للمشاكل الضخمة التي يواجهها العالم النامي، وللمآسي التي يمكن ان تنجم عن السياسات الضيقة او القصيرة النظر ـ في مجالات الطاقة والتجارة والمعونة المالية ـ .

ويعكس هذا التقرير عمل العديد من زملائي في البنك الدولي. والآراء المبينة هنا لا تعكس بالضرورة وجهات نظر اعضاء مجلس الادارة او الحكومات التي يمثلونها. وكما جرت العادة في السنوات الماضية، يتضمن التقرير مؤشرات التنمية العالمية التي تشمل جداول المعطيات الاقتصادية والاجتماعية لما يزيد على مئة بلد.

روبرت ماكنمارا

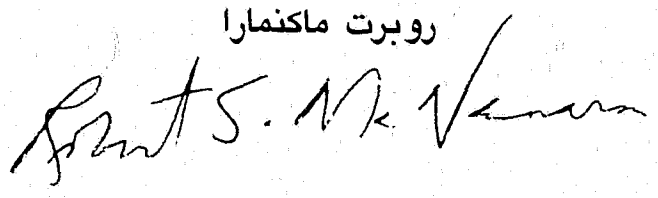

قام باعداد هذا التقرير فريق يرئسه بول ايسنمان ويضم كلا من نيكولاس هوب، وتيموتي كينغ، وبيتر نايت، وأكبر نومان، وروبيرت بينانت - ريا، وادريان وود. وقام قطاع التحليل الاقتصادي والتقديرات باعداد المعطيات والتقديرات المبينة في الفصل (٢) وفي مؤشرات التنمية العالمية. ويود المؤلفون ان يعربوا عن امتنانهم للعون الذي تقدم به العديد من المساهمين والمراجعين والموظفين المساندين. وتولى الادارة العامة لانجاز هذا العمل كل من بيغان ويد وهوليس شيزي.

المحتويات

١ المقدمة ٩

الجزء الاول - التكيف والنمو في الثمانينات ١١

٢ آفاق المستقبل للبلدان النامية ١١

التكيف والانتعاش ١١

العوامل التي تؤثر على النمو ١٤

النمو الاقليمي في الثمانينات ٢٠

٣ المشكلات والسياسات الدولية ١٤

الطاقة ٢٤

التجارة ٢٩

تدفقات رأس المال ٣٦

الجزء الثاني الفقر والتنمية البشرية ٤٤

٤ الفقر والنمو والتنمية البشرية ٤٥

ابعاد الفقر ٤٥

تخفيف الفقر خلال ثلاثة عقود ٤٧

الفقر والنمو ٤٧

مصادر النمو ٤٨

رفع مستوى دخول الفقراء ٥٣

٥ قضايا وسياسات التنمية البشرية ٥٩

التعليم ٥٩

الصحة ٦٧

التغذية ٧٣

الخصوبة ٧٩

النسيج المتضام ٨٥

٦ نحو تغذية برامج التنمية البشرية: بعض الدروس العملية ٨٧

الدعم السياسي ٨٧

تخفيف القيود المالية ٧٨

تنمية القوة الادارية ٩١

ضمان استخدام الخدمات ٩٤

المساعدات الدولية ٩٧

٧ الاولويات والتقدم في آفاق المناطق ٩٩

قضايا للمخططين ٩٩

افريقيا جنوب الصحراء ١٠٢

جنوب آسيا ١٠٥

المناطق المتوسطة الدخل ١٠٨

الدروس المستخلصة للتخطيط ١١١

٨ الموجز والاستخلاصات ١١٣

الملحق الاحصائي للجزء الاول ١١٩

ملحوظة حول المراجع والمصادر ١٢٠

الملحق - مؤشرات التنمية العالمية ١٢٣

جداول النص

٢ ـ ١	ملخص توقعات النمو	١٤
٢ ـ ٢	نمو الصادرات والواردات ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠	١٦
٢ ـ ٣	الحصص المئوية من التجارة الدولية والخدمات غير المرتبطة بعناصر الانتاج	١٦
٢ ـ ٤	صافي المستوردات من النفط الى البلدان النامية المستوردة للنفط ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠	١٧
٢ ـ ٥	البلدان النامية: معدلات الاستثمار والادخار ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠	١٨
٢ ـ ٦	عجز الحساب الجاري في البلدان النامية المستوردة للنفط ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠	١٩
٢ ـ ٧	نسب خدمة الدين في البلدان النامية ١٩٧٧ ـ ١٩٩٠	١٩
٢ ـ ٨	نمو اجمالي الناتج القومي للفرد حسب المناطق ١٩٦٠ ـ ١٩٩٠	٢٠
٢ ـ ٩	البلدان النامية: إجمالي الناتج القومي للفرد ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠	٢٢
٣ ـ ١	حصص صافي التجارة الدولية في الطاقة التجارية ١٩٧٧ ـ ١٩٩٠	٢٦
٣ ـ ٢	التجارة الدولية للسلع: مجموعات البلدان ١٩٧٠، ١٩٧٧	٣١
٣ ـ ٣	تركيب سلع صادرات البلدان النامية الى البلدان الصناعية والبلدان النامية الاخرى ١٩٧٧	٣٥
٣ ـ ٤	الديون المستحقة للبنوك التجارية على البلدان النامية ١٩٧٦ ـ ١٩٧٩	٣٧
٣ ـ ٥	متوسط زيادة العلاوات في الاقتراض الخارجي عن سعر الفائدة الذي تقدمه بنوك لندن على المعاملات فيما بينها ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩	٣٧
٣ ـ ٦	تدفق المساعدات الى البلدان النامية والمؤسسات المتعددة الاطراف ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠	٣٩
٣ ـ ٧	توزيع المساعدات الرسمية للتنمية من الدول المانحة الاعضاء في لجنة مساعدات التنمية ١٩٧٠ ـ ١٩٧٨	٤٢
٤ ـ ١	السكان الزراعيون بالنسبة لمناطق المحاصيل	٥١
٤ ـ ٢	الريّ والدخل، مشروعات مختارة	٥٥
٤ ـ ٣	نسب المعولين الى العاملين حسب مجموعات الدخل	٥٦
٥ ـ ١	النفقات السنوية للتعليم الابتدائي والعالي للطالب الواحد	٥٩
٥ ـ ٢	المقيدون في المدارس الابتدائية حسب مجموعات الدخل	٦٠
٥ ـ ٣	تعليم الفلاح وإنتاجية الفلاح	٦١
٥ ـ ٤	معدلات العائد من التعليم	٦٢
٥ ـ ٥	الانفاق الحكومي على التعليم للأسرة الواحدة حسب مجموعات الدخل	٦٣
٥ ـ ٦	اختلافات العمر المرتقب داخل بعض البلدان	٦٨
٦ ـ ١	الضريبة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج القومي	٩٠
٧ ـ ١	افريقيا جنوب الصحراء: إجمالي الناتج القومي للفرد	١٠١

جداول الملحق الاحصائي

الجدول ١ ـ نمو السكان، و إجمالي الناتج القومي، و إجمالي الناتج القومي للفرد، ١٩٦٠ ـ ١٩٩٠	١١٧
الجدول ٢ ـ إنتاج الطاقة الاولية التجارية واستهلاكها حسب مجموعات البلدان ٧٧ ـ ١٩٩٠	١١٧
الجدول ٣ ـ تركيب العرض من الطاقة الاولية التجارية في العالم ١٩٧٠ ـ ٢٠٢٠	١١٧
الجدول ٤ ـ نمو صادرات السلع حسب فئات المنتجات ومجموعات البلدان ١٩٦٠ ـ ١٩٧٧، ١٩٧٧ ـ ١٩٩٠	١١٨
الجدول ٥ ـ وجهات تجارة السلع ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧	١١٨
الجدول ٦ ـ تدفقات رأس المال وديون البلدان النامية: المستوردة للنفط والمصدرة له ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠	١١٩
الجدول ٧ ـ تدفقات رأس المال وديون البلدان النامية المستوردة للنفط: المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠.	١١٩

الاشكال

٢ ـ ١	نمو إجمالي الناتج القومي للفرد: البلدان الصناعية والبلدان النامية المستوردة للنفط ٦٥ ـ ١٩٨٠	١٣
٢ ـ ٢	نمو إجمالي الناتج القومي للفرد في البلدان النامية ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠	١٥
٢ ـ ٣	النمو في إنتاج واستهلاك الطاقة حسب مجموعات البلدان ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠	١٧
٢ ـ ٤	معدلات الادخار والاستثمار في البلدان النامية ١٩٦٠، ١٩٨٠، ١٩٩٠	١٧
٢ ـ ٥	صافي تدفقات رأس المال المتوسط والطويل الاجل الى البلدان النامية ١٩٨٠، ١٩٩٠	١٨
٣ ـ ١	أسعار النفط ١٩٧٢ ـ ١٩٨٠	٢٤

٣ ـ ٢	الحصص الحائية والمقدرة مستقبلياً في العرض للطاقة الدولية من ١٩٧٠ ـ ٢٠٢٠	٢٦
٣ ـ ٣	نمو سلع التصدير من البلدان النامية ١٩٦٣ ـ ١٩٧٣، ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧	٢٩
٣ ـ ٤	نمو صادرات البلدان النامية حسب أماكن وصولها	٣٤
٣ ـ ٥	استخدام البلدان النامية للمبالغ المقترضة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠	٣٦
٣ ـ ٦	إصدارات السندات الدولية ١٩٧٢ ـ ١٩٧٩	٣٩
٤ ـ ١	ثلاثة عقود من مكافحة الفقر	٤٦
٤ ـ ٢	الدخل القومي ـ الفقر القومي	٤٨
٤ ـ ٣	توزيع السكان حسب العمر والجنس ١٩٦٠	٥٢
٤ ـ ٤	دخل اكثر المجموعات فقراً	٥٢
٥ ـ ١	نسب القيد حسب المناطق ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥	٦٠
٥ ـ ٢	الوفاة حسب مجموعات الاعمار، البلدان النامية والصناعية، ١٩٨٠	٦٨
٥ ـ ٣	الاتجاهات في معدلات المواليد والوفيات ١٧٧٥ ـ ٢٠٥٠	٨٠
٥ ـ ٤	الدخل والخصوبة، ١٩٧٨	٨٢
٥ ـ ٥	العوامل المؤثرة في الخصوبة	٨٣
٥ ـ ٦	خطوط السياسة والفقر	٨٦
٦ ـ ١	نسبة من يعرفون القراءة والكتابة في بعض البلدان النامية ١٩٥٠، ١٩٧٠	٩٦
٧ ـ ١	إجمالي الناتج القومي للفرد ١٩٦٠، ١٩٧٠، ١٩٨٠ بدولارات سنة ١٩٧٧	١٠١
٧ ـ ٢	محو الامية حسب المناطق ١٩٤٥ ـ ١٩٧٥	١٠١
٧ ـ ٣	العمر المرتقب ١٩٦٠، ١٩٧٨	١٠١
٧ ـ ٤	افريقيا جنوب الصحراء: العمر المرتقب في علاقة دخل الفرد، ١٩٧٨	١٠٣
٧ ـ ٥	جنوب آسيا: العمر المرتقب في علاقة بدخل الفرد، ١٩٧٨	١٠٥
٧ ـ ٦	الشرق الاوسط وشمال أفريقيا: العمر المرتقب في علاقته بدخل الفرد، ١٩٧٨	١٠٨
٧ ـ ٧	اميركا اللاتينية والكاريبي: العمر المرتقب في علاقته بدخل الفرد، ١٩٧٨	١٠٨
٧ ـ ٨	شرق آسيا والمحيط الهادي: العمر المرتقب في علاقته بدخل الفرد، ١٩٧٨	١٠٩

الاطارات

إجمالي الناتج القومي وأسعار التجارة	١٢
الضرائب والطاقة	٢٥
الوقود من المواد الغذائية	٢٧
استقرار عائدات التصدير	٣٠
المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف: دورة طوكيو	٣١
الهجرة والنقود	٣٢
الغذاء والزراعة والعملات الاجنبية	٣٣
الانفاق العسكري	٤١
الموارد البشرية والنمو: شواهد الاقتصاد الكلي	٥٠
صغيرة ومنتجة	٥٤
ربّ ضارة نافعة	٥٧
الدراسة والاختيار والانتاجية	٦٢
فوائد تعليم النساء	٦٣
البطالة بين المتعلمين	٦٤
الضخامة ليست بالضرورة مرادفة للرداءة	٦٦
تعويض الماء المفقود عن طريق الفم	٧١
الخبرة المستخلصة	٧٤
الغذاء والفقراء	٧٦
توقعات بديلة للسكان	٨١
تكنولوجيا منع الحمل	٨٥
كم يكلّف ذلك؟	٨٩
الاطباء «الحفاة» في الصين	٩١
الاعتماد على النفس في سريلانكا	٩٢
عدم ادراك الفقر في الريف	٩٣
النفقات الخاصة لاستخدام الخدمات العامة	٩٥
بانيجار بالي	٩٧
سياسة المفاضلة في سريلانكا	١٠٦
الجنس وطول الاعمار والتنمية	١٠٧

«تعاريف»

تحدد مجموعات البلدان في الاطار التحليلي لهذا التقرير كما يلي:

- **البلدان النامية** وتقسم على اساس اجمالي الناتج القومي للفرد لسنة ١٩٧٨ الى:
- **بلدان منخفضة الدخل** حيث يبلغ اجمالي الناتج القومي للفرد ٣٦٠ دولارا فأقل،
- **وبلدان متوسطة الدخل** حيث يزيد اجمالي الناتج القومي للفرد عن ٣٦٠ دولاراً.

وتوجد بلدان كل مجموعة، موضحة في الجداول الخاصة بمؤشرات التنمية في العالم ابتداء من صفحة ١٠٥.

- **البلدان النامية المصدرة للنفط** وتشمل الجزائر وانغولا والبحرين وبوليفيا وبروناي والكونغو والاكوادور ومصر والغابون واندونيسيا وماليزيا والمكسيك ونيجيريا وعمان وسوريا وترينيداد وتوباغو وتونس وفنزويلا والزائير.
- **البلدان المصدرة للنفط ذات فائض في رأس المال** وتشمل ايران والعراق والكويت وليبيا وقطر والعربية السعودية والامارات العربية المتحدة.
- **البلدان النامية المستوردة للنفط** وتشمل البلدان التي لم تصنف على انها نامية مصدرة للنفط، او مصدرة للنفط وذات فائض في رأس المال.
- **البلدان الصناعية** وهي اعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باستثناء اليونان والبرتغال واسبانيا وتركيا والتي تدرج ضمن البلدان النامية المتوسطة الدخل.
- **البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا** وتشمل البانيا وبلغاريا والصين وكوبا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية المانيا الديمقراطية وهنغاريا وجمهورية كوريا الديمقراطية ومنغوليا، وبولندا، ورومانيا والاتحاد السوفياتي.
- **وتشمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** اوستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والدانمارك وفنلندا وفرنسا والمانيا الاتحادية واليونان وايسلندا وايرلندا وايطاليا واليابان ولوكسمبورغ وهولندا ونيوزيلاندا والنرويج والبرتغال واسبانيا والسويد وسويسرا وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.
- **وتضم لجنة مساعدات التنمية** المنبثقة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: اوستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والدانمارك وفنلندا وفرنسا والمانيا الاتحادية وايطاليا واليابان وهولندا ونيوزيلاند والنرويج والسويد، وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ولجنة الجماعة الاقتصادية الاوروبية.
- **وتضم منظمة الدول المصدرة للنفط (الاوبك)**: الجزائر والاكوادور والغابون واندونيسيا وايران والعراق والكويت وليبيا ونيجيريا وقطر والعربية السعودية والامارات العربية المتحدة وفنزويلا.

اما المصطلحات الاقتصادية والديموغرافية فتوجد تعاريفها في الملاحظات التقنية على «مؤشرات التنمية في العالم» من صفحة ١٥٨ الى صفحة ١٦٥.

- **البليون** = المليار - ١٠٠٠ مليون
- **الاطنان** هي اطنان مترية (١٠٠٠ كيلوغرام)
- **معدلات النمو** محسوبة بالاسعار الحقيقية ما لم ينص على غير ذلك.
- **الرموز** المستعملة في جداول النص تدل على ما يلي:

.. = غير متاح

(.) = اقل من نصف الوحدة الموضحة

غ.ق = غير قابل للتطبيق.

١ مقدمة

تبدأ البلدان النامية العقد وهي تواجه تحديين رئيسيين: اولهما، انه لا بد لها من الجهد في سبيل الاستمرار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تحقق في مناخ دولي يبدو اقل ملائمة مما كان عليه منذ عقد خلا – بل منذ عام مضي.

وثانيهما، انه يجب عليها ان تجد الحلول لمأسي ثمانمائة مليون من البشر يعيشون في الفقر المطلق والذين لم يستفيدوا الا بقدر لا يذكر من التقدم السابق. ويبحث هذا التقرير بعض مشكلات هذين المجالين وافاقهما حتى عام ٢٠٠٠ بيد انه يولي اهمية خاصة للفترة القادمة التي تتراوح بين خمس وعشر سنوات.

ومن موضوعاته الرئيسية ايضا، دور البشر في التنمية اذ لا تزال ملاحظة آدم سميث صادقة تماما والتي يقول فيها «ان رخاء امة من الامم يتحدد اساسا بالمهارة والحذق والحصانة التي تستخدم بها الايدي العاملة فيها». وفي ظل الظروف الاقتصادية العصيبة في الاعوام الستة الماضية، وفيما سبقها من السنين، استطاعت معظم البلدان النامية الاسرع نموا وغير المنتجة للنفط، ان تعلم شعوبها تعليما جيدا. كما ان المزيد من التعليم والصحة الافضل، يمكن ان يساعدا افقر الناس على الخلاص من وهدة الفقر.

الآفاق الاقتصادية في المستقبل

طبقا لما ورد في تقريري «التنمية في العالم» السابقين، تمت التوقعات الاقتصادية للبلدان النامية استنادا الى تحليل البنك الدولي فيما يختص بالعوامل التي تحدد نمو البلدان والمناطق. ولا تهدف هذه التوقعات الى اصدار تنبؤات محددة، بل بالاحرى، الى توضيح النتائج المحتملة للسياسات المختلفة.

وقد اوردت في الفصل الثاني، مجموعتان من التوقعات في المستقبل مؤسستان على معدلات النمو المختلفة في الدول الصناعية واستجابات السياسة في البلدان النامية. وقد اتسع تحليل هذا العام ليزود تقديرات منفصلة للبلدان النامية المستوردة للنفط والمصدرة له على حد سواء، وتقديرات اخرى تبعا للمنطقة ومستوى الدخل.

ويشير التحليل الى ان النمو الاقتصادي الدولي سيكون بطيئا خلال السنوات القليلة القادمة، حين تنقص البلدان المستوردة للنفط العجز في حساباتها وتتكيف مع تكاليف الطاقة المرتفعة. غير ان السياسات المتبعة خلال فترة التكيف سيكون لها بعض التاثير على النمو حينئذ – بل وسيكون لها تاثير اكبر على الانتعاش الاقتصادي المتوقع بعد سنة ١٩٨٥.

وسيقوم التمويل الدولي بدور حاسم في الثمانينات. وما لم تستطع البلدان النامية (وغيرها من البلدان المستوردة للنفط) تمويل العجز الضخم المتوقع في ميزان المدفوعات، فسيتاثر، الانتاج والنمو تاثرا خطيرا، وستصبح ايضا السياسات الداخلية للبلدان النامية ذات اهمية حاسمة: فكلما استخدمت صادراتها واستثمارانها ومواردها من الطاقة بكفاءة، وكلما زادت من مدخراتها واستثمارها، كلما اصبحت اسرع نموا.

وبالمثل ، فان مصير الفقراء في البلدان النامية ستقرره، الى حد بعيد الفرص والسياسات المحلية.

غير انه لم يقلل ذلك كله، من اهمية دور البلدان الصناعية. ويتعرض الفصل الثالث لثلاثة روابط اقتصادية توثق العلاقات بين دول العالم – الا وهي التجارة والطاقة وتدفقات رأس المال محللاً المسائل الجوهرية في هذه المجالات، وهي مسائل لا بد ان تقوم بحلها البلدان الصناعية، في المقام الاول. فحيث انها تحصل على نحو ٦٥٪ من صادرات البلدان النامية، فان معدلات نموها وسياساتها التجارية تحدد بالدرجة الكبرى، القدر الذي تستطيع البلدان النامية تصديره. ونظرا لانها تستهلك ما يزيد عن نصف الاستهلاك العالمي من الطاقة، فان الحفاظ على الطاقة (او الافتقار اليه) هو اعظم العوامل تاثيرا. كما ان معظم راس المال الاجنبي الذي تحتاجه البلدان النامية لا بد ان ياتي عن طريق المصارف العالمية الصناعية او يجب ان ياتي مباشرة من برامج المعونة الخاصة به.

دور التنمية البشرية

شهدت العقود الثلاثة الماضية بعض التغيرات العظيمة في حياة البشر في البلدان النامية، اذ تضاعف متوسط الدخول، وازداد متوسط العمر المرتقب من ٤٢ عاما ليصل الى ٥٤ عاما، وارتفعت نسبة الكبار ممن يعرفون القراءة والكتابة من حوالي ٣٠ بالمئة ليصل الى ما يزيد عن ٥٠٪ وكما بدأت

الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية تضيق على نحو ملحوظ، في نواحي العمر المرتقب ومحو الامية والقيد في المدارس الابتدائية. غير ان الطريق لا يزال طويلا، اذ لا يكاد اكثر من ثلاثة ارباع المليار من البشر يجدون دخلا كافيا ليقيم اودهم من اسبوع لاسبوع. ففي البلدان المنخفضة الدخل يعيش الناس في المتوسط، اقل مما تعيش شعوب البلدان الصناعية بمقدار اربعة وعشرين عاما. ويوجد نحو ٦٠٠ مليون من الكبار الاميين في البلدان النامية، كما لا يتردد على المدارس ثلث الاطفال من هم في سن المدرسة الابتدائية (ونصف عدد البنات تقريبا)

ويتناول الجزء الثاني من التقرير هذه الظروف باعتبارها نقطة الانطلاق. ويطرح الفصل الرابع وجهة نظر شاملة للسبل التعددة لمواجهة مشكلة الفقر المطلق. كما يعالج موارد النمو واساليب الاسراع به، كما يقدم مجموعة عريضة من التدابير: خلق فرص العمل، والاصلاح الزراعي والالتحاق بالمدارس الى غير ذلك من اجل زيادة دخول المجموعات الافقر بصفة خاصة.

ويتناول بقية التقرير، بدءا من الفصل الخامس، بالدراسة العميقة نهجا محددا المعالجة الفقر - التنمية البشرية - ويلخص الفكرة السائدة وهي انه لا بد من مساعدة الفقراء حتى يتمكنوا من مساعدة انفسهم. وكان الراي السائد - منذ القدم - ولا يزال ان مستويات التعليم والصحة والتغذية العالية هي الاهداف الهامة للتنمية، اذ انها تعمل على رفع مستويات الدخول وانقاص معدلات الخصوبة. ولا تستطيع التنمية البشرية بمفردها التغلب على الفقر المدقع. غير انها خطوة رئيسية مكملة لخطوات اخرى من اجل زيادة انتاجية الفقراء ودخولهم. ويقدم الفصل الخامس نظرة مستفيضة حول التعليم والصحة والتغذية ومعدلات الخصوبة. ويشرح في كل مجال من هذه المجالات، اسباب حرمان الفقراء ويناقش الاساليب الضرورية للتغلب على ضروب الحرمان.

ويولي الفصل الخامس اهمية خاصة للاجماع المبني على اسس عملية والذي ظهر مؤخرا في مجالات عدة - وتشمل سياسة التغذية والرعاية الصحية الاولية ودور برامج تنظيم الاسرة في انقاص معدلات الخصوبة. وتؤثر هذه المجالات المختلفة للتنمية البشرية في بعضها البعض، وينظر الى التعليم بوصفه مجالا ذا اهمية عظمى.

ويستخلص الفصلان السادس والسابع النتائج المبنية على التجربة على برامج التنمية البشرية. ويوضح الفصل السادس المدى الذي خفت فيه حدة القيود السياسية والادارية والمالية ويدرس المعونة الاجنبية. كما يبحث سبل التغلب على الحواجز الثقافية والاقتصادية التي تحول بين الفقراء واطفالهم - لاسيما الاناث - وبين استخدام خدمات التنمية البشرية.

ويلقي الفصل السابع الضوء على قضايا التخطيط العريضة - بما فيها التفاعل المتبادل بين النمو وتخفيف حدة الفقر وتخصيص الموارد بين التنمية البشرية وغيرها من الانشطة، متفحصا هذه المسائل وغيرها من مسائل التنمية البشرية المحددة حيثما تنطبق على المناطق المختلفة من البلدان النامية. ويشمل الفصل الثامن ملخصا للحجج الرئيسية التي وردت في الجزئين الاول والثاني والنتائج التي توصل اليها.

الجزء الاول ـ التكيف والنمو في الثمانينات
٢ آفاق المستقبل للبلدان النامية

تدهورت الظروف الاقتصادية الدولية وتوقعاتها منذ ان نشر تقرير التنمية في العالم، العام الماضي.

فمن المرجح ان يزيد السعر الحقيقي للنفط على الاقل بنسبة ٨٠٪ في سنة ١٩٨٠ عنه في سنة ١٩٧٨. ونتيجة لذلك، سيكون لدى الاقطار المصدرة للنفط ذات فائض راس المال فوائض في حساباتها الجارية تبلغ نحو ١١٠ مليار من الدولارات هذا العام. وستعاني الدول النامية المستوردة للنفط من عجز يزيد ٦٠ مليارا من الدولارات[1]. ويثير هذا التوقع، التساؤلات فيما يتعلق بقدرة النظام المالي الدولي على تدوير الاموال الكافية – للبلدان الصناعية والنامية – للحفاظ على مستويات الاستيراد ومعدلات النمو الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، فمن الممكن توقع ارتفاع السعر الحقيقي للطاقة خلال الثمانينات.

ولاسباب تخص جزئياً اسعار النفط المرتفعة، ساءت توقعات النمو المرتقبة في البلدان الصناعية وفي التجارة الدولية. وقد ادى انتشار التضخم على نطاق واسع في سنتي ١٩٧٩ و١٩٨٠ الى اتخاذ الحكومات تدابير انكماشية قوية ، ومن المتوقع ان يحقق اقتصاد الدول الصناعية نموا بطيئا في سنتي ١٩٨٠ و١٩٨١. وسوف ينجم عن ذلك حتما هبوط طلبهم على صادرات البلدان النامية. وتوشك ان تبدأ مع الثمانينات فترة نمو أبطأ عما كان منتظرا لعام خلا.

(١) انظر الصفحة... لمعرفة قائمة البلدان المصدرة للنفط ذات الفائض في راس المال والبلدان النامية المصدرة للنفط

وبالنظر الى هذين التطورين، يواجه العالم الحاجة الى التكييف في موازين المدفوعات والطاقة الباهظة الثمن على نطاق يماثل ما حدث في سنتي ١٩٧٤ – ١٩٧٥. ولكن التكييف لا بد ان يحدث في وقت تسود فيه افاق لتدفقات راس المال – ولاسيما معونة الاقطار الفقيرة – سيئة بدرجة اكثر من ذي قبل. وستستغرق عملية التكييف هذه عدة سنوات. من المرجح ان يكون معدل نمو الاقتصاد الدولي ونمو البلدان النامية اثناء بقائها أبطأ مما كان عليه في السبعينات. ومن الممكن ان يحدث انتعاش اقتصادي ملحوظ من منتصف الثمانينات فصاعدا شريطة ان تنجح عملية التكييف.

والجلي ان ارتفاع اسعار النفط قد احدث تحسنا في امكانات المستقبل لتلك البلدان النامية التي تملك فائضا من النفط للتصدير، وحيث يعيش خُمس سكان البلدان النامية. ونما اجمالي ناتجها القومي للفرد بنسبة ٢.٨٪ سنويا في الستينات، بالمقارنة بنسبة ٣.١٪ للبلدان النامية المستوردة للنفط . غير انه في السبعينات ازداد معدل النمو للبلدان المصدرة للنفط الى نسبة ٣.٥ بالمئة سنويا، بينما هبط معدل نمو البلدان المستوردة للنفط الى ٢.٧٪.

بل كان التفاوت اكبر من ذلك حينما تم تكييف اجمالي الناتج القومي ليوافق التغيرات في القدرة الشرائية لصادراتها (انظر الاطار على الصفحة القادمة). وباستمرار ازدياد ايرادات النفط – على الاقل في النصف الاول من الثمانينات – فان نمو الدول المصدرة للنفط، سيتعثر بسبب ضعف انتاجية الاستثمارات المحلية اكثر من تعثره بسبب نقص قدرتها على الاقتراض من الخارج.

التكييف في البلدان المستوردة للنفط

تواجه كافة البلدان المستوردة للنفط النامية منها والصناعية على السواء، تحديا رئيسيا واحدا على مدى السنوات القليلة القادمة، الا وهو التكيف مع اسعار النفط المرتفعة وكساد التجارة الدولية، مع تدنية النقص في نموها. وتتعرض البلدان المستوردة للنفط لقيد شديد للغاية، الا وهو نقص قدرتها على الاستيراد بسبب ارتفاع اثمان الواردات (وخاصة الطاقة)، ونتيجة لتدهور افاق التصدير. وقد مرت هذه البلدان بعملية تكييف مماثلة خلال السنوات ١٩٧٤ ١٩٧٨، وثمة المزيد مما يمكن ان تتعلمه هذه البلدان من خبرتها السابقة.

ولعملية التكييف مرحلتان. اولا، حينما تحدث زيادة مفاجئة في تكاليف الواردات بالنسبة الى حصيلة الصادرات، تضغط البلدان وارداتها وبالتالي يهبط معدل النمو بشدة. ولان مثل هذا الهبوط الحاد يثير الاضطراب على كل من الصعيدين الاقتصادي والسياسي،تقبل البلدان العجز الضخم في حساباتها الجارية وتمول العجز فيها عن طريق الاقتراض او المعونة.وخلال مرحلة التكيف الاولى زاد العجز في الحسابات الجارية للبلدان النامية المستوردة للنفط، بصورة مفاجئة

وشديدة، فارتفع من ٢,٣ من اجمالي ناتجها القومي عام ١٩٧٠ الى ٥,١ عام ١٩٧٥ تم ارتفع خلال الفترة ١٩٧٨ ١٩٨٠ من ٢,٣ الى ٣,٩ . ويلاحظ في عام ١٩٨٠ ان معدل النمو لهذه البلدان في مرحلة هبوط ولكن بمعدل اقل حدة عنه في سنة ١٩٧٥. (انظر الشكل ٢ ١)

اما المرحلة الثانية فهي انقاض هذا العجز في الحسابات الجارية بحيث يصل الى مستويات يمكن معها تمويلها على الاجل المتوسط، في الوقت نفسه الذي يجب فيه اعادة هيكلة الانتاج والتجارة لتواجه الظروف الجديدة. ويتطلب هذا التغيير الهيكلي استثمارات كثيفة. ولا بد من تطوير موارد طاقة جديدة والحفاظ على الطاقة. كما يجب استبدال الصناعات المتدهورة او غير الفعالة في كل من البلدان الصناعية والنامية بصناعات تنافسية. ولذلك فان النمو قد ينتعش قليلا خلال المرحلة الثانية، الا انه سوف يستمر في الهبوط نتيجة الحاجة الدائمة للتكييف.

ويزيد النمو البطيء من حدة المشكلات السياسية التي قد تنشأ حينما تلقي الحكومات اعباء زيادة الاسعار العالمية على كاهل المستهلكين، ولاسيما مستهلكي المدينة ذوي الفعالية السياسية، او حينما تنقص من الخدمات العامة. ولا يقل عن ذلك اهمية، اهتمام الحكومات بما يمكن ان تسببه الزيادات السريعة في اسعار البضائع المستوردة الاساسية من ضيق شديد للفقراء. ويمكن ان تطيل هذه القيود من فترة التكييف. وثمة ضرورة لايجاد شكل من اشكال التوازن بين الاستثمارات ذات العائدات القصيرة الاجل وتلك الاستثمارات الطويلة الاجل والحيوية للنمو مثل البنيات الاساسية او التعليم.

وعلى عكس التشاؤم والشكوك المبدئية بشان قدرة البلدان النامية على التكيف، فانها لم تسر تبعا للتوقعات المنتظرة في الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٧٨. ففي سنتي ١٩٧٤ و١٩٧٥ هبطت معدلات النمو فيها بنسبة اقل منها في حالة البلدان الصناعية، (الشكل ٢ - ١) مساعدة بذلك على تخفيف حدة التباطؤ في التجارة الدولية. وقد ساعد على عملية التكيف هذه، الزيادات الضخمة في المعونة الرسمية ورؤوس الاموال الاخرى، بالاضافة الى اقتراض قسط ضخم من الفائض المتداول للبلدان المنتجة للنفط. ومع ذلك، فقد كانت نتيجة هذه الجهود نموا ابطأ، ففي السنوات ١٩٧٥ - ١٩٧٨، نما اجمالي الناتج القومي للفرد في البلدان النامية المستوردة للنفط بنسبة ٢,٣٪ سنويا - اعلى من نسبة ٠,٨٪ في ١٩٧٥ وهي اكثر النسب انخفاضا ومع ذلك فانه اقل بكثير من متوسط السنوات ١٩٦٥ - ١٩٧٣ ومقداره ٣,٧٪ - ، كما عانت بعض

اجمالي الناتج القومي واسعار التجارة

حينما تتغير معدلات التبادل التجاري لقطر من الاقطار تغيرا ضخما فان التغيرات في الناتج القومي بالاسعار الثابتة لا تعكس بدقة التغيرات في قدرتها الشرائية. حيث سيزداد حجم الواردات التي يمكن شراؤها بحجم معين من الصادرات اذا تحسنت معدلات التبادل التجاري ويقل اذا تدهورت. وليس هناك عادة، اسلوب متفق عليه لقياس هذه التغيرات في القدرة الشرائية، غير انه يمكن التوصل الى قياس تقريبي. اذا عبر عن حصيلة الصادرات بحجم الواردات التي ستشتريها ويضاف اية خسارة او مكسب الى اجمالي الناتج القومي.

ومن بين البلدان النامية، تعطي البلدان المصدرة للنفط والمستوردة له مثالا حيا للفرق الذي يمكن ان يحدثه مثل هذا التكيف في المزايا الظاهرة للنمو في اجمالي الناتج القومي. ففي سنة ١٩٧٤، وهي السنة التي ارتفعت فيها اسعار النفط اضخم ارتفاع، زاد ناتج البلدان المصدرة للنفط (بقياسه باجمالي ناتجها القومي بالنسبة للفرد بالاسعار الثابتة) بنسبة ٤,٤٪، غير ان اجمالي ناتجها القومي «المصحح» ارتفع بنسبة ١٨٪. (انظر الشكل) وكان ذلك حدثا خارقا للعادة: اذ ان المكاسب والخسائر الناتجة عن تغيرات معدلات التبادل التجاري عادة ما تكون اقل بكثير. غير انه في السبعينات، كان المتوسط السنوي المكيف لنمو اجمالي الناتج القومي للدول النامية الاحدى عشر الرئيسية والمصدرة للنفط، اعلى بمقدار ٢,٤ نقطة مئوية منه في الدول الخمس والعشرين الرئيسية المستوردة للنفط، بالمقارنة مع ٠,٢ نقطة مئوية لو لم يتم التكيف.

وتعزى اثار معدلات التبادل التجاري الى عوامل متنوعة: فمع التصحيح، نما اجمالي الناتج القومي للبلدان المستوردة للنفط بدرجة ابطأ كثيرا منها بدونه، مثال ذلك سنة ١٩٧١، قبل ارتفاع اسعار النفط بوقت طويل. وكان السبب انخفاض اسعار البضائع انذاك، وبعد ذلك بسنتين، انتعشت الاسعار بسرعة، وضاعف التصحيح معدل النمو.

تأثير شروط التبادل على نمو الناتج القومي الاجمالي بالنسبة للفرد - ١٩٧١ - ١٩٨٠

(بأسعار عام ١٩٧٧)

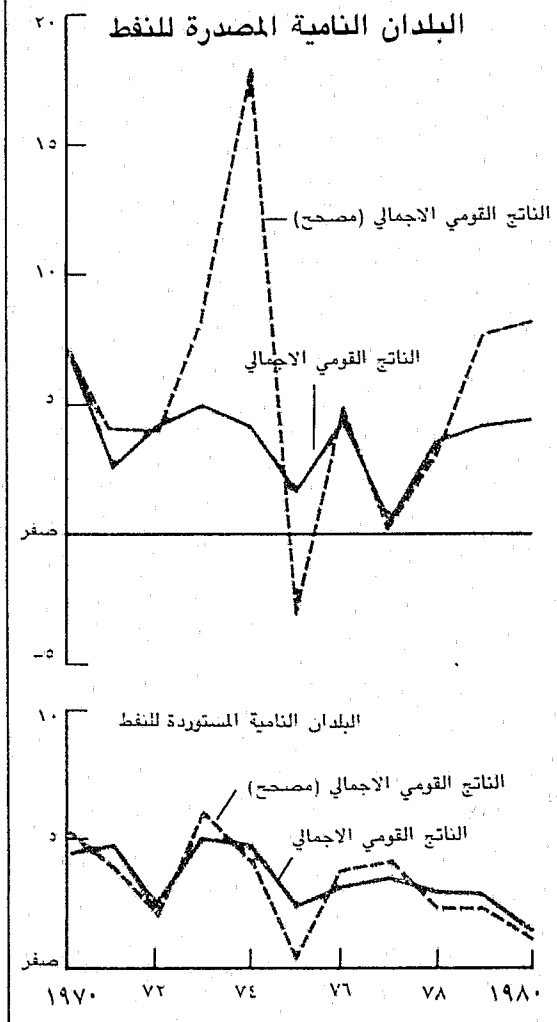

الشكل ٢ ـ ١ ـ نمو الناتج القومي الاجمالي بالنسبة للفرد: البلدان الصناعية والبلدان النامية المستوردة للنفط ـ ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠ (بأسعار عام ١٩٧٧)

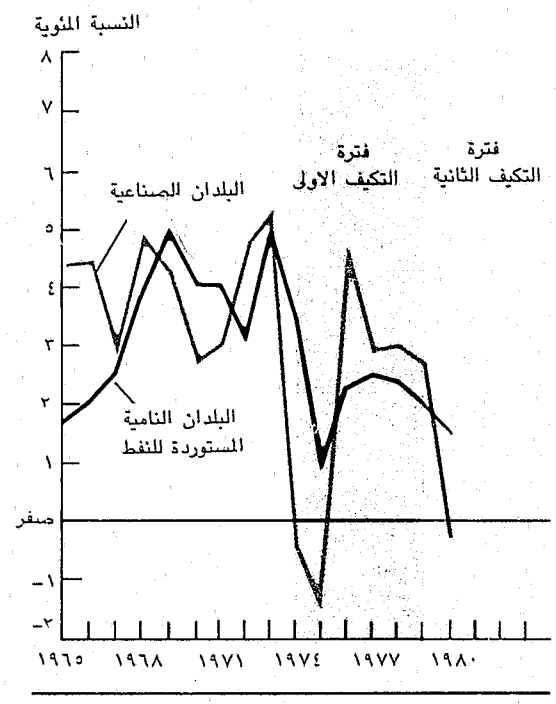

البلدان من مشكلات مالية خطيرة فضلا عن مشكلات الديون الخارجية. ولكن افقر بلدان افريقيا كانت اعظمها اثارة للقلق، اذ نما اجمالي الناتج القومي للفرد فيها بنسبة ١.٦٪ سنويا في الستينات، ولم يزد الا بنسبة ١.٢٪ في السبعينات. وعلى العموم ظل سكان هذه البلدان فقراء في نهاية العقد، بنفس القدر الذي كانوا عليه في بدايته.

وكانت البلدان النامية المستوردة للنفط التي استطاعت ان تواجه فترة التكيف السابقة على افضل وجه هي:

● تلك البلدان التي كان رد فعلها تجاه تدهور قدرتها على الاستيراد، هو الابطاء المؤقت مصحوبا بالسعي لزيادة الصادرات. وامكن بذلك استعادة قدرتها على الاستيراد (ومن ثم نمو الانتاج) على نحو سريع. وكانت معظم هذه البلدان قد نمت بسرعة ونوعت من صادراتها خلال العقد السابق. وخير مثال على ذلك سنغافورة.

● تلك البلدان التي حافظت على نمو الواردات عن طريق الاقتراض الاجنبي في نفس الوقت الذي استخدمت فيه هذه الاموال المقترضة في دعم المستويات المرتفعة من الاستثمارات الانتاجية، وتشمل البرازيل وكوريا الجنوبية.

● تلك البلدان التي استفادت من المحاصيل الجيدة الناجمة عن اتباع سياسات زراعية متطورة وملائمة للاحوال الجوية (مثل الهند) او من زيادة تحويلات المهاجرين (مثل الجمهورية العربية اليمنية).

وثمة سجلات سابقة من النمو البطيء والادارة الاقتصادية السيئة لعدد من البلدان النامية التي طورت سياساتها الاقتصادية فيما بعد واصبح اداؤها حسنا خلال السنوات الست العصيبة، فبالنسبة لها، خطت الكفاءة المحلية المطورة شوطا بعيدا للتغلب على اثار تدهور الاقتصاد العالمي. وهي الان اكثر قدرة على اجتياز فترة الهبوط الحالي لتحقق الانتعاش في الثمانينات. كما اوضحت خبرة السبعينات ان مدى نجاح التكييف ينبغي الا يقاس فقط بحجم اعادة التدوير، او بالحصة التي تذهب الى البلدان النامية، او بالحد من عجز البلدان النامية الى ان يبلغ مستوى مقبولا. ان كل هذه العوامل لا تخلو من الاهمية غير انه ينبغي النظر اليها في سياق النمو الذي تحققه البلدان النامية. والعامل الاساسي في هذا النمو هو اداء البلدان الصناعية. فخلال السبعينات، كان لنموها المتقلب وتكيفها غير الكامل اثر سلبي على البلدان النامية المستوردة للنفط. (انظر الشكل ٢ - ١)

التكييف في الثمانينات

وكما في السبعينات، يمكن ان ينظر الى التكييف المنشود من وجهتي النظر العالمية والمحلية كليهما. وعلى وجه الاجمال، فان العجز لدى البلدان المستوردة للنفط يناظره فائض في البلدان المصدرة للنفط ذات الفائض في راس المال. وعلى الرغم من ان كل دولة مستوردة للنفط لديها مبررات قوية للرغبة في التوسع في الصادرات وضغط الواردات، الا انها لا تستطيع جميعا تحقيق ذلك في ان واحد، بينما يستمر فائض راس المال من النفط. ومحاولة تحقيق هذا الهدف عن طريق اتخاذ سياسات انكماشية محلية غير منسسقة (لاسيما اذا ضوعفت عن طريق الاجراءات الحمائية) سيودي الى انقاص النمو الاقتصادي الدولي بقدر اكبر. وبالنظر الى وزنها الكبير في الاقتصاد الدولي، فان على البلدان الصناعية بصفة خاصة الحفاظ على نمو الواردات. مدركة ان ذلك قد يتضمن عجزا كبيرا.

وعلى الصعيد المحلي، لا بد ان يستفيد التكييف في الثمانينات من المعرفة المكتسبة من الخبرة. وعلاوة على ذلك، فمن الواضح الآن ان الاسعار الحقيقية المرتفعة للطاقة وجدت لتبقى، ولذلك فان هناك حافزا اكبر لاتخاذ الخطوات الصعبة اللازمة للحفاظ على الطاقة وتطوير الانتاج المحلي لها. وتخطط الآن عدد من البلدان التي كانت تستورد النفط بكميات كبيرة سنة ١٩٧٣، للاقتراب من الاكتفاء الذاتي في الثمانينات (مثال ذلك باكستان وكولومبيا) او لان تصبح بلدانا مصدرة كبرى للنفط (مثل المكسيك).

ومع ذلك للاسف، ربما تكون عملية التكييف هذه اكثر صعوبة بالنسبة لبلدان كثيرة مما كانت عليه خلال السنوات ١٩٧٤ ١٩٧٨ لاسباب عديدة.

● ولم تستطع بعض البلدان النامية ان تتكيف على نحو فعال خلال السبعينات، وانتهى بها الحال الى التزامات عالية لخدمة الدين او الى معدل نمو ابطا (وفي بعض الحالات الى كليهما). وبالاضافة الى ذلك، ضاقت الفرص الان امام بلدان كثيرة بدرجة اكبر مما مضى. لضغط

الجدول (٢ - ١) ملخص توقعات النمو

(متوسط معدلات النمو السنوية، كنسب مئوية، باسعار ١٩٧٧)

مجموعة البلدان	السكان ١٩٨٠ (بالملايين)	اجمالي الناتج القومي للفرد ١٩٨٠ دولار١٩٧٧	نمو اجمالي الناتج القومي (الحالة المرتفعة) ٨٠-٨٥	٨٥-٩٠	نمو اجمالي الناتج القومي للفرد ٧٠-٨٠	الحالة المنخفضة ٨٠-٨٥	٨٥-٩٠	الحالة المرتفعة ٨٠-٨٥	٨٥-٩٠
المنخفضة الدخل والمستوردة للنفط	١١٣٣	١٦٨	٤,١	٤,٦	٠,٩	١,٠	١,٣	١,٧	٢,٤
افريقيا جنوب الصحراء	١٤١	١٨٦	٣,١	٣,٨	٠,٢	- ٠,٣	٠,١	٠,١	١,١
المتوسطة الدخل والمستوردة للنفط	٧٠١	١٢٧٥	٤,٩	٥,٧	٣,١	٢,٠	٢,٤	٢,٦	٣,٥
المصدرة للنفط	٤٥٦	٧٥٣	٦,٣	٥,٩	٣,٥	٣,٠	٣,٠	٣,٥	٣,٤
البلدان الصناعية	٦٧١	٧٥٩٩	٣,٣	٤,٠	٢,٤	٢,٥	٢,٥	٢,٨	٣,٥

ملاحظة: لمزيد من التفاصيل، راجع الجدول ٨ - ٢ والجدول الاول في الملحق الاحصائي للجزء الاول.

استهلاك الطاقة او الواردات دون انقاص معدل النمو. وفي بعض البلدان (مثال ذلك الهند وتانزانيا) ادى نقص الوقود بالفعل الى عرقلة نقل المواد الغذائية والسلع الرئيسية الاخرى.

● ومن الممكن ان يظل فائض النفط على مستوى مرتفع لفترة اطول - اذ ان اتباع البلدان المصدرة للنفط لبرامج التنمية المحافظة قد ينشط الواردات بسرعة تقل عن سرعتها في السبعينات كما انه من المرجح ان يرتفع السعر الحقيقي للنفط، لا ان ينخفض، كما حدث خلال السنوات ١٩٧٤ - ١٩٧٨.

● وتقل احتمالات تدفق رؤوس الاموال، اذ لم يستجب التمويل الرسمي بعد - بما فيه المعونة - الذي قام بدور هام في السنوات ١٩٧٤ - ١٩٧٥ لاحتياجات البلدان النامية. ومن المرجح ان يصبح الاقتراض من المؤسسات التجارية اكثر تكلفة مما سبق، كما انه من المحتمل ان يصبح المقترضون والمقرضون كلاهما اكثر حرصا. وعلاوة على ذلك. فسوف يقتطع المزيد من المبالغ المقترضة لتسديد راس المال والفائدة للقروض القديمة (انظر صفحة ٣٧).

● وتواجه الاقتصاديات الصناعية مشكلات اكثر خطورة منها في منتصف السبعينات، حينما كانت تعتبر التكييف مرحلة مؤقتة سرعان ما تتخطاها. غير ان معدل النمو في الستينات واوائل السبعينات لم يحقق بعد مرة ثانية، وعلى الرغم من ان تباطؤ النمو في ١٩٧٤ - ١٩٨١ قد لا يكون بنفس درجته في ١٩٧٤ - ١٩٧٥، الا انه من غير المتوقع ان يحدث انتعاش سريع. ان الاستياء الاقتصادي السائد حاليا في البلدان الصناعية يعود الى اسباب كثيرة غير ارتفاع آسعار الطاقة. ففي بعض هذه البلدان تخطو نسبة التضخم بعدة نقاط مئوية الذّروة التي بلغتها عام ١٩٧٤. فقررت بشكل واضح انه لا بد من خفض هذه النسبة وبقائه منخفضا قبل ان يمكن استئناف النمو السريع وأن الاجراءات الانكماشية هي خير وسيلة لتحقيق ذلك. وثمة بعض علامات الاستفهام ايضا حول امكانياتها لاجل طويل في تحقيق النمو. فلقد هبط نمو الانتاجية في هذه البلدان هبوطا حادا. وزاد في المتوسط بنسبة ٣,٩٪ سنويا من ١٩٦٣ الى ١٩٧٣، وبنسبة ١,٧٪ سنويا فقط منذ ١٩٧٣. وينبع ذلك من مجموعة من العوامل - من بينها، تكيف غير كامل مع تكاليف الطاقة المرتفعة، واستثمار ضعيف، وعدم ملاءمة المهارات على سوق العمل - وكلها عوامل لا يمكن تصويبها بسرعة او بسهولة.

وعلى وجه الاجمال، وحتى لو اتبعت كافة البلدان سياسة استجابة موجّهة توجيها جيداً،فمن المرجح ان يكون معدل النمو في البلدان النامية المستوردة للنفط، أبطأ كثيراً خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ منه في السبعينات واقل ايضاً من متوسطه في الستينات.

العوامل الرئيسية المؤثرة في النمو ٨٠-١٩٨٥، ٨٥-١٩٩٠

بغرض المساعدة في تحليل افاق المستقبل، اعدت مجموعتان من التوقعات التوضيحية وصنّفتا الى مجموعة «عالية» واخرى «منخفضة». وتبين كل منهما الاستجابات المتغيرة في السياسة تبعا للصعوبات الاقتصادية الجارية، ويتسق كل سيناريو داخلياً مع السياسات والنتائج. وتبينّ الحالة «المنخفضة» تكيّفا فاشلا في الفترة ٨٠ - ١٩٨٥، اذ على الرغم من نقص الاختلال في موازين المدفوعات، الا ان معدل النمو يظل منخفضاً، واسس الانعاش التي ارسيت لما بعد ١٩٨٥ غير كافية. وتمثل الحالة «العالية» تكيّفاً افضل بكثير، حيث يهبط النمو اولا بمعدل اقل خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ثم يرتفع بعد ذلك (انظر الشكل ٢ - ٢). ونظراً للتباين الشديد في معدلات النمو بين البلدان النامية المصدرة للنفط والمستوردة له، فان بيانات كل منهما تظهر على حدة (انظر الجدول ٢ - ١). لا يمكن وضع

الشكل ٢ - ٢ نمو اجمالي الناتج القومي للفرد في البلدان النامية
١٩٧٠ - ١٩٩٠ (الحالة المرتفعة)

متوسط معدلات النمو السنوية، باسعار ١٩٧٧

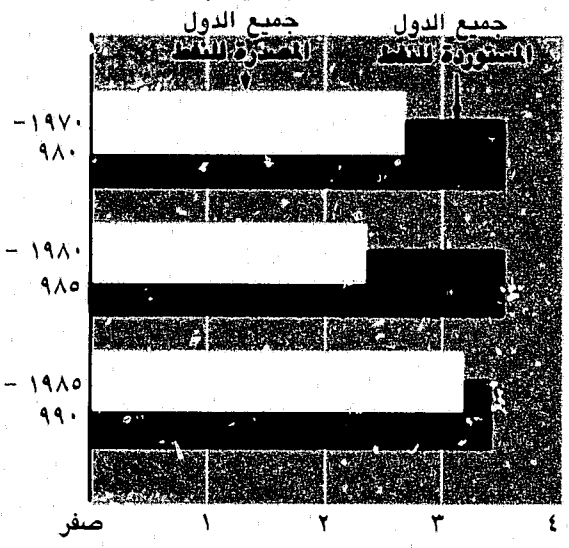

مقارنة مباشرة بين توقعات هذا التقرير وتوقعات تقرير العام الماضي. غير انها تمثل هبوطاً شديداً في توقعات النمو للبلدان المستوردة للنفط خلال الاعوام الخمسة القادمة.(٢)

وللبلدان النامية المصدرة للنفط افاق مشرقة طوال العقد (انظر الجدول ٢ - ١). غير ان نموّ البلدان المستوردة للنفط سيكون ابطأ خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ منه في السبعينات، حتى في الحال «المرتفعة». فمع التكيف الناجح ومع الانتعاش الكبير في التجارة الدولية بعد سنة ١٩٨٥، سيزداد معدل نموها في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ وبالمقارنة، سيكون انتعاشها ضئيلا في الحالة «المنخفضة». اما بلدان افريقيا جنوب الصحراء فافاق المستقبل لها مثيرة للانزعاج البالغ، فحتى في الحالة «المرتفعة» قد يكون معدل نموها في السنوات ٨٥ - ١٩٩٠ ضئيلا اي ١٪ للفرد، وهو معدل ادنى بكثير من متوسط معدل البلدان المستوردة للنفط، وفي الحالة «المنخفضة» قد يكون متوسط نمو الدخل اكثر انخفاضاً في عام ١٩٩٠ مما كان عليه في عام ١٩٨٠. ويتوقف معرفة ما اذا كان المستقبل سيكون قريباً من الحالة المرتفعة او الحالة المنخفضة على الخطط والسياسات التي تتبعها البلدان الصناعية والمصدرة للنفط ذات الفائض في رأس المال والنامية ذاتها. ولم يتضح بعد، في هذه المرحلة الاولية من عملية التكييف، مدى نجاح هذه السياسات في انعاش النمو للعالم ككل وللبلدان النامية. ولذلك يجب تناول تقديرات هذا العام بالحرص الشديد. ومع ذلك فثمة دلائل تثير القلق حول بوادر الحالة «المنخفضة». اذ بناء على التقديرات الحالية، ان المعونة المقدمة للبلدان النامية ذات الدخل المنخفض بعيدة من ان تفي بالمتطلبات المتواضعة للحالة «المرتفعة». كذلك نجد ان بعض البلدان المتوسطة الدخل قد وقعت فريسة للديون والمشكلات السياسية.

ومن ثم، فبدون سياسة استجابة قوية خلال فترة التكييف، سوف تزيد احتمالات الحالة «المنخفضة» بل ومن شأن عدد من العوامل، بما فيها عدم الاستقرار السياسي الخطير والمشاكل الكبيرة في اسواق رؤوس الاموال، ان تعطل التعاون الاقتصادي العالمي، ان تؤدي الى نتيجة اسوأ.

غير ان احتمالات الحالة «المرتفعة» تظل قائمة ويتوقف رفعها، على السياسات المطبقّة في مجالات اربعة رئيسية: نمو التجارة الدولية وهيكلها، تغير نمط انتاج الطاقة واستهلاكها، والاستثمار والانتاجية بالدول النامية، وتدفق رؤوس الاموال اليها (تبحث محددات النمو الاقتصادي من وجهة نظر اشمل في الفصل الرابع فضلا عن متضمنات الموارد البشرية). ويتركز الاهتمام على متطلبات زيادة النمو في كلّ من هذه المجالات. وفي الفصل الثالث نتعرض لاصول السياسة بالبحث.

بالنظر الى بطء النمو المتوقع في البلدان الصناعية في ١٩٨٠ - ١٩٨١ والى عجز اضخم في الحساب الجاري للبلدان المستوردة للنفط، سوف يتباطأ معدل نمو التجارة الدولية، وينزل عن متوسطه الذي بلغ ٥,٥٪ في السبعينات. ولكن اذا استطاعت البلدان الصناعية، كما تفترض الحالة «المرتفعة»، ان توصل نمو اجمالي الناتج القومي في المتوسط الى ٣,٣٪ سنوياً من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥ (انظر الجدول ٢ - ١) مع افتراض تجنب المزيد من اجراءات الحماية، قد تنتعش التجارة الدولية - بمعدل متوسط قدره ٥,٢٪ سنوياً في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ (انظر الجدول ٢ - ٢). وسوف يزيد هذا المعدل في الفترة التالية ١٩٨٥ - ١٩٩٠، لان من المتوقع ان يزيد اجمالي الناتج القومي للبلدان الصناعية بمعدل ٤٪ سنوياً في الفترة نفسها. وسوف تتوسع صادرات البلدان النامية بنسبة ٦,٤٪ في ١٩٨٥ - ١٩٩٠، مقابل ٥,٥٪ في ٨٠ - ١٩٨٥.

وتختلف افاق التجارة اختلافاً بيّناً بين البلدان المصدرة للنفط والمستوردة له، تماماً كما في حالة النمو - مما يبرز اهمية الاثار المترتبة على التغيرات في معدلات التبادل التجاري. ففي السبعينات نما حجم الصادرات للبلدان النامية المصدرة للنفط، بنحو ثلثي معدل زيادة حجم الصادرات للبلدان المستوردة له. غير انه لان اسعار صادراتها قد ارتفعت بسرعة اكبر كثيراً، فان سرعة نمو حجم وارداتها قد تضاعفت، وكانت مزايا معدلات التبادل التجاري اعظم من ذلك في حالة البلدان المصدرة للنفط ذات الفائض في رأس المال.

وعلى الرغم من عدم توقع تدهور كبير في معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية المستوردة للنفط في الثمانينات، الا أنه يتعين عليها ان تنمّي صادراتها بنسبة اسرع من الواردات في

(٢) على سبيل المثال اعدت مجموعتان فقط من التوقعات حالة «منخفضة» التي تشبه الحالة «المنخفضة» في العام الماضي، وحالة «عالية» اقرب الى حالة «الاساس» في تقرير العام الماضي من حالته «العالية». وعلاوة على ذلك اضيفت ايران والعراق الآن الى مجموعة البلدان المصدرة للنفط وذات الفائض في رأس المال. كما ان توافر البيانات الدقيقة ادى الى مراجعة القيم الاجمالية التاريخية.

١٩٨٠ – ١٩٨٥ حتى يمكنها تخفيض العجز في حساباتها الجارية. اما بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط والمنخفضة الدخل وخاصة دول افريقيا جنوب الصحراء فمن المنتظر ان تنمو الصادرات في ١٩٨٠ – ١٩٨٥ ابطأ مما نمت في السبعينات، مما يؤكد حاجتها الى المعونة الاجنبية للاحتفاظ بقدرتها على الاستيراد. وربما تتحسن افاق المستقبل بالنسبة لصادراتها فتنمو بسرعة اكبر من الواردات، شريطة ان تنتعش التجارة الدولية بقوة خلال الفترة ٨٥ – ١٩٩٠.

فاذا امكن تحقيق الحالة «المرتفعة» لزادت حصة البلدان النامية من التجارة الدولية، من ٢٠,١٪ سنة ١٩٧٧ الى ٢١,٣٪ سنة ١٩٩٠ (انظر الجدول ٢ – ٣)، ولأمكن تغيير هيكل تجارتها بشكل حاسم، حيث تنمو صادراتها من السلع المصنّعة بمعدل اكبر مرتين ونصف مرة من نمو صادراتها من المواد الاولية غير الوقودية. وتكون النتيجة انذاك، ان ترتفع نسبة صادرات السلع المصنّعة للبلدان النامية من ٢٤٪ سنة ١٩٧٧ الى ٣٩٪ سنة ١٩٩٠ من مجموع صادراتها، ومن ١٠٪ الى ١٤٪ من التجارة الدولية للسلع المصنّعة.

ولعل اضخم المكاسب يتحقق في مجال تجارة الآلات ومعدات النقل (التي تمثل من ٦ الى ١٦٪ من صادرات البلدان النامية) وقد اصبحت البرازيل والهند وكوريا الجنوبية من الدول المصدرة لها وتزداد منافستها الصناعية في الاسواق الدولية. كما ستزيد اهمية البلدان النامية كأسواق لمنتجات الدول الصناعية: ففي سنة ١٩٧٨، استوردت البلدان النامية والبلدان المصدرة للنفط ذات الفائض في رأس المال فعلا، ما يصل الى نحو ثلث صادرات اميركا الشمالية من السلع المصنعة، ونصف صادرات اليابان تقريباً وخمس صادرات اوروبا.

الجدول (٢ - ٢) نمو الصادرات والواردات، ١٩٧٠ - ١٩٩٠ (الحالة المرتفعة)

(متوسط معدلات النمو السنوية، كنسب مئوية، باسعار ١٩٧٧)

	الصادرات(أ)			الواردات(أ)		
البلدان	١٩٧٠ – ٨٠	٨٠ – ١٩٨٥	٨٥ – ١٩٩٠	٧٠ – ١٩٨٠	٨٠ – ١٩٨٥	٨٥ – ١٩٩٠
البلدان النامية المستوردة للنفط	٥,٦	٥,٧	٦,٨	٤,٦	٤,٧	٦,٣
البلدان النامية المستوردة المنخفضة الدخل	٢,٦	٠,٩	٣,٧	٠,١	٢,١	٢,٨
البلدان النامية المستوردة المتوسطة الدخل	٥,٩	٦,١	٧,٠	٥,٢	٤,٩	٦,٥
البلدان النامية المصدرة للنفط	٣,٥	٤,٦	٤,٥	٨,٦	٧,٦	٦,٣
كل البلدان النامية	٥,١	٥,٥	٦,٤	٥,٤	٥,٤	٦,٣
البلدان الصناعية	٦,٠	٥,٤	٥,٨	٤,٨	٤,٣	٥,٣
البلدان المصدرة للنفط وذات الفائض في رأس المال	٢,٧	١,٨	٢,٠	٢١,١	١٠,٩	٧,٣
بلدان اقتصاد التخطيط المركزي	٦,٦	٥,١	٥,٢	٨,١	٥,٨	٥,٢
العالم	٥,٦	٥,٢	٥,٧	٥,٨	٥,٢	٥,٧

(١) السلع، والخدمات غير المرتبطة بعناصر الانتاج باستثناء بلدان اقتصاد التخطيط المركزي، التي تعتبر الخدمات غير المرتبطة بعناصر الانتاج داخلة كصافي صادرات.

الطاقة

برغم ان احتمالات اكتشاف مصادر جديدة للطاقة محاطة بالشكوك، الا ان من المرجح ان يظل عرض الطاقة محدوداً في الثمانينات. ومن المتوقع ان يزيد الانتاج العالمي من كافة مصادر الطاقة الاولية (التجارية) بنسبة ٣,٨٪ سنوياً طوال العقد (انظر الشكل ٢ – ٣) – وهي تقارب نسبة نمو اجمالي الناتج القومي للبلدان الصناعية في الحالة «المرتفعة»، غير انها اقل كثيراً من نسبة نمو البلدان النامية والاقتصاديات المخططة مركزياً. وبذلك يمكن توقع المزيد من الارتفاع في الاسعار الحقيقية للطاقة. بيد ان من المحتمل ان يكون الارتفاع معقولا، وان تخف حدة ازمة الطاقة وضغوطها على النمو، شريطة ان تحقق الدول الصناعية التقدم المنشود في مجالي الحفاظ على الطاقة وانتاجها (الشكل ٢ – ٣ والملحق الاحصائي للجزء الاول، الجدول رقم ٢) ووفقاً للافتراض السائد، سترتفع اسعار النفط الحقيقية بنسبة ٣٪ سنوياً في المتوسط.

وبالنسبة للبلدان الصناعية، فمن المتوقع ان يظل صافي واردات الطاقة (من النفط اساساً والغاز والفحم) في حدود ما يساوي ٢٠ مليوناً من البراميل يومياً من مكافىء النفط طيلة الثمانينات. كما ينتظر ان تزيد البلدان النامية المصدرة للنفط صادراتها من الطاقة بمقدار الثلث. وفي مرحلة ما، خلال العقد، سوف تصبح بعض البلدان المستوردة للنفط حالياً، مصدرة صرفة للطاقة، او مستوردة

الجدول (٢ - ٣) الحصص المئوية من التجارة الدولية والخدمات غير المرتبطة بعناصر الانتاج (الحالة المرتفعة)

(باسعار ١٩٧٧)

	السلع الاولية		الوقود		السلع المصنعة		الخدمات غير المرتبطة بالعناصر		الاجمالي الاجمالي	
مجموعة البلدان	١٩٧٧	١٩٩٠	١٩٧٧	١٩٩٠	١٩٧٧	١٩٩٠	١٩٧٧	١٩٩٠	١٩٧٧	١٩٩٠
البلدان النامية	٣٥,٠	٣٤,٠	٢٤,٢	٢٨,٢	١٠,١	١٤,٣	٢٨,٨	٣٠,٦	٢٠,١	٢١,٣
البلدان الصناعية	٥٥,٦	٥٦,٥	١٦,٠	١٩,٣	٧٩,٦	٧٦,٣	٦٧,٧	٦٥,٦	٦٢,٩	٦٥,٦
البلدان الاخرى	٩,٤	٩,٥	٥٩,٨	٥٢,٥	١٠,٣	٩,٤	٣,٥	٣,٨	١٧,٠	١٣,١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

الشكل ٢ ـ ٣ النمو في انتاج واستهلاك الطاقة حسب مجموعات البلدان
١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ (الحالة المرتفعة)

(متوسط النمو السنوي، مليون برميل من النفط في اليوم)

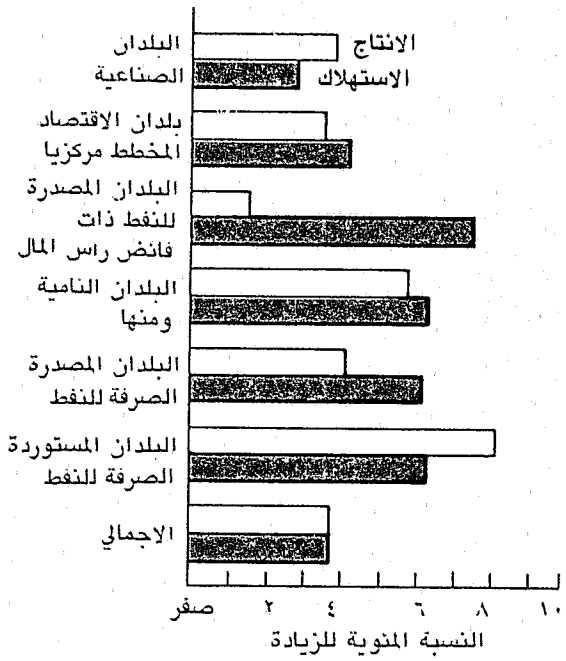

لكميات ضئيلة منها في بداية ١٩٩٠.

غير ان جلّ البلدان النامية ستظل تستورد معظم احتياجاتها من الطاقة، وبالنسبة للبلدان النامية المستوردة للنفط، من المحتمل ان تتسع «فجوة الطاقة» في حال تحقق الحالة «المرتفعة» من ٥,٦مليون برميل يوميا من مكافىء النفط سنة ١٩٨٠ الى ٦,٣ مليون برميل يوميا (م.ن) سنة ١٩٨٥ وقبل بداية ١٩٩٠ ستكون الفجوة، قد زادت الى ٧,٥ مليون برميل يو[illegible] /١ حتى لو نجحت تلك البلدان (ـما هو متوقع)، في رفع الانتاج الى ما يربو على الضعف وفي الحدّ من الاستهلاك. وستزداد قيمة ما تدفع ثمنا للنفط المستخدم في غير اغراض الطاقة (مثل انتاج المخصبات) بالاسعار الاسمية من ٢٩ مليارا من الدولارات سنة ١٩٧٨ الى نحو ١٠٧ مليارات من الدولارات سنة ١٩٨٥، والى حوالي ٢٠٠ مليار دولار سنة ١٩٩٠ (الجدول ٢ ـ ٤). وربما تجد تلك الدول ان معدلات نموها مهددة الى درجة خطيرة، نتيجة تكاليف الطاقة المستوردة، لاسيما اذا لم توسّع صادراتها بسرعة وتتلقّ دعما ماليا خارجيا كبيرا. ويشير التحليل لكل قطر على حدة ان واردات النفط، كنسبة من ايرادات التصدير ستزداد ازديادا كبيرا في بلدان عديدة ابتداءا من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥ وخاصة بين البلدان المنخفضة الدخل.

الشكل ٢ ـ ٤ معدلات الادخار والاستثمار في البلدان النامية ١٩٦٠، ١٩٨٠، ١٩٩٠

(كنسب مئوية من اجمالي الناتج القومي، بالاسعار الجارية)

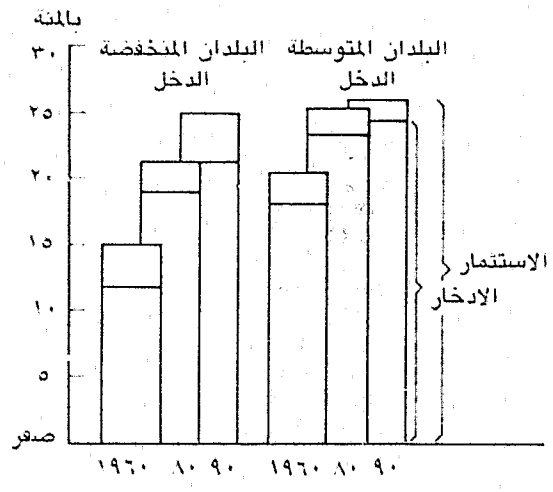

الاستثمار والكفاءة

زادت البلدان النامية من مدخراتها ومعدلات استثمارها بدرجة ملحوظة في السنوات العشرين الماضية (انظر الشكل ٢ ـ ٤). واوضحت خبرة السبعينات ان الاستمرار في هذه الزيادات فضلا عن تحسين انتاجية الاستثمارات الجديدة والقائمة، ربما يسهم اسهاما مهما في عمليتي التكييف والنمو. وقد بحثت التقارير السابقة للتنمية في العالم اهمية الكفاءة والسياسات الكفيلة برفع مستوياتها. ويتناول هذا التقرير بالدراسة عنصرا مهما من عناصر الكفاءة، الا وهو العامل البشري.

وقد اوضحت السبعينات التدابير الكفيلة برفع مستوى الكفاءة على نحو سريع بعض الشيء. ففي الزراعة مثلا، تشمل الامثلة: مشروعات الري المتوازنة ومدخلات المخصبات والبذور المنتقاة وخدمات الارشاد والتسليف الزراعي وضمان اسعار مناسبة للمنتجين. ويمكن ان تزداد كفاءة التصنيع بانتهاج السياسات التي تعوق تكثيف راس المال دون مبرر، ولا تفرط في حماية الصناعة المحلية. ولقد استفادت بلدان كثيرة من بعض الخبرات الاليمة وتعلمت كيف ترفع كفاءة موسسات القطاع العام، وكيف تطبق معايير اقتصادية اكثر دقة في اختبار المشروعات.

غير انه، حتى في وجود مستويات عالية من الكفاءة، تظل الحاجة قائمة للمزيد من الاستثمارات بغية تحقيق الحالة المرتفعة، وبخاصة في البلدان المنخفضة الدخل، حيث يكون لزاما عليها، ان تزيد من استثماراتها الى ما يربو على ٢٣ من الانتاج، وذلك بحلول عام ١٩٨٥ والى ٢٥ قبل بداية ١٩٩٠ لتصل الى المستوى المرتفع منذ الآن للبلدان المتوسطة الدخل. وبالامكان

الجدول (٢ ـ ٤) صافي المستوردات من النفط الى البلدان النامية المستوردة للنفط، ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠

(المستوردات من النفط المستخدمة للصافة فقط)

البند	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٩٠
حجم المستوردات					
(بملايين البراميل من النفط يوميا)	٤.٩	٥.٨	٥.٣	٦.٨	٦.٩
البلدان المنخفضة الدخل	٠.٤	٠.٤	٠.٣	٠.٣	٠.٤
البلدان المتوسطة الدخل	٤.٥	٥.٤	٥.٠	٥.٥	٦.٥
الثمن (بمليارات الدولارات)	٢٢.١	٣٩.٢	٥٧.٨	١٠٧.٢	١٩٨.٠
البلدان المنخفضة الدخل	١.٨	٢.١	٣.١	٦.٠	١١.١
البلدان المتوسطة الدخل	٢٠.٣	٣٧.١	٥٤.٥	١٠١.٢	١٨٦.٩
ثمن البرميل (تسليم ميناء الوصول)					
بالدولارات الجارية	١٢.٣٣	١٣.٧٠	٢٩.٨٠	٥٠.٣٠	٩٨.٣٠
بدولارات ١٩٨٠ الثابتة	١٩.٦٠	١٧.١٣	٢٩.٨٠	٣٥.١٠	٤٠.٨٥

تحقيق بعض الزيادات في معدلات الادخار (انظر الجدول ٢ – ٥) برغم ان هناك حدوداً حقيقية للقيود التي يمكن وضعها للحدّ من الاستهلاك في البلدان المنخفضة الدخل. غير انه لا يمكن تحقيق زيادات كبيرة في الاستثمار الا بالحصول على رؤوس اموال جديدة من الخارج. ان بلدان افريقيا المنخفضة الدخل، ستحتاج الى موارد اجنبية لتمويل حوالي ٤٠٪ من الاستثمارات. وستصل النسبة ذاتها في بلدان آسيا المنخفضة الدخل ايضاً الى ١٣٪ تقريباً. وعلى النقيض من ذلك نجد ان معدلات الادخار الاعلى في البلدان المتوسطة الدخل، يمكن ان تؤدي الى تخفيض درجة اعتمادها على الموارد الاجنبية للتمويل قبل حلول عام ١٩٩٠.

تدفقات رؤوس الاموال الدولية

يوضح تحليل التجارة والطاقة والاستثمار المحلي، الدور الذي يجب على رأس المال الاجنبي القيام به في تكييف ناجح للبلدان النامية. غير ان تدفق رأس المال الفعلي سيتوقف على كل من حاجات البلدان وعلى التوافر المحتمل لرأس المال وتكاليفه من جميع المصادر. (انظر البحث في الفصل الثالث).

ويبين الشكل (٢ – ٥) النمط المتوقع لصافي التمويل للبلدان النامية جميعها. غير ان حاجات البلدان النامية للتمويل تختلف اختلافاً كبيراً. اذ تسعى البلدان النامية المصدرة للنفط الان، لان تصبح اقل اعتماداً على رأس المال الاجنبي في الثمانينات مما كان متوقعاً منذ عام مضى. وعلى مدى السنوات الخمس القادمة، يمكن لها تحقيق معدل نمو الحالة «المرتفعة» مرتكزة في تمويلها – بالقدر الاكبر – على ايرادات نفطها. وبعد ان تعرضت لعجز في حساباتها الجارية (قبل التحويلات الرسمية) بما يزيد عن ١٠ مليارات من الدولارات سنوياً في الفترة من ١٩٧٥ – ١٩٧٧، فمن الممكن ان يتكوّن لديها فائض يقدر بنحو مليارين من الدولارات سنة ١٩٨٠.

غير انه من المحتمل قبل منتصف

الجدول (٢ – ٥) البلدان النامية: معدلات الاستثمار والادخار ١٩٨٠ – ١٩٩٠ (الحالة المرتفعة)

(كنسب مئوية من اجمالي الناتج الداخلي، بالاسعار الجارية)

مجموعات البلدان	اجمالي الاستثمار الداخلي			اجمالي الادخار الداخلي			ثغرة الموارد		
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
البلدان المنخفضة الدخل	٢١,٢	٢٣,٠	٢٥,٠	١٨,٧	١٩,٨	٢١,٢	٢,٥	٣,٢	٣,٨
افريقيا	١٦,٣	١٦,٠	١٨,٣	٩,١	٨,٦	١١,٣	٧,٢	٧,٤	٧,٠
آسيا	٢٢,٠	٢٤,٠	٢٥,٩	٢٠,٢	٢١,٤	٢٢,٦	١,٨	٢,٦	٣,٣
البلدان المتوسطة الدخل	٢٥,٣	٢٥,٤	٢٥,٧	٢٣,٢	٢٣,٨	٢٤,٥	٢,١	١,٦	١,٢
كافة البلدان النامية	٢٤,٦	٢٥,٠	٢٥,٦	٢٢,٤	٢٣,١	٢٤,٠	٢,٢	١,٩	١,٦

الثمانينات ان تهبط القيمة الحقيقية لايرادات الصادرات من النفط في بعض البلدان. واذا كان لوارداتها ان ترتفع للمستوى المطلوب في الحالة المرتفعة، لحدث عجز في الحسابات الجارية للبلدان المصدرة للنفط قبل بداية سنة ١٩٨٥، يبلغ نحو ١٦ ملياراً من الدولارات. وللحفاظ على معدل نمو هذه البلدان في النصف الثاني من الثمانينات ستحتاج الى الاقتراض بشكل اوسع. وقد يرتفع صافي اقتراضها الخاص من ٧ مليارات من الدولارات فقط سنة ١٩٨٥ الى حوالي ٢٥ ملياراً من الدولارات سنة ١٩٩٠. وسوف يغطى رأس المال الخاص نحو ثلثي متطلباتها من التمويل في سنة ١٩٩٠ (انظر الملحق الاحصائي، الجدول ٦).

أما آفاق المستقبل للبلدان النامية المستوردة للنفط فهي مختلفة تماماً. فعلى الرغم من ان العجز في حساباتها الجارية في سنة ١٩٨٠ كنسبة من اجمالي الناتج القومي اصغر مما كان عليه في سنة

الشكل ٢ – ٥ صافي تدفقات رأس المال المتوسط والطويل الأجل الى البلدان النامية، ١٩٨٠ و١٩٩٠ (الحالة المرتفعة)

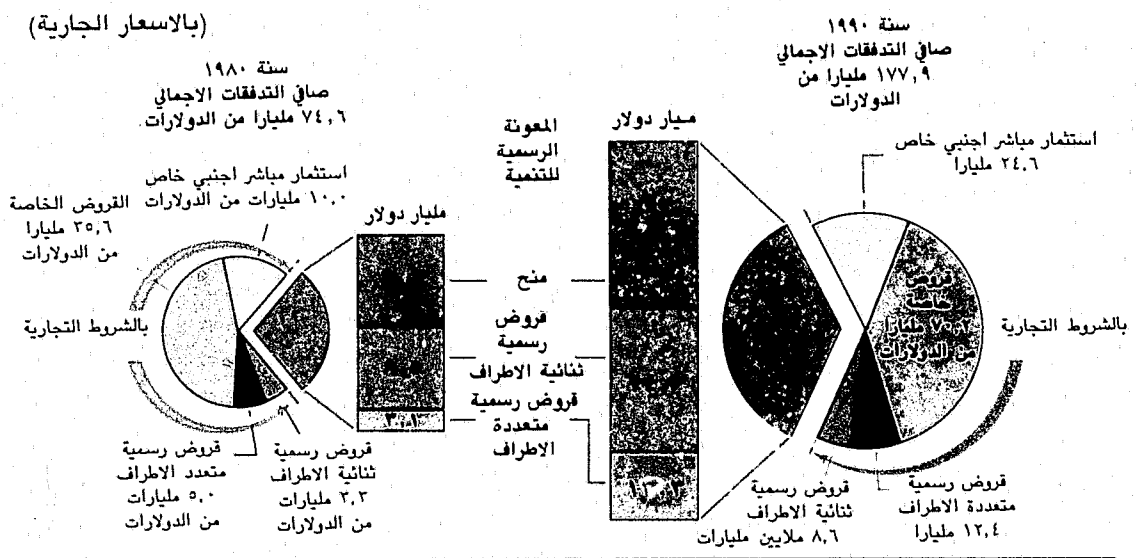

ملحوظة استخدام رأس المال متوسط الاجل وطويل الاجل (بالمليار الدولار)

الاستخدام	مستورد النفط ١٩٩٠	مستورد النفط ١٩٨٠	مصدر النفط ١٩٩٠	مصدر النفط ١٩٨٠	كل البلدان النامية ١٩٩٠	كل البلدان النامية ١٩٨٠
عجز الحساب الجاري قبل دفع الفوائد[1]	٧٢,٤	٣١,٦	٣٠,٢	ـ ١١,١	٤٢,٢	٤٢,٧
دفع الفوائد	٧٩,٤	٢٧,٢	١٧,٥	٠٨,٨	١٨,٣	٨٨,٣
التغيرات في الاحتياطي (صافي التغيرات في الدين قصير الاجل	٢٦,١	١٥,٨	١٥,٨	٢٠,٢	ـ ٤,٤	ـ ٤,٤
مجموع التحويل اللازم	١٧٧,٩	٧٤,٦	٧٤,٦	١٨٠	٥٦,٦	٥٦,٦

(١) معروف باعتباره صافي الواردات في البضائع والخدمات (فيما عدا الفوائد) مطروحا منه التحويلات الخاصة (وليس الرسمية انظر الجدول ٦, ٧)

الجدول (٢ - ٦) عجز الحساب الجاري في البلدان النامية المستوردة للنفط، ١٩٧٠ - ١٩٩٠ (الحالة المرتفعة)

عجز الحساب الجاري (أ)

مجموعات البلدان	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٩٠
	مليار دولار، بالاسعار الجارية						
المنخفضة الدخل	١,٢	٢,٣	٥,٤	٥,٧	١٠,٠	١٨,٦	٣٣,٠
المتوسطة الدخل	٧,١	٤,٤	٣٤,٢	٢١,٤	٥١,٠	٥٩,٧	٧٢,٢
المجموع	٨,٢	٦,٧	٣٩,٦	٢٧,١	٦١,٠	٧٨,٤	١٠٤,٢
	مليار دولار، باسعار ١٩٧٧						
المنخفضة الدخل	٢,٢	٣,٢	٦,١	٥,٠	٧,١	٩,٢	١١,٨
المتوسطة الدخل	١٣,٢	٦,٠	٣٨,٣	١٨,٥	٣٦,١	٣٩,٥	٢٦,٧
المجموع	١٥,٤	٩,٢	٤٤,٤	٢٣,٥	٤٣,٢	٣٨,٧	٣٨,٥
	كنسبة مئوية من اجمالي الناتج القومي						
المنخفضة الدخل	١,٦	٢,٢	٣,٨	٢,٧	٣,٦	٣,٨	٣,٩
المتوسطة الدخل	٢,٥	٠,٩	٥,٣	٣,٢	٤,٠	٢,٦	١,٨
المجموع	٢,٣	١,١	٥,١	٢,٣	٣,٩	٣,٨	٢,١

(أ) باستثناء التحويلات الرسمية.

١٩٧٥، الا انه، بالاسعار الثابتة، يظل تقريباً كما هو (انظر الجدول ٢ - ٦ على الصفحة التالية). وتواجه البلدان المنخفضة الدخل بصفة خاصة مشكلات تمويل خطيرة. ولتحقيق معدل نمو الحالة «المرتفعة» وهو ١,٧٪ للفرد سنوياً في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥، فلا بد ان يرتفع العجز في حساباتها الجارية الى ٣,٨٪ من اجمالي الناتج القومي قبل بداية ١٩٨٥ (تماما كما في سنة ١٩٧٥) وسيرتفع اكثر من ذلك قبل بداية ١٩٩٠. وحيث ان امكانية البلدان المستوردة للنفط ذات الدخل المنخفض للحصول على القروض من المصادر التجارية محدودة (بخلاف بعض الاقتراض القصير الاجل وقروض المورّدين)، فلا يمكن تمويل عجز بهذا الحجم الا بالشروط التالية:

- ان تبلغ المعونة المقدمة من لجنة معونة التنمية واعضاء الاوبك ثلاثة امثال قيمتها بالاسعار الحالية على مدى العقد.
- ان يزداد الدعم المقدم من المؤسسات المتعددة الاطراف بقدر مماثل.
- ان يزيد نصيب البلدان المنخفضة الدخل من المعونة الثنائية الاطراف من البلدان الصناعية بحيث يبلغ نحو ٥٠٪ من هذه المعونة مقابل حوالي ٤٠٪ في الوقت الراهن.

وهذا لا يتطلب سوى زيادة هامشية في اداء معونة البلدان الصناعية - من ٠,٣٤٪ من اجمالي ناتجها القومي سنة ١٩٧٩ الى ٠,٣٥٪ - ٠,٣٦ من اجمالي ناتجها القومي سنة ١٩٨٥، ثم يبقى على هذا المستوى. غير ان توقعات المعونة ليست مشجعة للاسف (انظر الفصل ٣) ولهذا دلالاته الخطيرة للبلدان المنخفضة الدخل. فعلى سبيل المثال، ان تحقق افتراض «الحالة المنخفضة» في الدول المقدمة للمعونة - اي انخفاض نمو اجمالي الناتج القومي، وهبوط المعونة الى نسبة ٠,٣٪ من هذا الاجمالي عام ١٩٨٢، وعلما بان ٤٠٪ من المعونة الثنائية موجهة للبلدان المنخفضة الدخل - سيمثل ٠,٣٪ من الفارق في معدل النمو السنوي للبلدان المنخفضة الدخل بين «الحالة المرتفعة» و«الحالة المنخفضة».

أما البلدان المتوسطة الدخل المستوردة للنفط، فمن غير المحتمل، ان يكون التمويل الرسمي الثنائي بنفس سهولة توافره، لتمويل العجز في الحسابات الجارية في ١٩٨٠ - ١٩٨١ كما كانت عليه الحال في ١٩٧٤ - ١٩٧٥. وسيعتمد اقراض المؤسسات المتعددة الاطراف بشروط السوق او القريبة منها، على الزيادات في رؤوس الاموال التي تدعم اصداراتها من السندات.

أما فيما يختص بالتمويل الخاص، فسيكون لزاما على بعض البلدان التي كانت قد اقترضت بقدر كبير في الماضي وتتحمل بالفعل التزامات ضخمة لخدمة الدين، ان تحذر من اقتراض المزيد. وبالنظر الى مستقبل الحالة «المرتفعة» لحساباتها الجارية، فان مدفوعات خدمة الدين للبلدان المتوسطة الدخل المستوردة للنفط، سترتفع لتصل الى مستوى ذروة يقدر بحوالي ٢٩٪ من صادراتها من البضائع والخدمات سنة ١٩٨٥. (انظر الجدول ٢ - ٧).

الجدول (٢ - ٧) نسب خدمة الدين في البلدان النامية، ١٩٧٧ - ١٩٩٠ (أ) (الحالة المرتفعة)

(نسبة مئوية)

مجموعات البلدان	١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
البلدان النامية المستوردة للنفط				
المنخفضة الدخل	١٠,١	٩,٢	١١,٣	١١,٥
المتوسطة الدخل	١٩,٨	٢٥,٧	٢٨,٦	٢٢,١
البلدان النامية المصدرة للنفط	١٦,٠	١٥,٤	١٣,٥	١٢,٩

(أ) فوائد ومدفوعات استهلاك الدين مقسومة على الصادرات من السلع والخدمات. الارقام مستخلصة من تحليل البلدان، كل على انفراد، وقد شمل التحليل ٢٥ قطرا ناميا رئيسيا مستوردا للنفط، و١١ قطرا ناميا رئيسيا مصدرا للنفط.

وفي الحالة «المرتفعة»، يزوّد التمويل الخاص (بما فيه الاستثمار المباشر) نسبة اكبر قليلا من صافي متطلبات تمويل البلدان المتوسطة الدخل المستوردة للنفط في سنة ١٩٨٥ منها في سنة ١٩٩٠، برغم انها اقل من سنة ١٩٨٠ (انظر الملحق الاحصائي جدول ٧). واذا حدثت الحالة «المنخفضة»، لهبط معدل نمو صادرات البلدان النامية بدرجة اكبر من معدل نمو وارداتها - ومن ثم ظلّت معتمدة على التمويل دون شروط امتيازية، كما في الحالة «المرتفعة»، واذا لم يكن الحصول على التمويل الضروري ممكنا، بسبب قلة الثقة في قدرة البلدان المقترضة على التسديد مثلا، فقد يهبط النمو الى ما دون مستوى الحالة «المنخفضة»، ويزداد عدد البلدان التي تعاني من صعوبات خطيرة في ديونها.

ومن غير المحتمل خلال فترة التكييف الحالية ان يتكرر ما حدث في السبعينات من التوسع غير العادي في الاقراض التجاري الخاص للبلدان النامية غير ان الزيادات المتوقعة للحالة «المرتفعة» ليست مستحيلة، اذ سيرتفع صافي الاقراض الخاص للبلدان النامية جميعها، بالاسعار الاسمية، بنسبة ٣,٢٪ سنويا فقط في السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٥. وسيؤدي ذلك الى خفض نسب خدمة الدين للبلدان المصدرة للنفط، ويبطيء من زياداتها للبلدان المستوردة للنفط. وسترجع نسبة الزيادة السنوية المتوقعة في صافي الاقراض الخاص - ١١٪ بالقيمة الاسمية - بقدر كبير الى زيادة اقتراض البلدان المصدرة للنفط.

ولا شك انه اذا استطاع المقترضون الرئيسيون، التكيّف بنجاح في السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٥، عن طريق تشييد قاعدتهم للتصدير وتحصيل عائدات جيدة لرأس المال المستثمر، فقد يزيد الاقراض الخاص بقدر يزيد عما هو متوقع.

النمو الاقليمي في الثمانينات

سواء تحققت الحالة «المرتفعة» او الحالة «المنخفضة»، فمن الممكن توقع استمرار معظم اوجه التفاوت الماضي في معدلات النمو، بين المجموعات المختلفة من البلدان النامية، في النصف الاول والنصف الثاني من الثمانينات على حد سواء (انظر الجدول ٢ - ٨). ان عدد البلدان المصدرة للنفط قليل بحيث لا يسمح بتحديد منهجي، على صعيد الآفاق المستقبلية، لما يوجد بينها من اختلافات حسب الأقاليم ومجموعات الدخل. اما الأرقام الاجمالية للبلدان المستوردة للنفط فتخفي في طياتها اختلافات كبيرة.

واذا ما تحقق التوصل الى الادارة الاقتصادية الحازمة، وتقدم زراعي مستمر، ومزيد من المعونة، فان معدل النمو للفرد في بلدان آسيا ذات الدخل المنخفض قد يكون اكثر ارتفاعا بشكل ملحوظ في الثمانينات، نسبة الى السبعينات. ومع ذلك سيبقى هذا المعدل دونه في البلدان المستوردة للنفط ذات الدخل المتوسط، اما في حال تحقق الحالة «المنخفضة»، فان معدل النمو لن يتجاوز بكثير نسبة الواحد بالمئة سنويا خلال العقد. والوضع في افريقيا المنخفضة الدخل، الوضع اسوأ. اذ تواجه هذه البلدان فترة تكيف صعبة للغاية - تأتي اضافة الى فترة ركود السبعينات. وحتى اذا تحققت الافتراضات المتفائلة نسبيا الواردة للحالة «المرتفعة»، ان نمو هذه البلدان سيكون شبه منعدم من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥. وتستحق قضية هذه البلدان الفقيرة الآسيوية والافريقية اهتماما خاصا من الاسرة الدولية.

وبينما تتكيف البلدان المستوردة للنفط المتوسطة الدخل لتوقعات صادرات اقل حجما وتكاليف عالية للطاقة،فيمكنها

الجدول (٢ - ٨) نمو اجمالي الناتج القومي للفرد، حسب المناطق ١٩٦٠ - ١٩٩٠

مجموعات البلدان	السكان ١٩٨٠ بالمليون	الناتج القومي للفرد بالدولار الجاري	متوسط معدل النمو السنوي كنسبة منوية (١)					
			الحالة المنخفضة			الحالة المرتفعة		
			٦٠ - ١٩٧٠	١٩٧٠ - ١٩٨٠	٨٠ - ١٩٨٥	٨٥ - ١٩٩٠	٨٠ - ١٩٨٢	٨٥ - ١٩٩٠
البلدان المنخفضة الدخل								
المستوردة للنفط	١١٢٢	٢١٦	١,٦	٠,٩	١,٠	١,٣	١,٧	٢,٤
افريقيا (جنوب الصحراء)	١٤١	٢٣٩	١,٦	٠,٢	- ٠,٣	٠,١	٠,١	١,١
آسيا	٩٩٢	٢١٢	١,٦	١,١	١,١	١,٥	٢,٠	٢,٦
البلدان المتوسطة الدخل								
المستوردة للنفط	٧٠١	١٦٣٨	٣,٦	٣,١	٢,٠	٢,٤	٢,٦	٣,٥
شرق آسيا والمحيط الهادي	١٦٢	١١٧٥	٤,٩	٥,٦	٤,١	٤,١	٤,٧	٥,٢
اميركا اللاتينية والكاريبي	٢٥٦	١٧٧٥	٢,٧	٣,٥	٢,٢	٢,٤	٢,٦	٣,٨
شمال افريقيا والشرق الاوسط	٣٠	٦٦٧	- ٠,٢	٠,٤	٠,٠	٠,٦	٠,٦	٠,٨
افريقيا (جنوب الصحراء)	١٢٥	٨٦٧	٢,٤	٠,٩	١,٣	١,٣	١,٦	١,٤
جنوب اوروبا	١٢٨	٢٩٥٠	٥,٤	٣,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٥	٣,٤
كافة البلدان المستوردة للنفط	١٨٢٤	٠٧٥١	٣,١	٢,٧	١,٨	٢,٢	٢,٤	٣,٢
كافة البلدان المصدرة للنفط	٤٥٦	٩٦٨	٢,٨	٣,٥	٣,٠	٣,٠	٣,٥	٣,٤
كافة البلدان النامية	٢٢٩٠	٧٩١	٣,١	٢,٩	٢,٠	٢,٣	٢,٦	٣,٣
كافة البلدان المنخفضة الدخل	١٣١٠	٢٤٥	١,٧	١,٧	١,٢	١,٨	٢,١	٢,٥
كافة البلدان المتوسطة الدخل	٩٨٠	١٥٢١	٣,٤	٣,١	٢,١	٢,٤	٢,٧	٣,٤
البلدان المصدرة للنفط								
ذات الفائض في رأس المال	٦٩	٤٦١٤	٧,٣	٥,٠	٢,٣	٢,٣	٢,٨	٢,٨
البلدان الصناعية	٦٧١	٩٦٨٤	٣,٩	٢,٤	٢,٥	٢,٥	٢,٨	٣,٥
بلدان التخطيط المركزي	١٣٨٦	١٧٢٠	-	٣,٨	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣

(١) محسوبة بدولارات ١٩٧٧

(٢) يحتوي الجدول ١ من الملحق الاحصائي على معلومات اكثر تفصيلا بما فيها معدلات نمو السكان واجمالي الناتج القومي

ايضا ان تتوقع معدل نمو ابطأ من ٣,١٪ للفرد سنويا في السبعينات الى نسبة تتراوح من ٢٪ الى ٢,٥٪ خلال النصف الاول من الثمانينات. وكي يتجاوز معدل النمو في النصف الثاني من الثمانينات نسبته في السبعينات (ويصل الى مستواه في الستينات) لا بد من تحقق البيئة الدولية الملائمة والتكيف الناجح المفترضين في الحالة «المرتفعة».

وسيكون بطء النمو في السنوات ١٩٨٠ – ١٩٨٥ اوضح ما يمكن في اميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، حيث سيهبط من ٣,٥٪ في السبعينات الى ما يتراوح بين ٢,٢٪ و٢,٦٪ في السنوات ١٩٨٠ – ١٩٨٥. وحتى مع انتعاش كبير بعد سنة ١٩٨٥ فمن الممكن ان يهبط معدل النمو الى ما دون معدله في السبعينات. وقد يحدث ايضاً بطء في النمو في شرق اسيا والمحيط الهادي في السنوات ١٩٨٠ – ١٩٨٥. ولن يتكرر في هذه البلدان معدل النمو الهائل الذي حققته في السبعينات. غير انها حققت تقدماً مطرداً في زيادة معدلات الاستثمار والمدخرات وزيادة حجم الصادرات وخفض نموالسكان. ومن المرجح نتيجة لهذا، ان تستمر في تحقيق معدل نمو للفرد اسرع من اي منطقة اخرى.

وقد هبط ولا يزال يهبط معدل النمو في بلدان جنوب اوروبا المرتفعة الدخل نسبياً. ومن الممكن ان يستمر هذا الاتجاه في الثمانينات، وحيث تعتمد هذه البلدان اعتماداً ضخماً على واردات النفط وعلى التجارة مع دول غرب اوروبا. وستنضم بعض هذه البلدان الى المجموعة الاقتصادية الاوروبية خلال الثمانينات. وسيكون لشروط انضمامها وسرعة تكيفها مع هذه الشروط أثر ضخم على معدل نموّها.

واخيراً، بالنسبة لبلدان افريقيا جنوب الصحراء، المستوردة للنفط والمتوسطة الدخل، وبلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا، فيبدو انه من المحتمل استمرار معدل النمو البطيء للعقدين الماضيين خلال الثمانينات. بالمقارنة مع البلدان الصناعية، ستكون نسبة النمو للفرد الواحد في البلدان النامية اقل بقليل. ويحدث ازدياد التفاوت في الدخل الناجم عما سبق، اساسا بسبب بطء معدلات النمو في البلدان المنخفضة الدخل وكذلك في بلدان المجموعتين الأبطأ نمواً من بين البلدان المتوسطة الدخل. وتشير الابحاث التي اجريت لاغراض هذا التقرير الى انه لا بد من تحقيق متوسط نمو للفرد يبلغ ١,٥٪ سنوياً في البلدان المنخفضة الدخل وحوالي ٢٪ في البلدان المتوسطة الدخل لتفادي ازدياد عدد الذين يعيشون في وضع الفقر المطلق. وهكذا، فالنسبة للبلدان البطيئة النمو، (باستثناء جنوب آسيا في الحالة «المرتفعة») من المرجح ان يتوسع انتشار الفقر المطلق خلال العقد.

متضمنات السياسة حسب فئات البلدان

بالنظر الى السياسات الحالية، فمن المحتمل ان يكون معدل نموّ البلدان النامية المستوردة للنفط، منخفضاً للغاية وهي التي يبلغ مجموع سكانها ١,٨ مليار نسمة. ويمكن تلخيص الخطوات اللازمة للتحرك في اتجاه الحالة المرتفعة بحيث تبلغها هذه البلدان او تتجاوزها، حسب مجموعات البلدان المختلفة:

– بالنسبة للبلدان النامية المستوردة للنفط، يعتمد تحقيق معدل نمو اسرع، اعتماداً ضخماً على الادارة الاقتصادية. وهذا يتطلب بذل الجهود لزيادة الصادرات وتحسين الاستثمارات وكفاءة استخدام الاستثمارات القائمة منها والجديدة على حدّ سواء. غير ان زيادة قدرتها على التصدير وعلى خدمة الديون سيتطلب اسواق تصدير نشيطة ومزدهرة وحجما اكبر من رأس المال الخارجي.

– ومن الممكن ان يكون معدل نمو البلدان النامية المصدرة للنفط سريعاً، غير انه لا بد لها من استثمار ايراداتها النفطية بطريقة منتجة في الجزء الاول من العقد، وضمان تشجيع الانتاج الفعّال في قطاعات الاقتصاد النفطية منها وغير النفطية على السواء. وهذا سيؤدي الى زيادة الثقة في قدرتها على تسديد القروض حين تحتاج الى توسيع الاقتراض للحفاظ على معدل نمو مرتفع بعد سنة ١٩٨٥.

– ويمكن للبلدان المصدرة للنفط ذات الفائض في رأس المال، ان تسهم في اعادة التدوير الكفؤ عن طريق زيادة ممتلكاتها من الاصول الاجنبية العينية والمالية، وتجنب اختلال امدادات النفط او تقلبات الاسعار الحادة، وعن طريق تقديم المزيد من الدعم المالي المباشر – الامتيازي منه وغير الامتيازي – الى البلدان النامية. كما ان في امكانها ان تساعد البلدان النامية في زيادة ايراداتها من النقد الاجنبي عن طريق زيادة مشترياتها منها والاستمرار في توفير فرص العمل لعمالها المهاجرين.

– وتستطيع البلدان الصناعية تقديم يد المساعدة، بتجنب الافراط في اتباع السياسات الانكماشية، والنهوض بالتحديثات السياسية والتقنية الرامية الى التغلب على القيود الهيكلية، مشجعة بذلك استئنافاً سريعا لنمو حثيث. وستفيد البلدان النامية (وتستفيد هي ايضاً) باستيراد المزيد منها، وهذا يتطلب تحرير التجارة والنمو الاقتصادي. وينبغي للدول الصناعية ان تعكس اتجاه معونتها، كحصة من اجمالي الناتج القومي من الهبوط الى الارتفاع، كما ينبغي ان تشجع توسعا حذرا في اقراضها للبلدان النامية من اسواق رؤوس الاموال التجارية فيها. وستحتاج البلدان المنخفضة الدخل، بوجه خاص،

الى دعم مالي خارجي اكبر مما كان متوقعاً. وللاقتصاديات المخططة المركزية المرتفعة الدخل القدرة ايضاً على تقديم المزيد من المعونة الى البلدان النامية وتوسيع تجارتها معها.

ما الذي يتطلبه النمو الأسرع؟

سيكون من المطلوب بذل الجهود الضخمة، على مثال الجهود التي بحثناها انفاً، لبلوغ الحالة «المرتفعة». غير ان معدل النمو هذا منخفض في حدّ ذاته – بالقياس على الستينات واوائل السبعينات وبمقارنته بأي توقعات معقولة للتنمية. وللاقتصاد العالمي وللبلدان النامية بصفة خاصة القدرة الكامنة على تحقيق معدل نمو اسرع. وبرغم ان فرص تخطي الحالة «المرتفعة» تبدو ضئيلة، الا انه من الضروري ان تقرّ البلدان جميعها بمزايا – وامكانية – تحقيق نمو اكثر ارتباعاً. ماذا يتطلب ذلك؟ العنصر الهام الاول هو ان تحقق البلدان الصناعية تكيفاً اكثر فعالية، وخاصة مع ارتفاع اسعار الطاقة. والعنصر الثاني هو مناخ تجاري حرّ تقل فيه حماية المنتجات التي تنطوي على مزايا، فعلية وكامنة على صعيد الكلفة بالنسبة للبلدان النامية (وقد يقلل ذلك من الضغوط التضخمية). والعنصر الثالث هو ان تحرز البلدان باسرها تقدماً اكبر في انتاج الطاقة والحفاظ عليها وقدراً معقولا من الضمان بأن امدادات الطاقة لن تتوقف فجأة. كما سيكون للارتقاء بالكفاءة، وتحقيق بعض الزيادات في المدخرات المحلية في البلدان النامية قيمتها في هذا السبيل. واخيراً، سيكون من الضروري ان تزيد تدفقات رأس المال الى البلدان النامية زيادة كبيرة. وبالنظر الى الزيادات في صادرات البلدان النامية (وبالتالي ارتفاع قدرتها على خدمة الديون) وفي فعالية استخدام رأس المال، قد تصبح البلدان النامية موضع اهتمام متزايد من قبل المقرضين التجاريين. واذا نمت البلدان الصناعية بمعدل اسرع، فستجد ان من السهل عليها تقديم المزيد من العون.

وباحراز تقدم عظيم في هذه المجالات جميعها، فقد يزيد اجمالي الناتج القومي للفرد في البلدان النامية بنسبة ٤,٣٪ سنوياً في النصف الثاني من الثمانينات (مقارنة بنسبة ٣,٣٪ في الحالة المرتفعة). وسوف يعني هذا معدل نمو قدره ٣,٩٪ سنوياً في البلدان النامية المصدرة للنفط، ٣,٦٪ في البلدان المستوردة للنفط المنخفضة الدخل، و٤,٦٪ في البلدان المستوردة للنفط المتوسطة الدخل.

غير ان تحقيق هذه النتائج سيتطلب قدراً من التعاون الدولي اعظم كثيراً مما يبدو محتملا في الاونة الراهنة، اذ لا بد من ان تبلغ المعونة ٠,٥٪ من اجمالي الناتج القومي للبلدان الصناعية، واذا ما تجاوزت تدفقات المعونة هذه النسبة – وبلغت الحد الذي وضعته الامم المتحدة هدفاً، اي ٠,٧٪ – فمن شأن ذلك ان يرفع معدلات النمو وان يضيق التفاوتات بين البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. وعلاوة على ذلك، سيتعين ان تتحسن الادارة الاقتصادية بقدر كبير. ومن ثم يرحب بالجهود الدولية لتشجيع الخطوات اللازمة، لزيادة معدل النمو أيما ترحيب، بما فيها تلك الخطوات التي تعتبر الان جزءا من استراتيجية التنمية الدولية للامم المتحدة.

الجدول (٢ – ٩) البلدان النامية: اجمالي الناتج القومي للفرد، ١٩٨٠ – ٢٠٠٠
(بدولارات ١٩٧٧)

مجموعات البلدان	١٩٨٠	١٩٨٥		١٩٩٠		٢٠٠٠		
		الحالة المنخفضة	الحالة المرتفعة	الحالة المنخفضة	الحالة المرتفعة	النمو الزائد	الحالة المنخفضة	الحالة المرتفعة	النمو الزائد
البلدان المنخفضة الدخل والمستوردة للنفط	١٦٨	١٧٧	١٨٣	١٨٨	٢٠٦	٢١٨	٢١٥	٢٦١	٣١١
البلدان المتوسطة الدخل والمستوردة للنفط	١٢٧٥	١٤٠٨	١٤٤٨	١٥٨٥	١٧١٩	١٨١٣	٢٠٠٩	٢٤٢٣	٢٨٤٣
البلدان المصدرة للنفط	٧٥٣	٨٧٣	٨٩٦	١٠١٢	١٠٥٨	١٠٨٥	١٣٦٠	١٤٧٥	١٥٩١
كافة البلدان النامية	٦١٥	٦٧٨	٧٠٢	٧٦١	٨٢٥	٨٦٦	٩٥٥	١١٣٩	١٣٢٠

متضمنات اوسع للتوقعات

منذ ان نشر تقرير التنمية في العالم لسنة ١٩٧٩، وهناك العديد من المحاولات الكبيرة لاحراز تقدم في الاراء والسياسات عن التنمية. وكانت دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعنوان «في مواجهة المستقبل» نتاج ثلاث سنوات من البحوث بشأن افاق المستقبل للاقتصاد العالمي. ونشرت اللجنة المستقلة الخاصة بقضايا التنمية في العالم (لجنة برانت) نتائجها في «الشمال والجنوب»، بعنوان «برنامج للبقاء»، ودعا الى اجراء اصلاحات جريئة، حتى لا تتعرض العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية للخطر في المستقبل. ويوافق التقرير الحالي، في تحليله، على تركيز اللجنة المذكورة على العلاقات المتداخلة بين جميع البلدان – من خلال التجارة والطاقة وتدفقات رؤوس الاموال – وكذلك على اهمية تجديد الجهود لمحاولة التقليل من الفقر المنتشر في العالم. كما كانت هناك مناقشات مستمرة ومكثفة بشأن استراتجية ملائمة «للعقد الثالث للتنمية». الا انه اتفق الجميع على ضرورة رفع معدل نمو البلدان النامية.

ولمعدل النمو المرتفع مزايا عظيمة. ولايضاح ذلك، يبين جدول (٢ – ٩) ما

يمكن ان يحدث لاجمالي الناتج القومي للفرد، اذا ما تم تحقيق معدل نمو اسرع (منه في الحالة «المرتفعة»). عند ذلك، ستبدأ البلدان النامية بتحقيق، عام ١٩٨٥، معدل نمو يربو بحوالي ١,٩٪ عن المتوقع في الحالة «المنخفضة» (و٠,٩٪ بالنسبة للحالة المرتفعة»)، وستحافظ على هذا المعدل حتى نهاية القرن. وقد لا يبدو الفارق في معدل النمو كبيراً، غير انه قبل بداية سنة ١٩٩٠، يحدث فرقاً يزيد عن السبع (١/٧) للبلدان النامية جميعها. وقبل انتهاء القرن، سيزيد متوسط الدخول الحقيقية مع اسراع في النمو، بمقدار الخمسين (٢/٥) عن متوسط الدخول الحقيقية في الحالة «المنخفضة»، ويزيد بمقدار السدس (١/٦) عنها في الحالة «المرتفعة».

وبتحقيق هذا التعجيل القوي وحده يمكن ان يناظر معدل نمو الدخل للفرد في البلدان النامية مثيله في البلدان الصناعية.

ماذا يعني معدل النمو هذا بالنسبة لحياة الناس؟ ان الطريقة نفسها التي استخدمت في التقريرين السابقين للتنمية في العالم لتقدير العلاقة بين نمو الدخل وتخفيف حدة الفقر تشير الى الاثار التالية: يبلغ عدد الذين تصل دخولهم ادنى من خط الفقر المطلق حوالي ٧٨٠ مليون نسمة. وفي الحالة «المنخفضة» سيزداد هذا العدد بالفعل، على مدى العقد القادم، ليصل الى ٨٠٠ مليون نسمة. وفي الحالة «المرتفعة»، سينخفض هذا العدد قليلا الى ٧٢٠ مليون نسمة. ولو كان من الممكن تحقيق معدل النمو الاسرع المذكور، لانخفض العدد بشدة الى ٥٩٠ مليون نسمة، والفارق – أي انقاص عدد الفقراء بما يتراوح بين ٦٠ مليون نسمة، و١٩٠ مليون نسمة خلال السنوات العشر القادمة، لدليل ساطع على مزايا معدل النمو المرتفع. وكما نوقش في الفصلين الرابع والخامس نجد ان نمو الدخل امر حيوي للتوصل الى مستوى افضل للتغذية والصحة والتعليم فضلا عن خفض معدل الخصوبة.

تحدي العقد

سوف يجني العالم الفوائد العظيمة للنمو السريع اذ بدونه سوف يولد مئات الملايين من الفقراء الدقعين، ويعيشون ثم يقضون نحبهم، ولا يكاد يطرأ على مصيرهم اي مظهر من مظاهر التحسّن. وسوف يجد الكثير من البلدان النامية صعوبات للحفاظ على الاستقرار السياسي.

وتواجه البلدان النامية عقبات صعبة على طريق النمو السريع، وسيتعين عليها ان تتغلب على الكثير منها معتمدة على قواها الذاتية. غير ان البلدان الصناعية، والبلدان المصدرة للنفط ذات الفائض في رأس المال عن طريق سياساتها الخاصة بالتجارة والمعونة وتدفقات رأس المال، لها تأثير ضخم على مدى ما تستطيع البلدان النامية انجازه – وسيتوقف الامر اساسا على مدى التعاون الدولي، الذي يبدو، في الوقت الراهن، مهدداً بالتدني. أما بالنسبة للفقر والنمو والاستقرار السياسي، فتوضح متضمنات الحالة «المنخفضة» وهي في حد ذاتها ليست اسوأ النتائج الممكنة – ان العالم لا يستطيع تحمل الاخفاق في تحقيق هذه الاهداف.

٣ المشكلات والسياسات الدولية.

ان التحليلات الواردة في الفصل الثاني تؤكد ان افاق الاقتصاد الدولي تطرح امام صانعي السياسة في الثمانينات اختيارات غاية في الصعوبة. فحدوث انتعاش مستمر للاقتصاد العالمي بعد كساده، سيعتمد الى حد كبير على السياسات التي ستتبع خلال السنوات القليلة المقبلة في ثلاثة مجالات للاهتمام الدولي والتي ستناقش في هذا الفصل وهي: الطاقة، والتجارة، وتدفقات رأس المال. وسيعنى بصفة خاصة بالسياسات التي تهدف الى ضمان تمويل العجز في الحساب الجاري للدول – وتقليله على مر الزمن بحد أدنى من الخسارة في نمو البلدان النامية. ان التقديرات المستقبلية المستعملة هنا تتفق مع السيناريو الرئيسي المذكور في الفصل الثاني. اما المشكلات المحددة التي تتعلق بوضع السياسات فهي لا ترتبط بمجموعة معينة من التقديرات المستقبلية.

الطاقة

ان الزيادات الاخيرة في اسعار النفط (الشكل ٣ – ١) توضح ان الآثار الاقتصادية للطاقة، ستظل من الاهتمامات الرئيسية لواضعي السياسة في كل مكان. على ان الاهتمام بهذه القضية في الماضي لم يحقق الا نجاحا محدودا في وضع سياسات متناسقة للطاقة. ويرجع هذا الى حد ما، الى ان الاولوية قد اعطيت لمواجهة الصعوبات العاجلة في موازين المدفوعات. وعلى الرغم من اهمية هذه القضية ايضا الا ان اقتصاديات الدول لا بد وان تتكيف مع اسعار اعلى للطاقة.

ان مستقبل الطاقة على المدى الطويل غير واضح، ومع ذلك يجب على كل سياسة حكيمة للطاقة، ان تفترض ارتفاع الاسعار الحقيقية للنفط في المستقبل القريب. وبصرف النظر عن التقلبات المؤقتة، سيتوقف ما يحدث للاسعار على الاتجاهات العامة في مجال الحفاظ على الطاقة وانتاجها. وستدرس كل من هاتين المسألتين في القسم الثاني مع الاهتمام بموقف البلدان النامية منها.

الحفاظ على الطاقة

البلدان الصناعية يكمن النطاق الاكبر للحفاظ على الطاقة في البلدان الصناعية، فهي تستوعب اكثر من نصف الاستهلاك العالمي للطاقة (واكثر من ثلث الانتاج)[١]. وان استهلاك الفرد للطاقة التجارية في البلدان الصناعية هو في المتوسط ثمانية اضعاف استهلاك الفرد في البلدان النامية المتوسطة الدخل، ويفوق اربعين مرة استهلاك الفرد في البلدان المنخفضة الدخل. ويرجع ذلك، الى حد ما، الى ارتفاع مستويات التصنيع في البلدان الصناعية مع كثافة استعمال الطاقة في الزراعة وفي المجال المنزلي ايضا.

وقد قللت البلدان الصناعية من نسبة استهلاك الطاقة من اجمالي الناتج القومي بين ١٩٧٣ و ١٩٧٧ فوصلت نسبة الانخفاض الى ١٦ بالمئة في اليابان و ١٣ بالمئة في فرنسا و ١٢ بالمئة في جمهورية المانيا الاتحادية و ١٠ بالمئة في كل من الولايات المتحدة وايطاليا و ٩ بالمئة في كندا و ٧ بالمئة في المملكة المتحدة. وبالاضافة الى ذلك فقد بقيت اليابان واوروبا الغربية على نفس مستوى الاستهلاك الكلي للطاقة منذ ١٩٧٣. وكذلك الولايات المتحدة منذ ١٩٧٨.

ويمثل هذا تقدما ملموسا الا انه غير كاف. وابرزت التجارب خلال السنوات الست الماضية ان سياسات الاسعار (بما في ذلك السياسة الغربية) تؤدي دورا اساسيا في الحد من الطلب على الطاقة (والى تشجيع الانتاج الداخلي وهو امر لا يقل اهمية). ولكن الصعوبات السياسية كثيرا ما جعلت الحكومات لا تحمل

شكل ٣ – ١. اسعار النفط، ٧٢ – ١٩٨٠

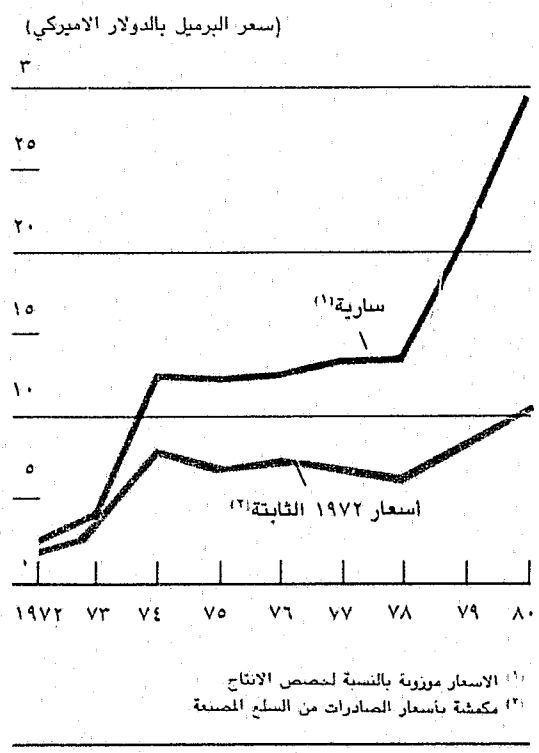

(١) الاسعار موزونة بالنسبة لحصص الانتاج
(٢) مكمشة باسعار الصادرات من السلع المصنعة

(١) تدل كلمة الطاقة على الطاقة التجارية ما لم يذكر عكس ذلك

المستهلك النهائي عبء ارتفاع اسعار الطاقة. وقد وصلت هذه الصعوبات ذروتها في الولايات المتحدة وكندا وبحدة اقل في اوروبا واليابان.

وتظهر هنا الحاجة الى حلول تستطيع ان تنبه المستهلك الى السعر العادل للطاقة ويمكن ان يكون لفرض الضرائب عاملا مساعدا (انظر الاطار)، وان تزود المنتجين بالحوافز على الانتاج.

فاذا كان ارتفاع الاسعار يعني ان المنتجين الحاليين سيجنون ارباحا فجائية كبيرة، يمكن مثلا ان تخضع بعض هذه الارباح الاضافية الى «الضريبة على الارباح الفجائية» (وهو الحل الذي تبنته الولايات المتحدة) او الى «الضريبة على الدخل البترولي» (كما يحدث في المملكة المتحدة).

البلدان النامية. تستوعب هذه البلدان، باستثناء الدول ذات الفائض في رأس المال، ١٤ بالمئة من الاستهلاك العالمي للطاقة (وحوالي ١٦ بالمئة من الانتاج). ويتكون حوالي نصف الانتاج الكلي في البلدان المستوردة للبترول، من الطاقة غير التجارية (كالخشب، ومخلفات النباتات والحيوانات). ولكن كلما تقدمت هذه البلدان كان عليها ان تستعيض عن الجزء الاكبر من تلك الطاقة، بالطاقة التجارية.

وتشير التقديرات المستقبلية الى ان استهلاك الطاقة التجارية في البلدان النامية سيرتفع بنسبة اكبر من ٨٠ بالمئة في الثمانينات بالمقارنة مع نمو اجمالي الناتج القومي الذي سيرتفع بنسبة ٧٠ بالمئة، وذلك حتى لو اتبعت هذه الدول سياسات اسعار ملائمة واتخذت التدابير اللازمة للحفاظ على الطاقة. اما البلدان الصناعية فتشير التقديرات المستقبلية الى ان استهلاك الطاقة سيرتفع بنسبة ٣٠ بالمئة فقط وان اجمالي الناتج القومي سيرتفع بنسبة ٤٠ بالمئة. ومن المحتمل ان تزداد احتياجات البلدان النامية من الطاقة التجارية سنة ١٩٩٠ لتمثل ١٧ بالمئة من الاستهلاك العالمي (الجدول ٢ من الملحق الاحصائي للجزء ١).

وتعاني البلدان النامية من نفس المشكلات التي تعاني منها البلدان الصناعية وبدرجة اعنف عادة، بخصوص لجم الطلب على الطاقة. فغالبا لا ترفع الاسعار الداخلية (وخاصة فيما يتعلق بالطاقة المنتجة داخليا) كي تتمشى مع الاسعار الدولية. ففي اندونيسيا مثلا وحتى وقت قريب كانت اسعار البترول المنتج داخليا اقل بنسبة ٤٠ بالمئة من الاسعار الدولية. وكذلك فعلت كل من مصر واكوادور وفنزويلا. ويعد ذلك من الاسباب الرئيسية التي جعلت استهلاك الطاقة بالنسبة لاجمالي الناتج القومي يرتفع بسرعة اكبر، منذ ١٩٧٣ في البلدان المصدرة للطاقة عنه في البلدان المستوردة لها كالبرازيل وكوريا الجنوبية.

واتجهت بعض البلدان كالبرازيل والهند والباكستان الى الاسراع في القاء عبء ارتفاع الاسعار على كاهل المستهلك الداخلي. وبدأت بعض الدول الاخرى تتحرك في نفس الاتجاه. الحل البديل - اي دعم استهلاك الطاقة هو بالتالي باهظ التكاليف فيما يختص بالميزانية كما انه لا يشجع على الحفاظ على الطاقة.

وبما انه هناك رغبة طبيعية في حماية المجموعات ذات الدخول المنخفضة

الضرائب والطاقة

لم تلعب السياسة الضريبية الا دورا ضئيلا في مجال الحفاظ على الطاقة خلال السنوات الست الماضية. وعلى الرغم من ان اسعار الاساس (الاسعار قبل فرض الضريبية) للطاقة، قد شجعت على الاقتصاد في استخدامها، الا ان اثارها كانت محدودة لان الضريبية على الطاقة لم ترتفع بنفس الدرجة. ويعتبر البنزين خير مثال على هذا: ففي حين ارتفع السعر الحقيقي للنفط الخام ثلاثة اضعاف ونصف فيما بين بداية ١٩٧٠ ومنتصف ١٩٧٩، فقد ارتفع السعر الحقيقي للبنزين، في اكبر سبع دول صناعية بنسبة تتراوح بين ٣ بالمئة في كندا و ٣٧ بالمئة في ايطاليا. اما الضريبة فقد انخفضت كنسبة من السعر النهائي في الدول السبع (انظر الجدول).

ان الارتفاع الحاد في اسعار النفط في ٧٤ - ١٩٧٣ قد قلل من الاهمية النسبية للضريبة على كل المنتجات البترولية. ولم تتخذ اي تدابير منذ ذلك الوقت لمعالجة هذا الموقف. وفي بداية ومنتصف السبعينات، كثيرا ما اعطت الحكومات الاولوية الى الحد من زيادة التضخم قبل الحفاظ على الطاقة برفع اسعارها. اما الان فالاهمية تعطى اولا للحفاظ على الطاقة (وخاصة من جانب اكبر الدول المنتجة للنفط). وهنا يلعب رفع الاسعار دورا حاسما. ولفرض ضريبة على الطاقة منافع اخرى. فيمكن اولا استخدام الدخل الضريبي لتخفيف اثار ارتفاع تكاليف المعيشة (عن طريق الدعم مثلا او بزيادة التمويلات المالية) ثم ان نسبة الضريبة يمكن ان تتفاوت بحيث تقلل من هذه اثار الارتفاع المفاجيء لاسعار النفط. فيمكن توزيع الزيادة في الاسعار الكلية على فترة معينة وبطريقة منتظمة، وذلك بان ترتفع الضريبة احيانا او تنخفض احيانا اخرى عن اسعار النفط الخام. ومن المحتمل ان يؤدي ذلك الى الاقلال من حالة القلق السائدة ويساعد على وضع الخطط السليمة لاستخدام الطاقة في المنازل والمصانع.

المعدلات الفعلية لضريبة البنزين

البلدان	ضريبة البنزين كنسبة مئوية من السعر في الضريبة	
	١٩٧٠	١٩٧٩
كندا	٢٨	٤٨
فرنسا	٢٩٠	١٨٠
المانيا الاتحادية	٢٦٤	١٢٦
ايطاليا	٣٦٤	٢٠٩
المملكة المتحدة	٢٥٧	٤٧
الولايات المتحدة	٤٤	١٨

الجدول ٣ -١ حصص صافي التجارة الدولية في الطاقة التجارية -١٩٧٧ -١٩٩٠

	تقديرات		تقديرات مستقبلية	
	١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
حصة الصادرات				
البلدان المصدرة للنفط ذات الفائض في راس المال	٧٠	٦٤	٦٣	٦٥
البلدان النامية المصدرة للنفط	٢٣	٢٨	٣١	٣٣
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا	٧	٨	٦	٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
حصة الواردات				
البلدان الصناعية	٧٩	٧٨	٧٧	٧٣
البلدان النامية المستوردة للنفط	٢١	٢٢	٢٣	٢٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
للتذكرة				
صافي الحجم الاجمالي للتجارة (مليون برميل في اليوم)	٣٣,٩	٣٠,٢	٣٢,٨	٣٤,٠
بما في ذلك وقود السفن وغيرها[١]	٤,٦	٤,٦	٥,٨	٦,٥

(١) لم تخصص هذه الواردات لمجموعات البلدان

والمتوسطة من تحمل اعباء ارتفاع اسعار الطاقة، فيجب ان يخص الدعم (ان كان ضروريا) تلك المنتجات التي يستهلكها الاشخاص الاشد فقرا، وحتى في هذه الحالة، فلا بد من اتخاذ التدابير كي لا تستخدم هذه المنتجات لاغراض اخرى. وليس هناك ما يبرر – من باب الفعالية او العدالة – دعم البنزين والكهرباء (لا سيما عندما يكون الاستهلاك وخاصة في اغلبية البلدان النامية من جانب المجموعات الغنية) والوقود الصناعي والطاقة المستخدمة من جانب مؤسسات القطاع العام.

الانتاج

البلدان المصدرة للنفط: يعد النفط بالنسبة للمصدرين الرئيسيين للطاقة، المصدر الاساسي الوحيد لتمويل التنمية على المدى المتوسط (على الاقل ١٠ – ٢٠ سنة) وبالتالي تتوقف الكمية المنتجة من النفط على عدة عوامل: كمية الاستثمارات التي يستطيع اقتصادها ان يستوعبها بطريقة مثمرة وبدون احداث تمزق اجتماعي، وسعر النفط الحالي والمرتقب، والعائد (المتوقع) من الاصول الاجنبية التي يمكن ان تشتري بايرادات النفط.

وبالنسبة للبلدان المصدرة للبترول ذات الفائض في رأس المال، تفوق العوائد الجارية فيها بشكل كبير احتياجات الاستثمار العاجلة. والمتوقع الا ترتفع صادراتها من النفط بشكل سريع. وتشير التقديرات المستقبلية الى ان الدول النفطية الاخرى ستزيد من نصيبها في تجارة الطاقة (الجدول ٣ – ١)، ويتطلب ذلك زيادة الاستثمار في مجالي التنقيب والاستغلال. ولكن الانفاق على التنقيب ونسبة الاحتياطات الثابتة من الانتاج تنخفض في بعض البلدان في الوقت الذي

الشكل ٣ - ٢ الحصص الحالية والمقدرة مستقبلياً في العرض للطاقة الاولية من ١٩٧٠ ٢٠٢٠

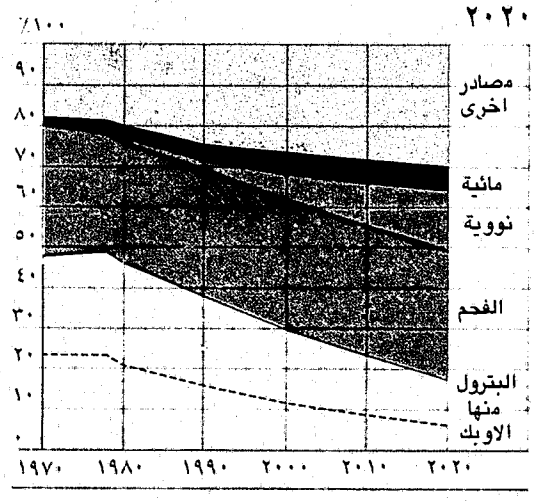

يزيد فيه الاستهلاك الداخلي للبترول في كل الدول.

وهناك مصلحة مشتركة بين مصدري ومستوردي النفط، الا وهي ان ترتفع اسعار النفط والا تحدث تقلبات واسعة او غير متوقعة في الكميات المتاحة منه. فالتغييرات الثابتة والمنتظمة تساعد البلدان المستوردة على وضع خطط استثمار وعلى القيام بالادارة المالية الملائمة. كما وان دول العالم كلها تستفيد من اقتصاد دولي قوي واكثر استقرارا.

المصادر الجديدة للطاقة كان المنتجون والحكومات يشكّون، سنة ١٩٧٤، في ان الاسعار الحقيقية للبترول ستستمر على ما هي عليه، وبالتالي لم يكن هناك ما يدعو لتخصيص المبالغ لتنمية مصادر بديلة للطاقة. اما اليوم فقد زالت هذه الشكوك، ولكن القلق ما زال ساندا حول المعدلات الحقيقية المتوقعة لعائد الاستثمار في تنمية بدائل البترول.

كما ان مشروعات الطاقة الجديدة تتطلب فترات زمنية طويلة للبدء في الانتاج وتحتاج الى استثمارات ضخمة. ان التقديرات المستقبلية في الشكل (٣ – ٢) (وفي الجدول ٣ من الملحق) تعطي نظرة متفائلة لما يمكن تحقيقه. وباستثمار جهود كبيرة لتنمية بدائل الطاقة، قد تنخفض حصة النفط في العرض العالمي الاجمالي للطاقة التجارية الاولية من ٤٦ بالمئة سنة ١٩٨٠ الى ٣٨ بالمئة سنة ١٩٩٠. (مقارنة بحصته بين ١٩٧٠ و١٩٨٠ التي انخفضت بمعدل نقطتين مئويتين).

الى جانب زيادة ربحية اعمال تنمية النفط الداخلي والمصادر التقليدية الاخرى للطاقة، تشجع اسعار النفط المرتفعة على اجراء البحوث العلمية لايجاد طرائق جديدة للانتاج والتحويل والاستعمال لكافة انواع الطاقة. وما زالت اغلبية المصادر الجديدة للطاقة في المراحل الاولى من الناحية التقنية

والاقتصادية، في حين ان مصادراخرى - وبصفة خاصة الطاقة النووية - تلاقي معارضة شديدة لاسباب تتعلق بالمحافظة على البيئة. وفي ذلك مصدر هام للتشكك حول آفاق الانتاج لا سيما في المدى الطويل. غير انه بالنسبة للسنوات الخمس او العشر القادمة فان الانتاج سيحدد اساسا بمشاريع هي حاليا في طور الانجاز. ان تنمية مصادر جديدة للطاقة، للوصول الى مرحلة الانتاج التجاري تعتبر لاسباب تقنية ومالية من المهام التي يجب ان تقوم بها البلدان الصناعية. وسيكون لطريقة تحقيق ذلك اثر كبير على امكانيات انتاج الطاقة في البلدان النامية.

انتاج الطاقة في البلدان النامية: بدأت عدة بلدان نامية تنتج النفط منذ ١٩٧٣ (الكاميرون، غانا، غواتيمالا، ساحل العاج والفيليبين). اما البلدان التي كانت تنتج من قبل فقد زادت من قدرتها الانتاجية (الهند، وماليزيا - والمكسيك بكميات هائلة). وعلى الرغم من ان اعمال التنقيب لم تكن دائما كافية، الا ان بعض رواسب النفط والغاز القابلة للاستغلال قد اكتشفت بالفعل. (تشاد، باكستان، تانزانيا، تايلاند). وقد رفعت بعض البلدان النامية من انتاجها للفحم واللجنيت (تركيا، الهند، كوريا الجنوبية والفيليبين). في حين اتخذت بعض الدول الاخرى (الارجنتين، البرازيل، الكاميرون، ساحل العاج، الاوروغواي، وسريلانكا) الاجراءات اللازمة لزيادة انتاجها من الكهرباء المائية. وهناك عدد قليل من البلدان (خاصة اندونيسيا والفيليبين) التي تستخرج كمية كبيرة من الطاقة الحرارية الارضية، اما البرازيل فتحتل المركز الاول في العالم في انتاج وقود السيارات من الكحول.

ومن المتوقع ان يسير التقدم في الثمانينات بسرعة اكبر، وان احتاج الى زيادة في الاستثمارات، على ان يحدث هذا التقدم بصفة خاصة في انتاج النفط، والغاز الطبيعي والفحم، وتوليد الكهرباء باساليب غير الحرارية كالكهرباء المائية والنووية. وهناك حاجة ايضا الى العمل على زيادة مصادر الطاقة المختلفة التي يستعملها الفقراء اساسا.

البترول والغاز الطبيعي لدى البلدان النامية المستوردة للنفط حوالي ٢ بالمئة فقط من احتياطات النفط العالمية الثابتة. اما نصيبها من الاحتياطيات القابلة للاستخراج فيصل الى حوالي ١٥ بالمئة. وقد حددت دراسة اعدت للبنك الدولي ان من بين ٧٠ دولة نامية، قد يكون لثلاثة وعشرين من بينها، احتياطيات قابلة للاستخراج تصل طاقتها الى ٧٥٠ مليون برميل على الاقل (ونذكر من باب المقارنة ان البلدان النامية ستستورد حوالي ١١٠ مليون برميل (صافي) للاستعمال كمصدر للطاقة في ١٩٨٠). وعلى الغالبية العظمى من الدول ان تزيد من اعمال التنقيب لبلوغ قدرتها الكاملة. وقد اوضحت الدراسة المشار اليها اعلاه ان اعمال التنقيب ليست كافية في ٥١ - ٥٨ دولة غير منتجة للنفط.

اما الغاز فهو واسع الانتشار ويستطيع عدد كبير من البلدان ان يتوسع في انتاجه سواء في مجال استخدام الطاقة داخليا او لأستخدامه

الوقود من المواد الغذائية

بارتفاع الاسعار الحقيقية للنفط يصبح الكحول المستخرج من قصب السكر والحبوب منافسا للبنزين، اذ يمكن تشغيل السيارات وعربات النقل التقليدية «بالبنزجول» وهو خليط من الكحول والبنزين (على الاقل ٨٠ بالمئة). بل يمكن تشغيلها بالكحول فقط فيما لو ادخلت بعض التعديلات على محركاتها. وينتج هذا النوع من المحركات في البرازيل في الوقت الحالي. وكانت النسبة المقدرة لاستعمال الكحول الى البنزين في البرازيل سنة ١٩٧٧ تساوي ٤,٣ بالمئة وقد ارتفعت هذه النسبة الى ١٩ بالمئة سنة ١٩٧٩ ومن المتوقع ان ترتفع اكثر من ذلك بزيادة عدد السيارات التي تستخدم الكحول فقط.

وما زال الكحول يستخرج بصفة اساسية من قصب السكر في البرازيل. ولكن يمكن استخراجه من انواع اخرى من المحاصيل. وينتج الايثانول - وهو ارخص بديل للبنزين في الثمانينات - عن طريق تخمير المنتجات التي تحتوي على نسبة عالية من السكر (وبصفة خاصة من قصب السكر). وتخمير الجذور (وخاصة المنيهوت) والحبوب (خاصة الذرة والى حد ما السرغوم) وتبذل الولايات المتحدة جهودا طموحة لانتاج وقود الكحول من الذرة. وهدف الولايات المتحدة هو انتاج ٢ مليارين من الجالونات من الايثانول حتى سنة ١٩٨٥. ويتطلب هذا ٢٠ مليونا من الاطنان من الذرة او ما يعادلها وهو ما يمثل خمس (١/٥) فائض الحبوب الذي تصدره. اما البلدان الاخرى المصدرة للمواد الغذائية (استراليا والارجنتين والفيليبين ونيوزيلاندا وجنوب افريقيا) فقد وضعت او باتت لديها امكانية وضع برامج واسعة لانتاج الكحول.

وقد يؤثر هذا الاتجاه بطريقة غير مباشرة على المواد الغذائية المتاحة واسعارها بالنسبة للبلدان النامية، التي تستورد الحبوب وفقا للشروط السائدة في السوق، او التي تعتمد على المعونات الغذائية الدولية لمواجهة العجز الذي تعاني منه. وتنتظر البرازيل والولايات المتحدة في مشروعاتها الجارية الى امكانية توسيع المساحات المزروعة لانتاج محاصيل الوقود بطريقة لا تؤثر على انتاج المواد الغذائية (وبالتالي على اسعارها) بدرجة عالية. ومن المتوقع الا تكون هذه الاهداف قابلة للتحقيق باكملها.

ان استعمال الايثانول في البلدان الاخرى بطريقة اقتصادية سوف يتوقف على المساحات المتاحة، وعلى اسواق واسعار الصادرات من المواد الغذائية، ودرجة تنمية المصادر البديلة الاخرى كالخشب والسرغوم والمخلفات الزراعية. ومن المتوقع ان يظل الانتاج الزراعي، الذي سيحول الى انتاج الكحول، ضئيلا، خلال السنوات الخمس المقبلة (باستثناء البرازيل والولايات المتحدة). ولكن كلما زاد عدد الدول التي تسعى الى الحد من تكاليف استيراد النفط، زاد الاهتمام بقضية «المواد الغذائية او الوقود» اما الحل المرضي فسيتطلب جهودا واسعة لتنمية مصادر الطاقة من النباتات بما في ذلك المحاصيل التي يمكن زراعتها بطريقة اقتصادية في الاراضي الحدية الانتاج.

في المشروعات البتروكيميائية. وتضيع حاليا كميات كبيرة من الغاز الطبيعي حيث يحرق في عملية استخراج النفط الخام، ومن الممكن استرجاع جز كبير منه.

الفحم: ما زال الفحم من المصادر الثانوية المستخدمة اساسا في توليد الكهربا في معظم البلدان النامية. اما في البلدان التي تنتج كميات كبيرة من الفحم (كالهند، وتركيا وكوريا الجنوبية ويوغوسلافيا) فيستخدم في الصناعة ايضا. ويمكن ان يحل الفحم محل النفط في توليد الكهربا ولكن امكانية التوسع في هذا المجال محدودة، اذ ان تحويل المصانع الحالية غالبا ما يكون غير اقتصادي.

الكهرباء الاولية: تستخدم البلدان النامية ثلثي انتاجها من الكهربا في الصناعة (بالمقارنة بنسبة ٤٠ بالمئة في البلدان الصناعية). ويمكن التوسع في انتاج الكهرباء المائية (التي تمثل حاليا ٤٤ بالمئة من الانتاج الكلي الكهربائي) في كثير من البلدان النامية – وبصفة خاصة في اميركا اللاتينية. وعلى الرغم من الامكانيات الكبيرة في انتاج الطاقة الحرارية الارضية في ثلاثين بلد من البلدان النامية (من بينها كينيا والمكسيك والسلفادور ونيكاراغوا والفيليبين) الا ان انتاج الكهرباء من هذا المصدر سيظل ضئيلا نسبيا في الثمانينات. اما الطاقة النووية فمن المتوقع ان يكون انتاجها ١١ بالمئة من الانتاج الكلي للكهرباء حتى ١٩٩٠ (٢ بالمئة في ١٩٨٠) في الدول ذات الانتاج الكبير للكهرباء وخاصة لدى المنتجين الكبار الحاليين (الارجنتين والبرازيل والهند وكوريا الجنوبية والباكستان) وفي دول اخرى ايضا (كرومانيا وتايلاند ويوغوسلافيا والفيليبين مثلا).

مصادر اخرى: اي زيادة في انتاج النفط من القطران الرملي في الدول النامية لا بد وان تعتمد على تقدم كبير في التقنية. كما ان من المتوقع الا يزيد نصيب الطاقة الشمسية والهوائية بشكل كبير خلال السنوات العشر القادمة. اما امكانيات انتاج الطاقة من الزيت الحجري والمينانول فهي اوسع بكثير. ويستخدم الان الكحول المستخرج من النباتات الحية (الحبوب وقصب السكر والبنجر الخ...) كبديل جزئي للبنزين، اذ ان التقنية المتعلقة بهذا الانتاج قد ثبتت فعلا. ويصبح السؤال المهم الذي يطرح نفسه هو مدى تحول الاراضي الزراعية من انتاج المواد الغذائية الى انتاج الوقود.

الطاقة للفقراء: يعتمد الفقراء وخاصة في المناطق الريفية، على الطاقة غير التجارية للطهي والتدفئة. وتمثل مصادر الطاقة هذه اكبر من ٨٥ بالمئة من الاحتياجات الريفية في كثير من البلدان. ولكن انتاجها يتضاءل، مما يؤدي الى خلق كثير من المشاق. (ففي نيبال مثلا يستغرق جمع كل اسرة للوقود من ٥ الى ١٩ يوما كل شهر). وغالبا ما يقوم الاطفال بهذا العمل. وقد تحولت الغابات الى صحراء في كثير من البلدان (بما في ذلك بلاد الساحل من السنغال الى الصومال). ويمكن لهذه العملية الضارة ان تتوقف (ولو جزئيا) اذا ما وجدت مصادر باسعار معقولة. وكذلك فحرق المخلفات الحيوانية والنباتات الى جانب خطورته على الصحة فهو يفسد التربة ويجردها من المخصبات التي تكفي لانتاج ٢٠ مليون طن من الحبوب لتغذية ١٠٠ مليون نسمة.

ليس هناك حلول سهلة لمشكلات الطاقة، وبالتالي تظل المبادرات التي ذكرت في تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم في السنة الماضية قائمة. فلا بد من صيانة الغابات الموجودة وزرع غابات جديدة. ومن المتوقع ان تصل الحاجة الى مساحات خشب الوقود في البلدان النامية لسد الحاجات الداخلية (الطهي والتدفئة) حتى سنة ٢٠٠٠، الى حوالي ٥٠ مليون هكتار (اي ١٢٥ مليون فدان). اما معدل التشجير فيها الان فهو اقل من عشر (١/١٠) ما تحتاجه هذه البلدان لتحقيق الاكتفاء الذاتي فيما يخص خشب الوقود.

كما ان استعمال الوسائل الاكثر فعالية لحرق الخشب (المواقد المحسنة مثلا) سوف يسهم ايضا في حل المشكلة. ولا بد من اعادة النظر في التقنيات الخاصة بالطاقة الشمسية والهوائية والمصادر الاخرى القابلة للتجديد. كما يمكن استخدام مصادر الطاقة التقليدية بشكل افضل (عن طريق استخراج الوقود بتخمير او تقطير مخلفات النباتات والحيوانات وذلك لضمان عدم القضاء على المخصبات الموجودة في مخلفات الحيوانات).

الحاجة الى استراتيجيات الطاقة

هناك حاجة ملحة في البلدان النامية الى وضع الخطط القومية والاقليمية، لتقييم المصادر المعدنية للوقود والمصادر الاخرى ولبحث التقنيات التقليدية والجديدة واخيرا لتحديد الاتجاهات المتوقعة للطلب على الطاقة التجارية وغير التجارية.

ويفتقر عدد كبير من البلدان، الى استراتيجيات رسمية للطاقة والى خطط ملائمة للقطاعات المختلفة. وما زالت قلة المعلومات عن رواسب الوقود وعن انماط الاستهلاك ومدى تجاوب طلب وعرض الطاقة للتغييرات في الاسعار والدخول، تمثل عقبة اساسية امام التخطيط في هذا المجال. وما زالت هناك حاجة الى القيام بمسح جيولوجي شامل قبل وضع الخطط الفعالة. كما ان عددا كبيرا من البلدان يفتقر الى المهارات الفنية والادارية اللازمة للقيام بالابحاث الاولية ولوضع خطة الطاقة والاشراف على استغلال

الموارد الداخلية للطاقة.

ويمكن لمثل هذه البلدان ان تستفيد من التمويل الخارجي والمعونات التقنية. وعلى الرغم من ان المعونة قد قدمت بالفعل (من جانب البنك الدولي ومنظمة الامم المتحدة للتنمية على سبيل المثال) الا ان هناك مجالا واسعا لانتشار هذا النشاط.

التجارة الدولية

اكدت تقارير البنك الدولي السابقة اهمية التجارة الدولية وذلك لسببين: اولا، لان التجارة تعتبر وسيلة اساسية لدعم النمو الاقتصادي وثانيا، لان المركز التجاري القوي يكاد يعتبر الان شرطا رئيسيا لجذب رؤوس الاموال الاجنبية. وتزداد اهمية هذه الفوائد بالنظر الى افاق الاقتصاد العالمي. وتبرز هنا مشكلتان تتعلقان بالسياسة التجارية المتبعة.

– ما هي التطورات في التجارة الدولية (وآثارها على توزيع العجز في موازين المدفوعات) التي ستسهم اكثر من غيرها في الاسراع بالنمو؟

– وبنظرة اقل تفاؤلا الى التجارة الدولية، هل ستواجه البلدان النامية تغيرات في التوازن الذي حققته بين الانتاج للسوق الاجنبية والانتاج للسوق الداخلية؟

اما السؤال الاول فيوجه اساسا الى البلدان الصناعية والبلدان المصدرة للنفط: وستناقش سياساتها التجارية في المقام الاول، اما السؤال الثاني فهو يتعلق بالبلدان النامية وستناقش سياساتها التجارية في الجزء الثاني من هذا القسم.

السياسة التجارية للبلدان الصناعية

من المتوقع ان تعاني معظم الدول الصناعية من عجز في حساباتها الجارية سنة ١٩٨٠. وسيحدد الموقف الذي ستتخذه في مواجهة هذا العجز، جوّ التجارة الدولية الى حد بعيد. فاذا حاولت جميع هذه البلدان معا ان تقلل من وارداتها وان تزيد من صادراتها، فسيؤدي تضييق اسواق كل منها في مواجهة صادرات الاخرى الى هدم الهدف المنشود من هذه السياسة. وستعاني التجارة الدولية والانتاج الدولي من جراء ذلك – كما حدث بطريقة اشد عنفا من الثلاثينات.

وقد سارعت بعض الدول التجارية الكبرى (خاصة اليابان وجمهورية المانيا الاتحادية) بقلب حالة التدهور التي اصابت حساباتها التجارية بعد زيادة اسعار النفط في ١٩٧٣ – ١٩٧٤. ونجحت في ذلك لان بعض البلدان الصناعية (وبخاصة الولايات المتحدة) ومعظم البلدان النامية، كانت تمول معدلات اكبر من العجز في حساباتها الجارية، ولان الفوائض التي حققتها البلدان الرئيسية المصدرة للنفط قد هبطت بسرعة. ويتطلب تجنب اصابة التجارة الدولية والانتاج العالمي بتباطؤ زائد، في بداية الثمانينات، ان تتحمل البلدان الصناعية عجزا اكبر ولمدة اطول.

اما الدول التي تتميز بوضع يمكنها من تحمل عجز كبير، والتي تستطيع بالتالي ان تدعم النمو، فهي تلك البلدان ذات القدرة العالية على الاقتراض (او تخفيض احتياطيها) – وذات معدلات التضخم المنخفضة. ويرجع ذلك الى ان السياسات الانكماشية التي تتبعها هذه الدول بغرض الاقلال من التضخم سوف تؤدي الى خفض الطلب على الواردات. وعلى البلدان الصناعية التي تضغط النمو الداخلي للحد من التضخم ان تقلل من اثار ذلك على التجارة الدولية، بان تحافظ على مستوى الطلب فيها على الواردات، وان تمتنع عن التماس المعونة من البلدان المجاورة كي تقبل صادراتها. وتستطيع ذلك بالامتناع عن الخفض المتعمد لعملتها وبتجنب تقديم الدعم للمصدرين وبفتح اسواقها للواردات.

وتخفف كل هذه السياسات من حدة التضخم، وبدونها ستجد البلدان الصناعية ان العالم النامي لا يستطيع ان يدعم نموه – وان يرفع من طلبه على صادراتها.

آفاق الصادرات: ستعاني صادرات البلدان النامية (خاصة المواد الاولية) من ركود الطلب في البلدان الصناعية، المتوقع في بداية الثمانينات. كما جرى الامر في الفترة ١٩٧٣ – ١٩٧٧. فخلالها انخفض نمو صادرات البلدان النامية بشكل مفاجيء وكبير وهبطت صادراتها من المواد الاولية بعد نمو بلغ حوالي ٤٪ سنويا اثناء الفترة ١٩٦٣ – ١٩٧٣ (انظر الشكل ٣ – ٣). وحتى لو استبعدنا الوقود، فان المواد

الشكل ٣ – ٣ – نمو سلع التصدير من البلدان النامية – ١٩٦٣ – ١٩٧٣ و١٩٧٣ – ١٩٧٧[1]

(التغير في النسبة المئوية بأسعار ١٩٧٠)

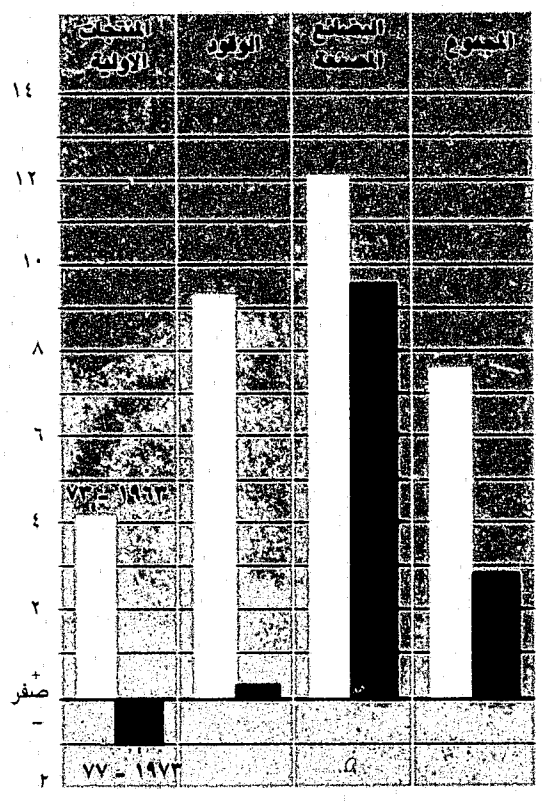

١ – مع استبعاد الصادرات الى اقتصاديات التخطيط المركزة (حوالي ٧٪ من صادرات البلدان النامية في عام ١٩٧٧)
ويتمشى تقسيم مجموعات البلدان مع تصنيف الامم المتحدة. وتشمل البلدان النامية البلدان المصدرة للنفط ذات الفائض من راس المال وتستبعد جنوب افريقيا واغلب بلدان جنوب اوروبا

استقرار عائدات التصدير

هناك وسيلتان دوليتان لدعم استقرار عائدات التصدير في البلدان النامية:

التسهيلات المالية التعويضية التي يقدمها صندوق النقد الدولي.

تستطيع اي دولة تعاني من تدهور ميزان مدفوعاتها، لاسباب خارجة عن ارادتها ان تسحب الى حد ١٠٠ بالمئة من حصتها في الصندوق، اذا ما انخفضت صادراتها دون مستوى معين. وقد ارتفع معدل السحب وفقا لهذا النظام بعد تعديله في ديسمبر/ كانون الاول سنة ١٩٧٥ فقدم في الفترة بين ١٩٦٣ – ١٩٦٥، ٥٧ طلبا لسحب مبالغ قدرها ١.٢ مليار من حقوق السحب الخاصة (ما يعادل حوالي ١.٣ مليار من الدولارات). اما في الفترة بين يناير/ كانون الثاني ١٩٧٦ ومارس/ اذار ١٩٨٠ فقد قدم ١٠٧ طلب سحب لمبالغ قدرها ٤ مليارات من حقوق السحب الخاصة (ما يعادل ٤.٩ مليارات من الدولارات) – اي ما يمثل ثلث اجمالي القروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي لجميع اعضائه.

ولهذا النظام عدة فوائد: (١) فهو يطبق على الصادرات عموما حتى الايرادات المحققة من قطاع السياحة ومن تحويلات العاملين اذا ما توفرت المعلومات عنها. (٢) ان السحب وفقا لهذا النظام لا يكون على حساب حقوق السحب الاخرى من موارد الصندوق. (٣) القدرة على السحب اصبحت واسعة الان – حوالي ١٦ مليارا من الدولارات بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط بمجرد تطبيق نتائج المراجعة السابعة للحصص.

ولكن لهذا النظام مساوىء ايضا بما ان المبالغ التي تستطيع دولة ما سحبها تتحدد بحجم حصتها في الصندوق، فقد تكون هذه المبالغ قليلة نسبيا فيما يتعلق بدول (زامبيا على سبيل المثال) تعتمد الى حد كبير على صادراتها من سلعة واحدة تتعرض لذبذبات واسعة في اسعارها. كما ان هذا النظام لا يقدم اى تعويض عن الارتفاع المفاجىء في الطلب على الواردات (في حالة تدهور الحصاد مثلا) الذي لا يمكن التنبؤ به وغالبا ما يكون خارجا عن ارادة الدولة. (يدرس صندوق النقد الدولي الان امكانية تقديم المساعدات للدول الاعضاء التي تواجه ارتفاعا كبيرا في تكاليف استيراد المواد الغذائية).

برنامج «ستابكس» (استقرار الصادرات) للمجموعة الاوروبية. ويضم ٥٨ دولة افريقية ومن منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادىء الاعضاء في اتفاقية «لومي». وكذلك يشمل هذا النظام ١٢ سلعة اولية في البداية وهناك ٤٤ سلعة اخرى مقترحة في لومي ٢. والتمويل المقترح في لومي ٢ لبرنامج «ستابكس» يبلغ ٧٧٥ مليون دولار للفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٥ مقابل مبلغ ٥٧٥ مليون دولار في لومي ١.

وقد ادخلت بعض التعديلات الطفيفة على الاتفاقية الجديدة وان لم تتغير المبادىء الاساسية. فلا بد لتقديم المساعدة فيما يخص سلعة ما، ان تمثل ٦.٥ بالمئة (٧.٥ في الاتفاقية القديمة) من اجمالي صادرات الدولة لجميع اماكن وصول السلعة خلال السنة السابقة، او ٢ بالمئة من اجمالي صادرات البلدان الاربعة والاربعين الافريقية ومنطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادىء (٢.٠ بالمئة في الاتفاقية القديمة) الاقل تقدما والتي ليس لها منافذ على البحار او الجزر. وتقدم المساعدة اذا انخفضت عائدات التصدير من سلعة ما، عن متوسط العائدات خلال السنوات الاربع السابقة بمعدل ٦.٥ بالمئة او اكثر (٢.٠ بالمئة بالنسبة للدول الاربعة والاربعين) – في مقابل ٧.٥ بالمئة و٢.٥ بالمئة في الاتفاقية القديمة.

وتعتبر منحا تحويلات ستابكس للدول الخمس والثلاثين الاقل تقدما، اما بالنسبة للدول الاخرى فهي قروض خالية من الفوائد تسدد خلال سبع سنوات بفترة سماح تصل الى سنتين. وستقدم تسهيلات مرتبطة بهذا النظام، وان كانت مختلفة، للسلع التعدينية وفقا لاتفاقية لومي ٢. وتستفيد البلدان الافريقية ودول منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادىء التي تحصل على مساعدات من نظام الستابكس من ميزة اخرى، الا وهي ان هذا النظام يمنح عملات «غير مرتبطة بشرط الاستخدام في الدول المقدمة للعملات ودلك وفقا لشروط ميسرة. الا ان مقدار هذه العملات ضئيل من ناحية، ولا تغطي تماما خسائر الايرادات الناجمة عن التضخم، الى جانب انها لا تقدم بطريقة الية كما قد توحي به القواعد (المعقدة) التي تنظم هذا النظام.

بالاضافة الى ما تقدم انشأ مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية «الانكتاد» صندوقا مشتركا – تمت الموافقة عليه مبدئيا وان كانت هناك مشكلات قانونية وفنية لم تحل بعد. وكان الاقتراح الاصلي هو ان يتوفر لدى الصندوق ٦ مليارات من الدولارات – ٤.٥ مليارات من الدولارات، لتحقيق الاستقرار للسلع الاساسية العشر التي سيشملها البرنامج، و«نافذة ثانية» بمبلغ ١.٥ مليار من الدولارات لاتخاذ اجراءات اخرى (تنويع المنتجات، البحث العلمي، والتحويل الصناعي). وتقوم الفكرة على اقامة صندوق مركزي لتمويل المخزون الاحتياطي وفقا لاتفاقيات سلعية دولية منفصلة مما يؤدي الى استقرار اسعارها. ويقوم الاقتراح الحالي على تخصيص ٤٠٠ مليون من الدولارات لتمويل المخزون الاحتياطي (من الدول الاعضاء ومن ايداعات الاتفاقيات الخاصة بالسلع) ونافذة اخرى بمبلغ ٣٥٠ مليونا من الدولارات عن طريق الاسهام الاختياري (تم ايداع اخطارات رسمية بالموافقة على دفع ١١٠ مليونا من الدولارات في ابريل نيسان سنة ١٩٨٠).

الاولية تشكل حوالي ٥٥٪ من السلع التي تصدرها البلدان النامية. وكانت تنمو بمعدل يقارب نمو اجمالي الناتج القومي في البلدان الصناعية. وليس هناك ما يدل على ان هذه العلاقة ستتغير، خاصة في الوقت الذي تنخفض فيه الصادرات من بعض المنتوجات الزراعية نتيجة لفرض حماية مشددة في اليابان واوروبا الغربية. ولئن كانت البلدان النامية لا تستطيع رفع كميات صادراتها الزراعية بشكل كبير في حالة ارتفاع الطلب عليها (بسبب نقص العرض) الا انها تستفيد الى حد بعيد من ارتفاع الاسعار. ويمكن مساعدة منتجي المواد الاولية على المدى القصير باتباع السياسات التي تهدف الى استقرار الدخول او الاسعار (انظر الاطار) واذا ما انتعشت اقتصاديات البلدان الصناعية خلال السنتين او السنوات الثلاث المقبلة من المتوقع ان يتحسن الحال بالنسبة لصادرات المواد الاولية.

اما افاق الصادرات المصنعة فهي اكثر اشراقا، اذ يبدو نموها متينا نسبيا كما كان الامر في الفترة ١٩٧٣ ١٩٧٧ فما زالت هذه المنتجات تمثل ١٠ بالمئة من واردات البلدان الصناعية (واقل من ٢ بالمئة من

الجدول ٣-٢ التجارة الدولية للسلع مجموعات البلدان ١٩٧٠ - ١٩٧٧

	اماكن وصول السلع								
	البلدان النامية المستوردة للنفط		البلدان النامية المصدرة للنفط		البلدان المصدرة للنفط ذات الفائض في رأس المال		البلدان الصناعية		العالم[1]
المصدر	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٧٠و١٩٧٧
البلدان النامية المستوردة للنفط	١٧,٤	٢٠,٥	٣,٥	٨,٤	١,٥	٣,١	٦٩,٠	٦١,٨	١٠٠,٠
البلدان النامية المصدرة للنفط	٢١,٨	٢١,٥	٣,٩	٢,٢	٠,٥	٠,٨	٦٦,٦	٧٢,٦	١٠٠,٠
البلدان المصدرة للنفط ذات الفائض في الرأسمال	٢٠,٢	٢٠,٦	١,٧	٤,٣	٠,٧	١,٢	٧٤,٤	٦٩,٦	١٠٠,٠
البلدان الصناعية	١٨,٢	١٦,٤	٤,٧	٦,٧	١,٥	٥,٦	٧٠,٠	٦٠,٧	١٠٠,٠
العالم[1]	١٨,٠	١٦,٩	٤,١	٦,١	١,٣	٤,٣	٦٥,٤	٦٢,٣	١٠٠,٠

(١) يضم الاقتصاديات المخططة مركزيا والتجارة غير المخصصة (غالبا حوالي ١).

استهلاكها). ولكنها تتركز اساسا على بعض المنتجات، مما ادى الى اتخاذ اجراءات الحماية ضدها. وقد عانت اكبر الدول المصدرة من بين البلدان النامية، من اجراءات الحماية (وخاصة اكبر الدول المصدرة للسلع المصنعة في شرق آسيا، والبرازيل) ولكن هذه الدول قد تمكنت من الاستمرار في زيادة صادراتها عن طريق تنويع منتجاتها. اما القيود المفروضة على السلع حاليا - باستثناء المنسوجات والملابس - فهي لا تشكل عقبة منيعة (باستثناءات ثانوية) امام النمو السريع للصادرات.

ومما يصعب تقييمه (رغم اهميته الواضحة) هو المفعول المثبط في المدى الطويل - نتيجة للقيود الحالية وخطر انتشارها - على البلدان التي ما زالت في المراحل الاولى من تنمية صادراتها. فهي لا تملك بشكل عام الكفاءة الصناعية والتسويقية اللازمة اما لتصدير سلسلة واسعة من المواد المصنعة او للتكيّف مع التغييرات السريعة التي تطرأ على شروط السوق.

وفي حين لم تفرض قيود جديدة هامة، خلال العام الماضي، الا ان بعض الاجراءات قد شددت كما هو الحال بالنسبة لبعض القطاعات (بخاصة الملابس والمنسوجات) مما يقلل من فرص تخفيف تلك القيود. وما زالت واردات الاحذية وبعض السلع الالكترونية الاستهلاكية في بعض البلدان الصناعية

المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف:

دورة طوكيو

شملت المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف عدة اجراءات جديدة بما في ذلك ادماج المعاملات التفضيلية للبلدان النامية في الاطار القانوني الذي يحكم التجارة، والقواعد الخاصة بالاجراءات الخارجة عن نطاق التعريفات. الا انها تستبعد الى حد كبير القيود الحصصية القائمة المفروضة على المنسوجات والملابس والمنتجات الزراعية.

التعريفات على البلدان الصناعية ان تخفض التعريفات بمقدار ٣٨ بالمئة (متوسط بسيط) خلال ثماني سنوات، مما يؤثر على التجارة بمقدار ١٢٥ مليارا من الدولارات تقريبا (بقيم ١٩٧٦). ان خفض المتوسط البسيط للتعريفات المفروضة ضد البلدان النامية سيصل الى ٢٥ بالمئة بالنسبة للمنتجات الصناعية و ٧ بالمئة بالنسبة للمنتجات الزراعية. وسيكون التخفيض اقل من المتوسط بالنسبة للسلع القابلة للخضوع للنظام العام للتفضيلات وهي اعلى بالنسبة للسلع التامة الصنع عنها بالنسبة للسلع نصف المصنعة.

الاجراءات الخارجة عن نطاق التعريفات تهدف هذه الاجراءات الى ما يلي:

الاحالة، دون زيادة الحماية الناتجة عن التقدير الجمركي المتعسف، كاساس لتطبيق التعريفات.

- الاقلال من الاجراءات التمييزية ضد الموردين الاجانب فيما يخص الصفقات الحكومية المقدرة بـ ١٥٠ ٠٠٠ حقوق سحب خاصة (حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ دولار) او اكثر.
- تنظيم دعم الصادرات، والمطالبة بالاثبات القاطع على ان الواردات المدعمة قد ادت الى الحاق الضرر المادي بالصناعة الداخلية المعنية بالنسبة للرسوم المعادلة للدعم.
- التاكد من ان الاجراءات المتبعة في بعض المجالات كحماية الصحة او البيئة لا تشكل عقبات دون داع، امام التجارة.
- منع اجراءات الحصول على رخص الاستيراد، من تشكيل العقبات امام التجارة.

الاطار العام لسير التجارة: ويشمل تقديم اصلاحات لعدة اجراءات تتضمنها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات). ويعتبر اهم ما جاء فيها: تقديم اساس قانوني داخل «الجات» لتطبيق المعاملات التمييزية للبلدان النامية والمعاملات الخاصة للبلدان الاقل تطورا، وتنظيم الاجراءات التجارية التي تتخذ لاسباب تتعلق بموازين المدفوعات، والاعتراف بان البلدان النامية في حاجة الى اتخاذ تدابير وقائية ليس فقط فيما يخص الصناعات الجديدة ولكن لتغيير هياكل الانتاج فيها ايضا، واعادة النظر في اجراءات الجات الخاصة بمراقبة مدى تطبيق القواعد الدولية.

اجراءات اخرى: كالاجراءات المضادة للاغراق وتعديل بعض القيود على تجارة الالبان وبعض منتجات اللحوم.

التدابير الخاصة بالبلدان النامية: الى جانب الاتفاقية الاساسية هناك تدابير خاصة تشمل:

- تحديد مدة خمس سنوات لتنفيذ القواعد الجمركية واجال اطول بالنسبة لسلع معينة.
- الحد من المنتجات التي تدخل ضمن النظام الذي تتبعه الدولة بالنسبة للمشتريات التي تتم على المستوى الحكومي، وتقديم المعونة التقنية في مجال استدراج العروض.
- مد اجل تطبيق النظام الخاص بتراخيص الاستيراد الى سنتين.
- لا يمنع صراحة الدعم المقدم للسلع غير الزراعية، بل ينبغي على البلدان النامية ان تتجنب تقديم الدعم الذي يضر بمصالح شركائهم في التجارة وان تلغيه تدريجا.

والى جانب الاجراءات الوقائية ستتضمن المراحل التالية للمفاوضات المشكلات التي تتعلق بالتقليد التجاري والامكانيات الملائمة للحصول على الواردات الحيوية والقيود على تجارة السلع الزراعية.

الهجرة والنقود

لعبت الهجرة، ذات يوم، دورا رئيسيا في الاقلال من الفقر في اوروبا الغربية، ويقدر عدد الذين هاجروا الى العالم الجديد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بحوالي ٥٠ مليون نسمة. فقد سافرت اسر باكملها نهائيا. اما اليوم فمعظم المهاجرين، من العمال الرجال الذين يسافرون الى الخارج لمدد معينة ويحولون كثيراً من اجورهم الى بلادهم. ويعتبر عمل عدد كبير منهم غير قانوني، ولا يسجل جزء هام من اجورهم بل يدرج في حسابات موازين المدفوعات بطريقة تجعل من الصعب فصله عن التدفقات الاخرى.

ولئن كانت التقديرات غير دقيقة الا ان الصورة العامة واضحة. وكان هناك حوالي ٢٠ مليون عامل مهاجر في العالم في اواخر السبعينات، وكان ١٢ مليونا منهم ياتي من البلدان النامية. وكان حوالي ٦ ملايين منهم في الولايات المتحدة، (معظمهم من المكسيكيين)، و٥ ملايين في اوروبا الغربية و٣ ملايين في الشرق الاوسط (يعد ساحل غرب افريقيا وجنوب افريقيا من الاماكن الرئيسية الاخرى لوصول العمال المهاجرين). وقد ارتفع عدد العمال المهاجرين في اوروبا الغربية من مليونين، في بداية الستينات، الى ٦ ملايين في بداية السبعينات ثم بدأ في الانخفاض بعد ذلك. الا ان ارتفاع الهجرة الى البلدان الغنية بالنفط في الشرق الاوسط قد عوض عن هذا الانخفاض. وياتي اكثر من مليونين من العمال المهاجرين الى اوروبا الغربية من البلدان النامية (بصفة خاصة من الجزائر والمغرب وتونس وتركيا ويوغوسلافيا). ويأتي حوالي مليونين من المهاجرين الى الشرق الاوسط من بلدان هذه المنطقة، اما المليون المتبقي فياتي من جنوبي أسيا.

وقد ارتفعت تحويلات العمال بسرعة من ٣ مليارات من الدولارات سنة ١٩٧٠ الى حوالي ١٧,٥ مليارا من الدولارات سنة ١٩٨٠. ويحول حوالي ٣ مليارات من الدولارات الى جنوبي اسيا، وحوالي ٥ مليارات من الدولارات الى الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وحوالي ٧ مليارات من الدولارات الى جنوب اوروبا. وتمثل التحويلات حوالي خمس (١/٥) صادرات السلع في جنوبي اسيا وفي الشرق الاوسط وشمال افريقيا (باستثناء البلدان ذات الفائض في راس المال). وترتفع هذه النسبة بصفة خاصة في باكستان، وبنغلادش، والاردن، ومصر، والمغرب واليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية). اما الدول الاخرى حيث التحويلات الكبيرة فتضم الهند وتركيا واليونان ويوغوسلافيا.

هناك خلاف حول صافي الربح الناتج عن تحويلات العمال المهرة المهاجرين من البلدان النامية. «فهجرة العقول» تشكل خسارة كبيرة في القوى العاملة في بعض الدول، كما انها تستوعب بعض التكاليف الاجتماعية ايضا. وتستطيع الحكومات اتخاذ الخطوات اللازمة لتشجيع التدريب المهني لمواجهة الطلب على العمال المهرة – وذلك لزيادة التحويلات العمالية مع الابقاء على عدد كاف من العمال المدربين في الداخل. وعلى كل حال، لا ينطبق هذا الاعتراض على العمال غير المهرة الذين يشكلون اغلبية العمال المهاجرين. فبالنسبة لهؤلاء تمثل الهجرة فرصا كبيرة لتحقيق زيادات هائلة في دخولهم المنخفضة.

تخضع لسياسة الكوتا الصارمة. وعلى الرغم من استمرار دعم صناعة السفن، الا ان تقدما كبيرا قد تحقق في مجال خفض القدرة الانتاجية في الدول حيث ترتفع التكاليف عن مستوى المنافسة. وقد اتخذت كل من فرنسا والمملكة المتحدة خطوات هامة للاقلال من الدعم العام للصناعة.

دورة طوكيو: لقد انتهت اعمال دورة طوكيو للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف الى حد كبير في ابريل/نيسان سنة ١٩٧٩، واحرزت تقدما ملحوظا في بعض الميادين (انظر الاطار صفحة ٣١). اما في بعضها الآخر فقد كانت النتائج مخيبة للأمل بالنسبة للبلدان النامية. وعلى الرغم من ذلك فاحتمالات نجاح المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف في تحرير التجارة كبيرة .

ويتوقف مدى تحقيق هذه الاحتمالات، من جانب البلدان النامية بصفة خاصة، على كيفية تنفيذ هذه الاتفاقيات وعلى نتائج المفاوضات الجارية – وبصفة خاصة، المادة التي تتعلق بالوقاية. وسيحد ذلك من امكانية فرض حماية الطواريء التي يمكن تبنيها في حالة التدهور الكبير الذي قد يصيب الصناعة الداخلية. وقد تم اللجوء كثيرا الى اجراءات الوقاية ضد الواردات من البلدان النامية (وكثيرا ما كان ذلك خارجا عن الاطار القانوني للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة – «الجات». ان المشكلة التي تقف امام التوصل الى ابرام الاتفاقية، تتعلق بتنفيذ الاجراءات التمييزية وهو ما تؤديه بعض البلدان الصناعية وتعارضه البلدان النامية.

ومن المرجح ان تحصل الدول النامية على مزايا كبيرة تضاف الى تلك التي تجنيها حاليا من اتفاقية طوكيو اذا ما وقعت الاتفاقية (واشتركت فيها بصورة فعالة). فوفقا لبنود الاتفاقية لا يحق الا للاطراف الموقعة ان تساهم في تنفيذ ومراقبة قواعد السلوك المعمول بها. غير ان اغلبية البلدان النامية رفضت حتى الآن توقيعها – بسبب عدم ارتياحها للتقدم المحرز وايضا لانها تتمسك بضرورة استفادتها من قواعد السلوك هذه دون ان تكون ملزمة باحكامها.

وتعتبر الالتزامات المتبادلة للدول النامية موضوعا حساسا ستزداد اهميته في المفاوضات المقبلة وبوجه خاص، ان وضع تلك الدول النامية التي باتت من كبار مصدري السلع المصنعة والتي بلغت مستوى متقدما من التنمية («التي استكملت المرحلة الثانية») لم يوجد له حل حتى الآن.

واذا ما تم التقليل من حقها في المعاملة الامتيازية فسيتيح ذلك مجالا اوسع للبلدان ذات الدخل المنخفض كي تستفيد من الاتفاقية.

الا ان الاستفادة من المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف يتوقف الى حد بعيد ايضا على البلدان الصناعية . ان الكساد الذي تعاني منه اقتصادياتها، وبطء النمو فيها يقلل من فرص العمالة

البديلة ويزيد من حدة الرغبة في اقامة الحماية. (ليس هناك دليل قاطع بان منافسة البلدان النامية تعد من الاسباب الرئيسية للبطالة). فقد كشفت عدة دراسات ان للزيادة المتوازنة في التجارة مع البلدان النامية اثارا ضئيلة على العمالة في البلدان الصناعية، خاصة اذا ما قورنت بعدد الوظائف التي تفقد نتيجة للتغييرات التكنولوجية. بل تظهر بعض الدراسات الاخرى استفادة العمالة في البلدان الصناعية من جراء ذلك.

ان الحماية تعرقل الاصلاح الاقتصادي اذ انها تبطىء في اعادة توزيع الموارد من القطاعات ذات الانتاجية المنخفضة الى القطاعات ذات

الغذاء والزراعة والعملات الاجنبية

كانت اوروبا الغربية، قبل ١٩٣٩، هي المنطقة الوحيدة في العالم التي تعتمد كلية على الواردات من الحبوب. اما اليوم فلا يستثنى من ذلك الا شمال اميركا واوقيانيا. فقد ارتفعت تجارة الحبوب من ٢٥ مليونا من الاطنان في اواخر الثلاثينات الى ١٨١ مليون طنا في سنة ١٩٧٩ – ومن ٤ ٪ من اجمالي الانتاج الى ١٤٪. وتستوعب الولايات المتحدة الآن ٢٠٪ من الانتاج العالمي للحبوب و٨٠ ٪ من التجارة الدولية فيها.

وقد حدث اكبر ارتفاع لصافي الواردات من الحبوب في بداية الستينات في البلدان النامية المتوسطة الدخل – من ١٣ ٪الى ٢٣٪ من استهلاكها (انظر الجدول)، اما في البلدان النامية المنخفضة الدخل فقد تحقق الارتفاع الكبير في واردات الحبوب في البلاد الافريقية جنوبي الصحراء.

وقد قدرت واردات الغذاء والمشروبات لسنة ١٩٨٠ ب٧.٧ مليارا من الدولارات في البلدان المنخفضة الدخل (١٧ بالمئة من وارداتها من السلع)، وباكثر من ٣٦ مليارا من الدولارات في البلدان المتوسطة الدخل (٩٪). ومن الناحية التاريخية، يؤدي ارتفاع قدره ١٠٪ في متوسط الدخول الى زيادة قدرها ٧٪ في واردات الحبوب في البلدان النامية.

وقد ادى نمو الواردات الى خلق ضغوط كبيرة على نظم مناولة ونقل وتوزيع الحبوب في البلدان النامية (ان قدرة هذه البلدان على التسويق والتوزيع تتعامل اليوم مع اربعة اضعاف الكمية التي كانت تتناولها منذ ٢٠ سنة فقط، وذلك اذا ضم الانتاج الداخلي) ان الاختناقات الناتجة عن التوزيع تمثل في اوقات النقص الغذائي عقبات اهم من تلك التي تنجم عن القدرة على تدبير الواردات. ويستدعي هذان الضغطان اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي ولكن في حدود معينة: ان العوائد التي تفقد نتيجة لتحويل الموارد من استثمارات زراعية (او غير زراعية) اخرى قد تكون ضخمة. وعلى اية حال، فلا بد ان تكون زيادة الانتاج الغذائي، جزءا من جهود واسعة النطاق لدعم الزراعة.

وقد بدأ الانتاج في ١٥٠ مليونا من الهكتارات من الاراضي الزراعية الجديدة في البلدان النامية بين ١٩٥٥ و١٩٧٥ (اكبر من المساحة المزروعة بالحبوب في الولايات المتحدة وكندا والمجموعة الاقتصادية الاوروبية واليابان معا). ولكن هذا التوسع قد انخفض في منتصف الستينات ومن المقدر الا يشكل اكثر من ربع الانتاج الغذائي الاضافي في الثمانينات.

ومن هنا تتضح اهمية زيادة المحاصيل. وتشمل العقبات الاساسية في هذا المجال: الاهتمام غير المناسب بمشروعات الري الواسعة النطاق على حساب المشروعات الصغيرة، والاسراف في استخدام المياه، والمساعدات غير الكافية للقيام بالبحوث وتعميم خدمات الارشاد الزراعي، وسياسات التسعير التمييزية ضد الزراعة. وقد قطعت بعض البلدان شوطا طويلا في القضاء على هذه القيود في السبعينات. وتشكل الهند مثلا لذلك، فقد غيرت الاسعار المدفوعة للمزارعين في بداية السبعينات الى جانب تشجيع مشروعات الري الصغيرة وتعميم خدمات الارشاد الزراعي وقد اسهمت هذه الاجراءات، مع الظروف الجوية الحسنة، في تحقيق الرقم القياسي لمحاصيل الحبوب في الهند بين ١٩٧٧ – ١٩٧٨ و١٩٧٩ – ١٩٨٠، وعندما عانت البلاد من الجفاف، انخفض الناتج بنسبة ٨ – ٩٪ الا ان المحاصيل كانت تمثل ثالث اكبر محصول تحقق في اي وقت مضى (اكبر بنسبة ٢٠٪ من محاصيل ١٩٧٣ – ١٩٧٤ عندما عانت الهند من جفاف مماثل).

ومن المتوقع ان يشكل الماء عقبة كأداءامام الزراعة خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة. وقد ارتفعت المساحة المروية خلال الخمسين عاما الماضية الى ثلاثة اضعافها. اما تكاليف الري، فقد ارتفعت بنسبة اسرع بكثير من نسبة ارتفاع الرسوم المفروضة على المياه عموما. وكانت النتيجة هي الاستعمال غير المناسب لشبكات الري ونقص الاموال اللازمة لصيانتها وتشغيلها. وفي اماكن كثيرة من العالم لا تستخدم المياه المتدفقة من السدود في الزراعة الا بنسبة ٢٥ بالمئة. ومن المتوقع ان يؤدي تطبيق اساليب محسنة في ادارة شبكات المياه الى ضمان زيادات كبيرة في انتاج الحبوب. اما بالنسبة لغالبية المناطق في العالم ولجماهير غفيرة من البشر الاكثر فقراً، فحل مشكلة زيادة الانتاج الغذائي يكمن في تحقيق تقدم هائل في مجال زراعة الاراضي الجافة (انظر الفصل الرابع ص ٤٩).

تجارة واستهلاك الحبوب

(ملايين الاطنان)

البلاد او مجموعة البلدان	متوسط الاستهلاك السنوي [١] ١٩٦٠ – ١٩٦٣	١٩٧٧ – ١٩٧٩	صافي الميزان التجاري السنوي ٦٠ – ١٩٦٣	٧٧ – ١٩٧٩
الولايات المتحدة	١٣٩,٨	١٧٣,٥	٣٢,٧	٩٤,٩
كندا	١٥,١	٢٢,٥	١٠,٢	١٧,٧
المجموعة الاقتصادية الاوروبية	٩٢,١	١١٨,٣	– ٢١,٥	– ٨,٠
بلاد اخرى	٥٠,٣	٨٣,٦	– ٣,٠	– ١٨,٥
اوروبا الشرقية	٦٤,٣	١٠٦,٥	– ٦,٤	– ١٢,٤
الاتحاد السوفياتي	١١٩,٠	٢١٧,٦	٧,٣	– ١٧,٩
الصين	١١٢,٣	٢٢٥,٢	– ٤,٠	– ٨,٧
البلدان النامية[٢]	٢٥٤,١	٣٧٢,٢	– ١١,١	– ٤٣,٢
المنخفضة الدخل	١٣٩,٣	٢١٤,٠	– ٥,٦	– ٨,٧
الهند	٧٣,١	١٠٩,٤	– ٤,١	– ١,٣
المتوسطة الدخل	١٠١,٣	١٩١,٨	– ١٢,٧	– ٤٤,٧
كبار المصدرين[٣]	١٣,٥	٢١,٥	٧,٢	١٧,٤

(١) باستثناء البانيا وكوبا ومنغوليا وافريقيا الجنوبية (جنوب افريقيا وليسوتو وزمبابوي)
(٢) تضم البلدان ذات الفائض في راس المال وتستثني اوروبا الجنوبية (اليونان والبرتغال ويوغوسلافيا ورومانيا واسرائيل)
(٣) تايلاند والارجنتين

الانتاجية المرتفعة، وهي بالتالي تؤدي الى تفاقم التضخم. ولكن تستطيع الواردات ان تقلل من التضخم مباشرة بتقييدهالارتفاع الاسعار الذي يهدف اليه المنتجون الداخليون وبزيادة الضغوط عليهم لرفع الكفاية الانتاجية. وقد توصلت دراسة اجريت سنة ١٩٧٨ في الولايات المتحدة على جميع البضائع الاستهلاكية، فيما عدا الاغذية والسيارات، الى ان البضائع المستوردة من اسيا واميركا اللاتينية تباع اجمالا باسعار تقل بنحو ١٦ بالمئة عن المنتجات المحلية المماثلة لها في النوعية.

ويمكن للحماية ان تعوّض عن السياسات التي تهدف الى رفع الانتاجية في صناعات معينة، والى تسهيل اعادة توزيع الموارد بين الصناعات. وقد ذكرت السياسات الخاصة بانتقال الموارد باسهاب في تقرير البنك الدولي عن التنمية في العام الماضي. وتشمل هذه السياسات تقديم التعويضات العادلة السريعة للافراد المعنيين وتنظيم اعادة التاهيل وخلق صناعات جديدة ورفع القيود التي تعوق حرية انتقال العمال (كالمعاشات غير القابلة للتحويل). وتكون هذه الاجراءات اكثر فعالية عندما يقتصر تطبيقها على مناطق جغرافية معينة وعلى صناعات متدهورة، وهي مكملة للجهود المبذولة لرفع العمالة وزيادة النمو والحد من التضخم. ولكن ان لم تخطط هذه السياسات وتنفذ بطريقة سليمة، فستؤدي الى تعطيل اعادة البناء الاقتصادي بدلا من تحقيقه.

المسائل التجارية للبلدان المصدرة للنفط ذات الفائض في رأس المال

سارعت البلدان المصدرة للنفط في زيادة وارداتها بعد ارتفاع اسعار النفط في ١٩٧٣ – ١٩٧٤، وقد خفضت بذلك من بطء النمو الاقتصادي في العالم. ولا يتوقع ان يرتفع معدل استيراد البلدان

الشكل ٣ ـ ٤ نمو صادرات البلدان النامية حسب اماكن وصولها[1].

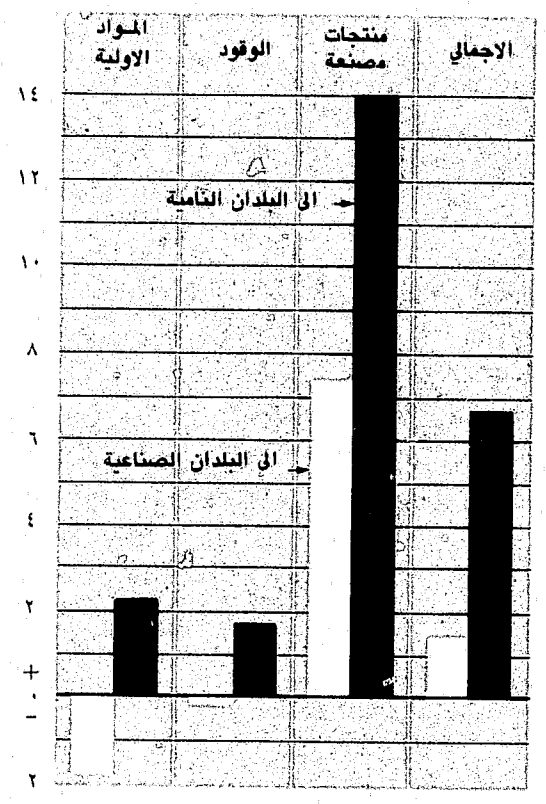

(١) تتطابق مجموعات البلدان مع تصنيف الامم المتحدة، بما في ذلك البلدان المصدرة للبترول ذات الفائض في راس المال. وتشمل البلدان المصنعة جنوب افريقيا ومعظم بلدان جنوب اوروبا.

ذات الفائض في راس المال في الثمانينات بنفس درجة الارتفاع الهائلة التي حدثت في السبعينات (اكثر من ٢٠ بالمئة في السنة). ولكن ينتظر ان يصل ارتفاع معدل استيرادها الى ضعف البلدان الصناعية (٩ بالمئة في السنة بالمقارنة الى ٥ بالمئة). وسيؤدي هذا الى زيادة فرص التصدير امام البلدان النامية – ولكن في حدود معينة اذ ان اسواق البلدان المصدرة للنفط ما زالت محدودة نسبيا (الجدول ٣ – ٢).

فقد ارتفعت حصة صادرات البلدان النامية المستوردة للنفط الى البلدان ذات الفائض في راس المال والبلدان النامية الاخرى المصدرة للنفط، وذلك بين ١٩٧٢ و ١٩٧٧ (الجدول ٣ – ٢ الأخرى). فقد كان معدل التصدير الى كل من المجموعتين يزيد عن ٢٠ بالمئة في السنة. وقد حصلت بعض البلدان النامية (بما فيها كوريا الجنوبية والهند) على عقود لانشاء مصانع «مفتاح في اليد» وتقديم الخدمات الاستشارية، وتوفر هذه المجالات فرصا كبيرة للتصدير.

ادت تحويلات العمال المهاجرين في البلدان الغنية بالنفط الى زيادة تدفق العملات بشكل كبير في بعض البلدان النامية. (انظر الاطار صفحة ٣٢) وما زال النقص في الايدي العاملة يشكل عقبة امام اطراد النمو في عدد من البلدان المصدرة للنفط. وفي الوقت نفسه تثير الهجرة عدة مشكلات اجتماعية وسياسية في الدول الموفدة والدول المستقبلة. ومن المتوقع ان يرتفع معدل الهجرة بسرعة اقل في الثمانينات اذا ما ظلت برامج الاستثمار قليلة في البلدان المصدرة للنفط ذات الفائض في راس المال واذا ما استمر بطء النمو في البلدان الصناعية.

السياسات التجارية في البلدان النامية

ينبغي ان لا يؤدي بطء النمو في التجارة الدولية الى تغيير المبادىء التي يجب ان تحكم السياسات التجارية في البلدان النامية. ان السياسات التي تحقق اقصى قدر من الاستفادة من التجارة في الاوقات الجيدة، تؤدي الى نفس الشيء في الاوقات السيئة ايضا. غير ان الخمود المرتقب في التجارة يطرح مشاكل سياسية مختلفة تماما على كل من البلدان النامية المصدرة للنفط والبلدان النامية المستوردة له. وكما تمت مناقشته في تقرير التنمية العالمية لعام ١٩٧٩ فان المسألة التجارية الاساسية بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط هي منع ايراداتها الاجنبية التي ارتفعت بصورة كبيرة ومفاجئة من تثبيط نمو الصادرات الاخرى وبدائل المستوردات. اما بالنسبة للبلدان النامية المستوردة للنفط فان احتمال احاطتها ببيئة خارجية صعبة – تتمثل في ارتفاع اسعار النفط وبطء في نمو

التجارة العالمية وتدفق رأس المال – يزيد من الضرورة الملحة لاتخاذها اجراءات كفيلة للحصول على ايرادات بالعملة الاجنبية والحفاظ عليها من خلال النهوض بالصادرات واستبدال الواردات. ومن شأن البيئة غير النامية في تحقيق نمو سريع للصادرات. غير ان من شأنها ايضاً ان تزيد كذلك من ضرورة تحقيقه. ومن المهم بمكان ايضاً ان تبذل الجهود من اجل التخفيض من الواردات التي تتطلها استراتيجياتها الشاملة للنمو، وذلك عن طريق خفض الواردات غير الاساسية، وتحويل انتاجها نحو مواد لا تتطلب استيراداً كبيراً واستبدال اكثرية مستورداتها بالمنتجات المحلية.

التوازن بين دعم التصدير واستبدال الواردات

هناك عوامل عديدة تشير الى ضرورة التحلي بالحذر عند التركيز على استبدال الواردات.

● تتمتع اغلبية البلدان النامية بسياسات تجارية تميل بشدة الى استبدال الواردات على حساب الصادرات. وهذا الميل ينجم عادة عن

الجدول ٣-٣ تركيب سلع صادرات البلدان النامية الى البلدان الصناعية والبلدان النامية الاخرى سنة ١٩٧٧[١]

(نسب مئوية)

مجموعات المنتجات	الى البلدان الصناعية	الى البلدان النامية[٢]	حصة مجموعة الصادرات الى البلدان الصناعية
الآلات ومعدات النقل	١٩,٩	٣٠,٢	٥٣,٥[٣]
النسيج	١٠,٢	١٦,٣	٤٨,٤
الملابس	٢٣,١	٦,٢	٨٥,٣
الكيميائيات	٧,٤	١١,٦	٥٠,٣
الحديد والصلب	٣,٠	٥,١	٤٩,٦
سلع صناعية اخرى	٦٣,٤	٣٠,٦	٦٧,٢
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٦٢,٤

(١) تصنيف الامم المتحدة (تشمل البلدان النامية جنوب افريقيا ومعظم دول جنوب اوروبا).
(٢) تضم البلدان المصدرة للبترول ذات الفائض في راس المال
(٣) تقل حصة السلع الالكترونية والالات الكهربائية الى حوالي ٨٠ اما حصص السلع الاخرى فهي اقل بكثير

الاعتماد المبالغ فيه على الحصص والمراقبة الادارية واستخدام التعرفات دون تمييز. وكثيراً ما وضعت مثل هذه السياسات لمواجهة ازمات مؤقتة في ميزان المدفوعات. غير انه استمر العمل بها لفترات طويلة. وادت الى سوء تخصيص في الموارد وخلقت الجو المناسب لصلاحية التمسك بالحماية. ويتبين بالتالي انه ينبغي الاستمرار في اعطاء الاولوية للتقليل من هذا الاتجاه نحو استبدال الواردات.

● والسياسات التي تقتصر على النظر الى الداخل قد تمنع البلدان النامية من الاستفادة من فرص التصدير الهائلة التي توجد حتما في البلدان الصناعية حتى لو عرف نموها ببطئه في وتيرته. كما ان من شأنها ان تؤخر نمو التبادل التجاري فيما بين البلدان النامية.

● ومن المحتمل ان تنتعش التجارة العالمية بشكل ملحوظ في منتصف الثمانينات. وتدل التجربة (وخاصة تجربة الخمسينات) على اهمية ما يكلفه التشاؤم المبالغ فيه بالصادرات، ان على صعيد انخفاض القدرة على الاستيراد، او على صعيد عدم الفعالية في الصناعات الموضوعة تحت حماية شديدة.

● ان تحديد الاسعار وغيره من السياسات التي تشجع نموا فعالاً في الصادرات تشجع كذلك استبدال الواردات.

غير ان التركيز على الاستبدال الانتقائي للواردات يمكن ان يساعد على النمو.

ولعديد من البلدان فرص غير مستغلة لاستبدال الواردات من خلال انتاج الطاقة (انظر الصفحتين ١٦ و١٧) والغذاء (انظر الاطار). غير ان كوريا الجنوبية على عكس دول كثيرة قد الغت هذا الاتجاه لفائدة الانتاج من اجل السوق الداخلية وذلك منذ اول مراحل التصنيع. وادى ذلك الى ارتفاع كبير في النمو الموجه للتصدير والى نمو سريع وفعال في الانتاج من اجل السوق الداخلية، مما يشهد على التكامل الكبير الكامن بين الاثنين.

بعض امكانيات زيادة الصادرات: تشكل اسواق البلدان الصناعية للسلع المصنعة اكبر نطاق لزيادة صادرات البلدان النامية، الى جانب الفرص الاخرى لزيادة الصادرات في مجالات اخرى.

المواد الاولية المصنعة: تواجه الدول المنتجة للمواد الاولية صعوبات اكبر من تلك التي تواجهها الدول المصدرة للسلع المصنعة. ويشكل تصنيع المنتجات الاولية في هذه البلدان طريقة جديدة لزيادة عوائد صادراتها.

وقد يبالغ في تقدير المكاسب الممكنة من زيادة تصنيع بعض المواد الاولية: فبعض مراحل التصنيع تحتاج الى استعمال مكثف لراس المال او للطاقة (القصدير والبوكسيت على سبيل المثال). وقد تكون تكاليف نقل بعض هذه المواد (كبعض الزيوت الصالحة للاكل) اقل قبل تصنيعها. ولا يعني هذا ان تصنيع المواد الاولية لايلائم البلدان النامية، انما يعني انه لا بد من القيام بتقييم دقيق للتكاليف والارباح المتوقعة.

وعلى كل حال فقرار القيام بالمزيد من التصنيع، قليلا ما يرجع الى البلدان النامية وحدها.

ان هيكل التعرفات في البلدان الصناعية يقضي عموماً، بفرض تعرفات جمركية منخفضة (او لا يفرض اطلاقاً) على المواد الاولية غير المصنعة. ولكن في كثير من الاحيان ترتفع هذه التعرفات تدريجياً كلما زادت درجة تصنيع هذه المواد (وكثيراً ما تصل الى معدلات عالية)، وهي بالتالي توفر مع الاسف حماية اكبر للمراحل المتقدمة من تصنيع المنتجات في الدول المستوردة لها، كما تحبط تصدير البلدان النامية من

الشكل ٣ ـ ٥ استخدام البلدان النامية للمبالغ المقترضة. ١٩٧٠ – ١٩٩٠

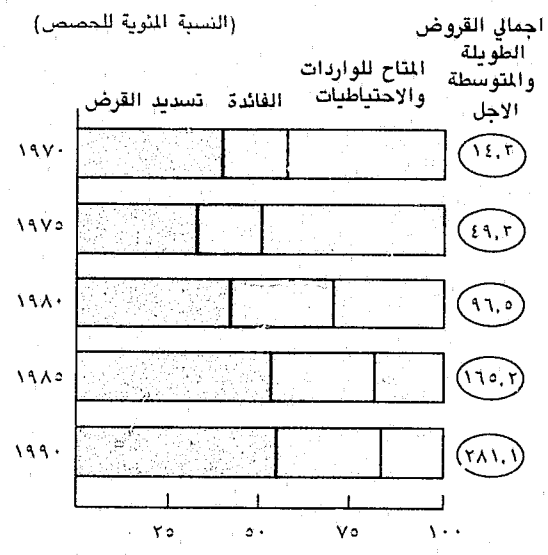

منتجاتها المصنعة.

وهناك قيد آخر يضغط على التصنيع الا وهو تكاليف النقل للمنتوجات المصنعة، التي تضعها «مؤتمرات» مؤسسات النقل البحري، والتي لا تعكس بالضرورة الفوارق الاساسية بين تكاليف نقل المواد المصنعة والمواد الخام. كما ان موقع اقامة انشطة التصنيع يتأثر بسياسات المؤسسات عبر الوطنية.

التجارة بين البلدان النامية: كان النمو في التجارة بين «الجنوب والجنوب» (اي البلدان النامية) كبيراً، كما ان آفاقها تبشر بالخير. ان صادرات البلدان النامية من المنتجات الصناعية والمواد الاولية غير الوقود فيما بينها، تنمو بسرعة اكبر من نمو صادراتها الى البلدان الصناعية. (الشكل ٣ – ٤). وتشير بيانات الامم المتحدة (التي تشمل فيها البلدان النامية البلدان المصدرة للنفط ذات الفائض في رأس المال ولا تشمل بلدان جنوب اوروبا شبه المصنعة) الى ان التجارة بين البلدان النامية استوعبت ما يقل قليلاً عن ربع زيادة صادراتها من المنتجات المصنعة خلال ١٩٦٣ – ١٩٧٣ ولكن ما يقارب نصف هذه الزيادة خلال ١٩٧٣ – ١٩٧٧.

وتذهب اكثر هذه الصادرات الصناعية من البلدان النامية الاكثر تصنيعاً الى البلدان الاقل تصنيعاً، او تنتقل بين الدول المجاورة التي لا تُعدّ فيما عدا ذلك من المصدرين الرئيسيين للسلع الصناعية. كما ان السلع الصناعية التي تنتقل بين «الجنوب والجنوب» تختلف كثيراً في تركيبها وخصائصها عن تلك التي تذهب من البلدان النامية الى البلدان الصناعية. وبصفة خاصة، تتسم الاولى بانها تعتمد على استعمال مكثف للمهارة ورأس المال، الى جانب ان الجزء الاكبر منها يتكون من السلع الهندسية والكيميائيات (انظر الجدول ٣ – ٣). اما فيما يخص تجارة السلع الرأسمالية، بما في ذلك اقامة المصانع «المفتاح في اليد»، فهي تنمو بسرعة كبيرة وان كانت قيمتها ما زالت ضئيلة.

وتشكل مشروعات التكامل الاقتصادي الاقليمي، وسيلة لزيادة التجارة بين البلدان النامية. ولكن التجارب في هذا المجال تزودنا بنتائج مختلفة. فهي كثيراً ما تؤدي الى وضع سياسات موجهة الى الداخل، مع زيادة اجراءات الحماية ونمو ضئيل للتجارة عموماً. ولكنها قد تلعب دوراً مهماً اذا ما وضعت ونفّذت بطريقة سليمة. وهناك وسيلة اخرى يتوقع ان تزيد من مزايا التعاون الاقليمي وهي التنسيق بين الاستثمارات الواسعة النطاق لتجنب الافراط. (وقد بدأت رابطة دول جنوب شرق اسيا تطبق هذا الاتجاه). ولكن من المتوقع ان يظل المحرك الرئيسي لتوسيع التجارة بين الجنوب والجنوب هو تلك السياسات العامة التي تطلق حرية نظم الاستيراد في البلدان النامية وتقوى قدرتها على التصدير (كالتوسع في التسليف للتصدير وتسهيلات التأمين).

تدفقات رأس المال

تناول الفصل الثاني بعناية شديدة، موضوع العلاقة بين النمو المقدر مستقبلياً للبلدان النامية وتدفقات رأس المال اللازمة لدعمه. يعكس التقدير المستقبلي لتدفق رأس المال الى البلدان النامية، وجهات النظر حول الاموال المتاحة من ناحية والكميات التي تريد الدول ان تقترضها من ناحية اخرى. الا ان التدفقات التي ستحدث فعلاً، ستتوقف على تطورات الادخار والاستثمار في البلدان الصناعية والدول المصدرة للبترول ذات الفائض في رأس المال – وبصفة خاصة على كمية المدخرات التي ستقرر استثمارها في العالم النامي.

ولا يمكن التنبؤ بهذا القرار بدقة. ان تحقق الحالة «المرتفعة»، المشار اليها في الفصل الثاني يتطلب مساعدات ورؤوس اموال تجارية من البلدان الصناعية تقدر بحوالي ٠,٥٪ من اجمالي الناتج القومي فيها سنة ١٩٩٠. ولا تعتبر هذه النسبة كبيرة وفقاً للمقاييس التاريخية: فقد كانت ٠,٨٪ من اجمالي الناتج القومي سنة ١٩٧٠ وحوالي ٠,٥٪ في سنة ١٩٧٥.

الا ان ذلك ينطوي على تغيير عميق بالنسبة لما يحدث في ١٩٨٠ حيث يتوقع ان يبلغ التدفق الصافي لرأس المال الى البلدان الصناعية نفسها (قبل التحويلات الرسمية) ٠,٥٪ من اجمالي الناتج القومي – وهو ما يقابل العجز في حساباتها الجارية. بالاضافة الى ذلك، يتوقع ان تكون هناك حاجة قبل ١٩٩٠ الى استخدام صافي رؤوس الاموال المتدفقة الى البلدان النامية، لدفع الفوائد المستحقة على القروض. ومن المنتظر ايضاً ان تنخفض بشدة حصة اجمالي القروض المتاحة لشراء الواردات وزيادة الاحتياطي في الثمانينات (انظر الشكل ٣ – ٥).

من الواضح ان هذه التقديرات المستقبلية قد لا تنطوي على قدر كبير من الحقيقة، اذ قد تتوافر موارد اكثر بكثير

للبلدان النامية خلال هذا العقد، مما يؤدي الى زيادة النمو فيها. ولكن يبدو ان تدفقات رأس المال الى هذه البلدان ستظل ضئيلة نسبياً في الثمانينات بسبب القيود المفروضة على قدرتها على الاقتراض وعلى توفير الاموال على حد سواء.

العوامل التي تؤثر على قرارات الاقتراض

تعاني البلدان المصدرة للبترول بصفة عامة من عقبات مالية قليلة أمام طريق نموها. ان التحدي الكبير الذي يواجهها (خاصة اذا استمر ارتفاع السعر الحقيقي للنفط خلال الثمانينات) هو كيفية استخدام عائدات النفط بكفاءة، وعدم تجاوز قدرتها على استيعاب الاستثمارات. أما اذا نجحت في ذلك فلن تحتاج الى كميات كبيرة من رؤوس الاموال الاجنبية خلال السنوات الخمس المقبلة، وسيعني هذا بالنسبة للمقترضين الرئيسيين (كالجزائر او المكسيك) ان معدلات خدمة الدين ستتجه الى الانخفاض على الرغم من النمو الاقتصادي المطرد.

ولكن يتوقع ان يتغير هذا الوضع في المستقبل خلال هذا العقد، عندما تبتلع العائدات الضخمة التي تكونت، فجأة، من ارتفاع الاسعار بين ١٩٧٩ – ١٩٨٠، وتكون بذلك قد ارتفعت قدرة هذه البلدان على الاستيعاب الفعّال لاستثمارات اجنبية اكبر. لذلك فمن المحتمل ان تلجأ البلدان المصدرة للنفط، بما ان النفط يعطيها مركزاً اقتراضياً متيناً، الى مزيد من الاقتراض الخارجي لتمويل نموها.

أما وضع البلدان النامية المستوردة للنفط فهو مختلف تماماً. اذ وصلت تكاليف استيراد النفط فيها (المستخدم كمصدر للطاقة) لسنة ١٩٧٨ الى ٣٠ مليارا من الدولارات، ومن المتوقع ان تصل التكاليف اذا استوردت نفس الكمية سنة ١٩٨٠ الى ٦٥ ملياراً من الدولارات وستزداد الفجوة في قدرتها المالية اتساعاً بتضاؤل معدلات النمو في البلدان الصناعية الذي سيؤدي الى انخفاض صادراتها اليها سنة ١٩٨٠ بما يعادل ٦ مليارات من الدولارات عن المستوى المتوقع، لو لم تنخفض معدلات النمو في البلدان الصناعية. ويعني ذلك ان هذه البلدان ستعاني، في المدى القصير، من نسب اعلى للعجز في حساباتها الجارية من تلك التي عانت منها خلال السنوات الماضية مهما كان معدل النمو فيها.

وفي ظل هذه الظروف تقلّ الاختيارات أمام البلدان المستوردة للنفط المنخفضة الدخل فهي لا تستطيع اقتراض مبالغ كثيرة طبقاً للشروط التجارية العادية، ولن يكون من الحكمة القيام بذلك، كما يَعتمد معدل النمو في هذه البلدان على ثلاثة عوامل هي: الجهود المبذولة لزيادة

الجدول ٣ ٤ الديون المستحقة للبنوك التجارية على البلدان النامية ١٩٧٦ - ١٩٧٩

البلد او مجموعة البلدان [١]	النسبة المئوية لتركيب المبالغ المستحقة [٢]			
	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	يونيو ١٩٧٩
البرازيل	١٦,٧	١٦,٦	١٦,٢	١٦,١
المكسيك	١٦,٢	١٣,٤	١١,٤	١١,٧
فنزويلا	٦,٢	٦,٠	٦,٩	٧,٥
اسبانيا	٦,٦	٧,٦	٦,٥	٦,٥
الارجنتين	٣,٠	٣,٢	٣,٤	٤,٨
مجموع اكبر خمس مقترضين	٤٨,٧	٤٦,٨	٤٤,٤	٤٦,٦
المقرضون الخمس التاليون	١٧,٤	١٨,٧	١٨,٨	١٨,٠
المقرضون العشر التاليون	٢٠,٤	١٩,٦	١٩,٩	١٩,٢
جميع الاخرين	١٣,٥	١٤,٩	١٦,٩	١٦,٢
جميع البلدان النامية	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
المبالغ (مليارات الدولارات)	١١٠,٥	١٥١,١	٢٠٣,٩	٢٢١,٥

المصدر بنك التسويات الدولية والمجلس الفيدرالي للاحتياطي بالولايات المتحدة.
(١) الترتيب حسب الديون المستحقة في ٣٠ يونيو حزيران ١٩٧٩.
(٢) تستثنى المراكز المصرفية الساحلية - بهاما، بربادوس، البحرين، برمودا، جزر سيمان، هونغ كونغ، لبنان، ليبيريا، المناطق التابعة لهولندا عبر البحار، جزر هبريدا الجديدة، بناما، سنغافورة وجزر الهند الغربية.

الجدول ٣.٥ متوسط زيادة العلاوات في الاقتراض الخارجي عن سعر الفائدة الذي تقدمه بنوك لندن على المعاملات فيما بيها ١٩٧٤- ١٩٧٩[١]

(نقاط مئوية)

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
كل البلدان النامية	١,١٣	١,٦٨	١,٧٢	١,٥٥	١,٢٠	٠,٨٧
دولة صناعية، نمطية (فرنسا)[٢]	٠,٥٨	١,٤٢	١,٠٩	٠,٩٢	٠,٦٣	٠,٣٦
الفرق	٠,٥٥	٠,٢٦	٠,٦٣	٠,٦٣	٠,٥٧	٠,٥١
للاحاطة (بند تذكيري) سعر «الليبور»[٣]	١١,٣٢	٧,٧٤	٦,٢٦	٦,٥٤	٩,٤٨	١٢,١٢

المصدر نظام اسواق راس المال البنك الدولي
(١) اي سعر الفائدة الذي تقدمه بنوك لندن على المعاملات فيما بينها
(٢) تعكس العلاوات المركز الاقتراضي للمقترضين وكذلك اسعار الفائدة السائدة في السوق ويفسر ذلك الفرق المنخفض في سنة ١٩٧٥
(٣) يحسب على اساس انه المتوسط السنوي للمتوسطات الشهرية لسعر الفائدة على ايداعات الدولار الاوروبي، مضافا اليه ٠.١٢٥ بالمئة.

الاستثمار والادخار، والمتاح من التمويل، بشروط امتيازية ومدى كفاءة استعمال الموارد الداخلية والاجنبية. وان لم تحصل هذه البلدان على مساعدات اضافية (علاوة على الزيادات المقدرة حالياً)، فلا يتوقع ان يزداد نمو حصة الفرد من اجمالي الناتج القومي فيها عن ١,٧٪ سنوياً خلال النصف الاول من الثمانينات.

تخص القرارات الاكثر صعوبة البلدان المستوردة للنفط المتوسطة الدخل حيث ينبغي ان يكون شعارها الحذر. فهي تستطيع في المدى القصير (حتى نهاية ١٩٨١) ان تلجأ الى الوسائل المؤقتة كضغط الواردات وخفض المخزون الى حد كبير واستخدام احتياطي العملات الاجنبية في حالات معينة (الذي ارتفع نتيجة للاقتراض المكثف في ١٩٧٧ – ١٩٧٨). ولن تَحُول هذه الاجراءات دون ارتفاع العجز الخارجي الذي سيولد الحاجة الى القروض من اجل دعم النمو، حتى بالمعدل المنخفض نسبياً الذي تحقق في ١٩٧٧ – ١٩٨٠.

وتشكل قدرة هذه البلدان على سداد كميات متزايدة من القروض التجارية العادية تقييداً رئيسياً اخر على اختياراتها. لكن ذلك لا يعني فقط قدرتها على السداد، كما ينظر اليها المقترضون الذين قد يستمرون في اقراضها ما دامت تظهر القدرة على ادارة ديونها. ولكن على هذه البلدان النامية ان تحدد مقدار استفادتها من الزيادة المستمرة في الاقتراض التجاري – آخذة في الاعتبار التزاماتها فيما يخص المستوى الحالي للدين وخدمته، وافاقها التصديرية غير الثابتة، والعائدات المتوقعة من الاستثمارات الاضافية. تعاني الان بعض الدول من صعوبات خدمة الدين، وتكون السياسة السليمة التي يتعينّ على الدول المستوردة للنفط اتباعها في حالة انعدام تمويل رسمي اضافي هي التقليل من الاقتراض، وقبول نمو ابطأ، في المدى القصير، بحيث ينخفض العجز في حساباتها الجارية، وترتفع قدرتها على خدمة الدين وتسديده.

اما الدول التي تستطيع تمويل نسب اعلى من العجز وزيادة اكبر في النمو فعليها اتخاذ الخطوات اللازمة لتغيير هياكل اقتصادياتها ومدفوعاتها الخارجية، اذ ان هذه البلدان ستواجه ايضا بضرورة زيادة صادراتها بسرعة، واستخدام وارداتها بكفاءة اعلى، وكبح الانفاق الداخلي والتضخم، والاستثمار بطريقة منتجة، كل ذلك حتى لا تضعف قدرتها على خدمة الدين وتسداده. واوضحت خبرة السبعينات ان رأس المال الاجنبي – وخاصة ذلك الذي يتم الحصول عليه وفقا للشروط التجارية – لا يمكن ان يحل محل التكييف الهيكلي بصورة مطلقة. لكن من شأنه ان يسهل ذلك.

آفاق توفر رأس المال

ستلجأ البلدان النامية لمواجهة احتياجاتها في الثمانينات الى الاقتراض من المصادر الخاصة (البنوك التجارية بصفة خاصة وكذلك السندات والاستثمارات المباشرة) ومن المصادر الرسمية بشروط امتيازية او بالشروط السائدة في السوق.

آفاق الحصول على رأس المال من البنوك التجارية

يتوقع ان تجد البلدان النامية في الثمانينات صعوبات اكبر لدعم زيادة نموها عن طريق الاقتراض، منها في السبعينات، وذلك على الرغم من زيادة السيولة في النظام الدولي المصرفي، الناتجة عن فوائض البلدان المصدرة للنفط ذات الفائض في رأس المال. والى جانب القدرة على السداد المشار اليها انفا، ستُواجه هذه البلدان بمنافسة اكبر فيما يتعلق بالحصول على الاموال، وكذلك بتقييد مباشر لعمليات الاقراض من جانب البنوك. ويتوقع ان تؤثر هذه العوامل على الاقتراض خلال السنوات القليلة المقبلة اكثر مما حدث خلال العقد باكمله.

زيادة المنافسة: القت التطورات التي حدثت في السبعينات الضوء على ضرورة القيام باستثمارات ضخمة في البلدان الصناعية للتغلب على الضعف الهيكلي فيها. ان ارتفاع نفقات الطاقة، جعل الحكومات تشجع الاستثمار الخاص والعام في برامج الطاقة. وبالتالي لا يتوقع ان تنخفض الاستثمارات، حتى في المدى القصير عندما يقل الطلب. ولن تقضي البلدان الصناعية على العجز في حساباتها الجارية بنفس السرعة التي قضت بها عليه في الفترة ١٩٧٤ – ١٩٧٨، اذا لم ترتفع معدلات الادخار بشكل كبير – خاصة وانه من المتوقع ارتفاع الاسعار الحقيقية للنفط الى مستويات اعلى في الثمانينات.

ستكون اذن حصة البلدان الصناعية من فوائض البلدان المصدرة للنفط ذات الفائض في رأس المال اكبر من حصتها خلال السنوات القليلة الماضية. وبالاضافة الى ذلك يتوقع ان تزيد الدول الاوروبية ذات الاقتصاد المخطط مركزياً من طلبها في الاسواق المالية. فقد كانت هذه الدول في الماضي من كبار المقترضين (باستثناء الاتحاد السوفياتي)، ولديهم واردات صافية في الطاقة وبالتالي ديون ضخمة يجب خدمتها. واخيرا يبدو ان الصين ستدخل الاسواق المالية لتمويل برامج تحديث غاية في الطموح، وقد تصبح من كبار المقترضين خلال السنوات العشر المقبلة.

ولا تعني زيادة المنافسة، التي ستواجهها البلدان النامية في مجال الحصول على القروض في الثمانينات، ان صافي القروض التي تقدم لها لن ترتفع، لكن معدل هذا الارتفاع سيكون ابطأ مما

كان عليه في الماضي. ومن المتوقع ان تدفع البلدان النامية فروقا اكبر (وهي الزيادة الحدّية في اسعار الايداع بين البنوك) مما كانت .فعه خلال السنوات القليلة الماضية. ومن المنتظر ايضا ان ترتفع اسعار الفائدة نتيجة للمنافسة في الطلب على الاموال وبسبب السياسات المالية التقييدية (خلال السنوات القليلة المقبلة على الاقل) في البلدان الصناعية.

وقد ساعد الانفتاح النسبي في السياسات المالية (خاصة في الولايات المتحدة) على زيادة السيولة الدولية مما ادى الى التوسع السريع في الاقراض التجاري. ويوحي الوضع الحالي للسلطات المالية بأن السياسات النقدية في الثمانينات ستتسم بالضيق وذلك لمكافحة التضخم الداخلي. ولكن التقلبات الشديدة في اسعار الفائدة خلال السنوات القليلة الماضية تؤكد احتمال الخطأ في مثل هذه التوقعات.

تقييد نشاط البنوك: اشار التقريران السابقان عن التنمية في العالم الى التقييد الذي قد يصيب عمليات اقراض البنوك التجارية للبلدان النامية الناتج عن تركيز حوافظها المالية، وارتفاع نسبة مديونية البنوك الى اصولها، وقلق المؤسسات التنظيمية المصرفية فيما يتعلق بذلك.

ولا يكمن الخطر بالنسبة للبلدان النامية في ان البنوك ستتوقف عن تقديم القروض لها، بقدر ما يكمن في ان معدل نمو الاقراض سيتباطأ، لان البنوك المنفردة او مجموعات البنوك قد تضطر الى تقييد الاقراض – وسيحتاج المقرضون الجدد الى فترات زمنية طويلة للتوسع في نشاطهم.

ان العوامل الرئيسية التي تؤدي الى هذا التقييد ما زالت قائمة بل قد تكون اكثر حدة الان. والزيادة السريعة في الاقراض من جانب البنوك في الاسواق المالية الرئيسية، في الولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية واليابان،

الشكل ٣ - ٦ - اصدارات السندات الدولية - ١٩٧٢ - ١٩٧٩

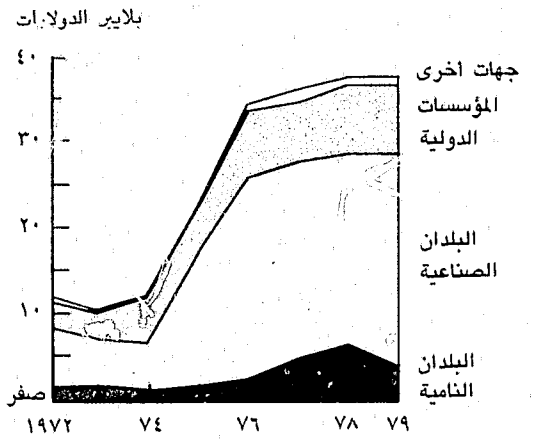

تعني ان اساسها الرأسمالي (رأس المال والايرادات المتراكمة) قد اخفق في مواكبة الاقراض. وبالنسبة للبنوك الاميركية الرئيسية على الاقل، ستتأثر مدى قدرتها على الاقراض في المستقبل بمدى سرعتها في زيادة رأس مالها. ولكن هذا امر عسير في عالم تنخفض فيه الفروق المدفوعة فوق تكلفة الاقراض ويرتفع التضخم (مما يزيد من نسبة القروض والايداعات الى رأس المال) وتقل اسعار اسهم البنوك. اما البنوك التي تأتي في المرتبة الثانية والتي ينخفض فيها التسليف بالنسبة لرأس المال، فمن المتوقع ان تتوسع في عمليات الاقراض الدولية وان تدفع البلدان النامية مبالغ اكبر في مقابل الخدمات التي تقدمها هذه البنوك اذ انها اصغر حجماً واقل خبرة واكثر تقبلا للمخاطر من كبار المقرضين الدوليين.

وبالاضافة الى ذلك فربما ترغب بعض البنوك ان تحدد من استثماراتها في بعض البلدان وخاصة بسبب زيادة تركيز القروض (انظر الجدول ٣ – ٤). وتدعم الوكالات المنظّمة هذا الحرص. اذ انها باتت تخشى ان يسبب الاقراض الاجنبي تهديداً بالنسبة للانظمة المصرفية الداخلية. الا ان الاثر التقييدي لهذه الوكالات في الاقراض غير اكيد، وهو يتوقف على المنظّمين. وقد كانت البنوك في الماضي تتمتع بالحرية الكافية في تفسير التوجيهات التي تعمل على ضوئها. والآن يظهر الاتجاه الى تشديد الرقابة على عمليات الاقراض الدولية (على البنوك ان تعلن عن عملياتها الداخلية والخارجية في تقارير موحدة)، غير اننا نجد ان السلطات النقدية وكذلك بنك التسويات الدولية، تهتم كثيراً بتجنب القيود غير اللازمة.

ولئن كانت هذه العوامل تؤدي الى نمو ابطأ في الاقراض الى البلدان النامية، الا انه من ناحية اخرى قد تشجع البنوك على

الجدول ٦.٣ تدفق المساعدات الى البلدان النامية والمؤسسات المتعددة الاطراف ١٩٧٥-١٩٩٠

(مليارات الدولارات)

مجموعة البلدان	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٧٩[١]	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٩٠
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الاعضاء في لجنة مساعدات التنمية)[٢]	١٣,٨	٢٠,٠	٢٢,٣	٢٥	٤٤	٦٩
النسبة المئوية الى اجمالي الناتج القومي	(٠,٣٦)	(٠,٣٥)	(٠,٣٤)	(٠,٣٦)	(٠,٣٦)	(٠,٣٥)
منظمة الدول المنتجة للنفط	٥,٥	٤,٣	٤,٧	٥	١٠	١٥
الاقتصاديات ذات التخطيط المركزي وآخرين	٠,٦	١,١	١,٠	١	٢	٢
المجموع	١٩,٩	٢٥,٤	٢٨,٠	٣١	٥٦	٨٦

(١) ارقام تمهيدية

(٢) تم تعديل طريقة تقديم التقارير من جانب الاعضاء في لجنة مساعدات التنمية لاتباع نظام موحد (انظر الملاحظات الفنية للجدول ١٦ الخاص بمؤشرات التنمية الدولية). وفقا للنظام القديم كان الرقم بالنسبة لسنة ١٩٧٥ ١٣,٦ مليار دولار وبالنسبة لسنة ١٩٧٨ ١٨,٣ مليار دولار

التسليف اذا ما ارتفعت العلاوات (الفرق بين سعر الايداع وسعر الاقراض). ولهذه العلاوات اثر كبير على ربحية الاقراض، وقد انخفضت الى حد كبير منذ ١٩٧٦ (انظر الجدول ٣ – ٥) وان يبدو ان هذا الاتجاه قد توقف في ١٩٨٠. ومنذ ١٩٧٧ لم تعد هذه العلاوات تشكل عاملا أساسياً في تكاليف الاقتراض. وبالنظر الى المستوى الحالي للعلاوات وأسعار الفائدة، نجد ان الثانية تؤثر بدرجة اكبر على رغبة البلدان النامية في الاقتراض.

افاق الاشكال الاخرى للتمويل الخاص

تشكل الى حد ما السندات والاستثمارات الخاصة المباشرة بديلا للقروض المصرفية، الا ان الاثار المترتبة عليها ستظهر على المدى الطويل.

سوق السندات: اصدرت البلدان النامية عدداً قليلا من السندات الدولية قبل ١٩٧٥ عندما قدرت القيمة الاجمالية للسندات الخارجية القائمة في ذمة ٩٦ دولة نامية بملغ ٥,٥ مليار دولار. (للمقارنة: وصلت الاصدارات القائمة للبنك الدولي وحده الى ١٢ ملياراً من الدولارات) ولم يكن هناك الا عدد قليل في البلدان النامية (غالباً ما كانت بلداناً مرتفعة الدخل) كانت قد دخلت سوق السندات: كانت اسرائيل تستوعب ٤٠٪ من السندات المستحقة وساهمت الارجنتين والمكسيك واسبانيا معاً بنسبة ٣٥٪.

ارتفعت اصدارات البلدان النامية بسرعة بعد ١٩٧٥ (انظر الشكل ٣ – ٦). فوصلت قيمتها الاجمالية الى ٦,٠ مليارات من الدولارات سنة ١٩٧٨ وشكلت ٥,٩ مليار دولار منها اصدارات البلدان المتوسطة الدخل. ولكن حصة هذه البلدان في سوق الاصدارات الدولية البطيء النمو (والمضطرب احياناً) انخفضت الى حد كبير سنة ١٩٧٩ الى ٣,٩ مليار دولار (بالمقارنة مع اصدارات المنظمات الدولية التي وصلت الى ٨,٣ مليارات من الدولارات).

من المتوقع ان يصبح اصدار السندات مصدرا هاما للاموال في البلدان النامية مع مرور الوقت. ولكن سوق السندات سوق محافظ يقبل فيه المستثمرون ببطء. وبالتالي ينبغي على المقترضين ان ينفذوا اليه بحرص شديد حتى يتمكنوا من تكوين سمعة طيبة فيه. ويعني هذا ان السندات لن تحل محل قروض البنوك التجارية بمعدل كبير في المستقبل المنظور.

تدعم القواعد التي يفرضها عدد كبير من الدول على صفقات السندات هذه النتيجة، ولا تميز هذه القواعد بين المقترضين ولكنها تسعى الى حماية المستثمرين الداخليين والعملات الوطنية. اما النتيجة المترتبة عليها فهي تفضيل المقترضين الموثوق بهم ومنع المقترضين قليلي الخبرة من ولوج السوق.

وتضع «لجنة السندات والاوراق المالية» شروطاً صارمة للقيام بالاصدارات العامة في السوق المالية بالولايات المتحدة، وكثيرا ما يجد المقترضون انها صعبة التحقيق. كما ان الولايات المتحدة ومعظم الدول الاوروبية تفرض قيوداً على حوافظ السندات الاجنبية التي تصدرها بعض المؤسسات الاستثمارية. وعملياً، لا يمكن للمقترضين الاجانب دخول السوق اليابانية قبل نجاحهم في القيام باصدار عام في سوق مالية اجنبية اخرى. وتستطيع الحكومات والمؤسسات المنظمة ان تساعد البلدان النامية وذلك بتسهيل دخول هذه الاخيرة الى الاسواق المالية وان كان من غير المحتمل التوصل الى نتائج سريعة في هذا المجال.

الاستثمار الاجنبي المباشر: يمكن للاستثمار المباشر ان يوفر رؤوس اموال اضافية للبلدان النامية. وتلعب البلدان المصدرة للنفط ذات الفائض في رأس المال دورا تزداد اهميته في هذا المجال. ولكن قدرته محدودة في المدى القصير – لان عددا كبيرا من المشروعات يحتاج الى فترات زمنية طويلة للبدء في الانتاج من ناحية، ومن ناحية اخرى، لان البلدان النامية كثيرا ما يقلقها تغلغل الملكية الاجنبية ومن ثم تأثيرها على اقتصادياتها. ومن المتوقع ان تحتاج اي زيادة كبيرة في الاستثمار المباشر، الى اتفاق اوسع بين الحكومات حول الدور الذي تؤديه الشركات عبر الوطنية. وفيما عدا ذلك، فمن المتوقع ان يرتفع الاستثمار المباشر مقدرا تقديرا حقيقيا خلال الفترة بين ٥ – ١٠ سنوات بمعدل ٣٪ فقط سنويا.

افاق الرأسمال الرسمي: نتيجة للافاق غير الثابتة نسبيا لتدفق رأس المال الخاص، يتعين على المؤسسات الرسمية، ان تحاول اشباع حاجة البلدان النامية (خاصة البلدان المنخفضة الدخل المستوردة للنفط) للاموال، كما فعلت في سنة ١٩٧٤، اما الاموال المتدفقة من الاقتصاديات المخططة مركزيا فهي ضئيلة ومن المحتمل ان تظل كذلك. وستوفر البلدان المصدرة للنفط ذات الفائض في رأس المال، والدول الصناعية والمنظمات المالية الدولية التي تدعمها، الجزء الاكبر من المساعدات الخارجية الى البلدان النامية المنخفضة الدخل، كما ستكمل اقتراض البلدان المتوسطة الدخل من الاسواق الخاصة.

افاق المساعدات بشروط امتيازية: التقديرات المستقبلية التي تشكل اساسا للحالة «المرتفعة»، مذكورة في الجدول (٣ – ٦). وتدل على ان المعونة القادمة من البلدان المانحة في لجنة مساعدات التنمية لن تتجاوز نسبة ٠,٣٦٪ من اجمالي الناتج القومي المتوقع لعام ١٩٨٥ وعام ١٩٩٠. أما نسبتها الى الهدف (٠,٧٪ من اجمالي الناتج القومي) المحدد من جانب الامم المتحدة للعقد الثاني

للتنمية، وكذلك اداء الدول المانحة الاعضاء في لجنة مساعدات التنمية، فهي مخيبة للامال الى حدّ بعيد. اذ لم يتجاوز متوسط النمو بالقيمة الحقيقية بين ١٩٦٥ و١٩٧٩ ١,٥٪ سنوياً. باستثناء البلدان التي توصلت الى تحقيق هدف الامم المتحدة (الدانمارك، وهولاندا، والنرويج، والسويد) ان ما قدمته البلدان الثلاثة عشر المتبقية في لجنة المساعدات للتنمية، من المعونة قد تضاءل مستواه بين ١٩٧٥ و١٩٧٩. ولا يمكن ضمان احراز تقدم كبير استجابة لنداء «لجنة برانت» الى نمو سريع للمعونة، وللاحتياجات الجلية للبلدان النامية.

بل ان بعض الاحداث الاخيرة تثير القلق. ان تخفيض المساعدات الذي اعلنته الحكومة البريطانية قد يؤدي الى هبوط معونتها الى ٠,٣٨٪ من اجمالي ناتجها القومي في ١٩٨٥، مقابل نسبة ٠,٤٨ للفترة ١٩٧٧ – ١٩٧٩. كما ان مشروعات القوانين الخاصة بالمعونة ما زالت تواجه صعوبات في الكونغرس الامريكي، وفي ذلك ما يوحي بان معونة اكبر دولة مانحة ستبقى في ادنى مستوى، بالنسبة الى اجمالي الناتج القومي، بين كل البلدان الصناعية الهامة. وقد اشارت بعض البلدان، بينها اليابان وجمهورية المانيا الاتحادية، الى انها تنوي الاستمرار فيما ادخلته من تحسين مؤخراً على تدفقات معونتها. غير ان تحقيق الزيادة الاجمالية المتوقعة (مضاعفة المعونة بثلاث مرات بالقيمة الاسمية، نسبة نمو حقيقية تبلغ ٤٪ خلال العقد) بعيد الاحتمال. اذ يتوقف الامر على نمو قوي وحثيث في البلدان الصناعية، وكذلك ابقاء الحصة التي تخصصها هذه البلدان للمعونة على ما هي.

وتعد المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلدان الصناعية سببا هاما – ولكنه غير كاف – لتدبير قلة دعمها للمساعدات. والسبب ببساطة ان هذه الحكومات لم تجد من الملائم من الناحية السياسية ان تتوسع في تقديم المساعدات الخارجية في الوقت الذي تقيد فيه الانفاق الداخلي. ان عدم المحافظة حتى على نسبة المساعدات المحددة من اجمالي الناتج القومي. سيكون له بلا شك عواقب – اقتصادية وسياسية هامة في المدى الطويل، في البلدان النامية، وخاصة منها الاكثر فقراً. كما ان عدم كفاية الاموال المخصصة لمساعدة التنمية تتناقض بشكل خطير مع المبالغ التي تسخرها جميع البلدان للانفاق العسكري (انظر الاطار).

ان المساعدات المتوقعة من اعضاء منظمة الدول المنتجة للنفط غير اكيدة ايضا. وكانت البلدان العربية التي تشكل الدول الرئيسية المقدمة للمساعدة، كريمة في دعمها للبلدان النامية في الماضي. ففي سنة ١٩٧٥ عندما وصلت المساعدات الى قمتها قدمت الدول المنتجة للنفط معاً مساعدات تمثل ٢,٧٪ من اجمالي الناتج القومي فيها، في حين اعطت الدول العربية الرئيسية – المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والامارات العربية نسبا اعلى (تراوحت بين ٥و١٥٪ من اجمالي الناتج القومي فيها). الا ان القيمة الحقيقية للمساعدات اخذت تنخفض بعد ذلك حتى وصلت سنة ١٩٧٨ الى ٦٠٪ من قيمتها سنة ١٩٧٥. وتشير التقديرات لسنة ١٩٧٩ انها ستنخفض بنسب أعلى.

والمفروض ان يؤدي الارتفاع في عائدات النفط الى زيادة كبيرة في المساعدات التي تقدمها الدول المنتجة للنفط سنة ١٩٨٠ وما بعدها. الا ان اعضاء منظمة الاوبك لم يتفقوا بعد على زيادة مساعداتهم بنسب عالية، عن طريق المؤسسات المتعددة الاطراف. وبالتالي يتوقف الكثير على السياسات القومية في مجال المعونة الثنائية التي تتبعها البلدان المقدمة للمساعدات الرئيسية وهي الدول الاربع المشار اليها والعراق وليبيا. ويحتل العراق الان المركز الثالث بين بلدان الاوبك في تقديم المساعدات بالقيمة المطلقة ويرجع هذا الى حد ما الى ان القروض التي يقدمها الى البلدان الاكثر فقراً خالية من سعر الفائدة وذلك بغرض تعويضها عن ارتفاع اسعار النفط.

زيادة المساعدات الى الدول الاكثر فقراً:

تحتاج البلدان الاكثر فقراً والمستوردة للنفط الى مساعدات اضافية تقدر ب٢,٢ مليار دولار في ١٩٨٠ (بالنسبة الى ٣٦ بلداً منخفض الدخل) للاحتفاظ بنفس مستوى وارداتها من الطاقة في ١٩٧٨. ويمكن تحقيق ذلك بزيادة المساعدات التي تقدمها البلدان المانحة في منظمة الاوبك، ولجنة مساعدات التنمية بمعدل ٨٪ فقط. الا ان هذا لن يتحقق دون بذل جهود كبيرة كما انه لن يعوض الخسارة

الانفاق العسكري

رغم ان البيانات غير دقيقة وان التقديرات تختلف اختلافا كبيرا، هنالك تقديرات تشير الى ان الانفاق العسكري تجاوز عام ١٩٧٧ مبلغ ٤٠٠ مليار دولار. كما ان حصة اجمالي الناتج القومي التي خصصتها كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية لهذا الانفاق كانت متشابهة الى حد كبير (انظر الجدول). بالنسبة للبلدان الصناعية بلغ الانفاق على السلاح ١٧ ضعفا لما انفقته في مجال المساعدة. اما بالنسبة للبلدان النامية فقد بلغ هذا الانفاق مرة ونصف ما خصصته للتعليم والصحة معا.

الانفاق العام في مجالات الدفاع، والمعونة، والصحة والتعليم – ١٩٧٧

(بالنسبة المئوية من اجمالي الناتج القومي)

مجموعة البلدان	الدفاع	المعونة	الصحة	التعليم
البلدان الصناعية (١)	٥,٦	٠,٣٣	٣,٠	٥,٩
البلدان النامية (٢)	٥,٩	–	١,٠	٢,٧

(١) بما فيها البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا.
(٢) بما فيها البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا والبلدان المصدرة للنفط ذات الفائض في راس المال
المصدر الانفاق العسكري العالمي وتحويلات السلاح ١٩٦٨ ١٩٧٧

الناجمة عن تباطوء النمو العالمي في مجالي التجارة والمعونة.

والى جانب زيادة المساعدات ينبغي على الدول المانحة ان تعيد توزيعها بين البلدان الاكثر فقرا. فبعض الدول المانحة تعطي نسبة عالية نسبيا من مساعداتها الى البلدان المتوسطة الدخل. وفي ١٩٧٨ وزعت الدول المانحة، الاعضاء في لجنة مساعدات التنمية، ٣٨٪ من مساعداتها الثنائية بين الدول المنخفضة الدخل (انظر الجدول ٣ – ٧) و٥٢٪ منها بين الدول المتوسطة الدخل (ولا توجد بيانات عن توزيع نسبة ١٠٪ المتبقية). وعلى الرغم من ان سبع دول مانحة فقط من بين اعضاء لجنة مساعدات التنمية، تعطي حالياً اقل من ٥٥٪ من مساعداتها الثنائية الى البلدان المنخفضة الدخل، الا ان هذه المجموعة تضم اكبر اربع دول مانحة هي فرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية واليابان والولايات المتحدة. اما مساعدات البلدان المانحة من منظمة الاوبك الى البلدان المنخفضة الدخل فقد قلت منذ ١٩٧٦. وهنالك مجال الى لاعادة توزيعها وعلى العكس من ذلك، يتركز تدفق المساعدات من المؤسسات المتعددة الاطراف الى البلدان الاكثر فقراً.

ومع ذلك يوحي الفحص الدقيق للعوامل السياسية بأنها ستحول دون اعادة توزيع المساعدات الميسرة. وتحتفظ فرنسا والولايات المتحدة، على وجه الخصوص، بعلاقات سياسية قوية مع البلدان المرتفعة الدخل نسبياً التي تحصل على مساعدات. ومع ذلك هناك سبب هام يحثّ الدول المانحة على تقديم ٥٠٪ على الاقل من مساعداتها الى البلدان المنخفضة الدخل. ويعتبر اعادة التوزيع جزءاً من التقديرات المستقبلية لتدفقات رأس المال المبنى عليها تحقيق الحالة «المرتفعة» في الفصل الثاني. وان لم تتحقق، يكون من المحتم ان يرتفع

الجدول ٣.٧ توزيع المساعدات الرسمية للتنمية من الدول المانحة الاعضاء في لجنة مساعدات التنمية ١٩٧٠ - ١٩٧٨

مجموعة البلدان	النسبة المئوية للحصص ١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
البلدان المنخفضة الدخل	٤٧	٤٤	٣٨	٣٥	٣٨
البلدان المتوسطة الدخل	٤٤	٤٦	٥١	٥٦	٥٢
لم تحدد حسب البلدان	٩	١٠	١١	٩	١٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

اجمالي تدفق رأس المال من الدول الاعضاء في لجنة مساعدات التنمية (من ٨٥ الى ٩٠ مليار دولار سنة ١٩٩٠ بدلا من مبلغ ٦٩ مليارا من الدولارات وهو المقدر) وذلك لضمان التدفق الثنائي لرأس المال المقدر مستقبليا الى البلدان المنخفضة الدخل.

رأس المال الرسمي بشروط السوق:

ان المصدر الرئيسي الاخر للاموال المتدفقة الى البلدان النامية هو الرأسمال الرسمي غير الميّسر (اي ان اقل من ٢٥٪ من القرض معفى من الفائدة). وتقدم هذه القروض أساسا من جانب الاعتمادات الرسمية لضمان التصدير ومن اقراض الحكومات فيما بينها ومن البنك الدولي والبنوك الاقليمية وصندوق النقد الدولي. ولئن كانت هذه القروض لا تقدم عونا كبيرا الى البلدان المنخفضة الدخل، الا انها كانت ويمكن ان تظل بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل تكملة هامة لرأس المال الخاص.

ومن الصعب الفصل من الناحية الاحصائية بين الاعتمادات الرسمية للتصدير وبين التدفقات الخاصة المرتبطة بالتصدير التي تدعمها جهات رسمية. الا ان الاثنين قد ارتفعا بسرعة خلال العقدين الماضيين، ففي ١٩٧٨ وصل صافي ما دفعه اعضاء لجنة مساعدات التنمية الى البلدان النامية، اكثر من ١٣ مليارا من الدولارات (تجاوز هذا المبلغ صافي المساعدات الثنائية، من اعضاء لجنة مساعدات التنمية لاول مرة، كما انه اكثر بكثير من الاستثمار المباشر الخاص الذي وصل الى ١١ مليارا من الدولارات). من المحتمل ان يتواصل النمو، غير ان القيود المفروضة على ما تموله اعتمادات التصدير الرسمية (عادة بعض السلع الرأسمالية المحددة فقط) يقلل من قدرة هذه الاعتمادات على تعويض النمو البطيء للانواع الاخرى لرأس المال. اما الاقراض من حكومة الى حكومة فقد يتيح وسائل مباشرة اكثر لمساعدة البلدان النامية. ويبدو ان لحكومات منظمة الاوبك اكبر قدرة في هذا المجال. وقد اعطت البلدان النامية ٢.٥ مليار دولار في سنة ١٩٧٥ - ١٩٧٦ (ذهب اغلبها الى البلدان المنخفضة الدخل وفقا للشروط السائدة في السوق) بالمقارنة الى مساعداتهم الاجمالية التي وصلت الى ٥.٥ مليار دولار في السنة. وتستطيع الفوائض الحالية والمقدرة مستقبليا التي تحققها البلدان المصدرة للنفط ذات الفائض في رأس المال ان تغطى جزءا اكبر من هذا النوع من الاقراض.

دور المؤسسات المتعددة الاطراف في الوقت الذي توجد فيه الاجهزة لمساعدة البلدان النامية في المستقبل، نجد ان المنظمات الدولية مقيدة بنقص في الموارد خاصة لتمويل برامج التكييف الطويلة الاجل. ان معظم الاقتراحات الخاصة بالزيادات الكبيرة في رأسمالها او تجديد مواردها، قد اخرتها المهل المطلوبة للتصريح بها او لتخصيصها.

ان بنك التنمية للبلدان الامريكية، كان قد قرر زيادة رأس ماله في ١٩٧٩ للمحافظة على المعدل الاسمي لنمو قروضه، الذي كان يساوي ١٤٪ في السنة. ولكن التصديق التشريعي على هذا القرار قد تاخر. أما اعادة تكوين الموارد الحالية لبنك التنمية الاسيوي فمن المقرر ان تغطى الفترة المنتهية في سنة ١٩٨٢. ومن المتوقع ان تكون الزيادة الجارية للقروض الميسرة وغير الميسرة خلال هذه الفترة، ١٢٪ في السنة. ومن المنتظر ان يواجه بنك التنمية الافريقي تقييدات مماثلة وذلك على الرغم من زيادة موارده نتيجة لقبول اعضاء جدد لا ينتمون الى المنطقة في سنة ١٩٨٠. وفيما يختص ببرنامج المساعدات الذي وضعته المجموعة الاقتصادية الاوروبية وفقا لاتفاقية لومي ٢، وكذلك برنامج الامم المتحدة للتنمية فقد تزداد المعونة المقدمة بمعدل ابطأ.

ان ارتفاع نسبة التضخم ستقضي على القيمة الحقيقية لزيادات رأس المال وتجديد الموارد. كان الهدف من زيادة رأسمال البنك الدولي هو دعم الاقراض لفترة من ٥ الى ٦ سنوات. يزداد فيها الاقراض بمعدل اسمي يصل الى ١٢٪ في السنة، بافتراض نسبة تضخم تصل الى ٧٪ في السنة (اما الان فيبدو ان نسبة التضخم هذه قد قدرت باقل من الحقيقة). أما اعادة التمويل السادسة للرابطة الدولية للتنمية (١٢ مليارا من الدولارات) فكان الغرض منها تحقيق زيادة حقيقية سنوية في التزامات الاقراض، تصل الى ٥٪ بالنسبة للسنوات المالية ١٩٨١ - ١٩٨٣. (من يوليو الى يونيو) وهنا أيضا سيقضي التضخم على التدفق الحقيقي للموارد.

وفيما يختص بهذا الوضع، قرر مجلس البنك الدولي الموافقة على اقتراح يقضي بتقديم قروض لدعم برامج التكييف الهيكلي في البلدان النامية. لكن لم تتم الموافقة بعد، على ان تضاف هذه القروض الى برنامج القروض الذي وضع من قبل. وان لم تحصل المنظمات الدولية على اموال اضافية خلال العقد القادم، فلن تستطيع الا اعادة توزيع المبالغ التي كانت قد خصّصت من قبل (والتي اخذت في الاعتبار، في التقديرات المستقبلية الخاصة بالحالة «المرتفعة» المشار اليها في الفصل الثاني). وينبغي النظر الى زيادة قدرتها على الاقراض في نطاق القيود على رأس المال الذي توفره لها البلدان الصناعية.

صندوق النقد الدولي: ستصبح الزيادة السابعة في حصص صندوق النقد الدولي سارية المفعول في سنة ١٩٨٠. وترتفع بمقتضاها حصص البلدان النامية المستوردة للنفط الى حوالي ١٦ مليارا من الدولارات. واستجابة للاحتياجات المالية لاعضائه كي يتمكنوا من مواجهة مشكلات التكييف الحالية، يدرس الصندوق الاجراءات اللازمة لزيادة كمية الاموال التي يقدمها لهم، ولاطالة اجال الاعتمادات ولزيادة التركيز على دوره في تقديم التمويل ولقد تم فعلا تحديد الاعتمادات بموجب اتفاق موسع من ٨ الى ١٠ سنوات وذلك لتسهيل الانتقال الى نسب اكبر من العجز. وفيما يتعلق بالبلدان التي تواجه عجزا خطيرا، وافق الصندوق، في بعض الحالات، على منحها دعما ماليا يبلغ ٦ اضعاف حصصها فيه.

الحاجة الى مزيد من التمويل المتعدد الاطراف

ارتفع التدفق غير الميّسر المتعدد الاطراف بين ١٩٧٠ - ١٩٧٨ بنسبة ١١٪ في السنة من قيمته الحقيقية (ارتفع التدفق الميّسر بنسبة ١٢٪). ومن المتوقع ان يرتفع وفقا للخطط الحالية بمعدل اقل من نصف هذه النسبة فيما بين الوقت الراهن وسنة ١٩٩٠. وتبقى هناك حاجة واضحة الى موارد اضافية كي تتمكن البلدان النامية من التكيف مع ظروف خارجية متغيرة ومن المحافظة على معدل مقبول من النمو في الوقت نفسه. وبدون هذه الموارد تقل فرص نجاح التكييف فيما بين ١٩٨٠ - ١٩٨٥، وبالتالي، يُضعف الانتعاش المقدر مستقبليا للفترة ما بين ١٩٨٥ و١٩٩٠ وتتعرض الاهداف المحددة للتنمية في المدى الطويل للاخطار.

الجزء الثاني ـ الفقر والتنمية البشرية

من شأن مناخ اقتصادي دولي غير ملائم أن يلقي ظلال التعاسة على حياة الناس في البلاد النامية، ويواجه آشدهم فقراً على وجه الخصوص مشقّات خانقة. يركز الجزأ الاول من هذا التقرير على الخطوات التي يجب على البلدان الصناعية والبلدان المنتجة للنفط ان تتخذها بغية تحسين، بوجه خاص، المناخ الولي المحيط بالنمو – والا لن تؤدي الجهود المبذولة من اجل مساعدة الفقراء الا الى نتائج ضئيلة. بينما يشدد الثاني على بعض التدابير الاخرى لتخفيف حدة الفقر المطلق.

ولقد تزايد الاعتراف خلال السبعينات بأن النمو الاقتصادي وحده لن يخفف حدة الفقر المطلق بسرعة مقبولة. وبناءً عليه، إنصبّ الاهتمام على اربع استراتيجيات مختلفة، وإن كانت مكملة لبعضها البعض إلى حدّ كبير، ألا وهي زيادة العمالة، والوفاء بالحاجات الأساسية، وتقليص فوارق الدخل والثروة، ورفع إنتاجية الفقراء.

ولا غرابة في أن المطالبات بانتهاج هذه النهج الأكثر خبرة قد اتسمت أحياناً بالتبسيط المفرط أو بالمبالغة. ونجم عن ذلك إلى حدّ ما، أن تعرضت المناقشة لسوء الفهم من الوجهة السياسية. فعلى سبيل المثال، لقي تأييد البلدان الصناعية لنهج الوفاء بالحاجات الأساسية استجابة فاترة من جانب البلدان النامية. ومع ذلك فقد ركزت الخطط الأخيرة للتنمية، في عدة أقطار نامية، على الحاجات الأساسية أو على المفاهيم الوثيقة الصلة بها.

ويعالج هذا الجزء من التقرير جميع هذه النهج التي ترمي إلى التغلب على الفقر. ولكنه يركز على رؤية فكرية مختلفة بعض الشيء ألا وهي التنمية البشرية، وهي مفهوم يشمل التربية والتدريب والنهوض بالصحة والتغذية وخفض الخصوبة[1] وهو إذ يضم هذه العناصر المتعددة يولي النموّ الاقتصادي اهتماما بالغا.

مركز الاهتمام إذن هو الفقر المطلق. ومع ذلك ففي مجتمع وزمن معيّنين يحدّد الفقر بالنسبة إلى مستويات المعيشة المتوسطة، (وينبغي آن يكون كذلك لأغراض عديدة) وسوف يكون من الخطا الفادح آن نستخدم مثلا نفس حدّ الفقر عند تقييم السياسة في الارجنتين وبنغلاديش. والفقر النسبي هام آيضا، لآن لتوزيع الأصول والدخول والنفوذ أثرا عميقا على آفاق المستقبل المتعلقة بتخفيف الفقر المطلق. كما آن تخفيف الفقر النسبي يعتبر بحدّ ذاته في نفس الدرجة من الأهمية في معظم البلدان.

وعلى الرغم من آوجه التشابه هذه، بين الفقر المطلق والفقر النسبي توجد إختلافات آساسية. فليس الهدف من التنمية، المساواة في اقتسام الفقر آو متوسط العمر المرتقب القصير، بل على النقيض، قد يكون لبعض السياسات التي تفيد آعدادا غفيرة من الفقراء تآثيرا متعدد الجوانب، على التوزيع الاجمالي للدخل وقد تجعله آكثر تفاوتا. وعلاوة على ذلك فبينما تختلف البلدان إختلافاً كبيراً بشآن الأولوية التي توليها للأهداف الخاصة بتوزيع الدخول والثروات، يبدو آن ثمة إجماعا على ضرورة تخفيف الفقر المطلق ومحاولة استئصال شآفته.

وقد نوقش دور التنمية البشرية في تخفيف حدة الفقر طوال عدة قرون ، ففي آوروبا قام جدل عنيف دام من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، بين آولئك الذين كانوا يؤمنون بآن التربية، ستجعل الفقراء آكثر إنتاجية، وتخلق منهم مواطنين آكثر صلاحا، وآولئك الذين كانوا يعتقدون آنها سوف تشجعهم على تحدي نظام الحكم القائم. (ولو تآملنا الماضي فمن الجلي آن كلا من الطرفين كان على حق). وقد اضطرت الولايات المتحدة واليابان، لاعتبارات سياسية واقتصادية على السواء، إلى تعميم التعليم الابتدائي في القرن التاسع عشر.

ونادرا ما اعطى الاقتصاديون خلال هذه الفترة، اهمية تُذكر لنوعية القوة العاملة خاصة في النماذج الرسمية. وكانت هناك موجة من التفاؤل في الخمسينات وآوائل الستينات، فيما يتعلق باسهام التعليم في التنمية الاقتصادية. بيد آن الحماس قد تضاءل بعد ذلك، ويرجع السبب جزئياً إلى العجز عن بلوغ نتائج سريعة وواضحة. ومع ذلك استمرت البحوث، وتضم الفصول التالية نتائجها.

ومن وجهة النظر الأخلاقية، ينبغي آن لا يكون الدفاع عن قضية التنمية البشرية بالضرورة مبنيا على آساس اقتصادي، إذ آن تقليل الجوع آو إنقاص معدل وفيات الأطفال، و زيادة فرص الالتحاق بالتعليم الابتدائي، يكاد يعتبرها الجميع غايات هامة في حد ذاتها. بيد آنه يجب على حكومات البلدان النامية، في عالم تسوده الضغوط العنيفة على الميزانيات والقوى العاملة، آن تتساءل عن تكاليف هذه المكاسب ـ وعمّا إذا كان السير قدما نحوها هو آكثر الطرق فعالية.

(١) عالجت التقارير السابقة الخاصة بالتنمية في العالم جوانب اخرى لسياسة التنمية فكان الموضوع الرئيسي في تقرير عام ١٩٧٨ خاصا بمشكلات البلدان المنخفضة الدخل في آسيا وافريقيا جنوبي الصحراء. وآفاق المستقبل لها وفي عام ١٩٧٩ كانت الفصول الرئيسية التي تناولها التقرير بالبحث التصنيع والعمالة والتجارة

٤ الفقر والنمو والتنمية البشرية

ليس الفقراء مجموعة متجانسة. فبينما يستطيع بعضهم تدبير أمورهم بشكل معقول، يجد الآخرون بكل عسر ما يبقيهم على قيد الحياة، كما تتذبذب درجات يسرهم تذبذبا شديدا، إذ تتناقض تماما صور الزيجات والاحتفالات بعد موسم الحصاد مع حالات المرض والجوع خلال فصل الامطار. إن محصولا جيدا نتيجة لاستخدام تقاوي جديدة، أو فرصة للعمل في مشروع للطرق قريب من أرضه قد يرفع دخل فلاح صغير إلى درجة تمكنه من شراء عنزة أو قميص جديد ولكن شح المطر لمدة عامين، أو نوبة من المرض قد تكلفه ارضه ومواشيه.

وإلى جانب الدخول البالغة الانخفاض، يشترك الفقراء في بعض الظواهر الأخرى. إذ نجد نسبة كبيرة منهم ـ ربما تصل إلى اثنين من خمسة ـ من الاطفال دون العاشرة الذين يعيشون اساسا ضمن عائلات كبيرة العدد. كما يعيش ما يزيد على ثلاثة أرباع الفقراء في مناطق ريفية (نائية جدا في الغالب) والباقي في الأحياء المتخلّفة بالمدن ـ ولكنهم جميعهم تقريبا يعيشون في ظروف تتسم بالازدحام الشديد. وتملك عائلات فقيرة عديدة قطعا صغيرة من الأرض وبعض الحيوانات أو الأدوات ولكن أفرادها وغيرهم من الفقراء يعيشون اساسا عن طريق العمل ساعات طويلة ـ رجالا ونساء وأطفالا على السواء ـ كفلاحين أو بائعين أو حرفيين أو كعمال اجراء.

وينفق الفقراء أربعة أخماس ما يكسبونه على الطعام! والنتيجة هي غذاء محدود على وتيرة واحدة من الحبوب، أو أنواع البطاطا أو المنيهوت ـ مع قليل من الخضروات. وفي بعض الأماكن قد يحظون بسمكة صغيرة أو قطعة من اللحم. ويعاني الكثير منهم من سوء التغذية، لدرجة تحدّ من قدرتهم على العمل الشاق، وتلحق الأذى بالنمو البدني والعقلي لأطفالهم وتقلل من مقاومتهم للعدوى. وهم في الغالب مصابون ـ بأمراض المناطق المدارية والحصبة والاسهال ومصابون بجروح وخدوش دامية لا تلتئم أبداً. ومن الأسباب الشائعة لوفيات الأطفال، المضاعفات عند الميلاد. فمن بين كل عشرة أطفال يولدون لآباء فقراء يموت إثنان خلال العام الأول، وثالث قبل بلوغ الخامسة، ولا يعيش إلى سن الأربعين إلا خمسة فقط.

والغالبية العظمى من الفقراء البالغين لا يعرفون القراءة والكتابة، وبرغم أن لأطفالهم فرصا للالتحاق بالمدارس أفضل كثيرا مما كانت عليه في الماضي، إلّا أن الأطفال عادة لا يواصلون الدراسة سوى سنة أو سنتين. وبالنظر إلى عجزهم عن قراءة إشارة على طريق، فضلاً عن قراءة صحيفة، فان معارفهم وقدرتهم على الفهم تظل بالغة الضيق. ومع ذلك تزداد معلوماتهم عن إمكانية وجود حياة أفضل عن طريق المشاهدة المباشرة والأصدقاء والاقارب، وربما يلمسونها نتيجة التحسينات الصغيرة التي تطرأ على أوضاعهم نفسها ثم يأملون أن يتمكن أبناؤهم بطريقة ما من الخروج من حلقة الفقر.

أبعاد الفقر

من الصعوبة بمكان قياس مدى الفقر. فالفقر المطلق، ابتداءً، يعني أكثر من مجرد الدخل المنخفض فهو أيضاً سوء التغذية وضعف الصحة ونقص التعليم أو انعدامه ـ وليس كل الفقراء سواء في البؤس من جميع النواحي. وثمة مجال للخلاف أيضاً حول تعيين موضع الحدّ الفاصل بين الفقراء والآخرين، وحول أمثل طريقة لحساب الدخول ومستويات المعيشة، والمقارنة بينها في الأزمنة والأمكنة المختلفة.

بيد أن البيانات ليست وافية حتى يمكن تسوية هذا الخلاف ـ فاستقصاءات الأسر إن وجدت تميل إلى تمثيل الفقراء بدرجة غير كافية، إلى حدّ اغفال بعضهم تماماً. وقلما توجد الاستقصاءات التي تتبع ثروات الأفراد والعائلات على مرور الزمن أو التي تنفذ إلى ما وراء الملاحظة العابرة أساساً للتعيين، وعلى الخصوص في الريف حيث يكون الفقراء بمنأى عن أنظار زائري القرى ومشروعات التنمية الريفية ـ أي بعيدين عن الطرق والأسواق ومواقع المشروعات أي في أطراف القرى أو لمجرد أنهم مرضى.

وعلى الرغم من كل ذلك،فليس هناك من يرتاب بحقّ في أن عدداً غفيراً من الناس من الفقراء المدقعين. وقد أحصت

الشكل ٤ – ١: ثلاثة عقود من مكافحة الفقر

الدخل

اجمالي الناتج القومي للفرد [١]
بدولارات ١٩٨٠)

	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٨٠
البلدان الصناعية	٣,٨٤١	٥,١٩٧	٩,٦٨٤
البلدان المتوسطة الدخل	٦٢٥	٨٠٢	١,٥٢١
البلدان المنخفضة الدخل	١٦٤	١٧٤	٢٤٥
متوسط النمو السنوي (٪)	١٩٥٠ – ١٩٦٠		٦٠ – ١٩٨٠
البلدان الصناعية	٣,١		٣,٢
البلدان المتوسطة الدخل	٢,٥		٣,٣
البلدان المنخفضة الدخل	٠,٦		١,٧

(١) باستثناء بلدان ذات الاقتصاد المركزي التخطيط

الصحة

العمر المرتقب عند الميلاد (بالسنة

	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٨	الزيادة ٥٠ – ١٩٧٨
البلدان الصناعية	٦٦,٠	٦٩,٤	٧٣,٥	٧,٥
البلدان المتوسطة الدخل	١٥,٩	٥٤,٠	٦١,٠	٩,١
البلدان المنخفضة الدخل	٣٥,٢	٤١,٩	٤٩,٩	١٤,٧
بلدان التخطيط المركزي (٣)	٦٢,٣	٦٧,١	٦٩,٩	٧,٦

(١) تشمل بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الديمقراطية وهنغاريا وبولندا والاتحاد السوفياتي ورومانيا.
(٢) تشمل البانيا وكوبا وكوريا الشمالية ومنغوليا.
(٣) باستثناء الصين.

التعليم

معدلات محو امية الكبار (بالمئة

	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٥
البلدان الصناعية	٩٥	٩٧	٩٩
البلدان المتوسطة الدخل	٤٨	٥٤	٧١
البلدان المنخفضة الدخل	٢٢	٢٩	٣٨
بلدان التخطيط المركزي	٩٧	٩٨	٩٩

السكان

	١٩٥٠ – ٦٠	١٩٦٠ – ٧٠	٧٠ – ١٩٨٠
البلدان الصناعية	١,٢	١,٠	٠,٧
البلدان المتوسطة الدخل	٢,٤	٢,٥	٢,٥
البلدان المنخفضة الدخل	١,٩	٢,٥	٢,٣
بلدان التخطيط المركزي	١,٩	١,٧	١,٣

(١) تشمل بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الديمقراطية وهنغاريا وبولندا ورومانا والاتحاد السوفياتي.
(٢) تشمل البانيا وكوبا وكوريا الشمالية ومنغوليا.
(٣) تشمل الصين.

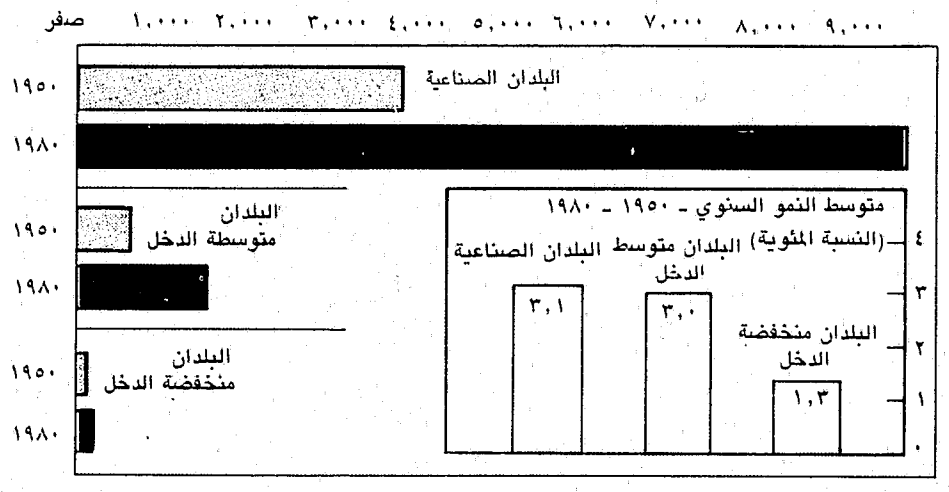

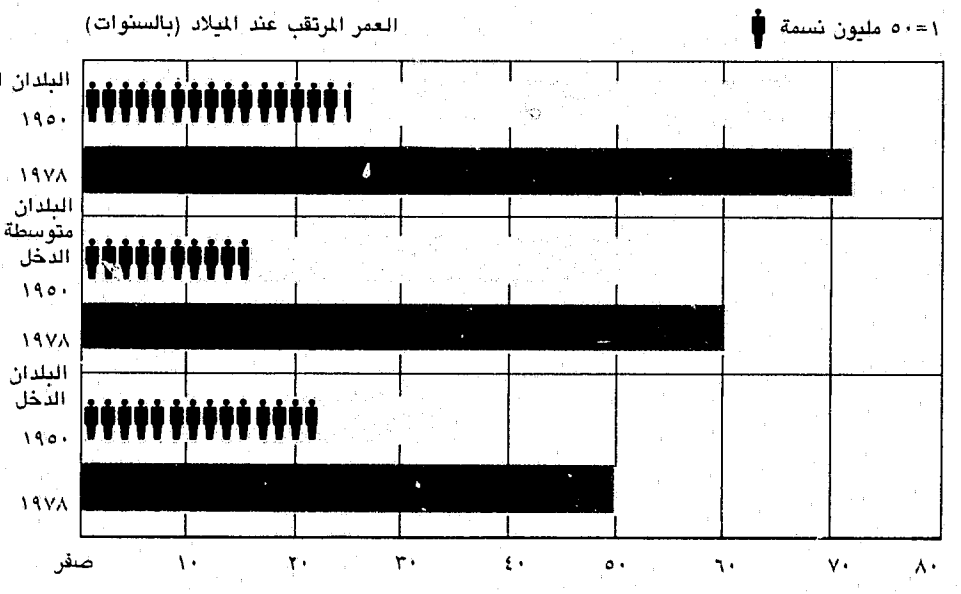

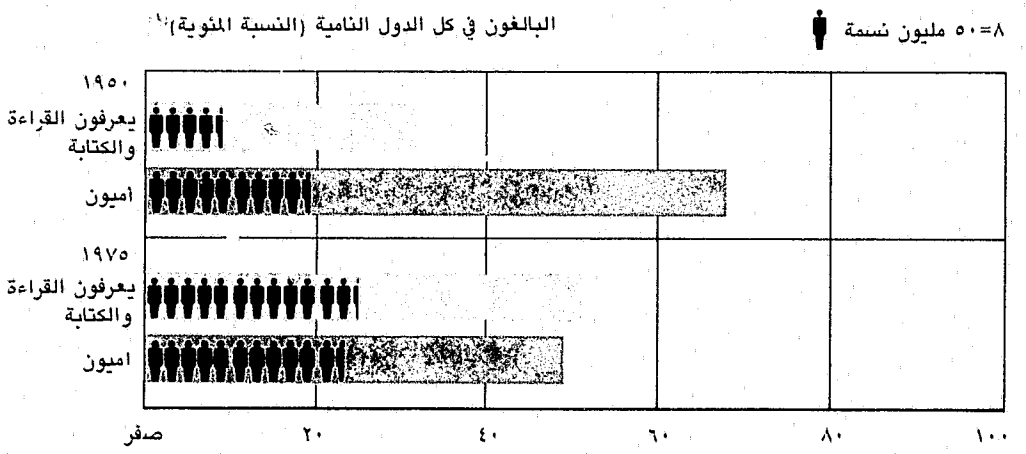

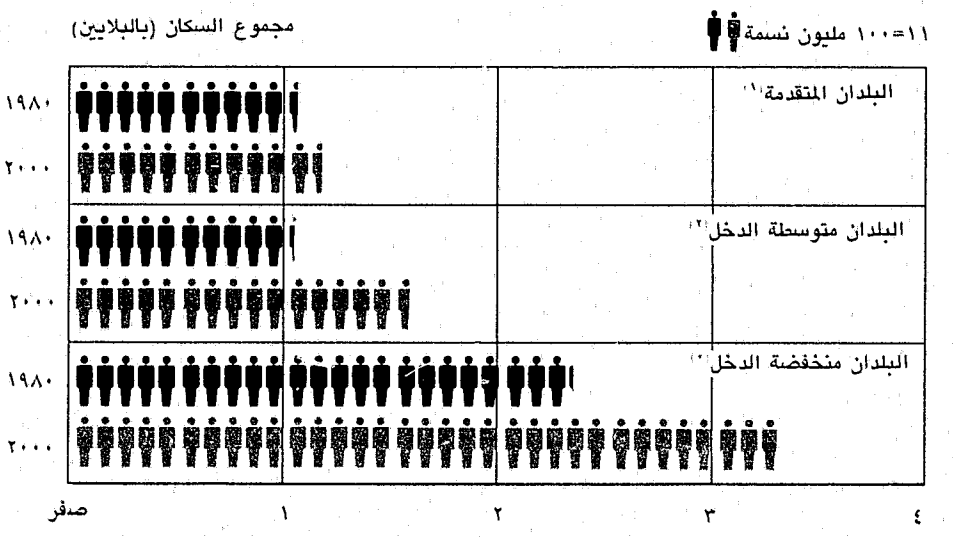

التقديرات المبينة في الفصلين الاول والثاني عدد الفقراء في البلدان النامية (باستثناء الصين وغيرها من بلدان التخطيط المركزي) بحوالي ٧٨٠ مليون نسمة، وذلك باتخاذ مستوى دخل بني على اساس دراسات مفصّلة للفقر في الهند كمرجع إسناد. عام ١٩٧٥ كان هناك نحو ٦٠٠ مليون من الكبار الاميين في البلاد النامية حيث لا ينهي المدرسة الابتدائية الا ثلث الأطفال في هذه البلاد.

وفي عام ١٩٧٨، بلغ عدد الذين يعيشون في اقطار يقل فيها متوسط العمر المرتقب عن ٥٠ عاما، نحو ٥٥٠ مليونا من الأشخاص. ويعيش ٤٠٠ مليون في بلدان كان فيها المتوسط السنوي لمعدل وفيات الأطفال، الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واربع سنوات، يربو على عشرين في الالف أي عشرين مرة قدر المعدل في البلدان الصناعية.

لا يوجد خلاف ذو بال حول من هم الفقراء، إذ يعيش نصفهم في جنوبي اسيا، خصوصا في الهند وبنغلادش، وسدسهم في شرق اسيا، وخاصة في اندونيسيا، ويوجد سدس اخر في افريقيا جنوبي الصحراء، بينما يتوزع الباقون - ويبلغ عددهم نحو ١٠٠ مليون نسمة - على اميركا اللاتينية وشمال افريقيا والشرق الاوسط. وباستثناء اميركا اللاتينية نوعا ما (حيث يقطن المدن حوالي ٤٠ بالمئة من فقرائها) فالفقراء أساسا من سكان الريف، ويعتمدون على الزراعة اعتمادا كليا - واغلبيتهم من العمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضا. وتبرز بين الفقراء بوضوح بالغ مجموعات خاصة من الاقليات مثل الهنود في اميركا اللاتينية او مثل طوائف محددة في الهند. وبصفة اعم ثمة اتجاه لاستمرار الفقر من جيل الى جيل في اماكن معينة، وبين اسر ومجموعات اجتماعية بعينها.

تخفيف الفقر خلال ثلاثة عقود

ومع ذلك، وعلى وجه الاجمال، أُحرز تقدم كبير في مجال تخفيف وطأة الفقر خلال الأعوام الثلاثين الماضية، (انظر الشكل ٤-١) وكان من الممكن أن يكون التقدم أكبر من ذلك، لولا النمو الهائل في السكان، إذ تضاعف عدد سكان العالم النامي منذ سنة ١٩٥٠ ولم يبدأ معدل الزيادة في التباطؤ الا منذ منتصف الستينات - وإن ظل هذا التباطؤ طفيفاً مع ذلك.

ومنذ عام ١٩٥٠ تضاعف دخل الفرد في العالم النامي، ولكن متوسط الزيادة في البلدان المنخفضة الدخل، كان نصف هذا القدر، وفي العديد من البلدان نمت دخول الفقراء ببطء أكثر من المتوسط. تشير التقديرات الى ان نسبة الذين يعيشون في وضع الفقر المطلق في البلدان النامية، كمجموعة، قد انخفضت خلال العقدين الأخيرين (ولو انه من المرجح ألا تكون قد إنخفضت في البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء خلال السبعينات. انظر الفصل ٢). ولكن، بما ان عدد السكان قد تزايد، فان عدد الذين يعيشون في الفقر المطلق قد ارتفع.

وكان ثمة تقدم في مجال التعليم ايضا. وتبين التقديرات أن نسبة البالغين الملمّين بالقراءة والكتابة في البلدان النامية قد ارتفعت خلال السنوات الثلاثين الماضية من حوالي ٣٠ بالمئة إلى أكثر من ٥٠ بالمئة، ونسبة الأطفال الذين هم في سنّ المدرسة الابتدائية، والمقيدين بالمدارس، قد ارتفعت من ٦٣ بالمئة عام ١٩٦٠ إلى ٨١ بالمئة عام ١٩٧٦. وفيما يتعلق بالبنات فرغم تخلفهن بعض الشيء عن الصبيان كانت الزيادة في نسبة المقيَّدات أعلى قليلا - من ٥٢ بالمئة إلى ٧١ بالمئة. وإن معظم البلدان والمناطق حتى التي كانت من قبل في مؤخرة الركب مثل أفريقيا جنوبي الصحراء، قد نالت حظها من نواحي التقدم هذه. ومع ذلك كانت هناك زيادة تقدر بنحو ١٠٠ مليون في العدد المطلق للبالغين الأميّين بسبب النمو السكاني.

ولعل أبرز نواحي التقدم على الاطلاق في مواجهة الفقر كانت في مجال الصحة. إذ إرتفع متوسط العمر المرتقب في البلدان النامية المتوسطة الدخل، بتسع سنوات خلال العقود الثلاثة الماضية، وحتى في البلدان المنخفضة الدخل كان الارتفاع أكبر من ذلك - إذ بلغ ١٥ عاماً. ولكن برغم إن معدلات وفيات الرضّع (وهي أحد المحددات الرئيسية للعمر المرتقب) قد انخفضت بدرجة ملحوظة في البلدان النامية منذ ١٩٥٠، فإن العدد المطلق لوفيات الرضع ربما ظل على ما كان عليه دون نقصان نظراً لضخامة عدد الأطفال الذين يولدون الآن.

ويمكن النظر من زاوية أخرى إلى التقدم الذي أحرز خلال العقود الثلاثة الماضية وذلك بمقارنة البلدان النامية بالبلدان الصناعية. فنجد أن الفجوة بين دخل الفرد في المجموعتين قد اتسعت حتى لو عُبِّر عن الدخلين بالنسب (ولو أن الفجوة لم تتسع إلا قليلاً في حالة البلدان المتوسطة الدخل). ولكن الفجوات قد ضاقت في مجالي التعليم والصحة - بما يعادل ١٥ نقطة مئوية في تعليم الكبار وخمس سنوات في العمر المرتقب.

الفقر والنمو

يعيش معظم الفقراء في أقطار فقيرة. وسواء قيس الفقر المطلق بالدخل المنخفض، أو بالعمر المرتقب القصير، أو بالأميّة فثمة إرتباط قويّ بين مدى الفقر في بلد ما وإجمالي الناتج القومي بالنسبة للفرد فيه (أنظر الشكل ٤-٢ ص ٤٨) ويوحي ذلك بأن حلّ مشكلة الفقر هو النمو الاقتصادي. وهناك قدر كبير من الصدق في هذه القضية ولكنها تتطلب التحديد بعناية.

الشكل ٤ - ٢ الدخل القومي - الفقر القومي (١)

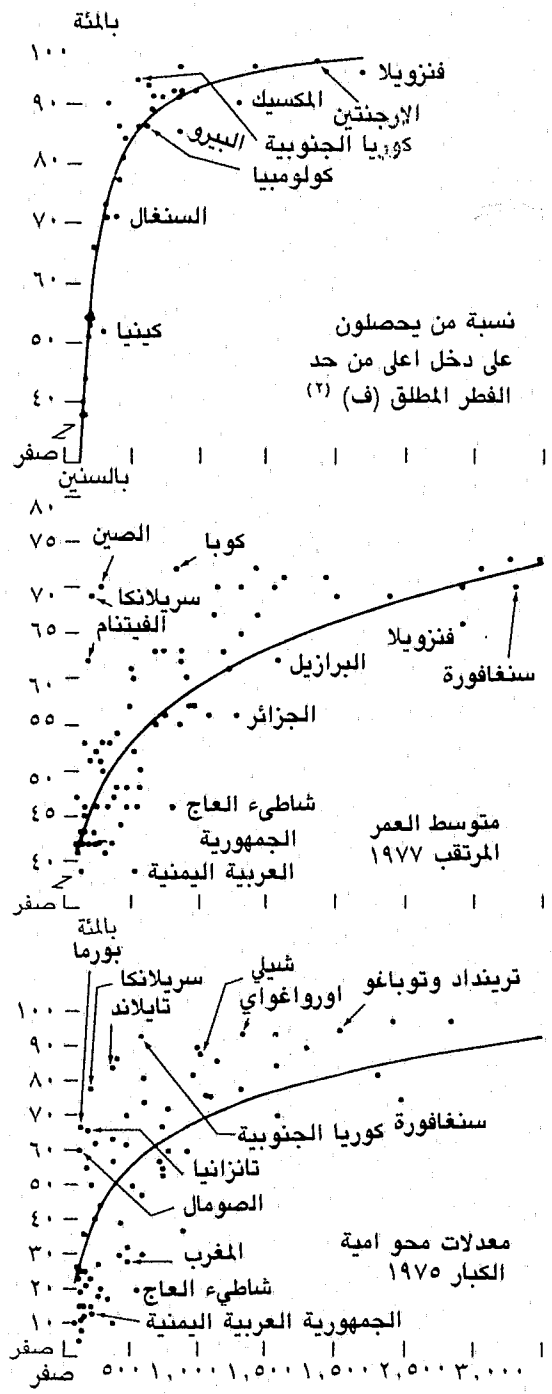

(١) للمزيد من التفاصيل عن المعادلات. انظر الملاحظات الخاصة بالمراجع .

(٢) خط دخل الفقر المطلق (حد) هو دخل الشريحة المئوية الخامسة والاربعين في الهند.

أولاً ، عند المقارنة بين البلدان فان العلاقة بين مدى فقرها المطلق وإجمالي الناتج القومي بالنسبة للفرد تكون بعيدة عن الكمال (كما يوضح ذلك تشتت النقط في الشكل ٤ـ٢). وبسبب الاختلافات في توزيع الدخل نجد أن نسبة السكان دون خط الفقر، في كولومبيا، عام ١٩٧٥، بلغ ضعفي النسبة ذاتها في كوريا الجنوبية، رغم تقارب متوسطالدخول في البلدين. وسريلانكا قطر منخفض الدخل ومع ذلك فالعمر المرتقب لأهاليه يقارب مثيله في البلدان الصناعية. وبعض البلدان المتوسطة الدخل مثل المغرب وساحل العاج، بها معدلات لمحو الأمية، أكثر إنخفاضاً من متوسط مثيلاتها في البلدان المنخفضة الدخل.

ثانياً، عند مقارنة البلد نفسه في أزمان مختلفة يلاحظ أنه خلال فترات زمنية من عقد أو عقدين، لا تكون العلاقة الطردية بين النمو وتخفيف الفقر مضبوطة تماما. وهناك اتفاق عام في الرأي على أن النمو على المدى الطويل جدا، يقضي على الفقر المطلق تقريباً. ولكن بعض الناس أيضا يقعون فريسة للفقر (على الأقل مؤقتا) بسبب التنمية - كما يحدث عندما يحلّ جرار مالك الأرض محلّ الفلاح المستأجر، أو عندما يستبدل صانع الأحذية اليدوي بالانتاج الكبير للاحذية. ونظراً لأن البيانات المتعلقة بالموضوع متناثرة لا يمكن التعويل عليها فان الكيفية التي يؤدي بها النمو إلى انقاص نسبة الفقراء خلال فترات قصيرة نسبيا، وبطريقة متسقة ستظل موضع خلاف.

ومن الجلي أن البلاد المختلفة لها خبرات مختلفة، ومما لا شك فيه أن النسبة اسفل حدّ الفقر (من حيث الدخل) لم تنقص في بلاد يطيئة النمو (كالهند فيما بين ١٩٥٦، ١٩٧٤) أو في بلاد أسرع نمواً خلال بعض الفترات (كالفيليبين من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٥). ولكنها هبطت بشكل ملحوظ على مدى الأعوام الخمسة والعشرين الماضية في عدة بلدان سريعة النمو، (بما فيها تايلاندا ويوغوسلافيا) وفي بلاد أخرى أبطأ نمواً (ومنها كوستاريكا وسريلانكا). وكان الربط بين النمو الاقتصادي والتحسينات في التربية والصحة غير سليم أيضاً.

ثالثاً، ليست العلاقة بين النمو الاقتصادي وتخفيف حدّ الفقر علاقة ذات اتجاه واحد. فالمستويات العالية للصحة والتربية والرفاهية، التي يتمتع بها مجموع الناس في البلدان الصناعية، هي بلا جدال من أسباب الازدهار الوطني كما هي من نتائجه. وبالمثل يكاد الأشخاص المرضى أو غير المهرة لا يسهمون في النمو الاقتصادي لبلادهم. وبالتالي فاستراتيجيات التنمية التي تتجاهل أعدادا كبيرة من الناس، ربما لا تكون أجدى الوسائل أمام البلدان النامية لرفع معدلات نموها على الأجل الطويل.

ويدقق باقي هذا الفصل في بحث بعض جوانب الفقر والسياسات التي تعالجه. وحيث أن النمو الاقتصادي (برغم التحديدات) عامل حاسم لتخفيف حدة الفقر، فسوف تؤخذ أسبابه في الاعتبار ومن ثمّ ينتقل مركز الاهتمام الى العوامل والسياسات التي تؤثر في دخول الفقراء. وقد بحثت امكانيات إسهام التنمية البشرية تحت كل من العنوانين.

وسوف تغلب الاعتبارات والسياسات الاقتصادية، بيد أنه لمن المهم التركيز على مساهمة القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية (على امتداد فترات طويلة) في فقر بلدان معينة وجماعات بعينها. والتشديد في هذا الفصل على النهوض بالتعليم والصحة كوسيلة لزيادة الدخول لا ينبغي أن ينتقص من أهميتهما الهائلة كهدفين في حدّ ذاتهما.

مصادر النمو

يتحقق النمو الاقتصادي بوسيلتين، يمكن أن يكون لنفوذ الحكومة تأثير ضخم على كل منهما. وتتلخص الأولى في تجميع مخزون كبير من الأصول المنتجة والمهارات البشرية، وتهتم الثانية بزيادة انتاجية هذه الأصول والمهارات والموارد الطبيعية للبلاد. وينطوي هذا على حركة رأس المال والعمال بين القطاعات، وإنشاء مؤسسات جديدة وابتداع

تقنيات جديدة وإدخالها في الانتاج، واختراع منتجات جديدة وانتقاء لافضل التقنيات الموجودة فعلا، واتخاذ الخطوات اللازمة لخفض التكاليف والقضاء على الاسراف. وهكذا ينطوي النمو على التغير المستمر ـ وقد وصفه البعض ببراعة بانه عملية اختلال توازن دائم.

الموارد الطبيعية

ليس هناك ارتباط منتظم بين الموارد الطبيعية للبلدان ومستويات الدخل بها أو نمو الدخل فيها. فبعض البلدان التي تعدّ من أغنى الاقتصاديات وأسرعها نموا مثل النمسا واليابان وكوريا الجنوبية، لا تملك سوى القليل من الموارد الطبيعية بينما بعض الاقطار الغنية بالموارد الطبيعية مثل الزائير قد ظلت على فقرها.

ومع ذلك فأي بحث يتناول أسباب الفقر والرخاء في بلد ما لا بد وأن يشتمل على الأرض والمياه والمعادن والطاقة والمناخ. والعديد من البلدان كالأرجنتين واوستراليا والمملكة العربية السعودية والاتحاد السوفياتي، مدينة بجزء كبير من رخائها للموارد الطبيعية. وليس من قبيل الصدفة أن تقع معظم البلدان الفقيرة في المناطق المدارية. وأن يعيش كثير من أفقر الناس في العالم بوجه خاص في المناطق القاحلة وشبه القاحلة من آسيا وافريقيا.

ولكن العلاقة بين الموارد الطبيعية والدخل تتأثر بكثافة السكان، (أنظر صفحة ٥٢) وتتوقف أيضا على توافر رأس المال والمهارات وطبيعة استراتيجية التنمية المعتمدة كما تعتمد إلى حدّ كبير للغاية على الطلب في الأسواق العالمية ودرجة تطور التكنولوجيا. وقد بنى تقدم ماليزيا المبكر، على القصدير اللازم لصناعة الطلاء، وعلى المطاط في صناعة اطارات السيارات، بينما تدهورت صناعة الجوت في بنغلاديش نتيجة اختراع الالياف الصناعية (خصوصا بسبب عدم إجراء البحوث لتطوير صناعة الجوت على عكس ما حدث في ماليزيا). ومع ذلك فان تقدما فنيا خارقا في مجال زراعة الأراضي القاحلة، قد يغير افاق المستقبل لنسبة ضخمة من فقراء العالم ـ أكثر من أي تقدم فني اخر ممكن التحقيق.

الاستثمار في الرأسمال المادي

يعدّ تراكم رأس المال المادي أحد الجوانب الهامة والضرورية للنمو الاقتصادي. وغني عن البيان أن نصيب الفرد من رأس المال في البلدان الصناعية، أكبر بكثير منه في البلدان الفقيرة، وبالمثل فمن الواضح أن معظم الابتكارات والتغيرات الهيكلية التي تحدث النمو، تتطلب استثمارا ضخما في الرأسمال المادي ـ في الطرق والماكينات والمخزون السلعي ونظم الريّ وغيرها.

وقد لوحظ أن البلدان النامية التي استثمرت نسبة أعلى من انتاجها قد نمت على وجه العموم بسرعة أكبر من غيرها، ولو أن درجات إسهام الاستثمار في النمو قد تفاوتت تفاوتاً واسعا. إذ تمكن بعضها ومنها بلدان شرقي آسيا السريعة النمو، من استخلاص ما يعادل نصف وحدة إضافية للانتاج سنويا من كل وحدة رأس مال إضافية. ولكن البعض الآخر مثل غانا وحتى عهد قريب أوروغواي كان استثمارها أقل من ذلك بكثير.

ويمكن أن يعزى قدر من التفاوت، إلى الاختلافات في حصص الاستثمار المخصصة للأنشطة التي لا تسهم مباشرة في الانتاج (مثل الاسكان)، ولكنها تُعزى بدرجة أكبر إلى التغيرات في الكفاءة التي تمّ بها تخصيص الاستثمارات الانتاجية واستخدامها. وقد اعتمدت هذه الكفاءة بدورها، على توافر الموارد الطبيعية، والعمال المهرة والسياسات الحكومية، في ميادين الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية (نوقشت باسهاب في التقريرين السابقين عن التنمية في العالم)

ويرى البعض أحيانا أن تضارباً قد ينشأ بين النمو وتخفيف حدة الفقر، لأن تفاوت الدخول يؤدي إلى الاستثمار، (فالأغنياء يدّخرون نسبا من دخولهم أعلى بكثير مما يفعل الفقراء). ولكن من الناحية العملية تتوارى هذه العلاقة خلف إدخار الهيئات والحكومات كما يخفيها التغير في الحوافز والمواقف إزاء الادخار من بلد إلى آخر.

وتشاهد معدلات الاستثمار العالية في كل من البلدان ذات الدخول المتفاوتة التوزيع النسبي، مثل البرازيل وكينيا والبلدان ذات الدخول المتقاربة نسبيا، مثل الصين وكوريا الجنوبية، كما تبدو معدلات الاستثمار المنخفضة، وقد اقترنت بكل من توزيعات الدخل الأكثر تفاوتا، كما في السنغال والأقل تفاوتاً كما في بورما.

كما تذكر الجهود المتعجّلة لتحسين التعليم والصحة لأغلبية الناس، على أنها معوّقات لتراكم رأس المال المادي والنمو ـ بحجة أنها تزيد «الاستهلاك» العام على حساب الادخار العام أو الخاص، ولكن العلاقة الأساسية هنا معقدة أيضاً. فالبلدان النامية ذات النسب الأعلى والأسرع تزايداً للملمين بالقراءة والكتابة، قد حققت فعلا معدّلات استثمار أكثر ارتفاعاً منها في غيرها من البلدان النامية حتى عندما يؤخذ تفاوت الدخول في الحسبان.

الموارد البشرية

من الأمور المعترف بها منذ فترة طويله أن صفات البشر في أحد البلاد تؤثر تأثيرا كبيرا على ازدهاره ونموه. ولا يرجع ذلك فقط إلى أن العمل الأفضل يزيد الانتاج بشكل آلي، كما لو كان أحد المخصّبات أو إحدى المعدّات العالية

الموارد البشرية والنمو: شواهد الاقتصاد الكلي

كيف يمكن تقدير تأثير الموارد البشرية على النمو؟ توفر دراسات الاقتصاد الكلي لآثار التعليم والتغذية والصحة على الدخول والانتاجية لدى شعب ومنشآت معينة شاهداً هاماً، وكذلك الامر بالنسبة لتمارين «حساب النمو» التي تجمع في الواقع نتائج دراسات الاقتصاد الكلي لقياس اسهام الموارد البشرية في النمو الاجمالي.

لكن شواهد الاقتصاد الكلي ليست كافية. وعلى سبيل المثال قال البعض أحياناً ان الدخول الاكبر لمن هم أكثر تعليماً ترجع جزئياً الى تخفيضات غير مباشرة في دخول الاقل تعليماً - ومن هنا فان شواهد الاقتصاد الكلي تبالغ في تقدير تأثير التعليم على الدخل الكلي (أو المتوسط). وعلى العكس قال البعض ان دخول الاكثر تعليماً قد تقلل من شأن اسهامهم في الانتاج الكلي والابتكار والنمو.

ومن هنا فان من الضروري إكمال شواهد الاقتصاد الكلي بدراسات تبحث مباشرة العلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاجمالي. ومن طرق ذلك دراسات الحالة التاريخية، ومن الطرق الاخرى دراسات المقارنة بين البلدان - إذ تؤخذ عينة واسعة من البلدان لنرى ما إذا كانت البلدان ذات الموارد البشرية الافضل او التي تتحسن بسرعة قد نمت بسرعة أكبر. غير ان على الدراسات المقارنة بين البلدان ان تتناول مشكلتين رئيسيتين بالاضافة الى نقص البيانات وعدم دقتها، وهو أمر بالغ الحدة في البلدان النامية، وهاتان المشكلتان هما:

● إبعاد المؤثرات الاخرى. فأقامة تناسب عبر البلدان بين مؤشرات الموارد البشرية والنمو تولدها - او تشوشها .. عوامل اخرى (مثل الدخل) تؤثر على متغير أو أكثر. وكثير من هذه العوامل الاخرى - مثل مستويات الدخل ومعدلات الاستثمار وحتى بعض جوانب الموارد الطبيعية والمناخ - يمكن قياسها، ويمكن مراجعة تأثيرها بواسطة المناهج الاحصائية ذات المتغيرات المتعددة. غير ان عوامل اخرى ذات صلة - الثقافة والسياسة الاقتصادية على سبيل المثال - لا يمكن قياسها بهذه السهولة، ومن ثم يصعب مراجعة تأثيرها.

غير ان من الممكن التغلب على هذه المشكلة الى حد كبير بالتركيز على التغيرات خلال فترة زمنية داخل البلدان وليس على المستويات عند لحظة زمنية معينة، فهذا يزيل تأثير العوامل التي تؤثر (كالسياسة والمؤسسات على سبيل المثال) على كل من مستوى الدخل ومستوى التنمية البشرية في البلدان معينة. غير انه حتى في هذه الحالة تظل هناك امكانية تأثير هذه العوامل غير القابلة للقياس على معدلات نغير كل المتغيرات ذات الشأن، وللتقليل من هذا الخطر يمكن استخدام متغيرات إضافية حتى تأخذ في الاعتبار مثلا الفوارق الاقليمية او الثقافية.

● تحديد اتجاه السببية. فحتى لو أمكن التحكم في كل التأثيرات الاخرى فان وجود تناسب بين الموارد البشرية والاداء الاقتصادي لا يجيب على السؤال عن أيهما هو السبب في الآخر - وهو سؤال له أهمية خاصة لأن ثمة ما يدعونا الى الاعتقاد بأن عملية السببية متبادلة في كلا الاتجاهين.

ومن وسائل معالجة هذه المسألة النظر الى تتابع الاحداث، وعلى سبيل المثال يقارن الجدول الوارد في هذا الاطار بين معدلات معرفة القراءة والكتابة ومعدلات العمر المرتقب في عام ١٩٦٠ مع النمو خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٧. وهو يوضح ان البلدان النامية العشرة الاسرع نموا قد بدأت الفترة بمعدل محو أمية

محو الامية والعمر المرتقب والنمو

البلدان العشرة التي حققت اعلى مستوى من نمو الناتج القومي الاجمالي بالنسبة للفرد	معدل نمو الناتج القومي الاجمالي بالنسبة للفرد ١٩٦٠ - ١٩٧٧ (النسبة المئوية)	محو الامية الاختلاف عن المتوسط - ١٩٦٠ (النسبة المئوية)
سنغافورة	٧,٧	٠٠
كوريا الجنوبية	٧,٦	٤٣,٦
هونغ كونغ	٦,٣	٦,٤
اليونان	٦,١	٧,٥
البرتغال	٥,٧	١,٧
اسبانيا	٥,٢	١,٢
يوغوسلافيا	٥,٢	١٦,٧
البرازيل	٤,٩	٨,٦
اسرائيل	٤,٦	٠٠
تايلاند	٤,٥	٤٣,٥
المتوسط[٢] البلدان العشرة	٥,٨	١٦,٢
المتوسط[٢] ٨٣ بلداً ناميا	٢,٤	٠,٠

البلدان العشرة التي حققت اعلى مستوى من نمو الناتج القومي الاجمالي بالنسبة للفرد	العمر المرتقب الاختلاف عن المتوسط ١٩٦٠[١] بالسنوات	معدل نمو الناتج القومي الاجمالي بالنسبة للفرد (١٩٦٠ - ١٩٧٧) (النسبة المئوية)
سريلانكا	٢٢,٥	١,٩
كوريا الجنوبية	١١,١	٧,٦
تايلاند	٩,٥	٤,٥
ماليزيا	٧,٣	٤,٠
باراجواي	٦,٩	٢,٤
الفلبين	٦,٨	٢,١
هونغ كونغ	٦,٥	٦,٣
بناما	٦,١	٣,٧
يورما	٦,٠	٠,٩
اليونان	٥,٧	٦,١
المتوسط[٢] البلدان العشرة	٨,٨	٤,٠
المتوسط[٢] ٨٣ بلداً ناميا	٠,٠	٢,٤

١ - تغير عن القيمة المتوقعة مستمد من معادلات نربط بين محو الامية والعمر المرتقب والناتج القومي الاجمالي بالنسبة للفرد في كل البلدان النامية. وعلى سبيل المثال في الجزء الاعلى من الجدول كان معدل القراءة والكتابة في كوريا الجنوبية عام ١٩٦٠ أعلى ٤٣,٦ نقطة مئوية عما هو منتظر في بلد من مستوى دخلها.

٢ ب - متوسط غير موزون.

أعلى - بحوالي ١٦ نقطة مئوية في المتوسط رغم الاختلافات الكبيرة - من المعدل المنتظر عند مستوى دخلها، كما يبين الجدول ان البلدان النامية العشرة التي كان بها أعلى عمر مرتقب بالنسبة لمستويات دخلها في عام ١٩٦٠ قد حققت فيما بعد معدلات نمو كانت في المتوسط أعلى بـ١,٦ نقطة مئوية عن كل البلدان النامية التي تتوافر البيانات بشأنها.

ومن المعالجات (التكميلية) الاخرى استخدام تقنيات «المعادلات المتزامنة» لتقدير العلاقات في كلا الاتجاهين في نفس الوقت، وبذا نحاول تحديد قوة وخصائص كل منهما مع أخذ الآخر في الاعتبار.

وكجزء من العمل التحضيري لهذا التقدير طبقت المناهج المشار اليها آنفا على البيانات - التي اتسعت وتحسنت اخيرا - والتي تستمد منها مؤشرات التنمية العالمية (انظر دراسات هيكز وويلر المشار اليها في قائمة المراجع). وهدف هذه الدراسات هو بالدرجة الاولى اجراء رقابة مزدوجة، على مستوى الاقتصاد الكلي، على النتائج المستمدة من العمل في مجال الاقتصاد الجزئي والعمل التجريبي اللذين نوقشا في الفصل الخامس. ومن هنا فانها تحاول ان تقيس آثار التنمية البشرية على النمو وآثار النمو على التنمية البشرية كما تقيس آثار مختلف مؤشرات التنمية البشرية - التعليم والصحة والتغذية والخصوبة - على بعضها البعض.

وليست النتائج - وبوجه خاص والاحجام المقدرة للتأثيرات - نتائج لا تثير الجدال، لكنها بوجه عام تعزز الشواهد الاخرى. ومن بين النتائج القاطعة[١] ان الزيادة في نسبة من يقرأون ويكتبون تسهم في كل من زيادة الاستثمار (مع تحديد مستوى الاستثمار) وزيادة الناتج بالنسبة للعامل، (٢) ان محو الامية وكذلك التغذية والدخل تؤثر على العمر المرتقب، (٣) ان الاختلافات في العمر المرتقب ومحو الامية والدخل وقوة برامج تنظيم الاسرة تفسر اغلب الاختلافات في معدلات الخصوبة بين البلدان.

وتأثير الصحة (الذي يقاس بالعمر المرتقب) والتغذية على النمو الاقتصادي أقل وضوحا. فرغم ان العمر المرتقب بذاته - اذ يتحكم في الدخل - يبدو ذا تأثير ايجابي على كل من الاستثمار والناتج بالنسبة للعامل فان هذه التأثيرات تختفي الى حد كبير عند ادخال متغيرات اخرى تؤثر على العمر المرتقب، ويبدو ان الزيادة في متوسط السعرات ذات تأثير ايجابي واضح على النمو، غير اننا لا نستطيع بعد ان نستبعد الا يكون ذلك انعكاسا للتغذية وانما للناتج الزراعي.

الكفاءة. ولكن لأن البشر هم ايضا مبدع الأفكار والقرارات والانشطة في مجالات الاستثمار والابتكار واستغلال كافة أنواع الفرص.

ومن الواضح ان المهارات التقنية والعلمية والمهنية لازمة لانتاج كثير من السلع والخدمات العصرية. كما أن للقدرات الادارية والتنظيمية، اهمية حيوية في كل من القطاعين العام والخاص. وتعادل كل ذلك في الاهمية، وان تكن اقل وضوحا لأول وهلة، مهارات ومعلومات ومواقف الغالبية العظمى من العمال العاديين بما فيهم صغار الفلاحين والتجار.

فما الذي يحدّد نوعية الموارد البشرية؟ وكيف يمكن تحسينها؟ ليست هناك إجابة سهلة ولا سياسة مثلى جاهزة، ولكن أحد المقومات الهامة هو الخبرة العملية. أما المعارف والمواقف التي يكتسبها الأطفال من ابائهم ومن المجتمع بوجه عام، فتعدّ مقوما اخر، وتاتي بعد ذلك الأنواع المختلفة العديدة من التعليم والتدريب الرسميين: التعليم العام الابتدائي والثانوي والتعليم الفني والمهني والتعليم العالي العام والمتخصص - فكلها تكسب مهارات معينة، وتزيد في القدرة على مواصلة التعليم وتصوغ المواقف إزاء العمل والتغير.

وتعدّ صعوبة عملية القياس، من أسباب عدم اكتمال الأدلّة - سواء أكانت بشأن إسهام الموارد البشرية في الانتاج والنمو، أو بشأن ما يحدد نوعية هذه الموارد. ولكن بحوثا عديدة قد أجريت على إسهام التعليم الرسمي من النواحي الاقتصادية. ففي جميع البلدان تنزع دخول الأفراد إلى الارتباط بالقدر الذي تلقوه من التعليم - وإلى الدرجة التي تظهر الانفاق على التعليم (خصوصا على التعليم الابتدائي وخصوصا في البلدان النامية)، كأحد الاستثمارات المغرية في أغلب الاحيان (انظر الصفحتين ٦١ و٦٢).

وتشير الدراسات ايضا الى ان التعليم الابتدائي يمكن ان يسهم في رفع الانتاجية الزارعية والصناعية (انظر الصفحتين ٦١ و٦٢). وفضلا عن ذلك، فثمة ادلة على أن التربية الأساسية يمكن أن تسهم في إطراد النمو على الصعيد الوطني (أنظر الاطار ٥٠). والبلاد النامية ذات النسب العليا من التعليم تميل إلى النمو أسرع من غيرها، حتى بعد مراعاة التفاوتات في الدخول والاستثمار المادي، بل قد حققت فعلا معدلات أعلى للاستثمار المادي كما ذكر انفا.

وتدعم هذه النتائج، بعض الأدلة التاريخية وطائفة من المشاهدات المتناثرة على أن التعليم الرسمي، يمكنه الاسهام في التنمية الاقتصادية. وفي اليابان وكوريا الجنوبية، ربما لم يكن ممكنا إحراز الأرقام القياسية الرائعة للنمو، ما لم تتميز شعوب هذه البلاد بمعرفة مبكرة للقراءة والكتابة ومبادىء الحساب والعلوم. هذه المعرفة (إلى جانب الاصلاح الزراعي وتوسيع الصناعات الكثيفة اليد العاملة والصادرات وفي القدرة المذهلة لهذه الشعوب على التكيُّف مع المتغيّرات التكنولوجية والطلب في الأسواق الدولية).

وعلى العكس من ذلك، تعزي رداءة الاداء الاقتصادي في أفريقيا جنوبي الصحراء، جزئيا على الأقل، إلى انتشار الأمية المخيف وإلى التركة الثقيلة التي خلّفها الاستعمار كندرة الخبراء الجامعيين. ولا تشكّل المعارف والمهارات والمواقف الجوانب الوحيدة للموارد البشرية التي تؤثر في الاداء الاقتصادي. فلا ريب في أن قوة عاملة متمتّعة بالصحة والغذاء الجيد أنشط بدنيا وعقليا من قوة عاملة تعاني من المرض والجوع. ويؤيد هذه المسلّمة عددٌ من التجارب ودراسات المشروعات (أنظر الصفحتين ٦٨ و٧٣) ومع ذلك، فالدليل الشامل على ذلك أقل وضوحا.

ومع ذلك ففي الوقت نفسه توجد بعض الأمثلة التي تدحض كل ما يوحي بأن التعليم والصحة والتغذية كافية بحدّ ذاتها لاحداث النمو السريع. فعلى سبيل المثال لم تحقق بورما وجامايكا سوى معدلات نموّ سنوية تبلغ ٩ بالمئة ٠ و٢,١ بالمئة للفرد على التوالي خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٧ برغم مستوياتهم العالية في محو الأمية، ومتوسط العمر المرتقب بالنسبة الى مستويات دخولهما. ومن الممكن أيضا أن نجد بعض حالات النمو السريع نوعاً ما (وإن كان ذلك صعباً في حالة استبعاد بلدان الاقتصاد النفطي وغيرها من بلدان الاقتصاد المعدني)

الجدول ٤ - ١ السكان الزراعيون بالنسبة لمناطق المحاصيل

البلدان	منطقة المحصول ١٩٧٥ (١٠٠٠٠٠ هكتار)	السكان الزراعيون لكل ١٠٠ هكتار من منطقة المحصول ١٩٧٥	العدد المتوقع للسكان الزراعيين في سنة ١٩٩٠ لكل ١٠٠ هكتار من منطقة المحصول من سنة ١٩٧٥
بنغلادش	٩٥١	٦٦٠	٩٨٠
بوروندي	١٢٦	٢٥٦	٣٨٠
جمهورية الدومينيكان	١٠٠	٣٠٢	٤٣٠
مصر	٢٨٦	٦٨٧	٨٩٠
الهند	١٦٧٢٠	٢٤٤	٣١٠
اندونيسيا	١٨٦٠	٤٥٨	٥٤٠
الباكستان	١٩٤٥	٢٠٤	٢٨٠
كوريا الجنوبية	٢٤٢	٦٤١	٥٢٠
اليابان	٥٥٧	٢٨٩	١٣٠
هولندة	٨٤	١٠٧	٦٠

الشكل ٤ - ٣ توزيع السكان حسب العمر والجنس، ١٩٦٠

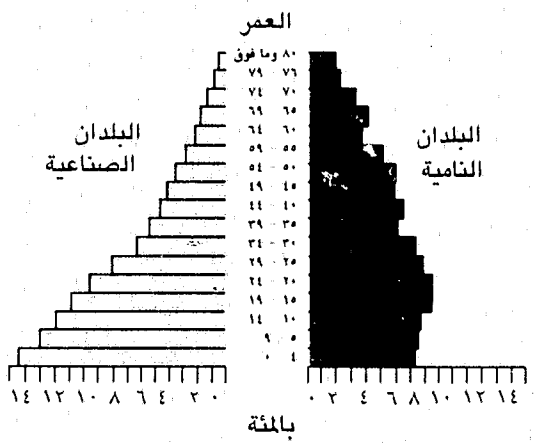

حتى مع انخفاض مستويات الالمام بالقراءة والكتابة، ومتوسط العمر المرتقب - الكاميرون وساحل العاج وباكستان خلال الستينات إلا ثلاثة أمثلة.

ويرجع السبب إلى حدّ ما في عدم صحة العلاقة، بين الالمام بالقراءة والكتابة ومتوسط العمر المرتقب كمؤشران إجماليان للتعليم والاصحة - وغالباً ما يتم قياسهما دون دقة ايضاً. غير أن السبب الرئيسي هو أن النمو يتوقف أيضاً على عوامل آخرى، توافر الموارد الطبيعية والرأسمال المادي ومدى كفاءة استخدام كافة الموارد.

وبدون المدخلات العصرية والتكنولوجيا المناسبة وسهولة ولوج الأسواق، يصعب حتى على الفلاحين المتعلمين أن يبتكروا (آنظر الصفحتين ٦١ و٦٢)، وقد يقعدهم انخفاض اثمان المنتجات عن العمل على زيادة الانتاج. وأي قوة عاملة متعلّمة صحيحة الأبدان سوف تصاب دخولها بالركود، ما لم يتراكم الرأسمال المادي بسرعة، وتنتهج السياسات التي تكفل اقتراز هذا التراكم بالنمو السريع في فرص العمالة المنتجة.

وبدون التنسيق المضبوط بين التعليم والتدريب، فان النقص في مهارات بعينها سوف يعطّل النمو، بينما تبرز الزيادات المفرطة المزمنة في الأنواع الآخرى من الأيدي العاملة.

السكان

إن زيادة كثافة السكان لمن الوسائل التي يُؤثر بها نمو السكان في النمو الاقتصادي. وقد يكون لذلك بحدّ ذاته في بعض الأقطار المخلخلة السكان (في إطار حدود معينة) آثر حميد على الدخول المتوسطة، كما حدث في الأرجنتين عن طريق إتاحة استغلال الموارد الطبيعية وتنشيطه بشكل أكثر فعالية. غير أن كثافات السكان العالية والمتزايدة في كثير من الأقطار قد تصبح مصدرا مستمرا للفقر. وفي عام ١٩٧٥ بلغ فعلا عدد السكان الزراعيين للهكتار من أراضي المحاصيل في مصر وبنغلادش وربما الصين، خمسة أمثال عددهم في هولندا (آنظر الجدول ٤ - ١). وفي مصر قاربت غلّة الهكتار مثيلتها في البلدان الصناعية، أما في بنغلادش فان تكاليف تحسين إدارة مياه الري تمثل إحدى العقبات الخطيرة أمام رفع الغلات الاشد انخفاضا.

ويمكن أن يؤثر نمو السكان في النمو الاقتصادي من زوايا اخرى ايضا. ففي ظروف معينة قد يتيح نمو سريع في القوى العاملة زيادة اسرع في دخل الفرد. وقد حدث ذلك عندما تدفق العمال الاجانب على جمهورية المانيا الاتحادية وسويسرا في الستينات وأوائل السبعينات. غير انه في الغالبية العظمى من البلدان النامية، بما فيها معظم تلك البلدان ذات الكثافة السكانية المنخفضة في الوقت الراهن، فان سرعة نمو الدخل الفردي يمكن أن تزداد إذا نقصت سرعة نمو السكان لأسباب ثلاثة

- سوف يؤدي انخفاض الخصوبة الى خفض نسبة السكان صغار السن وغير المنتجين. وفي الوقت الحاضر تقع أعمار ٤٠ بالمئة من السكان في البلدان النامية، دون الخامسة عشرة بينما تصل نسبة هؤلاء السكان في البلدان الصناعية، الى ٢٥ بالمئة تقريبا (آنظر الجدول ٤ - ٣). وعلى سبيل المثال، يوجد في جمهورية المانيا الاتحادية والاتحاد السوفياتي

الشكل ٤ - ٤ دخل اكثر المجموعات فقرا
حصة افقر ٤٠ ٪ من اجمالي الناتج القومي (١)

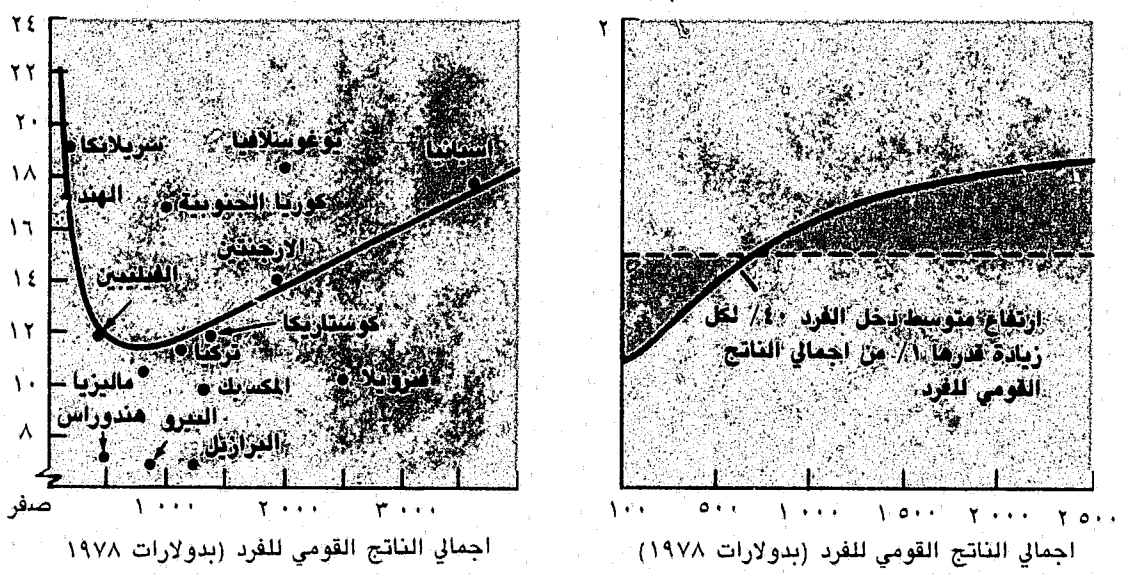

(١) التواريخ كما في الجدول ٢٤ من مؤشرات التنمية في العالم والمعادلة محددة في الملاحظات على المراجع

شخصان في سنّ العمل لكل شخص غير قادر على العمل بسبب صغر السنّ أو التقدم في العمر. أما في المكسيك ونيجيريا فتبلغ النسبة واحدا إلى واحد.

- سوف يعني بطء النمو في القوة العاملة، إنه للحفاظ على مقدار رأس المال لكل عامل واحد، أو لزيادته سيلزم استثمار أقل من ذي قبل وبالتالي تكون التضحية اصغر في مجال الاستهلاك. وفي معظم البلدان النامية تضاعف تقريبا عدد السكان الذين هم في سنّ العمل خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية، وسوف يتضاعف عددهم من جديد إذا استمر معدل النمو الحالي خلال الخمسة والعشرين عاما القادمة. وبالعكس نجد أن عدد السكان الذين هم في سنّ العمل في فرنسا واليابان سوف يستغرق تسعين عاما بمعدل نموهم الحالي كي يصل إلى الضعف.

- من الممكن تنمية الموارد البشرية بطريقة أكثر فعالية، فحوالي ٢٥ بالمئة من سكان بلد نمطي للبلدان النامية، هم في سنّ المدرسة الابتدائية، مقارنة مع ١٥ بالمئة من السكان في البلدان الصناعية. وتكون النتيجة أن أحد الأقطار الصناعية، بافتراض قدر معين من الانفاق على التعليم سوف يكون به إما معدل قيد منخفض بالمدارس وإما إنفاق أقل لكل طفل مقيّد بالمدارس.

ومن أوائل الآثار الاقتصادية لتناقص الخصوبة، الصغر النسبي لمجموعة العمر المدرسي. وقد تضاعف عدد هذه المجموعة في كولومبيا على سبيل المثال خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٠ ولكنه لم يزد إلا قليلا في السبعينات، نظرا للانخفاض في الخصوبة الذي بدأ في منتصف الستينات - ثم انخفضت نسبته إلى العدد الكلي للسكان. وفي كوريا الجنوبية حيث واصلت الخصوبة انخفاضها بانتظام، توقف النمو تماما في عدد مجموعة الاطفال هذه.

وثمة اثار اخرى إلى جانب تخفيف الضغط عن نظام التعليم الرسمي. وتشير الدراسات في البلدان الصناعية (حتى تلك التي تنظم لاعتبارات سوسيو - اقتصادية) إلى أن أطفال الأسر الأصغر عددا يغلب عليهم أن يكونوا أكبر حجما وأعلى ذكاء وأطول في متوسط العمر المرتقب من غيرهم. وعندما تقترن الخصوبة العالية بعدد من مرات الحمل المتكرر المتلاحق فقد تتدهور صحة الام، وتكون النتائج - وهي نقص الوزن عند الميلاد والفطام - مدمرة لصحة الطفل. وفي مدينة كاندلاريا الكولومبية مثلا وجد أن احتمال الاصابة بسوء التغذية بين الأطفال في عمر ما قبل المدرسة في العائلات المنخفضة الدخل، يتناسب طرديا مع عدد إخوتهم وأخواتهم. وعلاوة على ذلك تتأثر قدرة الطفل، على التعلّم بكمّ وكيف الاهتمام الذي يوليه إياه الآباء والأمهات والكبار الآخرون في السنوات القليلة الأولى من حياته، ويكون هذا الاهتمام بوجه عام، أقل في العائلات الفقيرة الكبيرة العدد.

- ومن الممكن أيضا أن يساعد النمو الأبطأ للسكان على تحسين التغذية بطرق أعم. وبالنسبة إلى البلدان النامية ككلّ، لم يتقدم إنتاج الاغذية (الذي نما بمعدل ٣ بالمئة سنويا خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٥) على نمو السكان إلا قليلا. وفي بعض البلدان الأشد فقرا وعلى الخصوص في أفريقيا جنوبي الصحراء، تخلف إنتاج الأغذية عن نمو السكان على الرغم من أن معظم السكان يعملون بالزراعة. والعلاقات التي ينطوي عليها هذا الموقف ليست بسيطة خاصة وإن العمل لازم لانتاج الغذاء. فعلى وجه اليقين لا يمكن القول بانه إذا انخفض النمو السكاني إلى النصف فسوف يقفز نمو انتاج الغذاء الى ازدحام الناس على الارض الزراعية فقط. لأنه يحدث في افريقيا واميركا اللاتينية، حيث كثافات السكان منخفضة عموماً ومساحات الأرض غير المزروعة ضخمة أحياناً، بالاضافة إلى آسيا حيث كثافات السكان أعلى بكثير.

رفع مستوى دخول الفقراء

النمو السريع لمتوسط الدخل أمر جوهري لتخفيف حدة الفقر المطلق وخاصة في البلدان المنخفضة الدخل حيث نصف السكان أو أكثر من الفقراء. بيد أن النمو وحده لا يكفي. ويعزى ذلك من جهة الى ان تزايد السكان يؤدي الى تضخم اعداد جن يعيشون في الفقر المطلق حتى عندما يمثلون نسبة متناقصة من السكان، ومن جهة اخرى لوجود فجوة واسعة بين متوسط الدخل وبين دخول المجموعات الافقر في العدد من البلدان النامية. كما يرجع السبب في ذلك ايضا الى ان النمو يميل الى توسيع هذه الفجوة (الا في حالة متوسط الدخول العالي نوعاً ما).

هذه الظاهرة يمثلها منحنى كوزنتس الذي يبين أن دخول افقر ٤٠ بالمئة من السكان تنمو عادة أبطأ من نمو متوسط الدخول، إلى أن يبلغ دخل الفرد مدى يتراوح بين ٧٠٠ دولار، ٩٠٠ دولار (أنظر الشكل ٤ - ٤)، وبعد تجاوز هذا المدى تنمو دخول الجماعات الأفقر بسرعة أكثر من نمو متوسط الدخل. وهكذا فان توزيع الدخل في البلاد الصناعية أقل تفاوتاً منه في البلاد النامية بصورة عامة.

إن تفاوت الدوافع والفرص لاستخدام التكنولوجيا العصرية في بلد ذي اقتصاد متخلف سبب رئيسي في حدوث الزيادة الأولى من التفاوت بين الدخول. إذ ان الذين يفطنون إلى هذه الفرص (ويستطيعون استغلالها) يتقدمون الآخرين، بين يقنعون بممارسة الأنشطة التقليدية - وفي بعض الحالات يصل بهم الأمر إلى التخلي عن دعمهم إلى حدّ إفقارهم - وسع ذلك فمع تقدم التنمية تتزايد سيطرة القطاعات

صغيرة ومنتجة

على الرغم من ان معظم مزارع البلدان النامية من المزارع الصغيرة المساحة، الا ان العدد الضئيل للمزارع الكبيرة تشكل جل المنطقة. ومع ذلك فان هناك دليلا ساطعا على ان المزارع الصغيرة، تفوق المزارع الكبيرة في القيمة المضافة لكل أكر (حوالي نصف هكتار)، بالمقارنة مع النوع ذاته من الزراعة. وفيما يلي بعض الامثلة:

-**الهند**: وجدت دراسات ادارة المزارع في الخمسينات والتي غطت نحو ٣٠٠٠ مزرعة في ست ولايات، انه كلما كبرت مساحة المزرعة كلما نقص انتاجها لكل أكر. كما لم تغير الثورة الخضراء: اي سلالات البذور ذات الغلة المرتفعة هذه النتيجة. واجرى المجلس القومي للبحوث الاقتصادية التطبيقية مسحا لاربعة الاف (٤٠٠٠) اسرة في جميع ارجاء البلاد في الفترات ١٩٦٨ - ١٩٦٩ و١٩٦٩ - ١٩٧٠ و١٩٧٠ - ١٩٧١، وكانت اكثر من ٢٥٠٠ اسرة منها تقوم بالزراعة طوال هذه الفترات. وبرغم ان التفاوت في الانتاجية بين المزارع الصغيرة والكبيرة مال الى النقصان بانتشار الثورة الخضراء، الا انه بقي كبيرا حتى بعد مراعاة التباين في نوعية الارض ونظام الري. ولم تتغير مساحة الاراضي المزروعة بالسلالات ذات الغلة العالية بتغير مساحة المزرعة. وبينت التجارب التي تربط رأس المال والعمالة بمساحة المزرعة انه كلما زادت مساحة المزرعة، كلما قل استخدام رأس المال والايدي العاملة، ولا سيما هذه الاخيرة، وهو الامر الاقل تكلفة بالنسبة للمزارع الصغيرة، التي تستخدم العمال من افراد الاسرة منه في المزارع الكبيرة التي تعتمد اساسا على الايدي العاملة المأجورة.

-**البرازيل**: اجرى البنك الدولي بالاشتراك مع «سودني» وهي الهيئة الاقليمية الرسمية للتنمية دراسة مستفيضة على ٨ آلاف مزرعة في المنطقة الشمالية الشرقية الفقيرة في اواخر سنة ١٩٧٣ واوئل سنة ١٩٧٤. وكشفت هذه الدراسة ان كثافة استخدام العمال والارض ينقص على نحو حاد وثابت، بازدياد مساحة المزرعة. وتبعا لشبه المنطقة، تستخدم المزارع الصغيرة عددا من العمال يتراوح بين خمسة امثال الى اثنين وعشرين مثلا لكل هكتار مثيله في المزارع الكبيرة. برغم ان نسبة التربة المرتفعة الغلة او المتوسطة الغلة لم تتغير تغيرا كبيرا بتغير مساحة المزرعة. ومالت المزارع الصغيرة لاستخدام عدد من العما اكبر مما يسمح به تعظيم الارباح. وربما يرجع ذلك، جزئيا، الى ان افراد الاسرة يجدون صعوبات في الحصول على عمل في مكان اخر، بينما تستخدم المزارع الكبيرة اعدادا اقل.

وتوحي مثل هذه الدراسات، الى ان اعادة توزيع اراضي المزارع الكبيرة الى مزارع صغيرة، سيزيد الانتاج والعمال زيادة ملموسة في حالات كثيرة (وبالطبع العدالة الاجتماعية). على ان هناك حدودا هامة. فعلى سبيل المثال، تميل المزارع المتوسطة الى السرعة في اتباع الاساليب المبتكرة حيثما تنخفض معدلات محو الامية بين صغار الفلاحين. كما ان تقسيم المزارع الكبيرة اذا تأاوز نقطة معينة يعوق نمو الانتاجية. وعلاوة على ذلك، فان قدرا كبيرا من الاراضي يفقد، اثناء عملية التقسيم ووضع الجدود على الحقول، (ففي بعض مناطق اسيا مقلا قد يقسم هكتار واحد الى ١٥ او ٢٠ قطعة من الارض). وربما تزيد الميكنة الزراعية الانتاج لبعض المحاصيل الاراضي - وبالتالي في الحقول الكبيرة المساحة -، ولا تقدم البحوث في أنوب اسيا ما يدل على زيادة الغلة باستخدام الأرارات في الزراعة. برغم انها تحد من اللجوء الى الاجراء الزراعيين. بيد انه حيثما تشح الايدي العاملة الزراعية نسبيا، وحينما تصبح الزراعة المنظمة وجمع المحاصيل، اساسية لزيادة الغلات، فقد تكون المزارع الكبيرة التي تطبق نظام الميكنة، اكثر ملائمة من الناحية الاقتصادية.

العصرية في الصناعة والتجارة والزراعة، ويهجر معظم العمال القطاعات التقليدية، مما يؤدي إلى توقف النشاط في هذه القطاعات وإفلاس من يمكثون فيها.

وليس منحنى كوزنتس قانوناً جامداً فبعض البلاد تقع بوضوح فوقه بينما تقع بلاد أخرى تحته كما يبين الشكل ٤ - ٤ (وتؤكد المعلومات المتوافرة عن التغيرات في تفاوت الدخول خصوصا في البلاد النامية انها لا تسلك جميعا مسارا له نفس الشكل). فكثير من الامور تتوقف على سياسة الحكومة التي تستطيع تقليل التباين في «عملية التحديث»، عن طريق تشجيع نمو الانتاجية في مجال الزراعة التقليدية الصغيرة النطاق، وزيادة معدل استيعاب القطاع الصناعي العصري للايدي العاملة، وعدم قصر الاستثمارات والخدمات العامة على اماكن قليلة وفئات اجتماعية محدودة.

وبالاضافة إلى ذلك تستطيع الحكومات إتخاذ التدابير الكفيلة بتخفيض التفاوت بين الدخول، عن طريق تحسين توزيع الأصول المنتجة (كالارض ورأس المال والعمال المهرة)، وعدم انتهاج سياسات الاسعار والاجور، التي تعود بالنفع على الطبقات المتوسطة في المدن على حساب صغار الفلاحين؛ وعدم تشجيع استغلال المناصب العامة للكسب الشخصي وفرض الضرائب التصاعدية. كما يمكنها تحسين أوضاع من يعولهم غيرهم من الفقراء - كالاطفال والمسنين وكثير من النساء.

ويتأمل باقي هذا القسم مدى ما يمكن عمله في سياق الاستراتيجيات الرامية إلى رفع متوسط الدخول لرفع مستوى دخول الذين يعيشون في الفقر المطلق.

الارض وحيازتها

قامت بلدان كثيرة بتجارب في مجال الاصلاح الزراعي - اي اعادة توزيع ملكية الاراضي الزراعية لصالح الفقراء - مع اختلاف في النتائج. ففي بعض البلدان (كوريا الجنوبية مثلا) ادى الاصلاح الزراعي الى زيادة ملحوظة في الدخل لدى فقراءالريف - برغم ان تيسير الحصول على القروض لصغار الفلاحين وتزويدهم بخدمات الارشاد الزراعي يعتبر من الامور الجوهرية التي يجب الحاقها بالاصلاح الزراعي. وثمة متسع للمزيد من الاصلاح الزراعي في معظم البلدان.

والواقع ان الاصلاح الزراعي يرفع من الانتاج (الزراعي) بعد فترة من التكييف، نظرا الى ان المزارع الصغيرة، وان وظفت عددا من العمال للهكتار اكبر من عددهم في المزارع الكبيرة. الا انها

تستخدم رأس المال والاراضي استخداما انتاجياً، على نفس مستوى المزارع الكبيرة على الاقل (انظر الاطار على الصفحة التالية). ولكنه يواجه معارضة اجتماعية وسياسية، من كبار الملاك ومن المجموعات الحضرية التي تستفيد من تسويق فائض الانتاج الكبير للمزارع الضخمة.

وقد لجأت بعض البلدان (كالجزائر والصين والبيرو) الى انشاء المزارع التعاونية والكوميونات، كبديل لاعادة توزيع قطع صغيرة من الارض على الافراد (وهو امر اكثر يسراً حيث يمكن اعادة التوطين في الاراضي غير المزروعة كما في البرازيل واندونيسيا وفولتا العليا) – وقد لاقى هذا الاجراء، على درجات متفاوتة، مشكلات جسيمة تتعلق بالحوافز والادارة. ولجأت بلدان اخرى الى مراجعة قوانين حيازة الاراضي: فالحيازة الاكثر اماناً، تحفز الفلاحين الحائزين، الى الاستثمار بحماس اكبر. كما لوحظ ان النظم التي تشجع الملاك من منتجي المحاصيل بالمشاركة، على اقتسام نفقات التقاوي والمخصبات، قد رفعت من مستوى الكفاءة الانتاجية. ولكن الرقابة على الايجارات كانت عسيرة التنفيذ – لا سيما عند وجود اعداد كبيرة من الاجراء الذين لا يملكون ارضاً وعلى استعداد لان يحلوا محل المستأجرين الموجودين بالفعل، او اذا استطاع ملاك الاراضي (وهم مقرضون للاموال وارباب عمل في آن واحد) تعويض خسائرهم في الايجارات عن طريق انتزاع شروط مناسبة لهم من مستأجريهم في صفقات اخرى.

وبرغم الصعوبات، يظل اصلاح الاراضي وحيازتها (في مناطق الريف والمدن على السواء) احد العناصر الحيوية في تخفيف وطأة الفقر في العديد من البلدان، ويستحق الدعم والتاييد.

الجدول ٤ - ٢ الري والدخل، مشروعات مختارة

البلدان والمنتفعون	دخل الاسرة (بالدولارات الجارية) بدون الري	مع الري[1]	الزيادة المطلقة	نسبة الزيادة ٪
الكاميرون (الجزء الشمالي الارز) ١٩٧٨				
المزارعون	١٧٨	١٠١٣	٨٣٥	٤٦٩
كوريا الجنوبية (بيونج تاك كوم آانج الارز) ١٩٧٦ [2]				
المزارعون	٢٨٦	٥٠٠	٢١٤	٧٥
ماليزيا (مودا الارز) ١٩٧٤	١٩٠	٣٦١	١٧١	٩٠
كبار المزارعين	٢٣٧	٤٤٨	٢١١	٨٩
صغار المزارعين	١٣١	٢٤٧	١١٦	٨٩
الاجراء المعدمين	٧٣	١٦٦	٩٣	١٢٧
الهند (اتار برادس الارز، القمح، مصب السكر)				
١٩٧٨	١٨١	٣٥٩	١٧٨	٩٨
كبار المزارعين	٣٨٤	٧٣٨	٣٥٤	١٩٢
المزارعون المتوسطون	٢١٨	٤٦٤	٢٤٦	١١٣
صغار المزارعين	١٤٨	٢٦٤	١١٦	٧٨

(١) اجرت الدراسات جميعها التصحيحات اللازمة لالغاء اثار العوامل الاخرى في الدخل
(٢) دخل الاسرة بالنسبة للفرد

رأس المال والائتمان

يفتقر الفقراء ولا شك الى كل انواع رأس المال المادي، غير ان فقرهم يحد من قدرتهم الثابتة على الاستجابة لفرص الاستثمار الجيدة (مثل سلالات البذور الجديد) وادخار قدر اكبر من الاموال. والبديل هو الاقتراض، الامر الذي لا يتيح للفقراء شراء المضخات والمخصبات اللازمة لاراضيهم والادوات والمواد الضرورية لورشهم فحسب، بل يعينهم ايضا على تعليم اطفالهم ودفع نفقات انتقالهم للمناطق الحضرية حيث تتوفر فرص عمل افضل، فضلا عن مساعدتهم في مواجهة فترات المرض والبطالة.

غير ان جهود الحكومة، لمساعدة الفقراء عن طريق سد العجز في مصادر الائتمان التقليدي غير الرسمي، لم تحقق الا نجاحا محدودا. ويطلب المقرضون، لا سيما للائتمانات الطويلة الاجل، ضمانات، بحيث ان من لايملكون اصولا تذكر، او من يريدون الحصول على اصول معنوية (كالتعليم مثلا) يواجهون صعوبات جمة. وعلاوة على ذلك، فان الحكومات والوكالات العامة لا تحصل عادة معدل فائدة مرتفع بحيث تصبح برامج الائتمان ذاتية التدعيم، كما ان المبالغ المحدودة من الاعتماد المدعم المتوفر، غالبا ما توجه الى المجموعات الاكثر نفوذا ولا تذهب للفقراء. ومع ذلك فلكي يستفيد الفقراء من الاستثمار المادي، ليس من الضروري ان يمتلكوا الاصول هم انفسهم او يقوموا بالرقابة عليها، اذ يمكن ان يكون للاستثمارات العامة (او استثمارات القطاع الخاص التي يقوم بها غير الفقراء) تأثير ضخم على دخولهم. فمشروعات الري التي يمكن ان تضاعف عدد العمال المطلوبين لكل هكتار من الارض، ترفع دخل الاجراء المعدمين، برغم ان المزارعين، خاصة هؤلاء الذين يملكون اراضيهم، ينتفعون بدرجة اكبر (انظر الجدول ٤ – ٢) وبالمثل، فان الطرق التي تصل الى القرى والاقاليم النائية حيث يعيش بعض الناس الأشد فقرا (في

ليبيريا وتايلاند على سبيل المثال) قد ساعدتهم على زيادة دخلهم، اذ سهلت حصولهم على البذور الجديدة ومبيدات الجشرات، والوصول الى الاسواق، فضلا عن تيسير انتقالهم الى اماكن يستطيعون فيها كسب المزيد.

ويمكن للمرحلة الانشائية للاستثمار في البنيات الاساسية ايضاً، ان توفر فرص العمل واجورا اعلى للفقراء. ويتفاوت سجل العمالة للاشغال العامة بين النجاح والفشل، فنجد في حالات كثيرة، لسبب او لآخر، ان العمال المحليين لم يستفيدوا بالقدر الكافي، او ان طريقا ما او سدا معيناً لا يكاد يكون ذا قيمة افتصادية.

غير ان هناك امثلة لمشروعات تكللت بالنجاح (كما في المغرب وولاية مهاراشاترا الهندية) تكفي للتدليل على ان ذلك النهج جدير بالاتباع، وان وجب الحذر. وتوضح التجربة الصينية ان مثل هذه المشروعات ليست قاصرة على فترة موقوتة، اذ يمكن بالتنظيم الجيد، ان يستمر الاستثمار الى ما لا نهاية. وفي هذا الميدان كما في غيره من الميادين، يجب ان لا تشجع الحكومات تكثيف رأس المال، اذ هي بالتالي تقلل من خلق فرص العمل. والسياسات اللازمة، التي نوقشت باسهاب في الفصل الرابع من تقرير العام المنصرم، هي امر يتعلق جزئيا بتجنب دعم رأس المال وضرائب العمل، ومن ناحية اخرى تتضمن استراتيجية تنمية عادية (بما فيها استراتيجية للتجارة الخارجية).

التعليم والصحة والتغذية والخصوبة

يحد المرض وعدم كفاية الغذاء والافتقار الى التعليم، فرص العمل والقدرة على الكسب لكثير من الفقراء (بطرق ستناقش بالتفصيل في الفصل الخامس). كما يهبط معدل خصوبتهم المرتفع، وكثرة عدد الافراد في اسرهم من مستوى معيشتهم، اذ يكفل كسب الراشد الواحد عددا من الافراد يفوق مثيله في الاسر الغنية. (انظر الجدول ٣ – ٤).

ويمكن ان تتيح الصحة والتغذية الجيدة للفقراء فرصة العمل عددا اكثر من الايام كل عام (التي تزيد، ضمن امور اخرى، من صلاحيتهم للعمل في الصناعة الحديثة) وتزيد من انتاجيتهم. وتبين دراسات مشروعات البناء في الهند واندونيسيا، ان المستوى المنخفض للصحة وللتغذية، كان من بين العوامل التي جعلت من استخدام اساليب رأس المال المكثف اكثر اقتصادا في النفقات حتى مع وجود الايدي العاملة الرخيصة ووفرتها.

بل قد يرفع التعليم الابتدائي من انتاجية صغار الفلاحين (انظر الصفحة ٦١) ويجعل الفقراء اكثر قدرة على القيام بمشروعات صغيرة في مجالات اخرى، على الرغم من ان هذا الامر لم يدرس بالدرجة الكافية. وعلاوة على ذلك، فالتعليم الاساسي عادة ما يكون شرطا من شروط العمل في التصنيع الحديث والخدمات. ففي البرازيل، مثلا، نجد ان معدل نمو العمالة الصناعية الحديثة، يبلغ نهاية صغرى وسط غير المتعلمين. ولا يعتبر الالمام بالقراءة والكتابة ومبادئ الحساب، ضرورياً للاعمال الكتابية فقط، بل للعديد من الاعمال اليدوية التي تتطلب اتباع تعليمات مكتوبة او حفظ السجلات. كما ثبت ان التعليم يزيد القدرة على الاستفادة من التدريب النظامي اللاحق ومن الخبرة العملية.

ولا بد من التنويه بان المستويات الافضل من الصحة والتعليم والتغذية ليست كافية – برغم ضرورتها في زيادة قدرة الفقراء على الكسب، اذ تظل الحاجة قائمة الى اتخاذ تدابير مكملة، لتوسيع نطاق الطلب على الايدي العاملة، وتقديم

الجدول ٤ – ٣ نسب المعدلين الى العاملين، حسب مجموعات الدخل

مجموعة الدخل [1]	متوسط دخل الاسرة (نسبة مئوية من المتوسط القومي)	نسبة العول [2]
شبه جزيرة ماليزيا ١٩٧٣		
اغنى ١٠	٣٣٢	٠.٤
افقر ١٠	١٨	١.٢
سريلانكا، ٦٩ ١٩٧٠		
اغنى ١٠	٢٤٠	٠.٥
افقر ١٠	٤٦	١.٣
تايوان، ١٩٧٤		
اغنى ١٠	١٩٦	٠.٣
افقر ١٠	٥١	١.٢

(١) الاسر مصنفة حسب دخل الفرد
(٢) نسبة عدد الاشخاص الذين تقل اعمارهم عن ١٥ سنة واولئك الذين تبلغ اعمارهم ٦٥ عاما او اكثر (٦٠ عاما واكثر في سريلانكا) الى عدد من هم من سن العمل (١٥ – ٦٤ سنة)

الحوافز المادية اللازمة للتحديث والابتكار.

وان جميع مكاسب الدخل التي يمكن ان تنجم عن تعليم الفقراء، وتزويدهم بصحة وتغذية افضل، لن تعود بالضرورة عليهم وحدهم. ففي بعض الظروف، يستفيد اصحاب الاراضي جزئيا من زيادة انتاجية الفلاحين – كما يستفيد المستهلكون بشراء الاغذية باثمان ارخص. والواقع ان هذه الموضوعات المتداخلة صعبة التحديد ولم تفهم بعد بدقة، ولكن لا ينبغي لها ان تحرف الانتباه عن النقطة الاساسية، الا وهي ان الصحة الرديئة والافتقار الى التعليم قد يفاقمان من خطورة اقصاء الفقراء عن مجالات التقدم العصري. وابتكارات الفلاحين المتعلمين الموسرين اذ تزيد الانتاج الزراعي وتخفض من اثمان منتجاته، تؤدي حتما الى نقص دخول الفلاحين الفقراء الذين لا يستخدمون الاساليب المستحدثة.

وفي حين ان الاخرين ربما يستفيدون من تعليم الفقراء، فان العكس صحيح

ايضا. وتزداد الحاجة الى العديد من العاملين الماهرين في الارشاد الزراعي للوصول الى الفقراء كما تظل الحاجة الى الفنيين والمحاسبين لادارة المصانع. ومن الممكن ان يزيد التدريب التنظيمي والاداري والخبرة من معدل التوسع الزراعي والصناعي، وان يخلق عددا اكبر من فرص العمل وان ينمي دخل الجميع.

البحوث والتكنولوجيا

ويجب عدم اغفال ، اهمية التعليم التكنولوجي والعلمي المتخصص. ويتضح دوره لتخفيف حدة الفقر بصفة خاصة في الزراعة. وقد كان لادخال سلالات الارز والقمح مرتفعة الغلة، – الثورة الخضراء – اثر كبير في الارتقاء بمستوى معيشة المستهلكين الفقراء وصغار الفلاحين (اجمالا، وان وردت حالات استثنائية كثيرة) في مناطق آسيا الاكثر رطوبة. ولكن الحاجة ماسة الى المزيد من البحوث في ميادين الزراعة الجافة (بلغ المعدل الاقتصادي لعائد هذا النوع من الابحاث من ٢٠ الى ٣٠ بالمئة) وزراعة التربة الفقيرة ومحاصيل الاقوات الرئيسية التي يعتمد عليها كثير من الفلاحين المنخفضي الدخل. اما البلدان التي يتغير فيها المناخ وطبيعة التربة تغيرا كبيرا من مكان الى آخر فتحتاج الى بحوث اكثر، لتحديد افضل الاساليب الزراعية التي ينبغي اتباعها في كل منطقة على حدة – وفي تانزانيا توقفت هذه البحوث بسبب نقص العلماء في مراكز البحوث المحلية.

وللبحوث الصناعية ايضا دورها في تخفيض حدة الفقر (كالدور الذي تلعبه البحوث في ميادين كالتعليم والصحة). وتنبثق مظاهر التقدم التقني العديدة من نشاط الشركات الضخمة في الدول الصناعية. وغالبا ما يستفيد الفقراء من التحديث والابتكار الناجم الذي يركز على الانتاج الكبير الكثيف رأس المال – كما في حالة انتاج المخصبات. ولكن المشروعات الصغيرة اقل حظاً من الكبيرة، اذ ان خلق فرص العمل، محدود، كما ان بعض المنتجات التي يشتريها الفقراء لا يطرأ عليها التحسن او نقص الاثمان بنفس السرعة التي تطرأ على السلع التي يشتريها الاغنياء. ومن الممكن ان تقل نواحي التحيز هذه، اذا اجري المزيد من البحوث لا سيما في البلدان النامية. وقد احرز بالفعل بعض التقدم، ومثال ذلك، المشروعات الصغيرة لتصنيع الغذاء، والبناء الذي يعتمد على يد عاملة كثيفة.

الهجرة

تعدّ التكنولوجيا احدى الوسائل لتحقيق التقدم في المناطق التي ينشأ فيها الفقر عن التربة الرديئة او المناخ السيّ. وثمة وسيلة اخرى الا وهي انتقال الناس الى مناطق اخرى تتيسر فيها فرص الحصول على عمل. لا شك في ان التوسع في خلق فرص العمل في الريف على المزارع وخارجها على السواء، سوف يقلل من الحاجة الى الهجرة. بيد ان من الواضح ان تصنيع البلدان (مثل البلدان التي اصبحت متقدمة الان) سوف يتطلب، على المدى البعيد اعدادا كبيرة من النازحين من المناطق الريفية الى المدن. وقد كانت الهجرة الدولية مهمة في تخفيف حدة الفقر – لا سيما في شمال اوروبا خلال القرن التاسع عشر. كما ظهرت اهميتها مؤخرا في بلدان البحر الابيض المتوسط وغيرها من البلدان النامية حيث هاجرت نسبة كبيرة من العمال غير الماهرين نسبيا الى منطقة الشرق الاوسط وغيرها (انظر الاطار صفحة ٣٢).

وتظل العلاقة بين الهجرة من الريف الى المدينة، والفقر، مثارا للجدل نوعا ما. غير ان الآراء حول الموضوع قد تطورت خلال العقد الماضي (انظر الفصل ٦ من التقرير حول التنمية في العالم لسنة ١٩٧٩). ولكن يزداد الاعتراف الان بان المهاجرين يحققون مستوى افضل لانفسهم اذ يرتفع دخلهم ويسهل حصولهم، هم ومن يعولون، على الخدمات الصحية والتعليمية. وتشير الدراسات التي اجريت في الهند الى ان فرص التحاق البنات من الاسر الفقيرة بالمدارس تزيد عن الضعف في المدن الكبيرة عنها في المناطق الريفية.

ومن جهة اخرى ما زال هناك قلق كبير ازاء التكاليف الضريبية والاجتماعية والسياسية المترتبة على النزوح السريع من الريف الى المدن، ذلك ان الهجرة تؤخر من معدل النهوض بمستوى معيشة فقراء المدن، لانخفاض اجور العمال في المدينة نتيجة زيادة العرض الناجم عن الهجرة، وتزايد التزاحم على المرافق الحكومية للسبب نفسه. ومع ذلك فمستويات المعيشة هذه، ايا كان

ربّ ضارة نافعة

توضح خبرة عشيرتين في غربي كينيا، التفاعل المتبادل بين التعليم والهجرة والتنمية الزراعية.

ففي الثلاثينات، ادى حرص رئيس العشيرة الاقوى على المحافظة على أراضيها الى بناء مدارس الادارة البريطانية على اراضي العشيرة الاخرى. وكان لذلك عواقب لم تكن في حسبان احد.

فقد سنحت الفرصة، أمام ابناء العشيرة الاقل، سلطانا، للتعلم، ثم لحصولهم على وظائف في المدينة. واستخدمت الاموال التي كانوا يحوّلونها في شراء سلالات محسّنة من الماشية والانعام وللتحوّل الى زراعة المحاصيل النقدية (ولاسيما البنّ) والى بناء المزيد من المدارس. وعلاوة على ذلك، ادى انتقال الاهالي نحو المدينة، الى توقف تفتيت ملكية الاراضي، او الى ابطاء معدله، مما جعل عملية ادخال السلالات المحسّنة من الماشية والانعام، اكثر ادرارا للربح (وهي التي تتطلب حدّاً ادنى من مساحة ارض المراعي).

وبحلول عام ١٩٧٤، فعلى الرغم من ان علاقات القوى السياسية ما زالت كما هي فقد اصبحت اضعف العشيرتين اكثرهما ثراء.

انخفاضها يحتمل ان تكون اعلى من مستويات معيشة الفقراء في الريف. وحيثما لا تكون كذلك، كما في كلكتا، تتوقف الهجرة او ينعكس اتجاهها. والحق ان الهجرة العكسية والمتكررة الناجمة عن التغير في عرض فرص العمل، اصبحت امراً مألوفاً.

وتختلف الآثار على من يبقون في الريف من حالة الى اخرى – باستثناء اسر المهاجرين التي تنتفع من تحويلاتهم. ففي بعض الحالات، يستفيد المقيمون بالريف نظراً لكثرة الطلب في سوق العمل نتيجة الهجرة، ونظرا لتخفيف الضغط على الاراضي الزراعية. وفي حالات اخرى، تنفق التحويلات بحيث تؤدي الى تركيز ملكية الاراضي وبالتالي الى الاضرار بالفقراء. وفي حالات قليلة ربما يؤدي رحيل الشباب الماهر الى تعويق التقدم الزراعي، كما ان اثر برامج التنمية الريفية على الهجرة ليس واضح المعالم. ففي حين يبدو ان اعادة توزيع الاراضي وتوسيع رقعة الارض المزروعة وخفض معدل الخصوبة، يقلل من الهجرة، نرى ان تحسين وسائل المواصلات وتسويق الحاصلات الزراعية، يزيدان منها.

ويعتمد مدى انتفاع الفقراء من الهجرة، على مدى توصلهم للحصول على تعليم ابتدائي على الاقل (انظر الاطار). ويهاجر الاميّون، بالفعل، وغالبا ما يجنون الكثير من ذلك (على الرغم من انهم يصبحون احيانا، مشردين معوزين) وان اوحت الادلة من تجربة الهند بانهم يتحركون، اساساً، الى المناطق الريفية، وبانهم ان حاولوا الهجرة للمدن حيث تكون افاق الكسب افضل غالبا، فمن الارجح ان يفشل الاميّون في العثور على عمل (كما تبين من دراسة حول بومباي) ويضطرون الى ان يعودوا ادراجهم.

ويصدق هذا ايضا على الهجرة الدولية فليس من المحتمل ان يعثر الفقراء او الاميون على فرص العمل في الخارج. والاهم من ذلك، ان فرص قبول اصحاب العمل لتشغيلهم ضئيلة. وتشير التقديرات الى ان اكثر من ثلاثة ارباع الاجانب الذين يعملون حاليا في منطقة الشرق الاوسط من المتعلمين بل ان معظمهم لهم بعض المهارات وحتى لو كانت الحاجة الى التدريب النظامي قليلة. الا ان الصحة الجيدة دائما شرط اساسي للعمل في الخارج، وهو ما لا يتوفر غالبا لدى الفقراء.

ويمكن ان تكون للهجرة، بكافة صورها، اثار اجتماعية واقتصادية ضارة. ومع ذلك، فعلى وجه الاجمال، تشير الدلائل الى ان الهجرة تساعد على النمو وفي تخفيف حدة الفقر، اذا استخدمت الايدي العاملة حيث تكون اعظم انتاجية بل يعظم اثرها لو اعد الفقراء للهجرة على نحو افضل. فاستراتيجيات التنمية التي تفترض رفع انتاجية الفقراء حيث يعيشون، ربما تكون غير فعالة وغير منصفة معا. وليس اقل من ذلك اهمية، توفير خدمات التعليم الابتدائي لاطفال المعدمين من سكان المناطق الريفية الراكدة، اذ ان ذلك سوف يزيد من قدرتهم على التنقل الجغرافي والاقتصادي.

التحويلات واوجه الدعم

ترتكز الدعامة الرئيسية لسياسة الدول الصناعية لمكافحة الفقر، على تحويلات الدخل التي ترمي الى القضاء على دورة حياة الفقر بين المسنين والاطفال، وتعويض نقص الدخل نتيجة المرض والبطالة وغيرهما. وفي البلدان النامية هي الاخرى، تعد هذه الظروف اسبابا مهمة للفقر المدقع (برغم انها تميل الى ان تكون اخف حدة نتيجة التكافل الاجتماعي بين افراد الاسرة الواحدة)، ولا تتأثر مباشرة بالتدابير الرامية الى رفع القدرة على الكسب. وللبرازيل وتركيا، وعدد اخر من البلدان المتوسطة الدخل، برامج واسعة النطاق للضمان الاجتماعي. اما البلدان المنخفضة الدخل، فليس في استطاعتها تنفيذ مثل هذه البرامج الا بصورة محدودة.

وتنتهج كل من البلدان الصناعية والنامية، نهجا بديلا يتلخص في دعم السلع الضرورية للفقراء بصفة خاصة (واحيانا توزيعها بالبطاقات). واوجه الدعم هذه يمكن ان ترفع من الدخل الحقيقي للفقراء بدرجة كبيرة ولعل خير شاهد على ذلك، ما حدث في البيرو سنة ١٩٧٦ اذ ارتفعت معدلات البطالة ووفيات الرضع عندما خفض الدعم. والحق ان البلدان المنخفضة الدخل الثلاثة، التي يزيد فيها متوسط العمر المرتقب عن ٦٠ عاما، توفر جميعها المواد الغذائية المدعومة او المضمونة لمواطنيها. ولكن يتعين على هذا النوع من البرامج (وقد نوقشت باسهاب فيما يلي ص ٧٧) ان يواجه كلا من عقبات تمويل الدعم وتعميمه، والعقبات الادارية والسياسية، حتى تصل فعلا الى الفقراء.

وتتناول الفصول الثلاثة التالية بالبحث المستفيض، احد الجوانب في سياسة مكافحة الفقر، الا وهي التنمية البشرية. ويتعرض الفصل الخامس لاثار التعليم والصحة والتغذية والخصوبة، ومحدداتها، والسياسات التي تؤثر فيها، والى الطريقة التي يتم بها التفاعل المتبادل بينها (وبين الدخل). ويبحث الفصل السادس بعض المشكلات العملية فيتناول، في سياق بحثه لمناطق متعددة من العالم النامي، بعض المسائل العملية للاولويات والبدائل كيف يمكن مقارنة المكاسب والنفقات في برامج التنمية البشرية بالمكاسب والنفقات في البرامج الاخرى التي ترمي لتخفيف حدة الفقر والتي نوقشت في هذا الفصل، وكيف يمكن تغيير تخصيص الموارد على افضل وجه وفقا لظروف كل من البلدان على انفراد وتبعا للاهداف المحددة المنشودة؟

٥ قضايا وسياسات التنمية البشرية

يعالج هذا الفصل المجالات الاربعة الرئيسية للتنمية البشرية – وهي التعليم والصحة والتغذية والخصوبة – والعلاقات بينها. ويناقش في كل منها اسباب الفقر واثاره وشتى الوسائل لتحطيم قبضته على الفقراء واطفالهم.

ولو قدر لهذا الفصل ان يكتب منذ عشر سنوات لصدر مختلفاً للغاية. ففي بعض المجالات اصبح الناس يفكرون بطريقة متغيرة – في طبيعة سوء التغذية واسبابها مثلا. وأحرز تقدم كبير لحلّ بعض المسائل المعقدة التي كانت مثار جدل عنيف مثل دور كل من تنظيم الاسرة والتطور الاجتماعي في تخفيض معدلات الخصوبة. وكانت البحوث والخبرة العملية في كل المجالات دافعاً لتنوير الاذهان حول طبيعة الفقر وعما يمكن عمله بشأن تخفيف حدته.

التعليم

يولد كل فرد ولديه عدد من المواهب والقدرات. والتعليم بصوره العديدة، يبرز هذه المواهب والقدرات ويستغلها.

وفي بعض المجتمعات، يعتبر دور التعليم في الاقتصاد ضئيلا نظيراً لان تثقيف العقل وشحذ الفكر واثارة حب الاستطلاع والتدريب على التأمل والاستدلال المنطقي لها كلها اهداف ومبررات تتجاوز الاعتبارات الاقتصادية البحتة. ومع ذلك ففي سياق هذا التقرير، انصبّ اعظم قدر من الاهتمام على دور التعليم في التغلب على الفقر – عن طريق زيادة الدخول، والنهوض بالصحة والتغذية، وتنظيم الاسرة.

ومنذ نحو عشرة او عشرين عاماً، كان الرأي السائد، ان مفتاح التنمية في ايدي الناس المدربين. وكان محو الامية الشامل، هدفا سياسيا في بلدان كثيرة ولكن كان يعتقد ان الاموال التي انفقت على التعليم الابتدائي في غير محلها، وانها لو كانت قد وجهت الى الانشطة الاخرى لكان اسهامها كبيرا في النمو الاقتصادي. وكان المخططون يحبذون انواع التعليم الثانوي والعالي الكفيلة بالوفاء بما يحتاج اليه القطاع الحديث مباشرة من «قوى عاملة» وكان يظن ان العمال اليدويين ليسوا في حاجة ماسة الى التعليم النظامي.

ومع ذلك تغيرت الاراء تغيراً واضحاً خلال العقد المنصرم، اذ مع بقاء العناية بتوفير التعليم الثانوي والعالي والتدريب كهدف رئيسي، يسود حالياً الاعتراف بقيمة واهمية التعليم الابتدائي العام. ويناقش هذا القسم الدلائل التي تكمن وراء هذا التحول، واثاره على استراتيجية التنمية.

التقدم الاخير

ان التقدم الكبير الذي احرزته البلدان النامية في ميدان التعليم خلال العقدين الماضيين، يعكس ضخامة الاستثمارات في هذا الميدان، اذ ارتفع اجمالي الانفاق الحكومي على التعليم من حوالي ٩ مليار دولار سنة ١٩٦٠ (بدولارات ١٩٧٦) وبالاسعار الحقيقية (وهو ما يعادل ٢,٤٪ من اجمالي الناتج القومي لهذه البلدان) الى ٣٨ ملياراً من الدولارات سنة ١٩٧٦ (٤,٠٪ من اجمالي الناتج القومي). وتتفاوت التكاليف تفاوتاً كبيراً حسب الاقاليم – وحسب نوع التعليم (انظر الجدول ٥ – ١) ولا شك ان الطاقة على استمرار زيادة عدد التلاميذ المقيدين بالمدارس في مختلف المراحل سوف تتأثر بهذه التكاليف.

ومع ذلك تظل نسبة الالتحاق بالمدارس منخفضة في بعض بقاع العالم، وبوجه خاص بين الفقراء في المناطق الريفية وبين الفتيات (انظر الشكل

الجدول ١.٥ الانفقات السنوية للتعليم الابتدائي والعالي، للطالب الواحد
(الانفاق الحكومي لسنة ١٩٧٦)

المناطق	التعليم العالي (ما بعد الثانوي)	التعليم الابتدائي	نسبة التعليم العالي الى الابتدائي
افريقيا جنوب الصحراء	٣٨١٩	٣٨	١٠٠,٥
جنوب اسيا	١١٧	١٣	٩,٠
شرق اسيا	٤٧١	٥٤	٨,٧
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	٣١٠٦	١٨١	١٧,٢
اميركا اللاتينية والكاريبي	٧٣٣	٩١	٨,١
البلدان الصناعية	٢٢٧٨	١١٥٧	٢,٠
الاتحاد السوفياتي وشرق اوروبا	٩٥٧	٥٣٩	١,٨

ملحوظة الارقام الموضحة عبارة عن متوسطات (مرجحة بعدد المقيدين بالمدارس) للنفقات (بدولارات سنة ١٩٧٦) لاقطار ذكر بعضها لتوافر البيانات

٥ – ١ والجدول ٥ – ٢). ولا يعود ذلك الى عدم كفاية المدارس فحسب، اذ ليس كل من له الفرصة في التعليم، على استعداد لقبولها.

كما تبلغ نسبة من يهجرون المدرسة قبل السنة الرابعة، في البلدان النامية، ٤٠٪ في المتوسط من مجموع التلاميذ الملتحقين بها. وفي المنطقة الريفية الفقيرة شمالي شرقي البرازيل، هاجر سنة ١٩٧٤ نحو ثلثي التلاميذ قبل بلوغ السنة الثانية، برغم نسبة تسجيل وصلت الى ٤٦٪ (وهي اقل من نصف النسبة في المدن)، ولم يكمل اربع سنوات دراسية الا ٤٪ على الاكثر، الى جانب ان الاحصاءات تخفي انحطاط نوعية التعليم في بعض المدارس (انظر صفحة ٦٦ و٦٧).

ومع ذلك يعدّ ارتفاع نسبة القيد بالمدارس في حدّ ذاته (الشكل ٥ – ١) دليلا على تقدم تعليمي عظيم مما اسهم بوسائل شتى، في زيادة الدخل.

اثار التعليم في القدرة على الكسب

تقوم الدراسة بنقل المعرفة وتطوير القدرة على الاستدلال المنطقي (اثارها «العقلية المعرفية») كما تحدث التغييرات في القيم والمعتقدات وفي المواقف، ازاء العمل والمجتمع (اثارها «غير العقلية غير المعرفية»). ويثور الجدل حول الاهمية النسبية لهذه الاثار ولكنها غير واضحة ومع ذلك فكلا النوعين من الاثار بالغ الاهمية.

وفي المجال العقلي المعرفي، تبيّن ان تنمية القدرة العامة على التفكير والتعلّم، أكثر اهمية من تعلم موضوعات الدراسة ذاتها. فالتدريب اثناء العمل، والتعليم غير النظامي، والتدريب المهني، كلها ترتكز على القدرات المكتسبة من قبل. وعلى الرغم من تناقص المعرفة سواء كانت معرفة القراءة والكتابة او مبادىء العلوم والحساب، نتيجة لعدم الاستعمال، الا ان الخبرة التعليمية على كل حال، تظل أساساً افضل للتعليم فيما بعد.

وكثير من الاثار غير العقلية وغير المعرفية للدراسة، وثيقة الصلة، مباشرة بالنشاط الاقتصادي الانتاجي، مثل الاستعداد لتقبل الافكار الجديدة، والمنافسة الحرة، والامتثال للنظام، في

الشكل ٥ ـ ١ ـ نسب القيد[1] حسب المناطق، ٦٠ ـ ١٩٧٥

(نسبة مئوية)

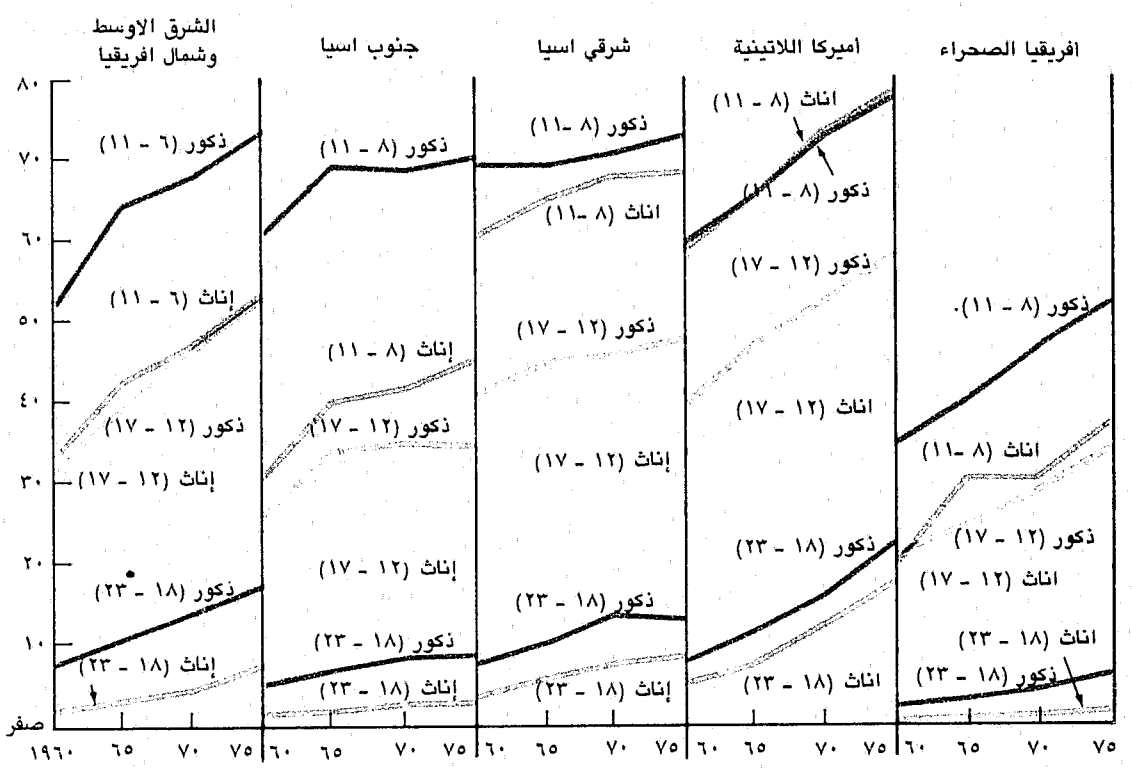

المصدر اليونسكو

الجدول ٥–٢. المقيدون في المدارس الابتدائية، حسب مجموعات الدخل

(كنسب منوية)

القطر	الاولاد (عمر ٥ - ٩ سنوات)		البنات (عمر ٥ - ٩ سنوات)	
	افقر الاسر	اغنى الاسر	افقر الاسر	اغنى الاسر
سريلانكا، ١٩٦٩-١٩٧٠	٧٠,٣	٨٩,٨	٦٥,٨	٨١,٩
نيبال، ١٩٧٣-١٩٧٤				
١١ مدينة	٢٩,٥	٧٧,٨	١٥,٣	٧١,٢
الهند: ولاية جوجارات ١٩٧٢-١٩٧٣				
الريف	٢٢,٧	٥٣,٩	٨,٦	٥٠,٩
المدن	٤٢,١	٧٧,٧	٣٠,٨	٦٩,٥
الهند: ولاية ماهاراشترا ١٩٧٢-١٩٧٣				
الريف	٢٤,٦	٥٤,٦	١٦,٦	٥٢,٩
المدن	٤١,٤	٨٦,٣	٤٢,١	٨٧,٠

	كلا الجنسين (عمر ٦ ١١ سنة)	
	افقر الاسر	اغنى الاسر
كولومبيا، ١٩٧٤		
المدن الكبيرة	٦٩,٦	٩٤,٦
كل الحضر	٦٢,٠	٨٩,٥
الريف	٥١,٢	٦٠,٠

ملحوظة: يعبر عن المقيدين كنسبة منوية من العدد الكلي لمجموعة العمر. اما الافقر والاغنى فتشير (في حالة الهند ونيبال وسريلانكا) الى ادنى واعلى ١٠ بالمئة من الاسر مرتبة حسب انفاق الفرد. وفي حالة كولومبيا الى ادنى واعلى ٢٠ بالمئة من الاسر مرتبة حسب دخل الفرد.

حين ان الاثار الاخرى مثل التسامح والثقة بالنفس والشعور بالمسؤولية الاجتماعية والمدنية، ذات طابع شخصي او سياسي اكبر، لكنها قد تؤثر ايضاً على الاداء الاقتصادي بطريقة غير مباشرة.

ويستمد قسط من الادلة على اثار التعليم، من بعض التجارب التي اجريت لقياس المواقف مباشرة. بيّنت الدراسات في بلدان عديدة ان تطور «النظرة العصرية» الى الانشطة المختلفة، من التصويت الى تنظيم الاسرة الى الادخار الى العمل، يتوقف على مستوى دراسة الشخص اكثر من اي عامل اخر. كما توجد ايضاً دراسات متعددة عن مدى تأثير المستوى الدراسي على انتاجية الفرد وما يكسبه. وفيما يلي تحليل لهذه الدراسات تحت عنوانين: الدراسات الخاصة بالاشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص، وتلك التي تتعلق بالعاملين لحساب الغير.

من يعملون لحسابهم

الفرضيات هنا واضحة المعالم وهي ان التعليم الابتدائي يساعد الناس في الحصول على المعلومات وتقييمها بشأن التقنيات والفرص الجديدة، وفي انشاء السجلات لتقدير عوائد الانشطة في الماضي ومخاطرها في المستقبل – وبصفة اكثر عمومية، فالتعليم الابتدائي هو تدريب على كيفية التعلم، وخبرة في تعويد النفس على النظام وفي العمل على تحقيق اهداف ابعد مدى.

وتزودنا الزراعة بمعظم الادلة التجريبية – فقد اجريت الدراسات المقارنة على انتاجية الفلاحين المتعلمين وغير المتعلمين، وحاصلاتهم وانشطتهم الابتكارية، ولم تكن هذه الدراسات كلها قد راعت بشكل محكم العوامل الاخرى وخاصة الثروة، ولكن بعضها اخذ في الحسبان هذا العامل (بادماج حجم المزرعة كبديل للثروة).

الجدول ٥-٣. تعليم الفلاح وانتاجية الفلاح

	الزيادة المئوية المقدرة في انتاج المزرعة السنوي الراجعة الى اربع سنوات من التعليم الابتدائي بالقياس الى عدم التعليم والدراسة
مع مدخلات اضافية[1]	
البرازيل (غاريبالدي) ١٩٧٠	١٨.٤
البرازيل (روزندي) ١٩٦٩	٤.٠
البرازيل (تاكواري) ١٩٧٠	٢٢.١
البرازيل (فيكوسا) ١٩٦٩	٩.٣
كولومبيا (شنشينا) ١٩٦٩	٠.٨ –
كولومبيا (اسبينال) ١٩٦٩	٢٤.٤
كينيا، ١٩٧١ – ١٩٧٢	٦.٩
ماليزيا، ١٩٧٣	٢٠.٤
نيبال (القمح) ٦٩ – ١٩٦٨	٢٠.٤
جنوب كوريا، ١٩٧٣	٩.١
المتوسط (غير مرجح)	١٢.٦
بدون مدخلات اضافية	
البرازيل (كاندالاريا) ١٩٧٠	١٠.٨
البرازيل (كونسيكاو دي كاستللو) ١٩٦٠	٣.٦ –
البرازيل (جواراني) ١٩٧٠	٦.٠
البرازيل (باراكاتو) ١٩٦٩	٧.٢ –
كولومبيا (مالاغا) ١٩٦٩	١٢.٤
كولومبيا (مونيكويرا) ١٩٦٩	١٢.٥
اليونان، ١٩٦٣	٢٥.٩
المتوسط (غير مرجح)	٨.١
لا توجد معلومات عن توافر المدخلات الاضافية	
المتوسط لثماني دراسات (غير مرجح)	٦.٣

(١) البذور المحسنة، الري، وسائل النقل الى الاسواق، وغير ذلك

ويعطى رجحان الادلة العام (انظر الجدول ٥ – ٣) تأييداً قوياً ومنسقاً للفرضيات السابقة – لاسيما وأن الدراسات تقيس الانتاجية مباشرة، وليس من خلال الاجور. فحيثما توافرت المدخلات الزراعية اللازمة لتحسين تقنيات الزراعة، وجد ان الانتاج السنوي للفلاح الذي اكمل اربع سنوات من التعليم الابتدائي، يفوق في المتوسط بنسبة ١٣.٢٪ انتاج نظيره الذي لم يذهب الى المدرسة. وكما كان متوقعا، وُجد ان هذه الزيادة اصغر في حالة عدم توافر المدخلات الاضافية وان ظلت زيادة ملموسة.

واعتبار هذه الزيادات كبيرة او صغيرة يتوقف على كمية الاموال التي انفقت للحصول عليها. ومن ثم يجدر ذكر الدراسات التي قارنت الزيادة في الانتاج الناجمة عن التعليم، بنفقات هذا التعليم (في كوريا وماليزيا وتايلاند مثلا)، فقد وجدت هذه الدراسات معدلات للعائد تماثل معدلات العائد على الاستثمار في القطاعات الاخرى. ولا ريب في أنه من المستحيل، التنبؤ بالاماكن التي ستكون صالحة لتطبيق تقنيات الزراعة المحسّنة خلال عشر سنوات، اي عندما يترك الاطفال المدرسة. فربما تكون انتاجية المزارع في بعضها، منخفضة الان ولكن بالنظر الى التقدم السابق في البحوث الزراعية، فقد تصبح بعض الاماكن الراكدة حالياً على الصعيد التكنولوجي اكثر ملائمة في المستقبل. ومن ثم فمن قصر النظر ان نترك جزءاً ضخماً من الجيل القادم من الفلاحين دون تعليم، لا لاعتبارات العدالة فحسب بل من وجهة نظر النمو ايضاً.

من يعملون لحساب الغير

ينسب النوع الثاني من الدراسات، مستويات تعليم الافراد الى اجورهم ورواتبهم. فاذا كان التعليم يؤثر في القدرة على التعلم والابتكار والتكيف، فان هذه الاثار تصبح على جانب عظيم من الاهمية للعاملين الذين يقومون باعباء غير روتينية او بمهام متغيرة. وفي الشركات العصرية، يعزز التعليم الابتدائي ايضا، لدى الموظفين، عادات العمل المنظم، ومدى استعدادهم للمزيد من التدريب الى جانب مزايا معرفتهم بالقراءة والكتابة ومبادىء العلوم والحساب.

والدراسات الخاصة بمعدل عائد

التعليم للعاملين تعالج الموضوع، أساسا في الشركات الكبيرة نسبيا الموجودة في المدن. ولكن القليل منها يتضمّن المؤسسات الصغيرة والعمال الزراعيين. وكلها تصل الى النتيجة نفسها: المزيد من التعليم يؤدي الى زيادة الايرادات. وعندما تقارن الزيادة في الدخل الناجمة عن التعليم الابتدائي، بتكاليف هذا التعليم، توجد دائما معدلات عالية للعائد. وتجد الدراسات المماثلة، الخاصة بالتعليم الثانوي والعالي، معدلات عائد اقل من ذلك وان كانت لا تزال كبيرة (انظر الجدول ٥ – ٤ والاطار).

الجدول ٤.٥ معدلات العائد من التعليم

(بالمئة)

مجموعة البلدان	الابتدائي	الثانوي	العالي	عدد البلدان
كافة البلدان النامية	٢٤,٢	١٥,٤	١٢,٣	٣٠
البلدان المنخفضة الدخل [١]				
معدل محو امية الكبار اقل من ٥٠٪	٢٧,٣	١٧,٢	١٢,١	١١
البلدان المتوسطة الدخل				
معدل محو امية الكبار اكثر من ٥٠	٢٢,٢	١٤,٣	١٢,٤	١٩
البلدان الصناعية	..	١٠,٠	٩,١	١٤

ملحوظة: في جميع الحالات، تمثل الارقام معدلات اجتماعية للعائد والتكاليف تشتمل على الايرادات الضائعة (اي الايرادات التي كان سيكسبها الطلبة لو لم يدخلوا المدارس) بالاضافة الى كل من المصروفات الحكومية والخاصة. وقيست المنافع على حسب الدخل قبل حسم الضريبة (العائدات الخاصة للافراد لا تشمل التكاليف الحكومية ولا الضرائب ولذلك تكون عادة اعلى). واجريت الدراسات خلال الفترة ١٩٥٧-١٩٦٨ وفي النصف الاخير منها اساسا.

(١) في هذه العينة من ثلاثين بلدا ناميا، كان للبلدان المنخفضة الدخل معدلات محو امية تقل عن ٥٠ بالمئة (وقت اجراء الدراسات) وكان لجميع البلدان المتوسطة الدخل معدلات اعلى من ٥٠ بالمئة.

الدراسة والاختيار والانتاجية

لا يزال قياس معدلات العائد من التعليم – لاسيما التعليم الثانوي والعالي مسألة يدور حولها الجدل. وغالباً ما يقال ان المؤهلات الدراسية ان هي الا طريقة «اختيار» توضح لصاحب العمل الصفات الانتاجية لفرد من الافراد دون ان ترفع من قيمتها. وفضلا عن ذلك، ففي بعض البلدان النامية يمثل القطاع العام – وبعض اقسام القطاع الخاص المحميّة للغاية – الجهتين الرئيستين اللتين توفران الوظائف لخريجي الجامعات بل لخريجي المدارس الثانوية، ويشار الى ان المرتّبات التي يدفعها اصحاب العمل غالباً ما تكون عالية، ولا تتناسب مع الانتاجية، وما شرط المؤهلات الا مبرراً لهذه المرتبات المرتفعة. وفي الحالتين فان اوجه التفاوت في الكسب التي تربط بمستويات التعليم المختلفة، ربما تضخم تأثير التعليم في الانتاجية اكثر مما ينبغي.

ومن الناحية الاخرى، يرى البعض ان الاختيار على أساس المؤهلات لا يمكن ان يكون عبثا محضا، وانه يفضل على الاساليب الاخرى مثل الاختيار على اساس الطبقة الاجتماعية او العلاقات العائلية، وان اسواق العمل ليست احتكارية لهذا الحد، ومن ثم فان الاجور النسبية ليست مؤشرات غير صحيحة للانتاجية الى الحد الذي يتصوره اولئك الذين ركزوا اهتمامهم على خصائصها المؤسسية ومحدداتها.

في البلدان الصناعية قد تغيرت الاجور النسبية للاعمال المختلفة على نحو تدريجي وان كان منتظماً استجابة لزيادة العرض في الايدي العاملة بين المتعلمين. ويتضح ان عملية التغير نفسها تحدث ايضا في البلدان النامية، حتى في القطاع العام. اذ ان مرتبات المدرسين والموظفين الحكوميين في افريقيا حيث تشح القوى العاملة المؤهلة، اعلى نسبياً من تلك المدفوعة في آسيا حيث تكثر هذه القوى.

وتعزّز بعض الدراسات التفسير الاقتصادي التقليدي للعلاقة بين الدراسة والاجور حيث يبيّن ان العمال المتعلمين قد زادوا من الانتاج في بعض قطاعات الصناعة التحويلية، كما يعززه معدل عائد التعليم الكبير حتى في الزراعة وغيرها من الانشطة التقليدية الصغيرة حيث يتوقع المرء ان تكون المؤهلات الدراسية قليلة الاهمية وكذلك ادلة الاقتصاد الكلي التي نوقشت في الفصل الرابع (القسم الثاني صفحة ٥٠).

اولويات الاستثمار في التعليم

للتعليم الابتدائي اهمية خاصة في التغلب على الفقر المطلق. ولكن ذلك لا ينفي ان للتعليم الثانوي والعالي والمهني فضلا عن تعليم وتدريب الكبار ادواراً رئيسية هي الاخرى.

التعليم الابتدائي

في البلدان التي لا يزال الابتدائي فيها بعيداً من التعميم الكامل يكثر المنادون بزيادة نسبة الصغار الذين يتمون التعليم الابتدائي – وبالنظر الى العوائد الاقتصادية العالية في الماضي، يسود الاعتقاد بأن معدل عائد التعليم الابتدائي (وبخاصة في بعض الاعمال)، ربما ينخفض بازدياد نسبة الايدي العاملة التي تلقت هذا التعليم. بيد ان هذا الانخفاض يمكن التغلب عليه بتغيير نمط الانتاج الى السلع التي تحتاج الى تكثيف المهارات. وفي الجدول ٥ – ٤ نجد ان معدلات عائد التعليم الابتدائي، في البلدان التي تزيد فيها معدلات محو الامية بين الكبار عن ٥٠٪ عالية بدرجة لافتة للنظر، وان كانت اقل بعض الشيء من مثيلاتها في البلدان التي تقل فيها معدلات محو الامية بين الكبار عن ٥٠٪. وفي البلدان القليلة التي اجريت فيها الدراسات في ازمنة مختلفة، لوحظ ان معدلات العائد تنخفض عموماً، ولكن باعتدال.

وثمة اثار ايجابية فيما يختص بالعدالة الاجتماعية فكلما ازداد التعليم الابتدائي انتشاراً، كلما تركز الانفاق الاضافي على التعليم في المناطق الريفية المتخلفة، وتعليم الفتيات وافقر فتيان المدن. وعلى وجه العموم، يميل التعليم الابتدائي الى ان يفيد الفقراء اكثر من

الجدول ٥.٥ الانفاق الحكومي على التعليم للاسرة الواحدة حسب مجموعات الدخل

(بالدولارات)

مجموع الدخل[١]	ماليريا، ١٩٧٤[٢]		كولومبيا، ١٩٧٤[٣]	
	الابتدائي	ما بعد الثانوي	الابتدائي	الجامعي
افقر ٢٠ بالمئة	١٣٥	٤	٤٨	١
اغنى ٢٠ بالمئة	٤٥	٦٣	٩	٤٦

(١) الاسر مرتبة حسب دخل الفرد
(٢) النفقات الاتحادية للاسرة الواحدة
(٣) الاعانات للاسرة الواحدة

فوائد تعليم النساء

قد يكون تعليم البنات من افضل الاستثمارات التي يمكن ان يقوم بها احد البلدان لرفع معدل نموه الاقتصادي ومستوى رفاهيته – حتى في حالة عدم انخراط الفتيات في الحياة العملية على الاطلاق، ذلك لان معظم الفتيات يصبحن امهات ويؤثرن في اطفالهن تأثيراً حاسما يفوق بكثير تأثير الاباء.

في الصحة: دلت الدراسات المتعلقة ببنغلاديش وكينيا وكولومبيا على ان احتمال وفاة الاطفال يقل، كلما ارتفع المستوى التعليمي لدى امهاتهم، حتى لو اخذ في الاعتبار الفوارق بين دخول العائلات.

في التغذية: ثبت من الدراسات التي اجريت في ساوباولو بالبرازيل، على العائلات، مهما كان مستوى دخلها، انه كلما ارتفع مستوى تعليم الامهات كلما كانت التغذية افضل.

في الخصوبة: يرفع تعليم النساء من سن الزواج نتيجة لزيادة فرص العمل امامهن من جانب، ومن جانب اخر فالنساء المتعلمات اقدر على معرفة وسائل منع الحمل واستخدامها من غيرهن.

ومع ذلك ففي معظم البلدان النامية، يلتحق الاولاد بالمدرسة باعداد تفوق كثيراً عدد الفتيات (انظر الشكل ٥ – ١) ولا شك ان معدل التحاق الاناث بالمدارس قد زاد بمعدل اسرع من التحاق الذكور في الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٧. غير انه عندما كانت نسبة التحاق الذكور معادلة لما هي عليها الآن للفتيات، كانت سرعة نمو هذه النسبة اكبر بكثير. وبرغم ان التحيز في التعليم يتجلى في اوضح صورة في جنوب اسيا والشرق الاوسط وشمال افريقيا وبعض بلدان افريقيا جنوب الصحراء، الا انه يوجد بدرجات متفاوتة في البلدان جميعها.

ما السبب في ذلك؟ ربما يبدو للآباء ان تعليم بناتهم ليس بقدر اهمية تعليم ابنائهم. وقد يخشون ان يؤدي تعليم بناتهم الى الاضرار بفرص زواجهن والحياة العائلية المترتبة عليها، بل على قيمهن الاخلاقية. ولا يكاد ينتج عن تعليم الفتاة اي نفع مادي اذا كان هناك تحيز ضدها في سوق العمل او اذا تزوجت في سن مبكرة وتوقفت عن العمل او اذا لم يصبح عليها اي التزامات مادية ازاء والديها بعد زواجها.

غير ان الآباء وبناتهم يستجيبون سريعا لتغير الظروف، فحينما ادت النساء ادوارا رئيسية في جمعية «اناند» التعاونية لمنتجات الالبان في «جوجارت» بالهند، زادت قيمة تعليم الفتيات في نظر الناس، وحينما وفر احد مشروعات التغذية في «غواتيمالا» فرص عمل للفتيات المتعلمات زاد اهتمام الفتيات بالدراسه وتحسنت نتائجهن فيها.

وبطريقة اعم، يزيد التعليم بلا شك فرص العمل المأجور للفتيات. ففي البرازيل، تتضاعف فرص السيدات المتزوجات ممن تلقين الدراسة الثانوية في الحصول على عمل من ثلاث الى اربع مرات عن فرص اللاتي تلقين التعليم الابتدائي فقط، وبدورهن تزيد احتمالات حصولهن على عمل بمقدار الضعف عن فرص النساء الجاهلات.

غيرهم باعادة توزيع الدخل عليهم (انظر الجدول ٥ – ٥). وعلى النقيض من ذلك، يميل التعليم الثانوي والعالي الى اعادة توزيع الدخل من الفقراء الى الاغنياء لان اولاد الفقراء، بالقياس الى اولاد الاغنياء، يكادون لا ينتفعون من هذين النوعين من التعليم.

وللتعليم الابتدائي اثار مؤاتية على الجيل القادم، وبخاصة الفتيات، من حيث الصحة والخصوبة والتعليم (انظر الاطار على الصفحة التالية). وهو يثرى حياة الناس في النهاية. وربما يرى الكثيرون في ذلك مبررا كافيا لتعميم التعليم الابتدائي بغض النظر عن منافعه الاخرى

التعليم الثانوي والعالي

ينبغي ان لا يؤدي التركيز المتجدد على اهمية التعليم الابتدائي ومعدلات عائده العالية بالمقارنة مع التعليم الثانوي والعالي، الى المغالاة في اغفال هذين الاخيرين. فلا ريب ان المستويات العالية من المعرفة ضرورية للكثير من الناس الذين يخدمون الفقراء، اما مباشرة، كالمعلمين والعاملين في حقل الصحة والارشاد الزراعي، وأما بطريقة غير مباشرة، كالباحثين والفنيين والمديرين والاداريين. ولئن كان واجبا تطوير مهاراتهم، الى حد بعيد، عن طريق الخبرة العملية وغيرها، الا انه غالبا لا يوجد بديل ارخص او افضل من التعليم النظامي التقليدي. وحتى لو اخذنا في الحسبان ما يشوب معدلات العائد المقدرة للتعليم الثانوي العالي من الشك بالاضافة الى بعض من البطالة الجزئية بين المتعلمين، فممّا لا ريب فيه ان كثيرا من البلدان الناميةتعاني من نقص خطير في الخبرات والمهارات.

وبالتالي فلا بد من البحث عن وسائل غير مكلّفة لاعداد وتدريب المهارات: اولا، يجب دراسة امكانات استخدام اعظم للتدريب اثناء الخدمة، والتدريب اثناء العمل، ثانيا، يجب اتخاذ التدابيرلخفض تكاليف الوحدة العالية للتعليمين الثانوي والعالي (الموضحة في الجدول ٥ – ١).

– وعلى سبيل المثال، يمكن تخفيض عدد التخصصات الجامعية، بالاعتماد على الجامعات الاجنبية (ليس ضروريا ان تكون في البلدان الصناعية)، وذلك لان الاعداد في مجالات التخصص التي تتطلب اجهزة غالية الثمن وتدريسا

البطالة بين المتعلمين

احصاءات البلدان النامية عن البطالة فيها، متناثرة، وغالبا ما يصعب تفسيرها. وتشير الدلائل عن البطالة السافرة (الاشخاص دون عمل والباحثون عنه بجد) الى انها ظاهرة ترتبط بالمدينة في المقام الاول، وانها تتركز بين العاملين فيما بين الثالثة عشر والتاسعة عشر من عمرهم وفي اوائل العشرينات. وحيث ان الطلبة يتخرجون عادة من المدارس او الجامعات في هذا العمر، فثمة تخوف ان يؤدي انتشار التعليم في البلدان النامية الى تزايد مشكلة «البطالة بين المتعلمين». غير انه برغم تدفق الخريجين وخاصة خريجي المدارس الثانوية على مدى العقد الماضي، الا انه لا يوجد دليل على ميل معدلات البطالة للزيادة. وتشير احصاءات البطالة في بعض البلدان الى ان معدلات البطالة بين خريجي المدارس الثانوية اعلى منها بين غير المتعلمين أو الذين واصلوا دراساتهم بعد المرحلة الثانوية.

وعلى وجه العموم، تبدو البطالة بين المتعلمين مرتبطة بسوق العمل وبطريقة تكيفه مع العرض المتزايد من خريجي المدارس. اولا، قد لا تتواكب تطلعات خريجي المدارس الى الكسب او تفضيلهم لوظائف بعينها مع التغيرات في احوال سوق العمل، والتي نتجت عن زيادة عدد العاملين من ذوي المؤهلات الدراسية. وثانياً، ربما يكون هيكل الاجور بطيء التكيف – لاسيما اذا كان القطاع العام المصدر الرئيسي لفرص العمل بالنسبة للعاملين المتعلمين. لذا ينبغي ان يشجّع خريجو المدارس على انتظار وظائف في اعمال معقولة الاجر عن ان يقبلوا على التوّ وظيفة باجر يقل كثيراً. فاذا كان هناك فرق ملموس في الاجور، واحتمال كبير للحصول على وظيفة مرتفعة الاجر، فسوف ينتج عن فترات البطالة او البحث عن عمل، زيادة في الدخل المنتظر «على مدى الحياة».

ويتوافق توزيع البطالة بين فئات المتعلمين مع هذا التفسير. اذ يرى العاملون من غير المتعلمين انه من العبث البقاء دون عمل بينما يبحثون عن وظيفة مرتفعة الاجر. وفي الطرف المقابل، يشحّ العاملون الماهرون في بلدان كثيرة، ومن ثم يمكن لخريجي المعاهد العالية ان يحصلوا على وظائف مرتفعة الاجر فور تخرجهم.

أما فيما يتعلق بالفئة المتوسطة، اي بخريجي المدارس الثانوية فانهم لا يضمنون الحصول على وظائف مرتفعة الاجر وان كان ذلك محتملا نوعاً ما، بل ربما يكون هناك عائد مرتفع من البحث مدة طويلة عن وظيفة. وحيث ان العاطلين من الشباب لا يعيلون احداً تقريبا، وغالبا ما تكفلهم اسرهم، وحيث ان معظمهم يجدون وظائف في نهاية المطاف، فالتكاليف الاجتماعية او التكاليف الخاصة المرتبطة بهذه البطالة اذن ليست على هذه الدرجة من الخطورة كما قد يبدو.

وعلاوة على ذلك، لا تعني بطالة بعض خريجي المدارس الثانوية والابتدائية، ان الاقتصاد غير قادر على استخدام المزيد منهم بطريقة انتاجية. فقد اثبتت الدراسات العديدة ان معدل العائد الاجتماعي من الاستثمار في مجال التعليم ربما يكون مرتفعا برغم تزايد عدد العاطلين عن العمل من المتعلمين. وتخشى الحكومات مع ذلك ان يؤدي شعور الاحباط لدى خريجي المدارس الثانوية او خريجي المعاهد العليا الى تكوين جماعات سياسية مثيرة للقلق. ومن ثم تضمن بعض الحكومات عملياً لخريجي المعاهد العليا الحصول على وظائف في القطاع العام، سواء كان هناك عمل منتج لهم او لم يكن. ويمكن ان يؤدي ذلك الى استنزاف ايرادات الحكومات فضلا عن عرقلته لتوزيع القوى العاملة من المتعلمين في اعمال اكثر انتاجية.

مكثفاً، عندما يكون موجهاً لعدد قليل من الطلاب يؤدي الى ارتفاع تكلفة الطالب الواحد كما يجب تشجيع الطلاب على العودة الى الوطن وفي نفس الوقت ينبغي ان لا تصبح الدراسة في الخارج وقفاً على ابناء الاغنياء واصحاب النفوذ.

– ويمكن للدراسة بالمراسلة ان تخفض تكاليف التعليم الثانوي والعالي واعداد المعلمين تخفيضاً كبيراً. وتقوم «المدرسة الثانوية بالمراسلة» في كوريا مثلا بتوفير المقررات والمناهج، بتكاليف تصل الى خمس (١/٥) تكاليف المدرسة التقليدية، الى الطلبة الذين، يعملون ويريدون ان يكملوا دراستهم في الوقت نفسه. وقد اوضحت الدراسات الاخيرة (في البرازيل وكينيا وجمهورية الدومينيكان) ان الدراسة بالمراسلة قد افادت بالفعل، الكثير من الناس في الاماكن النائية.

– وفي معظم البلدان يدفع اهالي الطلبة (فيما بعد التعليم الابتدائي) مصروفات اقل من اللازم مع انهم غالباً اغنى من المتوسط الوطني. ففي تونس مثلا تبلغ نسبة ابناء الموسرين في الجامعات تسعة امثال نسبتهم في التعليم الابتدائي. وحيث ان ثمار التعليم العالي مجزية فمن المستحسن ان تفرض عليه مصروفات ورسوم عالية لتغطية التكاليف (وان كان ذلك عسيراً من الناحية السياسية). وفي هذه الحالة، يمكن ان يوهب الطلبة العاجزون عن دفع المصروفات منحاً دراسية.

ولا ريب ان التكاليف الحالية للتعليم الثانوي والعالي، في معظم البلدان، ستجعل الطلب على الاماكن في المعاهد والجامعات يفوق العرض حتماً، في المستقبل القريب، على الرغم من ان بعض الاقطار، مثل كوريا الجنوبية، لديها، فعلا، معدلات تسجيل عالية جداً. ولكن الاعتبارات الاقتصادية ليست الاعتبارات الوحيدة الوثيقة الصلة، بالموضوع، فلا شك ان التعليم الثانوي يساعد في خفض معدلات الخصوبة والوفيات بين الاطفال (بدرجة تفوق كثيراً اثر التعليم الابتدائي). والواقع ان البلدان النامية على حق كل الحق في رغبتها لجعل التعليم الثانوي شاملا وبالمجان. والمسألة بالنسبة لها مسألة وقت لا مسألة مبدأ. ومن الواضح ان التعليم العالي له اهداف علمية وثقافية وفكرية واقتصادية ايضاً.

التعليم المهني والتدريب

تثبت التجربة ان الاعتماد الكبير على المدارس في تنمية المهارات المهنية، غالباً ما يكون غير فعال (بالمقارنة بفترات التدريب القصيرة في مواقع العمل والمعاهد)، وكثيراً ما تجد المدارس الفنية والمهنية صعوبة في ايجاد التوازن

الصحيح بين التدريب العام السابق للعمل وبين توفير المهارات المتخصصة، وكذلك غالباً ما يكون تكيفها بطيئاً مع الضرورات الاقتصادية المتغيرة، كما لا تلقى هذه المدارس التقدير اللائق بها في العديد من النظم المدرسية حيث يزداد التنافس على التعليم العالي.

وعلى العكس من ذلك، يزداد احتمال نجاح المعاهد التي توفر التدريب لمهارات واسعة التطبيق بوضعها قاعدة يقام عليها التدريب اثناء الخدمة اللاحق او الدورات التدريبية القصيرة (والتي قد تكون ضرورية اكثر من مرة على مدى الحياة العملية) لاسيما اذا كان هناك تنسيق مع اصحاب العمل المنتظرين مثل ما حدث في البرازيل وتشيلي وسنغافورة.

تعليم الكبار: تؤدي بعض اشكال تعليم الكبار دوراً مفيداً، ولكنها، كي تكون مثمرة، لا بد ان يقوم بها مدرسون اكفاء متفرغون وان تستجيب لحاجات محددة محسوسة. وتوصلت اليونسكو، بعد دراسة هامة، الى ان النتائج السيئة لمعظم برامج محو أمية الكبار ترجع لنقص الطلب عليها، وان النتائج كانت حسنة عند وجود حاجة صريحة اليها. فعلى سبيل المثال، اثبتت دراسة اجريت مؤخراً ان خدمات الارشاد الزراعي، وهي شكل تطبيقي من اشكال تعليم الكبار، ساعدت بصفة عامة على رفع الانتاجية. كما تتفق مع هذه النتيجة، تجربة البنك الدولي لنظام «التدريب والزيارات» في الارشاد الزراعي الذي يولي اهمية كبيرة للتدريب الجاد للعمال الميدانيين والاشراف عليهم.

ففي غرب البنغال على سبيل المثال، أدخل نظام التدريب والزيارات سنة ١٩٧٥ وساعد على زيادة نسبة رقعة الارض المزروعة بسلالات القمح والارز والشعير مرتفعة الغلة من اقل من ٢٪ الى ٤٠٪ في عام واحد فقط. وبرغم ان نظام التدريب والزيارات قد اثبت فعاليته حتى مع غير المتعلمين، الا ان الفلاحين المتعلمين على اية حال، اكثر استجابة للتغيرات المقترحة.

تنفيذ اولويات الاستثمار

يتوقف التعليم الذي يتلقاه الاطفال الفقراء على نقاط ثلاث: اولها، امكانية الالتحاق، اي هل توجد اماكن شاغرة في مدرسة على بعد معقول من مساكنهم؟ والثاني هو الاستفادة من التعليم المتاح: ايرسلهم اباؤهم الى المدرسة؟ وهل يسمح لهم او حتى يشجعون على تركها؟ وتتعلق النقطة الثالثة بنوعية التعليم الذي تقدمه المدارس.

امكانية الالتحاق: غالباً ما توجد بعض الصعوبات بالاضافة الى قيود التمويل تحول دون انتفاع الفقراء بالتعليم، الا وهي المسافة وقلة السكان ووسائل المواصلات السيئة، بحيث تصبح مسألة بناء المدارس وتوفير الكتب الدراسية والمعدات المدرسية والمدرسين المؤهلين، مهمة عسيرة وباهظة التكاليف. فعلى سبيل المثال، تقدر حكومة نيبال ان بناء مدرسة وتوفير احتياجاتها في المناطق الجبلية يكلف اكثر من ضعف تكاليف بنائها في السهول، كما تبين ان اغراء المدرسين المؤهلين بالعمل في المناطق النائية امر شاق للغاية.

بيد ان الانشطة الادارية يمكن ان تحقق الكثير، بقدر لا يكاد يذكر من الاستثمارات الرأسمالية. وقد يكون الرسوب المتكرروالانقطاع المبكر، نتيجة لارتفاع المستوى المطلوب للانتقال الى فرقة اعلى. وفي مثل هذه الحالات، يمكن زيادة عدد الخريجين من المدارس عن طريق اتباع نظام الارتقاء التلقائي في حين يحتفظ بالمستوى المرتفع للتعليم، عن طريق تقويم بعض مسبّبات الرسوب والانقطاع. وفي ظروف اخرى يمكن توفير الموارد للتوسع في التعليم عن طريق زيادة نسب الطلبة الى المدرسين وهي المحددات الاساسية لتكاليف الوحدة الانتاجية (بالنظر الى مرتبات المدرسين)، كما يحددها بدرجة كبيرة حجم الفصل الدراسي.

ومن الغريب ان البحوث الموسعة تبين ان حجم الفصل الدراسي لا يكاد يكون له اثر في عملية التعليم. (انظر الاطار) ومن الضروري استغلال المرافق المتاحة الى اقصى حد، وذلك عن طريق اتباع الصفوف الدائرة ذات الجداول المتغيرة ونظام التناوب بين مجموعتين من الطلبة في المناطق المكتظة بالسكان. واذا لم يكن هناك عدد كاف من الطلبة بالفصول، نظراً لبعد مساكنهم عن المدرسة، فمن الممكن تحسين نسب المدرسين الى الطلبة واستغلال المساحة بدرجة كبيرة عن طريق قبول طلبة جدد مرة كل عامين (كما اتبع بنجاح في مشروع موّله البنك الدولي في ماليزيا) وبتدريس اكثر من فرقة في الفصل الواحد كما اتبع في مشروع اخر موّله أيضاً البنك الدولي في السلفادور.

الاستفادة: حيث ان معظم الاباء يؤمنون ان التعليم يعود بالنفع على اطفالهم من حيث المكانة الاجتماعية والقدرة على التعامل مع موظفي الدولة والتجار – فضلا عن الناحية المادية البحتة – فلا بد ان يكون لديهم اسباب قوية لعدم ارسال ابنائهم للمدارس اذا سنحت لهم هذه الفرصة. فقد يتساءلون عما اذا كان ذلك سيعود عليهم بالنفع، بل يعتبرون المدرسة خطراً يهدد طريقة الحياة التي تعوّدوا عليها او قد يعتقدون ان الحواجز الاجتماعية او العرقية هائلة، او ان نوعية التعليم المتاح منخفضة بحيث لا يستحق نفقاته. وبالنسبة للاسر الفقيرة، قد تتعارض مواعيد المدرسة المحددة، مع حاجتها الى معونة الابناء في مجالات العناية بالحيوانات وجلب الوقود والمياه ورعاية الاطفال الصغار اثناء عمل الكبار، وفي الاعمال الزراعية ابان المواسم التي يكثر فيها العمل. وفي بعض

الاسر، قد يؤدي سوء تغذية الاطفال وضعف صحتهم، الى عدم الانتظام في المدرسة وعدم التركيز اثناء الدرس، والرسوب، والى الانقطاع عن المدرسة كلية في نهاية المطاف. كما يرجع تلقي البنات الى قدر اقل من التعليم من البنين لاسباب خاصة (انظر الاطار صفحة ٥٠ ، الجزء الثاني). وحيث ان مجرد وجود مدرسة لا يعني بالضرورة ان كل من تتوافر لديه شروط الالتحاق المطلوبة، يلتحق بها، فقد تكون هناك ضرورة لاتخاذ تدابير خاصة لضمان اقتناع الاسر بنوعية التعليم المقدم اليها (انظر صفحتي ٩٤ و٩٥، الجزء الثاني).

نوعية التعليم: تنخفض نوعية التعليم عادة في البلدان النامية، بل وثبت انها منخفضة بدرجة اكبر بالنسبة للطلبة الفقراء وطلبة الريف (مثال ذلك الدراسات التي اجريت في تايلاند وماليزيا والفيليبين). وقد يؤدي تدني مستوى التعليم المتاح في المدارس الحكومية، الى ان يختار المقتدرون مالياً، الحاق ابنائهم بالمدارس الخاصة، الامر الذي يزيد من اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية.

ولطالما نوّهت الدراسات والتجارب لحالات محدودة، الى ان سوء تدريب المدرسين والافتقار الى الكتب الدراسية والمرافق المدرسية غير الملائمة تؤدي الى النتائج الدراسية السيئة ولا توفر اساساً صلباً للتدريب اللاحق. غير ان الدلائل المبنية على اسس عامة لتوضيح مدى خسائر التعلّم المترتبة على ما سبق، لم تتوافر الا مؤخراً – من مشروع بحوث ضخم الا وهو التقييم الدولي للتحصيل الدراسي، الا ان هذه الدراسات والتجارب لم تشمل سوى اربعة بلدان نامية (تشيلي والهند وايران وتايلاند) من بين التسع عشرة دولة التي غطتها.

ورغم انه ينبغي الحذر عند اجراء المقارنات بين الدول فيما يتعلق بالتحصيل الدراسي لدى التلاميذ، وبخاصة عندما تتأثر النتائج باللغات المختلفة او انماط الاختبار المتعددة، الا ان الصورة المنبثقة من الدراسة كانت واضحة. فقد تفاوتت الفروق بين اداء التلاميذ في البلدان الصناعية الخمسة عشر، نوعاً ما، من مادة الى اخرى ومن قطر الى اخر ولكن الفروق ظلت صغيرة. وكانت نتائج اداء تلاميذ البلدان النامية اقل من ذلك بكثير – في كل المواد التي اختبرت وعلى كل مستويات الاعمار التي تم فحصها. فقد بيّنت احدى النتائج ان تحصيل الطلبة في البلدان النامية، في المتوسط، يقل بنسبة ٥ الى ١٠٪ عن أدنى مستوى لتحصيل الطلبة في البلدان الصناعية. وربما يكون انخفاض مستوى تعليم الاباء في البلدان النامية (وهو ما يؤثر تأثيراً بالغاً على الاطفال لاسيما ابان فترة ما قبل المدرسة) الى جانب سوء التغذية الطويل الامد في بعض الحالات، من اسباب المعوقات التي يلاقيها التلاميذ من البلدان النامية. بيد ان الادلة توحي بأن هذه المعوقات ترجع أساساً الى النوعية الرديئة للتعليم.

وثمة عدد من المحاولات الواعدة لتحسين نوعية التعليم في البلدان النامية:

– يجب ان تأخذ المناهج والمقررات في الحسبان، الخلفية اللغوية للتلاميذ وبيئاتهم المنزلية، فغالباً ما تكون المناهج محشوة اكثر من اللازم بحيث تؤدي الى تفاقم ظواهر الرسوب او الانقطاع عن الدراسة، لاسيما بين التلاميذ الفقراء. وينبغي ان توضح المواد بالامثلة المستمدة من بيئة الطفل، كلما امكن ذلك.

– ينبغي النهوض باختيار واعداد المعلمين وتدريبهم عن طريق زيادة تسهيلات الاعداد، والتدريب اثناء الخدمة والاكثار من الموارد – كموجهّي المعلمين والخدمات الاستشارية والبرامج التي تعتمد على وسائل الاعلام الجماهيرية والنشرات الاعلامية. غير ان كل ذلك يتطلب وقتاً. وسوف يكون التدريس الجيد، للكثير من البلدان، سبباً ونتيجة بنفس الدرجة، لتحسين نوعية التعليم.

– ويجب الارتقاء بتصميم المعدات التعليمية وانتاجها وتوزيعها. وينطبق هذا بصفة خاصة على الكتب المدرسية لان البحوث قد اثبتت ان توفيرها يعدّ من اكثر الوسائل فعالية للنهوض بالمستويات التعليمية. وفي مشروع للكتب المدرسية في الفيليبين دعمه البنك الدولي على الصعيد

الضخامة ليست بالضرورة مرادفة للرداءة

يتفاوت حجم الفصل الدراسي تفاوتاً واسعاً بين بلدان العالم النامي – في المدارس الابتدائية، اذ يتراوح بين ما يربو على ٦٠ تلميذاً في اربعة اقطار (هي تشاد ومالاوي والكونغو برازافيل وجمهورية افريقيا الوسطى) واقل من ٢٥ تلميذاً في سبعة بلدان (هي العراق وبربادوس وبوليفيا واروغواي ورومانيا وموريتانيا وموريشيس) ومع ذلك فمتى زاد عدد تلاميذ الفصل عن ٤٠ تلميذاً فان زيادة العدد يكاد لا يكون لها تأثير على التعليم (على الرغم من ان كبر العدد قد يضعف النظام ويؤثر تأثيراً سيئاً على معنويات المدرس). وفيما بين ١٥ و٤٠ يتعلم التلاميذ بشكل افضل في الفصول الصغيرة (بل بدرجة اعلى في الفصول الاصغر) وان كانت الفوائد ضئيلة. فعلى سبيل المثال يؤدي تخفيض عدد التلاميذ من ٤٠ الى ١٥ في احدى المدارس الابتدائية الى تحسين متوقع في متوسط التحصيل (في اختبار مقنّن) بنحو ٥ نقاط مئوية فقط. وفي نفس السياق ربما تخفض زيادة متواضعة – من ٣٥ الى ٤٠ تلميذاً على سبيل الافتراض – متوسط التحصيل بنقطة مئوية واحدة فقط. وفي حين ان هناك قيوداً واضحة من الناحية العملية على زيادة التلاميذ زيادة كبيرة عن خمسين، فان البحوث توحي بأن الخسارة تكاد لا تذكر لو زيدت الفصول التي ينقص عدد تلاميذها عن خمسين في البداية.

في المناطق القليلة السكان قد تكون الفصول الضخمة – اذا كان ذلك يعني عدداً اقل من المدارس – عاملا في زيادة الوقت الذي يستغرقه الاطفال في الذهاب الى المدرسة. وربما يمثل ذلك مثبطاً حقيقياً ومع ذلك فكثافة السكان في معظم الاماكن عالية بالدرجة التي تحول دون ذلك.

الوطني، زاد تحصيل التلاميذ، بينما لم تزد النفقات الا بمقدار ١٪ لكل تلميذ. والواقع انه عندما تضغط ميزانيات المدارس، فغالباً ما يلجأ المسؤولون الى الحدّ من الانفاق على المعدات التربوية او الى تأجيلها. بيد ان هذا بديل مكلف للغاية اذا ما حسبت التكاليف من وجهة نظر التعليم المقدّم لا باعتبار مجرد تكلفة التلميذ الواحد في المدرسة.

وللمشروعات الاذاعية المدعمة والمصممة كما يجب، امكانات لا بأس بها لتحسين عملية التعليم (وفي بعض الحالات لتخفيض النفقات). وتعتبر نيكاراغوا مثالا مدعمابالوثائق لما يمكن ان تؤديه البرامج الاذاعية من تقدم مذهل في تدريس الرياضيات للتلاميذ بالمدارس الابتدائية. ومع ذلك فعلى الرغم من ان التكنولوجيات الجديدة والخبرات المتنامية، تزيد من امكانات التلفزيون التربوية، الا ان معظم البلدان لا تفيد منها بسبب نقص او انعدام كهربة الريف، والتكاليف العالية لانشاء التلفزيون وتشغيله وصيانته.

وقد اوضحت البحوث المقترنة بهذه المحاولات، امكانات هامة ولكنها تبقى محدودة بقيود الميزانيات المسموح بها سياسياً. وهذا يعني اهمية ايجاد الوسائل المنخفضة التكاليف لتحسين نوعية التعليم، اذا اريد تضييق الفجوة التعليمية بين البلدان الصناعية والنامية، وبين الاغنياء والفقراء في البلدان النامية.

الصحة

ان محددات الصحة، على وجه العموم، معروفة جيداً منذ فترة طويلة، منها قدرة الناس على شراء بعض السلع والخدمات (وتتوقف على دخولهم وعلى الاسعار) بما في ذلك الغذاء والمسكن والوقود والصابون والماء والخدمات الطبية. ومنها البيئة الصحية اي المناخ ومستويات المرافق الصحية العامة وتفشي الامراض المعدية. ومنها وعي الناس بالتغذية والصحة ومبادىء الصحة العامة.

غير ان المعارف لم تزل تتطور بشأن الاهمية النسبية لتلك العناصر المختلفة، وافضل السبل لتوظيف الموارد الحكومية من اجل النهوض بالصحة. وفي اواخر الستينات بات جلياً ان نظم الرعاية الصحية المطابقة لنظم البلدان الصناعية لا تمثل اسرع او ارخص او انجع وسيلة للرقي بصحة معظم سكان البلدان النامية. ومن ثم، شهدت السبعينات تطور مفهوم اشمل، للسياسة الصحية بما في ذلك التركيز على الرعاية الصحية الاساسية للجميع وبتكلفة منخفضة. ولكن على الرغم من بعض التجارب الناجحة فلا تزال «الرعاية الصحية الاولية» شعاراً اكثر منها واقعاً يعيشه المجموع في جلّ البلدان النامية. ويعد تغيير هذا الوضع اكبر تحد على الصعيد الصحي في الثمانينات.

متوسط العمر المرتقب ومعدل الوفيات

ثمة تباين كبير بين البلدان النامية في هذا المجال. ففي ١١ قطراً من ضمن اغنى بلدان المجموعة يبلغ متوسط العمر المرتقب ٧٠ عاماً او يزيد – وهو رقم يقارب المستوى المتوسط في البلدان الصناعية ويبلغ ٧٤ عاماً. بيد ان متوسط العمر المرتقب لا يبلغ سوى ٥٠ عاماً في البلدان المخفضة الدخل بل ويقل عن ٤٥ عاماً في بلدان شتى. ومن ثم فالهوة بين البلدان الصناعية والنامية ما زالت واسعة على الرغم من اوجه التقدم الصحي الذي تجلى في العالم النامي على مرّ العقود الثلاثة الماضية.

ويبلغ فرق متوسط العمر المرتقب بين طفل رضيع من اطفال العالم النامي واخر من العالم الصناعي ٢٠ عاماً، منها نحو ١٠ سنوات يمكن شرحها على ضوء ما يحدث في السنوات الخمس الاولى من حياة الطفل. اذ يموت قرابة ١٧٪ من الاطفال في البلدان النامية (وتتجاوز النسبة ٣٠٪ في افقر تلك البلدان) قبل بلوغ سن الخامسة، في حين ان النسبة في البلدان الصناعية لاتزيد على ٢٪. وتتراوح معدلات الوفيات بين الاطفال بين الواحدة والرابعة في البلدان المنخفضة الدخل من ٢٠ الى ٣٠ مرة تلك المعدلات السائدة في البلدان الصناعية بل تتجاوز تلك النسبة احياناً. ومع ان الفرق يميل الى التقلص بارتفاع متوسط الدخل فان احتمالات وفاة الطفل بين السنة الاولى والخامسة في عدد من البلدان بلغ متوسط الدخل فيها لكل فرد ٩٠٠ دولاراً في عام ١٩٧٨ (وتضم الاردن وتركيا والجزائر وغواتيمالا) كانت تبلغ ١٠ امثال على الاقل، النسبة الموجودة في البلدان الصناعية. اما اطفال البلدان النامية الذين يبلغون سن الخامسة فان العمر المرتقب بعد ذلك لا يزال يقل في المتوسط عنه في البلدان الصناعية بثمان او تسع سنوات، كما انهم اكثر عرضة للامراض (انظر الصفحة التالية). وتعنى معدلات الوفيات البالغة الارتفاع بين صغار الاطفال، الى جانب معدلات المواليد العالية، ان نسبة مريعة من الوفيات في اي قطر نام تظهر بين الاطفال دون الخامسة (انظر الشكل ٥ – ٢)، اذ بلغت في البرازيل في عام ١٩٧٥ على سبيل المثال ٤٨٪ من كافة الوفيات بينما بلغت ١٪ – في السويد. وتعد امراض الاسهال المعوي واصابات الجهاز التنفسي ولاسيما الانفلونزا والالتهاب الرئوي الاسباب الرئيسية لموت الاطفال في البلدان النامية (وقدر ان الاسهال المعوي تسبب ما بين ٥ الى ١٠ مليون حالة وفاة سنوياً وان الامراض التنفسية تسبب ما بين ٤ الى ٥ مليون حالة وفاة ومن ثم فهي اكبر اسباب الوفاة للسكان في مجملهم).

الشكل ٥ ـ ٢ ـ الوفاة حسب مجموعات الاعمار: البلدان النامية والصناعية ـ ١٩٨٠[١]

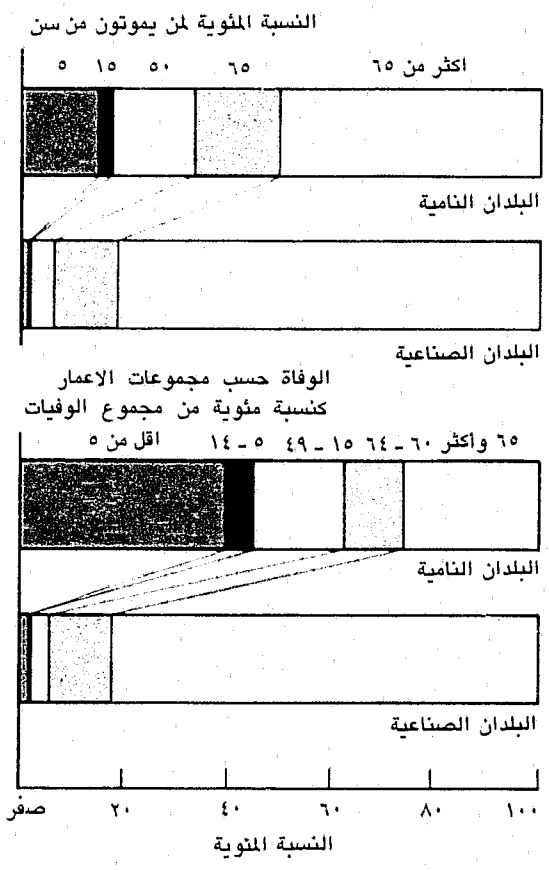

(١) بمعدلات الوفيات الجارية.

وثمة امراض تصيب الكبار ويمكن ان تكون قاتلة للصغار. ويقدّر ان الملاريا مثلا يتسبب في موت مليون طفل سنوياً في افريقيا. اما امراض الطفولة المعتادة كالحصبة والدفتيريا والسعال الديكي والشلل، التي قضي عليها تقريباً او خفت ضراوتها الى الحدّ الادنى في البلدان الصناعية، فربما تكون قاتلة او مقعدة في الاقطار النامية. وتزيد احتمالات الوفاة لطفل من العالم النامي اصابته الحصبة بـ٢٠٠ مرة مقارنة بطفل مصاب بالمرض نفسه في العالم الصناعي. وفي المستطاع الوقاية من تلك الامراض جميعها عن طريق التطعيم، غير ان نسبة الاطفال المحصنين في البلدان النامية تقل عن ١٠٪ من مجموع الاطفال المولودين كل عام.

ويعدّ سوء التغذية سبباً جوهرياً من أسباب الوفاة على اثر تلك الاصابات بين الاطفال دون السادسة في البلدان النامية وخاصة بين الاطفال الذين تتراوح اعمارهم بين ٦ اشهر وثلاث سنوات. ومن ثم، يبدو ان سوء التغذية مسؤول عن ثلث او ثلثي وفيات الاطفال بل وقد تزيد النسبة في البلدان الفقيرة جداً. وافادت دراسة شاملة لنحو ٣٥٠٠٠ حالة وفاة في ١٤ مستقرة بشرية في اميركا اللاتينية، ان ٣٤٪ من وفيات الاطفال دون الخامسة كانت ناشئة جزئياً او كلياً عن سوء التغذية الحاد. كما ان ثمة ٢٣٪ من الوفيات كانت ناجمة عن الولادات المبتسرة وهي تعكس في حد ذاتها سوء تغذية الامهات.

وتبين انماط معدلات وفيات الكبار في البلدان النامية اذا ما قورنت بمعدلات وفيات الاطفال تماثلا اشدّ مع انماط البلدان الصناعية. كما ان الاختلاف اقل بين المناطق الحضرية في البلدان النامية والصناعية عنه بين المناطق الريفية، لان اهل الحضر يتمتعون بدخول اعلى وتعليم افضل ورعاية صحية ارقى. ويعمل ما بين ٦٠ او ٧٠٪ من الاطباء في افريقيا في المناطق الحضرية، حيث يعيش ٢٠٪ من السكان. وتنعم اميركا اللاتينية بعدد اكبر نسبياً من الاطباء غير ان ثلثيهم يعملون في المدن الكبرى التي تأوي ثلث السكان فحسب. وهذا تفاوت مخلّ لا يمكن تبريره على أساس ضرورة وجود خدمات الاحالة الطبية المتخصصة في المدن.

بيد ان بعض المشكلات الصحية التي تعاني منها البلدان الصناعية تتضخم في البلدان النامية. فالحاجة الى تحقيق تكاليف تنافسية ادت بالصناعات في بعض البلدان النامية الى اعتماد مستويات امن وسلامة ادنى من تلك السائدة في البلدان المتقدمة مما رفع من معدلات الحوادث. وينسحب القول على عدد الوفيات لكل سيارة اذ يزيد عن المعدل في البلدان الصناعية ويبلغ في نيجيريا مثلا ١٠٠ مرة قدر المعدل في الولايات المتحدة و١٦ مرة اكبر اذ ما قيس بالسيارة لكل ميل. ويعزى ذلك أساساً الى استعمال المشاة والحيوانات والدراجات والسيارات للطرق معاً.

ولئن كان عدد كبير من الامراض وحالات الوفاة في البلدان النامية يعكس بيئة غير صحية فثمة اختلاف ملموس بين الاثرياء والفقراء (انظر الجدول ٥ – ٦)، فمن المرجح ان يقطن الفقراء مناطق الامراض المتوطنة اكثر من الاغنياء، سواء كانوا من اهل المدن او اهل القرى والا يلجأوا الى التدابير الوقائية او الى الرعاية الطبية العاجلة حتى عند توافرها. ويصعب على الاسرة الفقيرة ان تخرج من الضائقة المالية عند سقوط عائلها فريسة المرض، بل ويمكن ان يؤدي المرض غير الخطير الى تردي الاسرة من الفقر الى الاملاق.

المرض

يزيد انتشار الامراض غير المميتة وتتفاقم خطورتها في البلدان النامية عنها في البلدان الصناعية، غير ان النسبة الصغيرة نسبياً ممن تزيد اعمارهم عن ٦٥ عاماً في معظم البلدان النامية تقلل

الجدول ٦.٥ اختلافات العمر المرتقب داخل بعض البلدان

القطر والمنطقة	الدخل (المتوسط الوطني ١٩٧٠-١٩٧٢)	العمر المرتقب (بالسنين)
البرازيل، ١٩٦٠-١٩٧٠		
المنطقة الشمالية الشرقية	٥٤	٤٧.٩
المنطقة الجنوبية الشرقية	١٢٢	٦٢.٨
تانزانيا، ١٩٧٣		
منطقة كيجوما	٤٦	٤٣.٠
منطقة كليمنجارو	٢١٥	٥٥.٠
تايلاند ١٩٦٩-١٩٧٠		
المنطقة الشمالية	٧٨	٥٥.٦
منطقة بانكوك	٢٤٨	٦٣.٧

من اهمية الامراض المزمنة – وامراض الشيخوخة – والتي يعاني منها نحو ثلث المسنين في الولايات المتحدة على سبيل المثال.

واكثر الامراض انتشاراً في البلدان النامية هي تلك الامراض التي تنقل عن طريق البراز الآدمي – الامراض المعوية الطفيلية والمعدية، فضلا عن شلل الاطفال والتيفوئيد والكوليرا، وتنتشر هذه الامراض بسهولة في المناطق التي لا توجد فيها شبكات عامة للمياه النقية ولا تمارس فيها قواعد الصحة العامة. وفي حين انها تعدّ من الاسباب الرئيسية للوفيات بين الاطفال الصغار، فانها عادة ما تكون مزمنة ومسببة للضعف اكثر من كونها مسببات للمرض الحادّ او الوفاة. كما ان نسبة الاصابة بهذه الامراض عالية، فعلى سبيل المثال، عانى نحو ٦٥٠ مليون شخص من الاسكاريازيس (ديدان اسطوانية) تبعاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية في سنة ١٩٧١، ووجدت دراسة اجراها البنك على عمال البناء في ثلاثة مواقع عمل في غرب جاوة باندونيسيا ان ٨٥٪ من العمال مصابين بعدوى.

ومن بين الامراض الاخرى التي تسبب عادة الضعف العام وان كانت لا تؤدي الى الموت لدى الكبار، يظل مرض السلّ اكثر هذه الامراض انتشاراً. ويحتل معظم الامراض المسببة للضعف العام والتي تنقلها الحشرات او حاملات الجراثيم الاخرى مجالاً جغرافياً اضيق، على الرغم من انه وفقاً لتقديرات سنة ١٩٧٦، كان عدد الناس الذين يعيشون في مناطق ما زال يسود فيها مرض الملاريا ٨٥٠ مليون نسمة برغم الجهود التي بذلت للتحكم في انتشار هذا المرض، وان ٣٤٥ مليون شخص اخر يعيشون في مناطق لم تبذل فيها اية جهود للتحكم في هذا المرض تقريباً. وتحمل مرض البلهارسيا القواقع التي تنشط في المياه الراكدة. وتزداد حدة هذا المرض في شرق اسيا وشمال افريقيا والمناطق المروية في اميركا اللاتينية، ويقدر عدد من يصابون بعدوى البلهارسيا من ١٨٠ مليوناً الى ٢٥٠ مليوناً. وينتشر مرض النوم انتشاراً واسعاً في وسط افريقيا وهو مرض يسبب الموت عادة اذا لم يعالج في مراحله الاولى. وتنقل هذا المرض ذبابة «التسي تسي» وقد امكن السيطرة عليها بدرجة كبيرة في الخمسينات، غير انها عادت مرة اخرى نظراً لتراخي التدابير المتخذة للسيطرة عليها. وهي تشكل خطراً فادحاً على حياة ما لا يقل عن ٣٥ مليون نسمة، وقد سببت خسائر كبيرة في قطعان الحيوانات. ويظل مرض «شاجاز» وهو شكل من اشكال مرض المثقبيات خاص باميركا اللاتينية مرضاً متوطناً في مناطق ريفية كثيرة.

ويعتبر مرض عمى الانهار الذي تنقله ذبابة «السيموليم» وتتوالد في المياه السريعة الجريان مرضاً شديد التوطن في بعض مناطق غرب افريقيا واميركا الوسطى. ولقد ادت الاصابة بهذا المرض الى انقاص عدد السكان في وديان الانهار الخصبة.

وقد بذلت المحاولات للسيطرة على هذه الامراض عن طريق القضاء على حاملات الجراثيم بوسائل كيميائية وبيئية، غير ان ذلك لم يحقق الا نجاحاً محدوداً وفي بعض الحالات مؤقتاً، غير انه توجد احياناً عقاقير فعالة لبعض ناقلات الجراثيم وللسيطرة على هذه الامراض، لا بد من مركز راق للخدمة الصحية للتحكم في تفشيها واتخاذ الاجراءات الكفيلة بوقف انتشارها وعلاجها.

وبالنسبة للاطفال، فمن الواضح ان المرض يسبب اضطراب انتظامهم في المدارس وينقص قدرتهم على التركيز والتعلّم. اما بالنسبة للكبار، فالبحوث التي اجريت على عواقب اصابتهم بالامراض محدودة للغاية، ولم تتوصل الى نتائج ثابتة او يمكن تطبيقها بطريقة عامة. وقد اثبتت بعض الدراسات ان مكافحة مرض الملاريا قد انقصت ظاهرة التغيب من حوالي ٣٥٪ الى نحو ٣٠٪ في برنامج واحد اجرى في الفيليبين سنة ١٩٤٧. وتشير البحوث الانثروبولوجية الى ان الامراض الخطيرة كثيراً ما حالت دون الاستيطان في الاراضي الخصبة. ومن الغريب ان لا يوجد سوى عدد محدود من الدراسات المستفيضة عن اثار المرض في انتاجية العمال، وتظل الحاجة ملحة لاجراء المزيد من البحوث في هذا المجال.

ومن المحتمل ايضاً ان الاصابة بالمرض تقف حجر عثرة امام القدرة الابتكارية بجعل الناس اكثر تخوفاً من المخاطرة، او تحمل مسؤولية يكون فيها التوقيت الدقيق عاملا حاسماً. وقد توصلت دراسة عن المزارعين في باراغواي الذين يعانون بدرجات متفاوتة من مرض الملاريا الى ان العائلات المصابة بمرض الملاريا حصلت على غلّات منخفضة واهملت العناية ببعض الاراضي وتجنّبت زراعة المحاصيل التي تتطلب ايدي عاملة كثيرة واوقات محددة. اما في الصناعة، فقد يستعاض عن الايدي العاملة برأس المال حيثما يتكرر غياب العمال نتيجة للامراض المتوطنة.

صعوبات تحسين الصحة

في المراحل الاولى، عكس الانخفاض البطيء لمعدل الوفيات في اوروبا بالدرجة الكبرى، تحسن مستويات التغذية والاسكان والصحة العامة التي نتجت عن ارتفاع الدخل، وساعد انتشار التعليم ايضاً على ذلك. اما في البلدان النامية، فتعتمد المراحل الاولية لانخفاض معدل الوفيات على عامل اضافي – اي التقنيات الجديدة التي تؤثر في جمهرة الناس مثل مبيدات الافات والتلقيحات. ويقدر ان العمر المرتقب في البلدان النامية سنة ١٩٧٠ كان من

الممكن ان يكون اقل بثماني سنوات عما كان، لو لم تحدث تلك التغيرات في تقنيات الصحة العامة.

غير ان بعض الامراض ومن بينها معظم مسببات الاسهال وأمراض الجهاز التنفسي المعدية، لا يمكن منعها عن طريق التحصين المتاح حالياً او بمبيدات الافات، ولكن يمكن التوصل الى انقاص الاصابة بها عن طريق تحسين الظروف الصحية والتغذية وتغيير العادات الصحية للافراد. ولم تنخفض الاصابات بهذه الامراض في البلدان النامية الا بقدر ضئيل، بل تظل اكثر الاسباب التي تؤدي الى الوفاة في تلك البلدان اليوم.

وثمة قلق بالغ بعدم احتفاظ البلدان النامية، لاسيما في المناطق التي تزيد فيها نسبة الوفيات في بلدان افريقيا جنوب الصحراء وجنوب اسيا، بالقوة الدافعة اللازمة للحد من انتشار الامراض والتي سادت في الخمسينات. ويعود ذلك بالدرجة الاولى الى ان هذه البلدان قد انتقلت الى ما بعد المرحلة «التقنية» لتحسين الصحة، اي انه كلما اقتربت من مستوى الدولة المتقدمة، كلما صعب التقدم بنفس المعدل. كما يعكس ذلك ايضاً زيادة بعض الامراض المعدية. فقد ازداد عدد المصابين بالملاريا على سبيل المثال الى نحو ثلاثة اضعاف فيما بين سنة ١٩٧٢ وسنة ١٩٧٦، كما انتشرت بعض الامراض الاخرى وان لم يكن بنفس الحدة.

ويرجع انعكاس الوضع الى فرط ثقة السلطات واطمئنانها وسماحها بتراخي برامج المكافحة، فضلا عن ان تكاليف المكافحة باتت باهظة في اوائل السبعينات. وتصاعدت اسعار مبيدات الافات وتكونت لدى ناقلات الامراض مناعة ضد مبيدات الافات العادية الزهيدة الثمن. (خاصة المبيد د.د.ت). بل لقد ادت التنمية الاقتصادية احياناً الى زيادة الامور سوءاً، اذ لم تزد الزراعة المروية على المساحات الصغيرة من الانتاج فحسب، بل زادت من اماكن وجود القواقع التي تحمل مرض البلهارسيا ايضاً.

ويوجد الان في معظم المناطق المصابة برامج لمكافحة الامراض المتوطنة – وبخاصة الملاريا ومرض النوم. ويمكن ان تنفذ هذه البرامج بطريقة فعالة دون الحاجة لان يغيّر الناس من سلوكهم (برغم ان هذا لا يصدق تماماً على البلهارسيا حيث تقع على الناس بعض المسؤولية في نقلها). وغالباً ما يمكن استخدام مبيدات الافات بفعالية اكبر.

كما ان هناك امكانية تنفيذ برامج التحصين، حتى في تلك المناطق التي لا تتوافر فيها الخدمات الصحية الحكومية. ففي سييرا ليون، على سبيل المثال، تستخدم البرامج مجموعات من المتطوعين مهمتها طلب العون من الرؤساء المحليين لجمع كل من هو في حاجة للتحصين قبيل وصول المسؤولين عن التطعيم الى القرية.

والى جانب هذه الجهود، ثمة حاجة لاحراز تقدم في العادات الصحية للاسر وتوفير الخدمات الصحية. وكثيراً ما يكون العلاج البسيط فعالا، فعلى سبيل المثال، يمكن في الغالب انقاذ حياة الاطفال الذين يعانون من الاسهال الحاد باعطائهم محلولا مكوناً من الماء والملح والسكر (انظر الاطار). كما ان التعليم لاسيما تعليم الامهات امر له اهميته البالغة في هذا الصدد. وقد اثبتت الدراسات التي اجريت في ٢٩ دولة نامية ان معدل الوفيات بين الرضع والاطفال كانت اقل دائماً كلما ارتفع مستوى تعليم الامهات، وان كل سنة اضافية من التعليم تعني في المتوسط نقصاً في وفيات الرضع والاطفال يبلغ تسعة في الالف (٩ لكل ١٠٠٠). وتؤكد الدراسات ان محو الامية له اثر فعال في متوسط العمر المرتقب (انظر الاطار). وكما نوقش فيما بعد (انظر صفحتي ٦٦ و٦٧ الجزء الثاني) يتضح ان خدمات تنظيم الاسرة يمكن ان تسهم بطريقة مباشرة في تحسين صحة الامهات والاطفال.

وبرغم اهمية امدادات المياه المحسنة والتخلص من الفضلات في الحدّ من الامراض على المدى البعيد، الا انه يجب ان تصاحبها عادات وممارسات صحية افضل، اذا كان لها ان تكون فعالة تماما. وحينما تندر الاموال، تعطى الاولوية عادة لامداد شبكات المياه في المناطق الحضرية. ويأتي اعداد انابيب المجاري في المرتبة الثانية، وهو اكثر تكلفة واقل خطورة على الصحة (اذ يقل احتمال تلويث المياه عن طريق المراحيض وصهاريج الفضلات العضوية والبدائل الاخرى الزهيدة التكاليف لشبكات المجاري، اذا ما اقيم نظام مركزي لمعالجة المياه ولتوزيعها في المواسير تحت الضغط). غير ان من الضروري الحفاظ على شبكات المياه، الامر الذي كثيراً ما يهمل. وقد وجدت دراسة اجراها البنك الدولي عن امدادات المياه في القرى ان شبكات المياه في قطرين كانت مدة صلاحيتها للاستعمال اقصر من الزمن الذي استغرقه انشاؤها.

وعلى الرغم من انه غالبا ما يبرر الاستثمار الكثيف في امدادات المياه بأنه وسيلة لرفع مستويات المعيشة، الا انه من غير المحتمل ان يؤدي الى تحسين الحالة الصحية على نحو سريع وفعال فضلا عن انه باهظ التكاليف بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل. بل ان الانابيب العامة القائمة وصنابير الساحات برغم انها ازهد كثيراً من التوصيلات المنزلية ذات الضخّ الداخلي، الا انها قد تكلف ما يربو على ٤٠ دولاراً للفرد (باسعار سنة ١٩٧٨). وبالمقابل، يكلف التحصين ضد جميع أمراض الاطفال الشائعة ٥ دولارات على الاكثر للطفل الواحد.

تعويض الماء المفقود عن طريق الفم

هناك ابتكار بسيط استطاع ان يحدث ثورة في معالجة واحد من اهم الامراض القاتلة في البلدان النامية، فعادة يتوقف الاسهال وحده بعد فترة تتراوح بين ثلاثة وخمسة ايام، غير انه احياناً ما يسبب فقداً حاداً في سوائل الجسم وغالبا ما يكون فقد الماء هذا مميتاً، لاسيما في حالة الاطفال الصغار. وبتعويض ذلك السائل يمكن منع حدوث معظم حالات الوفاة.

وقد اتبعت طريقة لأكثر من قرن من الزمان تتلخص في حقن المصابين بالسائل في الوريد وهي طريقة لها مساوئها، خاصة في البلدان التي لا يكاد توجد بها خدمات طبية. وقد ثبت على مدى الاثنى عشر عاماً الماضية ان جرعة تعطى عن طريق الفم لها نفس التأثير والفعالية. اذ انه حتى اثناء الاسهال، تستمر الامعاء في امتصاص الغلوكوز وسيحمل هذا الاخير الماء بما فيه من املاح ضرورية.

وحققت طريقة تعويض الماء المفقود عن طريق الفم نجاحاً مبدئياً مدهشاً سنة ١٩٧١ وذلك في معسكرات لاجئي الحرب في بنغلادش. وعولج ما يربو على ٢٧٠٠ مريض في مدة شهرين في ظل ظروف شديدة الصعوبة فانخفضت حالات الوفاة من نسبة ٣٠٪ قبل بدء العلاج الى ٣,٦٪. واستخدمت طريقة تعويض الماء المفقود عن طريق الفم منذ ذلك الوقت لمنع او لعلاج فقدان الماء الناجم عن الاصابة بالكوليرا وبالامراض الاخرى المسببة للاسهال في كثير من بلدان اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية. فاذا نفذت بطريقة سليمة، يمكن انقاذ حياة ملايين البشر كل عام.

وتوصي منظمة الصحة العالمية حالياً بمزيج لتعويض الماء عن طريق الفم، مكون من ٣,٥ غرامات ملح الطعام (كلوريد الصوديوم)، ٢,٥ غرام من بيكربونات الصودا، ١,٥ غرام من كلوريد البوتاسيوم، ٢٠ غراماً من الغلوكوز. وعادة ما تمزج هذه المكونات وتعبأ مسبقا، وما على المساعد الصحي (او أم الطفل) الا ان تذيب الخليط في ليتر واحد من الماء. ويتراوح سعر المخلوط المعبأ بين ٠,٧ دولار و٠,١٠ دولار، وقد يكون هناك حاجة لاستعمال عدد من الاكياس يتراوح بين واحد وثلاثة اكياس طوال فترة الاسهال.

وهناك اهتمام كبير الان بشأن امكانية قيام الأمهات انفسهن بمزج الجرعة من مادتين تتوافران في معظم البيوت الا وهما السكر وملح الطعام. غير ان الخليط ينقصه البوتاسيوم والبيكربونات (ويفقد كلاهما اثناء الاسهال)، كما ان استعمال كمية كبيرة من الملح يمكن ان يعرض الطفل للخطر.

غير انه يمكن استخدام كل من طريقة المزج المنزلي والطريقة التي اعتمدتها منظمة الصحة العالمية دون اي تعارض بينهما. اذ اوصى احد التقارير (اعتمد على التجربة الميدانية في نارنغوال بالهند) باستعمال طريقة المزج المنزلي في الحالات البسيطة للاصابة بالاسهال واستخدام مزيج منظمة الصحة العالمية في الحالات الحادة.

والقت التجربة مسؤولية العلاج على عاتق الممرضات والقابلات المساعدات (اللاتي يعشن في القرية) وعلى امهات الاطفال المصابين. وفي حين لم يحدث اي تغير يذكر في حالات الاصابة بالاسهال بعد ادخال العلاج الجديد، الا ان نسبة حالات الموت هبطت بنحو النصف، من ٢,٧ لكل الف الى ١,٥ لكل الف.

توافر الرعاية الصحية

تتفاوت الاموال التي تنفق على الرعاية الصحية تفاوتاً كبيراً في جميع ارجاء العالم النامي، برغم انها منخفضة جداً على وجه العموم. وتقل الميزانيات الحكومية المخصصة للصحة في بلدان افريقيا المنخفضة الدخل عادة عن ٥ دولارات للفرد سنوياً (وغالباً ما تقل عن ذلك كثيراً). وفي اغلب الاحيان تكون النفقات الخاصة اضخم من الميزانيات الحكومية، ففي بنغلادش، على سبيل المثال، انفق الفرد على الصحة حوالي ١,٥٠ دولار سنة ١٩٧٦ اي ثلاثة امثال ما انفقته الحكومة. بحيث يبلغ الاجمالي الموحد دولارين اثنين، في مقابل ما يقرب من ٧٠٠ دولار للفرد في جمهورية المانيا الاتحادية. وسيظل هذا التفاوت هائلا حتى ولو اخذ في الاعتبار الفوارق بين الاسعار. ومن ثم فليس من الغريب ان يكون لكل ٩٢٦٠ شخصاً طبيب واحد في منتصف السبعينات في بنغلادش، و٥٦٠٠ شخص لكل سرير في المستشفيات، و٤٢٠٨٠ شخصا لكل ممرضة او قابلة بالمقابلة بعدد ٤٩٠ شخصا لكل طبيب و٨٠ شخصا للسرير و٢٦٠ شخصا لكل ممرضة في جمهورية المانيا الاتحادية (مع ان بعض البلدان المتوسطة الدخل بها نفس عدد الاطباء للفرد تقريبا كما في البلدان الصناعية).

وقد يقوم المساعدون الصحيون باداء كثير من الاعمال الطبية الضرورية (وان كانت بسيطة) بطريقة أفضل من اداء الاطباء، فربما يكون الاطباء غير راضين عن عملهم في الريف، ومن ثم يكرسون وقتهم لعياداتهم الخاصة. ومع ذلك ففي بلدان كثيرة يقل عدد الممرضات عن عدد الاطباء.

ويعيش الناس عادة، في كثير من البلدان النامية، في قرى متناثرة غالبا ما تكون صغيرة، كما انهم لا يستطيعون السفر الى اماكن بعيدة. ولذلك، فهم ليسوا على استعداد لطرق ابواب المنشآت الصحية الحديثة في المدن او غير قادرين على ذلك، الا في حالات الضرورة القصوى. وفضلاً عن ذلك فحينما تتوافر المراكز الصحية الريفية تكون عادة صغيرة، بحيث لا يمكن لها توظيف طبيب لكل الوقت، كما انها يقينا، اصغر من ان تستخدم المعدات والموظفين المساعدين استخداما فعالا. وبرغم ان الزيارات العابرة للاطباء غير المقيمين ومن يرافقهم من الممرضات قد يكون لها بعض النفع، الا انهم غير قادرين على تقديم خدماتهم عند الحاجة اليها، او على اقامة علاقات شخصية مع مرضاهم.

الرعاية الصحية الاوليه

من الضروري ان تُوفر الخدمات الطبية الاساسية، الوقائية منها والعلاجية، على نطاق واسع. بيد ان منظمة الصحة العالمية وصندوق الامم المتحدة الدولي لدعم الطفولة، قد اعتمدا مؤخرا مفهوما يطلق عليه اسم «الرعاية الصحية الاولية» في محاولة للتصدي لكل اسباب المشكلات الصحية الاعمّ. فضلا

عن المشكلات الادارية والسياسية والتنفيذية الاخرى، (انظر الفصل ٦) وهو مفهوم اشمل من الخدمات الطبية الاساسية، فهو مدخل متكامل الى الصحة بشكل عام، كما يغطي انتاج الغذاء، والتربية والتعليم، والمياه والمجاري، فضلا عن تأكيده على الاعتماد على النفس والمشاركة بين المستوطنات البشرية والحكومات.

وحظي المفهوم بدعم الحكومات الواسع النطاق، خاصة منذ المؤتمر الدولي للرعاية الصحية الاولية الذي عقد عام ١٩٧٨. وكان ذلك انجازاً سياسياً بحق. غير ان الشعارات والنوايا الحسنة ما زالت بحاجة الى ان تتحول الى رؤوس اموال كبيرة، ونظم صحية جديدة في معظم الاقطار.

ان اللجوء الى العاملين الصحيين الاجتماعيين ذوي التدريب المحدود، بغية توفير الخدمات الملحّة، فضلا عن احالة شديدي المرض او الحالات الخاصة الى مستوصفات ومستشفيات اكبر (انظر الاطار في الصفحة التالية)، يعد عنصراً جوهرياً من عناصر الرعاية الصحية الاولية، او من عناصر اي نظام رعاية صحية يرمي الى تغطية اعرض القطاعات بتكلفة منخفضة نسبياً. وعلى اولئك العاملين ان يوزعوا وقتهم بين واجباتهم المحتملة، كرعاية الامومة والطفولة والتوليد وتنظيم الاسرة، تضميد الجروح والمساعدة على احالة المصابين بجروح خطيرة الى المرافق الصحية الملائمة. كما ان بامكانهم تنظيم حملات التحصين وبرامج العلاج الجماهيري واسداء النصح في مجال التغذية وتنظيم الاسرة والصحة العامة، الى جانب مراقبة الاوبئة ونوعية المياه والمجاري.

ولئن ابدت الامثلة المتنوعة (بما في ذلك مثال الصين – انظر الاطار على صفحة ١١ – ٤٤) ان الرعاية الصحية الاولية ممكنة حتى في البلدان المنخفضة الدخل فانها تتطلب تدابير ادارية معقدة نوعاً ما. ويلزم اعتماد نهج فعّال منسق، ينطوي على حسن انتقاء وتدريب العاملين الصحيين الاجتماعيين، والاشراف الدقيق واحالة الحالات الخطرة الى العاملين المتخصصين وتوفير العقاقير والمواد الاخرى بكميات ملائمة (تخضع للرقابة). وان لم تتخذ تلك التدابير فمن المرجح ان يعتور العاملين الصحيين الاجتماعيين اليأس، ويفقدوا بذلك احترامهم وتأثيرهم بين الناس، مما يؤدي الى عدم اتباع ما يوصون به من رعاية علاجية ووقائية.

غير ان تشديد هذا التقرير (وغيره من التقارير) على الرعاية الصحية الاولية، ينبغي الا يغضّ من صعوبة او اهمية ضمان التوازن بين الانشطة، على مستوى المستوطنات البشرية وبين نظام الدعم المساعد الذي يكفل توفير خدمات الاحالة والاشراف. وينبغي للمراكز الصحية الريفية والعيادات في المدينة او مستشفيات الاحياء، ان تتصدى للامراض المختلفة التي تخرج عن نطاق اختصاص العاملين الصحيين الاجتماعيين (وان كان ذلك قد لا يستلزم طبيباً يعمل كل الوقت). وينبغي ان تتولى معالجة تلك الامراض مستشفى احالة، مزودة بمختبر واجهزة الاشعة السينية وغرف عمليات واسرّة. (ومن الطريف ان الصين قد أولت نظام الاحالة اهتماماً اكبر مما يذكر عادة). ويستطيع المستشفى ان يخدم ما بين ١٠٠٠٠٠ الى ٢٥٠٠٠٠ نسمة، فضلا عن الاشراف على انشطة ثلاث عيادات او ما يزيد، ونحو ٥٠ عاملا صحياً اجتماعياً. ويتوقف ذلك بالطبع على الكثافة السكانية والنقل والمواصلات ومستويات الدخل.

ويعتمد التوازن بين المستويات المختلفة لنظام الرعاية الصحية على عوامل عدة، تشتمل على الدعم المالي والسياسي لاهداف الرعاية الصحية الاولية والامكانات الادارية واستجابة المنتفعين بتلك الخدمات والتحضر والدخل القومي. ويمكن للبلدان ذات الدخل الاعلى ان تتحمل الاعباء المالية المترتبة على خفض نسبة الافراد لكل مستشفى وعيادة وان تزودها بمعدات افضل وبعاملين ارقى. بيد ان ثمة نزعة قوية، حتى في الاقطار الصناعية، نحو التركيز على العاملين في مجال الطب المساعد، لتحسين فعالية وانتشار الرعاية الصحية الاساسية، فضلا عن المساعدة في خفض التكاليف.

وفي بلدان عديدة من المستحسن ان يستغل العاملون التقليديون في المجال الصحي، وان يحظوا ببعض التدريب من امثال «الايور فدن» في جنوب اسيا والمولدين التقليديين الموجودين في كل البلدان تقريباً. ذلك انهم غالباً ما يتمتعون بثقة مرضاهم، ولان المرضى يدفعون عن تلك الخدمات (مما يتيح للحكومات ان تستغل الاموال المخصصة لذلك القطاع في اغراض اخرى). غير ان السبب الاساسي وراء تشجيع اولئك العاملين التقليديين هو انهم يغطون كافة السكان تقريباً في بلدان شتى، بما فيها بعض افقر بلدان العالم ممن لن تستطيع البرامج الفعالة للصحة العامة ان تشملهم بالفعل جميعاً في المستقبل القريب. ويمكن للتدريب ان يساعد اولئك العاملين التقليديين في تحسين طرائق علاجهم، وصرف بعض العقاقير الحديثة والاشتراك في التربية الصحية او تنظيم الاسرة.

وعلاوة على ذلك، فلا تزال الحاجة ملحة الى اجراء البحوث، بغية تطوير اساليب تلافي الامراض المقعدة الشائعة او علاجها، بحيث تتسم بالبساطة وقلة التكاليف لتطبيقها في اطار نظام رعاية صحية اولية. ونذكر من تلك الامراض: الملاريا والبلهارسيا واسباب الاسهال الرئيسية عند الاطفال.

التغذية

ان الجهود المنهاجية لتخطيط التغذية، على الصعيد الوطني في البلدان النامية، لا يتعدى عمرها عشر سنوات. واثناء هذه الفترة الوجيزة تحقق تقدم ملموس فيما يتعلق بابعاد سوء التغذية واسبابه وبشأن ما يمكن عمله للتخفيف من حدته.

وكان الاعتقاد السائد منذ عشر سنوات ان سوء التغذية يرجع اساساً الى نقص البروتين (وفي بعض الحالات نقص الفيتامينات او الاملاح المعدنية) وبذلك ركزت معظم برامج التغذية على توفير الاطعمة الغنية بالبروتينات للاطفال من تلاميذ المدارس عادة. ولكن محور التركيز اليوم قد تغير. وثمة اتفاق عام على عدة قضايا عريضة:

– توجد نواحي نقص غذائي خطيرة وواسعة النطاق في كافة البلدان النامية تقريباً، وان بلغت اسوأ درجاتها في البلدان المنخفضة الدخل. وتنجم عادة عن عدم كفاية الطعام لا عن اختلال في التوازن بين السعرات الحرارية والبروتين. وغالباً ما يكون ثمة نقص في الفيتامينات او الاملاح، فضلا عن نقص البروتين لاسيما بين الاطفال الصغار. لكن بالنظر الى التركيب النمطي لوجبات الفقراء، فان اشباع الاحتياجات اليومية من السعرات الحرارية (كما قدّرتها منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية) سيعني على الارجح اشباع الاحتياجات الغذائية الاخرى.

– يؤثر سوء التغذية على الكبار والصغار على الذكور والاناث – وعلى سكان الريف وسكان الحضر، وهو منتشر بصفة خاصة بين الاطفال فيما دون الخامسة من العمر، ويضعف مقاومتهم ضد الامراض، وهو سبب من اسباب وفاتهم في نهاية المطاف وفي كثير من المجتمعات، تعاني البنات منه اكثر من الصبيان.

– سوء التغذية انعكاس للفقر الى حد بعيد، فالفقراء ليس لديهم ما يكفي لشراء الطعام. وبالنظر الى بطء النمو في دخل الفقراء في المستقبل القريب فسوف تظل اعداد غفيرة من البشر سيئة التغذية طيلة عدة عقود قادمة.

– ومن اسباب سوء التغذية ايضاً، العادات الغذائية السيئة، وعدم توزيع الطعام بالعدل والقسطاس داخل الاسر.

– اكثر السياسات فعالية على الاجل الطويل هي التي ترفع دخل الفقير، وتزيد من انتاج المواد الغذائية حتى يرتفع نصيب الفرد منها. ومن السياسات الوثيقة الصلة بالموضوع سياسات دعم الاغذية، وتعليم اصول التغذية، واضافة الاملاح المعدنية او الفيتامينات الى ملح الطعام وغيره من الاغذية المصنعة، وزيادة التأكيد على انتاج الاطعمة التي يستهلكها الفقراء عادة.

والمناقشة التالية تفصل كلا من هذه القضايا.

تفشي سوء التغذية

تُستمدّ الادلة على خطورة مسألة سوء التغذية في كل البلدان النامية تقريباً، من ثلاثة مصادر رئيسية: تقديرات استهلاك المواد الغذائية، والدراسات العياديةوقياس اجزاء الجسم البشري والبيانات الخاصة بمعدل وفيات الاطفال.

وتشير تقديرات استهلاك الطعام عادة، الى انه في الدول النامية جميعاً، عدا اغناها، يقلّ استهلاك قطاعات ضخمة من السكان، عن الحدّ الادنى للغذاء المتكامل. ويتسع انتشار سوء التغذية في افريقيا (حيث عجزت امدادات الطعام حتى عن مواكبة نمو السكان في العديد من بلدانها) وفي جنوب اسيا، كما انه شائع في اميركا اللاتينية والشرق الاوسط. وثمة خلاف حول تقديرات العدد الاجمالي للمصابين بسوء التغذية: اذ مازال الخلاف قائماً بشأن عدد السعرات الحرارية وكمية البروتين التي يمكن اعتبارها «كافية» في المتوسط. وهناك من الاشخاص من يحتاجون منها الى كميات تختلف كثيراً عن ذلك «المتوسط»، وحتى داخل الاسر فغالباً ما لا يتوزع الطعام بحسب حاجات افرادها. على الرغم من ذلك، ومع مراعاة تأثير العوامل الجانبية الاخرى في النتيجة، فان من شبه المؤكد اليوم ان في العالم، عدة مئات من ملايين البشر الناقصي التغذية.

اما الدراسات العيادية وقياس اجزاء الجسم (المبنية على قياسات طول القامة والوزن المقابل لكل طول، ومحيط الذراع، وسمك الجلد، وفحوص الدم وما اليها) فهي تشير مثلا الى ان اطفال الاغنياء، او المهاجرين الى بلدان متقدمة، يميلون الى النمو بدرجة تفوق كثيراً نمو اطفال الفقراء.

وتعكس البيانات الخاصة بوفيات الاطفال، الاثار المشتركة للامراض وسوء التغذية. فالامراض قد تفقد الشهية وتنقص من كمية الطعام الذي يمكن ان يتناوله الفرد بوسائل شتى مثل فعل الطفيليات المعوية كما انها قد تنقص كمية العناصر الغذائية التي يتمثلها الجسم. وهكذا يضعف نقص التغذية مناعة الجسم، ويخفض بذلك من قدرته على مقاومة الاصابة الاولى ويجعله اضعف من ان يقاوم الاصابة بامراض اخرى. وقد سبقت الاشارة الى ان سوء التغذية سبب من اسباب وفاة ما يربو على ثلث الاطفال والرضع في البلدان النامية (انظر صفحة ٦٨ ـ الجزء الثاني).

انواع سوء التغذية:

يعكس معظمها اما النقص في عدد السعرات الحرارية واما النقص في البروتين او في كليهما. ولكن ترجع عدم

الخبرة المستخلصة

لا تزال التجارب الوطنية في مجال نظم الرعاية الصحية الاولية محدودة للغاية. اذ بدأت تجربة الاطباء «الحفاة الاقدام» في الصين في منتصف الستينات (انظر الاطار صفحة ٤٤). وشرعت اقطار متنوعة كايران والبرازيل والسودان والهند وجامايكا وبوتسوانا وتانزانيا في انتهاج نظم واسعة ابان السبعينات. واوضحت تجربة تلك البلدان متطلبات النجاح الجوهرية:

الدعم السياسي والمالي: وهو بالغ الاهمية لضمان دعم جزء كبير من «المؤسسة الصحية» في البلاد، ولتأمين الاشراف الطبي السديد والتمويل الملائم الى جانب الحيلولة دون تحول الرعاية الصحية الاولية الى شعار اجوف يقدم الى الفقراء. كما يتعين ضمان ألا تعد الرعاية الصحية الاولية للفقراء رعاية من الدرجة الثانية.

وينبغي على العامل الصحي الاجتماعي ان يشتغل بالتعاون مع الجماعة المحلية من خلال المنظمات المعترف بها، كالمجلس المحلي او لجنة تنمية القرية ان امكن ذلك (وكما يحدث في بوتسوانا والسودان). اذ يزيد ذلك من دعم الجماعة المحلية ومن فرص تحسين الممارسات الصحية داخل الاسرة، كما يمكن الاشراف على ساعات العمل واستعمال العقاقير والمواد فضلا عن قياس مدى رضاء المريض عن الخدمات المقدمة اليه.

وينبغي ان يؤمن استمرار الحوار بين منظمات الجماعة المحلية والمشرف على العمال الصحيين الاجتماعيين. ويجب ان تدفع الحكومة على الاقل جزءاً من راتب العمال الصحيين الاجتماعيين، كيما يتسنى للمسؤولين عن الصحة ان يراقبوا ما يجري الى حدّ ما. ومع ذلك فان بعض الاموال المحلية او الجهود الطوعية تضمن استجابة العامل الصحي الاجتماعي لما يشغل الناس، ويمكن لذلك بدوره ان يزيد من ادراكهم ووعيهم بالخدمات المقدمة اليهم. وتمنح الحكومة الهندية مكافأة قدرها ٦٠٠ روبية سنوياً (اي ما يوازي ٧٦ دولاراً) للعمال الصحيين المتطوعين.

ويحدد تركيب النظام السياسي على المستوى المحلي ما اذا كانت الضغوط المحلية تتجه لخدمة مصالح الفقراء او لاهمالها. وافلحت الصين في تحميل المجتمع المحلي باسره مسؤولية دفع رواتب العاملين الصحيين الاجتماعيين. بيد ان الاعتماد المفرط على الاموال المحلية قد يعني ان افقر المجتمعات المحلية لن تحظى الا باقل الاهتمام.

التوظيف والتدريب: ينبغي ان يكون العامل الصحي الاجتماعي ناضجاً بالقدر الكافي لضمان احترامه بين الناس. واكدت البرامج الاولى على التعليم الرسمي للعمال الصحيين الاجتماعيين مما ادى الى توظيف الشباب. ويوضح استعراض التجربة السودانية بجلاء ان المجتمعات المحلية لا تقبل اولئك الشباب بسهولة. وينبغي ان يكون العامل الصحي الاجتماعي اباً، وان تكون له خبرة شخصية فيما يتعلق بالازمات الصحية. وفي الوقت الراهن، يراعي في البرامج توظيف العناصر الاكبر سناًوالاكثر حماساً حتى ولو كان الشباب افضل تعلّماً. كما ينبغي ان يقطن العامل الصحي الاجتماعي في مكان عمله، فقد ثبت ان ذلك يؤدي الى تخفيض النفقات، فضلا عن ضمان تكيّفه مع الثقافة المحلية.وكان من الضروري في بعض الاقطار كايران واليمن، ان يدرب عامل صحي اجتماعي وعاملة صحية اجتماعية نظراً لاعتراض الاهالي على ان يعالجهم عامل من الجنس الآخر. ويتعين ان يكفل التدريب الكافي للعاملين الصحيين في المجتمعات المحلية، فضلا عن المعدّات والامدادات بغية ضمان الا يحال اكثر من مريض واحد من كل اربعة او خمسة مرضى الى المستويات الاعلى. اذ تزعزع المعدلات العالية للاحالة من ثقة الاهالي في العاملين الصحيين الاجتماعيين كما تزيد من احتمالات تخطي المرضى للعامل الصحي او العاملة الصحية.

ولقد اثبتت الدراسات التي اجريت في المكسيك وتايلاند هذه النتيجة. وعلاوة على ذلك فثمة رأي سائد في بلدان متعددة، يقول بان العاملين الصحيين الاجتماعيين ينبغي ان يحظوا بفرصة ارتقاء مدارج المهنة، عن طريق المسابقات التي تنظم للانتقال الى مستويات اعلى. وينوي السودان مثلا ان يقصر برامج التدريب الخاصة «بالمساعدين الطبيين» على العاملين الصحيين الاجتماعيين.

الاشراف والامدادات: من الضروري ان يجري الاشراف المتكرر على العاملين الصحيين الاجتماعيين. فنادراً ما يثق العامل الصحي الاجتماعي او العاملة الصحية الاجتماعية من قدراتهما، وخاصة في ظروف العزل والتدريب المتواضع التي يعيشانها، وغالباً ما يواجهان صعوبات لم يتنبأ بها المشرفون.

وتبرز التجربة التنزانية ضرورة الاشراف السديد والمستمر. وينبغي ان يوفر المشرفون التدريب اثناء الخدمة، وان يتأكدوا من ان الاداء على الاقل يفي بالمعايير الادنى. واكتشفت ايران والسودان وبوتسوانا انه من الافضل ان يبالغ في تقدير الاشراف اللازم بدلا من التعرض لخطر فقد الناس لثقتهم في العاملين الصحيين الاجتماعيين. وينبغي ان يتلقى العاملون بانتظام، زيارة موظفي المستوصفات القريبة والمراكز الصحية والمستشفيات الى جانب المسؤولين بمكتب الضابط الصحي في الاقليم. ويعوض ذلك عن صعوبات المواصلات المعتادة او ازدحام جدول المشرف بالمواعيد الاخرى. وعلاوة على ذلك، يؤمن هذا الاسلوب مراعاة طائفة من المسائل المتنوعة (من الرعاية في المستشفيات الى صرف العقاقير) الى جانب النظر الى الزيارات كنوع من الروتين لا كمسألة خطيرة. وفي هندوراس مثلا، ساعد توفير الاتصالات الهاتفية او اللاسلكية بين العاملين الصحيين الاجتماعيين والمشرفين في توفير نظام دعم ملائم، قلّل من الاحالات غير الضرورية. وغالباً ما يولي، الاطباء او الموظفون الطبيون المتخصصون، الاولوية للعمل العلاجي، على حساب الاشراف على العاملين الصحيين الاجتماعيين. ولذا ينبغي ايضاً ان يلعب الموظفون غير المتخصصين دوراً في الاشراف على العاملين الصحيين الاجتماعيين والرقابة عليهم. ويلزم ان يكون لدى العاملين الصحيين الاجتماعيين مجموعة نمطية من العقاقير البسيطة، ولو كانت هناك ضرورة لخفض الميزانية، فينبغي الا يكون ذلك على حساب العقاقير والامدادات (كما حدث في بعض الاحايين).

ان المعايير لازمة لاستخدام العقاقير والامدادات، وينبغي فرض الرقابة على العقاقير التي تقدم لكل عامل صحي اجتماعي، لتحديد سوء الاستعمال او التلاعب. وطورت كينيا برنامجاً نموذجياً لادارة استعمال العقاقير يعتمد على معايير علاجية بالغة التحديد.

كفاية الغذاء احياناً الى النقص في بعض العناصر المعينة. فمثلا، فقر الدم (الانيميا) الناجم اساساً عن فقدان كمية من الدم ونقص الحديد، يعتبر اكثر الامثلة شيوعاً لهذه الحقيقة. ويدل احد التقديرات الاخيرة على انه يوجد في العالم ٥٠٠ مليون نسمة على الاقل مصابين بفقر الدم.

والكلال الناتج واللامبالاة والكسل البادين والاثار السلبية على الانتاجية والتحصيل الدراسي من الامور المألوفة في المجتمعات الفقيرة الى درجة انها

اصبحت وكأنها طبيعية. ويقدر ان اكثر من نصف عدد ضحايا فقر الدم في البلدان النامية من النساء. اذ ان فقر الدم الراجع الى نقص الحديد وحامض الفوليك مرض شائع بين النساء الحوامل وتكمن خطورته في انه قد يؤدي الى الولادات المبتسرة والى زيادة احتمال وفاة الوليد. وكلما زاد عدد اطفال امرأة ما، كلما زاد احتمال اصابتها بفقر الدم – وهكذا تتفاقم حلقة الفقر، والخصوبة العالية والمعدلات المنخفضة لحيوات الاطفال.

وثمة مرض اخر شائع هو تضخم الغدة الدرقية (يصيب حوالي ٢٠٠ مليون نسمة) وينشأ عن نقص احد العناصر الغذائية الاساسية هو في هذه الحالة عنصر اليود. وتشير الادلة المتوافرة الى ان مرض تضخم الغدة الورقية قد يوقف التطور البدني والعقلي ويعوق النشاط والحركة. وفي المجتمعات التي تعلو فيها الاصابة بتضخم الغدة الدرقية تبلغ نسبة الاطفال الصم البكم او الضعاف العقول ٤٪ او ما يزيد عن ذلك.

كما ينتشر نقص فيتامين (الف) بحيث يؤثر على نحو نصف الاطفال في كثير من البلدان النامية. وفي اقصى حالاته يمكن ان يؤدي الى العمى. ولكنه في اشكاله الاقل خطورة قد يضعف قوة الابصار وما يتبعها من تدهور الاداء المدرسي والقدرة على الكسب عند الكبر. وقد يؤثر ايضاً في النمو والجلد وربما يزيد من خطورة امراض سوء التغذية الاخرى.

ضحايا سوء التغذية

لعل الاطفال الصغار، هم الذين يعانون، بالدرجة الاولى، من نقص التغذية يليهم النساء الحوامل والمرضعات. وتشير الادلة الى ان البنات في كثير من البلدان يقاسين اكثر من الصبيان. ويصدق هذا القول بصفة خاصة على جنوب آسيا، حيث احتمال حياة البنات حتى الخامسة اقل كثيرا منه في حالة الصبيان. كما ان المواليد من الاناث يُفْطَمنَ قبل نظرائهن من الذكور بوقت قصير في بعض بلدان الشرق الاوسط (انظر الاطار على صفحة ١٠٧ من الجزء الثاني).

ولا تؤدي معظم حالات سوء التغذية زمن الطفولة الى الموت المبكر، ولكنها تعني بداية صعبة منذ الميلاد قد تحول دون افلات الاطفال من براثن الفقر الذي ولدوا فيه. فسوء التغذية يوقف النمو، وقد يعطل التطور العقلي، في بعض الحالات الخطيرة، حتى بعد التغلب على اثاره البدنية. واوضحت الدراسات ان الاطفال، الذين عولجوا من سوء تغذية عيادية حاد اصيبوا به في فترة ما قبل المدرسة، كانوا ادنى بكثير من زملائهم الاخرين في اختبارات الذكاء وغيرها.

وثمة بعض الادلة، وان كانت غير قاطعة، على الاثار الضارة لسوء التغذية البسيط والمستديم. فقد بينت بعض الدراسات في البلدان النامية ان الاطفال الذين يتلقون تغذية افضل (وتقاس بطول القامة المقابل للعمر) يؤدون الاختبارات العقلية بكفاءة اعلى من غيرهم. وليس من الميسور دائماً فصل التغذية عن العوامل الاخرى المؤثرة في الذكاء، ومع ذلك توجد بعض الادلة على اثارها الخاصة بها.

كما يؤثر سوء التغذية على الدخل مما يعكس جزئياً، اثار سوء التغذية وقت الطفولة في النمو العقلي والتحصيل الدراسي، ولكن هناك علاقة بين التغذية والانتاجية البدنية. ففي نهاية المطاف كلما كان الغذاء كافياً، كلما كان الكبار اقدر على الحركة والنشاط – والا سقطوا تدريجيا فرائس للهزال والمرض. وعلى سبيل المثال، لا يعمل الفلاح ذو التغذية السيئة الا عددا محدوداً من الساعات للهكتار، بالقياس الى من يفوقه في التغذية، ومع ان البحوث بشأن العلاقة بين التغذية والانتاجية ليست كافية بعد، فثمة بعض الدراسات التي تشير الى ان الوزن او الطول الاكبر يعني انتاجية بدنية اعلى.

وعلى النقيض من معظم مؤشرات الرفاهية الاخرى، فان سوء التغذية في بلدان كثيرة يبدو، على الاقل بنفس الخطورة في الحضر كما في الريف. وقد بيّنت عمليات المسح في الهند والبرازيل وتايلاند واندونيسيا، ان نسبة السكان الذين يستهلكون سعرات حرارية قليلة اكبر بدرجة ملحوظة في المدن عنها في الريف. ويعزى ذلك، جزئيا، الى اثمان الطعام المرتفعة في العديد من المناطق الحضرية (غير المتمتعة بالدعم)، والى اوجه الانفاق المكلفة الاخرى كايجار المسكن والمواصلات العامة.

ولكن ذلك يعني ايضا والى حدّ ما، ان الحياة والعمل في المدن لا تتطلب مجهودا بدنيا كبيرا كما هي الحالة في الريف.

وعلى اية حال، فنظرا الى ان الفقراء، في المحل الاول، من اهل الريف، يظل سوء التغذية مشكلة ريفية اساساً. ومن الارجح ان يعاني سكان المناطق الريفية من التغييرات الموسمية في استهلاك الغذاء، ويضارّوا الى اقصى حدّ في فصل الامطار عندما تتزامن فترة العمل الزراعي الكثيف وتفشي الامراض، مع الفترة التي تشحّ فيها المواد الغذائية شحّا كبيراً.

اسباب سوء التغذية

يعزى سوء التغذية وخاصة بين الاطفال الصغار والامهات الحوامل والمرضعات، الى ثلاثة عوامل مهمة: (أ) الدخل غير الكافي للاسرة (ب) الجهل باصول التغذية الجيدة، (ج) التوزيع غير العادل للطعام داخل الاسرة ذاتها. بيد ان اهمها على الاطلاق هو الدخل المنخفض.

فالمجاعات في اثيوبيا سنة

٧٣ ١٩٧٤ وبنغلادش سنة ١٩٧٤ لم تنشأ من انخفاض في متوسط كمية الطعام المتاحة للفرد. وانما تسبب الجفاف في انخفاض دخل المزارع في المناطق المنكوبة بحيث عجز اهاليها عن شراءالطعام من المناطق الاخرى.

فان حصل ووزع الدخل بطريقة مختلفة، على الصعيد العالمي، فان انتاج الحبوب الحالي وحده قادر على تزويد كل شخص، رجلا كان او امرأة او طفلا بما يربو على ٣٠٠٠ سعر حراري مع ٦٥ غراماً من البروتين يومياً – وهو ما يفوق بكثير أعلى التقديرات للاحتياجات اليومية. فالقضاء على سوء التغذية لن يتطلب اكثر من توجيه حوالي ٢٪ من انتاج العالم المحبوب الى الافواه الجائعة التي تحتاج اليها.

وقد يكون للانخفاضات الهامة في المحاصيل الزراعية اثار مدمرة على التغذية فضلا عن خفضها للدخل في المناطق الريفية ولكميات الغذاء على المستوى الوطني. وفي حين ان تحسين وسائل النقل والتجارة الدولية في المواد الغذائية سيؤدي الى خفض الاثر في الاسعار، الا ان احداثاً مثل عدم هبوب الرياح الموسمية الذي تكرر في الهند عامي ١٩٦٥ – ١٩٦٦، يمكن ان يكون لها وقع رهيب على الفقراء: فقد نقصت امدادات الحبوب الغذائية الاساسية بنسبة ١٢٪ وارتفعت الاسعار بشدة. وبالنسبة لاسعار السلع المصنعة، كانت اعلى بنسبة ٣٧٪ سنة ١٩٦٧ مما كانت عليه في الفترة ٦٣ – ١٩٦٥. ولا يقتصر الامر على الفلاحين بل تتأثر ايضاً دخول العمال الزراعيين والبائعين وعمال الصناعات الغذائية بالفشل الذي يصيب المحاصيل.

وينفق الفقراء، جلّ دخلهم على الطعام. ففي الهند سنة ١٩٧٣ – ١٩٧٤ كان افقر ٢٠٪ من السكان يخصصون للطعام ٨٣٪ من اجمالي انفاقهم – ومع ذلك لم يحصل اي فرد منهم الا على اقل من ١٥٠٠ سعر حراري يومياً في المتوسط. وعند هذه المستويات المنخفضة للغاية، يتغير الاستهلاك الحراري تقريباً كدالّة للدخل (وعادة ما يكون هذا الاستهلاك مستمداً من أرخص انواع الطعام). وعندما يزيد الدخل، يطرأ بعض التغير على الميزانية العائلية (انظر الاطار).

وغالباً ما يقترن العوز الى المال مع العادات الغذائية السيئة. فثمة اعتقادات عامة بشأن التغذية، لها اثار ضارة، وتعزى أساساً الى الجهل لا الى الفقر. وبالنسبة للاطفال يكون الفطام وبالتالي فترة الرضاعة في غاية الاهمية. ففي حين يكون من المستحسن الاستمرار في الارضاع الثديي طيلة السنة الاولى مع اللجوء الى الطعام الصلب لاكمال حليب الام ابتداء من ٦اشهر، نجد ان ذلك غالباً ما يؤجل. ومن المحتمل ايضاً ان تكون التغذية السيئة للامهات الحوامل والمرضعات راجعة، على الاقل جزئياً، الى الجهل او عدم المعرفة. وقد وجدت دراسات عديدة انه كلما ارتفع مستوى تعليم الوالدين كلما تحسّن مستوى تغذية اطفالهما. وان تعليم الامهات يفوق في الاهمية تعليم الاباء حتى في حالة ارتفاع دخل الاسرة المتعلمة.

ويمكن للتعليم – ولاسيما تعليم البنات – ان يساعد في حل اخطر مشكلات التغذية واكثرها استعصاء، الا وهي طريقة توزيع الغذاء داخل الاسرة. وتشير ادلة متعددة على ان النساء الراشدات، في معظم البلدان النامية،

الغذاء والفقراء

كلما زاد دخل الناس تحسنت تغذيتهم – ونقصت نسبة ما ينفقونه على الطعام. ويوضح المخطط البياني انماط انفاق الاسر في اندونيسيا وان كان قابلاً للتطبيق من حيث الجوهر، على كل البلدان النامية. ويتبين منه ان اغنى الاسر تنفق من جملة ميزانيتها على الاسكان والوقود والاضاءة والمياه، نسبة اعلى مما ينفق افقر الاسر على البنود غير الغذائية. كما ان تكوين الوجبات يختلف (وهي حقيقة ندرس في صفحة ٦٢ تأثيراتها على السياسة. فالثلاثين في المائة الافقر في اندونيسيا يحصلون على ٤٠٪ من السعرات الحرارية من المنيهوت والذرة و٤٦٪ من الارز، في حين ان الثلاثين في المائة الاغنى لا يحصلون الا على ١٤٪ من سعراتهم من المنيهوت والذرة و٥٩٪ من الارز.

ولا يحتل الطعام المكانة الرئيسية في ميزانيات الفقراء فحسب، بل ان اعداده يستغرق قسطاً كبيراً من وقتهم، فالارز يجب ان يدرس ويذرّى ويفرّز للتخلص من القشور والنخالة وكذلك القمح والذرة، يجب الدرس والتذرية والطحن للحصول على الدقيق: والمنيهوت يجب ان يقشر ويسلق ويهرس ويصفىّ ثم يجفف للتخلص من حامض البروسيك السام، اما التوابل فتطحن يدوياً.. وهكذا – كل ذلك قبل القيام بأي طهي فعلي.

الانفاق حسب مجموعات الدخل
اندونيسيا ١٩٧٦

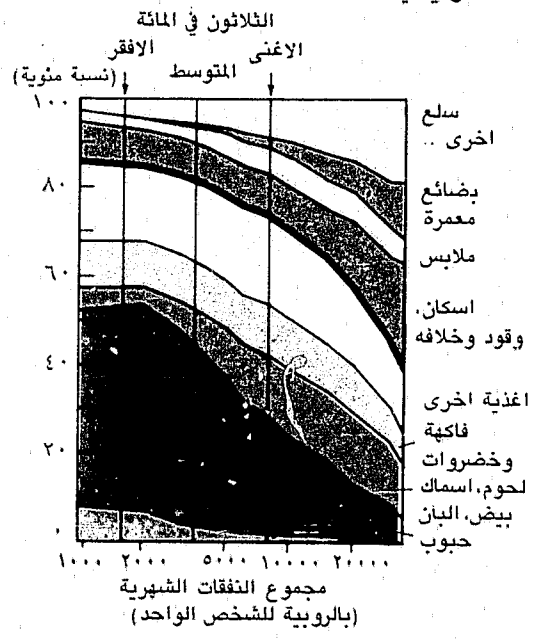

وقد وجدت احدى الدراسات التي اجريت في قرية من قرى «جاوة» ان المرأة تعمل لمدة ١١ ساعة يومياً في المتوسط. تنفق منها ست ساعات تقريباً في الانشطة المدرّة للدخل (العمل المأجور، الاشغال اليدوية، اعداد الاغذية لغرض البيع). اما الخمس الساعات الباقية فتنفق هنا وهناك بالمنزل (في جمع الحطب، ورعاية الاطفال، والكنس وما اليه) – وفي اعداد الطعام، الذي يستغرق ثلاث ساعات يومياً.

يحصلن على نصيب اقل من الرجال من احتياجاتهن من الغذاء، وان البنات مثل النساء، اقل تغذية من الصبيان. ولكن الصورة تصبح اقل وضوحاً فيما يتعلق بالكبار والصغار. ففي بلدان كثيرة يأكل الاطفال دون الخامسة، اقل بكثير من الكبار (لاسيما قبل سنّ الثالثة، حين يكونون اقل قدرة على تناول الطعام بانفسهم). ومع ذلك فالامر ليس كذلك في بعض الاقطار.

وتعكس ضروب التمييز هذه احياناً، الاختيارات الصعبة التي تتخذ في ظل اكراه اقتصادي مرير، وما تنطوي عليه من حرص له ما يبرره، على عائل الاسرة. ولكنها تعكس ايضاً الجهل بالاولويات الخاصة بالتغذية وتعبر عن تحيزات حضارية عميقة الجذور (يبدو ان الاهتمام بهذه المشكلة كان احد اسباب التجربة الصينية للتغذية في الكوميونات اثناء الوثبة العظيمة للامام سنة ٥٨ – ١٩٥٩ وقد لاقت مقاومة اجتماعية هائلة مما ادى الى الاقلاع عنها).

سياسات التغذية وبرامجها

توحي طبيعة اسباب سوء التغذية واثارها باساليب متعددة للعلاج. لعل اهمها يتلخص في رفع انتاج المواد الغذائية (وبخاصة تلك التي يتناولها الفقراء عادة ويزرعونها) وفي زيادة دخل الفقراء. ولا شك في ضرورة تعزيز ذلك بدعم مختلف انواع الاغذية مالياً، واضافة المقويات والعناصر الاساسية (كالفيتامينات والاملاح) اليها، وتربية الاهالي غذائيا.

الانتاج الزراعي

ليس من الممكن تدعيم استهلاك الغذاء في معظم البلدان ما لم يرفع الانتاج كذلك. ولا ريب في ان الكثير، يمكن تحقيقه للاغراض الغذائية، بانتاج المزيد من الاغذية التقليدية لدى الفقراء – مثل الدخن وغيرها من الحبوب الخشنة، والمحاصيل ذات الجذور. وهي على وجه العموم، ارخص مصادر السعرات كما ان لها مزايا اخرى، اذ يتطلب البعض منها ماء اقل للري ومجهوداً للصرف لا يقارن بالمجهود المبذول في حالة المحاصيل الاخرى. اما المحاصيل الجذرية فيمكن زراعتها طوال السنة – وبعضها يقاوم الجفاف. وعلاوة على ذلك، يميل صغار الفلاحين الى زراعة كل من الحبوب الخشنة والمحاصيل الجذرية، مما يعود عليهم بالنفع لو شجعوا على ذلك.

وغالبا ما تزرع الحبوب الخشنة مع المصادر الرخيصة للبروتين النباتي. وتشير الدراسات الى ان سعر المنيهوت الزهيد، مع فقره الشديد في البروتينات، يجعل الفقراء الذين يستهلكون الكثير منه لسد حاجتهم من السعرات الحرارية، قادرين على شراء ما يوازن غذاءهم من البروتينات. ولكن لم يشدد بعد، على انتاج مصادر البروتين الرخيصة الثمن مثل الفول والفاصوليا والعدس.

وعلى الرغم من الاهمال الطويل للبحوث وخدمات الارشاد الزراعي، وتوفير الاعتمادات، الا ان الوعي قد تزايد في السنين الاخيرة باهمية انتاج اغذية الفقراء وقد وسعت مراكز البحوث الزراعية الدولية (خاصة الموجود منها في الهند وكولومبيا ونيجيريا) ميادين بحثها لتشمل هذه المحاصيل، كما اولت اهتماما اكبر لقضايا التغذية.

كما قد يكون لبرامج تسويق الاغذية وتخزينها اثر كبير على التغذية، بالحد من التغيرات الضارة الاقليمية والموسمية والسنوية في امدادات المواد الغذائية وأسعارها. وهي التغيرات التي تسهم في سوء التغذية الى حد كبير. ويمكن ان يعمل التحسن في وسائل النقل واصلاح الطرق على استقرار سوق هذه المنتجات.

دعم الاغذية

يندر ان نجد قطرا منخفض الدخل يقترب من تحقيق الكفاية الغذائية، دون اللجوء الى شكل من اشكال دعم المواد الغذائية. وكان برنامج سريلانكا للدعم والتوزيع سنة ١٩٧٠ يزود افقر ٢٠ بالمئة من الاهالي بنحو ٢٠ بالمئة من السعرات الحرارية الى جانب ١٥ بالمئة من الدخل. ونجم عن ذلك ان انخفض سوء التغذية الخطير، الى مستوى مذهل، بالنسبة الى قطر صغير مثل سريلانكا، وارتفع متوسط العمر المرتقب بالتالي، وبفضل الخدمات الصحية والتعليمية في البلاد الى ٦٩ عاما. وعندما خفضت بشدة حصص الغذاء المدعوم عام ١٩٧٤، بسبب الارتفاع الحاد في اثمان الاغذية المستوردة، زاد معدل الوفيات زيادة ملحوظة في سريلانكا (حتى بعد الاخذ في الحسبان العوامل المؤثرة الاخرى)، ثم عاد فنقص سنة ١٩٧٦ وسنة ١٩٧٧ عندما توافر الطعام. ودعم الاغذية من الامور المألوفة كذلك في بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا. وكان له دور مهم في النهوض بمستوى تغذية الفقراء.

على ان دعم الحكومة للاغذية له مثالبه – فهو مكلف للغاية ويصل الى نسبة تتراوح بين ١٠ – ٢٠ بالمئة من الانفاق الحكومي في بعض الاقطار مثل مصر وكوريا الجنوبية (في ٧٤ – ١٩٧٥ مؤقتا) وسريلانكا. ومعظم النفقات يوجه للواردات مما يبتلع الصرف الاجنبي النادر او المعونة الخارجية. وبعض هذا الدعم يذهب الى طوائف من الناس ليست في حاجة للدعم في حقيقة الامر.

وربما تستطيع البلدان ذات الادارة القوية ان تنظم اختبارات للدخل – ليس على نحو مثالي ولكن بطريقة تكفل الحد من النفقات. فمثلا، كان من الممكن ان تقوم سريلانكا باداء افضل لتغذية الفقراء عام ١٩٧٤ لو انها استطاعت ان تقصر الحصص المتاحة عليهم انذاك.

وقد ادخلت فعلا نظام اختبار للدخل عام ١٩٧٨ لتخصيص الدعم فقط للنصف الافقر من السكان. اما بالنسبة لكثير من البلدان فقد يكون ذلك غير ميسور اداريا او سياسيا. ومن الاساليب البديلة لقصر اوجه الدعم على الفقراء، توجيه الدعم الى انواع الاغذية الرخيصة التي تزهدها المجموعات الاخرى، مثال ذلك الاذرة. فقد ادخلت سنة ١٩٧٨ في مجال التوزيع بالبطاقات في بنغلادش – واشتراها نحو ٧٠ بالمئة من الاسر المنخفضة الدخل في القرى، و٢ بالمئة فقط من الاسر المرتفعة الدخل. كما يمكن ان يقتصر توزيع الاغذية المدعومة على اماكن معينة مثل ما حدث في كولومبيا، اذ ان برنامج التغذية هناك والذي يدعمه البنك الدولي، يزود مجموعات اعمار محددة، تقطن افقر المناطق الجغرافية، بالمواد الغذائية التي اضيفت اليها الفيتامينات والاملاح المعدنية، دون التقيد بدخل الاسرة.

كما تثير نفقات الدعم العالية صعوبة اخرى – الا وهي صعوبة حفظ الاثمان التي يتقاضاها المزارعون عالية بدرجة تكفي لتشجيعهم على زيادة انتاج المواد الغذائية. فقد تسعى الحكومات الى خفض اسعار الاغذية المحلية للحد من تكاليف برامج الدعم، وربما تنخفض اسعار المزارع اذا زادت كمية الواردات من الاغذية – بمعنى ان تفوق صافي الزيادة في استهلاك الغذاء. ولكن البلدان (ومانحي معونات الغذاء) يمكنها ان تتنبأ بالاثار السلبية على الحوافز وتتجنبها. وبالتالي فان اوجه الدعم يجب ان تخطط بعناية بحيث تكون قادرة على خفض اسعار الاغذية للمستهلكين، وفي الوقت نفسه (لان ذلك يزيد من الطلب الفعلي على الاغذية) تحفظ الاسعار عند مستوى مناسب للفلاحين. ويمكن ان تستخدم ايضا حصيلة مبيعات اغذية المعونة لبرامج الدعم، بطريقة مباشرة او غير مباشرة لتعزيز البرامج الزراعية.

وعلى اية حال، فان ادخال نظم الدعم يتطلب الحذر برغم ذلك، لان من المحتمل ان يكون ثمن التخلي عنها فيما بعد، غاليا من الناحية السياسية.

برامج التغذية التكميلية

ذهبت بعض البلدان الى ابعد من ذلك، بان حاولت ان توجه المعونة الى صغار الاطفال والامهات الحوامل منهن والمرضعات – اضعف الفئات واكثرها تعرضا لاخطار سوء التغذية. ففي بعض الاحيان، اعطيت الاغذية الاضافية للاستهلاك المنزلي، وفي احيان اخرى، اطعم الاطفال مباشرة. وفي كلتا الحالتين، عم النفع العائلة باسرها – فحينما يتناول الاطفال الطعام خارج المنزل، يميل الوالدان الى تخفيض نصيبهم من غذاء الاسرة.

ومن الدراسات التي اجريت على برامج تغذية الاطفال دون سن المدرسة، والتي نفذت في منتصف السبعينات، يتبين ان النظم التي كانت تزود الاطفال بثلاثمائة سعر حراري يوميا قد اعطتهم بالفعل زيادة صافية في الاستهلاك تقدر بحوالي ١٠٠ سعر. ولم تتعرض للاخطار الا اقلية ضئيلة من بين الاطفال الذين تقل اعمارهم عن الثانية. على ان مثل هذه النظم عالية النفقات نسبيا: ففي بعض هذه المشروعات، بلغت تكاليف غذاء الطفل الواحد متوسطا سنويا يتراوح بين عشرة دولارات وسبعة عشر دولارا بالاضافة الى مبلغ يتراوح بين ثلاثة وسبعة دولارات كنفقات ادارية.

اضافة المقويات الى الاغذية

من الامور المألوفة في البلدان الصناعية والنامية على السواء، اضافة بعض العناصر الاساسية الى الاغذية اثناء التصنيع، ولكن هناك صعوبتين عامتين، الاولى ان الذين في غنى عن المواد المضافة، لا يزالون يحصلون عليها، بحيث ترتفع التكلفة لكل شخص محتاج اليها على الرغم من انخفاض التكلفة لكل شخص يتلقاها فعلا. والثانية، ان الفقراء لا يشترون الاغذية المصنعة الا فيما ندر، وحتى لو فعلوا فغالبا ما يكون ذلك من صغار المنتجين – بحيث تصبح اضافة المقويات الى الاغذية امرا غير اقتصادي او عسير التطبيق.

ولعل افضل النتائج التي احرزت، كانت من اضافة اليود الى ملح الطعام للوقاية ضد مرض تضخم الغدة الدرقية. فقد نجحت جميع البلدان المرتفعة الدخل تقريبا، وبعض الاقطار النامية في ذلك. وبلغت التكاليف السنوية للفرد اقل بكثير من ١ بالمئة ولا تزال مثل هذه البرامج غير شاملة (وقد لا تكون فعالة اذا استمر الناس في شراء معظم ما يحتاجون من الملح من مصادر غير تجارية او من المنتجين الصغار).

ويضاف فيتامين أ (الف) الى اغذية متعددة (وتشمل الشاي والسكر والسمن الصناعي النباتي وجلوتامات احادى الصوديوم ومنتجات الحبوب) في عدة بلدان نامية. وهي عملية فعالة ورخيصة النفقات – مثال ذلك، تكفي ثلاثة سنتات (٠,٠٣ دولار) للشخص الواحد سنويا لتزويد ٨٠ بالمئة من سكان غواتيمالا بنحو ٧٥ بالمئة من احتياجاتهم اليومية من هذا الفيتامين. وما زال في الامكان عمل الكثير.

ونظرا للانتشار الواسع لفقر الدم فقد جربت اضافة الحديد الى الطعام عدة مرات، وكانت هناك صعوبات تقنية ربما امكن التغلب عليها الان. ولكن فقر الدم لا يرجع الى نقص الحديد فقط ولا هو باليسير علاجه، ولا تزال البرامج الفعالة الشاملة بعيدة عن التحقيق.

وربما يكون تعاطي او تناول العناصر الغذائية، احيانا، اكثر فعالية (اما عن طريق الفم واما بالحقن). وقد اتبعت الهند وبنغلادش هذه الوسيلة مع فيتامين

أ (الف) (على فترات كل منها ستة اشهر). بيد ان الوصول الى المهددين بالخطر كل ستة اشهر ليس امرا سهلا من الوجهة العملية. كما وفرت بلدان كثيرة، حبوبا تحتوي على الحديد وحامض الفوليك للنساء الحوامل. وحقنت بلدان اخرى اهاليها بالزيت المضاف اليه اليود، للوقاية ضد مرض تضخم الغدة الدرقية (الحقنة الواحدة توفر الوقاية لمدة تتراوح بين ثلاث الى خمس سنوات).

التربية الغذائية

على الرغم من ندرة النجاحات الباهرة، ان وجدت، في مضمار التربية الغذائية، الا ان امكانات هذا النوع من التربية من الاتساع بحيث تتطلب اي محاولة لنشر المعارف عن التغذية تدعيما قويا ومتواصلا. ومن البداهة ان تتسم التربية بالواقعية: بمعنى ان حث العائلات الفقيرة مثلا على شراء اللبن الحليب قد يكون ضارا ان تم ذلك على حساب احتياجاتهم من السعرات الحرارية.

وقد اثبتت البحوث الحديثة عن الارضاع الثديي، قيمة لبن الثدي لا لطبيعته الغذائية فحسب بل لانه ينقل الى الرضع بعض مناعة امهاتهم ضد الامراض. وعلى النقيض من ذلك، يؤدي الارضاع بالزجاجة في ظروف غير صحية، الى زيادة مخاطر الاصابة بالامراض، فضلا عن انه كثير النفقات. وتجري الان اعادة النظر في دور الدعاية والاعلان في تشجيع صيغ اللبن المختلفة للرضع في البلدان الصناعية على حساب الرضاعة الثديية. وفي سنة ١٩٧٩ اثناء اجتماع عقد تحت رعاية منظمة الصحة العالمية وصندوق الامم المتحدة الدولي لرعاية الطفولة وافقت عدة شركات رئيسية متعددة الجنسية لانتاج الغذاء على الغاء الاعلان المباشر في البلدان النامية عن صيغ لبن الرضع. وتدرس الان منظمة الصحة العالمية مشروع قانون دولي للتسويق.

وسوف تصبح التربية الغذائية اقل تكلفة كلما امكن ادماجها في مناهج التعليم عموما، مزودة بالمعلومات عن تنظيم الاسرة والصحة، او ربطها بالهيئات الاجتماعية او اي قنوات اعلامية مؤثرة وموثوق بها. وعلاوة على ذلك انشأت بلدان عديدة مراكز التأهيل للمصابين بسوء التغذية لا لانقاذ حياة الاطفال فحسب بل لتعليم الامهات كيف يطعمن اطفالهم في المنزل ايضا. وجربت بلدان اخرى استخدام وسائل الاعلام الجماهيري، ويبدو ان الاحاديث البسيطة نسبيا والتي لا خطر من سوء تفسيرها، قد زادت من وعي الناس باساليب الممارسة الجيدة، وان لم تطبق في جميع الاحوال. ولعل في القدر الهائل من الاعلانات التجارية ما يوحي بأن وسائل الاعلام لم تستغل، في اي مكان، بالدرجة الكافية، في تعزيز البرامج الاجتماعية.

الاولويات والتخطيط

تجد البلدان نفسها امام اختيارات صعبة، في مجال سوء التغذية، كما في المجالات الاخرى. فليست هناك موارد مالية او سياسية او ادارية كافية لتنفيذ كافة السياسات والبرامج المذكورة آنفا. وتسعى بعض الاقطار الى تحديد الاولويات النسبية، بالاستعانة بالخطط الوطنية للطعام والتغذية. ويجب ان تكون هذه الخطط مؤيدة بعمليات متتابعة للمسح بطريقة العينات عن الوضع الغذائي في البلاد وعن انماط انتاج الغذاء واستهلاكه في كل مجموعة دخل وكل منطقة على حدة – مما يسمح بتبين الاثر المحتمل من الناحية الغذائية لابرامج البديلة للدعم او الانتاج. ومثل هذه الخطط، لا سيما لو نفذت بفعالية، تقدم سبيلا لجذب انتباه وزارات الزراعة مثلا، الى آثار الاولويات في مجال التغذية، على البحوث الزراعية وتسعير المنتجات، والارشاد الزراعي والسياسات الاخرى.

الخصوبة

احرز تقدم هائل، في السنوات العشر الماضية، في فهم اسباب معدلات المواليد المرتفعة، والاثار المترتبة عليها، وفي المساعدة على حل مسألتين هامتين يدور الجدل حولهما.

– ضاقت هوة الخلاف ان لم تكن قد اختفت تماما، بين اولئك الذين يزعمون ان برامج تنظيم الاسرة، لا يكاد يكون لها تأثير يذكر في معدلات المواليد، واولئك الذين يزعمون انه يمكن خفض معدلات المواليد باتباع اساليب تنظيم الاسرة وحدها. وتشير الادلة بجلاء الى ان الظروف الاجتماعية الاقتصادية وتنظيم الاسرة، عوامل هامة في تحديد معدلات المواليد. وان كلاً منهما يعضد الاخر ويدعمه.

– وتناقض الدلائل العديدة بوضوح المخاوف القائلة بأن البرامج الصحية، بخفضها لمعدلات الوفيات، سوف تزيد من نمو السكان على المدى الطويل. وبرغم ان معدل الخصوبة بدا غير متجاوب مع هبوط معدلات الوفيات خلال الخمسينات والستينات، الا انه هبط في كثير من البلدان الفقيرة منذ ذلك الوقت، فضلا عن انخفاض معدل نمو السكان.

الاتجاهات الديموغرافية وتوقعاتها

يقارن الشكل (٥ – ٣) الاتجاهات السابقة والمتوقعة لمعدلات المواليد ومعدلات الوفيات في البلدان الصناعية والنامية على حد سواء. ومن الضروري التأكيد على نقطتين، اولهما معدل نمو السكان السريع في العالم النامي، بعد ان هبطت معدلات الوفيات في سنوات ما بعد

الشكل (٥ ـ ٣) الاتجاهات في معدلات المواليد والوفيات، ١٧٧٥ ـ ٢٠٥٠
(المواليد والوفيات لكل ألف من السكان)

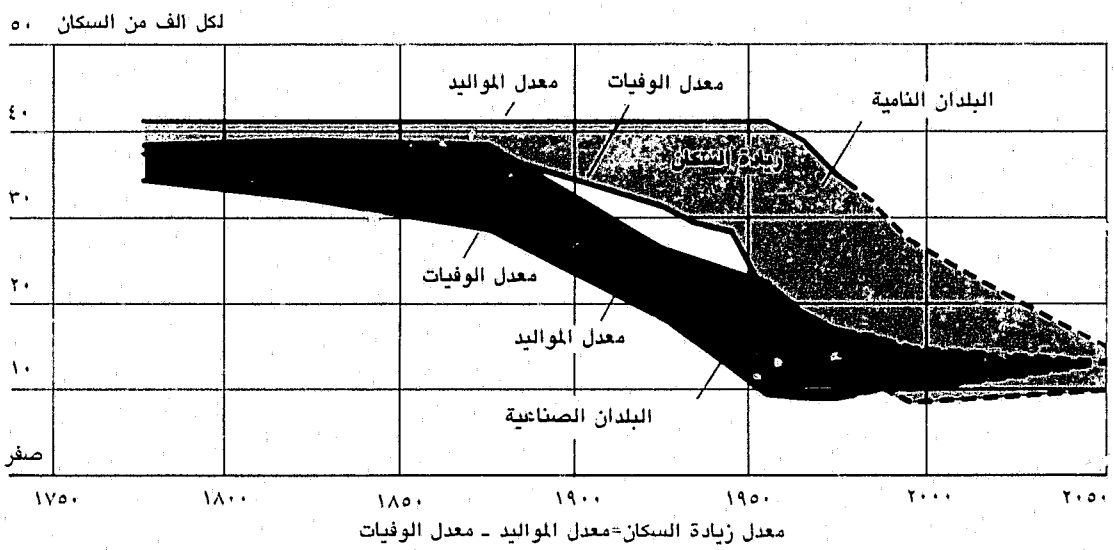

(أ) بسب المواليد والوفيات وتعكس الزيادات المقدرة في بسب الوفيات بعد حوالى عام ١٩٨٠ ارتفاع نسبة كبار السن بين السكان
(ب) تشمل البلدان الصناعية والاتحادالسوفياتي واوروبا الشرقية

الحرب، وتوقع استمرار معدل النمو السريع لبقية هذا القرن. والنقطة الثانية هي انخفاض معدلات المواليد الذي بدأ في الستينات في العالم النامي، وما يتبعه من انخفاض تدريجي في معدل نمو السكان منذ هذا التاريخ، – اذ هبط من مستوى القمة اي نحو ٢,٤ بالمئة في سنة ١٩٦٥ ليصل الان الى ٢,٢ بالمئة.

ومنذ سنة ١٩٦٥، حدث انخفاض في معدلات المواليد بلغت نسبته ١٠ بالمئة على الاقل، في قطرين من اكثر اقطار العالم ازدحاما بالسكان هما الصين والهند، وفي عدد من البلدان النامية الكبرى الاخرى مثل اندونيسيا والفيليبين وتايلاند وتركيا وكوريا الجنوبية. وفضلا عن ذلك فان معدل الهبوط الاخير في العالم النامي اليوم، اسرع مما كان في القرن التاسع عشر في اوروبا والولايات المتحدة. فقد امضت انكلترا وهولندا نحو خمسين عاما لخفض معدلات المواليد من ٣٥ مولودا الى ٢٠ مولودا لكل الف او حوالي نقطة كل ثلاث سنوات. وقد انقصت اندونيسيا وكولومبيا وتشيلي اخيرا نقطة واحدة تقريبا من معدلات المواليد الاجمالية بها كل عام، برغم انها كانت مرتفعة عند نقطة البدء.

ومن ثم، فان مقارنة معدلات المواليد الحالية في البلدان الغنية والفقيرة لا يجب ان تطمس التقدم الذي تحرزه اليوم بعض البلدان النامية في خفض معدلات الخصوبة.

وقد بدأت عوامل ارتفاع الدخل وانتشار التعليم، والقبول المتزايد لبرامج تنظيم الاسرة باعطاء ثمارها في خفض معدلات المواليد في معظم البلدان المتوسطة الدخل، في اميركا اللاتينية وشرق اسيا وفي بعض بلدان مناطق جنوب وجنوب شرقي اسيا. وباستمرار التقدم الاجتماعي الاقتصادي، من المتوقع ان ينتشر هبوط معدل الخصوبة الى بقية اقطار جنوب آسيا، ثم بعد فترة الى افريقيا خلال الثمانينات والتسعينات من هذا القرن.

غير انه وبرغم انخفاض معدلات الخصوبة، سيستمر سكان العالم في التزايد. وتشير توقعات البنك الدولي، التي تتمشى بشكل عام مع التقديرات الاخرى مثل تقديرات الامم المتحدة، انه قبل حلول عام ٢٠٠٠ سيزداد عدد سكان العالم من التقدير الحالي الذي يبلغ ٤,٤ مليار نسمة الى نحو ٦ مليارات. ومن المتوقع ان يزداد تعداد البلدان النامية (بما فيها الصين) من ٣,٣ مليار نسمة الى ٤,٩ مليار نسمة. وسيزداد تعداد الهند من ٦٧٢ مليون نسمة ليصل الى ٩٧٤ نسمة والبرازيل من ١٢٦ مليون نسمة الى ٢٠١ مليون نسمة ونيجيريا من ٨٥ مليون نسمة ليصل الى ١٥٣ مليون نسمة. وتعتمد هذه التوقعات على افتراض استمرار المعدلات الحالية للتقدم الاجتماعي والاقتصادي، وتشمل انتشار تنظيم الاسرة والخدمات الصحية والتعليمية، اما اذا تغيرت هذه المعدلات فسوف يتغير بالتالي معدل نمو السكان (انظر الاطار).

ومن المفيد بحث النتائج المترتبة على سرعة هبوط معدل الخصوبة بدرجة تؤدي الى خفض معدل نمو السكان في بلدان بعينها الى الصفر في موعد يسبق التوقعات الحالية بعشر سنوات. فلو تحقق هذا الافتراض لنقص حجم تعداد السكان «الثابتين» الناتج مثلا بنحو ٢٠٠ مليون نسمة في الهند، و٥٠ مليون نسمة في نيجيريا و٣٦ مليون نسمة في المكسيك.

الفقر والخصوبة المرتفعة

يدعم الفقر والخصوبة المرتفعة بعضهما البعض (انظر شكل ٥ ـ ٤ و٥ – ٥). وكما ذكرنا في الفصل الرابع فان نمو السكان السريع ليس ضارا دائما، وليس تخفيض نمو السكان هدفا في ذاته، ولا هو يزيد امكانية نمو الدخل بالنسبة للفرد في كل بلد او في كل وقت، لكن النمو السريع للسكان – في الظروف السائدة في اغلب البلدان النامية – يعوق النمو الاقتصادي بتقليل

الاستثمار في راس المال المادي والمهارات البشرية بالنسبة للشخص. وبالنسبة للاسر ذاتها، يؤثر عدد الاطفال على مدى ما يمكن للاباء انفاقه على صحة كل طفل وتعليمه – وبالتالي في قدرة الابناء على الكسب في المستقبل.

ويبين التحليل الكمي ان العوامل الاجتماعية الاقتصادية (مثل الدخل، ومعرفة القراءة والكتابة والعمر المرتقب) تمثل نسبة قدرها ٦٠ بالمئة من التفاوت في تغير معدلات الخصوبة، بين البلدان النامية من سنة ١٩٦٠ الى سنة ١٩٧٧. وتعود نسبة ال١٥ بالمئة الاضافية الى فعالية برامج تنظيم الاسرة.

وتتأثر فعالية برامج تنظيم الاسرة تأثرا كبيرا بالعوامل الاجتماعية الاقتصادية (التي تمثل حوالي ثلاثة ارباع تفاوتها). وهذا يساعد في فهم سبب الضعف الذي تبدو عليه برامج تنظيم الاسرة غالبا في البلدان ذات معدل الخصوبة المرتفع، مثل باكستان، حتى بعد سنوات من العمل. وكثيرا ما يسلم بأن هذا الضعف يعود الى قصور الجهود الحكومية. غير ان ما تبينه النتائج، هو ان البرامج تميل الى الازدهار، حيثما يوجد طلب على خدماتها. غير ان الجهود الحكومية امر حيوي.

المحددات الاجتماعية الاقتصادية للخصوبة

الخصوبة هي احد ميادين السلوك الانساني التي يكون للمشارب الفردية والدين والثقافة والمعايير الاجتماعية جميعها دور هام فيها. ومع ذلك، فهناك ما يوحي بان التفاوت في معدلات الخصوبة يمكن ان يفسر باختلاف البيئة الاجتماعية والاقتصادية للناس. كيف يمكن اذن ان تؤدي مستويات التعليم المنخفضة، وظروف المعيشة السيئة، ومعدلات الوفيات المرتفعة والافتقار الى الخدمات الصحية والى تنظيم الاسرة، الى الاسر الكثيرة العدد؟

لننظر الى المسألة من وجهة نظر الاباء، فلا شك انهم يسعدون باطفالهم، لكنه من المحتم عليهم ان ينفقوا الكثير من الوقت والمال في تربيتهم. فضلا عن ان الاطفال شكل من اشكال الاستثمار لقصير الاجل اذا شاركوا في العمل اثناء الطفولة والطويل الاجل اذا اعالوا اباءهم حين عجزهم او شيخوختهم. وحيث ان الاطفال مصدر للاشباع النفسي، فقد

توقعات بديلة للسكان

ما مدى حساسية توقعات السكان للتغيرات في معدلات الخصوبة والوفيات؟ ولكي يتضح ذلك، قارن بين التوقعين في حالة البرازيل. يفترض توقع البنك الدولي الحالي ان معدل الخصوبة الاجمالي (وهو مقياس لعدد المواليد للمرأة الواحدة، مقننا على حسب فئات الاعمار) سينخفض من ٤.٩ وهو المعدل الحالي الى مستوى احلال جديد (اي معدل خصوبة اجمالي فدره ٢.٢) قبل حلول سنة ٢٠١٥. ولم تقر الحكومة البرازيلية رسميا بان المعدل السريع لنمو السكان يشكل مشكلة. الا انها تسمح بتنظيم الاسرة لاغراض صحية ويزداد استعمال وسائل منع الحمل (تشترى بطريقة فردية اساسا).

ماذا يمكن ان يحدث لو ان معدل الخصوبة وصل الى مستوى بديل في سنة ٢٠٠٥ اي قبل نهاية التوقعات بعشر سنوات؟ هذا ما تفترض توقعات البنك حدوثه في كولومبيا وهي قطر ينخفض فيه متوسط الدخل، وتتساوى فيه تقريبا مستويات الالمام بالقراءة والكتابة ومتوسط العمر المرتقب غير ان بها بالفعل برنامجا لتنظيم الاسرة، تدعمه الحكومة، كما ينخفض فيها معدل الخصوبة انخفاضا كبيرا (اجمالي معدل الخصوبة = ٣.٧١). ومن الضروري كي تصل البرازيل الى مستوى كولومبيا، ان ينخفض معدل الخصوبة فيها انخفاضا حادا، وان لم يكن من الضروري ان يكون منقطع النظير. ومن اللازم ايضا ان تهبط معدلات المواليد من ٣٦ مولودا لكل ١٠٠٠ شخص في سنة ١٩٧٨ الى اقل من ٢٠ مولودا في سنة ٢٠٠٠ – اي اقل من انخفاض قدره نقطة واحدة سنويا، حققته تايوان وكوريا الجنوبية في العقدين الماضيين.

ويوضح الشكل الاختلاف في عدد وتركيب سكان البرازيل في سنة ٢٠٢٠، وفقا للافتراضات البديلة للمستويات الجديدة لاحلال السكان في سنة ٢٠١٥ (الحالة١) او في سنة ٢٠٠٥ (الحالة٢). ويجب ملاحظة امرين:

– وفقا اكلا التوقعين، ستهبط نسبة الاطفال الى السكان هبوطا حادا بين سنة ١٩٨٠ وسنة ٢٠٢٠. وسيزداد عدد الاطفال في سن الدراسة (من ٥ – ١٤) من ٣٢ مليون طفل حاليا بنحو ١٠ مليون طفل، في الحالة الاولى و٤ ملايين فقط في الحالة الثانية بالمقارنة بزيادة قدرها ١٤ مليونا في العشرين عاما الماضية، و٢١ مليونا في الاربعين سنة الماضية. وفقا للحالة الثانية، سيشكل الاطفال الذين تقل اعمارهم عن خمسه عشر عاما في سنة ٢٠٢٠، نسبة ١٥ بالمئة فقط من تعداد السكان بالمقارنة بنسبة ٢٦ بالمئة حاليا.

– وسيزيد عدد السكان في سن العمل الى اكثر من الضعف، حتى تبعا للحالة الثانية، من ٧٠ مليون شخص حاليا الى ١٦٣ مليون شخص في سنة ٢٠٢٠. ومن ناحية اخرى سينقص عدد المنضمين الجدد للقوى العاملة بدرجة كبيرة. وستحتاج البرازيل في سنة ٢٠٢٠ تبعا للحالة الاولى، الى ايجاد نحو ٤.٥ مليون وظيفة جديدة، ولكنها ستحتاج الى ٣.٣ مليون وظيفة جديدة فقط تبعا للحالة الثانية. والوصول الى المستويات الجديدة للاحلال في سنة ٢٠٠٥ بدلا من سنة ٢٠١٥، سيغير من العدد المحتمل للسكان الثابتين في النهاية (التي يصل اليها بعد ذلك بسبعين عاما) بحيث تصل الى ٢٨٧ مليون نسمة بدلا من ٣٤٥ مليون نسمة.

توقعات بديلة للسكان، البرازيل

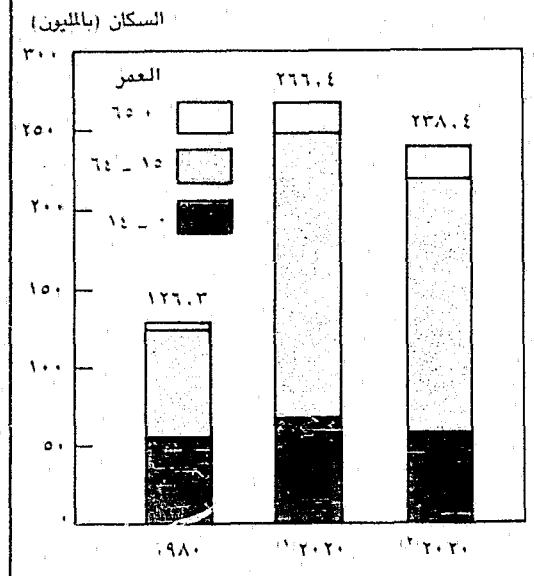

يتوقع المرء ان الاباء الموسرين يطلبون المزيد منهم. غير ان النقيض هو الصحيح، لاسباب عديدة.

اولها ، ان استخدام الوقت بطرق اخرى اصبح اكثر جاذبية، مثل كسب المال وتنمية المهارات واستخدامها وقضاء وقت الفراغ، ويصح هذا بدرجة خاصة على النساء اللاتي تقع عليهن المسؤولية الكبرى، في تنشئة الاطفال، فحين تتحسن فرص حصولهن على التعليم والعمل، وحين تتسع افاقهن، فغالبا ما يفضلن الاسرة الصغيرة. وثاني هذه الاسباب انه، يبدو ان الاباء حينما يرتفع دخلهم يفضلون عددا اقل من الاطفال الذين يتمتعون بصحة افضل وتعليم ارقى، بل انهم ينشدون مستوى ارقى من التعليم لابنائهم حينما يؤمنون ان فرص العمل في المستقبل والحصول عليها لن تتوقف على الطبقة الاجتماعية ومكانة الاسرة، بل على التعليم والمهارات المرتبطة به. وحيث ان هذا الاتجاه هو احد الاثار المترتبة على التنمية، فربما يساعد ذلك في تفسير سبب هبوط معدل الخصوبة على مر الزمن. والسبب الثالث، هو ان ابناء الفقراء يعملون داخل المنزل وخارجه وهم في عمر مبكر، اما بالنسبة للاباء الاغنياء، فان عمل الاطفال لا يعتبر امراً حيوياً في رفاهية الاسرة.

فاذا ساعد الاطفال في اعالة ابائهم وهم في سن الشيخوخة، لا تكون التكاليف الحالية «المنخفضة» لتنشئة الاطفال الا ثمناً زهيداً لها. وحينما تكون الاجور التي تحصل عليها الامهات منخفضة، لا يكون التفاوت بين ما تكسبه الامهات وما يكسبه الاطفال كبيراً. كما ان فقد الامهات للعمل والكسب اثناء فترة الرضاعة، يمكن للطفل ان يعوضه بسهولة فيما بعد. واخيراً، فان كثيراً من اعمال النساء التقليدية في البلدان الفقيرة حيث يعملن في الزراعة والاشغال اليدوية وعمليات البيع البسيطة، يمكن الجمع بينها وبين رعاية الاطفال.

وتدعم العلاقة بين فقر الاسرة ومعدل الخصوبة المرتفع، المعدلات العالية لوفيات الاطفال والرضع، ففي الاسر الفقيرة، تسير كثرة عدد المواليد والاحتمال الكبير لموت الرضع جنبا الى جنب. ففي المحل الاول، حينما تتوقف الامهات عن الارضاع الثديي نظراً لموت الرضيع، يزيد احتمال الحمل من الناحية البيولوجية. وغالباً ما يحاول الاباء الذين يموت اطفالهم احلالهم باخرين، فضلا عن انه حيثما يرتفع معدل الوفيات، تميل المعايير الاجتماعية (التي لا تستجيب للتغيرات في معدل الوفيات الا تدريجياً) الى تشجيع «التأمين» ضد الخسارة المنتظرة في الاطفال. ومن ناحية اخرى يسهم معدل الخصوبة المرتفع في المعدلات العالية لوفيات الاطفال والرضع: اذا ان كثرة الانجاب، خاصة اذا كانت الفترة بين انجاب الاطفال قصيرة، تضعف الامهات والاطفال على حد سواء.

تنظيم الاسرة

ومما يزيد من تدعيم العلاقة بين فقر الاسرة وارتفاع معدلات الانجاب، صعوبة حصول الفقراء على الوسائل العصرية البسيطة لمنع الحمل. وغالباً ما تكون وسائل منع الحمل مرتفعة الثمن، لا سيما بالنسبة الى دخل الفقراء – خاصة اذا اضطروا لشرائها من الاطباء الخصوصيين، ومن ثم فقد يعني تحديد عدد الاطفال بالنسبة لاسرة فقيرة، الامتناع عن المعاشرة الجنسية او الاجهاض غير المشروع، او قتل الاطفال او على احسن الفروض، استخدام وسائل منع الحمل التقليدية الصعبة وغير الفعالة، بل قد تتعدى الاعباء المالية او الاضرار النفسية التي يتضمنها تجنب الحمل احيانا تكاليف انجاب طفل اخر.

و بما اضفت برامج تنظيم الاسرة المخططة والمنفذة جيدا، صفة الشرعية على ما كان يستنكره من قبل الاقرباء والاصدقاء والجماعة العشيرة او اهل القرية. وغالبا ما يكون تأثير هذه المعايير الاجتماعية قوياً. وتبين الدلائل ان هبوط معدل الخصوبة في اوروبا ابان القرن التاسع عشر، لم يكن مرتبطا بالعوامل الاقتصادية على نحو ثابت، غير انه اتبع نمطاً مشابهاً، عبر مناطق تجمعها لغة واحدة، او حضارة مشتركة، مما يتضمن ان فكرة تحديد حجم الاسرة يمكن ان تؤثر في الخصوبة دون ارتباط بتغير اقتصادي بعينه.

ويمكن ملاحظة الميل نفسه في الوقت الراهن، فحتى اذا وضعت في التقدير الاختلافات في مستويات الدخل والتعليم، فثمة اختلافات قومية واقليمية في معدل الخصوبة (انظر الشكل ٤ – ٥)، وتبدو هذه الاختلافات، بالدرجة الاولى، نتاجاً للاختلافات الثقافية والدينية. ولكن لا يبدو اطلاقا ان الثقافة كانت احدى العقبات الكؤود امام تغير معدل الخصوبة، اذ ما أن يتم الوصول الى مستوى مرتفع من التقدم، حتى ينخفض

الشكل (٥ ـ ٤) الدخل والخصوبة

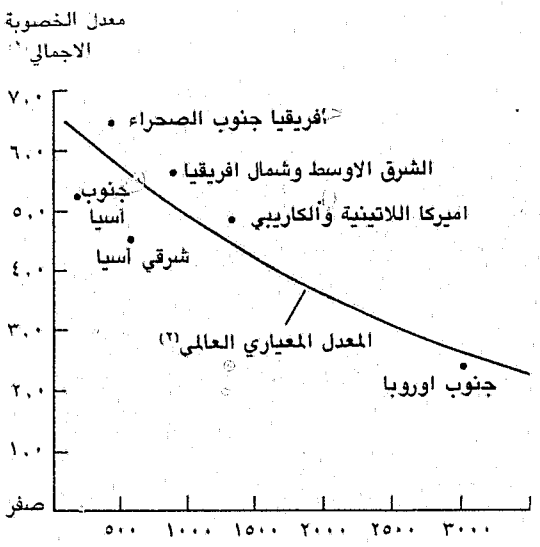

[1] عدد الاطفال المولودين، مصححا وفقا لتركيب الاعمار (انظر الملاحظات الفنية).

[2] مستنتج من معادلة تربط معدلات الخصوبة الاجمالية باجمالي الناتج القومي للفرد (انظر الملاحظات الخاصة بالمراجع)

الشكل ٥ ـ ٥ العوامل المؤثرة في الخصوبة

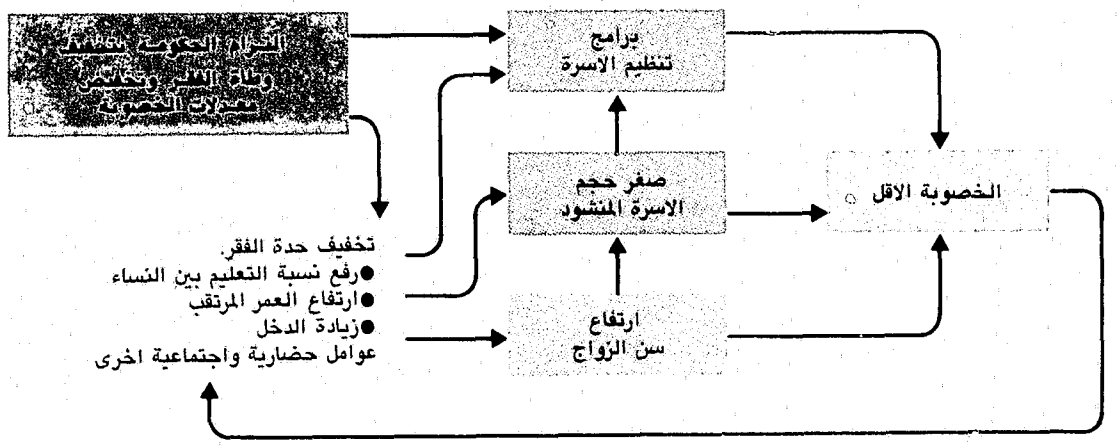

معدل الخصوبة بلا استثناء. وحين وجدت مقاومة عنيفة، دينية كانت ام حضارية، ضد استعمال وسائل منع الحمل، كما حدث في ايرلندا، انخفض معدل الخصوبة عن طريق التأخر في الزواج، وزيادة عدد من يبقون عزابا طوال الحياة، بدلا من اتباع اساليب تنظيم الاسرة.

سن الزواج

يرجع الهبوط الاخير في معدلات المواليد جزئيا، الى ارتفاع سن الزواج بين النساء. وقد ادى ذلك الى خفض معدل نمو السكان عن طريق اطالة الفترة الزمنية بين الاجيال، وتقصير فترة قدرة النساء على الانجاب، وتنويع الاهتمامات لدى النساء بحيث تتعدى الاسرة والانجاب ويحتفظن بها بعد الزواج.

ويتأثر سن الزواج تأثرا قويا بالظروف الاجتماعية والاقتصادية بما فيها تعليم النساء وتوافر فرص العمل لهن، مثله مثل الخصوبة الزوجية. ويبلغ متوسط سن الزواج (اخذين في الاعتبار النساء اللاتي لا يتزوجن اطلاقا) ٢٢ سنة في البلدان المتوسطة الدخل، في اميركا اللاتينية وماليزيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية. غير ان هذا السن يقل عن العشرين عاما (٢٠) (بل ينقص كثيرا عن العشرين) في كثير من بلدان افريقيا جنوب الصحراء ونيبال والهند وباكستان وبنغلادش. وقد كان لتأخر سن الزواج كاسلوب لخفض معدل الخصوبة اثر هام للغاية في اسيا. ففي الستينات، مثلت التغيرات في نسب النساء المتزوجات في كوريا الجنوبية وماليزيا، مثلها مثل التغيرات في الخصوبة الزوجية، نحو نصف معدل الهبوط في اجمالي معدلات المواليد، بل كانت اكثر اهمية من هبوط معدل الخصوبة الزوجية في سريلانكا والفيليبين. وقد اولت الصين في برنامجها الخاص بخفض معدل نمو السكان اهمية كبيرة لتأخر سن الزواج.

اما في اميركا اللاتينية، فقد كان تأخر سن الزواج عاملا اقل اهمية في هبوط معدل الخصوبة. ويعود ذلك، من ناحية، الى ان متوسط سن الزواج كان مرتفعا بالفعل بمقارنته بآسيا، ولان معظم الهبوط في معدل الخصوبة كان بين كبيرات السن من النساء في بلدان مثل تشيلي وكولومبيا وكوستاريكا من ناحية اخرى، ونظرا لان انجاب الاطفال غير الشرعيين ظاهرة شائعة. ويرتفع معدل الخصوبة كما ينخفض سن الزواج عموما في جميع ارجاء افريقيا والشرق الاوسط.

السياسة السكانية وبرامج تنظيم الاسرة

ليس خفض معدل الخصوبة غاية في حد ذاته، بل هو احدى الوسائل العديدة الاخرى لزيادة رفاهية الناس. كما لا تقتصر فوائد تنظيم الاسرة على الناحية الاقتصادية. ولا ينشد الزوجان الانجاب، بقدر ما تهيئه لهما قدرتهما الطبيعية على الانجاب حتى بين الفقراء. ولا يشذ عن هذه القاعدة الا القليل جدا – وخير شاهد على ذلك معدلات الاستشفاء العالية، نتيجة لمحاولات الاجهاض في اميركا اللاتينية، والدلائل المتفرقة التي توحي بان الاباء لا يبذلون دائما كل ما في طاقتهم لتجنب موت الرضع، لا سيما الاناث، وتساعد مراكز تنظيم الاسرة النساء الفقيرات، كما تساعد الاطفال الذين يعود عليهم صغر عدد الاسرة بالنفع.

وقد هدأ الخلاف تدريجيا، حول مسألة توفير الحكومة لخدمات تنظيم الاسرة وضمان حصول الفقراء عليها. وتتبع نحو ٣٥ قطرا من الاقطار النامية تعيش فيها نسبة ٧٨ بالمئة من عدد سكان العالم النامي، سياسة رسمية لخفض معدل نمو السكان. كما تعيش نسبة ١٤ بالمئة من عدد سكان العالم النامي في اقطار يدعم فيها تنظيم الاسرة، لاسباب تتعلق بالصحة او بالرفاهية – بما فيها الفوائد الصحية الناجمة عن قلة عدد الاطفال – وقد احرزت بعض البلدان نجاحا عظيما. اذ زادت نسبة نساء الريف المتزوجات اللاتي يستعملن وسائل منع الحمل في تايلاند من ١١ بالمئة الى ٣٥ بالمئة فيما بين سنة ١٩٦٨ وسنة ١٩٧٥، ومن ٣٣ بالمئة الى ٤٩ بالمئة بالنسبة لنساء المدينة المتزوجات. ووسعت الحكومة في اندونيسيا من خدماتها في سنة ١٩٧٤ حتى شملت القرية ويوجد بها حاليا ٣٥٠٠ مستوصف و٢٥ الف مركز طبي في

الريف، و٤٠ الف مجموعة لتنظيم الاسرة في القرى، وزادت نسبة النساء المتزوجات اللاتي يستخدمن وسائل منع الحمل الحديثة من ٧,٤ بالمئة في سنة ١٩٧٤ الى ١٨ بالمئة في سنة ١٩٧٧، وقد كانت ٠,٢ بالمئة في سنة ١٩٧٠.

ويجب ان لا تقتصر السياسة السكانية على دعم برامج تنظيم الاسرة. فقد لجأ عدد قليل من البلدان وخاصة سنغافورة، الى فرض الضرائب وانتهاج سياسات للاسكان، ترمي الى صرف الاهالي عن تكوين اسر كبيرة العدد. وشجع برنامج الهند لتنظيم الاسرة عمليات التعقيم بدفع مكافآت لكل من يقوم بها. واعلنت الصين مؤخرا عن قراراتها بمنح مكافآت وافضليات للاسر التي لها طفل واحد، وفرض ضرائب وعقوبات اسكانية على الاسر التي تنجب اكثر من طفلين، بعد ان ظلت تؤكد لسنوات عديدة على اهمية تأخير سن الزواج وتكوين الاسر الصغيرة باعتبارها واجبا وطنيا. وربما يساعد رفع السن القانوني للزواج (ولا يزال المتوسط في جميع البلدان ١٥ سنة) برغم ان الجهود المبذولة لم تحقق نجاحا يذكر حتى الان (ربما باستثناء الصين).

تيسير الحصول على وسائل منع الحمل

كانت تقوم بتقديم خدمات تنظيم الاسرة، قبل سنة ١٩٦٠ جماعات طوعية، في المقام الاول، اذ كانت معظم برامج تنظيم الاسرة محدودة، تقدم خدماتها عن طريق المراكز الطبية والمستوصفات، مشجعة الطرق البسيطة لمنع الحمل (الرغوة والغشاء المطاطي والحاجز الواقي) والفترات الآمنة. وفي الستينات توافرت وسائل منع الحمل عن طريق الفم وداخل الرحم، وشاع اجراء عمليات التعقيم والاجهاض المشروع قانونا. وقد تطلبت هذه الاساليب الجديدة دعم المستوصفات وتدريب الممارسين العموميين، مما ادى الى اعتماد برامج تنظيم الاسرة اعتمادا كبيرا على النظام الصحي.

وقد سبب هذا الامر صعوبات لبلدان كثيرة تندر فيها المرافق الصحية والعاملون، بحيث لا تستطيع توفير اساليب تنظيم الاسرة على نطاق واسع وبطريقة ملائمة. غير ان هيئة العاملين الصحيين ذوي المستوى المتوسط والافراد المدربين خصيصا في مجال تنظيم الاسرة، قد اثبتوا انهم اذا عملوا ضمن اطار الخدمة الطبية، يمكن ان يعوضوا عن الاخصائيين. وقد ادى استخدام المساعدين الطبيين في تايلاند وكوريا الجنوبية في فحص المرضى وتزويدهم بحبوب منع الحمل الى تقبل الناس المتزايد لاستعمال هذه الحبوب وقد تعلم المساعدون الطبيون لتنظيم الاسرة في باكستان وبنغلادش طريقة تركيب اللولب داخل الرحم وتنفيذ العمليات الخاصة بتنظيم الطمث، بما فيها عمليات الاجهاض في مرحلة مبكرة. كما دربوا على اجراء عمليات التعقيم على اساس تجريبي.

ولم تحقق الخدمات الفردية لتنظيم الاسرة نجاحا كبيرا، واحيانا تضمنت الانظمة الخاصة (في الباكستان على سبيل المثال) برامج طامحة للقيام بزيارات منتظمة للمنازل في محاولة لحث الاسر على تنظيم نسلها، وتزويدها بوسائل منع الحمل. غير ان الامر قد يكون صعبا، دون وجود شبكة عمل صحية مرضية، للاشراف على هيئة العاملين وتقديم المشورة او العون للعدد القليل من الافراد، ممن تحدث لهم مضاعفات نتيجة استعمال وسائل منع الحمل.

وثمة نهج بديل يبشر بالامل يتمثل في استخدام شبكات العمل الادارية الاخرى. فقد لجأت الهند من حين لاخر الى الاستعانة بموظفي الحكومة، كالمدرسين ومحصلي الضرائب لجمع الناس للتعقيم – برغم ان هذا الاسلوب قد اصبح كريها، لسوء استخدامه. وقد استعان البرنامج الناجح لتنظيم الاسرة في اندونيسيا (انظر الاطار صفحة ٤٩، الجزء الثاني) بالمنظمات المحلية القوية واستخدم عمال القرى على نطاق واسع، مع وجود المستوصفات التي يمكن ان يلجأ اليها الاهالي في حالات الضرورة.

وزادت بلدان كثيرة من الاماكن التي يمكن ان تشتري منها حبوب منع الحمل باسعار مدعومة في الغالب، غير ان البلدان النامية ما زالت تهمل استعمال طرق منع الحمل البسيطة والآمنة (الاغشية المطاطية، والحواجز الواقية ومبيدات الحيوانات المنوية) برغم شعبيتها المتجددة في البلدان الصناعية. ومع ذلك ففي الامكان تشجيع استعمال هذه الطرق، وهذا ما يتطلب اجراء البحوث حول طرق تطويرها بحيث تتوافق مع ظروف البلدان النامية ولكي يصبح استعمالها ممكنا (انظر الاطار).

الاولويات في المستقبل

سيعتمد التقدم في خفض معدل الخصوبة جزئيا على زيادة الطلب على وسائل منع الحمل – لا عن طريق برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تعود بالنفع على الفقراء في المقام الاول فحسب، بل عن طريق تزايد الوعي بان الخصوبة مسألة اختيار فردي ايضا. وسيعتمد التقدم في خفض معدل الخصوبة من جانب اخر، على توفير الخدمات الفعالة لتنظيم الاسرة. وسيسهل الامر، اذا امكن تطوير وسائل منع الحمل، بحيث تصبح اكثر ملاءمة. وعندما تقل المضاعفات الناتجة عن استعمالها والتي تتطلب عناية طبية. كما لا يجب الغض من اهمية الالتزام السياسي بانتهاج سياسة سكانية بعينها، اذ سيكون في امكان البلدان التي تهتم

تكنولوجيا منع الحمل

يبلغ عدد المعقمين حوالي ثلث عدد من يستخدمون وسيلة او اخرى من وسائل تحديد النسل.

ويوجد حوالي الثلثين (٢/٣) في البلدان الصناعية والثلث (١/٣) في البلدان النامية. وتصل نسبة من يستخدمون حبوب منع الحمل الى ٢٠ بالمئة ونسبة ١٥ بالمئة تستخدم اللولب داخل الرحم، ونسبة ١٣ بالمئة تستخدم الغشاء المطاطي. ويلجأ معظم الباقين وتبلغ ١٩ بالمئة الى اتباع الفترات الآمنة والامتناع عن المعاشرة الجنسية، او استخدام الحاجز الواقي وحقن منع الحمل (ويظل مفعولها لمدة تتراوح بين شهر وثلاثة اشهر) والانواع المتعددة من مبيدات الحيوانات المنوية او اتباع الطريق التقليدية مثل الانسحاب او الغسيل المهبلي بعد الجماع، او الاعتماد المقصود على فترات الرضاعة الثديية التي لا يحدث فيها الحمل. وبرغم ما تبينه الدلائل من انتشار لظاهرة الاجهاض غير المشروع فان الاجهاض الآمن المشروع ليس متوافراً الا في بلدان معدودة، ولا توفره المؤسسات العامة الا فيما ندر.

وكانت المبالغ التي انفقت على البحوث في العلوم التناسلية ومنع الحمل، محدودة، فبلغت في منتصف السبعينات ما يقل عن ٢ بالمئة من اجمالي الانفاق الحكومي على البحوث الطبية. وهبط الانفاق العام على البحوث التطبيقية لمنع الحمل بنسبة ٥٠ بالمئة منذ ذلك الوقت. ومن الارجح ايضا ان تكون المبالغ «الاقل» التي تنفقها شركات الدواء قد نقصت هي الاخرى. ويبدو ان السبب في ذلك يرجع الى ان الاساليب الجديدة لم يتوقع لها المسؤولون ان تكون مدرّة للربح. ولكن ما لم ينفق المزيد، فليس من المحتمل ان تطور او تختبر على مدى سنوات طويلة، تكنولوجيات منع الحمل الجديد – بما فيها التعقيم والعقاقير المحدثة للطمث، والادوية الخاصة بالرجال وغيرها – على الرغم من سهولة تحقيق ذلك من الناحية التقنية.

ولا تزال البحوث التطبيقية لمنع الحمل موجهة الى الاناث (تسعة امثال ما انفق على اساليب منع الحمل الخاصة بالذكور سنة ١٩٧٨). ويعزى ذلك، من جهة، الى ان البحوث الاساسية على الجهاز التناسلي الانثوي كانت اكثر نجاحا. كما ان البحوث موجهة بشكل كامل تقريبا، لاكتشاف طرق هرمونية ودوائية وجراحية جديدة: فقد انفق ما يربو على ١٠ ملايين من الدولارات على هذه البحوث في كل من عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨، وعلى خلاف ذلك، انفق اقل من نصف مليون دولار على الطريق الابسط التي تعتمد على الحواجز – برغم امكانيات تطويرها (مثل الاغشية المطاطية او الحواجز المقننة المصنوعة من البلاستيك).

وينظر الى وسائل الحجز الراهنة باعتبارها غير فعالة وغير مناسبة للاستعمال الواسع النطاق في البلدان النامية – حيث الظروف الصحية رديئة، وفرص الخلوة اقل، واشكال الاتصال بين الزوجين اكثر تحفظا، فضلا عن صعوبة اجراء عمليات الاجهاض كحل بديل. ومع ذلك، ففي الولايات المتحدة، يقل استخدام حبوب منع الحمل، ويتزايد استعمال الحاجز الواقي. كما تزايد قلق المستهلكين بشان الاثار الجانبية لكل من حبوب منع الحمل واللولب. وسواء كان هذا القلق قائما على اساس – وليس ثمة اجماع في الرأي في هذا الصدد – ام كان بلا مبرر، فسوف ينتشر في البلدان النامية، لا محالة. وخلال الثمانينات، يتعين اكمال الجهود المبذولة لتوسيع الخدمات لتشمل عددا اكبر من الناس بتنويع وسائل منع الحمل.

بمسألتي التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتنظيم الاسرة كليهما، خفض معدلات الخصوبة بقدر كبير حتى نهاية هذا القرن والزمن اللاحق.

النسيج المتضام

اوضح الفصل الرابع، ان مستويات الصحة والتغذية والخصوبة تؤثر تأثيرا ضخماً في دخل الفقراء. وتناول هذا الفصل مجالات التنمية البشرية كلا على حدة، واولى اهتماما خاصا لاسباب التغير والسياسات المحدثة له. غير انه يجدر التنويه بان العوامل المختلفة للتنمية البشرية محددات رئيسية تتفاعل مع بعضها البعض. ويشكل النسيج المتضام للارتباط المتبادل جوهر الشكل (٦ – ٥). ويوجد في هذا الجوهر العوامل السياسية المتشابكة التي تؤثر في الفقر. وقد اوردنا الشكل التخطيطي على سبيل الايضاح فقط، وليست السياسات المبينة فيه المحددات الوحيدة للفقر او للتنمية البشرية، اذ تشكل عوامل المناخ والثقافة والدين والموارد الطبيعية جميعها البيئة التي تحدث فيها التنمية، كما سبق التنويه. وتؤثر في اختيار السياسات بمثل القدر الذي تؤثر به الظروف السياسية والقيود الادارية وواقع الاقتصاد العالمي.

ان بعض حلقات الارتباط تبدو امورا طبيعية: فليس من الغريب ان يؤثر دخل الفقراء على مستويات التعليم والصحة والتغذية والخصوبة الخاصة بهم. اذ ليس في قدرة الفقراء شراء الغذاء اللائق او دفع نفقات الرعاية الصحية، وهم في حاجة الى كسب اطفالهم الهزيل (او عونهم في المنزل والحقل) الامر الذي لا يتيح للاطفال الذهاب الى المدرسة. كما يحسون بضرورة تكوين اسر كبيرة تعولهم اثناء الشيخوخة او العجز. وتتضح ايضا اهمية متوسط الدخل القومي، خاصة وانه يؤثر في القاعدة الضرائبية، ومن ثم في قدرة الحكومة على تمويل برامج التنمية البشرية.

ومع ذلك يصعب فهم بعض المؤثرات الاخرى نوعا ما، فقد ركزنا في مقامات عديدة، سبقت الاشارة اليها، على اثار التعليم الابتدائي. مثال ذلك ان الاباء الذين تلقوا هذا التعليم اكثر استعدادا لمعرفة طرائق ممارسة اصول الصحة والتغذية وقواعد الصحة العامة (ويبدون استعدادهم لتجربتها)، وبالتالي تنقص امكانية مرض اطفالهم او سوء تغذيتهم. ويزيد احتمال انخفاض معدل الخصوبة بالنسبة للمتعلمين اذ انهم يقدرون مساوىء انجاب عدد كبير من الاطفال حيث يقع على عاتقهم مهمة اطعامهم وتعليمهم. فضلا عن ان لديهم مصادر اهتمامات واشباع بديلة تزاحم الاطفال في الوقت والمال وهم اكثر استعدادا بوجه عام لقبول الافكار الجديدة، مثل

استعمال وسائل منع الحمل الحديثة وطلب النصيحة لتنظيم نسلهم. وبالنظر الى دور الام الجوهري في انجاب الاطفال وتربيتهم، فليس من الغريب اذن ان تفوق اهمية مستوى تعليمها اهمية مستوى تعليم الاب. وتؤثر الصحة والتغذية على حد سواء في مدى انتظام الاطفال في الدراسة بحيث يكملون الدراسة الابتدائية، وفي نشاطهم الجسماني والعقلي وقدرتهم على التعلم. وقد ثبت ان سوء التغذية والمرض يرتبطان ارتباطا وثيقا، حيث يزيد كل منهما احتمال حدوث الاخر وحدته – وغالبا ما يكون الموت النتيجة النهائية لكليهما. وتؤدي الصحة الجيدة دورا رئيسيا في التحول الديموغرافي الى معدلات خصوبة منخفضة: فعندما تقل احتمالات حياة الابناء حتى يعولوا اباءهم في الشيخوخة او العجز، يميل الاباء الى انجاب عدد اقل من الاطفال. وعلى الرغم انه من الممكن (وان لم يكن مؤكدا) ان تزيد التغذية الجيدة من الخصوبة الطبيعية، فان اثار التغذية الجيدة في مستويات الصحة والتعليم والدخل للفقراء، تسهم جميعها في خفض معدل الخصوبة بطريق غير مباشر. ويؤثر خفض معدل الخصوبة نفسه في جوانب الفقر الاخرى. ويزداد انتشار التعليم ويتحسن مستواه – نظرا لزيادة قدرة كل من الدولة والآباء على الانفاق بكمية اكبر على كل طفل، اذا كانت اعدادهم اقل. وترتفع معدلات وفيات الرضع والاطفال في الاسر الكبيرة، فضلا عن زيادة حالات سوء التغذية – ويعود ذلك الى مجرد عدم وجود قدر كاف من الغذاء او المال او الوقت لكل طفل.

ومن الضروري ايضا ان نبحث الامر على المدى البعيد، فبرغم انه من الممكن احراز قدر من التقدم عن طريق البرامج العاجلة، مثل حملات التطعيم وبرامج محو الامية بين الكبار، الا ان التنمية البشرية المتواصلة عادة ما تكون عملية بطيئة. وعموما ما تعكس مستويات الصحة والتغذية والتعليم والخصوبة، في قطر ما خلال فترة زمنية بعينها، مستوى هذا القطر في فترة زمنية سابقة تصل من ١٠ الى ٢٠ سنة، بل تصل احيانا الى ٥٠ سنة الى الوراء. وايا كان مستوى دخل الاسرة، يزداد احتمال ذهاب الاطفال الى المدرسة الابتدائية، اذا كان الاباء قد ذهبوا اليها هم ايضا، ونظرا لان البيئة المنزلية تحث على التعلم، لا سيما في الفترة السابقة على الالتحاق بالمدرسة، فمن المرجح ان يكون تحصيلهم الدراسي جيدا ايضا.

ومن ثم، فان التنمية البشرية تتنقل من جيل الى جيل في حلقة ارتقاء، بيد ان هناك ايضا حلقة «للتردي» تحكم على ابناء الاباء المحرومين بالبقاء في وهدة الحرمان بدورهم. ويكمن جوهر التنمية البشرية في تحطيم حلقة «التردي» هذه صعودا الى حلقة «الارتقاء».

الشكل ٥ ـ ٦ خطوط السياسة والفقر

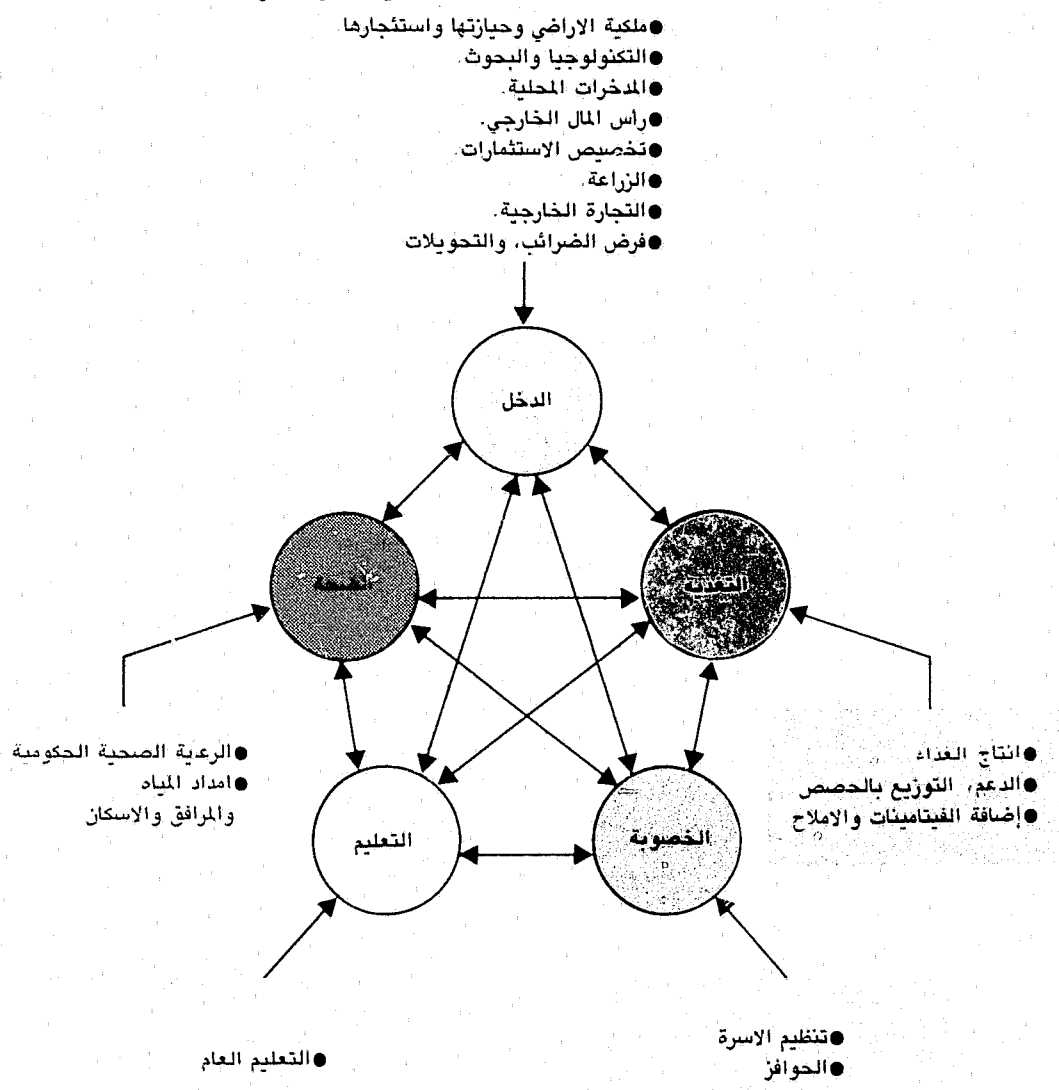

٦ نحو تنفيذ برامج التنمية البشرية: بعض الدروس العملية

يركز هذا الفصل على اربع مسائل رئيسية تؤثر دائماً على طرائق تنظيم برامج التنمية البشرية ومدى كفاءتها.

الدعم السياسي: كان حاسماً بالنسبة لنجاح برامج التنمية البشرية في الوصول الى الفقراء ويفسر انعدامه بعض الفشل في هذا المجال.

التمويل: لا تكفي الاموال وحدها لتحقيق التنمية البشرية، ولكن النقص فيها كثيراً ما يشكل تقييداً ملزماً للبرامج في هذا المجال. ولذلك فان الوسائل التي تؤدي الى تقليل تكاليف الوحدة، او الى تكوين ايرادات جديدة تلعب دوراً في التوسع في خدمات التنمية البشرية.

الادارة: قد تكون القدرات الادارية والتنظيمية اكثر ندرة من الاموال في كثير من البرامج. ومع ذلك تشير الخبرة الى انها كثيراً ما تهمل ولا تؤخذ في الاعتبار.

الطلب: ان كيفية استجابة الاسر والافراد للخدمات امر اساسي لتحسين الصحة والنظافة والتغذية، كما يؤثر على تردد اطفال الاسر الفقيرة على المدارس او عملهم بدلا من ذلك، وعلى خفض الخصوبة.

وهذه العوامل الاربعة – كالتعليم والصحة والتغذية والخصوبة مترابطة فيما بينها ترابطاً وثيقاً. وعلى سبيل المثال، يمكن الاقلال من التقييدات المالية والادارية عن طريق الدعم السياسي الذي يصبح اقوى بدوره اذا انخفضت تكاليف البرامج او كانت ادارتها سهلة او اذا كان ثمة طلب كبير عليها. الا ان هذا الترابط ليس تكميلياً فيما بين مجموع هذه العوامل: فعلى سبيل المثال، نجد ان مرتبات المساعدين الصحيين اقل من مرتبات الاطباء، ولكن المساعدين يحتاجون الى قدر اكبر من الاشراف.

التنمية البشرية والدعم السياسي

لا يمكن اعتبار الدعم السياسي للتنمية البشرية امراً مسلماً به. فالفقراء غالباً ما يكونون ضعفاء من الناحية السياسية. وكثيراً ما يكونون على حال من المرض وقلة التعليم والتشتت الجغرافي والانشغال بحيث لا يكون لهم نشاط سياسي. اما النخبة ذات النفوذ (وخاصة كبار الملاك الزراعيين)، فقد تعارض برامج التنمية البشرية اذا ما شعرت بان البرامج ستقوض سلطتها ومركزها. فقد تظن مثلا ان الاطفال المتعلمين لن يقبلوا العمل في ظروف مماثلة لظروف الاقنان في المزارع.

وحتى لو لم تكن هناك معارضة مباشرة، الا ان مدى وطبيعة برامج التنمية البشرية ستتأثر بالمنافسة السياسية الشديدة، على الايرادات المحدودة المتأتية من جباية الضرائب. وبما ان صانعي السياسة غالباً ما يسكنون المناطق الحضرية، بالاضافة الى معظم الذين لهم نشاط سياسي، ويستفيدون من المرافق العامة، نجد ان هذه البرامج تعاني من الانحياز الى اهل الحضر (على الرغم من ان انخفاض الانفاق الاجتماعي في الحضر لا يؤدي بالضرورة الى زيادة الانفاق في المناطق الريفية). ولكن حتى التسهيلات المتاحة للنخبة في مجال الصحة والتعليم في البلدان الفقيرة، غالباً ما يكون مستواها اقل من مستوى الخدمات المتاحة للطبقة المتوسطة في البلدان الغنية. وسيكون من التحديات السياسية الرئيسية، تكييف وتوسيع البرامج كي تصل الى الفقراء وخاصة في المناطق الريفية.

وعلى الرغم من الصعوبات، الا ان الحصول على الدعم السياسي لبرامج الصحة والتعليم التي يستفيد منها الفقراء (يكفي النظر الى الزيادات الكبيرة في الالتحاق بالمدارس وارتفاع العمر المرتقب) – غالباً ما يكون اسهل من الحصول عليه لوضع السياسات المتعلقة بالاصلاح الزراعي او الضرائبي على سبيل المثال. لماذا؟ لانه على العكس من الاصلاح الزراعي او رفع الضرائب، لا يعني حصول الفقراء على مزيد من المعرفة او تحسين الصحة او زيادة النشاط ان هذه الخدمات ستقلّ بالنسبة لاخرين. وبطبيعة الحال لا بد من تمويل مثل هذه المشروعات. فقد يضطر الاغنياء الى دفع ضرائب تزيد عن الفوائد المباشرة التي تعود عليهم. ولكن غالباً ما يكونون مستعدين لدعم التنمية البشرية لانها تنطوي الى حد ما على شرعية تتجاوز الثقافة والدين والايديولوجية والطبقة الاجتماعية. وهذا صحيح بصفة خاصة عندما يتعلق الامر باطفال فقراء. ان الفكرة التي تقضي بانه يتعين على كل الاطفال ان يبدأوا حياتهم بصورة عادلة (بدون عوائق المرض والجهل وسوء التغذية) واسعة الانتشار.

بالاضافة الى ذلك يستفيد الجميع في بعض الاحيان، فالاغنياء يستفيدون من القضاء على الامراض المتوطنة – فالوقاية عادة أرخص من العلاج. وتشكل السيطرة على الملاريا مثالا على ذلك. ويفيد الفقراء في المناطق الريفية اكثر من غيرهم في هذا المجال. ولكن البعوض الذي يلسع الفقراء قد ينطلق للسع الاغنياء ايضاً. وفي البرازيل سنة ١٩٧٤ اثار وباء التهاب السحايا الشوكية فزع الناس فتم تطعيم ٨٠ مليون شخص خلال عشرة اشهر واوقف الوباء.

كما ان برامج التنمية البشرية تسهم في تقوية الوحدة الوطنية في كل مكان تقريباً. ـ تعميم التعليم الابتدائي بصفة خاصة يعطي جميع المواطنين تراثاً ثقافياً مشتركاً، ويساعد على التغلب على اثار الانقسام، التي قد تنجم عن النزعات الاقليمية او القبلية او العنصرية او الطائفية او الطبقية. بالاضافة الى ذلك كثيراً ما ترى الحكومات في التنمية البشرية احدى الوسائل للحصول على دعم سياسي واسع لها بين مجموعات يمكن ان تكون معادية.

ان اغراء التنمية البشرية والالتزام السياسي بها يتخطيان الحدود الايديولوجية، فقد اهتمت كل من الصين وكوبا وكوريا الشمالية يمثل هذه البرامج وكذلك فعلت كوريا الجنوبية وكوستاريكا. وقد زاد من هذا الاغراء، الدعم الدولي والاخلاقي لهذه المشروعات. فقد تضمن الاعلان العالمي لحقوق الانسان سنة ١٩٤٨ الحقوق الخاصة بالغذاء والصحة والتعليم. كما لعبت الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة دوراً هاماً في تركيز الاهتمام الدولي على التنمية البشرية والقضايا الدكانية. وكذلك تدعم كل الاديان الاساسية الجهود المبذولة لتحسين الصحة والتغذية والتعليم للفقراء.

تخفيف القيود المالية

يرى وزراء المالية في كل مكان (باستثناء بعض البلدان الغنية بالمعادن) ان الاموال المتاحة لا يمكن ان تفي بكل الطلبات المتنافسة عليها. ان الايرادات العامة (الضرائب والايرادات الداخلية الاخرى والمساعدات الخارجية) في البلدان الاكثر فقراً، عادة ما تقل عن ٢٠٪ من اجمالي الناتج القومي، في حين ان الانفاق في مجالات اخرى خلاف المجال الاجتماعي (الزراعة، البنيات الاساسية، خدمة الدين، الدفاع الخ...) غالباً ما تزيد عن ١٢٪ من اجمالي الناتج القومي. الا ان الحكومات التي وفرت عملياً التعليم الابتدائي والرعاية الصحية والخدمات الخاصة بتحديد النسل، والغذاء المناسب ومياه الشرب للجميع غالباً ما تنفق في هذه المجالات اكثر من ١٠٪ من اجمالي الناتج القومي (واكثر كثيرا في اغلب الحالات).

وتتوقف النفقات اللازمة على عدة عوامل (انظر الاطار) من اهمها نطاق ومستوى الخدمات. وهكذا استطاعت الحكومات في بعض البلدان الفقيرة – في سريلانكا بصفة خاصة وربما في الصين – ان تزود الجميع تقريباً بالخدمات الاساسية (التعليم الابتدائي الغذاء والرعاية الصحية الاساسية وتسهيلات تحديد النسل) بانفاق اقل من ١٠٪ من اجمالي الناتج القومي. الا ان القاعدة هي ان الحكومات تنفق بين ٣ و١٠٪ من اجمالي الناتج القومي على برامج للتنمية البشرية ابعد من ان تكون شاملة – وغالباً ما تنخفض فعاليتها بالعجز في الاموال اللازمة لمواجهة نفقات التشغيل (اجور العاملين في الصحة والمدرسين، وصيانة شبكات المياه، البنزين اللازم لنقل الاطباء في المناطق الريفية، والكتب المدرسية).

كيف يمكن تخفيف القيود المالية في برامج التنمية البشرية؟ هناك اربع وسائل: زيادة الضرائب، اعادة تخصيص الايرادات، تخفيض التكاليف، واستخدام موارد اخرى غير التي يحصل عليها من الضرائب والرسوم.

زيادة عائدات الضرائب

حقق عدد كبير من البلدان النامية تقدماً كبيراً في مجال تحسين جباية الضرائب (انظر الجدول ٦ – ١). الا ان نسب الضرائب لم ترتفع في هذه الدول منذ ١٩٧٥. وعلى الرغم من امكانية اتخاذ خطوات اخرى في هذا الصدد (جعل فرض الضرائب اكثر تدرجا ومكافحة التهرب او التأخير في الدفع) الا ان نطاق الزيادة في فرض الضرائب اضيق الان مما كان عليه منذ ٢٠ سنة.

وهذا صحيح بصفة خاصة بالنسبة للبلدان الاكثر فقراً، حتى عندما تشكل التجارة الخارجية حصة كبيرة من الناتج القومي. وغالباً ما يكون ذلك مصحوبا بادارة ضريبية ضعيفة فيها وكميات كبيرة من الانتاج باقية دون تسويق، كما لا يمثل الفائض الخاضع للضريبة الا نسبة صغيرة من اجمالي الناتج القومي. وحتى نسبة الضريبة التي تصل الى ١٥٪ من اجمالي الناتج القومي تنطوي على عبء ضريبي ثقيل. ولنأخذ الهند كمثال: وفيها يعرف الفائض الخاضع للضريبة بأنه كل الدخل الذي يفوق خط الفقر. (اي دخل نسبة ال ٤٠٪ الاولى من السكان) وعلى هذا الاساس كان الفائض الخاضع للضريبة في الهند سنة ١٩٧٥ يساوي ٤١٪ من اجمالي الدخل. وكانت بالتالي نسبة الضريبة الى الفائض الخاضع للضريبة ٣٧٪ – وهو ما يمكن مقارنته بنسبة الضريبة الى اجمالي الناتج القومي في البلدان الصناعية.

ان تخصيص الضرائب للبرامج التي تتمتع بتأييد سياسي او اخلاقي كبير، يمكن ان يؤدي الى ايجاد اموال اضافية، في الوقت الذي يصعب فيه فرض ضرائب

كم يكلف ذلك؟

لنأخذ قائمة تمثل احتياجات التنمية البشرية: خمس سنوات في المدرسة ، تغذية مناسبة، مركز رعاية صحية اساسية قريب خدمات تنظيم الاسرة، ٢٠ ليتر من الماء النظيف على الاقل في اليوم من مصدر في حدود ١٠٠ ياردة عن المسكن، وحفرة للمرحاض. ما هي التكاليف التي تتحملها حكومة بلد نام لتزويد جميع السكان بهذه الخدمات؟

تختلف الاجابة من بلد لاخر وتتوقف في المقام الاول على مستوى الخدمات، وثانياً على عوامل اخرى كالمناخ والمواصلات وانتشار السكان، وثالثا على التوازن بين رأس المال ونفقات التشغيل. (لا تُوفر معظم الميزانيات اموالا كافية لنفقات التشغيل التي تحتاجها خدمات فعالة). ولكن هناك ايضا قاعدتين تؤثران في النفقات: اولا: ان النسبة اللازمة من اجمالي الناتج القومي لسدّ حاجة اي مستوى من الخدمات تنخفض كلما ارتفع اجمالي الناتج القومي. ويرجع ذلك، من ناحية الى ان البلدان المرتفعة الدخل تضم عدداً اكبر من المتعلمين (بالتالي اجورهم منخفضة نسبياً) لتنفيذ هذه البرامج، ومن ناحية اخرى الى ان النفقات، غير المتعلقة باليد العاملة، ترتفع بمعدل ابطأ من اجمالي الناتج القومي. ثانياً ان نفقات الوحدة الحدية غالباً ما تنخفض كلما زادت التغطية ولكن الى حد معين: فنفقات التغطية لآخر ١٠٪ الى ٢٠٪ من السكان قد تفوق عدة مرات متوسط النفقات لاول ٨٠٪ – ٩٠٪ من السكان بسبب تعذّر الوصول المادي اليها او الطلب غير الكافي.

بعض الامثلة من بلدان مختلفة:

التعليم: كان متوسط نسبة الالتحاق الاجمالي بالمدارس الابتدائية في البلدان النامية ٧٠٪ في بداية السبعينات. وكانت الحكومات المركزية تنفق انذاك ١,٧٪ في المتوسط من اجمالي الناتج القومي على التعليم. اما الحكومات التي تمكنت من تحقيق التعليم الابتدائي العام باقل من ٣٪ من اجمالي الناتج القومي فعددها يكاد لا يذكر، فمثلا انفقت ماليزيا ٢,٧٪ من اجمالي الناتج القومي في منتصف السبعينات ووصل اجمالي الالتحاق الى ٩٣٪.

التغذية: كانت الحصص الغذائية المدعمة من جانب الحكومة تقتصر على نصف السكان الفقراء في سريلانكا في ١٩٧٩، ومع ذلك وصلت تكاليفها الى ٤٪ من اجمالي الناتج القومي. اما القضاء على نواحي النقص في الاغذية بالبرازيل – بدخلها الاكثر ارتفاعاً – فمن المتوقع ان يتكلف من ١ الى ٢٪ من اجمالي الناتج القومي سنة ١٩٨٠ حسب نوع الغذاء.

الصحة وتنظيم الاسرة: كان نظام الرعاية الصحية العام في ماليزيا يغطي ٧٥٪ من السكان سنة ١٩٧٤. وكان يعتمد بصفة خاصة على المساعدين الصحيين لانخفاض تكاليفهم – وكانت نسبة نفقات التشغيل حوالي ٢٪ من اجمالي الناتج القومي. اما سريلانكا فقد انفقت حوالي ١,٧٪ في منتصف السبعينات. وانفقت الحكومة المركزية في الصين اقل من ١٪ على الصحة سنة ١٩٧٨، الا ان معظم الرعاية الاولية قد موّلت محليا. وانفقت حكومة البرازيل حوالي ٢,٥٪ من اجمالي الناتج القومي سنة ١٩٧٥، ولكن التأمين الصحي العام للصحة اتجه الى اقامة المستشفيات في المناطق الحضرية – فغطى نحو ٨٠٪ من سكان هذه المناطق واقل من ذلك بكثير لسكان المناطق الريفية التي تصل نسبتهم الى ٤٠٪ من سكان البلاد.

المياه: تشير دراسة حديثة للبنك الدولي الى ان الحكومة التانزانية ستتكلف حوالي ١,٨٪ من اجمالي الناتج القومي سنوياً ولمدة عشر سنوات لتزويد كل القرى بالمياه النظيفة، بالاضافة الى نسبة ٠,٨٪ لنفقات التشغيل بعد الانتهاء من اقامة الشبكة. وفي البرازيل قدرت الاستثمارات اللازمة لتغطية جميع السكان سنة ٢٠٠٠ باقل من ٠,١٪ في السنة من اجمالي الناتج القومي، الذي يزداد بمعدل اكبر في المناطق الريفية (اخذين في الاعتبار ان النفقات سترتفع لتغطية اخر ١٠٪ من اهالي الريف) وربما ٠,١ او ٠,٢٪ في السنة في المناطق الحضرية حسب نمو اجمالي الناتج القومي فيها. كانت تغطية السكان في المناطق الريفية والحضرية ٦٢٪، و١٤٪ على التوالي سنة ١٩٧٦. أما نفقات التشغيل فيتحملها المنتفعون.

المرافق الصحية: على الرغم من ان ٣٧٪ من المنازل بمدن البرازيل سنة ١٩٧٦ كانت مزودة باحواض للفضلات او ببالوعات. الا ان التوسع في هذا الشأن، بغية تغطية جميع المنازل بحلول سنة ٢٠٠٠، يحتاج الى استثمارات سنوية تصل الى ٠,٢ او ٠,٣٪ من اجمالي الناتج القومي. اما تزويد المناطق الريفية بحفر المراحيض فيكلف حوالي ٠,٠١ او ٠,٠٢٪ فقط من اجمالي الناتج القومي.

جديدة. ففي كولومبيا يخصص جزء من الضريبة على البيرة لاقامة مستشفيات عامة، وكذلك يمول عدد كبير من بلدان اميركا اللاتينية ميزانيات الصحة والضمان الاجتماعي من الضريبة على سجل المرتبات. (ولكن هذه الضريبة تغطي العمالة الرسمية فقط كما انها تتجه الى ابطاء النمو في الوظائف بزيادة تكلفة العمل بالنسبة لرأس المال). أما ضريبة وقود وسائل النقل، فهي تصلح للتخصيص لعدة اسباب: فهي سهلة التحصيل، وتصاعدية، وتساعد على كبح استهلاك النفط، ولها قدرة عالية على زيادة الايرادات – تفوق ١٪ من اجمالي الناتج القومي في بعض الاحيان. ولكنها كأي ضريبة مخصصة، ينبغي عدم الافراط في استخدامها، لانها تقلل من مرونة الانفاق الحكومي.

اعادة تخصيص الايرادات

يمكن زيادة الانفاق العام على مشروعات التنمية البشرية باعادة تخصيص الايرادات الحكومية، من الاستخدامات الاقل انتاجية بما فيها المشاريع الاستعراضية غير المجدية، ودفع المعونات للمؤسسات غير الفعالة. و – بقدر ما تسمح به اعتبارات الامن – الانفاق العسكري (الذي يتجاوز في جنوب وشرق آسيا وفي الشرق الاوسط الانفاق العام في مجالي الصحة والتعليم معاً). وحتى بالنسبة لبرامج التنمية البشرية كثيراً ما يمكن اعادة توزيع حصص الميزانيات من مشروعات غير عاجلة كثيرة النفقات (كالمستشفيات في المناطق الحضرية والجامعات التي يستفيد منها المتيسرون على وجه الخصوص) الى برامج اساسية (كالرعاية الصحية الاولية والتعليم).

تخفيض التكاليف

تستطيع الحكومات ان توفر خدمات رخيصة نسبياً – ودون استبعاد ادخال تحسينات في المستقبل، عن طريق الاختيار الملائم للتقنية والمستوى المعتدل للخدمات. (على سبيل المثال، يمكن لصنابير المياه العامة ان توفر الماء النظيف المضمون على حساب شيء من الراحة، ولكن بنفقة اقل من نصف تكاليف توصيلات المنازل). وكثيراً ما يواجه هذا الاتجاه بمعارضة من المدرسين والاطباء والمهندسين وبعض المهنيين الاخرين الذين يصرون على ارتفاع مستوى الخدمات – وبالتالي زيادة النفقات. فاذن ليس من المستغرب ان يقال ان القيود المالية تقف عقبة امام التوسع في الخدمات في المناطق الريفية الفقيرة، بل يشعر احياناً بعض القادة السياسيين ان من الافضل الموافقة على خدمات مرتفعة التكاليف صعبة التنفيذ عن المخاطرة بأن يتهموا بانهم يساندون مشروعات من «الدرجة الثانية». ولكن خبرة البنك الدولي في مشروعات التعليم والصحة والتنمية الحضرية تُظهر ان الحكومات ترى الآن فائدة سياسية واقتصادية في الوصول الى الفقراء بمستويات منخفضة للخدمات في البداية.

وقد ناقش الفصل الخامس عدداً من الوسائل المحددة للاقتصاد في برامج الصحة والتعليم والتغذية. ويشكل الاطباء «حفاة الاقدام» في الصين، مثلا ممتازاً لضغط النفقات من ناحية، ولرفع مستوى الخدمات في الوقت الذي ينمو فيه الاقتصاد القومي من ناحية اخرى. وتوفر الصين الان للعاملين في مجال الصحة الاولية تدريباً اضافياً ودعماً اكبر. كذلك يمكن لقصر الدعم على الذين لا يستطيعون دفع ثمن الخدمات ان يحد من النفقات (انظر الصفحات ٧٣ الى ٧٦ من الجزء الثاني لبعض الامثلة عن كيفية القيام بذلك في برامج التغذية). الا ان

الجدول ١.٦ الضريبة كنسبة من اجمالي الناتج القومي

مجموعة البلدان	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٧ دول نامية منخفضة الدخل	١١,٢	١٦,٠	٤٣
١٧ دولة نامية متوسطة الدخل	١٢,١	١٦,٤	٣٦
المجموع (٢٤ دولة نامية)	١١,٨	١٦,٣	٣٨
١٥دولة صناعية	٢٦,٢	٣٦,٢	٣٨

ملحوظة تضم الضرائب ضريبة الضمان الاجتماعي

تضييق افاق الاهداف اكثر مما ينبغي قد يؤدي الى فقدان بعض الدعم السياسي من المجموعات المتوسطة والمرتفعة الدخل – وقد يكون دعماً لازماً لوضع مشروعات تهدف الى نفع الفقراء ايضاً. ونوقشت ايضاً الوسائل المختلفة لضغط نفقة الوحدة في مجال التعليم العالي – وهو الجزء الاكثر تكلفة في نظام التعليم ككل – في فقرات سابقة. (انظر صفحة ٦٤ الجزء الثاني)

استخدام موارد اخرى غير عائدات الضرائب العامة

تلعب الدولة دائماً دوراً أساسياً في برامج التعليم والصحة والتغذية. كما انها المصدر الوحيد لتمويل التنمية البشرية. لكن الافراد والشركات الخاصة والمنظمات الاخرى غير الحكومية، يمكن ان يلعبوا دورا مهما في هذا المجال اذا ما وجدت الحوافز المناسبة التي تحثّهم على ذلك.

ويموّل القطاع الخاص معظم استهلاك الغذاء بطبيعة الحال. وبالاضافة الى ذلك نجد ان القادرين نسبيا مستعدون لدفع نفقات التعليم الخاص والخدمات الطبية. ويؤدي ذلك – في حالة عدم تعارض التوسع في التعليم العام والرعاية الطبية الخاصة مع السياسة القومية – الى امكان تركيز الاموال الحكومية المحدودة على الفقراء. ولكن اذا ما استمرت الطبقات المتوسطة في ارسال اطفالها الى المدارس الخاصة، فسوف يؤدي ذلك الى فقدان جزء كبير من الدعم السياسي اللازم للنهوض بمستوى التعليم العام.

ومن وسائل تعبئة الاموال الخاصة في التعليم تخفيض عدد الاماكن المتاحة في الجامعات العامة والمحافظة على مستوى عال من التعليم فيها، ثم السماح للقطاع الخاص بتقديم خدماته في هذا المجال، لكل من لهم القدرة المالية وفشلوا في الحصول على اماكن في الجامعات الحكومية نتيجة للمنافسة الشديدة عليها. ويمكن تقديم المنح الدراسية للذين لا يستطيعون دفع مصاريف الالتحاق بالجامعات. وهذا ما يحدث في كوريا الجنوبية حيث تصل نسبة الالتحاق بالمعاهد الخاصة في التعليم العالي الى ٧٢٪، في حين ان ٩٩٪ من الملتحقين بالتعليم الابتدائي (الذي يشمل الجميع تقريبا) يلتحقون بمدارس عامة.

وفي بعض الاحيان يمكن تحميل الاغنياء مبالغ تكفي لدعم الخدمات للفقراء. ففي عدد كبير من الدول على سبيل المثال، تحدد رسوم الحجرات الخاصة وشبه الخاصة في المستشفيات بنسب اعلى بكثير من النفقات، ويستخدم الفائض لدعم مرضى العنابر من الفقراء. وهناك مجالات افضل لهذا النوع من الدعم وهي المياه والصحة حيث يتم الدعم بطريقة الية. وعادة ما يكون الاغنياء على استعداد لدفع مبالغ تفوق التكاليف الحالية للخدمات. وذلك لان بديل الاشتراك في الشبكة العامة هو الحصول على بئر او مرحاض بنفقات اكثر بكثير.

وتستطيع الموارد المحلية ان تخفف

الاطباء «الحفاة» في الصين

اذا كان نظام الرعاية الطبية في المناطق الريفية في الصين مشهوراً باستخدامه للاطباء«الحفاة» لتحقيق تغطية لادنى المستويات، الا انه يكشف ايضاً عن عدة وجوه اخرى: مستشفيات المناطق الحضرية التي تغطي المناطق المجاورة، مستشفيات اقليمية مجهزة تجهيزاً كاملا، مستوصفات صحية في مراكز المقاطعات. وتقدم كل هذه التسهيلات الدعم الضروري لتحقيق تغطية كاملة على مستوى «الوحدة» التي تقدم خدماتها الى قرية كبيرة او عدة قرى صغيرة. وتضع كل وحدة برنامجاً خاصاً بها بتدعيم مالي من الحكومة. ثم يمول البرنامج نفسه بمجرد انشائه (الا في حالات استثنائية حيث تقدم الحكومة بعض المساعدات). ان قراراً بالاغلبية من جانب اعضاء الوحدة يكفي للبدء ببرنامج او انهائه، وللافراد الحرية في الانضمام اليه او تركه.

يعمل ١,٦ مليون طبيب «من الحفاة» في الصين (طبيب واحد لحوالي ٦٠٠ شخص) على مستوى الوحدة في المناطق الريفية، ومعظمهم من النساء اللاتي يتم اختيارهن للتدريب من بين اعضاء الوحدة التي تدعمهن مالياً اثناء التدريب (والذي يتم اثناء المواسم الزراعية التي يقل فيها العمل). ويعود الاطباء الى وحداتهم بعد اتمام التدريب حيث يقضون قسطاً من وقتهم في العمل في الزراعة.

ويدرب الاطباء «الحفاة» على استعمال الاساليب الحديثة في الطب، الى جانب العلاج التقليدي الصيني. العلاج بوخز الابر وبالاعشاب مثلا، مما يساعد على تقبل الطب الحديث ويقلل من النفقات – بما ان الادوية في الطب التقليدي تصنع من الاعشاب المزروعة محلياً.

والقاعدة هي ان برنامج الوحدة يمول من ٤ مصادر: اقساط سنوية يدفعها الاعضاء، ورسوم تقديم الخدمات، واستقطاعات من صندوق الرعاية الاجتماعية التابع للوحدة (تحصل عن طريق ضريبة على دخل كل مجموعة انتاج)، واحياناً من دعم الحكومة الاقليمي.

الاقساط السنوية: ١ – ٢ ين (٠,٦٠ – ١,٢٠ دولار اميركي) للفرد او من ٥ – ١٠ين (من ٣ الى ٦ دولارات اميركية) للاسرة حسب القسم. ويعتبرهذا مبلغاً كبيراً بالنسبة لمزارعين يصل متوسط دخلهم السنوي الى ١٠٠ ين فقط (اي ٦٠ دولاراً اميركياً) (يصرف جزء ضئيل منه نقداً). وبما ان صندوق الرعاية الاجتماعية عبارة عن نسبة مئوية محددة من دخل الوحدة، فان معدل اسهام الصندوق في برنامج الصحة يتوقف على دخل الوحدة. ويدفع الاعضاء رسوماً عن كل زيارة لمركز الصحة التابع للوحدة، وقد يذهبون الى مركز الصحة التابع للمقاطعة او المستشفى الاقليمي في الحالات العسيرة. وتدفع عموماً رسوم الزيارة لمركز الصحة التابع للمقاطعة من صندوق الرعاية الاجتماعية للوحدة. ولكن المرضى الذين يذهبون الى المستشفيات المتخصصة يتحملون جزءاً من الرسوم على الاقل.

وكأي نظام رعاية صحية اولية، يعتمد على العاملين المحليين في هذا المجال تواجه الصين مشكلات تتعلق بالثقة والتدريب والمستويات المتفاوتة للخدمة، وتتخذ التدابير الان لحل هذه المشكلات، بما في ذلك الاهتمام بالتدريب التمهيدي والتدريب اثناء الخدمة، الذي يتلقاه الاطباء «الحفاة». والغرض من ذلك هو رفع مستوى الخدمة بالسرعة التي يسمح بها التمويل ومهارة العاملين.

من العبء المالي على السلطة المركزية، ففي تانزانيا في منتصف السبعينات مثلا، كان العمل بالجهود الذاتية يساوي ١٠٪ من ميزانية التنمية. فكانت الحكومة التانزانية توفر مواد البناء للمشروعات، وكانت الوحدات المحلية توفر الايدي العاملة. وتوجد مذ'امات الاعتماد على النفس في كثير من البلدان النامية، مثل حركة سارفودايا شرامادانا في سريلانكا على سبيل المثال (انظر الاطار). وتشمل معظم مشروعات الاعتماد على النفس في العالم النامي مجالات كحفر الابار، وبناء المدارس والمستوصفات الصحية. ولكنها لا تتوقف عند هذا الحد: ففي كثير من البلدان يقدم الافراد المأوى والطعام الى مدرسي المدارس. الا ان تعبئة دعم مستمر لنفقات دورية قليلة اصعب بكثير من دعم مشروعات ضخمة مرة واحدة كمشروعات البناء مثلا.

وقد تضعف جهود الاعتماد على النفس بزيادة قدرة الافراد على الانتقال، وبزيادة انتشار الاقتصاد النقدي. الا ان الوحدات المحلية تستطيع ان تجمع الاموال (بواسطة الضرائب المحلية او الرسوم) بدلا من تقديم الموارد عينا. وكأي شكل من اشكال الاعتماد على النفس، يمكن زيادتها بالحصول على منح حكومية لدعم بعض الانشطة التي تنشأ وتدار محليا. ففي كينيا مثلا، تساعد الحكومة مشروعات حارامبي (الاعتماد على النفس) التي تتلاءم مع الاتجاهات الرسمية. ولكن الادارة البطيئة في المؤسسات المركزية، قد تقضي على الاشتراك المحلي والاعتماد على النفس – فيضعف الحماس وتقل المبادرات اذا ما طالت الفترة اللازمة لصدور القرارات اولم تأت المساعدات في ميعادها.

ولكن لا يمثل الاعتماد على النفس الحل السليم دائماً. ففي مجال التعليم، مثلا قد يؤدي التمويل المحلي الى توزيع غير ملائم للمدرسين المؤهلين، او للكتب او المعدات بحيث تزداد اللامساواة التي تحاول الدولة تخفيضها. ويشكل جنوب شرقي البرازيل وشمال نيجيريا مثلين في صلب الموضوع. ففي كلتا المنطقتين، يفسر انخفاض الاجور، الى حدّ ما، ظاهرة انحطاط مستوى الاجور وكفاءة المدرسين عن المتوسط القومي. كما يفسر الى حد ما النسبة المنخفضة للالتحاق بالمدارس في هذه المناطق. فاذا تخلف الاقتصاد المحلي او التقدم الاجتماعي عن المتوسط القومي تصبح المعونة المالية والفنية من الحكومة المركزية امرا حيوياً.

تنمية القوة الادارية

ان العقبات التنظيمية تعوق في كثير من الاحيان التنمية البشرية على الاقل بنفس قدر النقص في الاموال او قلة الدعم السياسي. ان الادارة الفعالة غالبا ما تحتاج الى اكثر من العمل الفعال للبيروقراطيات الرسمية. فهي تعتمد على عوامل اخرى كوجود قوى عاملة وسيطة،

ونشاطات مكملة للحكومات المحلية والمؤسسات الطوعية، وعلى تقبل المستفيدين للخدمات العامة وعلى استمرار الجهود المبذولة.

وعلى عكس كثير من سمات التنمية الزراعية والصناعية والبنيات الاساسية، قلما يمكن التعاقد فيما يخص برامج التنمية البشرية. كما لا يمكن ادخال تحسينات بتغيير السياسة او التشريعات فقط. ونادراً ما يمكن للاموال او المعدات او التقنيات المتقدمة، ان تحل محل الموظفين المدربين في مواقع العمل او المديرين.

وتعتبر الادارة من المقومات الرئيسية في الدعاية الصحية الاولية: فلا يمكن للموظفين المساعدين ان يؤدوا عملهم بكفاءة، بدون تدريب مناسب واشراف ملائم وامدادات كافية. وقد كانت هذه هي العبرة التي اخذت من خبرة البرازيل الاولى في مجال الرعاية الصحية الاولية في الريف في المنطقة الشمالية الشرقية الفقيرة. وهي العبرة التي اكدتها التجارب فيما بعد في دول مختلفة كالصين وجامايكا وبوتسوانا.

وهناك مشكلات ادارية واضحة في مجال التعليم ايضاً ترجع أساساً الى التوزيع الكمي والجغرافي للمدارس الابتدائية. ولكن لمعظم البلدان تجارب واسعة في ادارة نظم التعليم، على الرغم من ان ادخال تغييرات اساسية في برامج ووسائل التدريب قد يكون مرهقا من الناحية الادارية. اما في التغذية، فيعتبر تقديم دعم حكومي عام للمواد الغذائية ابسط من تنظيم البرامج ذات الاهداف المحددة – الا ان تقديم الدعم الحكومي للمواد الغذائية التي يستهلكها الفقراء (انظر صفحتي ٧٣ و٧٤ من الجزء الثاني) يعد شكلا من اشكال تحديد الاهداف يخفف من حدة المشكلات الادارية.

ان ادخال تحسينات ادارية في المناطق الخارجية يعتبر اكثر تعقيداً وصعوبة من احداث اصلاح اداري في العاصمة، وهو ذاته مهمة بالغة الصعوبة. فمن الصعب الوصول الى الفقراء بواسطة البرامج الحكومية التقليدية. وقد لا يكون هناك ما يحث العاملين في المستوى النهائي على تحطيم العقبات الاجتماعية واللغوية والمادية التي تفصلهم عن الفقراء. وقد تتعطل باستمرار خطوط توريد الكتب المدرسية والادوية وقد يكون هناك نقص في المساعدات الفنية اللازمة. ولكن لا بد من التغلب على هذه الصعوبات للوصول الى الفقراء. وغالبا ما ينطوي هذا على تحسين التنظيم على ادنى المستويات.

الاعتماد على النفس في سريلانكا

بدأت حركة سارفودايا شرامادانا صغيرة في ١٩٥٨ ولكنها توظف اليوم حوالي ٦٠٠٠ عامل يعملون طوال اليوم وتصل الى ١٠٪ من سكان المناطق الريفية في البلاد. وهي تقوم ببرامج كاملة في حوالي ٣٠٠ قرية ولها نشاط في حوالي ٢٥٠٠ قرية اخرى. وقد نظمت التعليم والصحة والتغذية والنظافة والاسكان واقامت برامج زراعية وحرفية، كما تبدأ الان في انشاء وتأسيس صناعات ريفية صغيرة.

وتشكل قرية باناكورا في المنطقة الجبلية الفقيرة من اقليم كيغالي خير مثال لنشاط هذه الحركة. تخرج سايمون جاياويكراما من المدرسة الابتدائية في باناكورا وكان يتقدم بنجاح في المدرسة الثانوية التي تبعد عن منزله بميلين. الا انه اضطر الى ترك المدرسة لمساعدة اسرته. واستطاع عن طريق مدرسه السابق وراهب بوذي ان يتصل بالحركة. وبمساعدة عمال فرع سارفودايا المحلي بدأ سايمون العمل بين اسر باناكورا التي يبلغ عددها ٨١ اسرة. وبعد زيارات متقطعة لمدة اسبوعين انشأ اول معسكر عمل لشرامادانا لبناء طريق الى القرية. وبدأ معسكر ثان العمل لاقامة مركز محلي. وقد اختار المزارعون انفسهم كلا المشروعين.

وقدمت حركة سارفودايا الاسمنت وقضبان التسليح والعمال المهرة. وساهم ٨٠٪ من المزارعين بـ٦ – ٨ ساعات من العمل اليدوي في اليوم لمدة ١٥ يوماً من ايام العطلة الاسبوعية. وقد اقيم مطبخ عمومي بمساعدة مائة من عمال مجموعات سارفودايا في القرى الاخرى حيث يأخذ كل فرد دوره لاعداد الطعام. كما اشترك هؤلاء العمال في النشاطات الثقافية المحلية كالتأمل والغناء والرقص وكانوا يعقدون اجتماعين في اليوم (ويطلق على هذه الاجتماعات اسم «تجمع الاسر») حيث يمكن لكل شخص، صغيراً او كبيراً، ان يناقش مشكلاته وطرق حلها.

وبعد الانتهاء من العمل في المعسكر توجه سايمون وعشرة اخرون الى معهد سارفودايا القومي للتدريب في كيغالي لحضور دورة للتدريب حول القيادة العمالية لمدة اسبوعين. ثم قاموا بعد ذلك بتأسيس ما تسميه حركة سارفودايا بمجموعات «البنيات الاساسية الاجتماعية» – للامهات والمزارعين وغيرهم ويشكل ممثلو كل مجموعة «مجلس النهضة للقرية» الذي بدأ عدة برامج انتاجية مختلفة كزراعة الموز وثمار زهرة الآلام كمحاصيل تجارية وغذائية واقامة متجر تعاوني.

وساعد احد المدرّبين بالمركز المحلي الذي انشأه معسكر شرامادانا في باناكورا، الامهات على تنظيم مطبخ محلي ومركز لرعاية الاطفال، حيث يتعلم صغار الاطفال النظافة، كما يقوم بتطعيمهم عامل صحة حكومي (تلقى جزءاً من تدريبه في سارفودايا). وتعمل مجموعة الاطفال الذين بلغوا السن المدرسي في الحديقة لتزويد المطبخ بما يحتاج اليه، فضلا عن مسؤوليتهم عن نظافة المركز. وقد تلقى الراهب البوذي المحلي دروساً عن تنمية القرى لمدة ٤ اشهر في مدرسة سارفودايا للتدريب الخاصة بالرهبان.

والى جانب التوسع في خدماتها، تزيد الحركة من عمليات المتابعة للمرحلة الاولى من العمل في معسكر شرامادانا، وذلك لمنع اي تدهور فيه. وبالرغم من انه ينبغي تقييم عمل سارفودايا بدقة لمعرفة الاثار الطويلة المدى المترتبة عليه، الا انه قد ترك انطباعا عظيما في نفوس معظم المراقبين وخاصة فيما يتعلق باشراك السكان في عملية التنمية. وقد اجتذبت الحركة دعماً دولياً واسعاً.

وكم كانت تكاليف كل ذلك؟ كانت ميزانية سارفودايا في ١٩٧٩ – ١٩٨٠ ٢,٣ مليون دولار اي اقل من ١٠٠٠ دولار في المتوسط لكل قرية تحصل على مساعداتها. اما العمل الطوعي والمدفوعات العينية الاخرى، فقد ساهمت باضعاف هذا القدر. ويتكون ٨٠٪ من الجزء النقدي في الميزانية من مساعدات دولية (خاصة ورسمية)، و١٠٪ من منح من سريلانكا و١٠٪ من بيع منتجات المزارع التدريبية والمدارس التابعة لسارفودايا.

تقوية الجهاز الحكومي

مهما بلغت قدرة الافراد والوحدات المحلية على تقديم الموارد، الا ان التقدم المستمر في التنمية البشرية دائماً ما يحتاج الى ان تعبيء الحكومة الموارد القومية وتستخدم اكبر قدر من الموارد الداخلية والدولية المتاحة.

ان استعراض مشروعات البنك الدولي يكشف لنا عن عدد من المشكلات التنظيمية الشائعة – منها ضعف مؤسسات التخطيط وعدم القدرة (او الفشل) على ربط الميزانيات السنوية باولويات التنمية الطويلة المدى. ويرجع الضعف الموجود الى الهياكل والاجراءات الادارية غير المناسبة التي ما زالت تعكس نماذج الدولة الام التي كانت قد كيفت وفقها. فهي تعطي اهمية زائدة للرقابة المركزية، ولا تأخذ بالاعتبار بما فيه الكفاية العوامل الاجتماعية والثقافية السائدة.

وتكمن الاسباب الاخرى للضعف في ان الادارة لا تعدّ جيداً لتحديد من ستقدم لهم الخدمات، ولا لزيادة قدرتهم على الوصول الى هذه الخدمات، ولا لتعديلها حتى تصبح ملائمة، ولا لتوفيرها بكفاءة ولا لملاحظة (ولا لاستجابة) ردّ فعل الجمهور. كل ذلك يحتاج الى افراد يستطيعون ان يحصلوا على المعلومات من المستفيدين من الخدمات، وان يحوزوا على ثقتهم (انظر الاطار). ويصبح ذلك امراً حيوياً عندما يكون الفقراء على حذر (بل معادين) في ردود افعالهم، للطب الوقائي وتنظيم الاسرة وتعليم التغذية.

وتدرك معظم الحكومات في البلدان النامية حاجتها لتحسين الادارة، وقد تولت تحقيق نوع من اعادة التنظيم للقطاع العام. والهدف المشترك بين هذه الحكومات هو تحقيق اللامركزية. وقد انشئت وحدات تخطيط على المستوى القومي او المحلي في الفيليبين والسودان على سبيل المثال. وذلك كخطوة اولى نحو تفويض السلطة (وان كانت اللامركزية السابقة لاوانها تعقد احياناً تنفيذ البرنامج كما هو الحال في تانزانيا).

ويحاول عدد كبير من البلدان بمساعدة المؤسسات الثنائية والمتعددة الاطراف، ان تحسن الاداء والمهارة لدى موظفي القطاع العام عن طريق التدريب، والترتيب الصحيح للوظائف، مما يسهل من عمليات اختيار الموظفين الجدد والتدريب والتقييم،وكذلك بتغيير القواعد التي تنظم الوظائف الحكومية (تحديد شروط العلاوات بوضوح وتدعيم الانضباط). وقد ادخلت تايلاند نظاماً جديداً خاصاً بشراء المعدات لتجنب تأجيل تنفيذ المشروعات. اما ماليزيا فقد تبنت اتجاهاً اكثر تنظيماً في مجال اعداد، وتقييم المشروعات الزراعية. وكذلك بدأت بعض البلدان الاسيوية والافريقية في تبسيط تطبيقات الميزانية المعقدة.

وتتطلب هذه الجهود وغيرها من الجهود التي تهدف الى زيادة فعالية الجهاز الحكومي، سنوات كثيرة لتحقيق نتائج ملموسة. ان التوسع في نشاط القطاع العام في معظم البلدان النامية ادى الى خلق العقبات الخاصة به: فقد اتسعت بيروقراطيات كثيرة واصبحت اكثر قوة وحماية لمصالحها الخاصة. كما اصبحت بعض البيروقراطيات بمعزل عن الضغوط لتحقيق الاصلاحات وذلك نتيجة لكثرة التغييرات في الزعامات السياسية. وادت المحاولات الحاسمة لتغيير هيكل الوظائف الحكومية او

عدم ادراك الفقر في الريف

غالباً ما يكون من الصعب الوصول الى الفقراء الذين يعيشون عادة في اطراف القرى بعيداً عن الطرق الرئيسية. وهم اميّون قلما يملكون جهازاً للراديو، ولا يكادون يلمّون الا بما يحدث في المناطق المجاورة. ومن النادران يذهبوا الى اجتماعات عامة او يسافروا الاّ للبحث عن العمل. اما الذين يعانون من ضعف المركز القانوني (كاللاجئين اوالذين يسكنون في اماكن بوضع اليد) فغالباً ما يحاولون الاختباء املاً في ان يصبحوا بعيداً عن الانظار وبالتالي بعيداً عن الاذهان.

وفيما يخص المهنيين الذين يعملون في برامج التنمية الريفية، فكثيراً ما يقعون في الشرك الحضري. ويرسل الشباب غير المتزوجين الى المناطق الريفية النائية ولكن الزواج والسن ومستقبلهم يشدهم الى المدن مرة اخرى. والذين يعيشون منهم في الريف، غالباً ما يوجهون انظارهم الى اندادهم الذين لا يختلفون عنهم كثيراً – اي الاقل فقراً.

ما الذي يمكن عمله لتصحيح هذا الانحياز؟ يعد تغيير انماط المهن والحوافز من الوسائل الضرورية، ويمكن للتدريب ان يلعب دوراً.

ودون اللجوء الى الابحاث المعقدة، يمكن للتدريب الميداني ان يساعد على فهم الفقر، وعلى سبيل المثال:

– دراسة اسرة معينة: يوم من حياة اسرة لا تمتلك ارضا او كيف تبقى اسرة على قيد الحياة بعد موسم الجوع.

– تشجيع الفقراء على التحدث عن وقائع معينة من حياتهم او عملهم وخاصة عما يعتبرونه مسؤولا عن فقرهم.

– البحث عن التطبيقات والمواقف التي تؤثر على الغذاء والخصوبة مثلا.

– البحث عن الذين لا يستخدمون الخدمات او الذين يتبنون سلوكا جديداً ومحاولة التعرف على اسباب ذلك.

ان القيام بمسح بسيط ومنظم نسبيا، قد يساعد القائمين به احيانا. وعلى سبيل المثال: قام موظفون من برنامج تقديم الخدمات الزراعية وعمال من برنامج التدبير المنزلي بتقييم عينة عشوائية تضم ١٠٠ اسرة لكل منهم، في منطقة كثيفة السكان من غرب كينيا. وظن كثير منهم بعد اتمام التقييم ان العينة كانت منحازة ضد الاسر الحائزة على قدر اكبر من التعليم. وكذلك شكا موظف زراعي من ان اسرة واحدة من بين المائة اسرة كانت تمتلك بقرة من نوع محسن: وقد دهش عندما اكتشف انه كان يركز على الاسر الاقل فقراً. والواقع ان المتوسط في هذه المنطقة هو بقرة واحدة من هذا النوع لكل ٢٠٠ اسرة. وذعرت احدى العاملات في التدريب المنزلي من مستوى الفقر الذي وجدته وقالت «ان هؤلاء الافراد لا يأتون الى اجتماعاتي». ان ادراك الحقيقة هو الخطوة الاولى لتغييرها.

تطهيرها، الى تقليل قدرة الحكومات الى حد بعيد، على الارتقاء بالبرامج الاساسية للتنمية البشرية.

اختيار السياسات الادارية الملائمة

ان تحقيق الفعالية الكاملة للبرامج يتطلب من الاداريين ان يستخدموا انواعاً مختلفة من المؤسسات – البيروقراطية القومية، والمنشات العامة، والشركات الخاصة، والمؤسسات الطوعية، والحكومات المحلية ومنظمات المستفيدين المستهدفين – واقامة التوازن السليم بينها.

وفي مجال تنظيم الاسرة مثلا، نجد ان القنوات التقليدية في التسويق الخاص والتي تصل حتى القرى البعيدة قد اثبتت فعاليتها في كثير من البلدان (كالهند واندونيسيا وجامايكا وسريلانكا). ويكمل هؤلاء الموزعون الخصوصيون الخدمات المتاحة بواسطة وزارات الصحة او مؤسسات تنظيم الاسرة الرسمية الاخرى ولا يحلون محلها. وظل سعر الخدمة منخفضاً عن طريق تزويد الموزعين الخصوصيين بادوية منع الحمل مجاناً او بدعم كبير ومراقبة اسعار التجزئة. اما في سنغافورة، فقد وزعت، في وقت من الاوقات، المعلومات الخاصة بادوية منع الحمل مع فواتير المرافق العامة.

ولا تعتبر، من الناحية التقليدية منظمات المستفيدين المستهدفين مؤسسات ادارية، ولكنها تستطيع ان تلعب دوراً مهماً. فمنظمات المزارعين وجمعيات السلف المتعاقبة ونوادي السيدات والجماعات الدينية وتعاونيات التسويق كلها مسؤولة أمام اعضائها، الى جانب انها تعكس مصالحهم. كما انها تستطيع اشراك اعضائها، اكثر مما تستطيع اية مؤسسة بيروقراطية. وعندما عجزت مراكز الصحة المحلية في شمال السنغال عن الوصول الى الفقراء في برنامج لتغذية الاطفال تولى الزعماء الدينيون جانبا من عملية التوزيع: وقد دلت الدراسات في هذا المجال ان ذلك يشكل وسيلة فعالة لتوصيل الغذاء الى الاسر الفقيرة. كذلك تستطيع الجماعات المحلية، ان تقدم مقاييس لمعرفة فعالية وتصحيح تجارب المشروعات والتأثير على البيروقراطيات لتحسين خدماتها، وذلك بطريقة افضل من تلك التي يستخدمها الافراد الفقراء غير المنظمين.

وتشير التجارب في البلدان الصناعية والنامية على حد سواء ان اشراك المستفيدين من خلال تنظيماتهم، يجعلهم يستجيبون بطريقة اكثر فعالية للخدمات المقدمة. وهذا ما حدث في ٤٥٠٠ جمعية تعاونية قروية اقامها المجلس القومي لتنمية منتجات الالبان في القرى الهندية وكذلك في ٢٠٠ جمعية تنمية محلية في جمهورية اليمن العربية، وفي ٩٠٠٠ نادي للامهات في كوريا الجنوبية، حيث تولت جمعيات التسليف التقليدية (يطلق عليها اسم كايس) عمليات تنظيم الاسرة ومهام محلية اخرى، واخيراً في جماعات خاصة لسماع الراديو والمناقشة في تانزانيا حيث اشترك فيها حوالي ٢ مليون مواطن من المناطق الريفية اثناء حملة «الانسان هو الصحة» التي اجريت سنة ١٩٧٣.

وبطبيعة الحال هناك خطر يكمن في ان تسيطر النخبة الغنية على تنظيمات الفقراء، وما يصاحب ذلك من احتمالات تفشي الفساد. وقد كانت احدى المشاكل الهامة التي تواجه التعاونيات الزراعية على سبيل المثال هي مقاومة هذه السيطرة. ولكن على عكس القروض الزراعية المدعمة من جانب الحكومة، لا يمكن سرقة او اختزان او اعادة بيع الخدمات الخاصة بالتعليم الابتدائي. وعلى الرغم من امكان ذلك فيما يخص الادوية، الا ان اغنى الافراد لا يحتاج الى ١٠٠ تطعيم. وثمة مشكلة اخرى في هذا المجال هي الصراعات الداخلية بين الجماعات المتنافسة. ولكن لا ينبغي ان يؤدي شك البيروقراطيات القائمة في تنظيمات المستفيدين من الخدمات الى ان يحجب عن انظارها قدرتها على اداء الخدمات الفعالة.

وفي حالة القدرات الادارية الضعيفة، يكون من الافضل التركيز على المشروعات التي لا تحتاج الى قدر كبير من التنظيم. ان مجال المقويات الغذائية (انظر صفحة ٧٧ – الجزء الثاني) لا يحتاج الا الى الحد الادنى من الجهود الادارية. وقد وزعت شركة عامة في الكاميرون ادوية بتكاليف منخفضة عن طريق القنوات التجارية العادية. ولكن هذا الاتجاه لا يناسب كل انواع الخدمات كما انه كثيرا ما يفشل في الوصول الى المحرومين.

أما في الدول التي يوجد بها نظام اداري قوي نسبياً، في حين ان الفقراء فيها غير منظمين (وهو وضع شائع الى حد كبير) تستطيع الحكومات ان تقدم تلك الخدمات التي لا تحتاج الى جهود مشتركة – كالتعليم الابتدائي وحملات التطعيم الجماعي والمواد الغذائية المدعمة من جانب الحكومة. وقد تمكنت سريلانكا وولاية كيرالا في الهند من احراز تقدم كبير دون الاعتماد على الجماعات المحلية للتنمية. ولكن حتى في هذه الاماكن تتجه البرامج الى ان تكون اكثر نشاطا وفعالية عندما تشترك جماعات المستفيدين المحليين فيها.

الطلب: ضمان استخدام الخدمات

كما اوضحنا من قبل، لا يستفيد الفقراء دائما من الخدمات المتاحة (انظر صفحة ٦٥ الجزء الثاني) وتختلف اسباب هذا «الطلب المتردد» كثيرا باختلاف البلدان والقطاعات ولكن كلما امكن التعرف على اسبابه بدقة في الحالات الخاصة امكن معالجتها بسهولة اكبر. ويمكن تحقيق ذلك في بعض

النفقات الخاصة لاستخدام الخدمات العامة

ان البيانات المتعلقة بالنفقات الخاصة لاستخدام الخدمات العامة غير متوفرة. ولكن هناك دراسة اجريت في ماليزيا تقدر هذه النفقات بالنسبة للتعليم والماء والرعاية الصحية على الوجه التالي:

التعليم: كانت الاسر الماليزية تتحمل تكاليف شراء الاحذية والازياء المدرسية والوجبات الخفيفة، والنقل ورسوما اخرى، الى جانب رسوم الامتحانات وشراء الكتب والمواد المدرسية. وقد وصلت هذه التكاليف سنة ١٩٧٤ الى ٤٧ دولارا في السنة لتلميذ المدرسة الابتدائية و١٢٣ دولارا بالنسبة لطالب في المدرسة الثانوية.

ويشير الجدول التالي الى ان الاسر التي تنتمي الى خمس (١/٥) السكان الاكثر فقراً كانت تدفع خمس دخلها (١/٥) على التكاليف المدرسية التي تتحملها. وحتى اذا سلمنا بأن هناك بعض المبالغة في هذه البيانات، الا انها تثير الدهشة – وتقدر العبء باقل من حقيقته. ان خمس (١/٥) دخل اسرة فقيرة يشكل عبئاً اكبر من عبء خمس (١/٥) دخل اسرة غنية. كما ان ذلك لا يأخذ الدخول الضائعة (اي دخول الطلبة لو انهم عملوا بدلا من الذهاب الى المدرسة) في الاعتبار.

الماء: لم يشتر الا اقل من ثلث (١/٣) الاسر في ال٤٠٪ من السكان ذوي الدخول الاكثر انخفاضا، مياها نظيفة تنقل بالانابيب (توزيع المياه يتم وفقا لعدادات). ويدفع ١٤٪ من هؤلاء اكثر من ٥٪ من دخلهم مقابلها. وكان متوسط العبء بالنسبة لخمس السكان الاكثر فقراً هو ٤.١٪ وهنا ايضا قد تتضمن هذه الارقام بعض المغالاة. الا ان عبء رسوم المياه كان كبيرا بما فيه الكفاية بحيث حال دون شراء ثلث ال٤٠٪ الاكثر فقرا من السكان للمياه، على الرغم من قدرتهم على الوصول الى انابيب المياه.

الرعاية الصحية: اظهرت الدراسة ان هناك علاقة وثيقة بين دخل الاسر والانفاق على الرعاية الصحية الخاصة – ولكن لا توجد علاقة اطلاقا بين الدخل واستهلاك الخدمات العامة للرعاية الصحية. ولم يدفع المرضى اية رسوم للعلاج العام الداخلي او الخارجي. كما لم تكن هناك علاقة بين الدخل والانفاق على الانتقال الى اماكن العلاج، وان كانت هناك علاقة ضعيفة عكسية بين مدة الانتقال وتكرار الذهاب للعلاج. وبالتالي قام النظام العام بسد حاجات الرعاية الطبية للفقراء ولمعظم السكان وذلك بنفقات خاصة منخفضة.

النفقات التي يتحملها الفرد فعلا في ماليزيا سنة ١٩٧٤

دخل الاسرة بالخمس	النسبة المئوية للاسر التي تتضمن طلبة	النسبة المئوية من دخلها المدفوع في النفقات المدرسية	النسبة المئوية للاسر التي تستخدم مياها نظيفة مزودة بالانابيب	النسبة المئوية لدخلها المدفوع في الحصول على المياه
الاكثر انخفاضا	٧٣	١٨	٢٠	٤.١
الثاني	٦٧	١٠	٣٧	٢.٦
الثالث	٧١	١٠	٤٣	٢.٠
الرابع	٦٦	٨	٦٢	١.٥
الاكثر ارتفاعا	٥٠	٦	٧٦	٠.٨

المصدر: جاكوب ميرمان، الانفاق العام في ماليزيا (اكسفورد ١٩٧٩)

الحالات بتغيير طرق تقديم الخدمات او بخفض تكاليف استخدامها. وكثيرا ما يعني هذا تغييرا في استجابة المستفيدين المستهدفين. وقد تكون المشكلة مجرد مشكلة توفير المعلومات الا انه عادة ما يحتاج ذلك الى تغيير العادات والمواقف الثابتة.

قد يتعارض الجدول الزمني للمدرسة مع الدورات الزراعية، حيث تجري الامتحانات في الاوقات التي تحتاج فيها الاسر الى الطلبة للعمل في الحقول. وكذلك قد لا يحافظ موظفو المركز الصحي على جدول زمني منتظم مما يؤدي الى رجوع بعض المرضى الى منازلهم، التي تبعد مسافة طويلة عن المركز، دون الحصول على العلاج. وقد لا تتوافر الادوية في مستوصف محلي او ربما يكون موقعه غير ملائم، بحيث يفضل الافراد الذين يعانون من امراض خفيفة الذهاب مباشرة الى المستشفى في المدينة – او الى المعالج التقليدي الذي يسكن نفس القرية. وكثيرا ما تكون التغييرات اللازمة لجذب المستفيدين من خدمة ما واضحة، كتقديمها بلغة يفهمها المستفيدون. ولكن ذلك لا يعني انها سهلة التنفيذ بالضرورة.

خفض التكاليف بالنسبة للمستفيدين

كثيرا ما تكون الفوائد الناتجة عن خدمات الصحة والتعليم والتغذية وتنظيم الاسرة (او قد تبدو كذلك) اقل من النفقات المباشرة وغير المباشرة الخاصة بها (انظر الاطار). ويمكن احيانا تخفيض هذه النفقات. فعلى سبيل المثال، تقديم الكتب المدرسية مجاناً (والازياء المدرسية عند الحاجة) واقامة المدارس على مسافة قريبة، بحيث يمكن الوصول اليها سيراً على الاقدام. كل ذلك يؤدي الى خفض النفقات المباشرة. كما ان توفير وسائل النقل الى المستوصفات الصحية بشكل وسيلة اخرى كذلك.

توفير المعلومات

قد يرجع السبب في عدم استعمال خدمة ما، الى نقص المعلومات الخاصة بها، او الى ان الافراد لا يعرفون ما يجب عمله: فقد يدّعون انهم «على علم» بأن خدمات تنظيم الاسرة موجودة ولكنهم لا يعرفون الا القليل عن نتائج استخدامها. وكذلك قد يفترض الافراد ان مستوصفا جديداً سيفرض رسوماً على الخدمات التي يقدمها او انه يتطلب العضوية فيه. ويستطيع التعليم وكذلك تنظيم المستفيدين ان يقدم المساعدة في هذا المجال الى جانب حملات الاعلام المباشرة وغير المباشرة. وتشير الدراسات الخاصة بنشر الاراء الجديدة الى ان الاتصال المباشر بين الافراد يشكل اكثر الوسائل فعالية. وقد اكتشف ايضا ان اثر وسائل

الاعلام يكون اكبر عندما تتم القراءة او السماع في مجموعات. وعلى سبيل المثال فان البرامج الاذاعية التي تتبعها مناقشة للمشكلة موضع الدراسة، من الوسائل التي ينتظر ان تؤدي الى تغيير في المواقف والسلوك الاجتماعي. وبما انه من الصعب تنظيم جماعات لتحقيق هذا الغرض بالذات فقد تكون الجماعات الدينية والاجتماعية الاخرى مفيدة في هذا المجال.

التغلب على العقبات الاجتماعية - الثقافية

ان اتخاذ قرار باستعمال خدمة ما قد يتطلب تغييراً جوهرياً في المواقف والسلوك، وقد تكون الفكرة مثار جدال. فعلى سبيل المثال، من المحتمل ان تكون النساء قد سمعن اشاعات سلبية عن الادوية الحديثة او عن وسائل تنظيم الاسرة، وقد لا يقدر الفقراء مزايا الاجراءات الصحية او النظافة لانهم لا يعرفون كيف تنتقل الامراض. وكذلك فانخفاض الطلب، قد يجد جذوره في المحظورات او المعتقدات او التفضيلات التقليدية. وفي كثير من البلدان يرفض الرجال ان تذهب النساء والبنات لزيارة اطباء ذكور او الى العاملين في المراكز الصحية العامة. ويؤدي نفس الاعتقاد الى ان البنات لا تذهبن الى المدارس، وبالتالي هناك نقص في عدد المساعدات في مجال الصحة. وتتميز بعض المواد الغذائية الغنية بفيتامين أ (مثل الخضروات ذات الاوراق) بوفرتها وانخفاض سعرها في بعض البلدان الافريقية وفي جنوب شرق اسيا. الا ان عدداً كبيراً من اصابات العمى بين الاطفال تنشأ عن نقص فيتامين أ – لان تناول هذه الاطعمة يعتبر علامة على انخفاض المكانة الاجتماعية. ومما لا شك فيه ان ارتفاع الدخول وزيادة التعليم ستؤدي الى التغلب على هذه العقبات. كما يمكن تكييف الهياكل الاجتماعية والثقافية كي تتلاءم مع الاستخدامات الجديدة بدلا من اهمالها او عدم اخذها في الاعتبار. وقد حقق برنامج تحديد النسل في اندونيسيا نجاحاً كبيراً في هذا المجال وفي مجال تفويض مسؤولية التنفيذ (انظر الاطار).

ولا بد من توفر الحرص والصبر في تقديم البرامج التي تتطلب تغييراً في السلوك (كطريقة توزيع الطعام بين اعضاء الاسرة)، او تهدد العادات الثابتة (تحديد النسل)، او تتنافس مع المصالح الراسخة (جمعيات المهنيين)، او توفر قليلا من المزايا المباشرة الواضحة (الصرف الصحي). وتظهر هنا الحاجة الى التعليم العام والى الاقناع. ويتطلب كل ذلك فترة طويلة من الزمن قبل جنى الثمار الاقتصادية والسياسية.

الاكراه

تجاوز عدد كبير من الدول حدود الاعلام والاقناع لاستخدام مختلف وسائل الاكراه لمحاولة نشر التنمية البشرية. ولعل قانون التعليم الابتدائي الاجباري اكبر هذه الوسائل انتشاراً. ويعتبر استخدام القوانين اكثر ظلماً في هذا المجال عن رفع المصروفات مثلا اذ انه لا يترك للاباء حرية الاختيار. ولكن بما ان الاطفال غالباً ما يعانون اكثر من الاباء فلا بد من النظر الى هذه الاساليب كالتعليم الاجباري على انها تحمى حقوق الاطفال اكثر من انها تقيد الاباء.

ان نسبة الاكراه التي يمكن تقبلها يختلف من بلد لآخر حسب الثقافة والقيم السياسية السائدة. وتمارس المؤسسات الاجتماعية التقليدية احياناً الضغوط على اعضائها في بعض البلدان، وكان ذلك من سمات برنامج تنظيم الاسرة في اندونيسيا. وفي شمال نيجيريا نجح برنامج للقضاء على مرض النوم وسط قبيلة الهوسا وذلك بفضل الزعامات القوية. فقد كان اهل القرى يزيلون الشجيرات والاعشاب على طول ضفاف الانهار والجداول دون فهم حقيقي لدواعي ذلك. ولكنهم كانوا يقبلون على هذا العمل لان زعماءهم التقليديين كانوا يطلبون ذلك منهم. الا ان فرص نجاح برامج التعليم والصحة والتغذية وتحديد النسل تكون اكبر اذا ما ادرك المستفيدون انها تخدم مصالحهم.

التأثير على السلوك داخل الاسرة

قد تتباعدمصالح الاباء والابناء والمسنين داخل الاسر وخاصة الفقيرة بحيث يؤدي ذلك الى سوء توزيع الطعام والتعليم والرعاية الصحية بين اعضائها (انظر صفحة ٧٥ و٧٧ الجزء الثاني) وقد تؤدي زيادة دخل الاسرة الى التقليل من الاسباب الاقتصادية لسوء التوزيع او ازالتها، ويمكن لازدياد تعليم الآباء – والامهات بوجه خاص – ان يخفف الاسباب الثقافية (انظر اطار ٦٣). وبالاضافة الى ذلك فان تحسن فرص العمل بالنسبة للنساء المتعلمات، وخفض معدل وفيات الرضع ورفع سن الزواج، ستساعد في حث الاباء على النهوض باعباء اكثر لاولادهم وعلى تقليل الانجاب.

الشكل ٦-١. نسبة(١) من يعرفون القراءة والكتابة في بعض البلدان النامية (٢) ١٩٥٠ و١٩٧٠

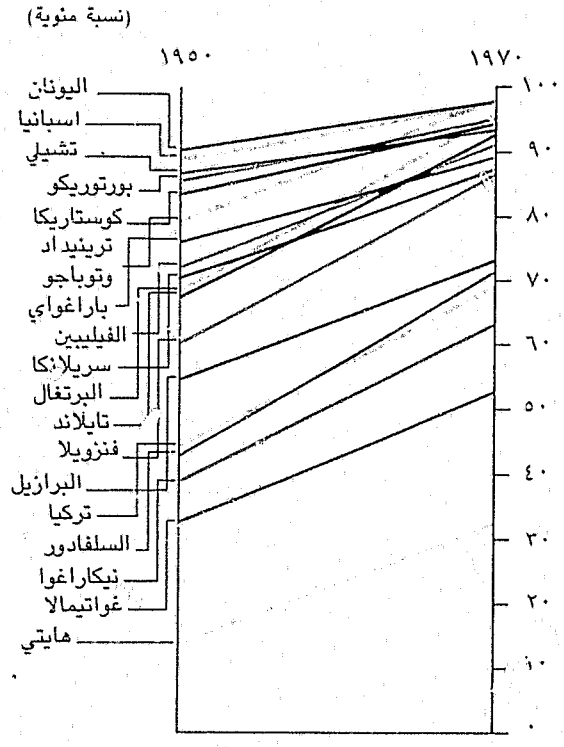

(١) مجموعة العمر ٢٠ – ٢٤ سنة
(٢) حددت وفقا للبيانات المتاحة، التواريخ قريبة من ١٩٥٠ و١٩٧٠

ومن الصعب التأثير على كيفية توزيع الطعام والتعليم والرعاية الصحيةداخل الاسرة، دون ادخال مثل هذه التغييرات وان كان ذلك ليس مستحيلا، فحملات التطعيم في المنازل يمكن ان تصل الى كل الاطفال، كما حدث مؤخراً في موزامبيق وسيراليون. كذلك تؤثر كيفية تنظيم العمل على عدم تكافؤ الفرص بين اعضاء الاسرة. وعلى سبيل المثال، تمكنت جمعية اناند التعاونية لمنتجات الالبان في الهند من زيادة الدخل الذي تحصل عليه النساء مباشرة – بما ان المرأة هي التي كانت عادة مسؤولة عن رعاية الابقار والماعز وبيع اللبن وإدارة العائدات. وأدى بيع المنتجات تعاونياً الى زيادة ارباح الاعضاء، والى تحسين الغذاء داخل الاسرة، والى زيادة عدد الاطفال المسجلين بالمدرسة. وبزيادة دور الفتيات في ادارة الجمعية التعاونية، ارتفعت اهمية التعليم بالنسبة للبنات. وقد تحققت نتائج مماثلة في ثلاث ولايات اخرى في الهندحيث اتبعت مشروعات تنمية منتجات الالبان هذا المثال.

بانيجار بالي

يجمع برنامج تنظيم الاسرة في اندونيسيا بين الادارة المركزية والتنفيذ اللامركزي. ويتمتع البرنامج بدعم سياسي قوي من جانب رئيس الجمهورية، ويعتبر مدير البرنامج مسؤولا امامه مباشرة. ان تنظيم الاسرةجزء متكامل من الخطط القومية والمحلية للتنمية – التي يعتبر الوزراء والمحافظون المحليون مسؤولين عن تنفيذها امام رئيس الجمهورية. وللبرنامج نظام مركزي للبيانات، لمتابعة الاداء وضمان كفاية ادوية منع الحمل في كافة المناطق والقرى. اما مهمة تنفيذ الاهداف المعينة،فهي الى حد بعيد من مسؤولية الموظفين الاقليميين والمحليين الى جانب الزعماء السياسيين والمحليين في القرى.

ويقدم البرنامج حوافز (غير مالية) للمديرين والموظفين على كل المستويات، فهو قائم على اساس تقديم الجوائز التشجيعية للمديرين المحليين. ويتم الاتصال بالعائلات عن طريق متطوعين من القرى يحصلون على مكافآت من البرنامج – رحلات لقابلات الجزر الخارجية الى بالي للتدريب، اما زعماء بالي الذين يحققون تقدما ملموسا في تنظيم الاسرة فيذهبون الى شرق جاوة لزيارة البرامج هناك.

وقد وضع البرنامج وفقا لحاجات محلية معينة. فهو يشجع المبادرات المحلية والتجارب وفقا لمشروعات غير تقليدية. ويتقدم الافراد من الاقاليم والقرى بافكار للقيام بحملات جديدة، وسريعا ما تتوافر الاموال اللازمة. كذلك يستخدم البرنامج القطاع الخاص – كبائعي العطارة التقليديين (يطلق عليهم اسم توكان جاموس) الذين يزودون القرى البعيدة الى جانب المناطق الحضرية بوسائل تحديد النسل.

وقد سُخّر المجلس المحلي التقليدي في اقليم بالي (يطلق عليه اسم بانجار) لدعم تحديد النسل. وقد كان البانجار محور الحياة في القرى منذ قرون طويلة. وهناك اكثر من ٣٧٠٠ بانجار اليوم. وشباب بالي من اعضاء البانجار وهم يحضرون اجتماعاته الشهرية. وفي ١٩٧٤ بدأت الحكومة في بالي، تعمل من خلال زعماء البانجار، لخلق الوعي بضرورة تحديد النسل، وللتعرف على المتحمسين لهذه الفكرة ومساعدتهم على تطبيقها. ويبدأ عموما اجتماع البانجار بنداء الاسماء ويرى كل رجل بالافادة عما اذا كان هو وزوجته يستخدمان وسائل تحديد النسل. وتظهر الاجابات على خريطة للقرية معروضة بوضوح.

وكانت النتائج مثيرة للغاية، فقدقدر الذين يستخدمون وسائل منع الحمل من بين المؤهلين لذلك بنسبة ٤٩ بالمئة في بالي مقارنة بـ٢٩ بالمئة في جميع البلاد. ويشير التقرير العالمي عن الخصوبة الى ان متوسط عدد الاطفال الذين تتوقعهم سيدة من بالي قد انخفض من ٥,٨ في منتصف ١٩٦٩ الى ٣,٨ في ١٩٧٦.

المساعدات الدولية

كانت المساعدات الدولية تقدم لمشروعات التنمية البشرية منذ عشرات السنين، وقداسهمت في تحقيق نجاح ملموس. وعلى سبيل المثال، ادت هذه المساعدات دورا اساسياً في نشر التعليم، وفي القضاء على الجدري والحد من امراض خطيرة اخرى (كمرض التوت والملاريا والجذام ومرض النوم في افريقيا)، وبصفة خاصة في زيادة انتاج المواد الغذائية الاساسية.

ومن ناحية اخرى، فشلت بعض برامج المساعدات – او نجحت ولكنها اسهمت بطريقة غير مباشرة فيوضع سياسات غير مناسبة. وكان الاهتمام حتى بداية السبعينات منصباً بصفة خاصة على اقامة جامعات للتفاخر، ومستشفيات حضرية ضخمة ومشروعات زراعية واسعة النطاق – مما كان يرتكز على التصور العام للتنمية انذاك. ولم يكن غريبا ان تتضمن مثل هذه المساعدة الدولية نقل بعض التكنولوجيات او المؤسسات من البلدان المتقدمة دون ادراك كاف لاختلاف الظروف في البلدان النامية.

ان الحكومات التي تعاني من ضغوط مالية شديدة، قد تجد من الصعب تبرير الانفاق على التنمية البشرية، بالمعدلات اللازمةلتحقيق النمو الاقتصادي لمدة طويلة – ناهيك عن تخفيف حدة الفقر. وذلك لان اطفال اليوم هم واطفالهم ومن بعدهم احفادهم هم الذين سيتلقون حسنات هذه التنمية. وتبرز هنا اهمية المساعدات الخارجية خلال السنوات القليلة المقبلة التي ستزداد فيها ندرة الاموال. وهناك حاجة الى اجراءات اخرى – من البرامج الزراعية الصغيرة الى انتاج الطاقة والتصنيع – لتخفيف حدة الفقر ورفع متوسط الدخول، وهي تستحق بدورها دعماً دولياً قوياً. فاذا ابدى مانحوالمساعدات عدم استعدادهم لتمويل برامج التنمية البشرية، فسيصغر حجم هذه البرامج، وكذلك اذا قرروا تمويل البناء بدلا من برامج التعليم او الصحة فسيؤدي ذلك الى الافراط في المشروعات ذات الاستخدام المكثف لرأس المال – يظهر في صورة المباني الباهظة التكاليف والسيئة الاستخدام وعدم كفاية العاملين. لكن نسبةكبيرة من الانفاق على التعليم الابتدائي والرعاية الصحية في البلدان النامية يهدف (ويجب

ان يهدف) الى تغطية نفقات التشغيل الدورية. وهناكنقص في الاموال اللازمة لتغطية نفقات التشغيل في كثير من البلدان كتنزانيا وفولتا لعليا – مما جعل من وجود المدارس دون كتب او كراسات والمراكز الصحية بدون ادوية او اشراف (نتيجة لعدم كفاية ميزانيات الانتقال وقلة البنزين مثلا)، مظاهر شائعة في هذه البلدان. ومن المتوقع ان تزدادحدة هذا النقص كلما تباطأ النمو الاقتصادي وزاد الجهد اللازم للابقاء على معدلات الاستثمار المادي.

وقد فضلت معظم وكالات المساعدة قصر تمويلها على الاستثمار المادي، لانها تتردد في تمويل نفقات التشغيل، ويرجع ذلك جزئياً الى القلق من الا تستطيع المشروعات التي تفتقر فيها البلد النامي الى رصيد مالي قوي ان تضرب بجذورها قوية، وكذلك الى الخوف من تشجيع الاستهلاك على حساب الاستثمار. ولكن التنمية البشرية كما يتضح من هذا التقرير، ترفع الانتاجيةوتقلل الخصوبة وتؤدي بالتالي الى اطراد الزيادة الطويلة المدى في متوسط الدخول. اذن يعتبر جزء كبير من الانفاق على التنمية البشرية – سواء في التشغيل او كرأسمال – استثمارا. ويتجلى ذلك بصفة خاصة في التعليم الابتدائي الذي يحقق في كثير من البلدان عائدات تفوق المعدل المتوسط بكثير. ولا ينبغي الاستمرار في النظر الى مرتبات المدرسين كاستهلاك شأنها في ذلك شأن اجور عمال مشروعات الري. وهناك عامل استثمار مهم في برامج تنظيم الاسرة ايضا (تكون التقديرات المستقبلية للعائدات اعلى من الواقع) وبمعدل اقل في برامج التغذية والصحة. ولكن مانحي المساعدات لا يمولون نفقات التشغيل عمماً في برامج التنمية البشرية.

ومع تزايد ادراك اهمية برامج مكافحة الفقر، والعنصر الاستثماري لكثير من هذه البرامج بدأت الممارسات تتغير: فهناك عدد كبير من مانحي المساعدات بما في ذلك البنك الدولي يقوم بتمويل رواتب العاملين في مجال تقديم الخدمات الزراعية وفي بعض الاحيان بنفقات التشغيل اللازمة لتنفيذ مشروعات تعليمية – رواتب المدرسين والمواد التعليمية علىسبيل المثال. وفي مايو/ ايار ١٩٧٩، تبنت لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،مبادئ جديدة في مجال تمويل النفقات المحلية والدورية. وقد اعترفت ان مشروعات التنمية اكثر ملاءمة لهذا النوع من التمويل.

ويتعين على المانحين ان يتجنبوا التبذير في نفقات التشغيل تماما كما ينبغي تجنبه في نفقات البناء. وكذلك لا بد من ضمان للبرامجبالحصول على دعم مالي ملائم لتغطية نفقات التشغيل من الحكومات القومية والمحلية – والا ضعفت هذه البرامج بمجرد توقف المساعدات الدولية. ان نسبة نفقات التشغيل التي تمولهاالمساعدات الخارجية لا بد ان تتناقص تدريجيا مما يشجع على تحقيق زيادات ثابتة، بدلا من الوثبات المفاجئة في كمية النفقات التي ستغطيها الاموال المحلية.

كذلك ينبغي علىمانحي المساعدات ان يفكروا في تمويل القطاعات الكاملة والقطاعات الفرعية الى جانب المشروعات، اذ ان ذلك سيمكن الحكومات من تركيز جهودها على القضايا التي تتعلق بالمؤسسات التنظيمية، التخطيط والسياسات التي تؤثر على نجاح المشروعات المنفردة. اما من الناحية التطبيقية، فيفضل التمويل الخاص بالقطاعات الفرعية – المحددة وفقا للنشاط او المنطقة – على تمويل قطاعات باكملها. ان تمويل القطاعات الفرعية يعطي المانحين القدرة على مساعدة عدد من النشاطات، ويضمن عدم وجود مشروع او برنامج يعتمد على المساعدات الخارجية لفترات طيلة،وان مشكلات التنفيذ في مشروع ما او في منطقة ما، لا تؤثر على استمرار التمويل لمشروعات او مناطق اخرى.

ان البرامج التي تتطلب اقل النفقات، عادة ما تحتاج الى اقصى حد من التنظيم. وبالاضافة الى ذلك تعتمد قوة اي منظمة على مستوى تعليم اعضائها وبراعتهم، سواء كان ذلك في البيروقراطيات الحكومية او في منظمات المستفيدين. وبالطبع لا يمكن تحقيق ذلك بين ليلة وضحاها.

ان العبرة التي يمكن اخذها منتجربة ٣٠ سنة، هي ان بناء مؤسسات فعّالة يتطلب فترات طويلة من الزمن. وينبغي ان لا تتوقع الحكومات او مانحو المساعدات نتائج سريعة وان لا يستسلموا بسهولة. وعلى سبيل المثال، يشير تقييم برامج تنظيم الاسرة الى ان هناك علاقة وثيقة بين فعاليتها وبين فترة وجودها.

ويتأثر مستوى التنمية البشرية في وقت ما، الى درجة كبيرةبالمستويات التي كانت سائدة منذ عشرات السنين. وقد تم شرح ذلك في الفصل الخامس ويؤكده الشكل (٦ – ١) فيما يختص بالتعليم. ان التنمية البشرية لا يمكن تأجيلها: ما يتمعمله الان – اوما لا يتم – سيكون له اثر كبير افترات طويلة في المستقبل. وعندما تظهر الحاجة الى برامج التقشف (كما سيكون الحال بالنسبة لعدد من الدول خلال السنوات القليلة المقبلة)،فلا بد من الاهتمام بحاجات الاستثمار في التنميةالبشرية فيما يخص الاجيال المقبلة. وعندما تؤدي المشاكل الاقتصادية – التي يسببها الاقتصاد العالمي، او سوء الادارة الاقتصادية – الى الحد من برامج التنمية البشرية، يدفع الاطفال ثمن ذلك غالياً، سواء بنقص الدخول في المستقبل او بفقدان الصحة وفي بعض الاحيان بفقدان الحياة نفسها.

٧ الاولويات والتقدم في آفاق المناطق

بحثت الفصول الثلاثة السابقة، الدور الذي يمكن ان تقوم به التنمية البشرية في محاربة الفقر المطلق، كما تناولت المشكلات والسياسات في مجالات التنمية البشرية الرئيسية. ويعالج هذا الفصل بعض مسائل التخطيط العريضة للتنمية البشرية – بما فيها العلاقات المتداخلة بين النمو وتخفيف حدة الفقر، وتوزيع الموارد بين التنمية البشرية وغيرها من الانشطة. وبعد ان استعرضت هذه المسائل بشكل عام، بحثت هي وغيرها في سياق دراسة نمطية لمناطق البلدان النامية. وقد اولي اعظم الاهتمام لاثنتين من افقر المناطق، الا وهما افريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، وذلك بالنظر الى الاحتياجات الضخمة لهاتين المنطقتين والصعوبات الجمة التي تواجههما. وبحثت المسائل الخاصة بالمناطق الثلاث الاخرى وهي الشرق الاوسط وشمال افريقيا وشرق اسيا على نحو جماعي في قسم منفصل.

قضايا للمخططين

ان الكثير من مشكلات الفقر المطلق وبعض طرق حلها واضحة تماما. غير ان الافتقار الى المعلومات الخاصة باعداد الفقراء وخصائصهم واسباب فقرهم يقف حجر عثرة امام وضع سياسات فعالة لمحاربة الفقر وتنفيذ هذه السياسات. ولا يزال الجدل مستمرا بشأن بعض الحقائق الاساسية، مثل الاتجاهات في دخل الفقراء حتى في تلك البلدان التي تحقق فيها قدر كبير من الانجازات، مثل البرازيل والهند واندونيسيا. ويعود ذلك جزئيا الى نقص في المعطيات المتعلقة بالموضوع من الدراسات الميدانية للاسر. برغم امكانية مساعدة الدراسات غير الرسمية وتجميع الادلة من المصادر الاخرى في هذا الصدد.

كما يتعلق الامر ايضا بالتحليل اي بكيفية ايجاد رقم قياسي مناسب للاسعار لحساب التغيرات في الدخل الحقيقي للفقراء، مع الاخذ بعين الاعتبار الاختلافات الموسمية، خاصة وان التجربة قد اثبتت مدى اهمية التمييز بين دخل الاسرة ككل، ودخل كل فرد من افراد الاسرة على حدة – فعلى سبيل المثال، نظرا لان الفقراء ينفقون جل دخلهم في شراء ارخص انواع الغذاء، فان ايجاد رقم قياسي للاسعار يقوم على انماط متوسط الاستهلاك الوطني يعطي صورة غير صحيحة للتغيرات في الفقر المطلق.

ولا بد ان تدرك السياسات اسباب الفقر التي تتنوع تنوعا كبيرا داخل البلدان نفسها، وبينها وبين غيرها، اذ ان هناك عوامل مشتركة فيما بينها، فضلا عن وجود روابط بعضها البعض. غير انه من الضروري اتخاذ تدابير متنوعة لتعود بالنفع على المجموعات المختلفة، مثل الفلاحين الذين يزرعون الاراضي الرديئة التربة، ويعيشون على الكفاف، والاجراء المعدمين الذين يعملون في المناطق الخصبة والمزدحمة، والأسر التي تعولها النساء في المدن الكبيرة. واحيانا، يقتصر تركيز برامج محاربة الفقر على صغار الفلاحين، بينما تكون الاغلبية الساحقة التي تعيش عند حد الفقر المطلق في الحقيقة، من الاجراء المعدمين.

وتتعادل اهمية تمييز اسباب الفقر مع اهمية ادراك خصائصه، اذ ان الفقر المطلق ان هو إلا مجموعة من العوامل – انخفاض الدخل وسوء التغذية وضعف الصحة ونقص التعليم. وقد تعاني مجموعات مختلفة من الفقراء في البداية من بعض هذه العوامل اكثر من سواها – ومن ثم لا بد ان تنوع السياسات من محاور اهتماماتها بما يتماشى مع ذلك.

المفاضلة بين الاهداف المختلفة

غالى البعض احيانا، في الماضي، وخاصة من وجهة نظر اقتصادية ضيقة، من صعوبة الاختيار والمفاضلة بين النمو وتخفيف حدة الفقر. وقد ابرز التقريران عن التنمية في العالم للعامين الماضيين، اهمية توفير المزيد من الدعم للزراعة، والاصلاح الزراعي، والتوسع في العمالة الصناعية، وتوزيع الخدمات العامة بطريقة اكثر مساواة وعدلا. وكلها تسهم في تخفيف وطأة الفقر المطلق، كما تدفع بعجلة النمو الى الامام. ويبرز التقرير الحالي بالمثل مدى تأثير زيادة الدخل القومي في النهوض بتعليم الفقراء وفي صحتهم وتغذيتهم، الى جانب مدى اسهام سياسات التنمية البشرية الخاصة بالفقراء، في زيادة الدخل القومي.

ومع ذلك، فمن الخطأ القول بعدم وجود علاقات استبدال ومفاضلة. فرغم ان من المرغوب فيه للغاية مثلا مساعدة المسنين والمصابين بامراض لا شفاء منها

من بين افر الفقراء في اغلب المجتمعات فان هذا لن يسهم الا بالقليل، او لن يسهم بشيء في النمو وبالمثل فسوف يتعين على البلدان، عند توسيعها لقاعدة التعليم الابتدائي ان تختار بين المواقع التي يسكنها اشد الناس فقرا، وبين الاماكن (التي تتسارع فيها عملية التحول العصري) والتي سيكون لانتشار التعليم فيها اكبر الاثر في زيادة الانتاج الزراعي. ومما يزيد من صعوبة هذه الاختيارات (كما اوضح الفصل السادس) الاعتبارات السياسية والمالية والادارية وحتى الحضارية. فاذا تعين لاسباب سياسية، مثلا، ان يزاد من الخدمات المخصصة للاغنياء، لتواكب الزيادة في خدمات الفقراء، فان تكاليف توفير الخدمات لهؤلاء سوف تتضاعف نتيجة لذلك.

غير ان العديد من علاقات الاستبدال والمفاضلة تقوم على عوامل اقتصادية، لا سيما وان النقود تستطيع، احيانا، ان تلطف من عنف المشكلات حتى السياسية والادارية منها. فحينما يكون احد الاقطار ثريا نسبيا، او حينما تكون توقعات نموه ممتازة، فانه عموما ما يكون اكثر حرية في الاختيار والتصرف من قطر آخر فقير، او توقعات نموه قاتمة.

كما تتأثر صعوبة علاقات الاستبدال والمفاضلة بالمناخ الدولي ايضا. اذ تمتص اسعار النفط المرتفعة موارد كان يمكن استخدامها سواء للنمو او لتخفيف حدة الفقر. ويؤدي بطء النمو في العالم الى خفض المعونة والاقتراض من الاسواق التجارية، وتدهور الصادرات (ومن ثم الواردات والانتاج). واجراءات حماية الزراعة والصناعة التي تفرضها البلدان الصناعية تقوض الجهود التي تبذلها البلدان النامية لدعم الزراعة والتصنيع ذي اليد العاملة الكثيفة. وسيتعين على البلدان الفقيرة القيام باختيارات عسيرة وفادحة، بلا ادنى مبالغة، على مدى السنين القليلة الماضية. وليست ثمة مغالاة على الاطلاق في الدرجة التي يمكن معها للسياسات المستنيرة، التي تتبعها البلدان الاخرى ان تخفف من عنف هذه الاختيارات.

التوازن بين سياسة التنمية البشرية والسياسات الاخرى

يمكن ان تكون العائدات من برامج التنمية البشرية كبيرة من الناحية الاقتصادية، بطريق مباشرة (وخاصة بالنسبة للتعليم) او بطريق غير مباشرة (لا سيما عن طريق خفض النمو السكاني). فضلا عن ان تأثيرها في التعليم والصحة والتغذية والخصوبة قيم في حد ذاته. غير ان برامج التنمية البشرية وحدها، لا تؤدي الى تخفيف حدة الفقر ودفع عجلة التنمية. اذ من الضروري ان تقوم دائرة كاملة من السياسات الاخرى الخاصة بالاستثمار في البنيات الاساسية والزراعة والتجارة الخارجية والاصلاح الزراعي والائتمان والبحوث بمعظم المهام رغم ان الكثير منها يكمل التنمية البشرية من نواح عديدة.

وحتى على المستوى الحدي، فالقضية الرئيسية ليست في كون عائد التنمية البشرية كبيرا في حد ذاته، بل فيما اذا كان اكبر من العائد الناتج عن استخدام الموارد المعنية بطرق اخرى. وسيتوقف الكثير على ظروف القطر المعني بما فيها التوازن بين سياسة التنمية البشرية والسياسات الاخرى. فقد خصصت بعض البلدان قدرا ضئيلا للغاية من ميزانياتها التنموية للطاقات البشرية. وعلى العكس من ذلك خصصت قدرا كبيرا للغاية للاستثمار المادي. فبالنسبة لها، فان حدوث تحول عند الحد، في اتجاه التنمية البشرية سيكون افضل استخدام للموارد النادرة. وفي الطرف المقابل، ربما تكون بعض البلدان الاخرى قد استثمرت اكثر من اللازم في بعض نواحي التنمية البشرية. كما توحي معدلات العائد المنخفضة للتعليم العالي في بلدان معينة. وفي بعض الحالات الاخرى، كان العائد من برامج التنمية البشرية منخفضا، نظرا لصعوبة تنفيذها (انظر الفصلين الخامس والسادس).

وبطبيعة الحال، لا يمكن تعريف الافراط في الاستثمار ونقص او قصور الاستثمار، دون ربطه باهداف الحكومات – اي بالقدر الذي توليه للنمو والتوزيع والتنمية البشرية او الاهداف القصيرة المدى في مقابل الاهداف الطويلة المدى. فعلى سبيل المثال، سيعود قسط كبير من الفائدة الناجمة عن رفع مستوى التعليم وانخفاض معدل الخصوبة على ابناء واحفاد هذا الجيل. غير ان الناس، لا سيما الفقراء، يريدون ان يلمسوا اوجه التحسن خلال حياتهم هم. ولهم الحق كل الحق في هذا الطلب، الامر الذي يؤدي بالضرورة، لا سيما عندما يقترن بالضغوط السياسية منها او الاقتصادية، الى الاقتصار على المشاريع ذات المدى القصير او المتوسط، والى تناقص جاذبية بعض برامج التنمية البشرية، وان لم يكن كل هذه البرامج على اي حال.

التوازن بين السياسات المختلفة للتنمية البشرية

ثمة اختيارات صعبة لا بد من القيام بها ضمن النطاق العام للتنمية البشرية، كما اوضح التحليل في الفصل الخامس، وهي صعوبة فنية من ناحية، اذ من الضروري اجراء المزيد من البحوث لقياس كمية العائد من البرامج المتعددة في ظل الظروف المختلفة. كما انها مسألة تتعلق بالاهداف من ناحية اخرى – اي الاهتمام النسبي الذي يولي للتغذية والتعليم مثلا، فضلا عن انها صعوبة تزيد من حدتها القيود الاقتصادية

الشكل (٧ - ١) اجمالي الناتج القومي للفرد ١٩٦٠، ١٩٧٠، ١٩٨٠ (بدولارات سنة ١٩٧٧)

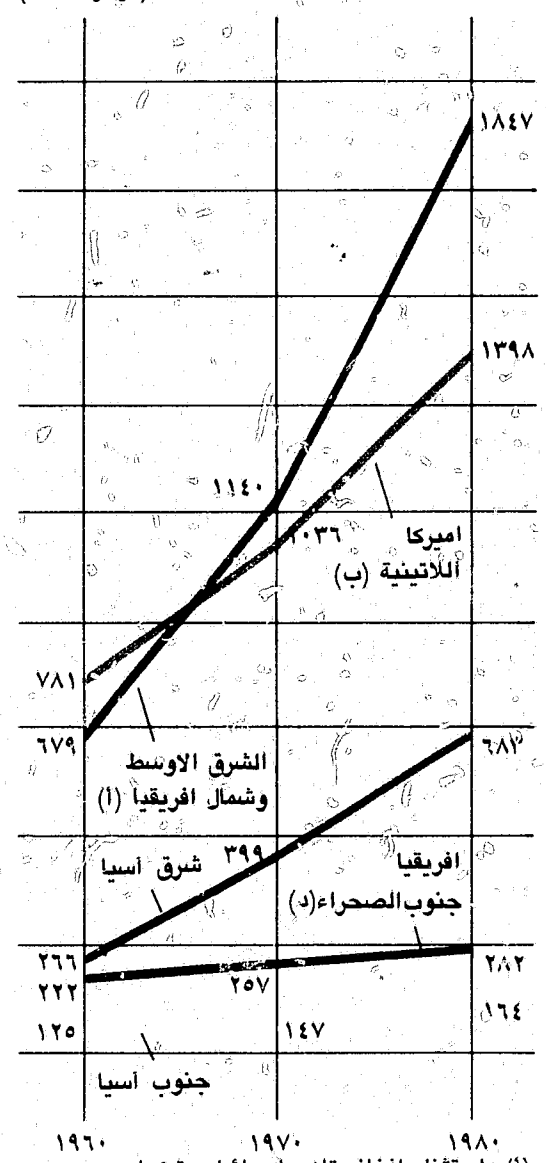

(أ) باستثناء افغانستان واسرائيل وتركيا
(ب) باستثناء كوبا
(ج) باستثناء دول التخطيط المركزي (الصين ولاوس وكمبوتشيا وكوريا الشمالية وفيتنام)
(د) باستثناء جنوب افريقيا ونيجيريا.

المفروضة: فقد يضطر قطر فقير الى اختيار يختلف عن اختيار قطر غني حينما يواجه بالمفاضلة بين توفير الرعاية الصحية الاساسية في الريف وبين نشر شكل من اشكال التعليم الثانوي ينطوي على معدل عائد اقتصادي مرتفع في المدن، حتى لو تماثلت الشروط التفضيلية بين القطرين.

وتتأثر الاختيارات ايضا بتوافر مصادر التمويل للبرامج المختلفة (الاجنبية والمحلية والقومية) وتخف صعوبة الاختيار بعض الشيء نتيجة لارتباط اوجه التنمية البشرية بعضها ببعض ارتباطا سببيا (انظر الفصل الخامس). اذ يولد اي هجوم يشن على اي جبهة رد فعل على الجبهات الاخرى. ويظهر هذا الترابط بأوضح صوره في التعليم الاساسي - وعادة ما يكون له ايضا افضل الفائدة على زيادة الدخل. ومن ثم فهناك ما يبرر زيادة اوجه الانفاق على التعليم الابتدائي (او تثبيتها في اوقات العسر الاقتصادي). ولا يجب ان يعني هذا اهمال برامج التعليم الثانوي والعالي والتغذية والصحة وتنظيم الاسرة، اذ انها جميعا هامة في مختلف الظروف. بل ان الكثير من هذه البرامج له الحق في المطالبة بالارصدة الحدية اكثر من التعليم الابتدائي. كما لا يجب ان تقلل الحكومات من شأن الصعوبات العملية المترتبة على تحويل اهداف زيادة القيد بالمدارس الى نشر تعليم جدير بهذا الاسم، وتخفيف نسبة المنقطعين او من الفترة الزمنية التي ينبغي ان تنقضي قبل

الشكل (٧ - ٢) محو الامية، حسب المناطق ١٩٤٥ - ١٩٧٥

نسبة محو امية الكبار (بالمئة)(أ)

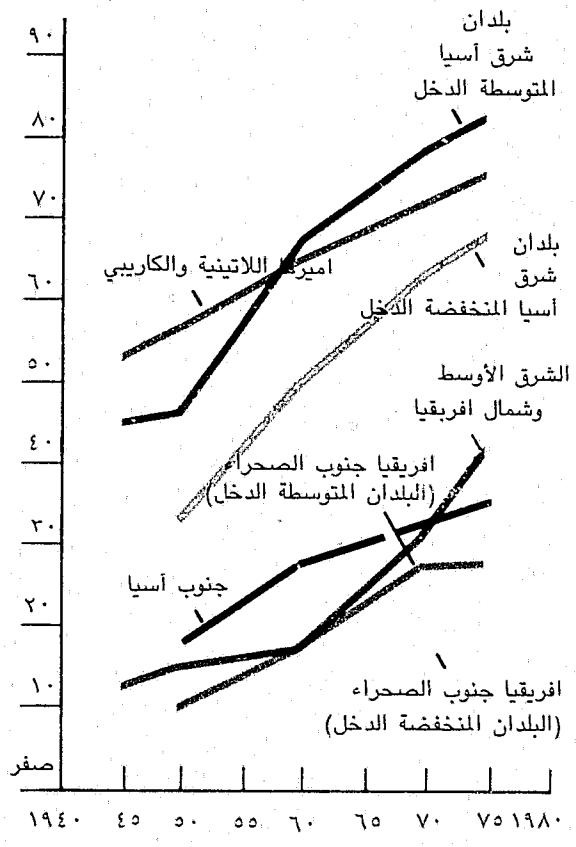

(أ) الاتجاهات تقريبية قبل عام ١٩٦٠

الشكل (٧ - ٣) العمر المرتقب (أ) ١٩٦٠ ، ١٩٧٨ (ب)

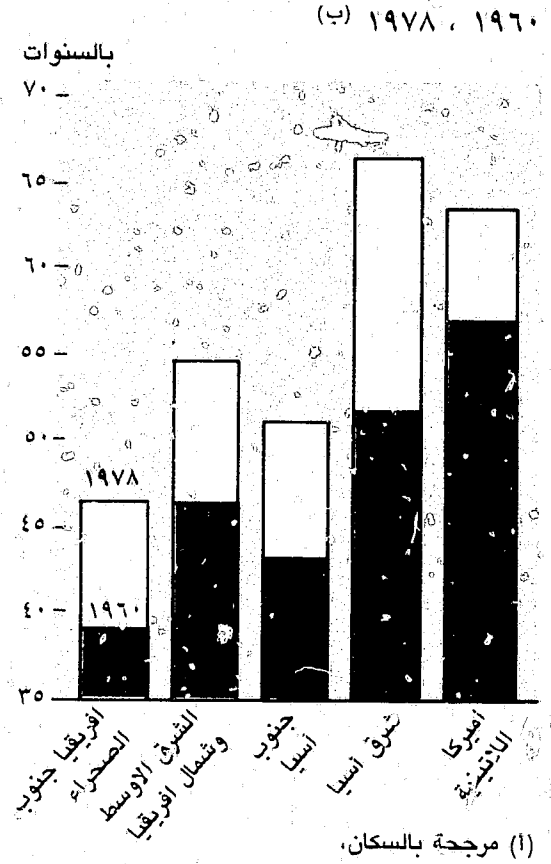

(أ) مرجحة بالسكان، باستثناء جنوب افريقيا وكمبوتشيا واسرائيل.

ان تلمس الفوائد الكاملة الناجمة عن انتشار تعليم ابتدائي جيد ومنتظم.

ظروف البلدان

ستتنوع السياسات الملائمة في ميدان الفقر والتنمية البشرية تنوعا كبيرا، تبعا لظروف البلد المعني. وتوضح بقية الفصل الحالي هذه النقطة بمقارنة مختلف مناطق البلدان النامية. وحيث ان المناطق غير متجانسة، لذلك لا يمكن اعتبار قراراتها تعبيرا موحدا عن بلدانها. ونظرا لوجود اختلافات هامة بين المناطق (الاشكال ٧ - ١، ٧ - ٢،

الجدول ٧-١ افريقيا جنوب الصحراء:

ناجمالي الناتج للفرد
متوسط النمو السنوي (بالمئة)

البلدان	١٩٦٠ - ١٩٧٠	١٩٧٠ - ١٩٨٠	١٩٦٠ - ١٩٨٠ (أ)	المستوى ١٩٨٠ (بالدولارات)
المنخفضة الدخل	١.٦	٠.٢	٠.٩	١٨٦
المتوسطة الدخل	١.٧	٢.١ (ب)	١.٩	٤٩٣

ملحوظة: باستثناء جنوب افريقيا (أ) اسعار ١٩٧٧ (ب) اذا استبعدت نيجيريا المصدرة للنفط، يهبط هذا الرقم الى ١.٥.

٧ – ٣ لمقارنة اوجه تقدمها فيما يتعلق بالدخل ومعرفة القراءة والكتابة ومتوسط العمر المرتقب) فان تحليل المناطق يعطي صورة اعم لافاق المستقبل، وان كانت اقل واقعية، مما قد توفره عدة دراسات للحالة في البلدان المختلفة.

افريقيا جنوب الصحراء

استقلت معظم بلدان المنطقة في الستينات، وأورثها الاستعمار نقصا حادا في المهارات والمؤسسات والتعليم العام. وكان الشغل الشاغل للعديد من حكوماتها هو القضاء على ذلك النقص. وتم احراز تقدم ملموس، غير انه لا تزال هناك اوجه قصور خطيرة. وتبين تجربة بلدان المنطقة ان التنمية البشرية وتطوير المؤسسات هما عمليتان بطيئتان وطويلتا الاجل. واذا اهملتا اليوم، لما تيسر حل المشكلات المترتبة على هذا الاهمال غدا. وهما مكلفتان جدا، واهمالهما مكلف ايضا. وكما يتنبأ التحليل الوارد في الفصلين الرابع والخامس، يرافق اوجه القصور التعليمية والتنظيمية، انخفاض في متوسط العمر المرتقب وارتفاع الخصوبة وسوء استخدام في الاستثمار وبطء في التقدم الزراعي.

النمو

كان نمو الدخل مخيباً للامال في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل على حد سواء، (انظر الجدول ٧ – ١). ويكمن الفرق الاساسي بين المجموعتين في تفاوت الموارد الطبيعية لا في اختلاف البنية الاقتصادية او التطوير التنظيمي او المهارات البشرية. وفي ١١ قطرا – في الفترة الواقعة بين ١٩٦٠ – ١٩٧٨ – نقص اجمالي الناتج القومي للفرد او لم يزد الا بنسبة ١٪ سنويا (وهو متوسط تقريبي في غياب المعلومات الاكيدة بشأن القطاع العريض لاقتصاد الكفاف). وارتفع بما يزيد على ٣ بالمئة سنويا في اربعة اقطار. (وذاب جزء من هذه المكاسب الضئيلة على اثر تدهور معدلات التبادل التجاري). وركدت الزراعة بانتظام تقريبا، ويبدو ان انتاج الغذاء للفرد قد انخفض في ٢٥ بلدا (ولا سيما في الساحل) بين ٦٩ – ١٩٧١ وبين ٧٦ – ١٩٧٨.

ولم تخفف كثيرا القيود التي اعاقت النمو في السنوات الماضية. وقد ناقشنا في الفصل الثاني التوقعات المخيبة للامال الخاصة بالنمو في البلدان الافريقية المتوسطة والمنخفضة الدخل – وما يترتب عليها من احتمال زيادة نسبة من يعيشون في الفقر المطلق.

وسيتوقف مدى وكيفية تأثير الظروف الاقتصادية الدولية في البلدان الافريقية على مستويات المعونة، وعلى اسعار المواد الاولية، علاوة على تصرفاتها الذاتية. فلا تزال امكانات تصنيع المواد الاولية لاغراض التصدير وما يتبع ذلك من مكاسب، دون استغلال يذكر. وتمثل المواد الاولية عموما من ٨٠ الى ١٠٠ بالمئة من صادرات البضائع (وان لم تكن كلها قابلة للتصنيع – انظر الصفحة ٣٥). وركدت الصادرات في بعض البلدان، بسبب الاداء السيء في الزراعة المحلية. بينما لجأت بلدان اخرى اكثر عددا، الى زيادة وارداتها من المواد الغذائية. فارتفعت واردات الحبوب الى افريقيا جنوب الصحراء من حوالي ١,٦ الى ٢,٦ مليونا من الاطنان فيما بين ١٩٦٥ – ١٩٧٥ (وتتوقع وزارة الزراعة في الولايات المتحدة ان ترتفع الى ٤,٥ مليون طن بحلول عام ١٩٨٥).

وتتخطى اهمية الزراعة مجرد تأثيرها في التجارة، فنظرا لان المنطقة تعتمد اساسا على الزراعة – التي هي عمل ما يربو على ٧٠ بالمئة من سكان المنطقة البالغ عددهم ٣٦٠ مليون نسمة – فان تعجيل النمو وتخفيف حدة الفقر وسوء التغذية في افريقيا، اكثر من اي مكان اخر في العالم، يتوقف على تحسين الاداء الزراعي. والادلة على ان محو امية الفلاحين التي تؤدي الى تطبيق الاساليب الحديثة في الزراعة (انظر الصفحة ٦١) لها اثار لا جدال فيها على هذا التحسين. بيد ان من الجلي ان المشكلة اكثر تعقيدا. فلا يزال من الواجب تطوير «مجموعات» زراعية عصرية (من البذور والمخصبات وتقنيات الزراعة) للكثير من الاماكن ومحاصيل الكفاف في افريقيا. كما لا تعكس المشروعات الزراعية، عموما، الدور المهم الذي تؤديه المرأة الافريقية في الزراعة، وتوجد جوانب قصور اساسية في التسليف والبنيات الاساسية والحوافز وخدمات الارشاد الزراعي وتكامل الاسواق (وقد تناول بالدراسة المفصلة لمتطلبات النمو السريع في افريقيا تقرير التنمية في العالم لسنة ١٩٧٨).

وتعكس جوانب القصور هذه، الى حد بعيد، ضعف النواحي التنظيمية وما يتصل بها من ندرة الخبراء المدربين، وهي الظاهرة الخطيرة التي لا تقتصر على الزراعة. ففي افريقيا، لا تزال ندرة الايدي العاملة الماهرة ونقص الادارة الفعالة وارتفاع نفقاتها، عقبات خطيرة امام التصنيع برغم نشوء قطاع صناعي هام بالفعل في بلدان عديدة منها.

وبينما سيستغرق التغلب على الضعف الاداري وقتا قد يطول، نجد ان فعالية الكثير من البرامج غالبا ما تعوقها صعوبات تمويل تكاليف التشغيل، وبخاصة تكاليف المعدات والامدادات. وقد يكون التقدم اسرع خطى لو خفف مانحو المعونة من تفضيلهم التقليدي لتمويل التكاليف الرأسمالية على تمويل تكاليف التشغيل.

وعلاوة على ذلك، فثمة خطر جسيم من ان تؤدي الضائقة الاقتصادية، في السنوات القليلة القادمة، الى اختصار عدد برامج التنمية البشرية برغم اهميتها – التي تفوق الزيادة في

الشكل (٧ - ٤) افريقيا جنوب الصحراء: العمر المرتقب في علاقته بدخل الفرد ، ١٩٧٨

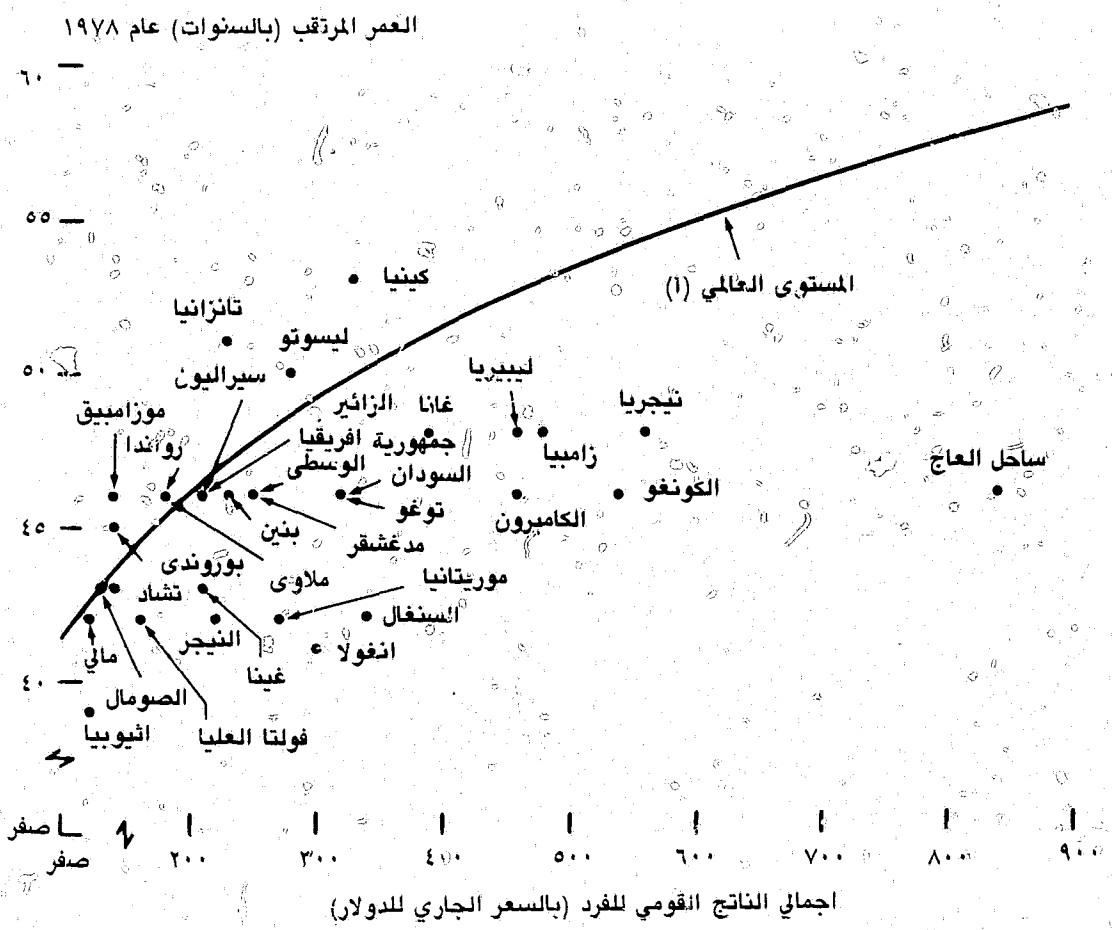

(١) مستنتج من معادلة ترفط العمر المرتقب باجمالي الناتج القومي للفرد لكافة البلدان.

الاستثمار المادي - لامكانات التنمية في افريقيا على المدى البعيد. ومن الضروري ان يزيد مانحو المعونة من جهودهم لمساعدة حكومات البلدان الافريقية، وبخاصة في النصف الاول من الثمانينات، على تجنب مثل هذا الاقتصاد الزائف في النفقات (بينما تبقى مستويات استهلاك غالبية سكانها على ما هي عليه من انخفاض شديد).

الفقر

في ضوء اتجاه متوسط الدخول (وخاصة في الزراعة)، فمن المحتمل ان تكون نسبة من يعيشيون في الفقر المطلق قد زادت، منذ اوائل الستينات، في اقطار عديدة. ويشير احدتقديرات ١٩٧٥ الى ان نسبتهم في المنطقة بلغت نصف السكان. ويتألف اغلبهم من الاجراء ومن صغار الفلاحين. وهناك نسبة لا بأس بها منهم، من البدو الرحل في بعض البلدان (كما في الصومال). ولكن اذا قورنت البلدان المنخفضة الدخل في هذه المنطقة بمثيلاتها في اسيا، نجد ان الظروف الرديئة للزراعة واساليبها تمثل سببا في انخفاض الدخل الزراعي اهم بكثير من ضيق رقعة الاراضي الزراعية بالنسبة للسكان.

قضايا التنمية البشرية

على الرغم من المكاسب العظيمة منذ ١٩٦٠، يظل متوسط العمر المرتقب اقل من ٥٠ عاما، ومعدل محو امية الكبار اقل من ٢٥ بالمئة في معظم البلدان. بل انهما على وجه العموم، اكثر انخفاضا من قيمهما المتوقعة في البلدان التي تماثلها في مستوى الدخل. وعلى سبيل المثال: ففي حين ان متوسط العمر المرتقب يبلغ حوالي ٥٠ عاما في البلدان ذات الدخل الذي يصل الى حوالي ٣٥٠ دولارا اميركيا، نجد ان السنغال، ودخلها يبلغ هذا القدر، لا يتعدى العمر المرتقب فيها ٤٢ عاما. ولا تزال افريقيا المنطقة الوحيدة التي لا تنخفض فيها الخصوبة - اذ تلد النساء خلال سنوات خصوبتهن ما بين ستة وثمانية اطفال. كما انها المنطقة الوحيدة التي يتفاقم فيها سوء التغذية باستمرار.

الخصوبة

تعد افريقيا من المناطق التي يتضح فيها بنوع خاص، اسهام بطء النمو السكاني في زيادة الدخل. مع ذلك يظل النمو السكاني في المنطقة عاليا لسببين مهمين هما ارتفاع معدل وفيات الرضع ونسبة الامية بين الكبار.

وقد وجدت بعض الدراسات في نيجيريا وتانزانيا ان تعليم الزوجات ادى الى خفض معدلات الخصوبة ووفيات الرضع - ولو ان بعض الدراسات في افريقيا توحي بان التأثير الاول للتعليم (كنتيجة لارتفاع المستوى الصحي والخصوبة بسرعة اكبر من تخفيض حجم الاسرة المرغوب) وقد يكون هو زيادة الخصوبة. كما ان التباين بين كينيا وليسوتو بالغ الدلالة: اذ تعتبر ان دولتين من الدول الافريقية التي تتمتع بمعدلات لمحو الامية وللعمر المرتقب ولوفيات الاطفال، تفوق المتوسط، ومع ذلك، نجد في كينيا اعلى معدل للخصوبة في افريقيا كلها، ونجد في ليسوتو اقل معدل في المنطقة. وتوضح البيانات المتاحة منذ اوائل الستينات ان المتعلمين من الرجال في كينيا هم اكثر عددا من النساء. بينما نجد العكس تماما في ليسوتو.

وليس من المحتمل، بطبيعة الحال، ان يكون ذلك هو التفسير الوحيد. فلا شك ان ثمة اسبابا ممكنة اخرى، منها هجرة الرجال من ليسوتو الى جمهورية جنوب افريقيا، الى جانب الاختلافات الحضارية - التي تؤيد كثرة النسل في اجزاء عدة من افريقيا بحيث يفوق الحجم المنشود

للاسرة، غالبا، الحجم الفعلي (بخلاف الحال في المناطق الاخرى).

ولعل هذا هو السبب، الى جانب عدم وجود شبكات للرعاية الصحية الاولية في معظم البلدان، بحيث يمكن ادماج برامج تنظيم الاسرة فيها، في ان مثل هذه البرامج في افريقيا ضعيفة غير فعالة. ومع ذلك، فربما يؤدي نشر تنظيم الاسرة وتعزيزه الى تخفيض سريع ومبكر للخصوبة.

الصحة

يمكن توفير الرعاية الصحية الاولية بتكاليف زهيدة (من دولارين الى ثلاثة دولارات للشخص) في بعض البلدان المنخفضة الدخل (ويمكن ان تمول الى حد ما، باعادة توزيع بنود الانفاق الحكومي بالاقلال من المستشفيات في المدن)، ولكن بالنظر الى ان ذلك يتطلب الكثير من الناحية الادارية، فمن المحتمل ان يكون التقدم بطيئا.

وقد شرعت قلة من البلدان مثل مالي وكينيا وتانزانيا في بناء الجهاز الاداري اللازم. وامكن تدريب العاملين الصحيين في القرى بنفقات رخيصة، كما حدث في النيجر. غير ان احدى الدراسات عن النظام الصحي في مالي لاحظت ان «اخطر قيد فيما يتعلق بالقوى العاملة على مستوى القرية، يتمثل في النقص الرهيب الى حد الانعدام، في الاشخاص المتعلمين الذين يمكن تدريبهم كي يعملوا كعاملين صحيين».

التعليم

القاعدة العامة ان يمثل التعليم من ١٥ الى ٢٠ بالمئة من الميزانية او من ثلاثة الى ستة بالمئة من اجمالي الناتج القومي. واقل من نصف اجمالي الانفاق على التعليم موجه للتعليم الابتدائي. وكان النمو الاخير في عدد المقيدين بالمدارس مثيرا للاعجاب، خصوصا في بنين، والكونغو، وساحل العاج، وكينيا، وليسوتو، والصومال، وزامبيا. فهذه البلدان تنفق ما يربو على ٥ بالمئة من اجمالي ناتجها القومي على التعليم، وبذلك توجد ضمن ربع (١/٤) البلدان النامية جميعها التي تشغل القمة في هذا المضمار. ولم تكن القضية بالنسبة لها، هي زيادة نصيب التعليم من الميزانية، وانما كانت (كما هي في البلدان الافريقية الاخرى) استخدام الاموال بطريقة اكثر فعالية وتحسين نوعية التعليم، ومعالجة المشكلات الخطيرة للانقطاع عن المدرسة وتلف المواد.

وتشكل التكاليف عقبة مهمة امام رفع نسب القيد وتحسين نوعية التعليم في افريقيا وتعد تكلفة التمليذ كنسبة من اجمالي الناتج القومي للفرد، اعلى من مثيلاتها في كافة المناطق. اذ تبلغ هذه النسبة في غرب افريقيا، مقارنة بآسيا، اكثر من ضعف قيمتها للتعليم الابتدائي، وخمسة امثال قيمتها للتعليم الثانوي، وسبعة امثال قيمتها للتعليم العالي. ويعكس ارتفاع تكاليف التعليم، الى حد كبير، ارتفاع رواتب المدرسين (وتمثل عادة نحو ٧٥ بالمئة من تكاليف التعليم) بالنسبة الى متوسط الدخول. ففي فولتا العليا. [(وفيها ادنى نسبة لمحو الامية في افريقيا (٥ بالمئة)] تبلغ رواتب المدرسين ٢٤ مرة قدر اجمالي الناتج القومي للفرد فيها مقارنة باقل من ٤ مرات في ليبيريا. والواقع ان ارتفاع رواتب المعلمين يعود جزئيا الى العهد الاستعماري، ولكن السبب الرئيسي كان هو النقص في المعلمين المؤهلين، ولو انه بدأت تخف حدته في الوقت الراهن. كما انخفضت الرواتب، بالقيمة الحقيقية، في عدة اقطار منها: بنين وتانزانيا وسيراليون. وهناك طرق اخرى مختلفة لتخفيض تكلفة التعليم دون الهبوط بمستواه، كما ذكرنا في الفصلين الخامس والسادس. ويبلغ متوسط عدد التلاميذ في الصف في بعض البلدان مثل نيجيريا وسيراليون (ثلاثين تلميذا تقريبا) حدا يمكن تجاوزه، دون تأثير يذكر على النوعية (انظر الاطار على صفحة ٦٦). وفي توغو، تدفع السلطات المحلية جزءا من رواتب المعلمين، وفي الصومال وتانزانيا، تسهم هذه السلطات في تكاليف الانشاء.

بيد انه على الرغم من ارتفاع نسب القيد في المدارس وبشكل ملحوظ، الا ان القليل النادر من هذه البلدان قد حاول ان يعالج العدد الهائل المتراكم من الاميين الراشدين. فقد نجحت نجاحا باهرا حملات محو الامية التي اعتمدت على الطلاب والمتطوعين وموظفي الحكومة، في الصومال وتانزانيا، بحيث ارتفعت نسبة محو الامية من ٢ بالمئة في الاولى، و١٠ بالمئة في الثانية الى ٦٠ بالمئة و٦٦ بالمئة على التوالي فيما بين سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٧٥. ومع ذلك، فان مثل هذه البرامج تعوزها الروح الاجتماعية المدرسية. كما ان هناك خطر زوال اثار محو الامية، اذا لم تتوافر الظروف لاستخدامها بشكل متواصل. ولعل ذلك مما يؤيد وجهة النظر المنادية ببرامج ذات فترات كافية، مع التركيز على التطبيقات العملية، مثل تعلم مبادئ الحساب والصحة العامة والتغذية وتنظيم الاسرة والزراعة.

وثمة اختيارات لا بد من اتخاذها، مع صعوبتها من الناحية السياسية، في مجال التعليم العالي. ففي الغالب تعطي الحكومات رواتب شهرية لطلاب الجامعة (واحيانا لطلبة المدارس الثانوية ايضا) فضلا عن التعليم المجاني. كما اضطرت حكومات كثيرة الى تأمين الوظائف لخريجي الجامعة جميعا – في انشطة لا تتوافق انتاجيتها دائما مع رواتبهم. وبالتالي، فان التعليم الثانوي والعالي مصدر استنزاف مزدوج وخطير على الميزانية، كما ان عائدهما الاجتماعي قد انخفض بدرجة كبيرة عن العائد الخاص على الافراد – بل وعما كان من الممكن

ان يكون عليه لو انتهجت سياسات اقتصادية فعالة، نظرا لان افريقيا جنوب الصحراء في امس الحاجة الى المهارات المهنية والعلمية والادارية. وكان النقص في هذه المهارات احدى العقبات الكؤود امام مشروعات التنمية – كما تشهد بجلاء تقارير البنك الدولي الخاصة بالخبرة المستمدة من المشروعات. ومع ذلك فعلى البلدان الافريقية ان تعد هذه المهارات بطريقة اقل نفقة (انظر الصفحة ٦٥). حتى تزيد من اعدادها، وفي الوقت نفسه توفر الموارد اللازمة للتعليم الابتدائي وبرامج التنمية البشرية الاخرى.

وعلى الرغم من اوجه النقص اللافتة للنظر، فثمة قلق بشأن البطالة المتنامية بين خريجي المدارس الثانوية في بعض البلدان. وهذا يعكس حقيقة هامة هي ان الاحتياجات (او الطلب) من الوظائف في الحاضر والمستقبل تميل الى التغير ببطء اكثر من العرض في المؤهلين (انظر الاطار على صفحة ٦٤). ولكن عندما لا يجد الخريجون الوظائف الا بصعوبة، فسيصبحون اكثر استعدادا للاستجابة لحاجات اقتصاد بلادهم الى المزيد من العاملين في المناطق الريفية كمدرسين واداريين ومندوبين للارشاد الزراعي.

جنوب آسيا

تشترك منطقة جنوب اسيا مع بلدان افريقيا جنوب الصحراء في الكثير من الخصائص، لا سيما الفقر المتفشي وانخفاض متوسط الدخل. غير ان فيها عددا كبيرا نسبيا من العاملين ذوي التدريب والمهارة العالية (اذ يماثل عدد الطلبة الجامعيين في الهند نظراءهم في المجموعة الاوروبية تقريبا) كما ان قدرتها الادارية عالية.

النمو

كان النمو الاقتصادي بطيئا بشكل

الشكل (٧ – ٥) جنوب آسيا:
العمر المرتقب في علاقته بدخل الفرد، ١٩٧٨
العمر المرتقب (بالسنوات)

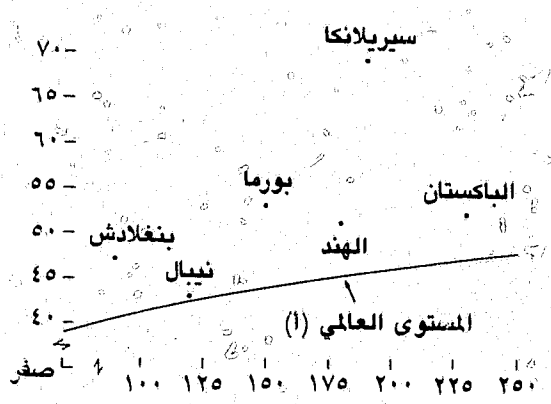

(أ) مستنتج من معادلة تربط العمر المرتقب باجمالي الناتج القومي للفرد.

عام: اذ نما اجمالي الناتج القومي للفرد في جنوب اسيا بمعدل سنوي قدره ١,٦ بالمئة في الفترة من ١٩٦٠ – ١٩٧٠، ١,١ بالمئة في الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٨٠ – وركد في اوائل السبعينات ثم ازدادت سرعته بعد سنة ١٩٧٤. وتتفوق توقعات النمو في جنوب اسيا على مثيلاتها في بلدان افريقيا جنوب الصحراء، بيد انها تواجه هي الاخرى اختيارات صعبة اثناء فترة التكييف. وسيتوقف النمو بدرجة كبيرة على الادارة الاقتصادية المحلية، لا سيما في مجال الزراعة. غير ان للصادرات وتحويلات المهاجرين والعون الدولي اثارا هامة (اذ لا يقترض اي قطر من الاقطار كمية كبيرة من رؤوس الاموال التجارية). وزادت تحويلات المهاجرين من الخارج، خاصة من الشرق الاوسط، بدرجة كبيرة في السنوات الاخيرة. حيث بلغت في سنة ١٩٧٩ نحو ١,٤ مليارا من الدولارات في الباكستان (اي نحو ثلاثة ارباع قيمة صادراتها من البضائع) وبلغت نحو مليار واحد في الهند. كما زاد قدر التحويلات في بنغلادش.

وقد حققت المنطقة بعض النجاح في زيادة صادراتها الى الشرق اروسط – لا سيما الهند التي حصلت على عقود هامة لتوريد المصانع الجاهزة وخدمات البناء والاستشارة. ومع ذلك فلم يستغل اي قطر من الاقطار طاقة تصدير بضائعه المصنعة استغلالا كاملا. وتستطيع القطاعات العريضة للصناعة في كل من الهند والباكستان ان تستجيب لحوافز التصدير، كما حدث في الباكستان في الستينات وكما فعلت الهند مؤخرا. وشرعت سريلانكا في خوض حملة لتشجيع تصدير المنتجات المصنعة. ومما يساعدها في نجاح هذه الحملة ارتفاع مستوى تعليم القوى العاملة لديها.

ويبشر الاداء الزراعي الاخير في الهند بالخير خلال الثمانينات (وهو السبب الرئيسي في توقع ازدياد معدل نمو اجمالي الناتج القومي) حينما تتوفر مجموعة من المشروعات المحددة تتضمن مكوناتها تزويد المياه والمخصبات والسلالات ذات الغلة العالية والتسليف، وهي متوفرة بالفعل لمعظم بلدان جنوب آسيا، حينئذ يمكن ان يكون العائد الاقتصادي الناجم عن تنفيذ هذه المشروعات ونجاحها مرتفعا، خاصة وان انتشار التعليم يسهل نجاحها. ونظرا لصغر رقعة الاراضي الزراعية بالنسبة للسكان، فيستعين الاعتماد الكلي تقريبا على زيادة كثافة المزروعات ونشر سلالات المحاصيل ذات الغلة المرتفعة للتوسع الزراعي في المستقبل.

الفقر

يعيش نحو نصف سكان المنطقة عند حد الفقر المطلق، وهم يمثلون نصف عدد الفقراء في العالم. ومن العوامل الهامة المسببة للفقر زيادة عدد المعدمين في جنوب اسيا عنه في افريقيا. ويشكل المعدمون واولئك الذين تقل ملكيتهم عن ٠,٥ هكتار حوالي ٥٣ بالمئة من الاسر الريفية في بنغلادش و٤٠ بالمئة في الهند و٣٧ بالمئة في الباكستان. بل يعتبر اولئك الذين يتراوح ما يملكونه من ٠,٥ الى ١ هكتار من الفقراء اذ انهم يحصلون على

سياسة المفاضلة في سريلانكا

يعتبر سجل سريلانكا فيما يختص بمستويات العمر المرتقب ومحو الامية والخصوبة (بعلاقتها بمستوى دخلها المنخفض) من بين افضل السجلات في العالم. غير انه في سبيل تحقيق هذه المستويات، انفقت الحكومة على مدى العقدين الماضيين في المتوسط ما يقرب من ١٠ بالمئة من اجمالي الناتج القومي على برامج التعليم والصحة والتغذية. فالى اي مدى كانت هذه المنجزات في مجال التنمية البشرية، على حساب النمو الاقتصادي؟

في الستينات، زاد نمو اجمالي الناتج الداخلي بمقدار ٢,٧ نقطة مئوية عن متوسط الدخل المنخفض كما يعكس، جزئيا، احد اعلى معدلات للنمو في انتاج الارز في العالم. ومع ذلك، ففي السبعينات سبب هبوط معدلات النمو في قطاع الزراعة، وبدرجة خاصة في قطاع الصناعة التحويلية، انخفاض معدل اجمالي الناتج الداخلي لسريلانكا بعض الشيء عن متوسط الدخل المنخفض. غير انه، نظرا لانخفاض معدل نمو السكان في سريلانكا كثيرا عن متوسط الدخل المنخفض – (اذ هبط الى ١,٧ بالمئة سنويا في السبعينات)، فقد كان نمو اجمالي الناتج القومي للفرد على مدى الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٧ بنسبة ٢ بالمئة، اعلى من متوسط الدخل المنخفض ونسبته ١,٤ بالمئة.

ومن ثم، فلم يكن اداء سريلانكا فيما يختص بالنمو اسوء من غيرها من البلدان التي تماثلها في مستوى الدخل، وان تكن قد فاقت كثيرا اداء هذه البلدان في مجال التنمية البشرية، بل انه كان في امكان سريلانكا ان تحقق المزيد، لو انها اتبعت سياسات اقتصادية افضل، تضع في اعتبارها الامكانات الاقتصادية للموارد البشرية.

وكانت الادارة الاقتصادية لسريلانكا في الستينات افضل منها في السبعينات. غير ان اتباع نظام التسعير قد ثبط من عزيمة مشروعات الاستثمار الجديدة في الشاي ومحاصيل التصدير الاخرى. وزاد التركيز على صناعة بدائل الواردات، واهملت الصادرات، ويعود ذلك جزئيا، الى الزيادة المطردة في سعر الصرف المقوم باكثر من قيمته. وتردى الاقتصاد بعد سنة ١٩٧٠، نتيجة للظروف الجوية السيئة التي الحقت الاذى بالانتاج الزراعي، ونتيجة للهبوط الحاد في الاسعار العالمية لصادراتها مقارنة بوارداتها. وقد زاد من حدة هذه المشكلات سوء الادارة الاقتصادية حتى سنة ١٩٧٧، بما في ذلك النزاع الذي لم يحسم بعد مع القطاع الخاص (الذي ادى الى هبوط الاستثمارات والتوسع الاقتصادي)، واستخدام الاستثمار العام بدرجة تزيد عما ينبغي في مشروعات صناعية غير فعالة بالمرة، وزيادة عدد الوظائف الحكومية، في محاولة للحد من البطالة منيت بالفشل وكلفت ثمنا باهظا.

ومن ثم، فان التفاوت بين المصروفات التي انفقت على التنمية البشرية وتلك التي انفقت على النمو لم يكن بالضخامة التي يوحي بها البعض احيانا. ففي الستينات، اتاح معدل النمو السريع نسبيا زيادة المصروفات الاجتماعية. اما في السبعينات، فقد كان تدهور معدل النمو لاسباب لا ترتبط بوجه عام بالانفاق على التنمية البشرية – ولا شك ان هذا التدهور قد ادى الى هبوط المصروفات الحقيقية فيما يتعلق بالصحة والتعليم بالنسبة للفرد فضلا عن توزيع الغذاء للفرد.

وقد ادت انتخابات عام ١٩٧٧ الى تغيير الحكومة، واجراء تعديلات هامة على السياسات. وزاد معدل النمو السنوي لاجمالي الناتج الداخلي بنحو ٦,٥ بالمئة او ٥ بالمئة للفرد في الفترة من ١٩٧٧ حتى ١٩٨٠.

معظم دخلهم من العمل كاجراء. وعلى الرغم من ان نسبة من يعيشون في المدن لا تزيد عن ٢٠ بالمئة من مجموع السكان، الا ان بلدان جنوب اسيا تضم اسوء ضروب فقر المدن في العالم.

ويفوق متوسط العمر المرتقب في بلدان جنوب اسيا متوسطه في البلدان المماثلة لها في متوسط الدخل (الشكل ٧ – ٥)، اما فيما يتعلق بمحو الامية فتختلف نسبتها من مكان لاخر، اذ يقل عدد من يعرفون القراءة والكتابة في نيبال والباكستان عن المتوسط.

وتختلف درجة التقدم في مجال التنمية البشرية اختلافا كبيرا داخل البلدان وبين بعضها البعض، اذ حققت سريلانكا وولاية كيرالا الهندية مستويات مرتفعة فيما يتعلق بمتوسط العمر المرتقب ومحو الامية، مما لا يتحقق عادة الا حينما يصل الدخل بالنسبة للفرد الى قرب مستوى قمة نطاق الدخل المتوسط. (كانت نسبة محو الامية سنة ١٩٧١ في كيرالا ٦٩ بالمئة وجاءت بعدها في الهند كل من تاميل نادو ومساهاراشترا بنسبة ٤٥ بالمئة، وجاءت في المؤخرة راجاستان ٢١ بالمئة). وفي الطرف الاخر تماثل مؤشرات التنمية البشرية في نيبال مؤشرات اي قطر افريقي تقليدي.

قضايا التنمية البشرية

توضح اوجه نجاح سريلانكا وكيرالا امكانات تحقيق التنمية البشرية وتخفيف حدة الفقر، فضلا عن ايضاحها للمصاعب التي تواجهها منطقة جنوب اسيا. بالاضافة الى تأكيدها على أهمية البداية المبكرة، فقد فاق معدل محو الامية في سيرلانكا سنة ١٩٠٠ معدلات محو الامية في الباكستان وبنغلادش في عام ١٩٧٥.

وتعتبر مستويات متوسط العمر المرتقب ومحو الامية في سريلانكا مرتفعة للغاية، لعلاقتها بمتوسط الدخل فيها، (برغم ان فئة عمال المزارع الكبيرة والضياع ما زالت مهضومة الحقوق) كما ينقص فيها معدل نمو السكان على نحو ملحوظ. وقد حققت سريلانكا اوجه النجاح هذه في المحل الاول، عن طريق دعم الحكومة للغذاء والتعليم، فقد مثلا ٤,٥ بالمئة و٣ بالمئة على التوالي من اجمالي الناتج القومي في اوائل السبعينات (١٧ بالمئة و١٢ بالمئة من ميزانية الحكومة المركزية). فضلا عن توافر قاعدة عريضة للرعاية الصحية، واتباع برنامج لتنظيم الاسرة ذي فعالية معقولة. ومما يسر على سريلانكا تمويل هذه البرامج انخفاض الانفاق الحربي نسبيا، اذ خصصت سريلانكا في سنة ١٩٧٧، ٠,٧٪ فقط من اجمالي ناتجها القومي للدفاع، بالمقارنة بمتوسط تبلغ نسبته ٣,٤ بالمئة في منطقة جنوب آسيا. وقد اسهم رفع مستويات التغذية ومحو الامية في زيادة متوسط العمر المرتقب وخفض معدلات وفيات

الرضع والخصوبة ونمو السكان. (وكانت المكونات والنتائج الرئيسية مماثلة في كيرالا). غير ان تجربة سريلانكا تلقي الضوء ايضا على اهمية تركيز الانفاق على من هم في حاجة ماسة اليه. فقد ادى توفير الخدمات لجميع فئات الدخل ومختلف المستويات العلمية الى اعباء مالية ضخمة لم تستطع تحملها (صفحة ٧٧). وعلى نحو اعم، لم يواكب اداء سريلانكا الاقتصادي تقدمها فيما يتعلق بالتنمية البشرية (انظر الاطار).

الخصوبة والنساء

وفي حين ينخفض معدل نمو السكان في جنوب آسيا عن مثيله في افريقيا، فان كثافة السكان تجعل من نمو السكان فيها مسألة ملحة على الاقل بنفس درجة افريقيا. ويجمع بين البلدان الثلاثة الاكثر ازدحاما بالسكان في المنطقة، انخفاض معدل محو الامية بين النساء وارتفاع معدلات وفيات الاطفال والخصوبة. (تتراوح معدلات محو الامية بين النساء من ثلث الى نصف معدلات الرجال) غير ان الحال هي اسوء ما يمكن ان تكون عليه في الباكستان وبنغلادش. اما في الهند، فقد ارتبط ارتفاع معدل محو الامية ونقص التفاوت في تعليم الجنسين واتباع برنامج فعال لتنظيم الاسرة بهبوط في معدل الخصوبة. ومن ثم، فمن المتوقع قبل حلول عام ٢٠٠٠، ان تزداد نسبة فئة العمر المدرسة الابتدائية بنحو ٤٠ بالمئة في بنغلادش و٦٠ بالمئة في الباكستان، وما يقرب من ٢٠ بالمئة في الهند.

واذا استثنينا سريلانكا وبورما، يشكل وضع المرأة عائقا ضخما امام التنمية البشرية. اذ ترتفع حالات سوء التغذية بدرجة كبيرة بين النساء، كما تنقص امكانية بقاء البنات على قيد الحياة حتى عامهن الخامس. (انظر الاطار) وتبلغ نسبة قيد الاولاد الذكور في المدارس ضعف نسبتها للبنات تقريبا، غير ان التفاوت قد قل بدرجة كبيرة حتى في البلدان الاسلامية، حيث الاسباب الثقافية لقلة قيد البنات اقوى، الامر الذي سيترتب عليه بالضرورة خفض معدل نمو السكان في النهاية. وقد وجدت دراسة اجريت في بنغلادش ان التعليم يؤدي الى خفض معدل الخصوبة حتى في غياب برنامج فعال لتنظيم الاسرة. ومع ذلك، فمن غير المحتمل هبوط معدل الخصوبة بدرجة كبيرة او في وقت سريع دون اتباع برنامج فعال لتنظيم الاسرة.

التغذية

رافق انتاج الغذاء تقريباً نمو السكان، غير ان سوء التغذية ظل مشكلة واسعة الانتشار. ويعود ذلك بشكل رئيسي الى عدم قدرة الناس على شراء الغذاء اكثر مما يعود الى عدم توافره. فقد نجم عن وفرة المحاصيل في الهند خلال الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٧٨، زيادة مخزون الغذاء، ومع ذلك ظل سوء التغذية واسع الانتشار (برغم انخفاضه). ولم

الجنس وطول الاعمار والتنمية

تعيش النساء في البلدان الصناعية اعمارا اطول من الرجال – وتزيد في المتوسط بمقدار ست سنوات. وليس الامر كذلك في جميع البلدان النامية، لا سيما الفقيرة منها. (انظر الجدول). وتموت النساء في معظم بلدان جنوب اسيا قبل الرجال بسنتين او ثلاث سنوات في المتوسط. ومع ذلك تعيش النساء اعمارا اطول من الرجال في اندونيسيا المنخفضة الدخل.

اما في البلدان المتوسطة الدخل، باستثناء الشرق الاوسط وشمال افريقيا (حيث زاد الدخل بقدر كبير منذ ان اجريت بعض هذه التقديرات) فتعيش النساء مدة اطول كثيرا من الرجال. وكان هذا هو الحال في شرق اسيا واميركا اللاتينية منذ ان توافرت الاحصاءات وحتى الان. غير ان هذه الميزة للنساء قد زادت في الارجنتين مثلا من نحو سنة واحدة عام ١٩٠٠ الى اكثر من ست سنوات في السبعينات.

وانعكس الوضع في بعض البلدان، اذ تدنى عمر النساء عاما عن الرجال في سريلانكا سنة ١٩٥٣، وتعادلت اعمارهن مع اعمار الرجال قبيل سنة ١٩٦٢. وفي اوائل السبعينات زادت اعمارهن بنحو ثلاث سنوات عن الرجال. وقد طرأ تحول مماثل في تركيا في الفترة الممتدة من الثلاثينات الى السبعينات.

ومن ثم، تميل التنمية الاقتصادية الى زيادة متوسط العمر المرتقب للنساء بقدر يفوق الرجال. غير ان حجم التفاوت وتطوره يختلف تبعا للمناطق، كما توحي الحالات الاستثنائية في كل من سريلانكا وتركيا بارتباط مستوى التعليم، خاصة تعليم النساء، بزيادة متوسط العمر المرتقب.

زيادة متوسط عمر النساء المرتقب عن الرجال في دول مختارة، في السبعينات

المنطقة والقطر	الفارق بالسنوات
جنوب آسيا	
بنغلادش	– ٢,٠
الهند	– ٢,٥
سريلانكا	٣,٠
شرق آسيا	
اندونيسا	٢,٠
ماليزيا	٤,٥
كوريا الجنوبية	٦,٠
تايلاند	٦,٠
اميركا اللاتينية	
الارجنتين	٦,٠
البرازيل	٣,٠
كوستاريكا	٤,٠
المكسيك	٤,٠
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	
الجزائر(١)	١,٠
العراق	٠,٥
ايران	٠,٥
تونس	٠,٠
البلدان الصناعية	
ايطاليا	٦,٠
النرويج	٦,٠
الولايات المتحدة	٨,٠

(١) اواخر الستينات.

يزد استهلاك السعرات الحرارية للفرد في سريلانكا عنه في بقية بلدان جنوب اسيا، غير ان حالات سوء التغذية فيها كانت اقل كثيرا لسبب بسيط وهو التوزيع المتساوي نسبياً للغذاء.

وقد انفقت كل من الهند والباكستان وبنغلادش على التوالي ٠,٦ بالمئة و١,٩ بالمئة و٠,١ بالمئة من اجمالي ناتجها القومي على دعم الغذاء بطريقة محدودة في اوائل السبعينات، لكن ذلك لم يؤد الى اي فائدة غذائية تذكر (بخلاف كيرالا) نظرا لتجاوز المناطق الريفية والاحياء الفقيرة في المدن. ومن الممكن ان يؤدي ايلاء المزيد من الاهتمام للاعتبارات الغذائية في انتاج الطعام وبرامج الدعم الى تخفيف اثار سوء التغذية بدرجة كبيرة. غير ان استمرار تحسين القيمة الغذائية سيتوقف في نهاية المطاف على رفع دخل الفقراء.

التعليم والصحة

نقص الانفاق على التعليم نسبيا – اذ بلغ نحو ١,٥ بالمئة من اجمالي الناتج القومي في بنغلادش وتراوح من ٢,٥ بالمئة الى ٣ بالمئة في بورما والهند وسريلانكا. ويرجع ذلك، اساسا، الى انخفاض النفقات التعليمية في هذه

الجدول (٧ – ٦) الشرق الاوسط وشمال افريقيا، العمر المرتقب في علاقته بدخل الفرد، ١٩٧٨

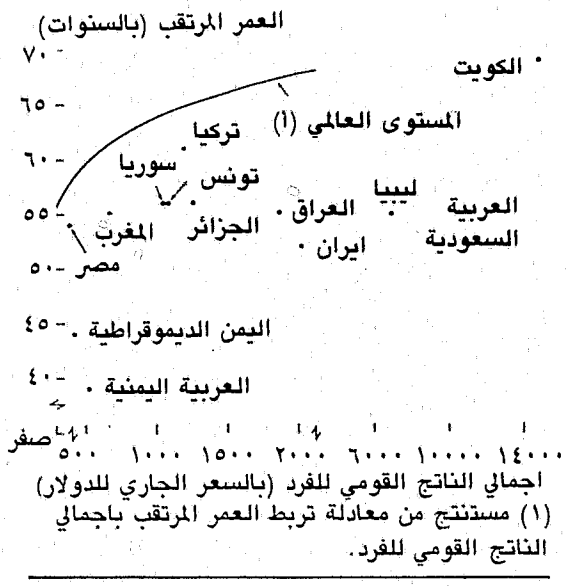

(١) مستنتج من معادلة تربط العمر المرتقب باجمالي الناتج القومي للفرد.

الشكل (٧ – ٧) اميركا اللاتينية والكاريبي: العمر المرتقب في علاقته بدخل الفرد، ١٩٧٨

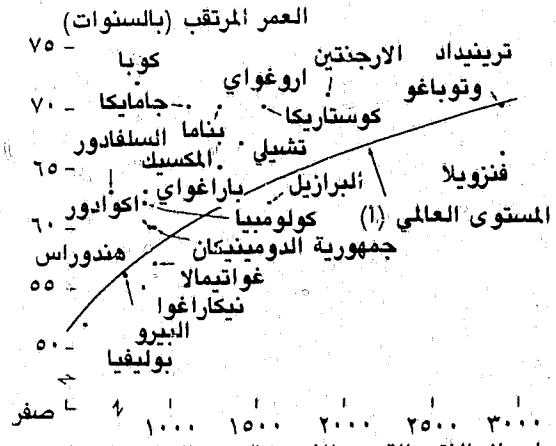

(١) مستنتج من معادلة تربط العمر المرتقب باجمالي الناتج القومي للفرد.

البلدان مقارنة بجميع انحاء العالم. وهذا يعكس بدوره ضخامة عدد المتعلمين فيها. ومع ذلك مالت سياسات المنطقة باستثناء السياسات المتبعة في بورما وسريلانكا الى تفضيل التعليم العالي: ولا يستطيع معظم الاطفال الفقراء حتى الان اكمال التعليم الابتدائي.

وفي مجال الصحة سيتوقف تحقيق اي مكاسب في المستقبل على رفع مستويات التغذية والرعاية الصحية والتعليم اكثر مما يتوقف على البرامج المفردة لمكافحة الامراض. وفي حين تعتبر نسبة الاطباء الى السكان عالية في المنطقة بمقاييس البلدان المنخفضة الدخل، الا ان الاطباء يميلون الى التركز في المناطق الحضرية.

ولا بد ان تتيح الوفرة النسبية في عدد المتعلمين تعليما عاليا في جنوب اسيا (لا سيما في الهند) ومستقبل النمو الاقتصادي المبشر بالامل للبلدان الكبيرة في المنطقة، معالجة التحديات الكبيرة الا وهي: أ) زيادة حصة الانفاق على التعليم الابتدائي وقبول اعداد اكبر في المدارس الابتدائية خاصة من البنات والفقراء – ب) تحسين فعالية النظام التعليمي – اي مستوى ارقى من التعليم وانقاص عدد الذين ينقطعون عن الدراسة والراسبين – ج) توسيع شبكة مراكز الصحة الاولية (وقد عادت الهند فاولت اهتماما كبيرا لهذه المسألة).

المناطق المتوسطة الدخل اساساً

يمكن استخلاص بعض الخصائص العامة للمناطق الثلاث المتوسطة الدخل اساسا، مع بعض الاجحاف بتنوعها الكبير:

– الشرق الاوسط وشمال افريقيا: كان النمو في الدخل سريعا للغاية خلال السنوات الاخيرة مما يعكس التاثيرات المباشرة وغير المباشرة لعائدات النفط، ولكن التنمية البشرية ما زالت تتعثر.

– اميركا اللاتينية والكاريبي: اكثر المناطق تحضرا (انشاء للمدن وتعميرا لها) وتصنيعا مع مستويات عالية للتنمية البشرية في المتوسط، وكان التقدم الاقتصادي والاجتماعي سريعا برغم سرعة النموّ السكاني، ومع ذلك فهنالك شخص من سبعة اشخاص لا يزال يعيش في الفقر المطلق.

– شرق آسيا والمحيط الهادي: افضل الاداء في نمو الدخل والتنمية البشرية بالنسبة للدخل، وقد ارتكز النمو السريع اساسا على الاستخدام الكفء للعمل ورأس المال والتكنولوجيا، اكثر من اعتماده على الموارد الطبيعية.

النمو

تضم اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا كافة مستويات الدخل – من الكويت، وتعدّ من اغنى الدول في العالم الى افغانستان وهي من اشدها فقرا. وكان النمو سريعا حتى في البلدان غير النفطية، التي استفادت من الرواج الناجم عن النفط من خلال تحويلات المهاجرين من مواطنيها وتدفقات رؤوس الاموال الرسمية والخاصة. (حوالي ١٠٪ من الاهالي في المنطقة يعتمدون مباشرة على التحويلات التي غالبا ما تكون

ضخمة على سبيل المثال نحو ٤٠٠٠ دولار سنويا لكل مهاجر مغربي). وارتفع اجمالي الناتج القومي للفرد في المنطقة خلال السبعينات بمقدار ٤.٩٪ سنويا، والاسعار الاعلى للنفط – بالقيمة الحقيقية – تعني ان الزيادة في القوة الشرائية كانت اعلى من ذلك (انظر الاطار ص ١٢). ولعل العوامل نفسها التي حفزت النمو خلال السبعينات ستؤمن التوسّع السريع نوعاً ما خلال الثمانينات.

وكان النمو في شرق اسيا واميركا اللاتينية ممتازا بوجه عام: وادّت الادارة الاقتصادية القوية الى ان هاتين المنطقتين كانتا الوحيدتين من بين المناطق المستوردة للنفط اللتين حققتا نمواً في السبعينات اسرع منه في الستينات. وسوف تشهد فترة التكييف بطئا في نموها ولكن افاقها تبدو مشرقة حول منتصف الثمانينات – شريطة ان تظل الادارة الاقتصادية الجيدة والاستقرار السياسي، واذا انتعش من جديد نمو التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الاموال الى البلدان النامية قبل حلول ذلك التاريخ.

ويعتمد النمو في كل من اميركا اللاتينية وشرق اسيا اعتماداً كبيراً على التمويل من المصادر التجارية. وتمثل المنطقتان معظم اقتراض الدول النامية من المصادر التجارية في حين ان المكسيك والارجنتين والبرازيل وكوريا الجنوبية وفنزويلا وحدها تمثل ٤٤٪ من اجمالي الاقتراض سنة ١٩٧٩. وهناك عامل دولي حاسم يؤثر على افاق نموها تأثيراً مباشراً، وغير مباشر عن طريق زيادة الثقة في قدرتها على الوفاء بديونها، الا وهو الطلب على صادراتها المصنّعة في الاسواق الدولية.

وكانت صادرات البلدان المصدّرة الرئيسية في شرق آسيا تمثل وحدها نحو ٤٠٪ من صادرات البلدان النامية جميعها من السلع المصنعة سنة ١٩٧٧. وعلى الرغم من بعض اجراءات الحماية في البلدان الصناعية فقد واصلت النمو في التصدير بتنويع منتجاتها. وقد اتاحت لها هذه المرونة ان تحافظ على نموها في السبعينات برغم بطء النمو في العالم ككل. ويعني ذلك ايضا ان لديها الحرية، اكثر من غيرها من البلدان النامية المستوردة للنفط، في ان تختار بين زيادة الاقتراض وبين زيادة الصادرات (والتشديد على استبدال الواردات) بغية مواجهة ارتفاع اسعار النفط.

التنمية البشرية – قضايا خاصة بالمناطق

حققت بعض البلدان في شرق اسيا واميركا اللاتينية مستويات لمحو الامية والعمر المرتقب، يمكن مقارنتها بمستويات الدول الصناعية. وانخفض الفقر المطلق بدرجة ملموسة في المناطق الثلاث كلها وان ظلت وطأته شديدة.

الشرق الاوسط وشمال افريقيا

من المحتمل ان يكون النمو الاقتصادي خلال السنوات الاخيرة، قد ادّى الى خفض نسبة من يعيشون في الفقر المطلق في المنطقة. ومع ذلك فلا يزال هناك فقر شديد في البلدان غير النفطية، وبدرجة اقل في ايران والعراق والجزائر ايضا.

ومثلها مثل افريقيا جنوب الصحراء، يرتبط التفاوت في الدخل بين البلدان بمواردها الطبيعية اوثق من ارتباطه بالمؤسسات او المهارات البشرية او البناء الاقتصادي فيها. وفي معظم البلدان، يقلّ العمر المرتقب عما ينبغي ان يكون عليه بالنسبة لمستويات دخلها (انظر الشكل ٧ – ٦)، ويصدق نفس القول بشأن محو الامية، ولا تزال معدلات المواليد عالية جداً، فمن بين الاقطار الاحد عشر ذات الخصوبة الاعلى في العالم، نجد ثمانية منها في الشرق الاوسط وشمال افريقيا. وانخفضت معدلات الوفيات بسرعة كبيرة في السنوات الاخيرة ومع ذلك تظل معدلات وفيات الرضع عالية – واحد من اربعة في افغانستان مثلا.

ويكمن احد الاسباب لذلك، في ان الفجوة بين تعليم الذكور وتعليم الاناث اكثر اتساعاً في هذه المنطقة من اي منطقة اخرى. ولكنها اخذت تضيق بسرعة: اذ ارتفع معدل قيد البنات بالمدارس الابتدائية من ٤٠٪ سنة ١٩٦٠ الى ٦٠٪ في منتصف السبعينات، وكان التقدم لافتاً للنظر: بعض البلدان – من ٥٨٪ الى ٩٠٪ في تركيا مثلا ومن ٤٣٪ الى ٨١٪ في تونس. والجدير بالذكر ان في هذين القطرين اقل معدلات خصوبة في المنطقة.

ويتمثل التحدي الذي يواجه العديد من البلدان في استخدام الايرادات الضخمة المتأتية من الموارد القابلة للنضوب في الاستثمارات الانتاجية، وتحسين الصحة، والتعليم، والتغذية، ولكن هذا لا يحدث بين ليلة وضحاها. فالواقع ان مبالغ طائلة تُنفق الآن على الاستثمارات المادية وعلى تحسين الظروف الاجتماعية في البلدان المنتجة للنفط، ولكن الايدي العاملة اللازمة لاستكمال هذه الجهود ليست متوافرة محلياً في اغلب الحالات، ويحتاج الامر

الشكل (٧ – ٨) شرق اسيا والمحيط الهادي العمر المرتقب في علاقته بدخل الفرد، ١٩٧٨

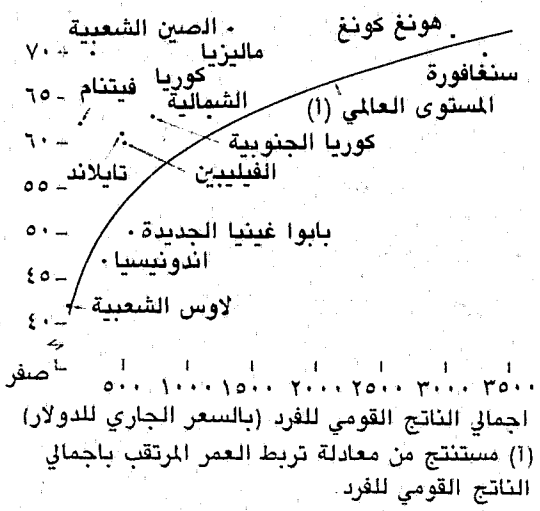

(ا) مستنتج من معادلة تربط العمر المرتقب باجمالي الناتج القومي للفرد.

الى الوقت والتنظيم للاستخدام الفعّال، حتى بالنسبة للخبرات والمدربين من الخارج.

وعلى نحو مماثل، سيستغرق رفع المعدل الاجمالي لمحو الامية، الى ما يزيد عن ٩٠٪، اكثر من ثلاثة عقود، حتى حين يتمّ قيد جميع الاطفال تقريباً بالمدارس (كما هو الحال في بعض هذه البلدان) دون حملات محو الامية للكبار. اما بالنسبة للعمر المرتقب فقد يستلزم الامر وقتاً اطول للاقتراب من مستويات الدول الصناعية.

وهكذا، فالمال لا يشكّل العقبة الرئيسية بالنسبة للدول الغنية في المنطقة، ولكن القيود المالية على برامج التنمية البشرية في البلدان الاخرى ستظل خطيرة على الارجح، لاسيما في المغرب وافغانستان وجمهوريتي اليمن، والى درجة اقل، في مصر وسوريا وتركيا وتونس. ومع ذلك، فالنمو السريع نوعاً، في معظم هذه البلدان سوف يسمح بزيادة اوجه الانفاق على التنمية البشرية اللازمة لاحداث الانسجام التدريجي بين المؤشرات الاجتماعية والدخل. وثمة متسّع ايضاً لاعادة توزيع النفقات على التنمية البشرية. وعلى سبيل المثال، يمكن تحويل مبالغ الدعم الطائلة من اغذية المدن، والتعليم الجامعي، الى الاستخدام في المناطق الريفية المهملة وغيره من الاستخدامات الاخرى.

اميركا اللاتينية والكاريبي

حققت بلدان «المخروط الجنوبي» – وهي الارجنتين وتشيلي واوروغواي – فضلا عن كوبا وبناما، وجامايكا وكوستاريكا وترينيداد وتوباغو، مستويات من العمر المرتقب (انظر الشكل ٧ – ٧) والتعليم تُقارب مستويات البلدان الصناعية. وفي حين يشبه الجزء الجنوبي من البرازيل هذه البلدان الاخيرة، الا ان جزءها الشمالي الشرقي متخلف عنها كثيراً ويتركز فيه اغلب من يعيشون في الفقر المطلق في المنطقة كلها. أما باقي البلدان فتصنّف الى مجموعتين – الاولى تتألف من البلدان الاصغر والافقر في اميركا الوسطى والكاريبي ويضاف اليها بوليفيا والاكوادور وباراغواي: ونصف سكانها او يزيد، يعيشون في المناطق الريفية حيث الخدمات الصحية والتعليمية عادة ماتكون قليلة مبعثرة. اما المجموعة الثانية – وتشمل البيرو والمكسيك وكولومبيا وفنزويلا – فهي اكبر مساحة، ونسبة التحضرّ فيها تربو على ٦٥٪.

ولا يوجد اختلاف ذو شأن، عبر المنطقة، بين عدد الصبيان وعدد البنات بالمدارس ولكن الاختلاف هذا موجود بين المناطق الحضرية والريفية. وتميل معدلات قيد التلاميذ بالمدارس الابتدائية الى الارتفاع ولكن نسبة صغيرة من اطفال اهالي المناطق الريفية فقط (غالباً ما تقلّ عن ١٠٪) تكمّل المرحلة الابتدائية. وفي كثير من بلدان اميركا اللاتينية، انتشر التعليم العالي بسرعة فائقة مما يفسر معظم الزيادة في ميزانية التعليم. ولا ريب في ان الانفاق على التعليم الابتدائي يمكن ان يزداد بطريقة هائلة اذا موّل التعليم العالي، الى حدّ اكبر كثيراً، بالمصروفات والرسوم الدراسية مع توفير المنح لغير القادرين على الدفع.

ويعني ارتفاع مستوى التحضر في المنطقة، ان شبكات المياه والمجاري والمرافق الصحية يمكن ان تلعب دوراً في تحسين الصحة اهمّ من دورها في المناطق الاخرى، اذ ان تلوث المياه والافتقار الى المرافق الصحية اخطر في المدن المزدحمة منهما في القرى. وقد اوضحت الخبرة المستمدة من البرازيل وكولومبيا والمكسيك ان هناك امكانات كبيرة لاسهام المستفيدين الاغنياء في دعم المنتفعين الفقراء فيما يتعلق بشبكات المياه والمجاري في المدن. ولكن لا بد من بذل جهود اضافية لتوفير الرعاية الصحية الاوّلية في كل من المناطق الريفية والاحياء القذرة المتخلفة في المدن على السواء – وقد شرعت بعض البلدان مثل المكسيك وجامايكا وبناما في ادماج خدمات تنظيم الاسرة في انظمة الرعاية الصحية الاولية. وهذا ما يعدّ في حد ذاته انجازاً ضخما بالنسبة لغيرها من الاقطار.

ولو ان متوسط استهلاك المواد الغذائية يشير الى كفايتها في معظم البلدان، الا انه لا يزال هناك عدد كبير من الفقراء الذين يعانون من سوء التغذية. ولا ريب في ان التدابير لزيادة فرص العمل ورفع الدخل سوف تسهم، على المدى البعيد، في التغلب على ذلك، لاسيما اذا اتُخذت التدابير لتشجيع انتاج الاغذية. على انه يبدو ان برامج التغذية المباشرة التي تشمل اوجه الدعم والتربية الغذائية لافقر المجموعات، كانت فعالة في تشيلي وكولومبيا.

وعلى الرغم من ان الوصول الى بعض فقراء الريف المنعزلين جغرافيا وعرقيا، اكثر نفقة من خدمة سكان المدن، فضلا عن انه يتطلب الكثير، من الناحية الادارية، الا ان الواجب الاساسي يكمن في حشد الموارد المالية والادارية الضرورية لتخفيف حدة الفقر المطلق بسرعة وما يستلزمه ذلك من تعهد الحكومات – وهو ما ينقص الكثير من البلدان الآن – بهدف توفير خدمات التنمية البشرية الاساسية للجميع.

شرق آسيا والمحيط الهادي

في معظم بلدان المنطقة تفوق نسب محو الامية والعمر المرتقب (الشكل ٧ – ٨) متوسط هذه النسب لنفس مستوى الدخل. وبالنظر الى ارتفاع مستوى التعليم والمهارات، والى التوزيع المتكافيء نسبيا للدخل والى النمو السريع فيه، في كل من كوريا الجنوبية وهونغ

كونغ وسنغافورة فقد خطت هذه البلدان خطوات هائلة على طريق التنمية البشرية وتخفيف حدة الفقر. وقد ضُمّت برامج التنمية البشرية الواسعة الى السياسات الاقتصادية الممتازة. كما اتاح النمو الاقتصادي السريع، بدوره، تنمية بشرية اشمل. وكانت الحال اقلّ من هذا بعض الشيء في ماليزيا وتايلاند والفيليبين ولو ان البيانات الخاصة بتوزيع الدخل وتخفيف الفقر فيها كانت اكثر اختلاطاً.

وعلى الرغم من نقص المعلومات عن الصين وكوريا الشمالية، وما يستتبع ذلك من غموض فيما يتعلق بما يجري فيهما، الا انه يبدو انهما قد نعمتا ايضاً بنجاح عظيم بانتهاج استراتيجية تنمية مختلفة للغاية (برغم بعض الخلاف بشأن ما يساويه نموهما بالاسعار الدولية). ويظهر ان كوريا الشمالية قد وسّعت من الانتاج بسرعة وقامت بتحسينات كبيرة في الصحة والتعليم، وبذلك انخفضت الخصوبة. بل قد تكون الصين افضل فيما حققته من تنمية بشرية – بالقياس الى مستوى دخلها – اذ ارتفع المعدل الاجمالي للقيد بالمدارس الابتدائية من حوالي ٢٥٪ سنة ١٩٤٩ الى اكثر من ١٠٠٪ اليوم (بما يعكس اعداداً كبيرة من التلاميذ دون السن وفوق السن فضلا عن القيد الكامل تقريبا للاطفال في سن المدرسة الابتدائية.

ولعل اخطر حالات الفقرنجدها في كمبوتشيا، وتعدّ اندونيسيا حالة خاصة، فهي تشبه، من وجوه عديدة، احد بلدان جنوب اسيا – فجزيرة جاوة من اكثف الاقاليم سكاناً في العالم ويعمّها الفقر وسوء التغذية. وفي الوقت نفسه فان النفط والموارد الزراعية (التي لم تُستغل بقدر كاف بعد) للجزر الخارجية، تميزها عن اي قطر اخر في جنوب اسيا. وكان النمو الاقتصادي الاخير سريعاً ولكن ثمة خلاف حول المدى الذي اسهم به في تخفيف حدة الفقر.

ومن الملامح الجديرة بالملاحظة في نجاح بلدان اسيا، استعداد معظم الحكومات للبدء بمستويات منخفضة حتى تضمن بلوغ التغطية الشاملة كما انه على الرغم من انهماك الحكومات جميعها في النهوض بالتنمية الاقتصادية والبشرية فقد تنوعت مناهج التخطيط والتنفيذ تنوعاً كبيرا.

- **التعليم**: لعبت المدارس بمصروفات دوراً تقليدياً مهماً في هذه المنطقة، ولا تزال، خصوصاً في التعليم العالي – في كوريا الجنوبية والفيليبين مثلا (صفحة ٩٠). وعلى المستوى الابتدائي، كان التركيز على تحقيق القيد الشامل لكافة التلاميذ. ولهذا الغرض، قبلت كوريا الجنوبية باحجام للصفوف تعتبر كبيرة بالمقاييس الدولية (حوالي ٦٠ في المتوسط وان زادت الى اكثر من ٨٠ في العديد من مدارس العاصمة).

- **الصحة**: افضل الامثلة في العالم للرعاية الصحية الشاملة بنفقات زهيدة توجد في الصينوالمقاطعات الشمالية من فيتنام (صفحة ٩١). وقد ركزت بعض البلدان ايضاً على الرعاية الصحية الأولية – ولو ان هناك كثيراً من الاستثناءات للقاعدة. وعلى سبيل المثال، اعتمدت الرعاية الطبية في كوريا الجنوبية، أساساً، على الاطباء ذوي العيادات الخاصة. ونتيجة لذلك، ولو جزئياً، فان رعاية الأم والطفل من الناحية الصحية غالباً ما تكون غير كافية وبالتالي فان العمر المرتقب بالقياس الى مستوى الدخل ليس عالياً بنفس درجة محو الامية.

- **التغذية**: ادّت الزيادات الضخمة في دخل الفقراء الى رفع قدرتهم على شراء المزيد من الطعام. وكان الاداء الزراعي الجيد تأميناً لوفرة العرض من المواد الغذائية. وفي البلدان ذات الاقتصاد المركزي التخطيط زاد اللجوء الى الدعم والتوزيع بالحصص. ومع ان مستويات التغذية في المنطقة عموماً تبعث على الرضا، فلا يزال سوء التغذية متفشياً بين المجموعات المنخفضة الدخل في اندونيسيا وماليزيا والفيليبين فضلا عن كمبوتشيا.

الدروس المستخلصة والتخطيط

يمكن القول في ختام هذا العرض لقضايا المناطق، انه لا توجد دروس بسيطة ولا حلول سهلة. فثمة على الدوام استخدامات مرغوبة للاموال تكفي لاستيعاب ضعف الدخل القومي. كما ان هناك دائماً اختيارات صعبة بين رخاء الجيل الحالي ورخاء الاجيال القادمة، وبين خير الفقراء وخير من هم اقل فقراً. ومن العسير للغاية، التنبوء بنتائج سياسات معينة او اختيار مزيج من السياسات لبلوغ اهداف محددة. وتختلف ايضاً طبيعة افضل الاستراتيجيات بين البلدان (وداخلها) لا بسبب الاختلافات الشاسعة بين بنياتها الاقتصادية والاجتماعية وافاقها فحسب، بل ايضاً بسبب الاختلافات في امكان تطبيق سياسات وبرامج بعينها وفي نتائجها المحتملة.

ومع ذلك، فمن الخطأ المبين ان نفترض عدم وجود دروس على الاطلاق. فالتخطيط الفعال يقوم في المحل الاول، على تحديد القضايا والعلاقات المهمة والقاء ضوء الادلة والتجربة عليها. وهكذا فان هذا العرض الخاص بالمناطق بالاضافة الى الفصول التي سبقته قد ركز على مجموعة معينة من الاسئلة التي تهمّ المخططين وعلى المبادىء والمعلومات اللازمة للاجابة عليها.

– هل اقيم التوازن الصحيح بين الاستثمار المادي والتنمية البشرية، من وجهة نظر تعجيل النمو وتخفيف الفقر المطلق (بجوانبه المتعلقة بالدخل وغير المتعلقة به على السواء)؟

– في مجال التنمية البشرية، هل

اقيم التـوازن الصحيح بـين التعليم والصحة والتغذية وتخطيط الاسرة؟

– وفي نطاق كل من تلك الميادين، ما اقيم التوازن الصحيح بين البر ج الاساسية والبرامج الاكثر تطوراً؟ وهل تكون برامج اخرى اكثر فعالية او اكثر اقتصاداً؟

ومن الضروري، عند توجيه هـذه الاسئلة جميعها، ان نتذكر انه لا توجد قوانين جاهزة، بل ظروف فقط – ولكن علينـا ان لا ننسى ايضا ان تطبيق المبادىء العامة على الظروف الخاصة هو نقطة الانطلاق الى العمل المظفر.

الفصل الثامن ـ الموجز والاستخلاصات

تدهورت آفاق النمو في العالم في العام الماضي بفعل آفاق ثلاث؛ التضخم والركود في البلدان الصناعية والارتفاع الحاد في اسعار النفط، وقد ادى ارتفاع اسعار النفط الى تحسين الصورة المرتقبة بالنسبة لخمس سكان العالم النامي في البلدان المصدرة للنفط، اذ يمكن ان يزداد متوسط اجمالي الناتج القومي بالنسبة للفرد فيها بما يتراوح بين ٣٪ و٣,٥٪ في النصف الاول من الثمانينات، اما الاربعة اخماس الآخرين الذين يعيشون في البلدان المستوردة للنفط فسيشهدون نموا ابطأ في الفترة ذاتها، وسيكون النمو بالنسبة للبلدان النامية في مجموعها اقل كثيرا مما تنبأنا في «تقرير» العام الماضي.

ولا بد ان تنتهج حكومات البلدان النامية المستوردة للنفط تدابير ترمي الى خفض اوجه العجز في الحساب الجاري والى التكيف مع اسعار اعلى للطاقة – في وقت يقل فيه الطلب على صادراتها في البلدان الصناعية، لا بسبب الارتفاع في سعر الطاقة فحسب بل بسبب المشكلات الدورية والهيكلية كذلك. وهكذا فان من الممكن ان ينخفض النمو في اجمالي الناتج القومي في البلدان النامية المستوردة للنفط الى نحو ١,٨٪ بالنسبة للفرد سنويا (الحالة المنخفضة). وستكون الآفاق بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل المستوردة للنفط مكفهرة الى حد بعيد في هذه الحالة: فسينخفض الدخل بالنسبة للفرد في بلدان افريقيا المنخفضة الدخل جنوب الصحراء، وسيزيد عدد الاشخاص الذين يعيشون في الفقر المطلق في العالم النامي في مجموعته.

اجل، قد تسير الامور على هذا النحو، غير ان هذه الحالة المنخفضة (او حتى النتيجة الاكثر سوءا) ليست امرا محتوما، ففي الحالة المرتفعة ستنمو البلدان النامية المستوردة للنفط بمعدل ٢,٤٪ بالنسبة للفرد سنويا في السنوات من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥، وفي عام ١٩٩٠ سيكون عدد من يعيشون في الفقر المطلق اقل ثمانين مليونا عنه في الحالة المنخفضة. وسيتطلب هذا ان تنجح البلدان النامية في التكيف – فتقلل العجز الخارجي بزيادة صادراتها اكثر منه عبر تقليل وارداتها، في ذات الوقت الذي تزيد فيه كلا من الاستثمار والكفاءة في استخدام الموارد، كما ان مسلك البلدان الصناعية والبلدان المصدرة للنفط ذات الفائض الرأسمالي امر حيوي في تشجيع الطلب على صادرات البلدان النامية، واعادة تدوير فوائض البترول، وتقديم المعونة. ولكن حتى في الحالة المرتفعة فلن يضارع النمو في الدخل بالنسبة للفرد في البلدان النامية مثيله في البلدان الصناعية. وهكذا فان التحدي الاساسي في مجال التنمية خلال السنوات الخمس القادمة هو اتخاذ الخطوات الكفيلة لا ببلوغ الحالة المرتفعة فحسب بل بتجاوزها.

ولن يؤدي نجاح البلدان النامية وغيرها من البلدان في التكيف مع الظروف الاقتصادية في بداية الثمانينات الى تحديد نموها لدرجة كبيرة خلال هذه الفترة فحسب بل سيؤثر كذلك على فرص التعجيل بالنمو في النصف الثاني من العقد، ومع الانتعاش في البلدان الصناعية وفي التجارة العالمية، واستمرار اتباع سياسات اقتصادية داخلية سليمة، يمكن للبلدان المستوردة للنفط ان تنمو بنفس سرعة البلدان المصدرة للنفط تقريبا (٣,٢٪ في الحالة الاولى و٣,٣٪ في الثانية)، وبسرعة تزيد عن نموها في السبعينات. اما اذا لم يحدث ذلك فسينخفض نمو الاقطار المصدرة للنفط نحو نصف درجة مئوية، والاقطار المستوردة للنفط درجة مئوية كاملة. وقد تركز جانب كبير من الجزء الاول من هذا التقرير على القرارات السياسية التي ستحدد الحصيلة الفعلية على المدى القصير والمدى الطويل على السواء.

العوامل الخارجية

التجارة: تتوقف قدرة البلدان النامية على تحمل اعباء ما تحتاجه من واردات لازمة للنمو على صادراتها الى الاقطار الصناعية التي تستوعب الان ثلثي صادراتها. ولا بد للبلدان الصناعية – حتى تلك العازمة على مكافحة التضخم بالحد من النمو – ان تقلل الى ادنى حد آثار هذا الركود على العالم النامي، ويعني ذلك توسيع حجم الواردات والابقاء على فرص التجارة الحرة نسبيا والمتوفرة الان على معظم منتجات العالم النامي، والشروع في تخفيض الحواجز امام البضائع الاخرى ذات الاهمية الخاصة للبلدان النامية كالمنسوجات والملبوسات ومنتجات الجلود والاليكترونيات والفولاذ وبعض السلع الزراعية، وغني عن البيان ان ذلك سوف يزيد من حدة آلام التغير الهيكلي في البلدان النامية، لكن هناك علاجات داخلية لهذه الآلام، وسيثمر تحرير التجارة نموا اسرع في الانتاجية

وانخفاضا في التضخم، كما يمكن للبلدان المصدرة للنفط ان تقدم العون بالاسراع بزيادة وارداتها من البلدان النامية.

الطاقة: عانت البلدان النامية المستوردة للنفط اشد المعاناة اثر انفجار الاسعار في السنة الماضية، ومن المنتظر ان تزيد تكاليف طاقتها بالاسعار الحقيقية بدرجة اكبر. وفي الوقت ذاته ستحفز جهود تحديث اقتصادياتها زيادة الطلب على الطاقة، وبالتالي فهي تواجه احتياجا دائما الى التكيف مع التكلفة المتزايدة للنفط المستورد. وستجد ذلك ايسر لها اذا استطاعت البلدان المصدرة ان تتلافى التقلبات في العرض والتغيرات الحادة في الاسعار. وبشكل عام فان اداء الاقتصاد العالمي سيكون افضل اذا اتبعت اسعار النفط مسارا هادئا، فالتقلبات العنيفة تخرب تخصيص الموارد الداخلية، وتنال من نظام المدفوعات الخارجية، وسيتحقق الانتظام في الامدادات والهدوء في تغير الاسعار، بدرجة اكبر لو نهضت البلدان المتقدمة ببرامج المحافظة على الطاقة وتطوير المصادر البديلة.

تدفقات رؤوس الاموال: ستحدث اختلالات كبيرة في الحساب الجاري في السنوات القليلة القادمة، مما يستلزم مرة اخرى جهودا خاصة لاعادة تدوير التمويل الى البلدان المستوردة للنفط في العالم النامي. وهناك خطر كبير من ان تؤدي الممانعة او عدم القدرة على تحويل العجز الخارجي الى مستويات من التجارة والاستثمار والكفاءة الاقتصادية – ومن ثم من النمو – ادنى مما يريد الجميع، فحتى في الجزء الاخير من الثمانينات الذي يتوقع ان ينخفض فيه اختلال موازين المدفوعات، سيظل نمو البلدان النامية متوقفا على التدفقات في رأس المال الاجنبي.

ويعني هذا الحاجة الى زيادة المعونة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل التي لا تستطيع الحصول الا على قروض تجارية قليلة، وثمة خطر فعلي في الا تتحقق الزيادات المتواضعة التوقعة في هذا التقرير. وينبغي ان تبذل البلدان المانحة في كل من منظمة الاقطار المصدرة للنفط ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي قصارى جهدها لزيادة معونتها بالنسبة للناتج القومي الاجمالي حتى في فترات الشدة داخلها، فذلك في مصلحتها الطويلة الاجل وفي مصلحة البلدان النامية على السواء وينبغي ان تركز معونتها على البلدان المنخفضة الدخل.

وسوف تتوافر رؤوس الاموال التجارية لمساعدة البلدان المتوسطة الدخل ومصدرها الاساسي المصارف الى جانب اسواق السندات والاستثمار الخاص المباشر والمصادر الرسمية، ولكن لن تكون كل البلدان في وضع يمكنها من اقتراض المزيد من المصادر التجارية الخاصة، ولذا فان نموها سيكون بطيئا ان لم تجد مساعدة مالية اضافية من مصادر اخرى. وبشكل خاص فليس هناك برنامج تمويل طويل الاجل (غير مرتبط بمشروعات) لدعم التغييرات الهيكلية اللازمة في كثير من البلدان. وسيستفيد بعضها من اقراض البنك الدولي الخاص بالتكييف الهيكلي ومن مساعدة صندوق النقد الدولي، الا ان التدفقات الرسمية الكبيرة من هذا النوع، ولا سيما من الوكالات المتعددة الاطراف، يمكن بل يجب ان تلعب دورا اكبر في هذا الصدد.

العوامل الداخلية

رغم ما للمناخ الدولي من عظيم الاثر على البلدان النامية فان ما تحرزه من تقدم يتوقف بدرجة اكبر على ما تنتهجه من سياسات، وما تتخذه من مبادرات.

التجارة والطاقة وتدفقات رؤوس الاموال: تستطيع البلدان النامية، على صعيد التجارة، ان تستخدم تحديد الاسعار وغيره من السياسات لتشجيع انتاج البضائع القابلة للاتجار الدولي – سواء الصادرات او بدائل الواردات – لكن عليها ان تتجنب الانحياز الى بدائل الواردات، لان ذلك يقلل الكفاءة ولا يشجع الصادرات. اما فيما يتعلق بالطاقة فبامكان تلك البلدان ان تحد من الخسارة في الدخل الحقيقي الناجمة عن اسعار النفط بالمحافظة على الطاقة ورفع انتاجها المحلي. كما تستطيع فيما يختص بتدفقات رؤوس الاموال ان تغتنم فرصها الى اقصى حد، لتأمين الاقتراض بحرص من المقرضين التجاريين والثنائيين فضلا عن المؤسسات المتعددة الاطراف.

الاستثمار وكفاءة الانتاج: تلعب كل من التجارة المزدهرة واستراتيجيات الطاقة دورا هاما في اجتذاب التمويل (ولا سيما التجاري)، وفي التعجيل بالتنمية بشكل اعم. وينسحب نفس القول على السياسات الاخرى الرامية الى زيادة الاستثمار، وتحسين الادارة، ورفع الانتاجية الزراعية، والاستخدام الافضل لرأس المال والعمل والموارد الطبيعية والواردات.

التنمية البشرية: كان العامل الداخلي الذي ركز عليه هذا التقرير هو العامل البشري: اي دور التعليم والتدريب وكذلك دور الصحة والتغذية. والى جانب الفوائد المباشرة الهامة التي ستحققها البرامج في هذه المجالات فان التقرير يبرز جانبا اخر طويل الاجل لكنه كثيرا ما يغفل، الا وهو دور التنمية البشرية كاستثمار يسهم في النمو. واهمية المهارات التقنية والمهنية والادارية معروفة، لكن ثمة حقيقة ليست معروفة بنفس الدرجة، وان كانت الابحاث قد اكدتها، وهي اهمية التعليم الابتدائي الذي يؤثر على معارف المزارعين وغيرهم من العمال ومواقفهم.

والاستثمار في الموارد البشرية، مثله في ذلك مثل اشكال الاستثمار الاخرى،

يمكن ان يكون معدوم الاثر، ان لم تدعمه مدخلات انتاجية اخرى وسياسات ترمي الى تأمين الاستعمال الفعال للموارد. كما يتعين ان يتم انتقاء برامج التنمية البشرية بعناية وان تنفذ بكفاءة. ورغم هذه التحفظات فان الادلة متوافرة لتأييد القضية المنطقية البسيطة التي تشير الى ما يمكن ان تقدمه التنمية البشرية من اسهام قيِّم في النمو.

وقد اوضحت الدراسات على مستوى الشركة والمزرعة والمشروع ان تحسن التعليم والصحة والتغذية يمكن ان يزيد الدخول والانتاجية، وان المعدل الاقتصادي لعائد الاستثمار في التعليم مرتفع واحيانا ما يكون اعلى من عائد الاستثمار المادي، وقد كان متوسط عائد التعليم الابتدائي في مجموعة كبيرة من البلدان اكثر من ٢٠ بالمئة. وعلى المستوى الاجمالي تبين المقارنة بين البلدان ان البلدان النامية ذات النسبة العالية ممن يعرفون القراءة والكتابة قد نمت بدرجة اسرع، حتى مع اخذنا في الاعتبار للعوامل الاخرى التي تؤثر على النمو، وللتأثير العكسي – اي تأثير النمو على مستوى محو الامية. وتعزز دراسات الحالات والشواهد التاريخية هذه الحقيقة.

السكان: من الطرق الهامة التي تسهم بها التنمية البشرية في رفع مستوى الدخول وغير ذلك من الاهداف الاجتماعية، تقليل نمو السكان. وليس تقليل الخصوبة هدفا في ذاته، لكن انخفاض نمو السكان في اغلب البلدان النامية يميل الى ان يؤدي الى زيادة الاستثمار من رأس المال المادي والمهارات الانسانية بالنسبة للفرد – ومن ثم الى نمو اسرع، كما ان تحسين التغذية والصحة عنصر اساسي في تخفيض الخصوبة بتقليله من معدل الوفيات بين الاطفال. وكذلك الشأن بالنسبة للتعليم – وخاصة تعليم النساء – لانه يؤخر الزواج، ويغير المواقف من حجم العائلة، ويجعل طرق منع الحمل الحديثة اكثر تقبلا امام الزيادات في الدخل فهي في حد ذاتها سبب ونتيجة للخصوبة المنخفضة: فالناس الاقل فقرا يميلون الى انجاب عدد اقل من الاطفال (ويعني ذلك ايضا ان حاجتهم الى عمل اطفالهم او دعمهم في شيخوختهم تقل) وقد اكدت الابحاث ايضا ان برامج تنظيم الاسرة عنصر هام في الابطاء بنمو السكان.

التنمية البشرية والفقر

من الممكن اذن ان تدعم التنمية البشرية النمو، غير ان هذا التقرير قد ركز بشكل اكبر على اسهامها المحتمل في خفض الفقر المطلق.

النمو وخفض الفقر: النمو عامل حيوي في تخفيف كل جوانب الفقر المطلق – سوء التغذية وسوء الصحة والامية، فضلا عن الدخل المنخفض – ولا سيما في افقر البلدان. الا ان النمو لا يمكن ان يرفع كثيرا من دخول الفقراء، او ان يؤدي الى تقدم في جوانب الفقر الاخرى غير المتعلقة بالدخل، ما لم تصحبه تدابير اخرى، وفي كلا الحالين فان لبرامج التنمية البشرية دورها.

رفع دخول الفقراء: ناقش التقرير دائرة واسعة من السياسات التي يمكن ان تساعد في رفع دخول الفقراء – وكثير منها يعزز النمو بصورة ايجابية، نذكر منها اربع سياسات هي: دعم الزراعة، والاصلاح الزراعي واصلاح حيازة الاراضي، وسياسات زيادة الطلب على العمل، واجراء مختلف انواع البحوث، وتمثل التنمية البشرية عنصرا مكملا هاما، فهي تعجل تعميم التقنيات الجديدة في المزارع الصغيرة، وتزيد من امكانات التحاق الفقراء بوظائف من القطاع الحديث، ونتيجة لتخفيض الخصوبة وحجم العائلة فان دخول الكبار لا تقسم الى حصص ضئيلة بين الاطفال والمعولين الآخرين.

جوانب الفقر غير المتعلقة بالدخل: لا تشمل اسوأ جوانب الفقر المطلق الدخل المنخفض فحسب بل تشمل كذلك سوء التغذية وارتفاع معدل وفيات الاطفال والجهل والمرض، وكلها جوانب يمكن للتنمية البشرية ان تكون عونا فيها، والامر الاقل وضوحا هو ان هناك علاقة اعتماد متبادل معقدة بين اوجه التنمية البشرية – وكذلك بين التنمية البشرية والزيادات في الدخول. فالصحة والتغذية والتعليم والخصوبة كلها عوامل تؤثر في بعضها البعض. ومما يثير الدهشة – وقد يرجع ذلك جزئيا الى انه لم يكن متوقعا – اثار التعليم القوية – وخاصة تعليم النساء – على الخصوبة وصحة الاطفال والتغذية. وكما يبين ذلك فان التنمية البشرية عملية حلقية – يمكن ان تكون سلبية او ايجابية حسب الظروف والسياسات. كما ان لها اسباب حركتها الذاتية. فما يتم عمله اليوم (او ما لا يتم عمله اليوم) يؤثر على ما يمكن عمله بعد عقد او يزيد.

النواحي العملية للتنمية البشرية: ان الحديث عن التنمية البشرية ايسر من تطبيقها. لكننا عرفنا المزيد عن الكفاءة المقارنة لمختلف السياسات والبرامج، ففي مجال التغذية مثلا هناك اتفاق متزايد على ان المسألة الاساسية ليست تحسين التوازن بين السعرات والبروتين وانما زيادة كمية الطعام الثابت التي يستطيع الفقراء شراءها، ويتضمن ذلك زيادة دخولهم، وتشجيع انتاج هذه الاغذية، وفي بعض الحالات الاعانات المحددة. وفي مجال الصحة يدرك الجميع الدور الحيوي للرعاية الاولية الى جانب التعليم والتحكم في الامراض الواسعة الانتشار، وفي مجال الخصوبة زاد فهم طرق تنفيذ برامج تنظيم الاسرة واشكال تفاعل تلك البرامج مع الظروف

الاجتماعية الاقتصادية والثقافية. وبالنسبة للتعليم تعلق اليوم اهمية اكبر على آثاره السلوكية، وبالنسبة لرفع مستويات التعليم تبين ان عدد التلاميذ في الفصل اقل اهمية مما كان يعتقد في الماضي في حين ان مسألة المعدات التعليمية اكثر اهمية.

كما اوضحت الخبرة صعوبات تنفيذ التنمية البشرية وسبل التغلب عليها. وكثيرا ما يستلزم الامر ازالة العقبات السياسية مثل التحيّز لصالح المدينة، والتنافس على الموارد، وضعف مركز الفقراء، غير ان الجهود لتحسين التعليم الاساسي والتغذية والصحة تحظى بجاذبية سياسية شاملة. وكثيرا ما تبدو القيود المالية على البرامج خانقة، ولكن كثيرا ما تكون هناك طرق لم تستغل لتخفيض النفقات والتحكم في موارد اضافية. ويمكن لبرامج التنمية البشرية كذلك ان تواجه قيودا ادارية خطيرة. ومن المهم هنا لا ان نحسن الادارة فحسب بل ان نختار مزيج البرامج الذي يمكن ادارته على نحو افضل، وتشجيع المشاركة المحلية. ومن المفارقات – التي تثير الضيق كذلك – تلك الهوة بين الاحتياج والطلب، والتي يمكن ان تؤدي احيانا الى استخدام المدارس والعيادات باقل من طاقتها، او الى انخفاض نسبة الفتيات والنساء في برامج التنمية البشرية، وتوحي الخبرة بطرق يمكن بها تضييق هذه الهوة، واجتيازها في بعض الحالات.

المفاضلات والاختيارات: على المخططين ان يختاروا في النهاية بين التنمية البشرية وغيرها من اوجه النشاط، وبين مختلف اوجه النشاط في التنمية البشرية، وليست الخيارات سهلة، ولا هي نفسها بالضرورة في كل البلدان.

ويخفف العائد الاقتصادي للتنمية البشرية من المفاضلة بين النمو وتخفيض الفقر، لكنه لا يلغيها، مما يعني تأثر القرارات السياسية بالتركيز النسبي المعطى لزيادة النمو، وزيادة دخول الفقراء، ومكافحة جوانب الفقر غير المتعلقة بالدخل، وايا كان التوازن بين الاهداف، فان صعوبة التقدير الكمي للتكاليف والفوائد كثيرا ما تعقد مشكلات تقرير حجم ميزانية التنمية البشرية، وكيف ينبغي تقسيمها بين التعليم والتغذية وتنظيم الاسرة، وفي داخل كل من هذه المجالات.

ولا بد ان تختلف الطرق التي تحل بها هذه المشكلة وفقاً لظروف كل بلد، فللأولويات السياسية والاجتماعية اهميتها. وكذلك شأن مستويات الدخل وآفاق التقدم، والتقدم السابق في التنمية البشرية. وعلى بلدان الدخل المنخفض في افريقيا وآسيا مثلا حين تدرس التنمية البشرية وغيرها من الخطوات لتخفيض الفقر ان تؤكد بالضرورة عائداتها الاقتصادية.

ان شيئاً لا يمكن ان يجعل الفقر المطلق يذوب بين ليلة وضحاها، وافضل ما تستطيعه التنمية البشرية هو ان تؤدي جزءا من هذه المهمة. ودون سياسات فعالة في الجبهات الاخرى، ودون دعم نشط مستنير من بقية العالم، سيكون التقدم بطيئا الى حد مؤلم. لكن هذه السياسات الاخرى لن تكون كافية، فأعظم الموارد قيمة في اي بلد هي شعبه، الذي هو وسيلة التقدم الاقتصادي.

الملحق الاحصائي للجزء الاول

الجدول ١. نمو السكان، واجمالي الناتج القومي، واجمالي الناتج القومي للفرد، ١٩٦٠-١٩٩٠

(متوسط معدلات النمو السنوية) كنسب منوية

مجموعة البلدان	السكان					اجمالي الناتج القومي [١]					اجمالي الناتج القومي للفرد [١]				
	٦٠-١٩٦٠	٧٠-١٩٧٠	٨٠-١٩٨٠	٨٥-١٩٨٥	١٩٩٠-٨٥	٦٠-١٩٦٠	٧٠-١٩٧٠	٨٠-١٩٨٠	٨٥-١٩٨٥	١٩٩٠-٨٥	٦٠-١٩٧٠	٧٠-١٩٨٠	٨٠-١٩٨٥	٨٥-١٩٩٠	
البلدان المنخفضة الدخل	٢,٤	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٤,٢	٤,٠	٤,٥	٤,٧	٤,٧	١,٨	١,٧	٢,١	٢,٥	
افريقيا جنوب الصحراء	٢,٥	٢,٨	٣,٠	٢,٧	٢,٧	٤,٢	٣,٠	٣,١	٣,٨	٣,٨	١,٧	٠,٢	٠,١	١,١	
اسيا	٢,٤	٢,٢	٢,٢	٢,١	٢,١	٤,٢	٤,٢	٤,٧	٤,٩	٤,٩	١,٨	٢,٠	٢,٤	٢,٧	
البلدان المتوسطة الدخل	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٣	٢,٣	٦,٠	٥,٦	٥,٢	٥,٨	٥,٨	٣,٥	٣,١	٢,٧	٣,٤	
شرق اسيا والمحيط الهادي	٢,٨	٢,٣	٢,١	٢,٠	٢,٠	٧,٧	٨,٠	٧,٠	٧,٣	٧,٣	٤,٩	٥,٧	٤,٨	٥,٢	
اميركا اللاتينية والكاريبي	٢,٨	٢,٦	٢,٦	٢,٤	٢,٤	٥,٧	٥,٨	٥,٥	٦,٣	٦,٣	٢,٩	٣,٢	٢,٩	٣,٨	
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	٢,٥	٢,٦	٢,٧	٢,٥	٢,٥	٣,٦	٦,٤	٥,١	٥,٣	٥,٣	١,١	٣,٨	٢,٤	٢,٧	
افريقيا جنوب الصحراء	٢,٥	٢,٩	٣,٢	٢,٨	٢,٨	٤,٨	٤,٥	٤,٩	٤,٣	٤,٣	٢,٣	١,٦	١,٧	١,٤	
جنوب اوروبا	١,٤	١,٤	١,٣	١,٢	١,٢	٧,٠	٤,٦	٣,٨	٣,٧	٣,٧	٥,٦	٣,٢	٢,٥	٣,٤	
البلدان المستوردة للنفط (النامية)	٢,٤	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٥,٦	٥,١	٤,٧	٥,٥	٥,٥	٣,١	٢,٧	٢,٤	٣,٢	
البلدان المنخفضة الدخل	٢,٥	٢,٤	٢,٤	٢,٢	٢,٢	٤,١	٣,٣	٤,١	٤,٦	٤,٦	١,٦	٠,٩	١,٧	٢,٤	
افريقيا جنوب الصحراء	٢,٥	٢,٨	٣,٠	٢,٧	٢,٧	٤,٢	٣,٠	٣,١	٣,٨	٣,٨	١,٦	٠,٢	٠,١	١,١	
اسيا	٢,٤	٢,٣	٢,٣	٢,١	٢,١	٤,١	٣,٤	٤,٣	٤,٨	٤,٨	١,٦	١,١	٢,٠	٢,٦	
البلدان المتوسطة الدخل	٢,٤	٢,٣	٢,٣	٢,١	٢,١	٦,١	٥,٥	٤,٩	٥,٧	٥,٧	٣,٦	٣,١	٢,٦	٣,٥	
شرق اسيا والمحيط الهادي	٢,٨	٢,٣	٢,١	٢,٠	٢,٠	٧,٨	٨,٠	٦,٩	٧,٣	٧,٣	٤,٩	٥,٦	٤,٧	٥,٢	
اميركا اللاتينية والكاريبي	٢,٦	٢,٥	٢,٤	٢,٣	٢,٣	٥,٤	٦,٠	٥,٠	٦,٢	٦,٢	٢,٧	٣,٥	٢,٦	٣,٨	
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	٢,٤	٢,٦	٣,٠	٣,١	٣,١	٢,٣	٣,٠	٣,٧	٣,٩	٣,٩	-٠,٢	٠,٤	٠,٦	٠,٨	
افريقيا جنوب الصحراء	٢,٥	٢,٩	٣,٠	٢,٧	٢,٧	٤,٩	٣,٩	٤,٦	٤,٢	٤,٢	٢,٤	٠,٩	١,٦	١,٤	
جنوب اوروبا	١,٥	١,٣	١,٣	١,٢	١,٢	٧,٠	٤,٦	٣,٨	٤,٧	٤,٧	٥,٤	٣,٢	٢,٥	٣,٤	
البلدان النامية المصدرة للنفط[٢]	٢,٦	٢,٥	٢,٧	٢,٥	٢,٥	٥,٥	٦,١	٦,٣	٥,٩	٥,٩	٢,٨	٣,٥	٣,٥	٣,٤	
كافة البلدان النامية	٢,٥	٢,٤	٢,٤	٢,٢	٢,٢	٥,٦	٥,٣	٥,١	٥,٦	٥,٦	٣,١	٢,٨	٢,٦	٣,٣	
البلدان الصناعية	١,٠	٠,٧	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٣,٠	٣,١	٣,٣	٣,٩	٤,٠	٢,٤	٢,٤	٢,٩	٣,٥	
البلدان المصدرة للنفط ذات فائض رأس المال	٣,٠	٣,١	٢,٨	٣,٠	٣,٠	١٠,٥	٨,٤	٥,٣	٧,٣	٥,٨	٥,٠	٢,٨	٢,٨	٢,٨	
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا	١,٧	١,٣	١,٢	١,١	-	٥,٢	٤,٦	٤,٥	-	٤,٥	٣,٨	٣,٥	٣,٤	٣,٣	

المصادر: تقديرات البنك الدولي؛ وتوقعات الحالة «المرتفعة» الواردة في «تقرير التنمية في العالم»، ١٩٨٠.

(١) باسعار ١٩٧٧.

(٢) التقديرات للبلدان النامية المصدرة للنفط مبنية على دراسة احوال ١١ بلد مصدر للنفط.

الجدول ٢. انتاج الطاقة الاولية التجارية واستهلاكها حسب مجموعات البلدان، ١٩٧٧-١٩٩٠

(بملايين البراميل يوميا من مكافىء النفط)

مجموعة البلدان	١٩٧٧		١٩٨٠		١٩٨٥		١٩٩٠	
	انتاج	استهلاك	انتاج	استهلاك	انتاج	استهلاك	انتاج	استهلاك
البلدان الصناعية	٤٧,٥	٧٠,٦	٥٠,١	٧٠,١	٦٠,٠	٨٠,٧	٧٢,٥	٩٢,٥
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا	٤٢,٦	٤٠,٣	٤٤,٨	٤٢,٥	٥٤,٠	٥١,٨	٦٥,٠	٦٤,٣
البلدان المصدرة للنفط ذات فائض رأسمال	٢٥,٢	١,٦	٢١,٤	١,٩	٢٣,٢	٢,٧	٢٦,١	٣,٩
البلدان النامية	١٨,٩	١٧,١	٢١,٥	١٨,٧	٢٨,٨	٢٥,٠	٣٧,٩	٣٤,٣
صافي البلدان المصدرة للنفط	١١,٩	٣,٩	١٣,٠	٤,٦	١٦,١	٦,٠	١٩,٤	٨,٣
صافي البلدان المستوردة للنفط	٧,٠	١٣,٢	٨,٥	١٤,١	١٢,٧	١٩,٠	١٨,٥	٢٦,٠
البلدان المنتجة للفحم الحجري وغيرها [١]		٤,٦		٤,٦		٥,٨		٦,٥
الاجمالي	١٣٤,٢	١٣٤,٢	١٣٧,٨	١٣٧,٨	١٦٦,٠	١٦٦,٠	٢٠١,٥	٢٠١,٥

المصادر: الامم المتحدة، امدادات الطاقة في العالم ١٩٧٣ - ١٩٧٨ (السلسلة ي، رقم ٢٢)؛ وتقديرات البنك الدولي؛ وتوقعات الحالة المرتفعة الواردة في «تقرير التنمية في العالم»، ١٩٨٠.

(١) وتشمل الاستخدامات غير المتعلقة بالطاقة.

الجدول ٣. تركيب العرض من الطاقة الاولية التجارية في العالم، ١٩٧٠ - ٢٠٢٠

(بالمئة)

مصدر الطاقة	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٢٠
النفط	٤٧,٦	٤٥,٨	٣٨	٣٠	١٧
(الاوبك)	(٢٣,٠)	(٢٠,٤)	(١٦)	(١٢)	(٦)
الفحم	٣٢,٣	٣٠,٠	٣١	٣١	٣٢
الطاقة النووية	٠,١	١,٠	٢	٧	١٦
الطاقة المائية	٢,٠	٢,٧	٤	٥	٥
مصادر اخرى	١٨,٠	٢٠,٥	٢٥	٢٧	٣٠
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
بند تذكيري					
اجمالي عرض الطاقة الاولية التجارية في العالم[١]	١٠٠,٩	١٣٧,٨	٢٠١,٥	٢٧٠	٣٩٠

المصادر: الامم المتحدة، امدادات الطاقة في العالم ١٩٧٣ - ١٩٧٨ (السلسلة ي - رقم ٢٢)؛ وتوقعات البنك الدولي.

(١) مليون برميل يوميا من مكافىء النفط.

الجدول ٤. نمو صادرات السلع، حسب فئات المنتجات ومجموعات البلدان. ١٩٦٠ - ١٩٧٧، ١٩٧٧ - ١٩٩٠

(متوسط معدلات النمو السنوية، كنسب مئوية، باسعار ١٩٧٧)

فئات المنتجات	١٩٦٠ - ١٩٧٧			١٩٧٧ - ١٩٩٠[١]		
	العالم	البلدان الصناعية	البلدان النامية	العالم	البلدان الصناعية	البلدان النامية
الوقود والطاقة	٦,٤	٤,٤	٦,٦	١,٨	٣,٣	٣,٠
المنتجات الاولية الاخرى	٤,٥	٥,٦	٣,٣	٣,٨	٤,٠	٣,٦
الاغذية والمشروبات	٤,٦	٦,٣	٢,٨	٤,١	٤,٣	٣,٩
المنتجات الزراعية غير الغذائية	٤,٧	٦,٠	٣,٢	٢,٨	٢,٩	٢,٢
المعادن والفلزات غير الحديدية	٤,١	٣,٦	٥,٢	٤,١	٤,٠	٣,٨
المنتجات الصناعية	٨,٩	٨,٨	١٢,٣	٦,٨	٦,٥	٩,٧
الآلات ومعدات النقل	٩,٦	٩,٦	١٦,٨	٧,٢	٦,٨	١٤,٢
المنتجات الصناعية الاخرى	٨,٣	٨,٠	١١,٣	٦,٥	٦,٢	٧,٧
مجموع السلع [٢]	٧,٢	٧,٧	٦,٠	٥,٤	٥,٩	٦,٠

المصادر: البنك الدولي، والكتاب السنوي للامم المتحدة عن احصاءات التجارة الدولية، طبعات مختلفة (نيويورك، الامم المتحدة)، والدليل الاحصائي للتجارة الدولية والتنمية، طبعات مختلفة (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية).

(١) توقعات الحالة «المرتفعة».

(٢) باستثناء الذهب.

الجدول ٥. وجهات تجارة السلع، ١٩٧٠، ١٩٧٧

بلدان المنشأ	مكان الوصول: البلدان النامية المصدرة للنفط	البلدان النامية المستوردة للنفط: الاجمالي	المنخفضة الدخل	المتوسطة الدخل	كافة البلدان النامية	البلدان الصناعية	البلدان المصدرة للنفط ذات فائض رأس المال	بلدان التخطيط المركزي	غير مخصص	العالم	العالم (بملايين الدولارات الجارية)
	التركيب المئوي، ١٩٧٠ [١]										
البلدان النامية المصدرة للنفط	٣,٩	٢١,٨	١,٠	٢٠,٨	٢٥,٧	٦٦,٦	٠,٥	٦,١	١,١	١٠٠,٠	١٢ ٩٦١
البلدان النامية المستوردة للنفط	٣,٥	١٧,٤	٢,٥	١٤,٩	٢٠,٩	٦٩,٠	١,٥	٧,٥	١,١	١٠٠,٠	٣٩ ١٢٢
البلدان المنخفضة الدخل	٤,٦	٢١,٧	٨,٢	١٣,٥	٢٦,٣	٥٣,٧	٤,٣	١٤,٦	١,١	١٠٠,٠	٥ ٧٧٩
البلدان المتوسطة الدخل	٣,٤	١٦,٦	١,٥	١٥,١	٢٠,٠	٧١,٧	١,٠	٦,٢	١,١	١٠٠,٠	٣٣ ٣٤٣
كافة البلدان النامية	٣,٦	١٨,٥	٢,١	١٦,٣	٢٢,١	٦٨,٤	١,٢	٧,١	١,١	١٠٠,٠	٥٢ ٠٨٣
البلدان الصناعية	٤,٧	١٨,٢	٢,١	١٦,١	٢٢,٩	٧١,٠	١,٥	٣,٥	١,١	١٠٠,٠	٢١٥ ٨٩٦
البلدان المصدرة للنفط ذات فائض رأس المال	١,٧	٢٠,٢	٢,٩	١٧,٤	٢١,٩	٧٤,٤	٠,٨	١,٥	١,٥	١٠٠,٠	١١ ١٥١
بلدان التخطيط المركزي	١,٧	١٤,٥	١,٧	١٢,٩	١٦,٢	٢١,٣	١,٠	٦٠,٤	١,١	١٠٠,٠	٣٢ ٩٤٠
العالم	٤,١	١٨,٠	٢,١	١٥,٨	٢٢,٠	٦٥,٤	١,٣	١٠,١	١,١	١٠٠,٠	٣١٢ ٠٧٠
العالم (بملايين الدولارات الجارية)	١٢ ٧١٠	٥٦ ٠١٩	٦ ٦٠٤	٤٩ ٤١٥	٦٨ ٧٢٩	٢٠٤ ١٦٠	٤ ٢١١	٣١ ٤٠٠	٣ ٥٧٠	٣١٢ ٠٧٠	٣١٢ ٠٧٠
	التركيب المئوي، ١٩٧٧ [١]										
البلدان النامية المصدرة للنفط	٢,٢	٢١,٥	١,١	٢٠,٤	٢٣,٧	٧٢,٦	٠,٨	٢,٨	٠,١	١٠٠,٠	٥٨ ٣٩١
البلدان النامية المستوردة للنفط	٨,٤	٢٠,٥	٢,٥	١٨,١	٢٨,٩	٦١,٨	٣,١	٦,١	٠,١	١٠٠,٠	١٤٩ ٨٥٤
المنخفضة الدخل	٥,٤	٢١,٩	٩,٤	١٢,٤	٢٧,٣	٥٣,٦	٧,٧	١١,٥	( )	١٠٠,٠	١٣ ٤٩٥
المتوسطة الدخل	٨,٧	٢٠,٤	١,٨	١٨,٦	٢٩,١	٦٢,٦	٢,٧	٥,٦	٠,١	١٠٠,٠	١٣٦ ٣٥٩
كافة البلدان النامية	٦,٦	٢٠,٨	٢,١	١٨,٧	٢٧,٤	٦٤,٨	٢,٥	٥,٢	٠,١	١٠٠,٠	٢٠٨ ٢٤٥
البلدان الصناعية	٦,٧	١٦,٤	١,٤	١٥,٠	٢٣,١	٦٥,٧	٥,٦	٥,٢	٠,٥	١٠٠,٠	٦٩٧٥٦٨
البلدان المصدرة للنفط ذات فائض رأس المال	٤,٣	٢٠,٦	١,٥	١٩,١	٢٤,٩	٦٩,٦	١,٢	٢,٩	١,٥	١٠٠,٠	١١٠ ٢٨٩
بلدان التخطيط المركزي	٢,٩	٨,٨	١,٠	٧,٨	١١,٧	٢٧,٢	٣,٢	٥٤,٥	٣,٤	١٠٠,٠	١٠٧ ٥٢٣
العالم	٦,١	١٦,٩	١,٥	١٥,٤	٢٣,٠	٦٢,٢	٤,٣	٩,٧	٠,٨	١٠٠,٠	١ ١٢٣ ٦٢٥
العالم (بملايين الدولارات الجارية)	٦٨ ١٤٩	١٨٩ ٩١٨	١٦ ٥٧٨	١٧٣ ٣٤٠	٢٥٨ ٠٦٧	٦٩٩ ٠٣٦	٤٨ ٦٦٥	١٠٨ ٩٣٠	٨ ٩٢٧	١ ١٢٣ ٦٢٥	١ ١٢٣ ٦٢٥

المصادر: الكتاب السنوي للامم المتحدة عن الاحصاءات الدولية، طبعات مختلفة، والدليل الاحصائي للتجارة الدولية والتنمية (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية)، ١٩٧٩، والجات (ملف بيانات النظام التجاري)، والبنك الدولي

(١) قد لا يتفق مجموع الجزئيات مع الاجمالي بسبب جبر الاعداد.

الجدول ٦. تدفقات رأس المال وديون البلدان النامية: المستوردة للنفط والمصدرة له، ١٩٧٥ - ١٩٩٠

(بمليارات الدولارات الجارية)

البند	المستوردة للنفط					المصدرة للنفط				
	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
عجز الحساب الجاري قبل دفع الفوائد	٣٢,٩	١٦,٨	٤٢,٧	٤٣,٤	٤٢,٢	٦,٨	٧,٨	-١١,١	٤,٠	٣٠,٢
دفع الفوائد	٦,٧	٨,١	١٨,٣	٣٥,٠	٦٢,٠	٢,٠	٤,١	٨,٨	١١,٨	١٧,٥
التغيرات في الاحتياطيات والدين القصير الاجل	-٩,١	٩,٩	٤,٤	٦,٨	٢٣,٥	٦,٢	٥,٨	٢٠,٢	٨,٤	٢,٦
جملة ما يراد تمويله	٣٠,٦	٣٤,٨	٥٦,٦	٨٥,٢	١٢٧,٧	١٥,٠	١٧,٧	١٨,٠	٢٤,٢	٥٠,٢
ممولة برأس المال المتوسط والطويل الاجل										
من المصادر العامة	١٢,٥	١٣,٢	٢١,٧	٤١,١	٦٦,٦	٥,٤	٦,٠	٧,٣	١١,٢	١٦,٦
من المصادر الخاصة	١٨,١	٢١,٧	٣٤,٩	٤٤,٠	٦١,٢	٩,٦	١١,٧	١٠,٧	١٣,٠	٣٣,٦
الاستثمار الخاص المباشر	٤,٢	٣,٩	٦,٥	٩,٦	١٦,٤	٢,٧	٢,١	٣,٥	٥,٨	٨,٢
القروض الخاصة	١٣,٩	١٧,٧	٢٨,٤	٣٤,٤	٤٤,٧	٦,٩	٩,٦	٧,٢	٧,٢	٢٥,٤
اجمالي صافي تدفقات رأس المال										
بالدولارات الجارية	٣٠,٦	٣٤,٨	٥٦,٦	٨٥,٢	١٢٧,٧	١٥,٠	١٧,٧	١٨,٠	٢٤,٢	٥٠,٢
بدولارات ١٩٧٧ الثابتة	٣٤,٢	٣٤,٨	٤٠,٠	٤٢,١	٤٧,٢	١٦,٨	١٧,٧	١٢,٧	١٢,٠	١٨,٥
الدين المتوسط والطويل الاجل غير المسدد										
للمصادر العامة	٥٧,٧	٧٧,٥	١٠٠,٤	٢١٢,٩	٣٩٧,١	١٦,٢	٢٤,٣	٤٨,٨	٧٩,٦	١٣٠,٠
للمصادر الخاصة	٧٢,٦	١٠٨,٩	١٨٧,١	٣٤٣,٤	٥٥٨,٥	٢٤,٧	٤٣,٩	٦٦,٥	٩٧,٥	١٧٥,٤
جملة الدين										
بالدولارات الجارية	١٣٠,٣	١٨٦,٤	٢٨٧,٥	٥٥٦,٣	٩٥٥,٦	٤٠,٩	٦٨,٢	١١٥,٣	١٧٧,١	٣٠٥,٤
بدولارات ١٩٧٧ الثابتة	١٤٦,٤	١٨٦,٤	٢٠٣,٥	٢٧٥,٠	٣٥٢,٩	٤٦,٠	٦٨,٢	٨١,٦	٨٧,٥	١١٢,٨
خدمة الدين										
دفع الفوائد	٦,٧	٨,١	١٨,٣	٣٥,٠	٦٢,٠	٢,٠	٤,١	٨,٨	١١,٨	١٧,٥
استهلاك الدين	١٢,٧	١٨,٩	٢٨,٦	٦٥,٠	١١٤,٢	٣,٦	٦,٥	١٢,٢	٢٣,٦	٤٠,١
دفع الفوائد كنسبة مئوية من اجمالي الناتج القومي	٠,٩	٠,٨	١,٢	١,٢	١,٣	١,٠	١,٦	٢,٧	١,٣	١,١
الرقم القياسي لتغير الاسعار	٨٩,٣	١٠٠,٠	١٤١,٣	٢٠٢,٣	٢٧٠,٨	٨٩,٣	١٠٠,٠	١٤١,٣	٢٠٢,٣	٢٧٠,٨

المصدر: توقعات الحالة «المرتفعة» من «تقرير التنمية في العالم» ١٩٨٠.

الجدول ٧. تدفقات رأس المال وديون البلدان النامية المستوردة للنفط: المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل ١٩٧٥ - ١٩٩٠

(بمليارات الدولارات الجارية)

	المنخفضة الدخل					المتوسطة الدخل				
	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
عجز الحساب الجاري قبل دفع الفوائد	٤,٨	١,٤	٨,٨	١٦,٠	٢٦,٨	٢٨,١	١٥,٣	٣٣,٩	٢٧,٤	٢٥,٥
دفع الفوائد	٠,٦	٠,٧	١,٢	٢,٦	٥,٣	٦,١	٧,٤	١٧,١	٣٢,٣	٥٦,٧
التغيرات في الاحتياطيات والدين القصير الاجل	٠,٤	٣,٠	-٠,٩	٠,٧	١,٠	-٩,٥	٧,٠	-٣,٥	٦,١	٢٢,٥
جملة ما يراد تمويله	٥,٩	٥,١	٩,١	١٩,٤	٣٣,٠	٢٤,٧	٢٩,٧	٤٧,٤	٦٥,٨	٩٤,٧
ممولة برأس المال المتوسط والطويل الاجل										
من المصادر العامة	٥,٤	٤,٧	٨,٣	١٨,٥	٣١,٤	٧,١	٨,٥	١٣,٤	٢٢,٦	٣٥,٢
من المصادر الخاصة	٠,٥	٠,٤	٠,٨	٠,٩	١,٧	١٧,٦	٢١,٢	٣٤,٠	٤٣,٢	٥٩,٥
الاستثمار الخاص المباشر	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٦	١,٠	٤,٠	٣,٧	٦,٢	٩,٠	١٥,٤
القروض الخاصة	٠,٣	٠,٣	٠,٥	٠,٢	٠,٧	١٣,٦	١٧,٥	٢٧,٩	٣٤,٢	٤٤,١
اجمالي صافي تدفقات رأس المال										
بالدولارات الجارية	٥,٩	٥,١	٩,١	١٩,٤	٣٣,٠	٢٤,٧	٢٩,٧	٤٧,٤	٦٥,٨	٩٤,٧
بدولارات ١٩٧٧ الثابتة	٦,٦	٥,١	٦,٥	٩,٦	١٢,٢	٢٧,٧	٢٩,٧	٣٣,٦	٣٢,٥	٣٥,٠
الدين المتوسط والطويل الاجل غير المسدد										
للمصادر العامة	٢٤,٤	٣٢,٠	٤٤,٨	٨٩,٤	١٧٢,٢	٣٣,٣	٤٥,٥	٥٥,٦	١٢٣,٥	٢٢٤,٩
للمصادر الخاصة	٣,١	٣,٣	٠,٨	٣,٦	٩,٣	٦٩,٥	١٠٥,٦	١٨٦,٣	٣٣٩,٨	٥٤٩,٢
جملة الدين										
بالدولارات الجارية	٢٧,٥	٣٥,٣	٤٥,٦	٩٣,٠	١٨١,٥	١٠٢,٨	١٥١,١	٢٤١,٩	٤٦٣,٣	٧٧٤,١
بدولارات ١٩٧٧ الثابتة	٣٠,٩	٣٥,٣	٣٢,٣	٤٦,٠	٦٧,٠	١١٥,٥	١٥١,١	١٧١,٢	٢٢٩,٠	٢٨٥,٩
خدمة الدين										
دفع الفوائد	٠,٦	٠,٧	١,٢	٢,٦	٥,٣	٦,١	٧,٤	١٧,١	٣٢,٣	٥٦,٧
استهلاك الدين	١,٢	١,٣	٢,٢	٣,٧	٦,٠	١١,٥	١٧,٦	٢٦,٤	٦١,٣	١٠٨,٣
دفع الفوائد كنسبة مئوية من اجمالي الناتج القومي	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٦	١,٠	٠,٩	١,٣	١,٣	١,٤
الرقم القياسي لتغير الاسعار	٨٩,٣	١٠٠,٠	١٤١,٣	٢٠٢,٣	٢٧٠,٨	٨٩,٣	١٠٠,٠	١٤١,٣	٢٠٢,٣	٢٧٠,٨

المصدر: توقعات الحالة «المرتفعة» من «تقرير التنمية في العالم» ١٩٨٠.

ملاحظات حول المراجع ومصادر البيانات

يعتمد هذا التقرير على مجموعة واسعة من ابحاث البنك الدولي بالاضافة الى ابحاث خارجة عنه. وفيما يلي قائمة بالمصادر المختارة التي استخدمت في كل فصل، مرتبة ترتيبا ابجديا وذلك بعد التعليق عليها بايجاز. وتشتمل مصادر البنك الدولي على البحوث الخاصة بسياسات القطاعات، والتحليل الاقتصادي المتطور، والدراسات المعنية بالمشروعات والقطاعات والاقتصاد في كل قطر على حدة. وعلاوة على ذلك، زود كل «تقرير» بمجموعة من الابحاث الاساسية ترمي، في المقام الاول، الى التأليف بين المواد المتعلقة بالموضوع واعمال البنك (وبالتالي، فان المصادر التي استشهد بها في هذه الابحاث لم تدرج في القائمة على انفراد). هذا وقد نشر الكثير من الابحاث الاساسية، كأوراق عمل لهيئة موظفي البنك الدولي، ويمكن الحصول عليها مجانا من وحدة المطبوعات في البنك. ومع ذلك، فلا تعبر الآراء الواردة في هذه الاوراق، بالضرورة، عن آراء البنك الدولي، او عما ورد في هذا «التقرير».

مصادر مختارة، لكل فصل على حدة

الفصلان ٢، ٣ : النموذج العالمي المستخدم في التنبؤات مشروح في «تشيهتام وجوبتا وشوارتس». كما ان قاعدة البيانات الخاصة بالنموذج العالمي وبالتنبؤات للبلدان، تعدَّل باستمرار لتتفق مع آخر التطورات، وذلك بالاستناد الى المصادر المنشورة والبيانات الاخرى التي يقوم البنك الدولي بجمعها. وبعض هذه البيانات معروض في «مؤشرات التنمية في العالم» (وفي اطلس البنك الدولي الذي يطبع سنوياً، فضلا عن الجداول الدولية التي تُنشر من حين لاخر). ودُرسَت دلائل مستقبل البلدان النامية من حيث الطاقة في «هيوجارت»، بينما عولجت قضايا السياسة المعنية بهذا القطاع في «فالن – بيلي» و«باير» ويتناول «كيسنج» بالدراسة كثيرا من مسائل التجارة للبلدان النامية، ويحلل «بالاسا» الاتجاهات في تجارة السلع المصنعة. ويورد «موراويتس» دراسة حالة في احد البلدان لمعرفة آثار سياسات الدول النامية في نمو الصادرات المصنعة، ويحلل «وولف» عمليات التكييف التي تجريها البلدان الصناعية في وجه الواردات من البلدان النامية. ويستعرض «سابير» و«لوتس» الاتجاهات والقضايا المتعلقة بالتجارة في الخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج. ويقيم «كمبيد» التأثير المحتمل «لدورة طوكيو»، ويقوم «فرانك» بتحليل «التدريج» في السياسة التجارية. وعن تمويل اعتمادات التصدير، ارجع الى «سيزوسكاس». اما عن طريقة استخراج التقديرات لعدد من يعيشون في الفقر المطلق، فتوجد لدى «اهلواليا، وكارتر، وتشيندي».

الفصل ٤ : عن الفقر المطلق والسياسات الواجب اتباعها للتغلب عليه، ارجع الى «تشيندي وآخرين»، و«سن»، و«اهلواليا وكارتر وتشيزي». وفيما يتعلق بالفقر في المدن، والهجرة من الريف الى المدن، انظر «نسلن». وتوجد المادة الخاصة باسهام الموارد البشرية في النمو، مشروحة في «بومان» كما ان النتائج الاساسية لهذا الاسهام قد لُخِّصت في «شولتس». وعرضت في «هويلر» وفي «هيكس» التحليلات الاخيرة عبر البلاد، المشار اليها في الاطار الخاص بالموارد البشرية والنمو (ص ٥٠). ويستند بعض اجزاء هذا الفصل (والفصل ٥) ايضا الى اعمال البنك الدولي بشأن الحاجات الاساسية الملخصة في «الحق وبركي».

الفصل ٥ : درست العلاقة بين تعليم الفلاح وانتاجيته في «لوكهيد وجاميسن، ولاو» وعن معدلات عائد التعليم ارجع الى «بساخاروبولوس» (كما يناقش «بساخاروبولوس» و«بري» ثم «بومان» الجدل حول المسائل المنهجية في تطبيق تحليل معدلات العائد). ويحلل «بري» و«فيلدز» الروابط بين التعليم والفقر وتوزيع الدخل. وفيما يختص بالجوانب العملية للاصلاح التربوي انظر «حداد وآخرين»، وعن المقارنات بين نوعية التعليم عبر البلاد، انظر «انكلز»، واستعرض «كوشربن»، «اوهارا»، و«ليسلي» الدلائل على آثار التعليم في الصحة والتغذية. كما دُرست المشكلات الصحية والسياسات المتبعة في البلدان النامية، بواسطة «جولاداي» و«ليز» معا و«جولاداي» وحده وعالج كل من «برج» و«رويتلينجر» مسائل التغذية بينما اهتم «بيردسال» بالخصوبة وغيرها من قضايا السكان. فان اردت تحليلا كميا لمحددات الخصوبة وآثارها على نمو الدخل فارجع الى «هويلر». وناقش «كوشرين» و«اوهارا» و«ليسلي» الارتباط بين التعليم والخصوبة، ويبحث «كاناجارتنام» و«بيرس» في الاتجاهات في السياسة السكانية وفي تنفيذ برامج تنظيم الاسرة.

الفصل ٦ : وناقش «ابهوف» العوامل التي تؤثر في كل من الدعم السياسي لبرامج التنمية البشرية والعقبات التي تواجهها. وعالج «ميرمان» مصادر تمويل هذه البرامج ووسائل تخفيض تكاليفها. واستعرض «اسمان» و«مونتجمري» الجوانب الادارية في تنفيذ البرامج. وبحثت بعض العوامل التي تؤدي الى عدم تقدير مشكلات الفقر حق قدرها في «تشيمبرز». وناقش «روجرز» و«كوليتا» و«مبنديو» الجوانب الاجتماعية والثقافية

للتنمية البشرية. كما عولج دور العائلة وما ينطوي عليه من مشكلات تواجه النساء والاطفال الصغار في بحث قام به «سافيليوس وروتشيلد»، وفي احد مطبوعات البنك الدولي بعنوان «التعرف على دور المرأة «الخفي» في التنيمة».

الفصل ٧ : يعتمد هذا الفصل بشدة على عمل البنك الدولي فيما يتعلق باقتصاد البلدان، بالاضافة الى كثير من المصادر المشار اليها في الفصول السابقة. وعلاوة على ذلك، فقد نوقشت الجوانب المتعددة للتنمية البشرية ودورها في تخفيف حدة الفقر في مختلف المناطق بواسطة كل من «بوسينك» (شرق آسيا)، و«ديفيز» (افريقيا جنوب الصحراء)، و«جراو» (جنوب آسيا)، و«كافالسكي» (الشرق الاوسط وشمال افريقيا). و«بفيفرمان» (اميركا اللاتينية). وينبغي الرجوع الى «اشاريا» و«جونستون» من اجل مناقشة واسعة النطاق لقضايا التنمية في افريقية جنوب الصحراء، والى «سيلوفسكي» عن سياسات مكافحة الفقر في اميركا اللاتينية، والى «سينغ» عن مساعدة صغار الفلاحين والمعدمين في جنوب اسيا. وتشمل دراسات الحالة المفصلة عن مسائل التنمية البشرية في البلدان دراسة «نايت» عن ابرازيل، ودراسة «ايزنمان» عن سريلانكا.

Selected sources, by author

Acharya, Shankar, and Bruce Johnston. "Two Studies of Development in Sub-Saharan Africa." World Bank Staff Working Paper, no. 300. October 1978.

Ahluwalia, Montek, Nicholas Carter and Hollis Chenery. "Growth and Poverty in Developing Countries." *Journal of Development Economics, 6:3* (September 1979), 299–341.

Balassa, Bela. "The Changing International Division of Labor in Manufactured Goods." World Bank Staff Working Paper, no. 329. May 1979.

Berg, Alan D. *Nutrition*. Poverty and Basic Needs Series. Washington, D.C.: World Bank, forthcoming.

Berry, S. Albert. "Education, Income, Productivity and Urban Poverty." In King, ed.*

Birdsall, Nancy. "Population and Poverty in the Developing World." World Bank Staff Working Paper, no. 404. July 1980.*

Bowman, Mary Jean. "Education and Economic Growth: An Overview." In King, ed.*

Bussink, Willem, and others. "Poverty and the Development of Human Resources: Regional Perspectives." World Bank Staff Working Paper, no. 406. July 1980.*

Bussink, Willem. "Reflections on Socioeconomic Development and Poverty in Southeast Asia." In Bussink and others.*

Chambers, Robert. "Rural Poverty Unperceived: Problems and Remedies." World Bank Staff Working Paper, no. 400. July 1980.*

Cheetham, R. J., S. Gupta and A. Schwartz. "The Global Framework." World Bank Staff Working Paper, no. 355. September 1979.

Chenery, Hollis, Montek S. Ahluwalia, C. L. G. Bell, John H. Duloy and Richard Jolly. *Redistribution with Growth*. New York: Oxford University Press, 1974.

Cizauskas, Albert C. "The Changing Nature of Export Credit Finance and Its Implications for Developing Countries." World Bank Staff Working Paper, no. 409. July 1980.*

Cochrane, Susan H., Donald O'Hara and Joanne Leslie, "The Effects of Education on Health." World Bank Staff Working Paper, no. 405. July 1980.*

Davies, David. "Human Development in South Asia." In Bussink and others.*

Esman, Milton, and John Montgomery. "The Administration of Human Development." In Knight, ed.*

Fallen-Bailey, Darrel, and T. Byer. "Energy Options and Policy Issues in Developing Countries." World Bank Staff Working Paper, no. 350. August 1979.

Fields, Gary S. "Education and Income Distribution in Developing Countries: A Review of the Literature." In King, ed.*

Frank, Isaiah. "The 'Graduation' Issue in Trade Policy toward LDCs." World Bank Staff Working Paper, no. 334. June 1979.

Golladay, Fredrick. *Health Sector Policy Paper*. Washington, D.C.: World Bank, 1980.

Golladay, Fredrick, and Bernhard Liese. "Health Problems and Conditions in the Developing Countries." World Bank Staff Working Paper, no. 412. August 1980.*

Grawe, Roger. "Human Development in South Asia." In Bussink and others.*

Haddad, Wadi D., and others. *Education Sector Policy Paper.* Washington, D.C.: World Bank, 1980.

Haq, Mahbub ul, and Shahid Javed Burki. *Meeting Basic Needs: An Overview.* Poverty and Basic Needs Series. Washington, D.C.: World Bank, forthcoming.

Hicks, Norman. "Economic Growth and Human Resources." World Bank Staff Working Paper, no. 408. July 1980.*

Hughart, David. "Prospects for Traditional and Non-Conventional Energy Sources in Developing Countries." World Bank Staff Working Paper, no. 346. July 1979.

Independent Commission on International Development Issues (Under the Chairmanship of Willy Brandt). *North-South: A Program for Survival.* Cambridge, Mass.: MIT Press, 1980.

Inkeles, Alex. Review of the International Evaluation of Educational Achievement, *Proceedings of the National Academy of Education,* 4 (1977), 139–200.

Isenman, Paul. "Basic Needs: The Case of Sri Lanka," *World Development, 8:3* (March 1980) 237–58.

Kanagaratnam, Kandiah, and Catherine S. Pierce. "Population Policy and Family Planning Programs: Trends in Policy and Administration." World Bank Staff Working Paper, no. 411. August 1980.*

Kavalsky, Basil G. "Poverty and Human Development in the Middle East and North Africa." In Bussink and others.*

Keesing, Donald B. "Trade Policy for Developing Countries." World Bank Staff Working Paper, no. 353. August 1979.

Kemper, R. "The Tokyo Round: Results and Implications for Developing Countries." World Bank Staff Working Paper, no. 372. February 1980.

King, Timothy, ed. "Education and Income." World Bank Staff Working Paper, no. 402. July 1980.*

Knight, Peter T., and others. "Brazil: Human Resources Special Report." A World Bank Country Study. 1979.

Knight, Peter T., ed. "Implementing Programs of Human Development." World Bank Staff Working Paper, no. 403. July 1980.*

Lockheed, Marlaine E., Dean T. Jamison and Laurence J. Lau. "Farmer Education and Farm Efficiency: A Survey." In King, ed.

Meerman, Jacob. "Paying for Human Development." In Knight, ed.*

Morawetz, David. "Why the Emperor's New Clothes are not Made in Colombia: A Case Study in Latin American and East Asian Manufactured Exports." World Bank Staff Working Paper, no. 368. January 1980.

Nelson, Joan. *Access to Power.* Princeton: at the University Press, 1980.

OECD, Interfutures. *Facing the Future: Mastering the probable and managing the unpredictable.* Paris: OECD, 1979.

Pfeffermann, Guy P. "Some Economic Aspects of Human Development in Latin America (with Special Emphasis on Education)." In Bussink and others.*

Psacharopoulos, George. "Returns to Education: An Updated International Comparison." In King, ed.*

Reutlinger, Shlomo, and Harold Alderman. "The Prevalence of Calorie Deficient Diets in Developing Countries." World Bank Staff Working Paper, no. 374. March 1980.*

Rogers, Everett M., Nat J. Colletta and Joseph Mbindyo. "Social and Cultural Influences on Human Development Policies and Programs." In Knight, ed.*

Safilios-Rothschild, Constantina. "The Role of the Family: A Neglected Aspect of Poverty." In Knight, ed.*

Sapir, Andre, and Ernst Lutz. "Trade in Non-Factor Services: Past Trends and Current Issues." World Bank Staff Working Paper, no. 410. August 1980.*

Schultz, Theodore W. "Nobel Lecture: The Economics of Being Poor," *Journal of Political Economy, 88:4* (August 1980) 639–52.

Selowsky, Marcelo. "Balancing Trickle Down and Basic Needs Strategies: Income Distribution Issues in Large Middle-Income Countries with Special Reference to Latin America." World Bank Staff Working Paper, no. 335. June 1979.

Sen, Amartya. "Levels of Poverty: Policy and Change." World Bank Staff Working Paper, no. 401. July 1979.*

Singh, Inderjit. "Small Farmers and the Landless in South Asia." World Bank Staff Working Paper, no. 320. February 1979.

Uphoff, Norman. "Political Considerations in Human Development." In Knight, ed.*

Wheeler, David. "Human Resource Development and Economic Growth in Developing Countries: A Simultaneous Model." World Bank Staff Working Paper, no. 407. July 1980.*

Wolf, Martin. "Adjustment Policies and Problems in Developed Countries." World Bank Staff Working Paper, no. 349. August 1979.

World Bank. *Recognizing the "Invisible" Woman in Development: The World Bank's Experience.* Washington, D.C., 1979.

An asterisk (*) after a citation indicates papers prepared as part of the background work for this report.

ملحق

مؤشرات التنمية العالمية

المحتويات

مفتاح الجداول ١٢٦
المقدمة ١٢٧
الجدول ١ ـ المؤشرات الاساسية ١٢٨

□ السكان □ المساحة□ إجمالي الناتج القومي للفرد□ التضخم□ محو أمية الكبار
□ العمر المرتقب□ حصة الفرد من انتاج الغذاء

الجدول ٢ ـ نمو الانتاج ١٣٠

□ إجمالي الناتج القومي□ الزراعة □الصناعة□ الصناعة التحويلية□ الخدمات

الجدول ٣ ـ تركيب الانتاج ١٣٢

□ الزراعة□ الصناعة□ الصناعة التحويلية□ الخدمات

الجدول ٤ ـ نمو الاستهلاك والاستثمار ١٣٤

□ الاستهلاك العام□ الاستهلاك الخاص□ إجمالي الاستثمار الداخلي

الجدول ٥ ـ تركيب الطلب ١٣٦

□ الاستهلاك العام□ الاستهلاك الخاص□ إجمالي الاستثمار الداخلي□ إجمالي الادخار الداخلي□ الصادرات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعناصر الانتاج
□ ميزان الموارد

الجدول ٦ ـ التصنيع ١٣٨

□ حصة القيمة المضافة من الغذاء والزراعة□ من المنسوجات والملابس
□ من الماكينات ومعدات النقل□ من الكيميائيات□ من المنتجات المصنعة الاخرى□ القيمة المضافة من الصناعة التحويلية□ إجمالي الانتاج في الصناعة التحويلية بالنسبة للفرد.

الجدول ٧ ـ الطاقة ١٤٠

□ النمو في انتاج الطاقة□ النمو في استهلاك الطاقة□ حصة الفرد من استهلاك الطاقة
□ استهلاك الطاقة لكل دولار من إجمالي الناتج الداخلي.
□ واردات الطاقة كنسبة مئوية من صادرات السلع

الجدول ٨ ـ نمو تجارة السلع ١٤٢

□ قيم الصادرات □ قيم الواردات □ نمو الصادرات □ نمو الواردات
□ معدلات التبادل التجاري.

الجدول ٩ ـ تركيب صادرات السلع ١٤٤

□ الوقود والمعادن والفلزات □ البضائع الاولية الاخرى □ المنسوجات والملابس
□ الماكينات ومعدات النقل □ السلع المصنعة الاخرى.

الجدول ١٠ ـ تركيب واردات السلع ١٤٦

□ الغذاء □ الوقود □ البضائع الاولية الاخرى □ الماكينات ومعدات النقل □ السلع المصنعة الاخرى.

الجدول ١١ ـ وجهات وصول صادرات السلع ١٤٨

□ البلدان الصناعية □ البلدان النامية □ بلدان الاقتصاد المخطط مركزياً
□ البلدان المصدرة للنفط ذات فائض رأس المال.

الجدول ١٢ ـ تجارة السلع المصنعة ١٥٠

□ الى البلدان الصناعية □ الى البلدان النامية □ الى بلدان الاقتصاد المخطط مركزياً □ الى البلدان المصدرة للنفط ذات فائض رأس المال □ قيمة صادرات السلع المصنعة.

الجدول ١٣ ـ ميزان المدفوعات ونسب خدمة الدين ١٥٢

□ رصيد الحساب الجاري قبل دفع الفوائد على الدين العام الخارجي
□ مدفوعات الفائدة على الدين العام الخارجي □ خدمة الدين كنسبة مئوية من إجمالي الناتج القومي □ خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات.

الجدول ١٤ ـ تدفق رأس المال الخارجي ١٥٤

□ إجمالي تدفقات القروض الحكومية والمضمونة بواسطة الحكومات (متوسطة وطويلة الاجل)
□ تسديد الاصل □ صافي تدفق القروض الحكومية والمضمونة بواسطة الحكومات (متوسطة وطويلة الاجل) □ صافي الاستثمارات الخاصة المباشرة.

الجدول ١٥ ـ الدين العام الخارجي والاحتياطيات الدولية ١٥٦

□ الدين العام الخارجي غير المسدد، والمدفوع □ كنسبة مئوية من إجمالي الناتج القومي □ إجمالي الاحتياطيات الدولية □ بشهور تغطية الواردات

الجدول ١٦ ـ مساعدات التنمية الرسمية من أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الاوبك ١٥٨

□ الكمية بالدولار □ كنسبة مئوية من إجمالي الناتج القومي للدولة المانحة
□ بالعملات الوطنية □ صافي تدفق المساعدات الثنائية الى البلدان المنخفضة الدخل.

الجدول ١٧ ـ نموّ السكان في الماضي والمستقبل، وثبوت تعداد السكان الافتراض ١٦٠

□ نمو السكان في الماضي □ السكان في المستقبل □ الحجم الافتراض لتعداد السكان الثابت □ السنة الافتراضية لبلوغ معدل تكاثر = ١
□ سنة بلوغ تعداد سكاني ثابت

الجدول ١٨ ـ المؤشرات الديموغرافية ومؤشرات الخصوبة المتعلقة بها ١٦٢

□معدل المواليد الاجمالي □ معدل الوفيات الاجمالي □ معدل الخصوبة الكلي
□ النسبة المئوية للنساء من مجموعة عمر الانجاب □ النسبة المئوية للنساء المتزوجات اللاتي يستعملن موانع الحمل.

الجدول ١٩ ـ القوى العاملة ١٦٤

□ السكان في عمر العمل □ القوة العاملة في الزراعة □ في الصناعة
□ في الخدمات □ النمو الماضي والمستقبل في القوة العاملة.

الجدول ٢٠ ـ التحضر ١٦٦

□ سكان المدن كنسبة مئوية من مجموع السكان □ نمو سكان المدن
□ النسبة المئوية في اكبر مدينة □ من المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠ ألف نسمة
□ عدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠ ألف نسمة.

الجدول ٢١ ـ المؤشرات المتعلقة بالعمر المرتقب ١٦٨

□ العمر المرتقب □ معدل وفيات الرضع □ معدل وفيات الاطفال

الجدول ٢٢ ـ المؤشرات المتعلقة بالصحة ١٧٠

□ عدد السكان لكل طبيب □ لكل ممرض او ممرضة □ النسبة المئوية لمن يتمتعون بالماء النقي □ الامداد اليومي من السعرات الحرارية للفرد.

الجدول ٢٣ ـ التعليم ١٧٢

□ عدد المقيدين في المدارس الابتدائية كنسبة مئوية من مجموعة العمر
□ في المدارس الثانوية □ في التعليم العالي □ محو أمية الكبار

الجدول ٢٤ ـ توزيع الدخل ١٧٤

النسب المئوية لحصص دخل الاسرة حسب المجموعات المئينية للأسر ١٧٦
ملاحظات فنية ١٨٥
ثبت بالمراجع ومصادر البيانات

١٢٥

مفتاح الجداول

في كل من هذه الجداول، ادرجت البلدان ضمن مجموعاتها وفقا للترتيب التصاعدي لدخل الفرد فيها وفيما يلي قائمة ابجدية باسماء البلدان وامام كل منها الرقم المرجعي الذي يشير الى ذلك الترتيب

الارقام الموجودة في الشريط الملون هي ملخصات احصائية لمجموعات البلدان. ويشير الحرف «و» بعد اي ملخص احصائي الى انه متوسط موزون، والحرف «م» الى انه قيمة وسيطية. والحرف «ج» الى انه مجموع.

.. غير متاح
(.) اقل من نصف الوحدة الموضحة
كل معدلات النمو بالاثمان الحقيقية
الارقام المائلة تدل على السنوات او الفترات الزمنية غير المنصوص عليها
يلي ذلك اسماء البلدان كما هي موجودة لديكم)

افغانستان	٢٦
البانيا	١١٦
الجزائر	٧٢
انغولا	٣٣
الارجنتين	٨١
استراليا	٩٨
النمسا	٩٦
بنغلادش	٢
بلجيكا	١٠١
بنين	٢٣
بوتان	٤
بوليفيا	٤٨
البرازيل	٧٩
بلغاريا	١٢٠
بورما	١٢
بوروندي	٩
كاميرون	٤٢
كندا	١٠٢
افريقيا الوسطى	٢٧
تشاد	١٠
تشيلي	٧٦
الصين الشعبية	١١٤
كولومبيا	٥٩
الكونغو	٥١
كوستاريكا	٧٨
كوبا	١١٧
تشيكوسلوفاكيا	١٢٤
الدانمارك	١٠٦
الدومينيكان	٦٢
اكوادور	٦١
مصر	٣٩
السلفادور	٥٤
اثيوبيا	٥
فنلندا	٩٥
فرنسا	٩٩
المانيا الديمقراطية	١٢٥
المانيا الاتحادية	١٠٤
غانا	٤٠
اليونان	٨٧
غواتيمالا	٦٣
غينيا	١٩
هايتي	٢٩
هندوراس	٤٤

هونغ كونغ	٨٦
هنغاريا	١٢١
الهند	١٥
اندونيسيا	٣٨
ايران	١١٠
العراق	١٠٩
ايرلندا	٩١
اسرائيل	٩٠
ايطاليا	٩٢
ساحل العاج	٥٧
جامايكا	٦٨
اليابان	٩٧
الاردن	٦٦
كمبوتشيا	١
كينيا	٣٦
كوريا	٧٠
كوريا الديمقراطية	١١٥
الكويت	١١٣
لاوس	٣
لبنان	٦٩
ليسوتو	٣١
ليبيريا	٤٣
ليبيا	١١١
مدغشقر	٢٨
ملاوي	١٦
ماليزيا	٦٧
مالي	٦
موريتانيا	٣٠
المكسيك	٧٣
مونغوليا	١١٨
المغرب	٥٥
موزامبيق	١١
نيبال	٧
هولندا	١٠٠
نيوزيلاندا	٩٣
نيكاراغوا	٥٨
النيجر	٢٢
نيجيريا	٥٢
النروج	١٠٣
باكستان	٢٤
باناما	٧٤
بابوا غينيا الجديدة	٥٣
باراغواي	٦٠

البيرو	٥٦
الفيليبين	٤٩
بولندا	١٢٢
البرتغال	٨٢
رومانيا	١١٩
رواندا	١٧
السعودية	١١٢
السنغال	٣٧
سيراليون	٢٠
سنغافورة	٨٨
الصومال	٨
جنوب افريقيا	٧٧
اسبانيا	٨٩
سريلانكا	١٨
السودان	٣٤
السويد	١٠٧
سويسرا	١٠٨
سوريا	٦٤
تايوان[١]	٧٥
تنزانيا	٢٥
تايلاندا	٤٧
توغو	٣٥
نرينيداد وتوباغو	٨٤
تونس	٦٥
تركيا	٧١
اوغندا	٣٢
المملكة المتحدة	٩٤
الولايات المتحدة	١٠٥
فولتا العليا	١٣
اورغواي	٨٠
الاتحاد السوفياتي	١٢٣
فنزويلا	٨٥
فيتنام	١٤
الجمهورية العربية اليمنية	٥٠
اليمن الديمقراطية	٤١
يوغوسلافيا	٨٣
زائير	٢١
زامبيا	٤٥
زمبابواي	٤٦

(١) ينبغي الا تفسر الاشارة الى تايوان في هذا الجدول على ان لها اي دلالة بالنسبة لوضعها القانوني.

المقدمة

القصد من «مؤشرات التنمية في العالم» هو اعطاء المعلومات عن الملامح الاساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتبع قطع الكتاب هذه السنة، عموماً، الشكل العام الذي اتخذه في السنوات السابقة. وتعطي مؤشرات الجدول ١ فكرة موجزة عن اوضاع البلدان، بينما تختص البيانات في الجداول الاخرى بالمجالات الواسعة التالية: الحسابات الوطنية والتصنيع، والطاقة، والحسابات الخارجية، وتدفقات المعونة، والديموغرافيا، والقوى العاملة، والتحضر، والمؤشرات الاجتماعية، وتوزيع الدخل. وقد استُمدت معظم المعلومات من ملفات البيانات والمطبوعات الخاصة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والامم المتحدة والوكالات المتخصصة.

ومن اجل تيسير المراجعة فقد ابرزت النسب ومعدلات النمو بينما لم تذكر القيم المطلقة الا في حالات قليلة فقط. وقد حسبت معظم معدلات النمو لفترتين: (١٩٦٠ – ١٩٧٠)، (١٩٧٠ – ١٩٧٨) او (١٩٧٠ – ١٩٧٧) اذا لم تتوافر بيانات سنة ١٩٧٨. وكل معدلات النمو بالاسعار الحقيقية وقد حسبت، ما لم ينص على غير ذلك، باستخدام طريقة المربعات الصغرى. ونظرا لان هذه الطريقة تأخذ في الحسبان كل المشاهدات خلال فترة ما، فان معدلات النمو الناتجة تعكس الاتجاهات العامة التي لا تتأثر تأثرا زائدا بالقيم الاستثنائية في سنة بعينها. وتشير مادة الجدول، اذا كتبت بالحروف المائلة، الى ان الجدول يختص بالسنوات او بالفترات غير المنصوص عليها. وجميع ارقام الدولارات تعني دولارات الولايات المتحدة الاميركية.

وتعكس الاختلافات بين ارقام هذه السنة وارقام السنة الماضية، المراجعات التي اجرتها البلدان على المسلسلات التاريخية. كما تعكس المراجعات لتقديرات السكان على اساس المعلومات الجديدة التي توافرت نتيجة الاستقصاءات وعمليات التعداد.

ومجموعات البلدان المستخدمة في الجداول هي: ٣٨ بلداً نامياً منخفض الدخل، حيث دخل الفرد يساوي ٣٦٠ دولارا او اقل في سنة ١٩٧٨، ٥٢ بلداً نامياً متوسط الدخل حيث دخل الفرد يزيد عن ٣٦٠ دولاراً، ١٨ بلداً صناعياً، ٥ بلدان مصدرة للنفط ذات فائض في رأس المال، ١٢ بلداً من البلدان ذات الاقتصاد المركزي التخطيط. وكما حدث في السنة الماضية ضمت كمبوتشيا الديمقراطية ولاوس الديمقراطية الشعبية وجمهورية فيتنام الاشتراكية ويوغوسلافيا الى مجموعة البلدان النامية. بينما ضمت ايران والعراق الآن الى البلدان المصدرة للنفط ذات فائض رأس المال.

وفي داخل كل مجموعة، رُتبت البلدان تصاعدياً حسب دخل الفرد فيها واستخدم هذا الترتيب في جميع الجداول. وفي القائمة الابجدية على الصفحة المقابلة، توجد الارقام المرجعية لكل بلد. ولم تدرج البلدان التي يقل عدد سكانها عن مليون نسمة في هذه الجداول بسبب عدم توافر بيانات شاملة عنها. وتوضح الملاحظات التقنية للجدول ١ المؤشرات الاساسية لتسعة وعشرين بلداً صغيراً اعضاء في الامم المتحدة او في البنك الدولي او في كليهما معا.

وقد حسبت الملخَّصات الاحصائية – المتوسطات الموزونة، او القيم الوسيطية او المجاميع – لمجموعات البلدان طالما توافرت الاحصاءات الكافية الشافية. وتوجد الاوزان المستخدمة في حساب القياسات مشروحة في الملاحظات التقنية المتعلقة باحد المؤشرات. ويدل الحرف «و» بعد ملخص احصائي ما، على انه متوسط موزون ويشير الحرف «م» على ان الملخص الاحصائي قيمة وسيطية بينما يعني الحرف «ج» على انه مجموع. اما الوسيط فهو القيمة المركزية لطائفة من القيم المرتبة حسب مقدارها. ونظراً لأن تغطية البلدان ليست منتظمة بالنسبة لجميع المؤشرات، ولأن التغيرات حول الاتجاهات المركزية قد تكون كبيرة، فينبغي على القراء ان يراعوا الحذر عند مقارنة الملخصات الاحصائية سواء كان ذلك بالنسبة للمؤشرات المختلفة، او لمجموعات البلدان، او للسنوات، او للفترات.

كما يجب على القراء مراعاة الحرص عند مقارنة المؤشرات في ما بين البلدان، اذ انه على الرغم من ان الاحصاءات المقدمة مُسْتَمَدَّة من مصادر تُعتبر، عادة اجدر المصادر بالثقة فيها والاعتماد عليها، الا ان بعض الاحصاءات، ولا سيما تلك التي تصف الملامح الاجتماعية وتوزيع الدخل، كثيراً ما تتعرض لحدود عريضة للخطأ. وعلاوة على ذلك، فان التغيرات في الممارسات الوطنية تعني ان الاحصاءات لا يمكن مقارنتها بشكل دقيق في بعض الاحيان. ومن ثم ينبغي ان تفسر هذه البيانات فقط على انها اتجاهات ذات دلالة تستخدم في تحديد الفروق الهامة بين البلدان.

كما يجب الرجوع الى الملاحظات التقنية عند اي استعمال للبيانات، فهذه الملاحظات تحدد المفاهيم والتعاريف والمناهج ومصادر البيانات. اما ثبت المراجع، فيعطي التفاصيل عن مصادر البيانات التي تحتوي على تعاريف شاملة للمفاهيم المستخدمة فضلا عن توصيفاتها.

وقد أُعِدَّت «مؤشرات التنمية في العالم» تحت اشراف «رامسن تشاندر».

الجدول ١ : مؤشرات أساسية

	السكان (بالمليون) منتصف ١٩٧٨[أ]	المساحة (الف كيلومتر مربع	اجمالي الناتج القومي (دولار اميركي) ١٩٧٨[أ]	اجمالي الناتج القومي متوسط النموالسنوي (النسبة ٪) ١٩٦٠ - ٧٨[ب]	متوسط المعدل السنوي للتضخم (النسبة ٪) ١٩٦٠ - ٧٠[ج] ١٩٧٠-٧٨[د]	نسبة المتعلمين من الكبار ١٩٧٥[ه]	العمر المرتقب عند الاولاد ١٩٧٨	مؤشر انتاج الموادالغذائية للفرد ١٩٦٩ - ٧١ = ١٠٠ متوسط ١٩٧٦ - ٧٨
دول ذات دخل منخفض	**١٢٩٣,٩**	**٢٦٣١٣**	**٢٠٠**	**١,٦**	**٣,٠**	**٣٨**	**٥٠**	**٩٧**
١ كمبوتشيا	٨,٤	١٨١	..	..	٣,٨	..	..	٥٧
٢ بنغلادش	٨٤,٧	١٤٤	٩٠	-٠,٤	٣,٧	٢٦	٤٧	٩٠
٣ لاوس	٣,٣	٢٣٧	٩٠	..	..	..	٤٢	٩٦
٤ بوتان	١,٢	٤٧	١٠٠	-٠,٣	..	..	٤١	١٠٠
٥ اثيوبيا	٣١,٠	١٢٢٢	١٢٠	١,٥	٢,١	١٠	٣٩	٨٤
٦ مالي	٦,٣	١٢٤٠	١٢٠	١,٠	٥,٠	١٠	٤٢	٩٠
٧ نيبال	١٣,٦	١٤١	١٢٠	٠,٨	٧,٧	١٩	٤٣	٩٢
٨ الصومال	٣,٧	٦٣٨	١٣٠	-٠,٥	٤,٥	٦٠	٤٣	٨٧
٩ بوروندي	٤,٥	٢٨	١٤٠	٢,٢	٢,٨	٢٥	٤٥	١٠٧
١٠ تشاد	٤,٣	١٢٨٤	١٤٠	-١,٠	٤,٦	١٥	٤٣	٨٩
١١ موزامبيق	٩,٩	٧٨٣	١٤٠	٠,٤	٢,٨	..	٤٦	٨١
١٢ بورما	٣٢,٢	٦٧٧	١٥٠	١,٠	٢,٧	٦٧	٥٣	٩٦
١٣ فولتا العليا	٥,٦	٢٧٤	١٦٠	١,٣	١,٣	٥	٤٢	٩٥
١٤ فيتنام	٥١,٧	٣٣٠	١٧٠	..	..	٨٧	٦٢	١٠٢
١٥ الهند	٦٤٣,٩	٣٢٨٨	١٨٠	١,٤	٧,١	٣٦	٥١	١٠٠
١٦ مالاوي	٥,٧	١١٨	١٨٠	٢,٩	٢,٤	٢٥	٤٦	٩٩
١٧ رواندا	٤,٥	٢٦	١٨٠	١,٤	١٣,١	٢٣	٤٦	١٠٣
١٨ سريلانكا	١٤,٣	٦٦	١٩٠	٢,٠	١,٨	٧٨	٦٩	١١٤
١٩ غينيا	٥,١	٢٤٦	٢١٠	٠,٦	١,٧	..	٤٣	٨٦
٢٠ سيراليون	٣,٣	٧٢	٢١٠	٠,٥	٢,٩	١٥	٤٦	٩٣
٢١ زائير	٢٦,٨	٢٣٤٥	٢١٠	١,١	٢٩,٩	١٥	٤٦	٩٤
٢٢ النيجر	٥,٠	١٢٦٧	٢٢٠	-١,٤	٢,١	٨	٤٢	٨٧
٢٣ بنين	٣,٣	١١٣	٢٣٠	٠,٤	١,٩	١١	٤٦	٩٢
٢٤ باكستان	٧٧,٣	٨٠٤	٢٣٠	٢,٨	٣,٣	٢١	٥٢	١٠١
٢٥ تانزانيا	١٦,٩	٩٤٥	٢٣٠	٢,٧	١,٨	٦٦	٥١	٩٣
٢٦ افغانستان	١٤,٦	٦٤٧	٢٤٠	٠,٤	١١,٩	١٢	٤٢	١٠٠
٢٧ افريقيا الوسطى	١,٩	٦٢٣	٢٥٠	٠,٧	٤,١	..	٤٦	١٠٢
٢٨ مدغشقر	٨,٣	٥٨٧	٢٥٠	-٠,٣	٣,٢	٥٠	٤٦	٩٥
٢٩ هايتي	٤,٨	٢٨	٢٦٠	٠,٢	٤,١	٢٣	٥١	٩١
٣٠ موريتانيا	١,٥	١٠٣١	٢٧٠	٢,٦	١,٦	١٧	٤٢	٧١
٣١ ليسوتو	١,٣	٣٠	٢٨٠	٥,٩	٢,٥	٥٥	٥٠	٩٠
٣٢ اوغاندا	١٢,٤	٢٣٦	٢٨٠	٠,٧	٣,٠	..	٥٣	٩٠
٣٣ انغولا	٦,٧	١٢٤٧	٣٠٠	١,٢	٣,٣	..	٤١	٨٨
٣٤ السودان	١٧,٤	٢٥٠٦	٣٢٠	٠,١	٣,٧	٢٠	٤٦	١٠٨
٣٥ توغو	٢,٤	٥٦	٣٢٠	٥,٠	١,٧	١٨	٤٦	٨٠
٣٦ كينيا	١٤,٧	٥٨٣	٣٣٠	٢,٢	١,٥	٤٠	٥٣	٩١
٣٧ السنغال	٥,٤	١٩٦	٣٤٠	-٠,٤	١,٧	١٠	٤٢	٩٦
٣٨ اندونيسيا	١٣٦,٠	٢٠٢٧	٣٦٠	٤,١	..	٦٢	٤٧	١٠٠
دول ذات دخل متوسط	**٨٧٢,٨**	**٣٢,٩٩٨**	**١٢٥٠**	**٣,٧**	**٣,١**	**٧١**	**٦١**	**١٠٦**
٣٩ مصر	٣٩,٩	١٠٠١	٣٩٠	٣,٣	٢,٧	٤٤	٥٤	٩٣
٤٠ غانا	١١,٠	٢٣٩	٣٩٠	-٠,٥	٧,٦	٣٠	٤٨	٧٩
٤١ اليمن الديموقراطية	١,٨	٣٣٣	٤٢٠	..	..	٢٧	٤٤	١٠٨
٤٢ كاميرون	٨,١	٤٧٥	٤٦٠	٢,٩	٣,٧	..	٤٦	١١٢
٤٣ ليبريا	١,٧	١١١	٤٦٠	٢,٠	١,٩	٣٠	٤٨	٩٦
٤٤ هندوراس	٣,٤	١١٢	٤٨٠	١,١	٣,٠	٥٧	٥٧	٨٤
٤٥ زامبيا	٥,٣	٧٥٣	٤٨٠	١,٢	٧,٦	٣٩	٤٨	١٠٩
٤٦ زمبابوي	٦,٩	٣٩١	٤٨٠	١,٢	١,٣	..	٥٤	١٠٢
٤٧ تايلاند	٤٤,٥	٥١٤	٤٩٠	٤,٦	١,٩	٨٤	٦١	١٢٢
٤٨ بوليفيا	٥,٣	١٠٩٩	٥١٠	٢,٢	٣,٥	٦٣	٥٢	١١١
٤٩ الفيليبين	٤٥,٦	٣٠٠	٥١٠	٢,٦	٥,٨	٨٧	٦٠	١١٥
٥٠ الجمهورية العربية اليمنية	٥,٦	١٩٥	٥٢٠	..	..	١٣	٣٩	٩٨
٥١ الكونغو	١,٥	٣٤٢	٥٤٠	١,٠	٥,٤	٥٠	٤٦	٨٢
٥٢ نيجيريا	٨٠,٦	٩٢٤	٥٦٠	٣,٦	٢,٦	..	٤٨	٨٩
٥٣ بابوا غينيا الجديدة	٢,٩	٤٦٢	٥٦٠	٣,٦	٣,٦	٣٢	٥٠	١٠٦
٥٤ السالفادور	٤,٣	٢١	٦٦٠	١,٨	٠,٥	٦٢	٦٣	١١١
٥٥ المغرب	١٨,٩	٤٤٧	٦٧٠	٢,٥	٢,٠	٢٨	٥٥	٨٠
٥٦ البيرو	١٦,٨	١٢٨٥	٧٤٠	٢,٠	٩,٩	٧٢	٥٦	٩٠
٥٧ ساحل العاج	٧,٨	٣٢٢	٨٤٠	٢,٥	٢,٨	٢٠	٤٦	١٠٤
٥٨ نيكارغوا	٢,٥	١٣٠	٨٤٠	٢,٣	١,٩	٥٧	٥٥	١٠٢
٥٩ كولومبيا	٢٥,٦	١١٣٩	٨٥٠	٣,٠	١١,٩	٨١	٦٢	١١٤
٦٠ باراغواي	٢,٩	٤٠٧	٨٥٠	٢,٦	٣,٠	٨١	٦٣	١٠٣
٦١ أكوادور	٧,٨	٢٨٤	٨٨٠	٤,٣	..	٧٤	٦٠	١٠٣
٦٢ الدومينيكان	٥,١	٤٩	٩١٠	٣,٥	٢,١	٦٧	٦٠	٩٣
٦٣ غواتيمالا	٦,٦	١٠٩	٩١٠	٢,٩	٠,١	٤٧	٥٧	١٠٨
٦٤ سوريا	٨,١	١٨٥	٩٣٠	٣,٨	١,٩	٥٣	٥٧	١٥٠
٦٥ تونس	٦,٠	١٦٤	٩٥٠	٤,٨	٣,٧	٥٥	٥٧	١٢٨
٦٦ الاردن	٣,٠	٩٨	١٠٥٠	..	..	٧٠	٥٦	٧٧

		السكان (بالمليون) منتصف ١٩٧٨[ا]	المساحه (الف كيلومتر مربع	اجمالي الناتج القومي: دولار اميركي ١٩٧٨[ا]	اجمالي الناتج القومي: متوسط النموالسنوي (النسبة ٪) ١٩٦٠ - ٧٨[ب]	متوسط المعدل السنوي للتضخم (النسبة ٪) ١٩٦٠ - ٧٠[ج] ١٩٧٠-٧٨[د]	نسبة المتعلمين من الكبار ١٩٧٥[ه]	العمر المرتقب عند الاولاد ١٩٧٨	مؤشر انتاج الموادالغذائية للفرد ١٩٦٩ - ٧١ = ١٠٠ متوسط ١٩٧٦ - ٧٨
٦٧	ماليزيا	١٣,٣	٣٣٠	١,٠٩٠	٣,٩	- ٠,٣	٦٠	٦٧	١١٠
٦٨	جامايكا	٢,١	١١	١,١١٠	٢,٠	٣,٨	٨٦	٧٠	٩٨
٦٩	لبنـان	٣,٠	١٠	..	..	١,٤	..	٦٥	٨٥
٧٠	كوريا	٣٦,٦	٩٩	١,١٦٠	٦,٩	١٧,٥	٩٣	٦٣	١١٦
٧١	تركيا	٤٣,١	٧٨١	١,٢٠٠	٤,٠	٥,٦	٦٠	٦١	١١٠
٧٢	الجزائر	١٧,٦	٢,٣٨٢	١,٢٦٠	٢,٣	٢,٣	٣٧	٥٦	٨٢
٧٣	المكسيك	٦٥,٤	١,٩٧٣	١,٢٩٠	٢,٧	٣,٥	٧٦	٦٥	٩٩
٧٤	باناما	١,٨	٧٦	١,٢٩٠	٢,٩	١,٦	٧٨	٧٠	١٠٣
٧٥	جمهورية الصين	١٧,١	٣٦	١,٤٠٠	٦,٦	٤,١	٨٢	٧٢	١٠٥
٧٦	تشيلي	١٠,٧	٧٥٧	١,٤١٠	١,٠	٣٢,٩	٨٨	٦٧	٩٤
٧٧	جنوب افريقيا	٢٧,٧	١,٢٢١	١,٤٨٠	٢,٥	٣,٠	..	٦٠	١٠٠
٧٨	كوستاريكا	٢,١	٥١	١,٥٤٠	٣,٣	١,٩	٩٠	٧٠	١١٤
٧٩	البرازيل	١١٩,٥	٨,٥١٢	١,٥٧٠	٤,٩	٤٦,١	٧٦	٦٢	١١٧
٨٠	اوروغواي	٢,٩	١٧٦	١,٦١٠	٠,٧	٥١,١	٩٤	٧١	١٠٥
٨١	الارجنتين	٢٦,٤	٢,٧٦٧	١,٩١٠	٢,٦	٢١,٨	١٢٠,٤	٧١	١١٤
٨٢	البرتغال	٩,٨	٩٢	١,٩٩٠	٥,٩	٣,٠	٧٠	٦٩	٨٢
٨٣	يوغوسلافيا	٢٢,٠	٢٥٦	٢,٣٨٠	٥,٤	١٢,٦	٨٥	٦٩	١١٧
٨٤	ترينيداد وتوباغو	١,١	٥	٢,٩١٠	٢,٢	٣,٢	٩٥	٧٠	٩٤
٨٥	فنزويلا	١٤,٠	٩١٢	٢,٩١٠	٢,٧	١,٣	٨٢	٦٦	٩٧
٨٦	هونغ كونغ	٤,٦	٤	٣,٠٤٠	٦,٥	٢,٣	٩٠	٧٢	٣٠
٨٧	اليونان	٩,٤	١٣٢	٣,٢٥٠	٦,٠	٣,٢	..	٧٣	١٢٠
٨٨	سنغافورة	٢,٣	١	٣,٢٩٠	٧,٤	١,١	٧٥	٧٠	١١٢
٨٩	اسبانيا	٣٧,١	٥٠٥	٣,٤٧٠	٥,٠	٦,٣	..	٧٣	١٢٢
٩٠	اسرائيل	٣,٧	٢١	٣,٥٠٠	٤,٢	٦,٢	٨٨	٧٢	١١٣
	الدول الصناعية	**٦٦٧,٨**	**٣٠,٤٢٩**	**٨,٠٧٠**	**٣,٧**	**٤,٢**	**٩٩**	**٧٤**	**١٠٨**
٩١	ايرلندا	٣,٢	٧٠	٣,٤٧٠	٣,٣	٥,٢	٩٨	٧٣	١٢٨
٩٢	ايطاليا	٥٦,٧	٣٠١	٣,٨٥٠	٣,٦	٤,٤	٩٨	٧٣	١٠٠
٩٣	نيوزيلندا	٣,٢	٢٦٩	٤,٧٩٠	١,٧	٣,٣	٩٩	٧٣	١٠٧
٩٤	المملكة المتحدة	٥٥,٨	٢٤٤	٥,٠٣٠	٢,١	٤,١	٩٩	٧٣	١١١
٩٥	فنلندا	٤,٨	٣٣٧	٦,٨٢٠	٤,١	٥,٦	١٠٠	٧٢	١٠٧
٩٦	النمسا	٧,٥	٨٤	٧,٠٣٠	٤,٢	٣,٦	٩٩	٧٢	١٠٩
٩٧	اليابان	١١٤,٩	٣٧٢	٧,٢٨٠	٧,٦	٤,٨	٩٩	٧٦	٩٧
٩٨	اوستراليا	١٤,٢	٧,٦٨٧	٧,٩٩٠	٢,٩	٣,١	١٠٠	٧٣	١٢١
٩٩	فرنسا	٥٣,٣	٥٤٧	٨,٢٦٠	٤,٠	٤,١	٩٩	٧٣	١٠٦
١٠٠	هولندا	١٣,٩	٤١	٨,٤١٠	٣,٤	٥,٣	٩٩	٧٤	١١٨
١٠١	بلجيكا	٩,٨	٣١	٩,٠٩٠	٤,١	٣,٦	٩٩	٧٢	١٠٥
١٠٢	كندا	٢٣,٥	٩,٩٧٦	٩,١٨٠	٣,٥	٣,١	٩٨	٧٤	١١٢
١٠٣	النروج	٤,١	٣٢٤	٩,٥١٠	٤,٠	٤,٢	٩٩	٧٥	١٠٨
١٠٤	جمهورية المانيا الاتحادية	٦١,٣	٢٤٩	٩,٥٨٠	٣,٣	٣,٢	٩٩	٧٢	١٠٤
١٠٥	الولايات المتحدة	٢٢١,٩	٩,٣٦٣	٩,٥٩٠	٢,٤	٢,٨	٩٩	٧٣	١١٤
١٠٦	الدانمارك	٥,١	٤٣	٩,٩٢٠	٣,٢	٦,٠	٩٩	٧٤	١٠٢
١٠٧	السويد	٨,٣	٤٥٠	١٠,٢١٠	٢,٥	٤,٣	٩٩	٧٥	١١٣
١٠٨	سويسرا	٦,٣	٤١	١٢,١٠٠	٢,٢	٤,٦	٩٩	٧٤	١١٣
	الدول المصدرة للبترول ذات الفائض في رأس المال	**٦٠,١**	**٦,٠١١**	**٣,٣٤٠**	**٧,١٢**	**١,٢٢**	**٢٢,٢**	**٥٠**	**٥٣**	**١١١**
١٠٩	العراق	١٢,٢	٤٣٥	١,٨٦٠	٤,١	١,٧	..	..	٥٥	٨٤
١١٠	ايران	٣٥,٨	١,٦٤٨	٢,١٦٠	٧,٩	- ٠,٥	٢٣,٧	٥٠	٥٢	١١٣
١١١	ليبيا	٢,٧	١,٧٦٠	٦,٩١٠	٦,٢	٥,٢	٢٠,٧	٥٠	٥٥	١٢٣
١١٢	السعودية	٨,٢	٢,١٥٠	٧,٦٩٠	٩,٧	..	٢٨,٤	..	٥٣	١٣٥
١١٣	الكويت	١,٢	١٨	١٤,٨٩٠	- ٢,٣	٠,٦	١٩,٨	٦٠	٦٩	..
	الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية	**١٣٥٢,٤**	**٣٤,٨٢٦**	**١,١٩٠**	**٤,٠**	..	..	..	**٧٠**	**١١٢**
١١٤	الصين الشعبية	٩٥٢,٢	٩,٥٩٧	٢٣٠	٣,٧	..	..	..	٧٠	١١١
١١٥	كوريا الديمقراطية	١٧,١	١٢١	٧٣٠	٤,٥	..	..	..	٦٣	١٣٠
١١٦	البانيا	٢,٦	٢٩	٧٤٠	٤,١	..	..	..	٦٩	١٠٧
١١٧	كوبا	٩,٧	١١٥	٨١٠	- ١,٢	..	..	٩٦	٧٢	٩٦
١١٨	منغوليا	١,٦	١,٥٦٥	٩٤٠	١,٥	..	..	..	٦٣	٩٤
١١٩	رومانيا	٢١,٩	٢٣٨	١,٧٥٠	٨,٦	..	.	٩٨	٧٠	١٤٨
١٢٠	بلغاريا	٨,٨	١١١	٣,٢٣٠	٥,٧	..	..	..	٧٢	١١٣
١٢١	هنغاريا	١٠,٧	٩٣	٣,٤٥٠	٥,٠	..	..	٩٨	٧٠	١٢٢
١٢٢	بولندا	٣٥,٠	٣١٣	٣,٦٧٠	٥,٩	..	..	٩٨	٧١	١٠٤
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	٢٦١,٠	٢٢,٤٠٢	٣,٧٠٠	٤,٣	..	..	٩٩	٧٠	١١١
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	١٥,١	١٢٨	٤,٧٢٠	٤,٣	..	..	..	٧٠	١١٨
١٢٥	المانيا الديمقراطية	١٦,٧	١٠٨	٥,٧١٠	٤,٨	..	..	..	٧٢	١٢٧

الجدول ٢ : نمو الانتاج

متوسط معدلات النمو سنويا (بالمئة)

	اجمالي الناتج المحلي		الزراعة		الصناعة		المنتجات الصناعية		الخدمات	
	٧٠-١٩٦٠[أ]	٧٨-١٩٧٠[ب]	٧٠-١٩٦٠[أ]	٧٨-١٩٧٠[ب]	٧٠-١٩٦٠[أ]	٧٨-١٩٧٠[ب]	٧٠-١٩٦٠[أ]	٧٨-١٩٧٠[ب]	١٩٦٠-٧٠[أ]	١٩٧٠-٧٨[ب]
دول ذات دخل منخفض	**٣,٩**	**٣,٦**	**٢,٣**	**٢,٣**	**٦,٧**	**٢,٣**	**٥,٩**	**٤,٦**	**٤,٥**	**٤,٦**
١ كمبوتشيا	٣,١	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢ بنغلادش	٣,٦	٢,٩	٢,٧	..	٧,٩	١,٦	٦,٦	٥,٩	٣,٨	٤,٧
٣ لاوس	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤ بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥ اثيوبيا	٤,٤	١,٨	٢,٢	..	٧,٤	٠,٥	٨,٠	٠,٤	٧,٨	٤,٥
٦ مالي	٣,٣	٤,٦	..	..	..	٢,٠	..	٩,٢	..	٥,٢
٧ نيبال	٢,٥	٢,٧	..	..	..	..	..	..	..	..
٨ الصومال	١,٠	٣,١	١,٥ -	٢,٧	٣,٣	٢,٧	١٤,٣	٢,٦	٢,٥	٦,٨
٩ بوروندي	٤,٤	٢,٩	..	١,٧	..	٦,٧	..	٥,٣	..	٤,٠
١٠ تشاد	٠,٥	١,٧	..	٠,١ -	..	٨,٥	..	٥,٧	..	٢,٦
١١ موزامبيق	٤,٦	٣,٢ -	٢,١	١,٨ -	٩,٥	٥,١	٦,٦	٦,١	٦,٤	٣,٦
١٢ بورما	٣,٦	٤,٠	٤,١	٣,٦	٢,٨	٤,٥	٣,٣	٤,٢	١,٥	٤,٢
١٣ فولتا العليا	٣,٠	٠,٢ -	..	٣,٦ -	..	١,٤	..	١,٦	..	٢,٧
١٤ فيتنام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٥ الهند	٣,٦	٣,٧	١,٩	٢,٦	٥,٥	٤,٥	٤,٨	٤,٦	٥,٢	٤,٦
١٦ مالاوي	٤,٩	٦,٥	..	٤,٢	..	٦,٨	..	٦,٧	..	٩,٦
١٧ رواندا	٢,٧	٤,٨	..	..	..	..	..	..	..	..
١٨ سريلانكا	٤,٦	٣,٤	٣,٠	٢,٣	٦,٦	٣,٠	٦,٣	١,٢	٤,٦	٤,٣
١٩ غينيا	٣,٢	٥,٤	٢,١	٣,٠	٣,٣	١٤,١	..	٩,٤	٧,٢	٠,٧
٢٠ سيراليون	٤,٢	١,٣	..	٢,٨	..	٣,٥ -	..	٤,٦		٣,٦
٢١ زائير	٣,٦	١,٣	..	١,٩	..	٠,٧	..	٠,٦	..	١,٦
٢٢ النيجر	٢,٩	٢,٤	٣,٣	٠,٢ -	١٣,٩	٨,٦	..	..	(٠)	٤,٢
٢٣ بنين	٢,٦	٣,٨	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٤ باكستان	٦,٧	٤,٤	٤,٩	١,٩	١٠,٠	٤,٨	٩,٤	٣,٥	٧,٠	٦,٢
٢٥ تانزانيا	٦,٠	٥,٠	..	٤,٥	..	٢,٣	..	٤,٥	..	٦,٤
٢٦ افغانستان	٢,٠	٤,٦	..	٣,٥	..	٥,٣	..	٤,٠	..	٦,١
٢٧ افريقيا الوسطى	١,٩	٣,٢	٠,٨	٢,٣	٥,٤	٥,٢	..	..	١,٨	٣,١
٢٨ مدغشقر	٢,٩	٠,٧ -	..	٠,٣ -	..	(٠)	..	٠,٤ -	..	١,٤
٢٩ هايتي	٠,١	٣,٩	٠,٦ -	٢,٦	٠,٤	٨,٠	٠,١ -	٦,٦	٠,٩	٣,٣
٣٠ موريتانيا	٨,١	٢,٣	٢,٤	٢,٣ -	١٢,٨	٢,١	١٨,٠	٢,٩	١٧,٠	٧,٦
٣١ ليسوتو	٤,٦	٦,٥	..	٠,٣	..	٣,٨	..	٨,٧	..	١٥,٧
٣٢ اوغاندا	٥,٩	٠,٢ -	..	١,١	..	٧,٨ -	..	٥,٠ -	..	٠,٢
٣٣ انغولا	٤,٨	١٠,٠ -	٤,٠	١١,٠ -	١١,٠	٤,٠ -	٧,٢	١٢,٨ -	٤,٢	١١,٨
٣٤ السودان	١,٣	٢,٧	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٥ توغو	٨,٥	٤,٢	..	١,٧	..	٧,٤	..	..	..	٤,٦
٣٦ كينيا	٦,٠	٦,٧	..	٥,٥	..	١٠,٤	..	١١,٧	..	٦,٠
٣٧ السنغال	٢,٥	٢,٢	٢,٩	٣,٣	٤,٤	٣,٩	٦,٢	٤,١	١,٧	١,٠
٣٨ اندونيسيا	٣,٥	٧,٨	٢,٥	٤,٠	٥,٠	١١,٢	٣,٣	١٢,٤	٨,٠	٨,٧
دول ذات دخل متوسط	**٦,٠**	**٥,٧**	**٣,١**	**٢,٩**	**٨,٦**	**٦,٨**	**٨,٥**	**٧,٤**	**٥,٩**	**٦,١**
٣٩ مصر	٤,٥	٧,٨	٢,٩	٣,١	٥,٤	٧,٢	٤,٧	٧,٦	٥,١	١٢,٠
٤٠ غانا	٢,١	٠,٤	..	١,٢ -	..	٢,٣ -	..	٦,٠ -	..	٣,٥
٤١ اليمن الديموقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٢ كاميرون	٤,٧	٥,١	..	٣,٣	..	٦,٢	..	٥,٢	..	٦,٠
٤٣ ليبريا	٥,١	١,٥	..	٥,٣	..	١,٢ -	..	٨,٧	..	١,٥
٤٤ هندوراس	٥,١	٣,٣	٥,٧	٠,٨	٥,٢	٥,٩	٤,٠	٥,٨	٤,٥	٣,٩
٤٥ زامبيا	٤,٢	٣,٣	..	٣,١	..	٤,٣	..	٠,٦	..	١,٤
٤٦ زمبابوي	٥,٠	٣,٤	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٧ تايلاند	٨,٢	٧,٦	٥,٥	٥,٦	١١,٦	١٠,٢	١١,٠	١١,٥	٩,٠	٧,٤
٤٨ بوليفيا	٥,٢	٥,٦	٣,٠	٣,٦	٦,٢	٥,١	٥,٤	٦,٨	٥,٥	٦,٥
٤٩ الفيليبين	٥,١	٦,٣	٤,٣	٤,٩	٦,٠	٨,٦	٦,٧	٦,٨	٥,٢	٥,٤
٥٠ الجمهورية العربية اليمنية	..	٧,٩	..	٥,١	..	١١,٧	..	١٢,٢	..	٩,٨
٥١ الكونغو	٢,٧	٣,٥	١,٥	(٠)	٧,٠	١١,٤	٦,٨	٢,٣	٢,١	٠,٧
٥٢ نيجيريا	٣,١	٦,٢	٠,٤ -	١,٥ -	١٦,٠	١٠,٣	٩,٣	١٣,٤	٠,٢	٨,٦
٥٣ بابوا غينيا الجديدة	٦,٥	٢,٦	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٤ السالفادور	٥,٩	٥,٢	٣,٠	٢,٧	٨,٥	٧,٠	٨,٨	٦,١	٦,٥	٥,٥
٥٥ المغرب	٤,٢	٦,٤	٤,٧	٠,١	٤,٠	٧,٩	٣,٨	٦,٦	٤,٠	٧,٦
٥٦ البيرو	٥,٤	٣,١	١,٩	٠,٧	٥,٥	٤,٣	٧,٢	٤,٣	٦,٨	٣,٢
٥٧ ساحل العاج	٨,٠	٦,٨	٤,٢	٣,٩	١١,٥	١٠,٠	١١,٦	٧,٥	٩,٧	٧,٢
٥٨ نيكارغوا	٧,٢	٥,٨	٦,٧	٥,٤	١١,٠	٧,٣	١١,١	٦,٣	٥,٧	٥,٠
٥٩ كولومبيا	٥,١	٦,٠	٣,٥	٤,٩	٦,٠	٥,١	٥,٧	٦,٧	٥,٧	٧,٠
٦٠ باراغواي	٤,٣	٧,٥	..	٦,٢	..	٩,٥	..	٦,٨	..	٧,٤
٦١ أكوادور	..	٩,١	..	٤,٦	..	١٤,٤	..	١٠,٠	..	٧,٨
٦٢ الدومينيكان	٤,٥	٧,٤	٢,١	٣,٣	٦,٠	١٠,١	٥,٠	٧,٤	٥,٠	٧,٥
٦٣ غواتيمالا	٥,٦	٦,٠	٤,٣	٥,٣	٧,٨	٧,٦	٨,٢	٦,١	٥,٥	٥,٨
٦٤ سوريا	٥,٧	٩,٦	٤,٤	٧,٢	٦,٣	١١,٦	٥,٦	١٣,٦	٦,٢	٩,٥
٦٥ تونس	٤,٦	٧,٩	٢,٠	٥,٦	٨,٧	٨,١	٦,٧	١١,٠	٤,٢	٨,٧
٦٦ الاردن	..	٧,٠	..	..	..	..	..	..	..	..

متوسط معدلات النمو سنويا (بالمئة)

		اجمالي الناتج المحلي		الزراعة		الصناعة		المنتجات الصناعية		الخدمات	
		٧٠-١٩٦٠[أ]	٧٨-١٩٧٠[ج]	٧٠-١٩٦٠[أ]	٧٨-١٩٧٠[ج]	٧٠-١٩٦٠[أ]	٧٨-١٩٧٠[ج]	٧٠-١٩٦٠[أ]	٧٨-١٩٧٠[ب]	٧٠-١٩٦٠[أ]	٧٨-١٩٧٠[ج]
٦٧	ماليزيا	٦,٥	٧,٨	..	٥,٠	..	٩,٦	..	١٢,٣	..	٨,٤
٦٨	جامايكا	٤,٦	٠,٨	١,٥	١,٤	٥,٦	- ٢,٧	٥,٦	- ٠,٩	٤,٣	٠,٣
٦٩	لبنان	٤,٩	..	٦,٣	..	٤,٥	..	٥,٠	..	٤,٨	..
٧٠	كوريا	٨,٥	٩,٧	٤,٥	٤,٠	١٧,٢	١٦,٥	١٧,٢	١٨,٣	٨,٤	٨,٧
٧١	تركيا	٦,٠	٧,١	٢,٥	٣,٩	٩,٦	٨,٨	١٠,٩	٨,٧	٦,٩	٧,٩
٧٢	الجزائر	٤,٦	٥,٣	٠,٤	٠,٢	١٢,٩	٥,٩	٧,٧	٦,٩	- ٣,٠	٥,٥
٧٣	المكسيك	٧,٢	٥,٠	٣,٨	٢,١	٩,١	٦,٢	٩,٤	٦,٢	٧,٠	٤,٨
٧٤	باناما	٧,٨	٣,٤	٥,٧	٢,٤	١٠,١	٠,٧	١٠,٥	- ٠,٥	٧,٦	٤,٨
٧٥	جمهورية الصين	٩,٢	٨,٠	٣,٤	١,٦	١٦,٤	١٢,٩	١٧,٣	١٣,٢	٧,٨	٤,١
٧٦	تشيلي	٤,٥	٠,٨	٢,٦	٢,٧	٥,٠	- ٠,٨	٥,٥	- ٢,٤	٤,٥	١,٧
٧٧	جنوب افريقيا	٦,٤	٣,٦	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٨	كوستاريكا	٦,٥	٦,٠	٥,٧	٢,٥	٩,٤	٩,١	١٠,٦	٨,٨	٥,٧	٥,٧
٧٩	البرازيل	٥,٣	٩,٢	..	٥,٣	..	١٠,١	..	٩,٥	..	٩,٢
٨٠	اوروغواي	١,٢	١,٩	١,٩	٠,١	١,١	٣,٥	١,٥	٣,٢	١,٠	١,٥
٨١	الارجنتين	٤ ٢	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٦,٠	٢,٢	٥,٧	٢,٠	٣,٣	٢,٥
٨٢	البرتغال	٦,٢	٤,٨	١,٣	- ١,٩	٨,٨	٤,٦	٨,٩	٤,٦	٥,٩	٧,١
٨٣	يوغوسلافيا	٥,٨	٥,٦	٣,٣	٣,٣	٦,٣	٨,٠	٥,٧	٩,٣	٦,٩	٤,٠
٨٤	ترينيداد وتوباغو	٣,٩	٣,٤	..	- ٠,١	..	٢,٨	..	- ١,١	..	٤,٠
٨٥	فنزويلا	٥,٩	٥,٦	٥,٧	٣,٥	٤,٥	٢,٧	٦,٢	٦,٤	٧,٢	٧,٩
٨٦	هونغ كونغ	١٠,٠	٨,٢	..	- ٠,٢	..	٦,٢	..	٥,٦	..	١٠,١
٨٧	اليونان	٦,٩	٥,٠	٣,٥	١,٩	٩,٤	٥,٣	١٠,٢	٦,٦	٧,١	٥,٧
٨٨	سنغافورة	٨,٨	٨,٥	٥,٠	١,٥	١٢,٥	٨,٥	١٣,٠	٩,٢	٧,٧	٨,٦
٨٩	اسبانيا	٧,٣	٤,٤	٢,٥	١,٩	٩,٤	٤,٩	٩,٧	٧,٨	٧,٢	٤,٦
٩٠	اسرائيل	٨,١	٤,٥	..	٦,٦	..	٥,٣	..	٦,١	..	٥,٤
	الدول الصناعية	**٥,١**	**٣,٢**	**١,٢**	**١,٠**	**٦,١**	**٣,٤**	**٦,٢**	**٣,٣**	**٤,٨**	**٣,٧**
٩١	ايرلندا	٤,٢	٣,٤	٠,٩	..	٦,١	..	..	..	٤,٣	..
٩٢	ايطاليا	٥,٣	٢,٨	٢,٨	٠,٥	٦,٢	٢,٧	٧,٢	٣,٣	٥,١	٣,٣
٩٣	نيوزيلندا	٣,٩	٢,٢	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٤	المملكة المتحدة	٢,٩	٢,١	٢,٣	٠,٨	٣,١	١,٣	٣,٤	٠,٦	٢,٧	٢,٤
٩٥	فنلندا	٤,٦	٢,٨	٠,٦	- ١,٩	٦,٣	٣,٢	٦,٢	٢,٨	٥,٣	٣,٩
٩٦	النمسا	٤,٥	٣,٨	١,٢	٢,١	٤,٩	٣,٤	٤,٨	٣,٦	٤,٥	٤,٣
٩٧	اليابان	١٠,٥	٥,٠	٤,٠	١,١	١٠,٩	٦,٠	١١,٠	٦,٢	١١,٧	٥,١
٩٨	اوستراليا	٤,١	٣,٨	٢,٧	١,٧	٤,٦	٣,٩	٦,٥	٣,٩	٤,٠	٣,٩
٩٩	فرنسا	٥,٧	٣,٧	١,٨	- ٠,٤	٦,٤	٣,٥	٦,٦	٣,٩	٥,٧	٤,٣
١٠٠	هولندا	٥,٥	٣,٢	٢,٩	٣,٦	٦,٨	٣,٣	٦,٦	٣,٦	٥,١	٣,٣
١٠١	بلجيكا	٤,٨	٣,٣	- ٠,٥	- ١,١	٦,٠	٣,٤	٦,٢	٣,٣	٤,٦	٣,٣
١٠٢	كندا	٥,٦	٤,٤	٢,٥	٢,٧	٦,٨	٣,٧	٦,٧	٣,٨	٥,٥	٤,٨
١٠٣	النروج	٤,٩	٤,٧	٠,١	٢,٣	٥,٥	٥,٢	٥,٣	١,٩	٥,٠	٤,٧
١٠٤	جمهورية المانيا الاتحادية	٤,٤	٢,٤	١,٥	١,٦	٥,٢	٢,١	٥,٤	٢,٠	٤,٢	١,٧
١٠٥	الولايات المتحدة	٤,٣	٣,٠	٠,٣	٠,٩	٥,٢	٢,٧	٥,٣	٢,٩	٤,٣	٣,٤
١٠٦	الدانمارك	٤,٧	٢,٧	٠,٢	..	٥,٥	..	٥,٤	..	٤,٩	..
١٠٧	السويد	٤,٤	١,٦	٠,٦	- ١,٦	٦,٢	١,٠	٦,٢	٠,٨	٣,٩	٢,٣
١٠٨	سويسرا	٤,٣	٠,١	..	..	..	..	..	..	..	..
	الدول المصدرة للبترول ذات الفائض في رأس المال	**١٣,٠**	**٦,٠**	**..**	**٥,٢**	**..**	**٤,٠**	**..**	**١٦,١**	**..**	**١٦,١**
١٠٩	العراق	٦,٢	..	٥,٧	..	٤,٧	..	٥,٩	..	٨,٣	..
١١٠	ايران	١١,٣	٧,٤	٤,٤	٥,٢	١٣,٤	٤,٠	١٢,٠	١٦,١	١٠,٠	١٦,١
١١١	ليبيا	٢٤,٤	٠,٩	..	١٢,٧	..	- ٢,٧	..	١٨,٤	..	١٦,٧
١١٢	السعودية	..	١١,٥	..	٤,٠	..	١٢,٠	..	٥,٤	..	١١,٦
١١٣	الكويت	٥,٧	٠,٧	..	..	..	..	..	..	..	..
	الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية	**٤,٩**	**٥,٦**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**
١١٤	الصين الشعبية	٥,٠	٦,٠	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٥	كوريا الديمقراطية	٧,٨	٧,٢	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٦	البانيا	٧,٣	٦,٧	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٧	كوبا	١,١	٠,٤	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٨	منغوليا	٢,٨	٤,٥	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٩	رومانيا	٩,٠	١٠,٦	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٠	بلغاريا	٥,٩	٦,٣	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢١	هنغاريا	٣,٨	٥,٤	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٢	بولندا	٤,٣	٧,٠	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	٥,٢	٥,٣	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	٣,١	٤,٩	.	..	..	..	..	..	..	..
١٢٥	المانيا الديمقراطية	٣,١	٤ ٧	..	..	..	..	..	..	..	.

الجدول ٣ : هيكل الانتاج

توزيع اجمالي الناتج المحلي (بالمئة)

	الزراعة		الصناعة		(المنتجات الصناعية) (أ)		الخدمات	
	١٩٦٠	١٩٧٨	١٩٦٠	١٩٧٨	١٩٦٠	١٩٧٨	١٩٦٠	١٩٧٨
دول ذات دخل منخفض	**٥٠**	**٣٨**	**١٧**	**٢٤**	**١١**	**١٣**	**٣٣**	**٣٨**
١ كمبوتشيا	..	..	..	..	..	..	..	..
٢ بنغلادش	٦١	٥٧	٨	١٣	٦	٨	٣١	٣٠
٣ لاوس	..	٦٠	..	١٤	..	٤	.	٢٦
٤ بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..
٥ اثيوبيا	٦٥	٥٤	١٢	١٣	٦	٩	٢٣	٣٣
٦ مالي	٥٥	٣٧	١٠	١٨	٥	١٢	٣٥	٤٥
٧ نيبال	..	٦٢	..	١٢	..	١٠	..	٢٦
٨ الصومال	٦٧	٦٠	١٣	١١	٣	٧	٢٠	٢٩
٩ بوروندي	..	٥٦	..	١٥	..	٩	..	٢٩
١٠ تشاد	٥٥	٥٢	١٢	١٣	٥	٨	٣٢	٣٥
١١ موزامبيق	٥٥	٤٥	٩	١٦	٨	٩	٣٦	٣٩
١٢ بورما	٣٣	٤٦	١٢	١٣	٨	١٠	٥٥	٤١
١٣ فولتا العليا	٦٢	٣٨	١٤	٢٠	٨	١٣	٢٤	٤٢
١٤ فيتنام	..	..	..	..	..	..	..	..
١٥ الهند	٥٠	٤٠	٢٠	٢٦	١٤	١٧	٣٠	٣٤
١٦ مالاوي	٥٨	٤٣	١١	١٩	٦	١٢	٣١	٣٨
١٧ رواندا	٨١	٤٦	٧	٢٢	١	١٥	١٢	٣٢
١٨ سريلانكا	٣٤	٣٥	٢٢	٣١	١٧	٢٣	٤٤	٣٤
١٩ غينيا	٥٦	٣٢	٣٦	٤١	..	٤	٨	٢٧
٢٠ سيراليون	٠٠	٣٩	..	٢٢	.	٦	..	٣٩
٢١ زائير	٣٠	٢٧	٢٧	٢٠	١٣	٧	٤٣	٥٣
٢٢ النيجر	٦٩	٤٣	٩	٢٧	٤	١٠	٢٢	٣٠
٢٣ بنين	٥٥	٣١	٨	١٣	٣	٩	٣٧	٥٦
٢٤ باكستان	٤٦	٢٢	١٦	٢٤	١٢	١٦	٣٨	٤٤
٢٥ تانزانيا	٥٧	٥١	١١	١٢	٥	٩	٣٢	٣٦
٢٦ افغانستان	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٧ افريقيا الوسطى	٥١	٣٦	١٠	١٨	٤	٩	٣٩	٤٦
٢٨ مدغشقر	٣٧	٣٨	١٠	١٩	٤	١٤	٥٢	٤٣
٢٩ هايتي	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٠ موريتانيا	٥٩	٢٦	٢٤	٣٧	٣	١١	١٧	٣٧
٣١ ليسوتو	..	٣٦	..	١٥	..	٢	..	٤٩
٣٢ اوغاندا	٥٢	٥٧	١٣	٧	٩	٦	٣٥	٣٦
٣٣ انغولا	٥٠	٥٠	٨	٢١	٤	٣	٤٢	٢٩
٣٤ السودان	٥٨	٤٣	١٥	١٢	٥	٦	٢٧	٤٥
٣٥ توغو	٥٥	٢٦	١٦	٢٠	٨	٩	٢٩	٥٤
٣٦ كينيا	٣٨	٤١	١٨	١٩	٩	١٢	٤٤	٤٠
٣٧ السنغال	٢٤	٢٦	١٧	٢٥	١٢	١٩	٥٩	٤٩
٣٨ اندونيسيا	٥٤	٣١	١٤	٢٣	٨	٩	٣٢	٣٦
دول ذات دخل متوسط	**٢٢**	**١٦**	**٣١**	**٣٤**	**٢٢**	**٢٥**	**٤٧**	**٥٠**
٣٩ مصر	٣٠	٢٩	٢٤	٣٠	٢٠	٢٥	٤٦	٤١
٤٠ غانا	٤١	٣٨	١٩	١٨	١٠	٩	٤٠	٤٤
٤١ اليمن الديموقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٢ كاميرون	..	٣٢	..	١٦	..	٩	..	٥٢
٤٣ ليبريا	٤٠	٣٥	٣٧	٢٨	..	٦	٢٣	٣٧
٤٤ هندوراس	٣٧	٣٢	١٩	٢٦	١٣	١٧	٤٤	٤٢
٤٥ زامبيا	١١	١٧	٦٣	٣٩	٤	١٧	٢٦	٤٤
٤٦ زمبابوي	١٨	٢٠	٣٥	٣٥	١٧	٢٠	٤٧	٤٥
٤٧ تايلاند	٤٠	٢٧	١٩	٢٧	١٣	١٨	٤١	٤٦
٤٨ بوليفيا	٢٦	١٧	٢٥	٢٨	١٥	١٣	٤٩	٥٥
٤٩ الفيليبين	٢٦	٢٧	٢٨	٣٥	٢٠	٢٥	٤٦	٣٨
٥٠ الجمهورية العربية اليمنية	..	٣٥	..	١٤	..	٦	..	٥١
٥١ الكونغو	٢٣	١٣	١٧	٣٣	٢	١٦	٦٠	٥٤
٥٢ نيجيريا	٦٣	٣٤	١١	٤٣	٥	٩	٢٦	٢٣
٥٣ بابوا غينيا الجديدة	٤٩	٣٣	١٣	٢٦	٣	٨	٣٨	٤١
٥٤ السالفادور	٣٢	٢٩	١٩	٢١	١٥	١٥	٤٩	٥٠
٥٥ المغرب	٢٣	١٨	٢٧	٣٢	١٦	١٧	٥٠	٥٠
٥٦ البيرو	٢٦	١٤	٢٩	٣٦	١٧	..	٤٥	٥٠
٥٧ ساحل العاج	٤٣	٢١	١٤	٢٣	٧	١٣	٤٣	٥٦
٥٨ نيكارغوا	٢٤	٢٣	٢١	٢٦	١٦	٢٠	٥٥	٥١
٥٩ كولومبيا	٣٤	٣١	٢٦	٢٧	١٧	٢٠	٤٠	٤٢
٦٠ باراغواي	٣٦	٣٢	٢٠	٢٤	١٧	١٧	٤٤	٤٤
٦١ أكوادور	٣٣	٢١	١٩	٣٥	١٤	١٧	٤٨	٤٤
٦٢ الدومينيكان	٢٧	٢١	٢٣	٢٩	١٧	١٩	٥٠	٥٠
٦٣ غواتيمالا	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٤ سوريا	..	٢٠	..	٢٨		٢١		٥٢
٦٥ تونس	٢٤	١٨	١٨	٣٠	٨	١٢	٥٨	٥٢
٦٦ الاردن	٠٠	١١	..	٢٩		١٦		٦٠

توزيع اجمالي الناتج المحلي (بالمئة)

		الزراعة		الصناعة		(المنتجات الصناعية) (أ)		الخدمات	
		١٩٦٠	١٩٧٨	١٩٦٠	١٩٧٨	١٩٦٠	١٩٧٨	١٩٦٠	١٩٧٨
٦٧	ماليزيا	٣٧	٢٥	١٨	٣٢	٩	١٧	٤٥	٤٣
٦٨	جامايكا	١٠	٩	٣٦	٣٩	١٥	١٧	٥٤	٥٢
٦٩	لبنان	١٢	..	٢٠	..	١٣	..	٦٨	..
٧٠	كوريا	٤٠	٢٤	١٩	٣٦	١٢	٢٤	٤١	٤٠
٧١	تركيا	٤١	٢٧	٢١	٢٨	١٢	١٨	٣٨	٤٥
٧٢	الجزائر	٢١	٨	٣٣	٥٦	١٠	١٢	٤٦	٣٦
٧٣	المكسيك	١٦	١١	٢٩	٣٧	٢٣	٢٨	٥٥	٥٢
٧٤	باناما	٢٣	..	٢١	..	١٣	..	٥٦	..
٧٥	جمهورية الصين	٢٨	١٠	٢٩	٤٨	٢٢	٣٨	٤٣	٤٢
٧٦	تشيلي	١١	١٠	٣٨	٢٩	٢٣	٢٠	٥١	٦١
٧٧	جنوب افريقيا	١٢	٨	٤٠	٤٥	٢١	٢٢	٤٨	٤٧
٧٨	كوستاريكا	٢٦	٢٢	٢٠	٢٧	١٤	٢٠	٥٤	٥١
٧٩	البرازيل	١٦	١١	٣٥	٣٧	٢٦	٢٨	٤٩	٥٢
٨٠	اوروغواي	١٩	١٤	٢٨	٣٢	٢١	٢٦	٥٣	٥٤
٨١	الارجنتين	١٧	١٣	٣٨	٤٥	٣١	٣٧	٤٥	٤٢
٨٢	البرتغال	٢٥	١٣	٣٦	٤٦	٢٩	٣٦	٣٩	٤١
٨٣	يوغوسلافيا	٢٤	١٦	٤٥	٤٥	٣٦	..	٣١	٣٩
٨٤	ترينيداد وتوباغو	٨	٣	٤٦	٦٢	٢٤	١٤	٤٦	٣٥
٨٥	فنزويلا	٦	٦	٢٢	٤٦	..	١٦	٧٢	٤٨
٨٦	هونغ كونغ	٤	٢	٣٤	٣١	٢٥	٢٥	٦٢	٦٧
٨٧	اليونان	٢٣	١٧	٢٦	٣١	١٦	١٩	٥١	٥٢
٨٨	سنغافورة	٤	٢	١٨	٣٥	١٢	٢٦	٧٨	٦٢
٨٩	اسبانيا	٢١	٩	٣٩	٣٨	٢٧	٣٠	٤٠	٥٣
٩٠	اسرائيل	١١	٧	٣٢	٣٧	٢٣	٢٦	٥٧	٥٦
	الدول الصناعية	**٦**	**٤**	**٤٠**	**٣٧**	**٣٠**	**٢٧**	**٥٤**	**٥٩**
٩١	ايرلندا	٢٢	..	٢٦	..	..	..	٥٢	..
٩٢	ايطاليا	١٣	٧	٤١	٤٢	٣١	..	٤٦	٥١
٩٣	نيوزيلندا	..	١٠	..	٣١	..	٢١	..	٥٩
٩٤	المملكة المتحدة	٤	٢	٤٣	٣٦	٣٢	٢٥	٥٣	٦٢
٩٥	فنلندا	١٨	٨	٣٥	٣٥	٢٤	٢٥	٤٧	٥٧
٩٦	النمسا	١١	٥	٤٩	٤٢	٢٨	٢٩	٤٠	٥٣
٩٧	اليابان	١٣	٥	٤٥	٤٠	٣٤	٢٩	٤٢	٥٥
٩٨	اوستراليا	١٢	٥	٣٧	٣٢	٢٦	١٩	٥١	٦٣
٩٩	فرنسا	١٠	٥	٣٨	٣٧	٢٩	٢٧	٥٢	٥٨
١٠٠	هولندا	٩	٤	٤٦	٣٤	٣٤	..	٤٥	٦٢
١٠١	بلجيكا	٦	٢	٤١	٣٧	٣٠	٢٦	٥٣	٦١
١٠٢	كندا	٦	٤	٣٤	٣١	٢٣	١٩	٦٠	٦٥
١٠٣	النروج	٩	٥	٣٣	٣٦	٢١	١٧	٥٨	٥٩
١٠٤	جمهورية المانيا الاتحادية	٦	٣	٥٣	٤٨	٤٠	٣٨	٤١	٤٩
١٠٥	الولايات المتحدة	٤	٣	٣٨	٣٤	٢٩	٢٤	٥٨	٦٣
١٠٦	الدانمارك	١١	..	٣٢	..	٢٢	..	٥٧	..
١٠٧	السويد	٧	٤	٤٠	٣٣	٢٧	٢٤	٥٣	٦٣
١٠٨	سويسرا	..	..	..	..	..	..	..	..
	الدول المصدرة للبترول ذات الفائض في رأس المال	**..**	**٥**	**..**	**٦٥**	**..**	**٨**	**..**	**٣٠**
١٠٩	العراق	١٧	..	٥٢	..	١٠	..	٣١	..
١١٠	ايران	٢٩	٩	٣٣	٥٤	١١	١٢	٣٨	٣٧
١١١	ليبيا	..	٢	..	٧١	..	٣	..	٢٧
١١٢	السعودية	..	١	..	٧٦	..	٥	..	٢٣
١١٣	الكويت	..	(٠)	..	٧٢	..	٧	..	٢٨
	الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**
١١٤	الصين الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٥	كوريا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٦	البانيا	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٧	كوبا	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٨	منغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٩	رومانيا	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٠	بلغاريا	٣٢	١٨	٥٣	٦٤	٤٦	..	١٥	١٨
١٢١	هنغاريا	٢٤	١٥	٦٩	٥٩	٥٩	..	٧	٢٦
١٢٢	بولندا	٢٦	١٦	٥٧	٦٤	٤٧	..	١٧	٢٠
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	٢١	١٧	٦٢	٦٢	٥٢	..	١٧	٢١
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	١٦	٩	٧٣	٧٢	٦٣	..	١١	١٩
١٢٥	المانيا الديمقراطية	..	١٠	..	٦٩	..	..	..	٢١

الجدول ٤ : نمو الاستهلاك والاستثمار

	متوسط معدل النمو السنوي					
	الاستهلاك العام		الاستهلاك الخاص		اجمالي الاستثمار المحلي	
	١٩٦٠-٧٠ (أ)	١٩٧٠ - ٧٨ (ب)	١٩٦٠ - ٧٠ (أ)	١٩٧٠ - ٧٨ (ب)	١٩٦٠ - ٧٠ (أ)	١٩٧٠ - ٧٨ (ب)
دول ذات دخل منخفض	**٤,٥**	**٣,٧**	**٣,٩**	**٣,١**	**٤,٦**	**٣,٦**
١ كمبوتشيا	٢,٦	..	٣,٢	...	٠,٣	..
٢ بنغلادش	(ج)	(ج)	٣,٤	٣,١	١١,١	١,٤ -
٣ لاوس	..	..	..	..	..	..
٤ بوتان	..	..	..	..	..	..
٥ اثيوبيا	٤,٧	٣,٧	٤,٧	٣,٧	٥,٧	١,٦-
٦ مالي	٦,٢	٣,٦	٢,٨	٦,٠	٣,٥	١,٨
٧ نيبال	..	..	..	..	..	..
٨ الصومال	٣,٧	١١,٧	٠,٥ -	٢,٧	٤,٣	٨,٥
٩ بوروندي	١٩,٢	٥,١	٣,٢	٣,١	٤,٣	١٦,٩
١٠ تشاد	٤,٤	٠,١	٠,٧ -	١,٨	٢,٣	٣,١
١١ موزامبيق	٦,٨	٤,٦ -	٤,٤	٢,٧ -	٨,٣	٩,٦
١٢ بورما	(ج)	(ج)	٢,٨	٣,٧	٣,٦	٤,٢
١٣ فولتا العليا	..	٣,٨	..	٠,٨	..	١,٨
١٤ فيتنام	..	..	..	..	..	..
١٥ الهند	١,٧ -	٤,٢	٤,٢	٣,٠	٥,٦	٦,١
١٦ مالاوي	٤,٦	١,٥	٤,١	٦,٤	١٥,٤	١,١
١٧ رواندا	١,١	٢,٨	٤,٢	٣,٩	٣,٥	١٧,١
١٨ سريلانكا	(ج)	(ج)	١,٩	٢,٥	٦,٦	٣,٦
١٩ غينيا	..	١,٧	..	٢,٩	..	٢,٠
٢٠ سيراليون	..	١٣,٤	..	٠,٥	..	٥,٦
٢١ زائير	٨,٥	٠,٢-	٣,٩	٠,٧-	٩,٦	٠,٦
٢٢ النيجر	٢,٠	٤,٢	٣,٩	١,٦	٣,٠	٥,٢
٢٣ بنين	١,٧	٠,٦	٤,٩	٣,٩	٤,٢	٨,٤
٢٤ باكستان	٧,٣	٣,٩	٧,١	٣,٨	٦,٩	٤,٨
٢٥ تانزانيا	(ج)	(ج)	٥,٢	٥,٨	٩,٨	١,٩
٢٦ افغانستان	(ج)	٩,٨	٢,٥	٣,٨	١,٠ -	١٢,٤
٢٧ افريقيا الوسطى	٢,٢	٠,٧	٣,٠	٤,٣	١,٣	٠,٧
٢٨ مدغشقر	..	١,٤-	..	٢,٢-	..	٢,٥ -
٢٩ هايتي	(ج)	٠,١-	١,٠	٤,٥	١,٧ -	١١,٩
٣٠ موريتانيا	١,٠	١٧,٧	١٧,٢	٤,٤	٢,١ -	٥,١
٣١ ليسوتو	٠,٣	١٣,٩	٦,٠	١٢,٧	١٨,٥	٢٩,٣
٣٢ اوغاندا	٥,٩	١,٦	٥,٦	١,٦	٩,٨	١٣,٨ -
٣٣ انغولا	٩,١	٢,٩	٤,٠	٨,٨ -	٩,٧	١٠,٩ -
٣٤ السودان	١٢,١	(ج)	١,٢ -	٤,٣	١,٣ -	٩,٨
٣٥ توغو	٦,٧	١٤,٦	٧,٦	١,٩	١١,١	١٦,٠
٣٦ كينيا	١٠,٠	٨,٧	٤,٦	٦,٢	٧,٠	٢,٣
٣٧ السنغال	٠,٢ -	٣,٣	٣,٢	٢,١	١,١	٢,٥
٣٨ اندونيسيا	١,٠	١٠,٩	٣,٤	٧,٦	٤,٨	١٥,٣
دول ذات دخل متوسط	**٦,٤**	**٧,٤**	**٥,٣**	**٤,٩**	**٧,٦**	**٧,٢**
٣٩ مصر	١٠,٣	٥,٠	٥,٤	٦,١	٣,١	٢٣,٣
٤٠ غانا	٦,١	٠,٣ -	٢,٠	١,٧	٣,٢ -	٨,٣ -
٤١ اليمن الديموقراطية	..	..	..	..	..	..
٤٢ كاميرون	٨,٩	٥,٨	٣,٤	٤,٨	٨,٤	٧,٠
٤٣ ليبريا	٥,٦	٨,٣	١,٨	٣,٣	٤,٦ -	٦,١
٤٤ هندوراس	٤,٦	٨,١	٤,٦	٤,٢	١١,٠	٤,٩
٤٥ زامبيا	١١,٠	٢,٣	٦,٩	٢,٧ -	١٠,٦	٢,٩ -
٤٦ زمبابوي	..	٢,٩	..	٣,٥	..	٠,٨ -
٤٧ تايلاند	٩,٦	٨,٣	٧,٠	٦,٧	١٥,٤	٧,٨
٤٨ بوليفيا	٨,٩	٨,٥	٤,١	٧,٤	٩,٦	٦,٤
٤٩ الفيليبين	٥,٠	٩,٤	٤,٧	٤,٣	٨,٢	١١,١
٥٠ الجمهورية العربية اليمنية	..	..	..	..	..	..
٥١ الكونغو	٥,٤	٧,٠	٠,٣ -	٤,٣	٢,٩	٠,١ -
٥٢ نيجيريا	١٠,٠	٢٦,٩	(٠)	٤,٠	٧,٤	٢٣,٣
٥٣ بابوا غينيا الجديدة	٦,٥	١,١ -	٦,٩	٢,٠	٢١,٢	١٠,٤ -
٥٤ السالفادور	٦,٤	٦,٩	٦,١	٥,٧	٣,٥	١١,١
٥٥ المغرب	٤,٥	١٣,٨	٤,٠	٤,٤	٨,٠	١٧,٤
٥٦ البيرو	٨,٨	٥,٨	٦,٧	٤,١	٢,٤	٤,٢
٥٧ ساحل العاج	١١,٨	٧,٥	٨,٠	٨,٢	١٢,٧	١٤,٠
٥٨ نيكارغوا	٣,٦	١٢,٧	٦,٨	٤,٩	١٠,٧	٨,٦
٥٩ كولومبيا	٥,٥	٤,٨	٥,٥	٥,٩	٤,٥	٦,٣
٦٠ باراغواي	٦,٩	٣,٨	٤,٥	٦,٩	٥,٨	٢٠,٦
٦١ اكوادور	..	١٢,٤	..	٨,٤	..	١٠,٢
٦٢ الدومينيكان	١,٩	٠,٩-	٦,٣	٧,٦	١١,٤	١٣,٢
٦٣ غواتيمالا	٤,٧	٥,٢	٤,٧	٥,٤	٧,٩	١١,٣
٦٤ سوريا	..	١٣,٠	..	١٠,٤	..	١٨,٢
٦٥ تونس	٥,٥	٨,٨	٣,٠	٨,٨	٤,٥	١١,٩
٦٦ الاردن	..	..	..	..	..	..

		متوسط معدل النمو السنوي					
		الاستهلاك العام		الاستهلاك الخاص		اجمالي الاستثمار المحلي	
		١٩٦٠-٧٠ (أ)	١٩٧٠ - ٧٨ (ب)	١٩٦٠ - ٧٠ (أ)	١٩٧٠ - ٧٨ (ب)	١٩٦٠ - ٧٠ (أ)	١٩٧٠ - ٧٨ (ب)
٦٧	ماليزيا	٧,٤	٩,٦	٤,٢	٦,٤	٧,٢	١٠,٢
٦٨	جامايكا	٨,٦	٦,٠	٣,٢	٠,٥	٧,٨	١٠,٤ –
٦٩	لبنان	٥,٩	..	٤,٤	..	٦,٢	..
٧٠	كوريا	٥,٥	٨,٧	٧,٠	٧,٥	٢٣,٦	١٢,٧
٧١	تركيا	٦,٧	٨,٨	٥,١	٦,٦	٨,٨	١٠,٢
٧٢	الجزائر	١,٧	٨,٢	٤,٦	١١,٣	١,٩	١١,٧
٧٣	المكسيك	٩,٤	١٠,٢	٦,٦	٣,٨	٩,٦	٧,١
٧٤	باناما	٧,٨	٦,٩	٦,٧	١,٤	١٢,٤	٠,٩
٧٥	جمهورية الصين	٤,٥	٥,٤	٨,٣	٦,٨	١٦,٢	٨,٢
٧٦	تشيلي	٤,٧	٢,٩	٤,٨	٠,٤ –	٣,٧	٢,٧ –
٧٧	جنوب افريقيا	٧,١	..	٦,٢	..	٩,٥	..
٧٨	كوستاريكا	٨,٠	٧,٤	٦,٠	٤,٩	٧,١	٩,٣
٧٩	البرازيل	٣,٥	٨,٦	٥,١	٩,٠	٧,٠	١٠,٧
٨٠	اوروغواي	٤,٤	٣,٢	٧,٠	١,٢ –	١,٨ –	٤,٨
٨١	الارجنتين	١,٠	٣,١ –	٤,١	٢,٤	٤,١	١,٢
٨٢	البرتغال	٧,٧	٩,٠	٥,٥	٤,٨	٧,٧	٠,٧
٨٣	يوغوسلافيا	٠,٦	٤,٥	٩,٥	٦,١	٤,٧	٧,٢
٨٤	ترينيداد وتوباغو	٦,٢	١٠,٤	٤,٣	٠,٣ –	٢,٨ –	٥,٣
٨٥	فنزويلا	٦,٣	٩,١	٤,٩	٧,١	٧,٣	١١,٨
٨٦	هونغ كونغ	٨,٧	٩,٢	٨,٩	٨,٨	٧,٤	١٠,٢
٨٧	اليونان	٦,٦	٧,٧	٧,١	٤,٦	١٠,٤	١,٩
٨٨	سنغافورة	١٢,٦	٦,٤	٥,٤	٧,١	٢٠,٥	٥,٥
٨٩	اسبانيا	٥,٥	٦,٢	٧,٠	٤,٢	١٠,٥	٣,٠
٩٠	اسرائيل	١٣,٨	٥,٣	٧,٤	٥,٧	٥,٧	٠,٧
	الدول الصناعية	**٤,٨**	**٣,٨**	**٤,٣**	**٣,٥**	**٥,٦**	**١,٥**
٩١	ايرلندا	٣,٩	٦,٣	٣,٧	٢,٧	٨,٨	١,٧
٩٢	ايطاليا	٣,٩	(ج)	٦,١	٢,٧	٣,٨	٠,٤ –
٩٣	نيوزيلندا	..	..	..	..	..	..
٩٤	المملكة المتحدة	٢,٢	٢,٩	٢,٣	١,٣	٥,٠	١,٥
٩٥	فنلندا	٥,٧	٥,٩	٤,٣	٢,٩	٤,٣	١,٥ –
٩٦	النمسا	٢,٩	٤,٠	٤,٤	٤,٢	٥,٦	٤,١
٩٧	اليابان	٦,٤	٥,٠	٩,٠	٥,٣	١٤,٠	٢,٥
٩٨	اوستراليا	٦,٨	٥,٨	٢,٧	٣,٨	٦,٢	٠,٧
٩٩	فرنسا	٣,٤	٣,٤	٥,٥	٤,٥	٧,٣	١,٧
١٠٠	هولندا	٣,١	٢,٧	٦,١	٣,٨	٦,٨	٠,١ –
١٠١	بلجيكا	٥,٧	٤,٧	٣,٨	٤,٠	٦,٠	١,٩
١٠٢	كندا	٦,٢	٣,٣	٤,٩	٥,٦	٥,٨	٤,٧
١٠٣	النروج	٦,٤	٥,٦	٤,١	٤,٠	٥,١	٤,١
١٠٤	جمهورية المانيا الاتحادية	٤,١	٣,٩	٤,٦	٢,٩	٤,١	٠,٢ –
١٠٥	الولايات المتحدة	٤,١	١,٧	٤,٤	٣,٥	٤,٨	١,٦
١٠٦	الدانمارك	٦,٠	٣,٦	٤,٣	٣,٠	٦,٧	٠,٢
١٠٧	السويد	٥,٤	٣,١	٨,٣	٢,٠	٥,٠	١,٣ –
١٠٨	سويسرا	٤,٨	٢,٠	٤,٣	١,٤	٤,١	٤,٦ –
	الدول المصدرة للبترول ذات الفائض في رأس المال	..	..	..	..	..	..
١٠٩	العراق	٨,١	..	٤,٩	..	٣,٠	..
١١٠	ايران	١٦,٠	٢٠,٤	١٠,٠	١٠,٠	١٢,٢	٢٢,٠
١١١	ليبيا	..	٢٢,٦	..	٢١,٢	..	١٠,٩
١١٢	السعودية	..	(ج)	..	١٦,٥	..	٥١,٠
١١٣	الكويت	..	..	..	..	..	..
	الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية	..	..	.. ١	..	..	..
١١٤	الصين الشعبية	..	..	..	..	..	..
١١٥	كوريا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..
١١٦	البانيا	..	..	..	..	..	..
١١٧	كوبا	..	..	..	..	..	..
١١٨	منغوليا	..	..	..	..	..	..
١١٩	رومانيا	..	..	..	..	..	..
١٢٠	بلغاريا	..	..	..	..	..	..
١٢١	هنغاريا	..	..	..	..	..	..
١٢٢	بولندا	..	..	..	..	..	..
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	..	..	..	..	..	..
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	..	..	..	..	..	..
١٢٥	المانيا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..

الجدول ٥ : هيكل الطلب

توزيع اجمالي الناتج المحلي (بالمئة)

	الاستهلاك العام		الاستهلاك الخاص		اجمالي الاستثمار المحلي		اجمالي المدخرات المحلية		الصادرات من السلع والخدمات		ميزان الموارد	
	١٩٦٠ (أ)	١٩٧٨ (ب)	١٩٦٠ (أ)	١٩٧٨ (ب)	١٩٦٠ (أ)	١٩٧٨ (ب)	١٩٦٠ (أ)	١٩٧٨ (ب)	١٩٦٠ (أ)	١٩٧٨ (ب)	١٩٦٠ (أ)	١٩٧٨ (ب)
دول ذات دخل منخفض	٩	١٢	٨٠	٧٣	١٤	٢١	١١	١٥	١٠	١٢	٣-	٦-
١ كمبوتشيا	١٩	..	٦٩	..	٢٠	..	١٢	..	١٤	..	٨ -	..
٢ بنغلادش	٦	(ج)	٨٦	١٠٠	٧	١٢	٨	(.)	١٠	٨	١	١٢ -
٣ لاوس	..	٢١	..	٥٨	..	٤٠	..	٢١	..	٢	..	١٩ -
٤ بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥ أثيوبيا	٨	١٣	٨١	٨١	١٢	٩	١١	٦	٩	١٢	١ -	٣-
٦ مالي	١٢	١٩	٧٩	٧٦	١٤	١٧	٩	٥	١٢	٢١	٥ -	١٢ -
٧ نيبال	..	(ج)	..	٩٨	..	٩	..	٢	..	٥	..	٧ -
٨ الصومال	٨	١٩	٨٩	٧٩	١٠	١٦	٣	٢	١١	١٢	٧ -	١٤ -
٩ بوروندي	٣	١٤	٩٢	٨١	٦	١٤	٥	٥	١٣	١١	١ -	٩ -
١٠ تشاد	١٣	١٨	٨٢	٨٩	١١	١٧	٥	٧-	٢٣	٢٧	٦ -	٢٤-
١١ موزامبيق	١١	١٥	٨١	٨٦	١٠	١٠	٨	١ -	١٤	١٣	٢ -	١١ -
١٢ بورما	(ج)	(ج)	٨٩	٨٧	١٢	٢٠	١١	٣ -	٢٠	٧	١ -	٧ -
١٣ فولتا العليا	١٠	١٣	٩٤	٩٠	١٠	٢٥	٤ -	٣ -	٩	١٥	١٤ -	٢٨ -
١٤ فيتنام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٥ الهند	٧		٧٩١٠	٧٠	١٧	٢٤	١٤	٢٠	٥	..	٣ -	٤ -
١٦ مالاوي	١٦	١٣	٨٨	٧١	١٠	٣٢	٤ -	١٦	٢١	٢١	١٤ -	١٦ -
١٧ رواندا	١٠	٩	٨٢	٨٧	٦	١٠	٨	٤	١٢	٢٠	٢	٦ -
١٨ سريلانكا	١٣	١٠	٧٦	٧٣	١٥	٢٢	١١	١٧	٤٦	٣٨	٤ -	٥ -
١٩ غينيا	١٤	١٦	٨٠	٦٨	٥	١٥	٦	١٦	٢٣	٢٨	١	١
٢٠ سيراليون	..	١٩	..	٧٢	..	١٧	..	٩	..	٢٢	..	٨ -
٢١ زائير	١٨	٢١	٦١	٦٧	١٢	١٩	٢١	١٢	٥٥	٢٦	٩	٧-
٢٢ النيجر	٩	١١	٧٩	٧٧	١٣	١٩	١٢	١٢	٩	٢٣	١ -	٧ -
٢٣ بنين	١٦	١٤	٧٥	٩١	١٥	٢٢	٩	٥ -	١٢	٢٢	٦ -	٢٧ -
٢٤ باكستان	١١	١١	٨٤	٨٢	١٢	١٨	٥	٧	٨	١٠	٧ -	١١ -
٢٥ تانزانيا	٩	١٤	٧٢	٧٩	١٤	٢٠	١٩	٧	٣١	١٥	٥	١٣ -
٢٦ افغانستان	(ج)	(ج)	٨٧	٩٠	١٦	١٣	١٣	١٠	٤	١٠	٣ -	٣ -
٢٧ افريقيا الوسطى	١٩	٢٠	٧٢	٧٢	٢٠	٢٠	٩	٨	٢٣	١٨	١١ -	١٢ -
٢٨ مدغشقر	٢٠	١٦	٧٥	٦٣	١١	١٦	٥	٢١	١٢	..	٦ -	٥
٢٩ هايتي	(ج)	٨	٩٣	٨٣	٩	١٨	٧	٩	٢٠	٢٢	٢ -	٩-
٣٠ موريتانيا	٢٤	٣٨	٧٩	٥٥	٣٧	٥٢	٣ -	٧	١٨	٤١	٤٠ -	٤٥-
٣١ ليسوتو	١٧	١٧	١٠٨	١٥٤	٢	٣٠	٢٥ -	٧١-	١٢	٢٢	٢٧ -	١٠١-
٣٢ اوغاندا	٩	(ج)	٧٥	٩٨	١١	٤	١٦	٢	٢٦	٤	٥	٢ -
٣٣ انغولا	٩	٢٦	٧٧	٥٦	١٢	٩	١٤	١٨	٢٠	٤١	٢	٩
٣٤ السودان	٦	١٤	٨٥	٨٤	٩	١٦	٩	٢	١٢	١٥	(.)	١٤ -
٣٥ توغو	٨	١٣	٨٨	٧٣	١١	٣٧	٤	١٤	١٩	٣٤	٧ -	٢٣ -
٣٦ كينيا	١١	١٩	٧٢	٦٣	٢٠	٢٨	١٧	١٨	٣١	٢٧	٣ -	١٠ -
٣٧ السنغال	١٧	١٧	٦٨	٧٢	١٦	٢٣	١٥	١١	٤٠	٣٢	١ -	١٢ -
٣٨ اندونيسيا	١٢	١١	٨٠	٦٧	٨	٢٠	٨	٢٢	١٣	٢١	(.)	٢
دول ذات دخل متوسط	١١	١٣	٦٩	٦٥	٢١	٢٥	٢٠	٢٢	١٥	٢١	١-	٣-
٣٩ مصر	١٧	٢١	٧١	٦٥	١٣	٢٨	١٢	١٤	٢٠	٢١	١ -	١٤ -
٤٠ غانا	١٠	١٣	٧٣	٨١	٢٤	٥	١٧	٦	٢٨	١٠	٧ -	١
٤١ اليمن الديموقراطية	..	٢٩	..	٨٠	..	٤٧	..	٩-	..	..	..	٥٦-
٤٢ كاميرون	١٤	١٠	٧٢	٦٩	١١	٢٤	١٤	٢١	٢٩	٢٦	٣	٣ -
٤٣ ليبريا	٧	١٥	٥٨	٦٧	٢٨	٢٢	٣٥	١٨	٣٩	٥٥	٧	٤ -
٤٤ هندوراس	١١	١٣	٧٧	٦٧	١٤	٢٧	١٢	٢٠	٢٢	٣٨	٢ -	٧ -
٤٥ زامبيا	١١	٢٥	٤٨	٤٤	٢٥	٣١	٤١	٣١	٥٦	٣٢	١٦	(.)
٤٦ زمبابوي	١١	١٣	٦٧	٦٣	٢٣	١٩	٢٢	٢٤	..	.	١ -	٥
٤٧ تايلاند	١٠	١١	٧٦	٦٧	١٦	٢٧	١٤	٢٢	١٧	٢١	٢ -	٥ -
٤٨ بوليفيا	٧	١٢	٨٦	٧٤	١٤	٢١	٧	١٣	١٣	١٧	٧ -	٨ -
٤٩ الفيليبين	٨	١٠	٧٦	٦٦	١٦	٣٠	١٦	٢٤	١١	١٩	(.)	٦ -
٥٠ الجمهورية العربية اليمنية	..	١٢	..	٩٦	..	٣٥	..	٨-	..	٣	..	٤٣-
٥١ الكونغو	٢٣	٣١	٩٨	٦١	٤٥	٢٠	٢١ -	٨	٢١	..	٦٦ -	١٢ -
٥٢ نيجيريا	٦	١٥	٨٧	٥٧	١٣	٣٠	٧	٢٨	١٥	٣١	٦	٢-
٥٣ بابوا غينيا الجديدة	٢٨	٢٨	٧٠	٥٦	١٣	١٩	٢	١٦	١٧	٤٥	١١-	٣ -
٥٤ السالفادور	١٠	١٣	٧٩	٧٥	١٦	٢٠	١١	١٢	٢٠	٣٠	٥ -	٨
٥٥ المغرب	١٢	٢١	٧٧	٦٨	١٠	٢٤	١١	١١	٢٤	١٨	١	١٣ -
٥٦ البيرو	٨	١٣	٦٨	٧٠	٢٢	١٥	٢٤	١٧	٢٤	٢٢	٢	٢
٥٧ ساحل العاج	١٠	١٤	٧٣	٥٦	١٥	٣١	١٧	٣٠	٣٧	٣٨	٢	١
٥٨ نيكارغوا	٩	٨	٧٩	٧٣	١٥	٢٥	١٢	١٩	٢٤	٣٣	٣	٦-
٥٩ كولومبيا	٦	٧	٧٣	٦٨	٢١	٢٤	٢١	٢٥	١٦	١٦	(.)	١
٦٠ باراغواي	٨	٧	٧٦	٧٣	١٧	٢٧	١٦	٢٠	١٨	١٣	١ -	٧
٦١ أكوادور	١٠	١٤	٧٤	٦٠	١٤	٢٦	١٦	٢٦	١٧	٢٤	٢	(.)
٦٢ الدومينيكان	١٣	٥	٦٨	٧٧	١٢	٢٣	١٩	١٨	٢٤	٢١	٧	٥-
٦٣ غواتيمالا	٨	٧	٨٤	٧٦	١٠	٢٢	٨	١٧	١٣	٢٢	٢	٥ -
٦٤ سوريا	..	٢١	..	٦٥	..	٣٢	..	١٤	..	١٨	..	١٨
٦٥ تونس	١٧	١٦	٧٦	٦٤	١٧	٣٠	٧	٢٠	٢٠	٣١	١٠-	١٠
٦٦ الاردن	..	٣٢	..	٨٧	..	٤٠	..	١٩	٠٠	٤٧	.	٥٩

توزيع اجمالي الناتج المحلي (بالمئة)

		الاستهلاك العام		الاستهلاك الخاص		اجمالي الاستثمار المحلي		اجمالي المدخرات المحلية		الصادرات من السلع والخدمات		ميزان الموارد	
		١٩٦٠ (أ)	١٩٧٨ (ب)	١٩٦٠ (أ)	١٩٧٨ (ب)	١٩٦٠ (أ)	١٩٧٨ (ب)	١٩٦٠ (أ)	١٩٧٨ (ب)	١٩٦٠ (أ)	١٩٧٨ (ب)	١٩٦٠ (أ)	١٩٧٨ (ب)
٦٧	ماليزيا	١١	١٦	٦٢	٥٣	١٤	١٥	٢٧	٣١	٥٤	٥١	١٣	٦
٦٨	جامايكا	٧	٢٠	٦٧	٦٤	٣٠	١٥	٢٦	١٦	٣٤	٤٠	٤ –	١
٦٩	لبنان	١٠	..	٨٥	..	١٦	..	٥	..	٢٧	..	١١ –	..
٧٠	كوريا	١٥	١٢	٨٤	٦٠	١١	٣٢	١	٢٨	٣	٣٤	١٠ –	٤ –
٧١	تركيا	١١	١٣	٧٦	٧٠	١٦	٢١	١٣	١٧	٣	٦	٣ –	٤ –
٧٢	الجزائر	١٦	١٥	٥٠	٤٨	٤٢	٥١	٣٤	٣٧	٢٨	٢٧	٨ –	١٤ –
٧٣	المكسيك	٦	١١	٧٦	٦٤	٢٠	٢٥	١٨	٢٥	١٠	١١	٢ –	(.)
٧٤	باناما	١١	١٨	٧٨	٦٠	١٦	٢٨	١١	٢٢	٣١	٤٠	٥ –	٦ –
٧٥	جمهورية الصين	١٩	١٧	٦٨	٥٠	٢٠	٢٦	١٣	٢٣	١١	٥٩	٧ –	٧
٧٦	تشيلي	١١	١٢	٧٥	٨١	١٧	١١	١٤	٧	١٤	٢١	٣ –	٤ –
٧٧	جنوب افريقيا	٩	١٤	٦٤	٥٦	٢٢	٢٤	٢٧	٣٠	٣٠	٣٣	٥	٦
٧٨	كوستاريكا	١٠	(ج)	٧٧	٨٥	١٨	٢٥	١٣	١٥	٢١	٢٩	٥ –	١٠ –
٧٩	البرازيل	١٢	١	٦٧	٦٩	٢٢	٢٣	٢١	٢١	٥	٧	١ –	٢ –
٨٠	اوروغواي	.	٣	٧٩	٧٣	١٨	١٤	١٢	١٤	١٤	٢٠	٦ –	(.)
٨١	الارجنتين	٩	٢٩	٧١	٤١	٢٢	٢٥	٢٠	٣٠	١٠	١٤	٢ –	٥
٨٢	البرتغال	١١	١٤	٧٧	٧٤	١٩	٢٣	١٢	١٢	١٧	٢٠	٧ –	١١ –
٨٣	يوغوسلافيا	١٩	١٧	٤٩	٥٥	٣٧	٣٣	٣٢	٢٨	١٤	١٧	٥ –	٥ –
٨٤	ترينيداد وتوباغو	٩	١٤	٦١	٥٣	٢٨	٢٦	٣٠	٣٣	٣٧	٤٧	٢	٧
٨٥	فنزويلا	١٤	١٥	٥٣	٥١	٢١	٤٠	٣٣	٣٤	٢٢	٢٩	١٢	٦ –
٨٦	هونغ كونغ	٧	٧	٩٢	٧٨	١٩	٢٦	١	١٥	٧٩	٩٨	١٨ –	١١ –
٨٧	اليونان	١٢	١٦	٧٧	٦٤	١٩	٢٧	١١	٢٠	٩	١٧	٨ –	٧ –
٨٨	سنغافورة	٨	١١	٨٩	٦٢	١١	٣٦	٣	٢٧	١٦٣	١٦٤	٨ –	٩ –
٨٩	اسبانيا	٧	١١	٧٠	٦٨	٢١	٢٠	٢٣	٢١	١٠	١٦	٢	١
٩٠	اسرائيل	١٨	٣٦	٦٨	٥٨	٢٧	٢٤	١٤	٦	١٤	٤٤	١٢ –	١٨ –
	الدول الصناعية	**١٥**	**١٨**	**٦٣**	**٦٠**	**٢١**	**٢٢**	**٢٢**	**٢٢**	**١٢**	**١٨**	**١**	**(.)**
٩١	ايرلندا	١٢	١٩	٧٧	٦٤	١٦	٢٧	١١	١٧	٣١	٥٤	٥ –	١٠ –
٩٢	ايطاليا	١٢	١٦	٦٤	٦٣	٢٤	٢٠	٢٤	٢١	١٥	٢٥	(.)	١
٩٣	نيوزيلندا	١٣	١٦	٦٥	٦١	٢٤	٢٢	٢٢	٢٣	٢٣	٢٧	٢ –	١
٩٤	المملكة المتحدة	١٧	٢٠	٦٦	٥٩	١٩	١٩	١٧	٢١	٢١	٣٠	٢ –	٢
٩٥	فنلندا	١٣	١٩	٥٨	٥٦	٣٠	٢١	٢٩	٢٥	٢٣	٣١	١ –	٤
٩٦	النمسا	١٣	١٨	٥٩	٥٥	٢٨	٢٨	٢٨	٢٧	٢٤	٣٥	(.)	١ –
٩٧	اليابان	٩	١٠	٥٧	٥٨	٣٤	٣١	٣٤	٣٢	١١	١١	(.)	١
٩٨	اوستراليا	١٠	١٦	٦٥	٦٠	٢٩	٢٣	٢٥	٢٤	١٥	١٦	٤ –	١
٩٩	فرنسا	١٣	١٥	٦١	٦١	٢٤	٢٣	٢٦	٢٤	١٥	٢١	٢	١
١٠٠	هولندا	١٤	١٨	٥٧	٥٩	٢٧	٢٢	٢٩	٢٣	٥٠	٤٧	٢	١
١٠١	بلجيكا	١٣	١٨	٦٩	٦٢	١٩	٢١	١٨	٢٠	٣٣	٥١	١ –	١ –
١٠٢	كندا	١٤	٢٠	٦٥	٥٧	٢٣	٢٣	٢١	٢٣	١٨	٢٦	٢ –	(.)
١٠٣	النروج	١٣	١٨	٥٨	٥٤	٣٠	٢٩	٢٨	٢٨	٤١	٤٢	٢ –	١ –
١٠٤	جمهورية المانيا الاتحادية	١٤	٢٠	٥٧	٥٥	٢٧	٢٢	٢٩	٢٥	١٩	٢٥	٢	٣
١٠٥	الولايات المتحدة	١٧	١٨	٦٤	٦٤	١٨	١٩	١٩	١٨	٥	٨	١	١ –
١٠٦	الدانمارك	١٢	٢٤	٦٦	٥٥	٢٣	٢٣	٢٢	٢١	٣٤	٢٨	١ –	٢ –
١٠٧	السويد	١٠	٢٩	٦٠	٥٣	٢٥	١٨	٢٤	١٨	٢٣	٢٩	١ –	(.)
١٠٨	سويسرا	٩	١٣	٦٢	٦٣	٢٩	٢٢	٢٩	٢٤	٢٩	٣٥	..	٢
	الدول المصدرة للبترول ذات الفائض في رأس المال	**..**	**٢١**	**..**	**٣٢**	**..**	**٣١**	**..**	**٤٧**	**..**	**٤٨**	**..**	**١٦**
١٠٩	العراق	١٨	..	٤٨	..	٢٠	..	٣٤	..	٤٢	..	١٤	..
١١٠	ايران	١٠	٢٠	٦٩	٤١	١٧	٣٣	٢١	٣٩	١٩	٣٤	٤	٦
١١١	ليبيا	..	٢٧	..	٢٨	..	٢٥	..	٤٥	..	٥٦	..	٢٠
١١٢	السعودية	..	٢١	..	٢٣	..	٣٠	..	٥٦	..	٦٢	..	٢٦
١١٣	الكويت	..	٢١	..	٢٤	..	١٨	..	٥٥	..	٧١	..	٣٧
	الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**
١١٤	الصين الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٥	كوريا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٦	البانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٧	كوبا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٨	منغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٩	رومانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٠	بلغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢١	هنغاريا	٧	٨	٧٢	٦٤	٢٤	٣٧	٢١	٢٨	..	..	٣ –	٩ –
١٢٢	بولندا	٨	١٢	٦٨	٥٩	٢٤	٣٢	٢٤	٢٩	..	..	(.)	٣ –
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	٢	(د)	٧٠	٧٣	٢٦	٢٦	٢٨	٢٧	..	..	٢	١
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	٦	٧	٧٥	٦٨	١٧	٢٥	١٩	٢٥	..	..	٢	(.)
١٢٥	المانيا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..

الجدول ٦ : التصنيع

		توزيع القيمة المضافة عام ١٩٧٦ (أ) (النسبة المئوية)					القيمة المضافة في المنتجات الصناعية بملايين الدولارات الاميركية ١٩٧٠		اجمالي الانتاج الصناعي للفرد بدولارات اميركية ١٩٧٠	
		الاغذية والزراعة	النسيج والالبسة	الالات ووسائل النقل	الصناعات الكيماوية	صناعات اخرى	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٧٠	١٩٧٦ (أ)
		١٩٧٦	١٩٧٦	١٩٧٦	١٩٧٦	١٩٧٦				
دول ذات دخل منخفض										
١	كمبوتشيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢	بنغلادش	..	..	..	..	..	٣٢٤	٣٢٠	١١	١٣
٣	لاوس	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤	بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥	اثيوبيا	..	..	..	..	..	١٤٩	١٧١	١٢	١٣
٦	مالي	..	..	..	..	..	٢٦	..	..	..
٧	نيبال	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨	الصومال	..	..	..	..	..	١١	١٧	٦	١٢
٩	بوروندي	..	..	..	..	..	١٩	٢٤	..	..
١٠	تشاد	..	..	..	..	..	١٨	٢٧	..	..
١١	موزامبيق	٦٨	١٣	..	٤	١٥	١٠٤	٨٢	٢٨	..
١٢	بورما	٤٠	٢٠	..	..	٤٠	٢٢٥	٢٧١	..	..
١٣	فولتا العليا	..	..	..	..	..	٣١	٣٧	..	..
١٤	فيتنام	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٥	الهند	١٥	٢٩	١٣	١٢	٣١	٧,٠٩٣	٨,٩٧٣	٥١	٦٢
١٦	مالاوي	٧٧	٧	..	..	١٦	٣٨	٥٣	٣٩	٥٠
١٧	رواندا	..	..	..	..	..	٦	٣	٤	..
١٨	سريلانكا	١٧	٢٣	..	٩	٥١	٣٢١	٣٤٦	..	..
١٩	غينيا	..	..	..	..	..	١٢	١٨	..	..
٢٠	سيراليون	..	..	..	..	..	٢٢	٢٧	..	..
٢١	زائير	٥٩	١٠	٥	٤	٢٢	١٥٥	١٧٠	..	..
٢٢	النيجر	..	..	..	..	..	٤٠	..	..	..
٢٣	بنين	٤٤	٣٨	..	..	١٨	١٩	٤٥	..	..
٢٤	باكستان	٤٦	٣٥	..	٩	١٠	١,٤٦٢	١,٧٥٧	..	..
٢٥	تانزانيا	..	..	..	..	..	١١٦	١٥٦	٢٧	..
٢٦	افغانستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٧	افريقيا الوسطى	٣١	..	..	..	٦٩	١٤	٩	..	١١
٢٨	مدغشقر	٩٥	..	..	..	٥	١١٨	١١٢	٤٠	٤٤
٢٩	هايتي	٦٥	١٥	..	١	١٩	..	..	..	..
٣٠	موريتانيا	..	..	..	..	..	١٨	٢٢٨	..	..
٣١	ليسوتو	..	..	..	..	..	٢	٢	..	..
٣٢	اوغاندا	٥٣	..	..	..	٤٧	١٠٩	٨٦	..	..
٣٣	انغولا	٦٧	..	..	..	٣٣	٨٠	٣٨	..	..
٣٤	السودان	٤١	٣٦	٣	١١	٩	٢٥٢	٣٦٨	٥١	..
٣٥	توغو	..	..	..	..	..	٢٤	..	٢٨	..
٣٦	كينيا	١٨	١٣	١٩	٨	٤٢	١٧٤	٣٥٧	٥٥	١١٦
٣٧	السنغال	٥٨	١٥	..	١٣	١٤	١٤١	١٩٠	..	٩٨
٣٨	اندونيسيا	٤١	١٦	..	..	٤٣	٨٥٤	١,٠٧١	٢٨	٤٠
دول ذات دخل متوسط										
٣٩	مصر	١٧	٣٤	١١	١٣	٢٥	١,٣٢٦	١,٨٨٢	١٤٦	..
٤٠	غانا	٧٥	..	..	..	٢٥	٢٥٣	١٨٦	٥٨	..
٤١	اليمن الديموقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٢	كاميرون	٦٥	..	..	..	٣٥	١١٩	١٧٠	..	..
٤٣	ليبريا	..	..	..	..	..	١٥	٢٧	..	..
٤٤	هندوراس	٥١	١٦	١	٣	٢٩	٩١	١٣٦	..	١٣٠
٤٥	زامبيا	٥٥	٩	٦	٥	٢٥	١٨١	٢١٣	١٠٧	..
٤٦	زمبابوي	٢٦	١٤	١١	١١	٣٨	٢٩٧	..	١٤٢	..
٤٧	تايلاند	٤٥	١٧	٨	١٥	١٥	١,٠٤٨	٢,١٠١	١٣٤	..
٤٨	بوليفيا	٣٥	٢٢	٥	٤	٣٤	١٥١	٢٣٢	٩٤	١٣٤
٤٩	الفيليبين	٤٤	١٣	٦	١٣	٢٤	١,٥٧٩	٢,٣٣٤	١٠٨	..
٥٠	الجمهورية العربية اليمنية	..	..	..	..	..	١٢	٢٣	..	..
٥١	الكونغو	٦٨	..	..	..	٣٢	٣٢	٤٠	٦٠	..
٥٢	نيجيريا	٩٢	..	..	..	٨	٥٢٩	١,١٢٢	١٧	٤٢
٥٣	بابوا غينيا الجديدة	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٤	السالفادور	٤٥	٣١	..	١٠	١٤	١٩٤	٢٨٠	..	١٥٥
٥٥	المغرب	٤١	١٤	٦	٧	٣٢	٥٩٩	٨٧٩	..	..
٥٦	البيرو	٣١	١٠	١٢	١٦	٣١	٩٨٢	١,٤٤٨	١٧٧	١٩٨
٥٧	ساحل العاج	..	..	..	..	..	٢٠٠	٢٩٢	..	١٤٠
٥٨	نيكارغوا	٦١	٢٩	..	..	١٠	١٥٩	٢٢٦	..	..
٥٩	كولومبيا	٣٣	١٨	١٠	١٢	٢٧	١,١٤٣	١,٧٤٦	١٢٧	١٧٢
٦٠	باراغواي	٤٨	١٦	٤	٤	٢٨	٩٩	١٣٦	..	..
٦١	أكوادور	٣٣	١٦	٩	٤	٣٨	٢٧١	٤٥٢	١١٩	١٧٦
٦٢	الدومينيكان	٦٨	٥	(.)	٤	٢٣	٢٧٥	٤٥٥	١٣٣	١٩٢
٦٣	غواتيمالا	٥٠	٣٧		٤	٩				
٦٤	سوريا	٥٠	٣٣	..	٣	١٤	٢٣٨	٤٥٨	١١٧	١٠٠
٦٥	تونس	٦٥	١٠	..	٢٢	٣	١١٥	٢٣٤	٩٠	١٦٣
٦٦	الاردن	..	..	..	..	..	..	..	..	..

		توزيع القيمة المضافة عام ١٩٧٦ (أ) (النسبة المئوية)					القيمة المضافة في المنتجات الصناعية بملايين الدولارات الاميركية ١٩٧٠		اجمالي الانتاج الصناعي للفرد بدولارات		
		الاغذية والزراعة ١٩٧٦	النسيج والالبسة ١٩٧٦	الالات ووسائل النقل ١٩٧٦	الصناعات الكيماوية ١٩٧٦	صناعات اخرى ١٩٧٦	١٩٧٦	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٧٠	بركية ١٩٧٠ ١٩٧٦ (أ)
٦٧	ماليزيا	٣٥	٨	١١	١٢	٣٤	٥٤٣	١,١٠٣	..	١٧٨	..
٦٨	جامايكا	٨٧	..	..	..	١٣	٢٢١	٢٣٩	..	٣٤٨	..
٦٩	لبنان	..	..	..	..	..	٢٠٢	..	..	..	..
٧٠	كوريا	١٥	٢٥	٢٤	٨	٢٨	١,٤٣١	٣,٩٣٤	١١١	٣٢٠	
٧١	تركيا	٥٥	٢٣	..	..	٢٢	١,٩٣٠	٣,٢٩٤	١٠٦	٢١٧	
٧٢	الجزائر	٢٩	١٨	١١	٦	٣٦	٧٣٥	١,١١٧	..	..	
٧٣	المكسيك	٢١	١٣	١٩	١٤	٣٣	٨,٦٣٦	١٢,١٧٤	..	.	
٧٤	باناما	٤٤	٧	٣	٣	٤٣	١٦٦	١٨٦	٢٧٦	٣٨٦	
٧٥	جمهورية الصين	..	..	..	..	..	١,٨٧٣	٤,٢٧٨	..	.	
٧٦	تشيلي	١٨	٨	٧	٤	٦٣	٢,١٧٥	١,٨٢٨	٣٨٨	٢٩٣	
٧٧	جنوب افريقيا	١٧	١٣	١٦	١٢	٤٢	٣,٩٥٩	..	٤٣٢	..	
٧٨	كوستاريكا	٤٢	١٢	٦	١٠	٣٠	١٨٠	٢٩٢	..	..	
٧٩	البرازيل	١٥	١٠	٣٠	١٢	٣٣	٩,٩٧٢	١٩,١٤٧	٢٢٩	..	
٨٠	اوروغواي	٤٢	١٩	٤	٩	٢٦	٥١٥	٥٧٨	..	٤٨٩	
٨١	الارجنتين	١٧	١٣	٢٤	١٣	٣٣	٦,٧٧٧	٨,٢٤٨	..	..	
٨٢	البرتغال	١٧	١٩	٢٣	٩	٣٢	١,٨٤٧	٢,٤٨١	..	٧٢١	
٨٣	يوغوسلافيا	٩	١٤	٢٤	١٠	٤٣	٣,٢٣٥	٥,٤٢٣	٤١١	٨٤٦	
٨٤	ترينيداد وتوباغو	٥٤	..	..	٣	٤٣	١٨٤	١٦٩	..	٢١٨	
٨٥	فنزويلا	٢٩	١٢	١١	٦	٤٢	١,٨٢٧	٢,٧١٩	..	٤٢٣	
٨٦	هونغ كونغ	..	٩٨	..	..	٢	٨٩٩	١,٢١٤	..	٨٤٤	
٨٧	اليونان	١٦	٢٩	١٠	٧	٣٨	١,٦٤٢	٢,٦٠١	٤٩٨	٨٣٢	
٨٨	سنغافورة	٧	٥	٤٩	٧	٣٢	٣٨٨	٧٠٧	٧٦٤	١,٢٤٧	
٨٩	اسبانيا	٢٧	١٠	٢٠	١١	٣٢	٩,٣٣٩	١٥,٧٣٩	٨٦٨	١,٥٢٣	
٩٠	اسرائيل	١١	١٧	٢٦	٧	٣٩	١,١٠١	..	٨٣٣	..	
	الدول الصناعية										
٩١	ايرلندا	٣١	١٦	١٢	١١	٣٠	١,١٨٦	..	..	..	
٩٢	ايطاليا	١٣	١٤	٢٧	١١	٣٥	٢٩,٠٥٩	٣٥,٥٨٦	١,٢٥١	١,٥٧٨	
٩٣	نيوزيلندا	٢٦	١٥	١٢	٥	٤٢	..	..	..	..	
٩٤	المملكة المتحدة	١٤	٩	٣٠	١٢	٣٥	٣٤,٣١٧	٣٥,٣٨١	١,٤٩٣	١,٦٤٠	
٩٥	فنلندا	١٣	١٠	٢٥	٦	٤٦	٢,٧٨٨	٣,٤٦٧	١,٧٣١	٢,٠٢٩	
٩٦	النمسا	١٥	١٢	٢٢	٨	٤٣	٤,٨٧٣	٦,١٨٨	١,٧٠٦	٢,٣٣٩	
٩٧	اليابان	٨	٧	٣٦	١١	٣٨	٧٣,١٦٧	١٠٣,٤٧٨	١,٨١٦	٢,٥٦١	
٩٨	اوستراليا	١٧	٨	٢٤	٩	٤٢	٨,٤٩٨	..	١,٧١٢	..	
٩٩	فرنسا	١٣	٦	٣٥	٨	٣٨	٤٠,٥١٠	٥٣,١١٣	..	٢,٤٢٩	
١٠٠	هولندا	٢٠	٦	٢٢	١٩	٣٣	٩,١٩٢	١١,٧٠٨	٢,١٣٧	٢,٣٩١	
١٠١	بلجيكا	١٨	١٠	٢٩	٩	٣٤	٨,٢٢٦	١٠,٦٣٦	..	..	
١٠٢	كندا	١٤	٨	٢٦	٨	٤٤	١٦,٨٠٢	٢١,٣٤١	١,٩٤٧	٢,٤٩٦	
١٠٣	النروج	١٤	٥	٢٥	٦	٥٠	٢,٤٤٢	٢,٨٨٢	١,٦٠٦	٢,٣١٢	
١٠٤	جمهورية المانيا الاتحادية	٩	٧	٣٣	١١	٤٠	٧٥,٧٦٥	٨٥,٧٩٢	٢,١٨٤	٢,٦٣٦	
١٠٥	الولايات المتحدة	١٢	٨	٣١	١٢	٣٧	٢٥٢,١٠٠	٢٩٢,٩٠٠	٢,٥٨٦	٣,١٢٦	
١٠٦	الدانمارك	٢٣	٨	٢٦	٧	٣٦	٣,١٠٠	..	١,٤٨٥	٢,١٤٩	
١٠٧	السويد	٩	٥	٣٣	٦	٤٧	٨,٥١٦	٩,٥٣٠	٢,٣١٩	٢,٥٣٨	
١٠٨	سويسرا	١١	٨	٣٨	١٥	٢٨	..	..	..	..	
	الدول المصدرة للبترول ذات الفائض في رأس المال										
١٠٩	العراق	٣٧	٢٣	..	٢	٣٨	٣٢٥	٦٥٢	٧٧	١٤٤	
١١٠	ايران	١٤	٣٤	٣٤	٥	١٣	١,٥٠١	٣,٧٢٠	١٤٠	..	
١١١	ليبيا	..	..	..	..	..	٨٢	١٩٨	٨٨	١٤٢	
١١٢	السعودية	.	..	..	..	..	٣٧٢	٤٨٦	..	..	
١١٣	الكويت	..	..	..	..	..	١٠٦	..	١٩٩	..	
	الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية										
١١٤	الصين الشعبية	..	..	.	..	..	..	..	..	..	
١١٥	كوريا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
١١٦	البانيا	..	.	..	..	..	..	..	..	..	
١١٧	كوبا	٧٢	..	..	..	٢٨	..	..	..	..	
١١٨	منغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
١١٩	رومانيا	١٥	١٨	٣٢	٩	٢٦	..	..	..	..	
١٢٠	بلغاريا	٢٥	١٥	٢٧	٥	٢٨	..	..	..	..	
١٢١	هنغاريا	١٢	١١	٣٢	٥	٤٠	..	..	..	..	
١٢٢	بولندا	١٧	١٥	٢٧	١٠	٣١	..	..	..	..	
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	١٠	٦	..	٧	٧٧	..	..	..	..	
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	٧	١١	٣٧	٧	٣٨	..	..	..	..	
١٢٥	المانيا الديمقراطية	١١	١٢	٣٦	١١	٣٠	..	.	..	..	

الجدول ٧ : الطاقة

	المعدل السنوي لمتوسط الطاقة (النسبة المئوية)			الاستهلاك الفردي للطاقة كما يعادل الفحم بالكيلوغرامات		استهلاك الطاقة لكل دولار من اجمالي الناتج الداخلي لما يعادل الفحم بالكيلوغرامات		مستوردات الطاقة في نسبة مئوية من ايرادات تصدير السلع	
	الانتاج		الاستهلاك						
	١٩٦٠-(أ)٧٤	١٩٧٤-٧٨	١٩٦٠-٧٤	١٩٧٤ ٧٨	١٩٦٠	١٩٧٨	١٩٦٠	١٩٧٨(ب)	١٩٦٠(جـ)	١٩٧٧(د)
دول ذات دخل منخفض	٦,٨	٨,٢	٥,٧	٦,٨	٩٨	١٦١	٠,٨	١,٠	٩	١٦
١ كمبوتشيا	..	..	٠,١	٥,٩	٣١	٤	..	..	٩	
٢ بنغلادش	..	١٢,٨	..	١٦,٥	..	٤٣	..	٠,٣	..	٤٨
٣ لاوس	..	٠,٦ -	١٣,٤	١,٥	١٨	٦٠	..	..	..	..
٤ بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥ اثيوبيا	١٤,١	١,٨	١٤,٧	٧,٨	٨	٢٠	٠,١	٠,٢	١١	٢٧
٦ مالي	..	١٠,٨	٥,٥	٥,٩	١٥	٣٠	٠,٢	٠,٣	١٣	٢٥
٧ نيبال	٢٧,٢	٤,٦	١٢,٣	٠,٩	٥	١١	(.)	٠,١		
٨ الصومال	..	...	٧,٤	٢٧,٤	١٩	٥٥	٠,٢	٠,٦	٤	١٣
٩ بوروندي	..	٢٣,٤	..	٣,١	..		١٢	٠,١		٧
١٠ تشاد	..	..	٧,٢	٥,٠	١٠	٢٢	٠,١	٠,٢	٢٣	٢٧
١١ موزامبيق	٣,٢	٢٩,٩	٥,٧	٤,٤	١١٤	١٥١	٠,٤	٠,٥	١١	٢٨
١٢ بورما	٤,٨	١١,٢	٣,٦	٤,٩	٥٥	٦٤	٠,٥	٠,٥	٤	١٢
١٣ فولتا العليا	..	..	٦,٥	١٠,٩	٥	٢٥	٠,١	٠,٣	٣٨	١٩
١٤ فيتنام	..	١٢,٣	..	٩,٠	..	١٢٥			..	..
١٥ الهند	٤,٤	٥,٥	٤,٩	٥,١	١٠٨	١٧٦	١,٠	١,٢	١١	٢٦
١٦ مالاوي	..	٩,٤	..	٢,٨	..	٥٢		٠,٣		١٥
١٧ رواندا	..	٢,٨	..	١١,٢	..	١٧		٠,١		١١
١٨ سريلانكا	١٠,٤	٣,٥	٦,٢	٠,٨	١٠٧	١٠٩	٠,٧	٠,٥	٨	٢٢
١٩ غينيا	١٦,١	(٠)	٣,٢	١,٨	٦٥	٩١	٠,٣	٠,٤	٧	
٢٠ سيراليون	..	..	١٠,٣	٠,٦	٣١	١٠٠	٠,٣	٠,٥	١١	١٠
٢١ زائير	٣,٠	٥٣,٥	٤,٣	٢,٠	٨٧	٦٩	٠,٩	١,٠	٣	١٦
٢٢ النيجر	..	..	١٤,٣	٧,٥	٥	٣٨	(.)	٠,٢	٦	
٢٣ بنين	..	..	٨,٨	٤,٥ -	٣٩	٥٦	٠,٢	٠,٣	١٦	٤٣
٢٤ باكستان	١٠,٠	٢,٤	٥,٩	١,٠	٦١	١٧٢	١,٣	١,٠	١٧	٣٣
٢٥ تانزانيا	١٠,٦	١٣,٤	١٠,٤	٠,٥	٤١	٦٥	٠,٣	٠,٤		٢٢
٢٦ افغانستان	٣٩,٧	٤,٢ -	٩,٤	١,٣	١٥	٤٧	٠,٢	٠,٤	١٢	١٢
٢٧ افريقيا الوسطى	١٤,٢	٤,٧	٧,٤	٨,٧	٣٧	٤٤	٠,١	٠,٢	١٢	١
٢٨ مدغشقر	٦,٨	٣,٥	٨,٩	٢,٣	٣٨	٧٨	٠,٢	٠,٤	٩	٢٢
٢٩ هايتي	..	١٧,٤	٢,٨	١١,١	٣٦	٥٧	٠,٢	٠,٣		١٧
٣٠ موريتانيا	..	..	١٦,٨	٤,٣	١٨	٢٠٣	٠,١	٠,٧	٣٩	٦
٣١ ليسوتو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٢ اوغاندا	٥,٢	٤,١ -	٩,٥	٠,٣	٣٠	٤٨	٠,١	٠,٢	٥	٤
٣٣ انغولا	٣٥,٨	٠,٢	٨,٨	١,٩	٨٦	١٩٢	٠,٢	٠,٥	٦	٢
٣٤ السودان	..	١٦,٨	١٣,٢	١,٤	٥٢	١٧٢	٠,٢	٠,٧	٨	٢٦
٣٥ توغو	..	..	١٢,٥	١٢,٣	٢٣	٩٦	٠,١	٠,٣	١٠	١
٣٦ كينيا	٩,٣	١٠,٥	٤,٢	٠,٦ -	١٤٣	١٣٩	٠,٨	٠,٥	١٨	٢٤
٣٧ السنغال	..	..	٤,٦	٤,٧	١٢١	١٨١	٠,٣	٠,٥	٨	١٥
٣٨ اندونيسيا	٨,٥	١١,٣	٤,٢	٢١,٤	١٢٩	٢٧٨	٠,٨	١,١	٣	٧
دول ذات دخل متوسط	٦,٠	١,٧	٧,٩	٦,٢	٣٩٥	٩٠٣	٠,٧	١,١	١١	٢٠
٣٩ مصر	٩,٨	٣١,٦	٢,٧	١١,٧	٢٩٨	٤٦٣	١,٧	١,٤	١٢	٦
٤٠ غانا	..	٢,٧	٦,٦	٠,٦	١٠٦	١٦٥	٠,٢	٠,٤	٧	١٨
٤١ اليمن الديموقراطية	..	..	١٣,٦ -	١١,٢	٩	٥٢٣		٢,٦	..	..
٤٢ كاميرون	١,١	٣,١	٤,٠	١٠,٢	٥	١١٩	٠,٢	٠,٣	٧	١٠
٤٣ ليبريا	٣١,٨	١,٣ -	١٩,٣	٠,٦ -	٨٦	٣٩٥	٠,٢	٠,٩	٣	١٢
٤٤ هندوراس	٢٩,٥	٥,٦	٨,٩	٨,٩	١٥٥	٢٨٤	٠,٥	٠,٧	١٠	١٤
٤٥ زامبيا	..	٤,٤	..	١,٨	..	٤٧٤	..	١,٢	..	٥
٤٦ زمبابوي	١,٩	٣,٩ -	..	(.)	..	٥٧٩	..	١,٢	..	..
٤٧ تايلاند	٢٨,٠	١١,٤	١٦,٩	٧,٦	٦٤	٣٢٧	٠,٣	٠,٨	١٢	٢٩
٤٨ بوليفيا	١٧,٢	٢,٠ -	٧,٠	١١,٣	١٤٧	٣٦٨	٠,٥	٠,٨	٤	١
٤٩ الفيليبين	٥,٦	١٢,٤	٩,٦	٦,٣	١٤٧	٣٣٩	٠,٦	٠,٨	٩	٣٣
٥٠ الجمهورية العربية اليمنية	..	..	١٢,٧	٢٠,١	٧	٥٣	..	٠,٣	..	..
٥١ الكونغو	١٥,٧	٩,٣	٥,٢	٠,٧	١١٩	١٧٥	٠,٣	٠,٣	٢٥	٢
٥٢ نيجيريا	٣٧,٤	٢,٩ -	١٠,٢	٨,١	٣٤	١٠٦	٠,١	٠,٢	٧	٢
٥٣ بابوا غينيا الجديدة	..	١٦,٢	..	٣,٠	٥١	٢٩٢	٠,٢	٠,٦	٧	١٣
٥٤ السالفادور	٥,١	٢٠,٩	٧,٧	٦,٣	١٢٧	٢٦٥	٠,٤	٠,٦	٦	١٠
٥٥ المغرب	١,٩	٤,٤	٧,٧	٦,٦	١٤٨	٢٨٥	٠,٤	٠,٥	٩	٢٨
٥٦ البيرو	٣,٥	١٣,٤	٦,٢	٢,٤	٤٤٥	٦٤٩	٠,٨	٠,٨	٤	٢٣
٥٧ ساحل العاج	٩,٧	٣,٨ -	١٥,٥	٧,٣	٧٦	٣٥٧	٠,٢	٠,٤	٥	٩
٥٨ نيكارغوا	٢٦,٦	٩,٥ -	١٠,٠	٨,٥	١٧٤	٥١٧	٠,٤	٠,٧	١٢	١٧
٥٩ كولومبيا	٣,٤	١,٨ -	٦,٣	٤,٣	٤٩١	٧٠٠	١,٣	١,٢	٣	٦
٦٠ باراغواي	..	٧,٠	٨,٥	٨,٨	٨٧	٢٠٠	٠,٢	٠,٣	..	٣٠
٦١ اكوادور	١٥,٠	٣,١	٨,٣	١٠,٢	٢٠١	٥٠٥		٠,٨	٢	١
٦٢ الدومينيكان	٤,٤	٨,٤	١٤,٦	٧,٠	١٥٧	٤٦٤	٠,٣	٠,٦		٢٢
٦٣ غواتيمالا	٩,٩	٢٠,٩	٦,١	٤,٩	١٧٤	٢٦٠	٠,٤	٠,٤	١٢	١٥
٦٤ سوريا	٨٦,٢	١١,٨	٩,٠	١٨,٣	٣٢١	٩٦٨	٠,٧	١,٢	١٦	٤٢
٦٥ تونس	٧٣,٤	٠,١	٩,٥	٨,٧	١٩٠	٥٤٣		٠,٦	١٥	٢٢
٦٦ الاردن	..	..	٦,٥	١٥,٢	١٩٧	٥٣٥	٠,٧	١,٣	٧٩	٥٣

		المعدل السنوي لمتوسط الطاقة (النسبة المئوية)				الاستهلاك الفردي للطاقة لما يعادل الفحم بالكيلوغرامات		استهلاك الطاقة لكل دولار من اجمالي الناتج الداخلي لما يعادل الفحم بالكيلوغرامات		مستوردات الطاقة في نسبة مئوية من ايرادات تصدير السلع	
		الانتاج		الاستهلاك							
		١٩٦٠-(أ)٧٤	١٩٧٤-٧٨	١٩٦٠-٧٤	١٩٧٤-٧٨	١٩٦٠	١٩٧٨	١٩٦٠	١٩٧٨(ب)	١٩٦٠(جـ)	١٩٧٧(د)
٦٧	ماليزيا	٣٧,٤	٢٧,١	١١,١	٤,٧	٢٤٢	٧١٦	٠,٦	٠,٨	٢	١٠
٦٨	جامايكا	٠,٧	٢,٨	١١,٢	٠,٣	٤٢٦	١,٨٢٣	٠,٢	١,٥	١١	٣٢
٦٩	لبنان	١٢,٧	٠,٦	٦,٣	٣,٤	٥٤٨	٩٣٦	..	..	٦٨	٤
٧٠	كوريا	٦,٣	٣,٢	١٣,٢	٩,٦	٢٥٨	١,٣٥٩	١,٢	١,٨	٧٠	٢٢
٧١	تركيا	٧,٦	-٠,٨	٩,٩	٩,٤	٢٤٥	٧٩٣	٠,٥	٠,٨	١٦	٧٩
٧٢	الجزائر	١١,٧	٦,٧	١٢,٢	١٣,٧	٢٥٢	٦٨٧	٠,٣	٠,٧	١٤	٢
٧٣	المكسيك	٦,٠	١٢,٦	٧,٧	٦,٧	٧٧٠	١,٣٨٤	٠,٩	١,٠	٣	٤
٧٤	باناما	١٤,٨	٤,٤	١٠,٥	٧,١	٤٤٨	٩٩١	٠,٧	٠,٩	..	..
٧٥	جمهورية الصين	٢,٣	١,٤	٨,٦	١٤,٥	٥٨٣	٢,٢٠٢	١,٥	١,٩	..	١٥
٧٦	تشيلي	٤,٠	-١,٥	٦,١	-٠,٨	٨٤٥	٩٩٧	١,٢	١,١	١٠	٢٥
٧٧	جنوب افريقيا	٣,٨	٨,١	..	..	..	..	..	..	٩	١
٧٨	كوستاريكا	٩,٥	٤,٧	١٠,٤	٥,٦	٢٣٣	٥٦٤	٠,٤	٠,٥	٧	١٢
٧٩	البرازيل	٨,١	٥,٦	٨,٦	٧,٠	٣٣٢	٧٩٤	٠,٦	٠,٦	٢١	٣٧
٨٠	اوروغواي	٣,٧	٧,٣	٣,١	١,٩	٨٢٥	١,٠٥٤	٠,٧	٠,٨	٣٥	٢٧
٨١	الارجنتين	٦,٥	٢,٢	٥,٧	٢,٢	١,١٢٩	١,٨٧٣	٠,٩	١,٤	١٤	١٢
٨٢	البرتغال	٤,٤	-٥,٩	٨,٣	٢,٣	٣٨٢	١,٠٣٠	٠,٥	٠,٦	١٧	٣٦
٨٣	يوغوسلافيا	٤,٧	٣,٢	٧,١	٤,٨	٨٧٢	٢,٠٣٥	١,٣	١,٢	٨	٢٣
٨٤	ترينيداد وتوباغو	٢,٨	٥,٩	٤,٨	٥,٥	١,٧٧٥	٤,٩٦٥	١,٠	١,٩	٣٥	٣٩
٨٥	فنزويلا	١,٢	-٦,٣	٦,٦	٥,٣	١,٦٩٤	٢,٩٨٩	١,١	١,٢	١	..
٨٦	هونغ كونغ	..	..	٦,٨	١٢,٢	٤٦٨	١,٦٥٧	٠,٧	٠,٧	٥	٧
٨٧	اليونان	١٤,٣	١٠,٨	١٣,٢	٤,١	٤٦٠	١,٩٢٥	٠,٥	٠,٧	٢٦	٣٨
٨٨	سنغافورة	..	..	١٦,٨	٩,٣	٣٧٢	٢,٤٦١	٠,٤	٠,٨	١٧	٣٢
٨٩	اسبانيا	٢,٥	٤,٣	٨,٥	٣,٩	٧٥٦	٢,٤٠٥	٠,٦	٠,٨	٢٢	٤٩
٩٠	اسرائيل	٤١,٩	-١٧,٢	٩,٦	٢,٨	١,٢٧٠	٢,٣٦٢	٠,٧	٠,٦	١٧	٢٥
	الدول الصناعية	**٣,٢**	**٠,٨**	**٤,٩**	**١,٥**	**٤,٤٦٢**	**٧,٠٦٠**	**١,٢**	**١,١**	**١١**	**٢٣**
٩١	ايرلندا	٠,١	٣,٨	٤,٧	٢,٦	١,٨٣٨	٣,٢٩٢	١,٢	١,١	١٧	١٥
٩٢	ايطاليا	٢,٢	-١,٦	٨,٣	١,٨	١,٠٨٦	٣,٢٣٠	٠,٦	٠,٩	١٨	٢٧
٩٣	نيوزيلندا	٥,٢	١١,٤	٥,٧	٣,٨	٢,٢٧٧	٣,٧٩٠	٠,٧	٠,٩	٧	١٦
٩٤	المملكة المتحدة	-١,٢	١٣,٥	١,٧	٠,٣	٤,٨٦١	٥,٢١٢	١,٦	١,٢	١٤	١٦
٩٥	فنلندا	٣,٣	٩,٠	٩,١	٢,٧	١,٥٢٩	٥,٢٠٥	٠,٥	٠,٩	١١	٢٣
٩٦	النمسا	١,٥	-١,٥	٥,١	١,١	٢,١٢٩	٤,٠٤٨	٠,٨	٠,٧	١٢	١٥
٩٧	اليابان	-١,٧	-٠,٨	١٠,٧	١,٥	١,١٧١	٣,٨٢٥	٠,٨	٠,٧	١٨	٣٩
٩٨	اوستراليا	١١,١	٥,٣	٥,٦	٣,٦	٣,٨٥٧	٦,٦٢٢	٠,٨	٠,٧	١٢	٩
٩٩	فرنسا	-١,٣	٠,٦	٥,٨	١,٦	٢,٤٧٤	٤,٣٦٨	٠,٧	٠,٦	١٦	٢٤
١٠٠	هولندا	١٦,٢	-١,٦	٨,٧	-١,٥	٣,٥٠٤	٥,٣٢٧	٠,٧	٠,٨	١٥	١٩
١٠١	بلجيكا	-٧,٢	(.)	٤,٩		٣,٨٥١	٦,٠٧٨	١,١	٠,٩	١١	١٥
١٠٢	كندا	٨,٩	-١,٣	٦,٠	١,٧	٥,٧٥٠	٩,٩٣٠	١,٣	١,٣	٩	٩
١٠٣	النروج	٦,٨	٣٧,٥	٥,٩	٤,٠	٢,٧٠٢	٥,٥٧١	٠,٧	٠,٧	١٥	١٦
١٠٤	جمهورية المانيا الاتحادية	-٠,٧	-٠,٧	٤,٥	١,٥	٣,٦٩٥	٦,٠١٥	٠,٩	٠,٨	٧	١٥
١٠٥	الولايات المتحدة	٣,٥	-٠,٥	٤,١	١,٦	٨,١٧٢	١١,٢٧٤	١,٦	١,٤	٨	٣٧
١٠٦	الدانمارك	-٢٠,١	٤٩,٩	٥,٥	٣,٧	٢,٨٣٠	٥,٤٢٣	٠,٦	٠,٧	١٥	٢٢
١٠٧	السويد	٣,٦	٤,٦	٤,٩	٢,٥	٣,٥٧٢	٥,٩٥٤	٠,٧	٠,٧	١٦	١٩
١٠٨	سويسرا	٤,٢	٤,٠	٥,٩	١,٤	١,٨٧٣	٣,٦٩٠	٠,٣	٠,٤	١٠	١٠
	الدول المصدرة للبترول ذات الفائض في رأس المال	**١١,٥**	**١,٤**	**٩,٢**	**١١,٧**	**٤٠٤**	**١,٦٢٠**	**٠,٤**	**٠,٥**	..	(.)
١٠٩	العراق	٤,٩	٦,٩	٥,٩	١,٠	٤٨٧	٦٣٣	٠,٧	٠,٥	(.)	(.)
١١٠	ايران	١٤,٥	-١,٥	١٥,٦	١١,٩	٢٧٠	١,٨٠٨	٠,٤	٠,٩	١	(.)
١١١	ليبيا	٣٩,١	٨,٩	١٧,٩	٢١,٨	٢٥١	١,٨٨٩	٠,١	٠,٣	٨٣	(.)
١١٢	السعودية	١٤,١	٢,٣	١٤,٤	١٦,١	٢٦٧	١,٣٠٦	..	٠,٢	..	(.)
١١٣	الكويت	٤,٦	-٤,٢	٦,٧	١٢,٢	١٠,٣٩٦	٦,٧٧١	٠,٤	٠,٦	..	(.)
	الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية	**٤,٨**	**٦,٥**	**٤,٨**	**٥,٤**	**١,٣٤٧**	**٢,١١٧**	**١,٩**	**٢,١**	..	..
١١٤	الصين الشعبية	٤,٥	٩,١	٣,٦	٩,٠	٦٣٧	٨٠٥	..	٤,٢	..	
١١٥	كوريا الديمقراطية	٩,١	٤,٣	٩,١	٤,٣	٩٨٩	٢,٧٠٢	٣,٨	٤,٤	..	
١١٦	البانيا	١٠,١	٦,٣	١٢,٥	١٢,٨	٣٠٢	٩٩٨	١,١	١,٧	..	
١١٧	كوبا	٢٠,٦	١٩,٤	٤,٤	٢,٧	٩١٢	١,١٦٨	١,٠	١,٨	..	٣٩
١١٨	منغوليا	١٠,٤	٩,٣	٧,٣	٨,١	٥٤٠	١,٢٤٠	٠,٨	١,٦	..	
١١٩	رومانيا	٥,٨	١,٦	٨,٠	٤,٥	١,٣٤٢	٤,٠٤٢	٣,٨	٢,٧	..	
١٢٠	بلغاريا	٣,٣	٠,٨	٩,٨	٣,٨	١,٣٠٣	٤,٠٢٠	١,٢	١,٩	٧	
١٢١	هنغاريا	١,٨	٢,٠	٣,٩	٣,٠	٢,٠٧٢	٣,٤٥١	١,٥	١,٢	١٣	١٤
١٢٢	بولندا	٣,٩	٤,٢	٤,١	٥,٨	٣,١٠٧	٥,٥٩٦	٢,١	١,٨	..	
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	٥,٦	٥,٥	٥,٣	٤,٢	٢,٨٣٩	٥,٥٠٠	١,٩	١,٨	٤	٤
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	٨,٣	٢,٦	٣,١	٤,٠	٤,٧٤١	٧,٥٣١	١,٩	١,٩	..	١٥
١٢٥	المانيا الديمقراطية	٠,٥	١,٢	٢,١	٢,١	٤,٩٥٠	٧,١٢١	١,٨	١,٥	..	..

الجدول ٨ : نحو تجارة السلع

	تجارة السلع (بملايين الدولارات الاميركية)		متوسط معدلات النمو سنويا (أ) النسبة المئوية				شروط التجارة ١٩٧٠ = ١٠٠	
			الصادرات		الواردات			
	الصادرات ١٩٧٨(ب)	الواردات ١٩٧٨ (ب)	١٩٦٠ - ٧٠	١٩٧٠ - ٧٨	١٩٦٠ - ٧٠	١٩٧٠ - ٧٨	١٩٦٠	١٩٧٨
دول ذات دخل منخفض	**٢٨,٧٤٩**	**٣٢,٠٧٣**	**٥,٠**	**-٠,٨**	**٥,٠**	**٣,٢**	**٩٨**	**٩٨**
١ كمبوتشيا	..	..	-٣,٣	..	٣,٠	..	١٠٢	١٣٦
٢ بنغلادش	٥٧٦	١,٢٩٤	٦,٦	٤,٧	٧,٠	٢,٩	١٥٥	٧٤
٣ لاوس	٩	٦٤	..	..	..	..	..	..
٤ بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..
٥ اثيوبيا	٣١٠	٥٢٢	٣,٧	٥,٤	٦,٢	-٠,٣	٧٥	١٢٦
٦ مالي	١٠٧	٢١٩	٢,١	٧,٧	-٠,٤	٥,٠	٩١	٩٣
٧ نيبال	٨٧	٢٢٧	..	..	..	..	..	..
٨ الصومال	١٠٧	٢٤١	٢,٣	٧,٨	٢,٦	١٣,٧	١٠٧	٧٢
٩ بوروندي	٦٧	٩٨	..	..	..	..	..	..
١٠ تشاد	١٠٢	١٩٢	٥,٩	٣,٠	٥,٠	١,٧	١٠٦	١٢٢
١١ موزامبيق	١٢٩	٢٧٨	٦,٠	١٥,٩	٧,٨	١٣,٤	١٠٣	٩٦
١٢ بورما	٢٤٣	٣٠٩	١١,٦	٠,٥	-٥,٧	٤,٦	١٠١	٨٣
١٣ فولتا العليا	٥٧	٢١٠	١٤,٤	٨,٥	٧,٨	٩,٤	٧٥	٨٩
١٤ فيتنام	..	..	..	..	..	..	..	..
١٥ الهند	٦,٦١٤	٧,٩٥٤	٣,١	٦,٠	-٠,٩	٣,٢	١٠٤	٨٠
١٦ مالاوي	١٨٧	٣٣٩	١١,٦	٢,٤	٧,٧	٤,٢	١١٦	١١٢
١٧ رواندا	٧٠	١٧٩	١٥,٧	٣,٦	٨,٠	١١,٧	٨٩	١٢٣
١٨ سريلانكا	٨٤٦	٩٣٩	٤,٦	٣,٨	-٠,٣	٢,٧	١٧٥	١٢٤
١٩ غينيا	٣١٤	٢٧٣	..	..	..	..	..	..
٢٠ سيراليون	١٦١	٢٧٨	٠,٣	-٣,١	١,٩	٤,٠	٨٩	٧٧
٢١ زائير	٩٢٥	٥٨٩	١,٨	٤,١	٥,٥	١٠,٤	٦١	٦١
٢٢ النيجر	١٥٨	٣٤٦	٦,٠	١٣,٢	١١,٩	٥,٥	٩٠	٧٨
٢٣ بنين	٢٦	٢٦٧	٥,٠	١٣,٦	٧,٥	٦,٨	٨٩	٧٩
٢٤ باكستان	١,٤٧١	٣,٢٧٥	٨,٢	١,٣	٤,٢	٥,٩	٩٣	٨٢
٢٥ تانزانيا	٤٥٧	١,١١٧	٣,٥	٦,٠	٦,٠	١,٠	٩٦	١٠٤
٢٦ افغانستان	٣٢٢	٦٨١	٢,٤	٢,٤	٠,٨	٨,١	٩٩	١٣٣
٢٧ افريقيا الوسطى	٧٢	٥٧	٨,١	١,٨	٤,٥	٠,٩	٩٣	١٠٣
٢٨ مدغشقر	٣٨٧	٤٤٣	٥,٤	-٠,٩	٤,٠	٤,٠	١١٨	٨٧
٢٩ هايتي	١٥٢	١٤٠	..	..	..	..	..	..
٣٠ موريتانيا	١١٩	١٨١	٥٥,٢	-٠,٨	٤,٦	٦,٣	١١٢	٦٨
٣١ ليسوتو	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٢ اوغاندا	٣٥٠	٢٥٥	٥,٠	٥,٣	٦,٢	٧,٦	٩٥	١٠٦
٣٣ انغولا	٥٠٠	٣٤٠	٩,٠	٨,٩	١١,٦	٤,٧	٨٩	١٤٥
٣٤ السودان	٥٣٣	١,١٩٨	٢,١	٣,٢	١,١	٦,٤	١٠٠	٩٢
٣٥ توغو	٢٣٥	٣٨١	١٠,٥	٠,٣	٨,٤	١٢,٤	٩٥	١٠٥
٣٦ كينيا	١,٠٢٢	١,٧٠٩	٧,٢	٠,٨	٦,٣	( )	١١٢	١٠٤
٣٧ السنغال	٣٩١	٧٨٨	١,٢	٤,٤	٢,٧	٤,٧	٩١	١٠٠
٣٨ اندونيسيا	١١,٦٤٣	٦,٦٩٠	٣,٥	٧,٢	١,٩	١٥,٨	١٣٨	٢٢٥
دول ذات دخل متوسط	**١٧٩,٩٣٥**	**٢٣١,٦٦٣**	**٥,٥**	**٥,٢**	**٦,٨**	**٥,٨**	**٩٣**	**٩٠**
٣٩ مصر	١,٩٠١	٦,٤٨٠	٣,٢	٢,٣	-٠,٩	١٦,٦	١٠٤	٩٢
٤٠ غانا	١,٣٠٤	١,٢٦٦	٠,١	-٠,١	١,٦	٢,٧	٩٢	٨٠
٤١ اليمن الديموقراطية	١٠٥	٥٩٠	..	..	..	..	..	..
٤٢ كاميرون	٨٠٣	١,٠٥٧	٦,٩	٢,٤	٩,٣	٦,٧	٩٠	٩٧
٤٣ ليبريا	٤٨٦	٤٨١	١٨,٣	١,٥	٢,٨	٢,٠	١٩٤	٨٥
٤٤ هندوراس	٥٩٦	٦٩٣	١١,١	٢,٩	١١,٧	٢,٦	٩١	٧٧
٤٥ زامبيا	٨٣٢	٦١١	٢,٢	٤,٧	٩,٨	٦,٩	٥٠	٥٦
٤٦ زمبابوي	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٧ تايلاند	٤,٠٨٥	٥,٢٥٦	٥,٢	١٢,٢	١١,٢	٥,٦	١١٨	٨٢
٤٨ بوليفيا	٦٢٧	٧٦٨	٩,٧	١,٧	٨,١	١٢,٢	٦٩	١٣٠
٤٩ الفيليبين	٣,٤٢٥	٥,١٤٣	٢,٢	٥,٤	٧,٢	٤,٧	٧٣	٦٩
٥٠ الجمهورية العربية اليمنية	٣٤	١,٠٤٣	..	..	..	..	..	..
٥١ الكونغو	١٢٨	٣٣٤	٤,٩	١٤,٧	١,٠	٦,٧	٩٨	١١٤
٥٢ نيجيريا	٩,٤٨٣	١٢,٨٥٧	٦,١	٠,٥	١,٧	٢٥,٠	٩٧	٢٩٠
٥٣ بابوا غينيا الجديدة	٧٨٠	٦٧٦	..	..	..	..	..	..
٥٤ السالفادور	٦٢٩	١,٠٢٥	٥,٦	٠,٦	٦,٤	٨,٤	٩٤	١٠٦
٥٥ المغرب	١,٥١١	٢,٩٧٠	٢,٥	٢,٦	٣,٣	١٣,٧	١٠٣	٨٦
٥٦ البيرو	١,٩٤٩	١,٩٦٠	١,٩	٣,٨	٣,٦	٣,١	٦٣	٧٧
٥٧ ساحل العاج	٢,٣٢٢	٢,٣٢٥	٨,٨	٨,٥	٩,٧	١٠,٦	٨٩	٩٤
٥٨ نيكارغوا	٥٩٤	٦٤٦	٩,٧	٥,٦	١٠,٣	٤,٢	٨٨	٩٠
٥٩ كولومبيا	٣,٠١٨	٣,٠٦٠	٢,٢	١,٢	٢,٤	٠,٧	٩٠	١٠٧
٦٠ باراغواي	٢٥٧	٣١٩	٥,٤	٧,٦	٧,٥	٨,٠	٩٢	١٠٧
٦١ اكوادور	١,٤٩٤	١,٦٢٧	٣,٧	٩,٥	١١,٦	١٢,٧	١١٠	١٢٩
٦٢ الدومينيكان	٦٠٤	٨٦٠	٢,٣	٦,٧	١٠,٠	٤,٥	٧٧	٦٢
٦٣ غواتيمالا	١,٠٩٠	١,٢٨٦	٩,٠	٣,٤	٧,١	٧,١	٩٧	١٠٠
٦٤ سوريا	١,٠٥٣	٢,٤٣٧	٣,٢	٧,١	٤,٢	١٥,٥	٩٤	١٣٩
٦٥ تونس	١,١٢٦	٣,١٦٢	٤,١	٢١,١	٢,٣	٣٠,٣	١٠٤	١٣٣
٦٦ الاردن	٢٩٧	١,٤٩٩	١٠,١	٢١,٥	٣,٦	١٦,٣	٩٩	٨٤

		تجارة السلع (بملايين الدولارات الاميركية)		متوسط معدلات النمو سنويا (أ) النسبة المئوية				شروط التجارة ١٩٧٠ = ١٠٠	
				الصادرات		الواردات			
		الصادرات ١٩٧٨(ب)	الواردات ١٩٧٨ (ب)	١٩٦٠ - ٧٠	١٩٧٠ - ٧٨	١٩٦٠ - ٧٠	١٩٧٠ - ٧٨	١٩٦٠	١٩٧٨
٦٧	ماليزيا	٧,٤١٣	٥,٩٢٩	٦,١	٥,٢	٢,٧	٦,٨	١٣٩	١١٩
٦٨	جامايكا	٧١٠	٨٧٢	٤,٧	-٢,٧	٨,٢	-٥,٩	١٠٠	٩٠
٦٩	لبنان	٦٢٥	١,٦٩٦	١٤,١	٥,٧	٥,١	(.)	٧٨	٨٧
٧٠	كوريا	١٢,٧١١	١٤,٩٧٢	٣٥,٢	٢٨,٨	٢٠,١	١٣,٥	٧٨	٨١
٧١	تركيا	٢,٢٨٨	٤,٥٩٧	١,٦	٢,٥	٥,٥	٨,١	..	٧١
٧٢	الجزائر	٢,٨٦٦	٨,٥٣١	٤,١	-٠,٨	-١,٠	١٦,٦	١١٥	٢٨١
٧٣	المكسيك	٥,٧٣٩	٧,٧٤٤	٣,٣	٥,٢	٦,٤	٤,٠	٨٧	١٠٨
٧٤	باناما	٢٤٤	٩٤٢	١٠,٤	٢,٢	١٠,٤	-٣,٤	٨٩	٦١
٧٥	جمهورية الصين	١٢,٦٨٢	١١,٠٣٣	٢٣,٧	٩,٣	١٧,٩	٩,١	٧٩	٧٥
٧٦	تشيلي	٢,٤٨١	٢,٥٩٥	٠,٦	٦,٥	٤,٧	-٠,٩	٥٣	٥٠
٧٧	جنوب افريقيا	٧,١٨٢	٧,١٩٣	٥,٥	٦,٧	٨,٢	-١,٨	١٠٠	٧٥
٧٨	كوستاريكا	٨١٦	١,١٨٤	٩,٤	٥,٩	١٠,٠	٤,٧	١٠٣	٨١
٧٩	البرازيل	١٢,٥٢٧	١٤,٥٣٨	٥,٠	٦,٠	٤,٩	٦,٦	٨٨	٩٠
٨٠	اوروغواي	٦٨٦	٧٧٤	٢,١	-٥,٠	-٢,٨	٢,٣	٩٩	٨٢
٨١	الارجنتين	٦,٤٠٠	٣,٨٣٤	٣,٥	٦,٨	٠,٣	-٠,١	١٠١	٩٥
٨٢	البرتغال	٢,٣٩٣	٤,٧٩١	٩,٦	-٥,٩	١٤,١	٤,٧	٨٣	٨٦
٨٣	يوغوسلافيا	٥,٦٥٩	٩,٩٨٧	٧,٨	٤,٨	٩,٠	٤,٩	٩٦	٩٨
٨٤	ترينيداد وتوباغو	٢,٠٣٩	١,٩٦٧	٥,٠	-١,٣	٣,٢	-٤,٤	١١٥	١٠٩
٨٥	فنزويلا	٩,١٢٦	١٠,٦١٤	٢,٠	-١٠,١	٤,٣	١٤,٩	١١٢	٢٩٢
٨٦	هونغ كونغ	١١,٤٩٩	١٣,٤٥٢	١٢,٧	٤,٨	٩,٢	٣,٢	..	٩٧
٨٧	اليونان	٣,٣٤١	٧,٦٤٨	١٠,٧	١٣,١	١٠,٩	٥,٩	٩٢	٩٣
٨٨	سنغافورة	١٠,٣٤١	١٣,٠٤٩	٤,٢	٩,٨	٥,٩	٨,١	..	..
٨٩	اسبانيا	١٣,١١٥	١٨,٧٠٨	١١,٦	١١,٠	١٨,٤	٣,٣	٩٣	٦٨
٩٠	اسرائيل	٣,٧١٦	٥,٥٨٢	١٠,٩	١٠,٦	٨,٧	٤,٥	٩١	٨٣
	الدول الصناعية	**٨٣٧,٥٩٦**	**٨٦٢,٤٥٥**	**٨,٧**	**٥,٧**	**٩,٤**	**٥,١**	**٩٩**	**٩٥**
٩١	ايرلندا	٥,٦٧٨	٧,٠٩٧	٧,٢	٨,٤	٨,٢	٦,٣	٩٤	١٠٨
٩٢	ايطاليا	٥٦,٠٤٧	٥٦,٤٤٦	١٣,٥	٧,٢	٩,٧	٢,٧	١٠٤	٨٠
٩٣	نيوزيلندا	٣,٧٥٢	٣,٥٠٠	٤,٦	٢,٤	٣,٠	٣,٣	١١٥	٩٤
٩٤	المملكة المتحدة	٧١,٦٩١	٧٨,٥٥٧	٤,٨	٥,٥	٥,٠	٤,٦	٩٥	٩٤
٩٥	فنلندا	٨,٦١٨	٧,٨٦٤	٦,٧	٣,٠	٧,١	١,٦	٩٨	٩٧
٩٦	النمسا	١٢,٢٠٥	١٦,٠١٣	٩,٦	٦,٨	٩,٧	٧,٢	١٠٠	٩٧
٩٧	اليابان	٩٧,٥٠١	٧٨,٧٣١	١٧,٥	٩,٧	١٣,٧	٥,٠	١٠٢	٨٨
٩٨	اوستراليا	١٤,١٢٧	١٣,٨٨٥	٦,٥	٤,٠	٧,٢	٥,١	١١٦	٩٨
٩٩	فرنسا	٧٦,٦٠٩	٨١,٨٠٥	٨,٣	٧,٣	١٠,٩	٦,٧	٩٣	٩٦
١٠٠	هولندا	٥٠,١٨٨	٥٣,٠٨٢	٩,٩	٥,٧	٩,٤	٤,٤	١٠٠	٩٢
١٠١	بلجيكا	٤٤,٨٥٣	٤٨,٣٧٦	١٠,٨	٥,٧	١٠,٣	٦,٠	١١٠	٩٢
١٠٢	كندا	٤٦,٠٦٥	٤٣,٤٣٤	٩,٩	٤,٣	٩,٣	٧,١	٩٨	١٠٢
١٠٣	النروج	١٠,٠١١	١١,٤٧٣	٩,١	٦,٣	٩,٥	٥,١	٩١	١٠٢
١٠٤	جمهورية المانيا الاتحادية	١٤٢,٠٩٠	١٢٠,٦٦٨	١٠,٢	٦,٩	١٠,٠	٦,٣	٩٠	١٠٤
١٠٥	الولايات المتحدة	١٤١,١٥٤	١٨٢,٧٨٧	٦,٠	٦,٥	٩,٨	٥,٤	٩٣	٧٧
١٠٦	الدانمارك	١١,٨٨٦	١٤,٨١٠	٧,١	٤,٢	٨,١	٣,٤	١٠٨	٩٤
١٠٧	السويد	٢١,٥٦٠	٢٠,١٢٣	٧,٧	٢,٣	٧,٣	٢,٣	١٠٩	٩٤
١٠٨	سويسرا	٢٣,٥٦١	٢٣,٨٠٤	٩,٠	٥,١	٨,٥	٢,٣	٩١	١١٢
	الدول المصدرة للبترول ذات الفائض في رأس المال	**٩٤,١٠٧**	**٤٩,٨٦٦**	**٩,٥**	**١,٢**	**١١,١**	**٢١,١**	**١٠٧**	**٣٩٣**
١٠٩	العراق	١١,٠٠٨	٤,٢١٣	٧,٣	٠,٦	١,٣	٢١,١	١١٢	٤٠٣
١١٠	ايران	٢٢,٤٣٠	١٦,٠١٩	١٢,٧	-١,٢	١١,٣	٢٢,٩	١٠٨	٣٧٢
١١١	ليبيا	٩,٥٠٢	٤,٦٠٣	٦١,٠	-٧,٠	١٥,٤	١٨,٧	٩٨	٢٨٠
١١٢	السعودية	٤٠,٧١٦	٢٠,٤٢٤	٩,٥	٦,٢	١١,١	٤١,٥	١٠٧	٣٩٦
١١٣	الكويت	١٠,٤٥٠	٤,٦٠٧	٦,٩	-٩,٧	١٠,٤	١٩,٢	١٠٥	٣٩٢
	الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية	**١٢٨,٨٢١**	**١٣٦,٤٢٠**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**
١١٤	الصين الشعبية	١٠,٦٨٠	١١,٩٥٠	..	..	..	..	..	..
١١٥	كوريا الديمقراطية	..	٩٥٠	..	..	..	..	..	..
١١٦	البانيا	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٧	كوبا	٤,٤٥٦	٤,٦٨٧	٣,٩	١٣,٥	٥,٥	٤,٥	١١٢	٦٦
١١٨	منغوليا	٢٨١	٤١٧	..	..	..	..	..	..
١١٩	رومانيا	٨,٢٢٧	٩,٠٨٧	٩,٩	..	١٠,٥	..	.	..
١٢٠	بلغاريا	٧,٤٧٨	٧,٦٥١	١٤,٥	١٠,٧	١٢,٨	١٠,٨	..	..
١٢١	هنغاريا	٦,٣٤٥	٧,٩٠٢	٩,٧	١٣,٠	٩,١	١٢,٢	..	٨٣
١٢٢	بولندا	١٤,١١٤	١٦,٠٨٩	١٠,٠	٩,٣	٨,٩	١١,٤	..	١٠٣
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	٥٢,٢١٦	٥٠,٥٥٠	..	٧,٨	..	١٠,٢	..	..
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	١١,٧٤٧	١٢,٥٦٥	٦,٦	٦,٠	٦,٩	٦,٥	..	..
١٢٥	المانيا الديمقراطية	١٣,٢٦٧	١٤,٥٧٢	٨,٣	٧,٩	٨,٦	٨,٠	.	..

الجدول ٩ : هيكل صادرات السلع.

النسبة المئوية لصادرات السلع

	نفط وخامات ومعادن		مواد اولية اخرى		منسوجات والبسة		آلات وتجهيزات للنقل		مواد مصنعة اخرى	
	١٩٦٠(أ)	١٩٧٧	١٩٦٠(أ)	١٩٧٧	١٩٦٠(أ)	١٩٧٧	١٩٦٠(أ)	١٩٧٧	١٩٦٠(أ)	١٩٧٧
دول ذات دخل منخفض	**١٣**	**٣٧**	**٧٠**	**٤٤**	**١٢**	**٧**	**(.)**	**٢**	**٥**	**١٠**
١ كمبوتشيا	.	.	١٠٠	٨٠	.	٦	.	(.)	.	١٤
٢ بنغلادش	..	٢	..	٤٢	..	٤٥	..	١	..	١٠
٣ لاوس	.	٢٠	..	٦٥	..	١	..	.	..	١٤
٤ بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥ اثيوبيا	.	.	١٠٠	٩٧	.	(.)	١	١	.	٢
٦ مالي	.	(.)	٩٦	٩٨	١	(.)	١	١	٢	١
٧ نيبال	..	(.)	..	٨٢	.	١	.	١	..	١٦
٨ الصومال	.	.	٨٨	٩٧	.	.	٨	٣	٤	.
٩ بوروندي	..	٨	..	٩١	..	.	..	.	..	١
١٠ تشاد	٦٥	.	٣٢	٩٦	.	١	.	.	٣	٣
١١ موزامبيق	.	١١	١٠٠	٨٦	.	٢	.	.	.	١
١٢ بورما	٤	٦	٩٥	٨٨	.	.	.	١	١	٥
١٣ فولتا العليا	.	(.)	١٠٠	٩٥	.	(.)	.	١	(.)	٤
١٤ فيتنام	..	١٢	..	٣٢	..	٣٢	..	(.)	..	٢٣
١٥ الهند	١٠	٩	٤٥	٣٥	٣٥	٢٠	١	٦	٩	٣٠
١٦ مالاوي	..	(.)	..	٩٦	..	٢	..	(.)	..	٢
١٧ رواندا	..	١٠	..	٩٠	..	.	..	.	..	(.)
١٨ سريلانكا	(.)	٦	٩٩	٨٢	.	٢	.	(.)	١	١٠
١٩ غينيا	..	٦٥	..	١٥	..	.	..	(.)	..	٢٠
٢٠ سيراليون	١٥	٨	٢٠	٤٨	.	.	.	.	٦٥	٤٤
٢١ زائير	٤٢	٧١	٥٧	٢١	.	.	.	١	١	٧
٢٢ النيجر	..	٣١	١٠٠	٣٥	.	١	.	.	.	٣٣
٢٣ بنين	.	٦	١٠٠	٨٥	.	٢	(.)	.	.	٧
٢٤ باكستان	.	٥	٧٣	٣٦	٢٣	٤٤	١	٢	٣	١٣
٢٥ تانزانيا	(.)	٤	٨٧	٩٠	.	١	.	(.)	١٣	٥
٢٦ افغانستان	(.)	١٣	٨٢	٧٤	١٤	١٢	٣	.	١	١
٢٧ افريقيا الوسطى	١٢	(.)	٨٦	٧٦	(.)	(.)	١	(.)	١	٢٤
٢٨ مدغشقر	٤	١٤	٩٠	٧٨	١	٤	١	.	٤	٤
٢٩ هايتي	.	١٢	١٠٠	٥٣	.	٧	.	٣	.	٢٥
٣٠ موريتانيا	٤	٨٧	٦٩	٩	١	(.)	٢٠	(.)	٦	٤
٣١ ليسوتو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٢ اوغاندا	٨	١	٩٢	٩٩	.	(.)	.	(.)	(.)	(.)
٣٣ انغولا	..	٦٤	..	٢٨	..	.	..	١	..	٧
٣٤ السودان	.	٥	١٠٠	٩٥	.	(.)	.	(.)	.	(.)
٣٥ توغو	.	٤٩	٩٦	٤٥	.	٣	.	٢	٤	١
٣٦ كينيا	١	١٨	٨٧	٧٢	.	(.)	.	١	١٢	٩
٣٧ السنغال	٣	١٣	٩٤	٨٠	١	١	١	(.)	١	٦
٣٨ اندونيسيا	٣٣	٧١	٦٧	٢٧	.	(.)	(.)	١	(.)	١
دول ذات دخل متوسط	**٢٥**	**٣٣**	**٦١**	**٣٠**	**٤**	**١٠**	**٢**	**٩**	**٨**	**١٨**
٣٩ مصر	٤	٢٦	٨٤	٤٩	٩	١٨	(.)	(.)	٣	٧
٤٠ غانا	٧	١٦	٨٣	٨٠	.	.	.	.	١٠	٤
٤١ اليمن الديموقراطية	..	٨٢	..	١٧	..	(.)	..	(.)	..	١
٤٢ كاميرون	١٩	٥	٧٧	٩١	.	١	٢	١	٢	٢
٤٣ ليبريا	٤٥	٦٤	٥٥	٣٤	.	(.)	.	(.)	.	٢
٤٤ هندوراس	٥	٦	٩٣	٨٤	.	٢	.	.	٢	٨
٤٥ زامبيا	..	٩٤	..	٢	..	.	..	(.)	..	٤
٤٦ زمبابوي	٧١	..	٢٥	..	١	..	(.)	..	٣	..
٤٧ تايلاند	٧	٩	٩١	٧٢	.	٨	.	٢	٢	٩
٤٨ بوليفيا	..	٧٩	..	١٧	..	١	..	(.)	..	٣
٤٩ الفيليبين	١٠	١٧	٨٦	٥٨	١	٥	.	٢	٣	١٨
٥٠ الجمهورية العربية اليمنية	..	(.)	..	٩٠	..	٣	..	١	..	٦
٥١ الكونغو	٧	٦٠	٨٤	٢٤	(.)	.	٥	٢	٤	١٤
٥٢ نيجيريا	٨	٩٣	٨٩	٦	.	.	.	(.)	٣	١
٥٣ بابوا غينيا الجديدة	.	٣٥	٩٢	٦٣	.	.	.	.	٨	٢
٥٤ السالفادور	.	٢	٩٤	٧٨	٣	٧	(.)	٢	٣	١١
٥٥ المغرب	٣٨	٤٦	٥٤	٣٣	١	١٠	١	١	٦	١٠
٥٦ البيرو	٤٩	٤٧	٥٠	٤٥	.	٢	.	١	١	٥
٥٧ ساحل العاج	١	٤	٩٨	٨٩	.	٢	(.)	٢	١	٣
٥٨ نيكارغوا	٣	١	٩٥	٨٢	.	٣	.	١	٢	١٣
٥٩ كولومبيا	١٩	٤	٧٩	٧٧	.	٥	(.)	٣	٢	١١
٦٠ باراغواي	.	.	١٠٠	٩١	.	.	.	.	.	٩
٦١ أكوادور	.	٥٠	٩٩	٤٨	.	١	.	(.)	١	١
٦٢ الدومينيكان	٦	٣	٩٢	٧٩	.	( )	.	١	٢	١٧
٦٣ غواتيمالا	٢	١	٩٥	٨٢	١	٤	.	١	٢	١٢
٦٤ سوريا	.	٦٢	٨١	٢٨	٢	٤	.	٣	١٧	٣
٦٥ تونس	٢٤	٤٩	٦٦	١٧	١	١٩	١	١	٨	١٤
٦٦ الاردن	.	٣١	٩٦	٣٨	.	٤	.	١	٤	٢٦

النسبة المئوية لصادرات السلع

	نفط ومعادن		مواد اولية اخرى		منسوجات والبسة		الات وتجهيزات للنقل		مواد مصنعة اخرى	
	١٩٦٠(أ)	١٩٧٧	١٩٦٠(أ)	١٩٧٧	١٩٦٠(أ)	١٩٧٧	١٩٦٠(أ)	١٩٧٧	١٩٦٠(أ)	١٩٧٧
٦٧ ماليزيا	٢٠	٢٧	٧٤	٥٦	(٠)	٢	(٠)	٧	٦	٨
٦٨ جامايكا	٥٠	٢٤	٤٥	٢١	٢	١	٠	٠	٣	٥٤
٦٩ لبنان	..	٣	..	٢٧		١١	..	٢٦	..	٣٣
٧٠ كوريا	٣٠	٢	٥٦	١٣	٨	٣٢	(٠)	١٧	٦	٣٦
٧١ تركيا	٨	٨	٨٩	٦٧	٠	١٨	٠	١	٣	٦
٧٢ الجزائر	١٢	٩٧	٨١	٢	٠	(٠)	١	(٠)	٦	١
٧٣ المكسيك	٢٤	٣٢	٦٤	٣٩	٤	٤	١	٦	٧	١٩
٧٤ باناما	..	٢٨	..	٦٣	..	٣	..	١	..	٥
٧٥ جمهورية الصين	..	١٤	..	٣٧	..	٢٣	..	٣	..	٢٣
٧٦ تشيلي	٩٢	٨٢	٤	١٠	٠	(٠)	٠	(٠)	٤	٧
٧٧ جنوب افريقيا	٢٩	٢٩	٤٢	٢٩	٢	١	٤	٦	٢٢	٣٥
٧٨ كوستاريكا	٠	(٠)	٩٥	٧٦	٠	٣	٠	٣	٥	١٨
٧٩ البرازيل	٨	١٠	٨٩	٦٤	٠	٤	(٠)	١١	٣	١١
٨٠ اوروغواي	..	١	..	٦٠	..	١٨	..	٢	..	١٩
٨١ الارجنتين	١	١	٩٥	٧٥	٠	٢	(٠)	٩	٤	١٣
٨٢ البرتغال	٨	٤	٣٧	٢٦	١٨	٢٦	٣	١٥	٣٤	٢٩
٨٣ يوغوسلافيا	١٨	١١	٤٥	٢٠	٤	٨	١٥	٣٢	١٨	٢٩
٨٤ ترينيداد وتوباغو	٨٢	٩٢	١٤	٣	٠	(٠)	٠	١	٤	٤
٨٥ فنزويلا	٧٤	٩٧	٢٦	١	٠	(٠)	٠	( )	(٠)	٢
٨٦ هونغ كونغ	٥	١	١٥	٣	٤٥	٤٦	٤	١٦	٣١	٣٤
٨٧ اليونان	٩	١٤	٨١	٣٦	١	١٨	١	٥	٨	٢٧
٨٨ سنغافورة	١	٣٢	٧٣	٢٤	٥	٥	٧	٢٤	١٤	١٥
٨٩ اسبانيا	٢١	٦	٥٧	٢٣	٧	٦	٢	٢٦	١٣	٣٩
٩٠ اسرائيل	٤	١	٣٥	١٩	٨	٧	٢	١٠	٥١	٦٣
الدول الصناعية	**١١**	**٩**	**٢٣**	**١٥**	**٧**	**٥**	**٣٠**	**٣٩**	**٢٩**	**٣٢**
٩١ ايرلند	٥	٣	٦٧	٤٢	٦	٩	٤	١٥	١٨	٣١
٩٢ ايطاليا	٨	٧	١٩	١٠	١٧	١١	٢٩	٢٤	٢٧	٣٨
٩٣ نيوزيلندا	(٠)	٦	٩٧	٧٧	٠	٢	(٠)	٣	٣	١١
٩٤ المملكة المتحدة	٧	١٠	٩	٩	٨	٥	٤٤	٣٧	٣٢	٣٩
٩٥ فنلندا	٣	٦	٥٠	٢٠	١	٦	١٣	٢٦	٣٣	٤٢
٩٦ النمسا	٢٦	٥	٢٢	١١	١٠	١٠	١٦	٢٨	٢٦	٤٦
٩٧ اليابان	١١	١	١٠	٢	٢٨	٥	٢٣	٥٦	٢٨	٣٦
٩٨ اوستراليا	١٣	٣٤	٧٩	٤٥	(٠)	(٠)	٣	٤	٥	١٧
٩٩ فرنسا	٩	٦	١٨	١٧	١٠	٦	٢٥	٣٨	٣٨	٣٣
١٠٠ هولندا	١٥	٢٢	٣٤	٢٥	٨	٥	١٨	١٩	٢٥	٢٩
١٠١ بلجيكا	١٥	١١	٩	١٢	١٢	٨	١٣	٢٤	٥١	٤٥
١٠٢ كندا	٣٣	٢٦	٣٧	٢٣	١	١	٨	٣٣	٢١	١٧
١٠٣ النروج	٢٢	٣٢	٣٤	١٥	٢	١	١٠	٢٩	٣٢	٢٣
١٠٤ جمهورية المانيا الاتحادية	٩	٥	٤	٦	٤	٥	٤٤	٤٨	٣٩	٣٦
١٠٥ الولايات المتحدة	١٠	٦	٢٧	٢٤	٣	٢	٣٥	٤٣	٢٥	٢٥
١٠٦ الدانمارك	٢	٥	٦٣	٣٩	٣	٥	١٩	٢٧	١٣	٢٤
١٠٧ السويد	١٠	٦	٢٩	١٤	١	٢	٣١	٤٤	٢٩	٣٤
١٠٨ سويسرا	٢	٣	٨	٥	١٢	٧	٣٠	٣٣	٤٨	٥٢
الدول المصدرة للبترول ذات الفائض في رأس المال	**٩٥**	**٩٩**	**٤**	**(٠)**	**٠**	**(٠)**	**٠**	**(٠)**	**١**	**١**
١٠٩ العراق	٩٧	٩٩	٣	١	٠	(٠)	٠	(٠)	٠	(٠)
١١٠ ايران	٨٨	٩٩	٩	١	٠	(٠)	٠	(٠)	٣	(٠)
١١١ ليبيا	١٠٠	١٠٠	٠	(٠)	٠	(٠)	٠	(٠)	٠	(٠)
١١٢ السعودية	٦	١٠٠	٨٤	٠	٠	٠	٠	٠	١٠	٠
١١٣ الكويت	..	٨٨	..	١	..	١	..	٣	..	٧
الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية	**..**	**٢٤**	**..**	**١٦**	**..**	**٤**	**..**	**٣١**	**..**	**٢٥**
١١٤ الصين الشعبية	..	١٤	..	٣٧	..	٢٣	..	٣	..	٢٣
١١٥ كوريا الديمقراطية	..	٥١	..	٣١	..	٦	..	١	..	١١
١١٦ البانيا	..	٣٣	..	٢٦	..	٦	..	٤	..	٣١
١١٧ كوبا	..	٧	..	٨٠	..	٨	..	( )	..	٥
١١٨ منغوليا	٢	٧	٩٣	٩٣	١	٠	(٠)	(٠)	٤	(٠)
١١٩ رومانيا	..	١٢	..	٢٠	..	٩	..	٢٤	..	٣٥
١٢٠ بلغاريا	٣	٢	٧٥	٣٤	١٢	٥	٦	٣٩	٤	٢٠
١٢١ هنغاريا	٦	٧	٢٨	٢٥	٧	٨	٣٨	٣٣	٢١	٢٧
١٢٢ بولندا	٢٤	٤٣	٢٨	١١	١	(٠)	٢١	١٩	٢٦	٢٧
١٢٣ الاتحاد السوفياتي	..	٢١	..	١١	.	٧	..	٣٩	..	٢٢
١٢٤ تشيكوسلوفاكيا	٢٠	٧	١١	٦	(٠)	٦	٤٥	٥١	٢٤	٣٠
١٢٥ المانيا الديمقراطية	..	٣	..	٣	..	٥	..	٥٧	..	٣٢

الجدول ١٠ : هيكل واردات السلع

النسبة المئوية لواردات السلع

	اغذية		نفط		مواد اولية اخرى		الات وتجهيزات للنقل		مواد مصنعة اخرى	
	١٩٦٠(ا)	١٩٧٧(ب)	١٩٦٠(ا)	١٩٧٧(ب)	١٩٦٠(ا)	١٩٧٧(ب)	١٩٦٠(ا)	١٩٧٧(ب)	١٩٦٠(ا)	١٩٧٧(ب)
دول ذات دخل منخفض	٢٢	١٦	٧	١٩	١٦	٩	٢٥	٢٦	٣٠	٣٠
١ كمبوتشيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢ بنغلادش	..	١٨	..	٢٤	..	٦	..	١٣	..	٣٩
٣ لاوس	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤ بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥ اثيوبيا	..	٦	..	١٥	..	٣	..	٣٤	..	٤٢
٦ مالي	٢٠	١٩	٥	١٤	٤	٢	١٨	٣٠	٥٣	٣٥
٧ نيبال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨ الصومال	٢٧	..	٤	..	٠	..	١٨	..	٥١	..
٩ بوروندي	..	٢٣	..	١١	..	٨	..	٢٧	..	٣١
١٠ تشاد	١٩	..	١٢	..	٤	..	١٩	..	٤٦	..
١١ موزامبيق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢ بورما	١٤	..	٤	..	٩	..	١٧	..	٥٦	..
١٣ فولتا العليا	٢١	..	٤	..	١	..	٢٤	..	٥٠	..
١٤ فيتنام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٥ الهند	٢١	١٦	٦	٢٦	٢٨	١٥	٣٠	١٩	١٥	٢٤
١٦ مالاوي	..	٨	..	١٣	..	٢	..	٣٠	..	٤٧
١٧ رواندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٨ سريلانكا	٣٩	٤٠	٧	٢٤	٥	٣	١٥	١٢	٣٤	٢١
١٩ غينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٠ سيراليون	٢٣	٢٣	١٢	٧	٥	١	١٥	١٩	٤٥	٥٠
٢١ زائير	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٢ النيجر	٢٤	..	٥	..	٤	..	١٨	..	٤٩	..
٢٣ بنين	١٧	١٧	١٠	٨	١	٠	١٨	٣٠	٥٤	٤٥
٢٤ باكستان	٢٢	١٧	١٠	١٦	٢	٧	٢٧	٢٨	٣٩	٣٢
٢٥ تانزانيا	..	١٠	..	١٨	..	٥	..	٣٥	..	٣٢
٢٦ افغانستان	١٤	١٤	٧	٨	٤	٠	١٤	٧	٦١	٧١
٢٧ افريقيا الوسطى	١٥	١٦	٩	١	٢	٢	٢٦	٣٦	٤٨	٤٥
٢٨ مدغشقر	١٧	..	٦	..	٣	..	٢٣	..	٥١	..
٢٩ هايتي	..	٢٨	..	١١	..	٤	..	٢٠	..	٣٧
٣٠ موريتانيا	٥	..	٣	..	٣	..	٣٩	..	٥٠	..
٣١ ليسوتو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٢ اوغاندا	٦	١١	٨	١	٨	٣	٢٥	٤٤	٥٣	٤١
٣٣ انغولا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٤ السودان	١٧	..	٨	..	٣	..	١٤	..	٥٨	..
٣٥ توغو	١٦	١٩	٦	٧	٣	١	٣٢	٣١	٤٣	٤٢
٣٦ كينيا	١٢	٦	١١	٢٢	٨	٤	٢٧	٣٤	٤٢	٣٤
٣٧ السنغال	٣٠	..	٥	..	٢	..	١٩	..	٤٤	..
٣٨ اندونيسيا	٢٣	١٦	٥	١٢	١٠	٥	١٧	٣٧	٤٥	٣٠
دول ذات دخل متوسط	١٥	١٢	٩	١٧	١٤	٨	٢٩	٣٢	٣٣	٣١
٣٩ مصر	٢٣	٢٣	١١	٢	١٦	١٠	٢٥	٣٥	٢٥	٣٠
٤٠ غانا	١٩	١٤	٥	١٥	٤	٤	٢٦	٢٧	٤٦	٤٠
٤١ اليمن الديموقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٢ كاميرون	٢٠	١٢	٨	٩	٣	١	١٧	٣٨	٥٢	٤٠
٤٣ ليبريا	١٦	..	٤	..	٧	.	٣٤	.	٣٩	..
٤٤ هندوراس	١٣	٩	٩	١٢	٣	٢	٢٤	٣١	٥١	٤٦
٤٥ زامبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٦ زمبابوي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٧ تايلاند	١٠	٥	١١	٢٢	١١	١٠	٢٥	٣٠	٤٣	٣٣
٤٨ بوليفيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٩ الفيليبين	١٥	١٠	١٠	٢٤	٥	٧	٣٦	٢٦	٣٤	٣٣
٥٠ الجمهورية العربية اليمنية	..	٤١	..	٣	..	١	..	٢٦	..	٢٩
٥١ الكونغو	١٨	٢١	٦	٥	١	١	٣١	٣٥	٤٤	٣٨
٥٢ نيجيريا	١٤	١٣	٥	٢	٦	٢	٢٤	٤٧	٥١	٣٦
٥٣ بابوا غينيا الجديدة	٣٠	٢٣	٥	١٤	٤	١	٢٣	٣٢	٣٨	٣٠
٥٤ السالفادور	١٧	..	٦	..	٦	..	٢٦	..	٤٥	..
٥٥ المغرب	٢٧	١٧	٨	١٢	٧	٧	١٩	٣٨	٣٩	٢٦
٥٦ البيرو	١٦	١٤	٥	١٩	٥	٤	٣٧	٣٥	٣٧	٢٨
٥٧ ساحل العاج	١٨	١٤	٦	١١	٢	٢	٢٧	٣٨	٤٧	٣٥
٥٨ نيكارغوا	٩	٨	١٠	١٤	٥	٢	٢٢	٣١	٥٤	٤٥
٥٩ كولومبيا	٨	١٢	٣	٧	١٥	٧	٤٣	٣٨	٣١	٣٦
٦٠ باراغواي	..	١٥	..	٢٥	..	١		٣٤	..	٢٥
٦١ أكوادور	١٣	٧	٣	١	٩	٣	٣٣	٥٠	٤٢	٣٩
٦٢ الدومينيكان	..	١٧	..	٢١	..		..	٢٥	..	٣٣
٦٣ غواتيمالا	١٢	..	١٠	..	٧	..	٢٦	..	٤٥	
٦٤ سوريا	٢٤	١٢	٨	١٧	٥	٥	١٥	٣٤	٤٨	٣٢
٦٥ تونس	٢٠	١٣	٩	١١	٤	٧	٢٣	٣٤	٤٤	٣٥
٦٦ الاردن	..	١٨	..	٩	..	٣	..	٣٥	..	٣٥

النسبة المئوية لواردات السلع

		اغذية		نفط		مواد اولية اخرى		آلات وتجهيزات للنقل		مواد مصنعة اخرى	
		١٩٦٠(ا)	١٩٧٧(ب)	١٩٦٠(ا)	١٩٧٧(ب)	١٩٦٠(ا)	١٩٧٧(ب)	١٩٦٠(ا)	١٩٧٧(ب)	١٩٦٠(ا)	١٩٧٧(ب)
٦٧	ماليزيا	٢٩	١٧	١٦	١٣	١٣	٧	١٤	٣٣	٢٨	٣٠
٦٨	جامايكا	٢٢	٢٠	٨	٢٩	٩	٦	٢٤	١٢	٣٧	٣٣
٦٩	لبنان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٠	كوريا	١٠	٨	٧	٢٠	٢٥	١٩	١٢	٢٧	٤٦	٢٦
٧١	تركيا	٧	١	١١	٢٦	١٦	٦	٤٢	٣٤	٢٤	٣٣
٧٢	الجزائر	٢٦	١٧	٤	١	٢	٤	١٤	٤٦	٥٤	٣٢
٧٣	المكسيك	٤	١٣	٢	٣	١٠	٨	٥٢	٤٥	٣٢	٣١
٧٤	باناما	١٥	١٠	١٠	٣٣	١	١	٢٢	١٩	٥٢	٣٧
٧٥	جمهورية الصين	..	١١	..	١٩	..	١٤	..	٢٧	..	٢٩
٧٦	تشيلي	..	..	..	..	..	..	..	..	...	..
٧٧	جنوب افريقيا	٦	٦	٧	١	٩	٧	٣٧	٥٢	٤١	٣٤
٧٨	كوستاريكا	١٣	٨	٦	١٠	٦	٣	٢٦	٣٠	٤٩	٤٩
٧٩	البرازيل	١٤	٧	١٩	٣٤	١٣	٧	٣٦	٢٦	١٨	٢٦
٨٠	اوروغواي	..	٧	..	٢٥	..	١١	..	٢٩	..	٢٨
٨١	الارجنتين	٣	٥	١٣	١٦	١١	١٠	٤٤	٣٦	٢٩	٣٣
٨٢	البرتغال	١٥	١٨	١٠	١٥	٢٨	١٣	٢٦	٢٦	٢١	٢٨
٨٣	يوغوسلافيا	١١	٩	٥	١٣	٢٥	١٢	٣٧	٣٥	٢٢	٣١
٨٤	ترينيداد وتوباغو	١٦	١٠	٣٤	٤٨	٧	٢	١٨	١٨	٢٥	٢٢
٨٥	فنزويلا	١٨	١٢	١	١	١٠	٤	٣٦	٥٠	٣٥	٣٣
٨٦	هونغ كونغ	٢٧	١٧	٣	٦	١٦	٨	١٠	١٩	٤٤	٥٠
٨٧	اليونان	١١	٨	٨	١٥	١٦	٨	٤٤	٤٦	٢١	٢٣
٨٨	سنغافورة	٢١	١٢	١٥	٢٦	٣٨	٩	٧	٢٦	١٩	٢٧
٨٩	اسبانيا	١٦	١٥	٢٢	٢٩	٢٥	١٣	٢٢	٢٠	١٥	٢٣
٩٠	اسرائيل	٢٠	١٣	٧	١٥	١٨	٦	٢٨	٢١	٢٧	٤٥
	الدول الصناعية	**٢٢**	**١٣**	**١١**	**٢٢**	**٢٤**	**١٠**	**١٦**	**٢٤**	**٢٧**	**٣١**
٩١	ايرلندا	١٨	١٣	١٢	١٣	١١	٥	٢١	٢٧	٣٨	٤٢
٩٢	ايطاليا	٢٠	١٧	١٤	٢٦	٣١	١٤	١٣	١٩	٢٢	٢٤
٩٣	نيوزيلندا	٨	٧	٨	١٥	١٦	٦	٢٩	٣٢	٣٩	٤٠
٩٤	المملكة المتحدة	٣٦	١٨	١١	١٤	٢٧	١١	٨	٢٣	١٨	٣٤
٩٥	فنلندا	١٣	٩	١٠	٢٤	٢٠	٧	٣٣	٣٠	٢٤	٣٠
٩٦	النمسا	١٦	٨	١٠	١٠	٢٠	٩	٢٩	٣٤	٢٥	٣٩
٩٧	اليابان	١٧	١٧	١٧	٤٤	٤٩	٢٠	٩	٦	٨	١٣
٩٨	اوستراليا	٦	٦	١٠	١٠	١٦	٥	٣١	٣٨	٣٧	٤١
٩٩	فرنسا	٢٥	١٤	١٧	٢١	٢٥	١٠	١٤	٢٣	١٩	٣٢
١٠٠	هولندا	١٨	١٦	١٣	١٩	١٤	٧	٢٢	٢٣	٣٣	٣٥
١٠١	بلجيكا	١٥	١٣	١٠	١٤	٢٦	١٠	٢١	٢٦	٢٨	٣٧
١٠٢	كندا	١٢	٨	٩	١٠	١٢	٥	٣٦	٥٠	٣١	٢٧
١٠٣	النروج	١٢	٧	٩	١١	١٣	٦	٣٦	٤٢	٣٠	٣٤
١٠٤	جمهورية المانيا الاتحادية	٢٦	١٦	٨	١٧	٢٨	١١	١٠	١٩	٢٨	٣٧
١٠٥	الولايات المتحدة	٢٤	١٠	١٠	٣٠	٢٥	٨	١٠	٢٥	٣١	٢٧
١٠٦	الدانمارك	١٨	١٣	١٢	١٧	١١	٦	٢٣	٢٧	٣٦	٣٧
١٠٧	السويد	١٣	٩	١٤	١٨	١٣	٦	٢٦	٣١	٣٤	٣٦
١٠٨	سويسرا	١٨	١١	٨	١٠	١٣	٧	٢١	٢٤	٤٠	٤٨
	الدول المصدرة للبترول ذات الفائض في رأس المال	**..**	**١٣**	**..**	**١**	**..**	**٢**	**..**	**٤٣**	**..**	**٤١**
١٠٩	العراق	..	١٥	..	(.)	..	٣	..	٥٤	..	٢٨
١١٠	ايران	١٤	١١	١	(.)	١	٣	٢٣	٤٥	٦١	٤١
١١١	ليبيا	١٣	١٩	٥	١	١٠	٣	٤٠	٣٧	٣٢	٤٠
١١٢	السعودية	..	١١	..	١	..	٢	..	٤١	..	٤٦
١١٣	الكويت	..	١٢	..	١	..	٢	..	٤٥	..	٤٠
	الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**
١١٤	الصين الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٥	كوريا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٦	البانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٧	كوبا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٨	منغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٩	رومانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٠	بلغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢١	هنغاريا	٨	١١	١٢	١٣	٢٨	١٢	٢٨	٣١	٢٤	٣٣
١٢٢	بولندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	١٢	..	٤	..	١٨	..	٣٠	..	٣٦	..
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	..	١٢	..	١٤	..	١٥	..	٣٦	..	٢٣
١٢٥	المانيا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..

الجدول ١١ : وجهة صادرات السلع (النسبة المئوية للاجمالي)

وجهة البضائع المصدرة النسبة المئوية من المجموع

	الدول المتطورة		الدول النامية		الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية		الدول المصدرة للبترول ذات الفائض المالي	
	١٩٦٠	١٩٧٨ (أ)	١٩٦٠	١٩٧٨ (أ)	١٩٦٠	١٩٧٨ (أ)	١٩٦٠	١٩٧٨ (أ)
دول ذات دخل منخفض	٦٥	٦٦	٢٧	٢٣	٧	٥	١	٦
١ كمبوتشيا	..	..	..	..	..	..	..	..
٢ بنغلادش	..	٤٧	..	٣٤	.	١٤	.	٥
٣ لاوس	..	٢٠	..	٧٧	..	(.)		٣
٤ بوتان	..	..	..	..	..	..	..	
٥ اثيوبيا	٦٩	٦٤	٢٤	٢٦	١	٤	٦	٦
٦ مالي	٩٣	٥٠	٧	٢٠	٠	٣٠	(.)	(.)
٧ نيبال	..	٣٤	..	٦٦	..	٠		(.)
٨ الصومال	٨٥	٢٢	١٥	١٤	٠	١٣	(.)	٥١
٩ بوروندي	..	٨٤	..	٦	..	١٠	..	٠
١٠ تشاد	٧٣	٣٤	٢٧	٦٣	٠	٠	٠	٣
١١ موزامبيق	٢٩	٧١	٧١	٢٩	(.)	(.)	(.)	(.)
١٢ بورما	٢٣	٢٧	٧١	٦٢	٦	(.)	(.)	١
١٣ فولتا العليا	٤	٥٠	٩٦	٤٨	٠	٢	٠	٠
١٤ فيتنام	..	..	..	..	..	..	..	..
١٥ الهند	٦٦	٥٥	٢٣	٢٠	٨	١٣	٣	١٢
١٦ مالاوي	..	٧٥	..	٢٥	..	(.)	..	٠
١٧ رواندا	..	٩٠	..	١٠	..	(.)	..	(.)
١٨ سريلانكا	٧٥	٤٢	١٤	٣٠	١١	١٠	٠	١٨
١٩ غينيا	٦٣	..	١٩	..	١٨	..	(.)	..
٢٠ سيراليون	٩٩	٩٦	١	٤	٠	٠	٠	(.)
٢١ زائير	٨٩	٦٥	١١	٣٤	(.)	١	(.)	(.)
٢٢ النيجر	٧٤	٨٤	٢٦	١٥	٠	٠	٠	١
٢٣ بنين	..	٥٢	..	١٧	..	٣١	..	(.)
٢٤ باكستان	٥٦	٤١	٣٣	٣٠	٨	٥	٣	٢٤
٢٥ تانزانيا	٧٤	٦٥	٢٥	٢٨	١	٦	٠	١
٢٦ افغانستان	٤٨	٣٤	٢٤	٢٣	٢٨	٤٣	٠	(.)
٢٧ افريقيا الوسطى	٨٣	٧٩	١٧	٢١	٠	(.)	٠	(.)
٢٨ مدغشقر	٧٩	٧٥	٢٠	٢١	١	٤	(.)	(.)
٢٩ هايتي	٩٨	٩٨	٢	٢	(.)	(.)	٠	( )
٣٠ موريتانيا	٨٩	٨٥	١١	١٥	٠	٠	٠	(.)
٣١ ليسوتو	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٢ اوغاندا	٦٢	٧٠	٣٤	٢٦	٤	٢	٠	٢
٣٣ انغولا	٦٤	٣٨	٣٤	٦٢	٢	٠	٠	٠
٣٤ السودان	٥٩	٥٠	٢٣	٢٧	١٤	١٨	٤	٥
٣٥ توغو	٧٤	٧٧	٢٦	١٤	٠	٩	٠	٠
٣٦ كينيا	٧٧	٦٢	٢٢	٣٥	١	٢	(.)	١
٣٧ السنغال	٨٩	٦٩	١١	٣١	٠	٠	٠	(.)
٣٨ اندونيسيا	٥٤	٧٩	٣٨	٢١	٨	(.)	(.)	(.)
دول ذات دخل متوسط	٧٠	٦٧	٢٤	٢٥	٥	٥	١	٣
٣٩ مصر	٢٦	٥٤	٢٩	١٢	٤٣	٣٠	٢	٤
٤٠ غانا	٨٨	٦٩	٥	١١	٧	٢٠	(.)	(.)
٤١ اليمن الديموقراطية	٤٢	٣٥	٥٦	٥١	(.)	١٠	٢	٤
٤٢ كاميرون	٩٣	٨٥	٦	١٣	١	٢	(.)	٠
٤٣ ليبريا	١٠٠	٨٩	(.)	١٠	٠	١	٠	٠
٤٤ هندوراس	٧٧	٨٦	٢٣	١٤	٠	٠	٠	٠
٤٥ زامبيا	..	٨٢	..	١٣	..	٥		٠
٤٦ زمبابوي	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٧ تايلاند	٤٧	٦١	٤٨	٣٢	٢	٢	٣	٥
٤٨ بوليفيا	٨٨	٥٤	١٢	٣٧	٠	٩	٠	٠
٤٩ الفيليبين	٩٤	٨١	٥	١٤	١	٤	(.)	١
٥٠ الجمهورية العربية اليمنية	٤٦	٦٥	٣٦	١٣	١٨	١٨	(.)	٤
٥١ الكونغو	٩٣	٦٦	٧	٣٣	٠	١	٠	٠
٥٢ نيجيريا	٩٥	٧٨	٤	٢٢	١	(.)	٠	٠
٥٣ بابوا غينيا الجديدة	..	٨٧	..	١٢	..	١	..	٠
٥٤ السالفادور	٨٨	٧٤	١٢	٢٦	٠	٠	٠	(.)
٥٥ المغرب	٧٤	٦١	٢٢	٢٧	٤	١١	(.)	١
٥٦ البيرو	٨٤	٧١	١٦	١٨	(.)	١١	٠	(.)
٥٧ ساحل العاج	٨٤	٨٣	١٦	١٥	٠	٢	٠	(.)
٥٨ نيكارغوا	٩١	٦٩	٩	٣١	(.)	٠	٠	٠
٥٩ كولومبيا	٩٤	٧٩	٥	١٦	١	٥	٠	(.)
٦٠ باراغواي	٦١	٦٦	٣٩	٣٤	٠	٠	٠	٠
٦١ أكوادور	٩١	٦٩	٨	٢٨	١	٣	٠	(.)
٦٢ الدومينيكان	٩٢	٨٤	٧	١٤	٠	٢	١	٠
٦٣ غواتيمالا	٩٤	٧١	٦	٢٧	٠	١	٠	١
٦٤ سوريا	٣٤	٥٧	٢٨	١٨	٢٤	١٩	١٤	٦
٦٥ تونس	٧٦	٦٨	١٩	٢٣	٣	٣	٢	٦
٦٦ الاردن	١	٨	٦٢	٣٩	١١	٩	٢٦	٤٤

وجهة البضائع المصدرة النسبة المئوية من المجموع.

		الدول المتطورة		الدول النامية		الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية		الدول المصدرة للبترول ذات الفائض المالي	
		١٩٦٠	١٩٧٨ (أ)	١٩٦٠	١٩٧٨ (أ)	١٩٦٠	١٩٧٨ (أ)	١٩٦٠	١٩٧٨ (أ)
٦٧	ماليزيا	٥٨	٦٢	٣٥	٣٢	٧	٥	.	١
٦٨	جامايكا	٩٦	٨٤	٤	١٥	.	١	.	(.)
٦٩	لبنان	٢٤	٨	٢٨	٢٦	٦	١٠	٤٢	٥٦
٧٠	كوريا	٨٩	٧٣	١١	١٧	.	(.)	.	١٠
٧١	تركيا	٧١	٦٤	١٦	١٢	١٢	١٥	١	٩
٧٢	الجزائر	٩٣	٩٤	٦	٤	١	٢	(.)	.
٧٣	المكسيك	٩٣	٨١	٧	١٨	(.)	١	.	(.)
٧٤	باناما	٩٩	٧١	١	٢٨	.	(.)	.	١
٧٥	جمهورية الصين	٥٦	٧٠	٣٣	٢٦	.	.	١١	٤
٧٦	تشيلي	٩١	٦٧	٩	٣٠	( )	١	(.)	٢
٧٧	جنوب افريقيا	٧١	٨٢	٢٧	١٨	٢	(.)	(.)	.
٧٨	كوستاريكا	٩٣	٦٨	٧	٢٨	(.)	٣	(.)	١
٧٩	البرازيل	٨١	٦٤	١٣	٢٦	٦	٧	(.)	٣
٨٠	اوروغواي	٨٢	٥٤	٨	٣٨	١٠	٧	.	١
٨١	الارجنتين	٧٥	٥٢	١٩	٣٨	٦	٩	(.)	١
٨٢	البرتغال	٥٦	٨٠	٤٢	١٧	٢	٣	(.)	(.)
٨٣	يوغوسلافيا	٤٨	٣٥	١٨	١٦	٣٣	٤٣	١	٦
٨٤	ترينيداد وتوباغو	٨٠	٨٠	٢٠	٢٠	.	(.)	(.)	(.)
٨٥	فنزويلا	٦٢	٥٨	٣٨	٤٢	.	(.)	.	(.)
٨٦	هونغ كونغ	٥٤	٧٠	٤٢	٢٦	٣	١	١	٣
٨٧	اليونان	٦٥	٦٠	١٢	١٦	٢٢	١٢	١	١٢
٨٨	سنغافورة	٣٨	٤٥	٥٤	٤٧	٧	٣	١	٥
٨٩	اسبانيا	٨٠	٦٤	١٧	٢٧	٣	٣	(.)	٦
٩٠	اسرائيل	٧٦	٧٥	٢٢	٢١	٢	١	.	٣
	الدول الصناعية	**٦٧**	**٦٧**	**٢٨**	**٢٣**	**٣**	**٤**	**٢**	**٦**
٩١	ايرلندا	٩٦	٩٠	٤	٧	(.)	١	(.)	٣
٩٢	ايطاليا	٦٥	٦٦	٢٧	٢٠	٦	٥	٢	٩
٩٣	نيوزيلندا	٩٥	٦٣	٤	١٩	١	٥	(.)	٣
٩٤	المملكة المتحدة	٥٧	٦٥	٣٧	٢٤	٣	٣	٣	٨
٩٥	فنلندا	٦٩	٦٧	١١	١٠	٢٠	٢١	(.)	٢
٩٦	النمسا	٦٩	٦٩	١٥	١٤	١٥	١٤	١	٣
٩٧	اليابان	٤٥	٤٥	٥١	٣٨	٢	٧	٢	١٠
٩٨	اوستراليا	٧٥	٦٤	١٨	٢٥	٥	٧	٢	٤
٩٩	فرنسا	٥٣	٦٧	٤٢	٢٥	٤	٤	١	٤
١٠٠	هولندا	٧٨	٨٣	١٩	١٢	٢	٢	١	٣
١٠١	بلجيكا	٧٩	٨٣	١٦	١٢	٤	٢	١	٣
١٠٢	كندا	٩٠	٨٧	٩	٩	١	٣	(.)	١
١٠٣	النروج	٨٠	٨٢	١٥	١٣	٥	٤	(.)	١
١٠٤	جمهورية المانيا الاتحادية	٧٠	٧١	٢٣	١٧	٥	٦	٢	٦
١٠٥	الولايات المتحدة	٦١	٥٦	٣٦	٣٤	١	٣	٢	٧
١٠٦	الدانمارك	٨٣	٨٢	١٢	١٢	٤	٣	١	٣
١٠٧	السويد	٧٩	٧٧	١٥	١٤	٥	٥	١	٤
١٠٨	سويسرا	٧٢	٦٧	٢٣	٢٢	٤	٥	١	٦
	الدول المصدرة للبترول ذات الفائض في رأس المال	**٧٨**	**٧٠**	**٢١**	**٢٩**	**١**	**(.)**	**(.)**	**١**
١٠٩	العراق	٨٥	٦١	١٤	٣٧	١	٢	(.)	(.)
١١٠	ايران	٦٢	٧١	٣٤	٢٨	٣	١	١	(.)
١١١	ليبيا	٦٧	..	٢٦	١٧	٧	١	.	.
١١٢	السعودية	٧٤	.	٢٦	٢٨	.	.	.	(.)
١١٣	الكويت	٩١	٦٠	٩	٣٣	.	(.)	.	٧
	الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية	**٢١**	**..**	**٨**	**..**	**٧٠**	**..**	**١**	**..**
١١٤	الصين الشعبية	١٤	..	٢٤	..	٦٢	..	(.)	..
١١٥	كوريا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٦	البانيا	١	..	١	..	٩٨	..	.	..
١١٧	كوبا	٧٢	..	٩	..	١٩	..	(.)	..
١١٨	منغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٩	رومانيا	٢٠	٢٧	٩	١٥	٧١	٥٠	(.)	٨
١٢٠	بلغاريا	١٣	..	٤	..	٨٣	..	(.)	..
١٢١	هنغاريا	٢٢	..	٨	..	٦٩	..	١	..
١٢٢	بولندا	٢٩	..	١٠	..	٦٠	..	١	..
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	١٨	..	١٠	..	٧١	..	١	..
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	١٦	..	٦	..	٧٨	..	.	..
١٢٥	المانيا الديمقراطية	١٩	..	٧	..	٧٤	..	(.)	..

الجدول ١٢ : تجارة المواد المصنعة

وجهة صادرات المواد المصنعة (النسبة المئوية للاجمالي)

	الدول المتطورة		الدول النامية		الدول ذات الانظمة الاقتصادية المركزية		الدول المصدرة للبترول ذات الفائض المالي		مجموع الصادرات من المواد المصنعة (مليون دولار اميركي)	
	١٩٦٣	١٩٧٧ (أ)	١٩٦٣	١٩٧٧ (أ)	١٩٦٣	١٩٧٧ (أ)	١٩٦٣	١٩٧٧ (أ)	١٩٦٣	١٩٧٧ (أ)
دول ذات دخل منخفض	..	**٥١**	..	**٢٧**	..	**١٢**	..	**١٠**		
١ كمبوتشيا	٥٨	١٥	٤٢	٨٥	٠	٠	٠	٠	١	٢
٢ بنغلادش	..	٤٧	..	٤١	..	٦	..	٦	..	٢٥١
٣ لاوس	..	٨٣	..	١٧	..	٠	..	٠	(٠)	٢
٤ بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥ اثيوبيا	..	٢٨	..	٦٨	..	٢	..	٢	(٠)	١٢
٦ مالي	١٤	٢٩	٦٦	٧١	٢٠	٠	..	٠	(٠)	٢
٧ نيبال	..	٦٠	..	٤٠	..	٠	..	٠	..	١٤
٨ الصومال	..	٢٠	..	٦٧	..	١٣	..	٠	٢	٢
٩ بوروندي	..	١٠٠	..	٠	..	٠	..	٠	..	١
١٠ تشاد	١٢	٣١	٧٧	٦٩	١١	٠	(٠)	٠	١	٣
١١ موزامبيق	..	٦٧	..	٢٧	..	٠	..	٦	..	٣
١٢ بورما	..	٧٩	..	٢١	..	٠	..	٠	١	١٥
١٣ فولتا العليا	١٢	٥٠	٨٨	٥٠	٠	٠	٠	٠	١	٣
١٤ فيتنام	..	٢	..	٢	..	٩٥	..	١	..	٢١٦
١٥ الهند	٥٦	٥٢	٣٥	٢٤	٧	١٢	٢	١٢	٦٧٧	٣,٣٥٦
١٦ مالاوي	..	٣٤	..	٦٦	..	٠	..	٠	..	٧
١٧ رواندا	..	٠	..	١٠٠	..	٠	..	٠	(٠)	(٠)
١٨ سريلانكا	٧٠	٦٥	٢٨	٢٤	٢	١	(٠)	١٠	٤	٩٦
١٩ غينيا	..	٢٧	..	٧٣	..	٠	..	٠	..	٥٣
٢٠ سيراليون	١٠٠	١٠٠	(٠)	٠	٠	٠	٠	٠	٢٣	٥٩
٢١ زائير	..	٨٨	..	١١	..	١	..	٠	١	٧٥
٢٢ النيجر	٢٣	٩٩	٧٧	١١	٠	٠	٠	٠	١	٥٦
٢٣ بنين	١٨	٢٨	٨٢	٧٢	٠	٠	٠	٠	١	٣
٢٤ باكستان	٤٩	٤٥	٤٨	٢٦	١	٨	٢	٢١	١٠٩	٦٨١
٢٥ تانزانيا	..	٨٥	..	١٥	..	٠	..	٠	١٦	٣٥
٢٦ افغانستان	٩٨	٨٨	٢	١	٠	١	٠	١٠	٧	٤٢
٢٧ افريقيا الوسطى	٥٠	٨٣	٥٠	١٧	٠	٠	٠	٠	١١	١٩
٢٨ مدغشقر	٨٢	٨٣	١٨	١٧	٠	٠	٠	٠	٤	٢٦
٢٩ هايتي	..	٩٣	..	٧	..	٠	..	٠	..	٥١
٣٠ موريتانيا	٩٥	٨٤	٥	١٦	٠	٠	٠	٠	٣	٦
٣١ ليسوتو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٢ اوغاندا	..	١٠٠	..	٠	..	٠	..	٠	(٠)	٢
٣٣ انغولا	..	٨٠	..	١٨	..	٠	..	٢	..	٥٥
٣٤ السودان	٣٥	٩٠	٥٤	١٠	٠	٠	١١	٠	(٠)	٥
٣٥ توغو	٤٥	٤٢	٥٥	٥٨	٠	(٠)	٠	٠	١	٩
٣٦ كينيا	..	١١	..	٨٦	..	١	..	٢	١٢	١١٦
٣٧ السنغال	٧٤	٥٠	٢٦	٥٠	(٠)	٠	٠	٠	٩	٣٦
٣٨ اندونيسيا	..	٤٤	..	٥٦	..	(٠)	..	(٠)	٢	١٩١
دول ذات دخل متوسط	..	**٥٨**	..	**٣٠**	..	**٦**	..	**٦**		
٣٩ مصر	..	١٣	..	١١	..	٦٥	..	١١	٨٨	٤٢٩
٤٠ غانا	٨٢	٥٦	١٧	٤٤	٠	٠	١	٠	٣	٤٤
٤١ اليمن الديموقراطية	..	٤٨	..	٥٢	..	٠	..	٠	..	١
٤٢ كاميرون	٢٣	٦٩	٧٧	٣١	٠	٠	٠	٠	٤	٣٠
٤٣ ليبريا	١١٠	٧٨	٠	٢٢	٠	٠	٠	٠	٣	٩
٤٤ هندوراس	٣	٢٢	٩٧	٧٨	٠	٠	٠	٠	٢	٤٩
٤٥ زامبيا	..	٦٦	..	٣٤	..	٠	..	..	..	٣٧
٤٦ زمبابوي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٧ تايلاند	٤١	٦٥	٥٩	٣٢	٠	(٠)	٠	٠	١٦	٦٤٧
٤٨ بوليفيا	٩١	٩٣	٩	٧	٠	٠	٠	٠	٦	٢٢
٤٩ الفيليبين	٩٢	٨٢	٨	١٦	٠	(٠)	(٠)	٢	٣٤	٧٦٤
٥٠ الجمهورية العربية اليمنية	..	١٠	..	٢٥	..	٠	..	٦٥	..	١
٥١ الكونغو	٩٣	٦٢	٧	٣٨	٠	٠	٠	( )	٢٢	٢٩
٥٢ نيجيريا	٨١	٨٥	١٧	١٥	١	(٠)	١	٠	١٦	٧٢
٥٣ بابوا غينيا الجديدة	..	١٠٠	..	٠	..	٠	..	٠	٢	١٥
٥٤ السالفادور	١	٢٧	٩٩	٧٣	٠	٠	٠	٠	١٨	٢٠٩
٥٥ المغرب	..	٧٤	..	١٩	..	٢	..	٥	..	٢٧٢
٥٦ البيرو	٤٥	٤٣	٥٥	٣٧	(٠)	١٤	(٠)	٦	٦	١١٥
٥٧ ساحل العاج	٤٠	٣٥	٦٠	٦٥	٠	٠	٠	٠	٧	١٦١
٥٨ نيكارغوا	..	٨	..	٩٢	..	٠	..	..	٣	١٠٥
٥٩ كولومبيا	٤٥	٤٢	٥٥	٥٧	٠	١	٠	(٠)	١٧	٤٦٦
٦٠ باراغواي	٨٥	٥٢	١٥	٤٨	٠	٠	٠	٠	٤	٢٥
٦١ أكوادور	٥٢	١٦	٤٨	٨٤	٠	٠	٠	٠	٣	٣٠
٦٢ الدومينيكان	..	٩٧	..	٣	..	٠	..	٠	١	١٢٨
٦٣ غواتيمالا	..	٩	..	٩١	..	٠	..	٠	١٥	٢١٨
٦٤ سوريا	..	١١	..	١٦	..	٤٢	..	٣١	٢١	١٠٠
٦٥ تونس	٤٢	٨٦	٥٣	١٠	٠	٢	٥	٢	١٢	٣١١
٦٦ الاردن	..	(٠)	..	٢٦	..	٠	..	٧٤	١	٥٧

وجهة صادرات المواد المصنعة (النسبة المئوية للاجمالي)

	الدول المتطورة		الدول النامية		الدول ذات الانظمة الاقتصادية المركزية		الدول المصدرة للبترول ذات الفائض المالي		مجموع الصادرات من المواد المصنعة (مليون دولار اميركي)	
	١٩٦٣	١٩٧٧ (أ)	١٩٦٣	١٩٧٧ (أ)	١٩٦٣	١٩٧٧ (أ)	١٩٦٣	١٩٧٧ (أ)	١٩٦٣	١٩٧٧ (أ)
٦٧ ماليزيا	..	٦٤	..	٣٥	..	(.)	..	١	٦٣	١,١٢١
٦٨ جامايكا	٨٣	٦٨	١٧	٢٩	٠	٣	٠	٠	١٣	٣٤٥
٦٩ لبنان	..	١٩	..	٣٥	..	٣	..	٤٣	٨	٤٥٢
٧٠ كوريا	٥٧	٧٤	٤٣	١٤	٠	(.)	٠	١٢	٣٩	٤٨٠,,
٧١ تركيا	٧٣	٧٤	١٤	٩	١٣	٥	(.)	١٢	٦	٤٣١
٧٢ الجزائر	..	٧٦	..	١٩	..	٣	..	٢	..	٣٨
٧٣ المكسيك	٦٩	٦١	٣١	٣٩	(.)	(.)	(.)	٠	١٤٧	١,١٨٢
٧٤ باناما	٥	١٠	٩٥	٩٠	٠	٠	٠	٠	(.)	٢٣
٧٥ جمهورية الصين	..	٣٠	..	٥٢	..	١٣	..	٥	١٢٩	٧,٩٢٥
٧٦ تشيلي	٣٨	٥٧	٦٢	٤٣	(.)	٠	(.)	(.)	٢٢	١٤٥
٧٧ جنوب افريقيا	..	٦٧	..	٢٩	..	٠	..	٤	٣١٨	٢,٥٧٦
٧٨ كوستاريكا	..	١٢	..	٨٨	..	..	..	٠	٥	٢٠٣
٧٩ البرازيل	٥٩	٥٣	٤٠	٤٣	١	٢	(.)	٢	٤٥	٣,١٤١
٨٠ اوروغواي	..	٥٦	..	٤١	..	٣	..	(.)	٣١	٢٣٥
٨١ الارجنتين	٥٢	٣١	٤٦	٦٣	٢	٦	(.)	(.)	٧٩	١,٣٤٩
٨٢ البرتغال	٥٣	٧٩	٤٦	١٦	(.)	٤	١	١	٢٤٦	١,٤٢٠
٨٣ يوغوسلافيا	٣٧	٢٩	٢٩	١٧	٣٣	٤٥	١	٩	٤٦٨	٣,٤٢٥
٨٤ ترينيداد وتوباغو	٤٠	٨٦	٦٠	١٤	٠	(.)	٠	(.)	١٠	١٠٥
٨٥ فنزويلا	٧٩	٥٢	٢١	٤٨	(.)	٠	(.)	٠	٤٣	١٥٣
٨٦ هونغ كونغ	٧١	٨٣	٢٨	١٤	٠	(.)	١	٣	٦١٧	٧,٢٦٧
٨٧ اليونان	٦٠	٥٨	٣٤	١٨	٢	٦	٤	١٨	٢٧	١,٣٧٣
٨٨ سنغافورة	٥	٥٤	٩٥	٤٣	(.)	(.)	(.)	٣	٣٥٢	٣,٦٢٦
٨٩ اسبانيا	٦٢	٦٠	٣٥	٣٢	٢	٣	١	٥	٢٢٧	٧,٢١٤
٩٠ اسرائيل	٧٢	٧٥	٢٦	٢١	٢	١	٠	٣	٢٠٣	٢,٤٥٣
الدول الصناعية	**٦٥**	**٦٥**	**٣١**	**٢٥**	**٣**	**٤**	**١**	**٦**		
٩١ ايرلندا	٩٤	٩٢	٦	٦	(.)	١	(.)	١	١٣٣	٢,٤٢٠
٩٢ ايطاليا	٦٤	٦٤	٢٩	٢١	٥	٦	٢	٩	٣٨٤٢	٣٧,٦٣٠
٩٣ نيوزيلندا	..	٨٥	..	١٤	..	(.)	..	١	٤٠	٥٢٠
٩٤ المملكة المتحدة	٥٧	٦٥	٣٩	٢٥	٣	٣	١	٧	٩,٤١٢	٤٦,٨٨٤
٩٥ فنلندا	٥٩	٦٣	١٣	٨	٢٨	٢٧	(.)	٢	٦٣٤	٥,٦٨٦
٩٦ النمسا	٦٦	٦٦	١٧	١٥	١٧	١٦	٠	٣	٩٨٥	٨,٢٤١
٩٧ اليابان	٤٤	٤٧	٥٠	٤٠	٥	٦	١	٩	٤,٨١٢	٧٧,٥١٤
٩٨ اوستراليا	٥٩	٦٨	٤٠	٢٨	١	١	(.)	٣	٣٣٢	٢,٨٠٨
٩٩ فرنسا	٥٨	٦٣	٣٩	٢٨	٢	٥	١	٤	٥,٧٤٤	٤٨,٥٨٥
١٠٠ هولندا	٧٩	٧٩	١٨	١٥	٢	٣	١	٣	٢,٦٩٣	٢٣,١٢٣
١٠١ بلجيكا	٨٥	٨٣	١٣	١٢	١	٢	١	٣	٣,٥٧٢	٢٨,٩٩١
١٠٢ كندا	٨٧	٩١	١٣	٨	(.)	(.)	(.)	١	٢,١٦٥	٢١,٠٤٦
١٠٣ النروج	٧٨	٦٩	١٩	٢٦	٣	٤	(.)	١	٥٢٩	٤,٦٥٤
١٠٤ جمهورية المانيا الاتحادية	٧٥	٦٩	٢٢	١٩	٢	٦	١	٦	١٢,٨١٢	١٠٤,٣٦١
١٠٥ الولايات المتحدة	٥٦	٥٨	٤٢	٢٢	(.)	١	٢	٨	١٢,٤٥٣	٨٢,٥٢١
١٠٦ الدانمارك	٧٣	٧٨	١٩	١٥	٨	٤	٠	٣	٧٥٢	٥,٥٨٠
١٠٧ السويد	٧٨	٧٦	١٩	١٥	٣	٥	(.)	٤	٢,١٤٣	١٥,٢٨٤
١٠٨ سويسرا	٧٢	٦٦	٢٥	٢٣	٢	٦	١	٥	٢,١٦٣	١٥,٨٢١
الدول المصدرة للبترول ذات الفائض في رأس المال	..	**٣١**	..	**٢٤**	..	**٣**	..	**٤٢**		
١٠٩ العراق	(.)	٩	٢١	٧٩	(.)	٠	٧٩	١٢	٥	١٨
١١٠ ايران	٦٤	٣٩	٢٨	١٣	١	٣١	٧	١٧	٣٣	١٥٨
١١١ ليبيا	٣٣	..	٢٢	.	٤٥	..	٠	..	(.)	..
١١٢ السعودية	..	٢٢	..	٧٠	..	١	..	٧	٠	١٢١
١١٣ الكويت	..	٣١	..	١٩	..	(.)	..	٥٠	..	١,٠٥٩
الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية	..	**١٤**	..	**١٨**	..	**٦٤**	..	**٤**		
١١٤ الصين الشعبية	..	٣١	..	٥٠	..	١٤	..	٥	..	٣,٦٨٤
١١٥ كوريا الديمقراطية	..	٥	..	١٣	..	٧٣	..	٩	..	١٩٧
١١٦ البانيا	..	٣٥	..	٣٧	..	٢٨	..	٠	..	٤٢
١١٧ كوبا	..	٧٣	..	٤	..	٢٤	..	٠	..	١٠
١١٨ منغوليا	..	٢	..	٠	..	٩٨	..	٠	..	٣٢
١١٩ رومانيا	..	٢٦	..	١٧	..	٥٢	..	٥	..	٤,٧٦٣
١٢٠ بلغاريا	..	٦	..	١١	..	٨١	..	٢	..	٤,٠٢٥
١٢١ هنغاريا	..	٢٠	..	١٤	..	٦٢	..	٤	..	٣,٩٣٩
١٢٢ بولندا	..	١٩	..	٩	..	٧٠	..	٢	..	٨,٣٥١
١٢٣ الاتحاد السوفياتي	..	١٠	..	٢٥	..	٥٩	..	٦	..	٢١,٠٢٠
١٢٤ تشيكوسلوفاكيا	..	١٤	..	١١	..	٧٣	..	٢	..	٩,٠٤٥
١٢٥ المانيا الديمقراطية	..	١٠	..	١٠	..	٧٩	..	١	..	١٠,٢٤٢

الجدول ١٣ : ميزان المدفوعات ومعدلات خدمات الدين.

		ميزان الحساب الجاري قبل مدفوعات الفائدة عن (مليون دولار اميركي)		مدفوعات الفائدة عن الدين العام الخارجي (مليون دولار اميركي)		معدلات خدمة الدين كنسبة مئوية من			
						اجمالي الناتج القومي		صادرات السلع والخدمات	
		١٩٧٠	١٩٧٨ (أ)	١٩٧٠	١٩٧٨	١٩٧٠	١٩٧٨ (أ)	١٩٧٠	١٩٧٨ (أ)
دول ذات دخل منخفض						١,٢	١,٧	١٢,٣	١١,٧
١	كمبوتشيا	..	..	..	..	..	..	..	..
٢	بنغلادش	..	٣٠٢ –	..	٤٢	..	١,٣	..	١١,٧
٣	لاوس	..	..	..	..	..	..	..	..
٤	بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..
٥	اثيوبيا	٢٦ –	٩٨ –	٦	١٢	١,٢	٠,٨	١١,٤	٧,٥
٦	مالي	٢ –	٧٢ –	(.)	٣	٠,٢	١,١	١,٢	٧,١
٧	نيبال	..	٢٥ –	(.)	١	٠,٣	٠,٢	١٠,٩	١,٤
٨	الصومال	٥ –	٦٣ –	(.)	٢	٠,٥	١,٢	٢,١	٣,٧
٩	بوروندي	..	٢٢ –	(.)	١	٠,٣	٠,٤	٢,٥	٣,٢
١٠	تشاد	٢	١٨٨ –	(.)	٣	١,٠	٢,٣	٣,٧	١٣,٠
١١	موزامبيق	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢	بورما	٦٢ –	١٣٧ –	٣	١٧	١,٠	١,٢	١٦,١	١٨,٠
١٣	فولتا العليا	٩	٧٩ –	(.)	٣	٠,٦	٠,٩	٤,٠	٣,٨
١٤	فيتنام	..	..	..	..	..	..	..	..
١٥	الهند	٢٠٥ –	٩١٥	١٨٩	٣٤٢	٠,٩	٠,٨	٢٠,٩	٩,٤
١٦	مالاوي	٣٢ –	١١٦ –	٣	٩	١,٨	٢,٠	٧,٠	٨,٧
١٧	رواندا	٦	٤٦ –	(.)	١	٠,٢	٠,٢	١,٤	١,٤
١٨	سريلانكا	٤٥ –	٣٣ –	١٢	٢٥	٢,١	٣,٦	١٠,٣	٩,٢
١٩	غينيا	..	١٦ –	٤	١٧	٣,٤	٥,٧	٢١,٣	١٧,٤
٢٠	سيراليون	١٤ –	٩٦ –	٢	٧	٢,٩	٤,٥	٩,٨	١٦,٠
٢١	زائير	٥٥ –	٨٨	٩	١٦٠	٢,٠	٦,٥	٤,٤	٣١,٣
٢٢	النيجر	١	٨١ –	١	٤	٠,٦	٠,٨	٣,٨	٢,٩
٢٣	بنين	١ –	٧٠ –	(.)	٣	٠,٧	١,٥	٣,٢	٦,٤
٢٤	باكستان	٥٩١ –	٥٥٠ –	٧٦	١٧٩	١,٩	٢,١	٢١,٦	١٢,٢
٢٥	تانزانيا	٢٩ –	٤٤٢ –	٦	١٨	٢,١	١,١	٨,٢	٧,٤
٢٦	افغانستان	..	٣٨	٩	١٥	٢,٥	١,٣	٢٥,٦	١٣,٧
٢٧	افريقيا الوسطى	١١ –	٢٣ –	(.)	١	١,١	٠,٧	٣,٢	٢,٥
٢٨	مدغشقر	١٢	٥١ –	٢	٦	٠,٨	٠,٦	٣,٥	٣,٢
٢٩	هايتي	٢	٣٩ –	(.)	٣	١,٠	١,٠	٧,٧	٥,٨
٣٠	موريتانيا	٥ –	٦٥ –	(.)	١٠	٢,٠	٦,٦	٣,٢	١٧,٠
٣١	ليسوتو	..	١١٠ –	(.)	(.)	٠,٥	٠,٣	٨,٨	١,٩
٣٢	اوغاندا	٢٤	١٢٩ –	٤	١	٠,٨	٠,١	٣,٤	٢,٢
٣٣	انغولا	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٤	السودان	٢٩ –	٥٤ –	١٣	٣٦	١,٣	١,٤	١٠,٧	٩,٤
٣٥	توغو	٤	٢٣٤ –	١	١٣	٠,٩	٥,٩	٢,٩	١٥,٢
٣٦	كينيا	٣٨ –	٤٧٤ –	١١	٤٥	٢,٦	٢,٤	٧,٩	٨,٣
٣٧	السنغال	١٤ –	١١٤ –	٢	٣١	٠,٨	٥,٤	٢,٨	١٤,٩
٣٨	اندونيسيا	٢٨٦ –	٧٧٣ –	٢٤	٤٩٢	٠,٩	٣,١	٦,٩	١٣,٠
دول ذات دخل متوسط						١,٥	٢,٩	٩,٣	١٣,٨
٣٩	مصر	١١٦ –	٥٤٠ –	٣٨	٣٨٦	٤,١	٨,٧	٢٨,٧	٢٢,٢
٤٠	غانا	٥٦ –	٣٢	١٢	٢٣	١,١	٠,٣	٥,٠	٤,٤
٤١	اليمن الديموقراطية	٦ –	٢٠ –	..	١	..	٠,٢	..	١,٧
٤٢	كاميرون	٢٦ –	١١٢ –	٤	٤٦	٠,٩	٢,٠	٣,١	٧,٧
٤٣	ليبريا	..	١٢٢ –	٦	١٣	٥,٥	٣,٥	..	٥,٤
٤٤	هندوراس	٦١ –	١٢٦ –	٣	٣١	٠,٨	٣,٥	٢,٨	٨,٤
٤٥	زامبيا	١٣١	١٩١ –	٢٣	٤٦	٣,٢	٧,١	٥,٥	٢٠,٨
٤٦	زمبابوي	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٧	تايلاند	٢٣٤ –	١,٠٩٨ –	١٦	٩٦	٠,٦	٠,٩	٣,٣	٣,٧
٤٨	بوليفيا	١٦ –	٣٠١ –	٦	٨٣	٢,٢	٨,٥	١٠,٩	٤٨,٧
٤٩	الفيليبين	٢٣ –	٩٩١ –	٢٥	١٦٧	١,٤	٢,٨	٧,٥	١٣,٤
٥٠	الجمهورية العربية اليمنية	..	٨٠	(.)	٣	٠,٢	٠,٥	..	١,١
٥١	الكونغو	..	١٥٦ –	٣	١١	٣,٢	٣,٣	..	٧,٢
٥٢	نيجيريا	٣٤٨ –	٣,٦٩٦ –	٢٠	٧٥	٠,٧	٠,٣	٤,١	١,٢
٥٣	بابوا غينيا الجديدة	..	١٢ –	١	٢٣	٠,١	١,٨	..	٤,٠
٥٤	السالفادور	١٢	٢٣٠ –	٤	١٣	٠,٩	٠,٨	٣,٦	٢,٦
٥٥	المغرب	١٠١ –	١,٠٤٠ –	٢٣	٢٥٢	١,٥	٤,٣	٧,٧	١٨,٧
٥٦	البيرو	٢٤٥	١١٩	٤٣	٣١٧	٢,٤	٧,٤	١١,٦	٣١,١
٥٧	ساحل العاج	٢٦ –	٥٣٣ –	١١	١٩٩	٢,٨	٥,٩	٦,٧	١٤,١
٥٨	نيكارغوا	٣٢ –	٢٣	٧	٤٨	٣,٢	٤,٦	١١,٠	١٢,٥
٥٩	كولومبيا	٢٤٩ –	٣٠٥	٤٤	١٧٢	١,٧	١,٧	١١,٦	٩,٨
٦٠	باراغواي	١٣ –	١٠٩ –	٣	١٥	١,٧	١,٤	١١,١	٧,٣
٦١	أكوادور	١٠٦ –	٥٤ –	٧	٩٦	١,٥	٢,٨	٩,١	١١,٧
٦٢	الدومينيكان	٩٨ –	٣٣٤ –	٤	٣٩	٠,٨	١,٧	٤,٥	٩,٤
٦٣	غواتيمالا	٢ –	١٩٢ –	٦	١٥	١,٤	٠,٤	٧,٤	١,٧
٦٤	سوريا	٦٤ –	٤٠٦ –	٦	٥٨	٢,١	٢,٩	١٠,٨	١٥,١
٦٥	تونس	٣٥ –	٤١١ –	١٨	٩٥	٤,٥	٣,٥	١٧,٥	١٢,٣
٦٦	الاردن	١٥ –	٢٥٦ –	٢	٢٤	٠,٧	٢,٥	٣,٦	٠,٠

		ميزان الحساب الجاري قبل مدفوعات الفائدة عن (مليون دولار اميركي)		مدفوعات الفائدة عن الدين العام الخارجي (مليون دولار اميركي)		معدلات خدمة الدين كنسبة مئوية من: اجمالي الناتج القومي		معدلات خدمة الدين كنسبة مئوية من: صادرات السلع والخدمات	
		١٩٧٠	١٩٧٨ (أ)	١٩٧٠	١٩٧٨	١٩٧٠	١٩٧٨ (أ)	١٩٧٠	١٩٧٨ (أ)
٦٧	ماليزيا	٢٩	٢٨٤	٢١	١٤٦	١,٧	٤,٦	٣,٦	٨,٨
٦٨	جامايكا	١٤٥ -	٧٢ -	٨	٧٠	١,١	٧,٠	٢,٥	١٧,٩
٦٩	لبنان	..	٤٩٤ -	١	٤	٠,٢	..	..	٠,٨
٧٠	كوريا	٥٥٣ -	٤٥٥ -	٧٠	٦٥٣	٣,١	٣,٩	١٩,٤	١٠,٥
٧١	تركيا	٢٨ -	١,١٢١ -	٤٢	١٨٢	١,٣	٠,٩	١٦,٣	١١,٠
٧٢	الجزائر	١١٦ -	٢,٩٧٧ -	١٠	٥٦١	٠,٨	٥,٩	٣,٢	٢٠,٩
٧٣	المكسيك	٨٥٠ -	٨٩٦	٢١٨	١,٨٢٣	٢,١	٦,٩	٢٣,٦	٥٩,٦
٧٤	باناما	٥٧ -	٩١ -	٧	١٣٠	٣,٠	٢٥,٢	٧,٧	٣٩,٢
٧٥	جمهورية الصين	٢٧	١,٩٧٩	٢٣	٢٣٩	١,٤	٢,٦	٤,٥	٤,٤
٧٦	تشيلي	١٣ -	٦٥٩ -	٧٨	٢٩٠	٣,١	٧,٣	١٨,٩	٣٨,٢
٧٧	جنوب افريقيا	١,١٥٦	٢,٠١٠	٥٩	٣٦٦	١,٢	٤,٢	٥,١	١١,٧
٧٨	كوستاريكا	٦٧ -	٣٠٩ -	٧	٦٣	٢,٩	٧,٢	٩,٧	٢٣,٠
٧٩	البرازيل	٧٠١ -	٥,٣١٠ -	١٣٦	١,٧٢٥	٠,٩	٢,٢	١٣,٥	٢٨,٤
٨٠	اوروغواي	٢٩ -	٦٦ -	١٦	٦٠	٢,٦	٨,٧	٢١,٥	٤٥,٧
٨١	الارجنتين	٣٦ -	٢,٥١٢	١٢١	٥١٣	١,٩	٣,٥	٢١,٥	٢٦,٨
٨٢	البرتغال	..	٣٣٧ -	٢٨	١٠٥	١,٣	١,١	٤,٤	٣,٧
٨٣	يوغوسلافيا	٢٧٦ -	٨٣٤ -	٧٢	١٨٣	١,٧	٠,٧	٨,٢	٣,٢
٨٤	ترينيداد وتوباغو	٧٤ -	٦١	٦	٢٢	١,٩	٠,٩	٢,٦	١,١
٨٥	فنزويلا	٦٤ -	٤,٩٧٣ -	٤٠	٣٩٤	٠,٨	١,٩	٢,٩	٦,٩
٨٦	هونغ كونغ	..	٣١٧	..	١٥	(٠)	٠,٧	..	..
٨٧	اليونان	٣٦٤ -	١,٠٥٦ -	٤١	٢٠٦	١,٠	١,٧	٧,٢	٨,٥
٨٨	سنغافورة	٥٦٥ -	٦٦٩ -	٦	٧٨	٠,٦	٤,٠	٠,٦	٢,٣
٨٩	اسبانيا	١٥١	٣٢١	٧٢	٦٠٠	٠,٥	١,٨	٣,٦	١١,٠
٩٠	اسرائيل	٥٧٢ -	٧٣٢ -	٤١	٢٤٨	٣,١	٣,٨	١٢,٣	٨,١
	الدول الصناعية								
٩١	ايرلندا	١٨٩ -	١٧٨ -						
٩٢	ايطاليا	٩٠٢	٦,٣٥٥						
٩٣	نيوزيلندا	٢٩ -	٣٨٧ -						
٩٤	المملكة المتحدة	١,٨٦٥	١,٩٣٢						
٩٥	فنلندا	٢٣٩ -	٦٠٦						
٩٦	النمسا	٢٣ -	١,٤١٠ -						
٩٧	اليابان	١,٩٨٠ -	١٧,٥٢٨						
٩٨	اوستراليا	٨٣٢ -	٣,٨٤٥ -						
٩٩	فرنسا	٦٧	٣,٧٦٦ -						
١٠٠	هولندا	٤٨٧ -	١,٤٤٩ -						
١٠١	بلجيكا	٥٣٧	٥٥٦ -						
١٠٢	كندا	١,٠٧٨	٤,٦١٦ -						
١٠٣	النروج	٢٤٢ -	٢,١٤٥ -						
١٠٤	جمهورية المانيا الاتحادية	٨٥٠	٨,٨٥٢						
١٠٥	الولايات المتحدة	٦,٢٠٠	٤,٤٣٢ -						
١٠٦	الدانمارك	٥٤٤ -	١,٤٦٩ -						
١٠٧	السويد	٢٦٦ -	٩٥٤ -						
١٠٨	سويسرا	٧٠	٤,٤٠٣						
	الدول المصدرة للبترول ذات الفائض في رأس المال								
١٠٩	العراق	١١٠	١,٢٠٩	٩	٣٧	٠,٩	١,١	٢,٢	١,١
١١٠	ايران	٤٢٢ -	٥,٣٧٠	٨٥	٣٩١	٣,٠	١,٢	١٢,٢	٣,٢
١١١	ليبيا	٦٤٥	١,٠٢٤	..	..	..	..	..	..
١١٢	السعودية	٧١	١٢,٧٩٣	..	..	..	..	..	..
١١٣	الكويت	..	٦,١٦٦	..	..	..	..	..	..
	الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية								
١١٤	الصين الشعبية	..	..						
١١٥	كوريا الديمقراطية	..	..						
١١٦	البانيا	..	..						
١١٧	كوبا	..	..						
١١٨	منغوليا	..	..						
١١٩	رومانيا	..	..						
١٢٠	بلغاريا	..	..						
١٢١	هنغاريا	..	..						
١٢٢	بولندا	..	.						
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	..	..						
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	..	..						
١٢٥	المانيا الديمقراطية	..	..						

الجدول ١٤ : تدفقات رأس المال الخارجي.

		القروض العامة والمضمونة من قبل جهة عامة المتوسطة والطويلة الاجل (مليون دولار اميركي)					
		اجمالي رأس المال المتدفق		سداد رأس المال الاساسي		صافي رأس المالي المتدفق	صافي الاستثمار الخاص المباشر (مليون دولار)
		١٩٧٠	١٩٧٨	١٩٧٠	١٩٧٨	١٩٧٨	١٩٧٠ ١٩٧٨
دول ذات دخل منخفض							
١	كمبوتشيا	..	..	..	..	..	.. ..
٢	بنغلادش	..	٤٨٨	..	٥١	٤٣٧	.. ..
٣	لاوس	..	..	..	..	..	.. ..
٤	بوتان	..	..	..	..	..	.. ..
٥	اثيوبيا	٢٧	٩٧	١٥	١٧	٨٠	٤ ٦
٦	مالي	٢١	٦٨	(.)	٦	٦٢	.. ٥ -
٧	نيبال	١	٢٧	٢	٢	٢٥	.. ..
٨	الصومال	٤	١١٤	(.)	٣	١١١	٥ (.)
٩	بوروندي	١	٢٣	(.)	٢	٢١	.. .
١٠	تشاد	٦	٤٣	٢	١٢	٣١	١ ٢١
١١	موزامبيق	..	..	..	..	..	.. ..
١٢	بورما	١٦	٣١٥	١٨	٣٨	٢٧٧	.. ..
١٣	فولتا العليا	٢	٤٤	٢	٥	٣٩	(.) ..
١٤	فيتنام	..	..	..	..	..	.. ..
١٥	الهند	٨٩٠	١,١٥٠	٣٠٧	٥٩٥	٥٥٥	٦ ..
١٦	مالاوي	٣٨	٩٠	٣	١٢	٧٨	٩ ١٠
١٧	رواندا	(.)	١٩	(.)	١	١٨	(.) ٥
١٨	سريلانكا	٦١	٢٣٩	٢٧	٦٤	١٧٥	(.) ٢
١٩	غينيا	٩٠	١١٢	١٠	٤٧	٦٥	١٠ ..
٢٠	سيراليون	٨	٨٣	١٠	٢٨	٥٥	٨ ١٩
٢١	زائير	٣١	٣٤٨	٢٨	٣٤٢	٦	٤٢ ١٥
٢٢	النيجر	١٢	٦٩	١	٦	٦٣	١ ..
٢٣	بنين	٢	٣٨	١	٩	٢٩	٧ ..
٢٤	باكستان	٤٨٤	٧٤٨	١١٤	٢٠٤	٥٤٤	٢٣ ٣٦
٢٥	تانزانيا	٥٠	١٧١	١٠	٢٠	١٥١	..
٢٦	افغانستان	٣٤	١٧١	١٥	٣٧	١٣٤	..
٢٧	افريقيا الوسطى	٢	٢٢	٢	٣	١٩	١ ٨
٢٨	مدغشقر	١١	٥٠	٥	٩	٤١	١٠ ١
٢٩	هايتي	٤	٤٣	٤	٨	٣٥	٣ ١٠
٣٠	موريتانيا	٤	١١١	٣	١٨	٩٣	١ ١٧ -
٣١	ليسوتو	(.)	٥	(.)	١	٤	.. ..
٣٢	اوغاندا	٢٦	٢٥	٤	٣	٢٢	٤ ١
٣٣	انغولا	..	..	..	..	..	.. ..
٣٤	السودان	٥٤	٢٩٠	٢٢	٤٠	٢٥٠	.. ..
٣٥	توغو	٥	٢٠٠	٢	٣٢	١٦٨	١ ..
٣٦	كينيا	٣٠	٢٣٤	١٥	٦٩	١٠٦	١٤ ٦٧
٣٧	السنغال	١٨	١٩٦	٥	٧٥	١٢١	٥ ..
٣٨	اندونيسيا	٤٤١	١,٦١٦	٥٩	٩٧٧	٦٣٩	٨٣ ٢٧٢
دول ذات دخل متوسط							
٣٩	مصر	٣٠٢	٢,٤٦٤	٢٤٧	٨٢٢	١,٦٤٢	.. ٢٩٧
٤٠	غانا	٤٠	٨٢	١٢	٢٤	٥٨	٦٨ ١٢
٤١	اليمن الديموقراطية	١	٨٩	..	١	٨٨	.. ..
٤٢	كاميرون	٢٨	٢٨٧	٤	٥٨	٢٢٩	١٦ ٧ -
٤٣	ليبريا	٧	٧٤	١٢	١٤	٦٠	.. ..
٤٤	هندوراس	٢٩	١٦٣	٣	٢٨	١٣٥	٨ ١٣
٤٥	زامبيا	٣٥١	١٠٤	٣٢	١٤٥	٤١ -	٢٩٧ ١٩
٤٦	زمبابوي	..	..	..	..	..	.. ..
٤٧	تايلاند	٥٥	٧٤٠	٢٣	٩١	٦٤٩	٤٣ ٥٣
٤٨	بوليفيا	٥٤	٥٣١	١٧	٢٦٦	٢٦٥	٧٦ - ١٢
٤٩	الفيليبين	١٣٢	١,٤١٦	٧٣	٤٨٤	٩٣٢	٢٩ ١٦٣
٥٠	الجمهورية العربية اليمنية	٢	١٠١	(.)	١٢	٨٩	.. ..
٥١	الكونغو	٣٥	٢٢٢	٦	١٧	٢٠٥	.. ٧
٥٢	نيجيريا	٦٢	١,٣٠٥	٣٦	٥٣	١,٢٥٢	٢٠٥ ١٨٩
٥٣	بابوا غينيا الجديدة	٢٥	٢٩	(.)	١٠	١٩	.. ٣٤
٥٤	السالفادور	٨	٨٠	٦	١٢	٦٨	٤ ٢٣
٥٥	المغرب	١٦٣	١,١٩١	٣٦	٢٩٦	٨٩٥	٢٠ ٤٦
٥٦	البيرو	١٤٨	٨٤٢	١٠٠	٤٣١	٤١١	٧٠ - ٢٥
٥٧	ساحل العاج	٧٧	٩٤٨	٢٧	٢٢٣	٧٢٥	٣١ ١٠
٥٨	نيكارغوا	٤٤	١٤٢	١٧	٤٩	٩٣	١٥ ٧
٥٩	كولومبيا	٢٣٥	٣٤١	٧٥	٢٣١	١١٠	٣٩ ٦٠
٦٠	باراغواي	١٥	١٣٩	٧	٢٠	١١٩	٤ ٢٢
٦١	أكوادور	٤٢	٥٠٣	١٦	١٠٨	٣٩٥	٨٩ ٤٠
٦٢	الدومينيكان	٣٦	١٦٤	٧	٣٩	١٢٥	٧٢ ٤٠
٦٣	غواتيمالا	٣٧	١٠٧	٢٠	٩	٩٨	٢٩ ١١٨
٦٤	سوريا	٥٩	٦٨٣	٣٠	١٦٩	٥١٤	..
٦٥	تونس	٨٩	٥٧٦	٤٥	١٠٦	٤٧٠	١٦ ٨٩
٦٦	الاردن	١٤	٢٢١	٣	٣٤	١٨٧	.. ٢٢

القروض العامة والمضمونة من قبل جهة عامة المتوسطة والطويلة الاجل
(مليون دولار اميركي)

		اجمالي راس المال المتدفق		سداد راس المال الاساسي		صافي راس المالي المتدفق		صافي الاستثمار الخاص المباشر (مليون دولار)	
		١٩٧٠	١٩٧٨	١٩٧٠	١٩٧٨	١٩٧٠	١٩٧٨	١٩٧٠	١٩٧٨
٦٧	ماليزيا	٤٣	١,٠٤٤	٤٥	٥٥٨	٢	٤٨٦	٩٤	٥٩٦
٦٨	جامايكا	١٥	٢٢١	٦	١١٤	٩	١٠٧	١٦١	١١ -
٦٩	لبنان	١٢	٩١	٢	٦	١٠	٨٥٧	١٧	..
٧٠	كوريا	٤٤٠	٣,٩١٩	١٩٨	١,١٤٢	٢٤٢	٢,٧٧٧	٦٦	٦١
٧١	تركيا	٣٢٨	٧٩٨	١٢٨	٢٦٢	٢٠٠	٥٣٦	٥٨	٩٥
٧٢	الجزائر	٢٩٢	٥,١٠٣	٣٣	٩٢٧	٢٥٩	٤,١٧٦	٤٥	١٣٥
٧٣	المكسيك	٧٩٧	٨,٦٠٦	٤٧٦	٤,٤١٦	٣٢١	٤,١٩٠	٣٢٣	٥٣٠
٧٤	باناما	٦٧	٩٨٦	٢٤	٤٤٢	٤٣	٥٤٤	٣٣	٩
٧٥	جمهورية الصين	١٥٤	٦٢١	٥٤	٣٩٤	١٠٠	٢٢٧	٦٢	١١٠
٧٦	تشيلي	٣٩٧	١,٤٩١	١٦٣	٩٢٦	٢٣٤	٥٦٥	٧٩ -	١٧٨
٧٧	جنوب افريقيا	٥١٩	١,١٧٣	١٤٦	١,٤٢٢	٣٧٣	٢٤٩ -	٣١٨	١٨٩-
٧٨	كوستاريكا	٣٠	٣٩٦	٢١	١٧٤	٩	٢٢٢	٢٦	٦٦
٧٩	البرازيل	١,٠٦٣	١٠,٠٥٥	٣٣٣	٢,٤٠٦	٧٣٠	٧,٦٤٩	٤٠٧	١,٨٨٦
٨٠	اوروغواي	٣٧	٤١٦	٤٧	٣٦٦	١٠ -	٥٠	..	١٢٩
٨١	الارجنتين	٤٨٩	٣,٢٠٣	٣٤٢	١,٥٧٨	١٤٧	١,٦٢٥	١١	٢٩٨
٨٢	البرتغال	٢٠	١,١٥٧	٦٢	٩٨	٤٢ -	١,٠٥٩	..	٥٠
٨٣	يوغوسلافيا	١٨٠	٤٤٥	١٦٨	١٩٦	١٢	٢٤٩	..	..
٨٤	ترينيداد وتوباغو	٨	١٦١	١٠	١٠	٢ -	١٥١	٨٣	١٤٠
٨٥	فنزويلا	٢٢٤	٢,٧٠٧	٤٢	٣٥٦	١٨٢	٢,٣٥١	٢٣ -	٦٨
٨٦	هونغ كونغ	(٠)	١١٧	(٠)	٧٩	(٠)	٣٨	..	..
٨٧	اليونان	١٦٤	٧٥٤	٦١	٣٥٤	١٠٣	٤٠٠	٥٠	١٨
٨٨	سنغافورة	٥٨	٢٦٦	٦	٢٢٦	٥٢	٤٠	٩٣	٤٢٢
٨٩	اسبانيا	٢٦٨	٢,٠٠٣	١٢٢	١,٨٢٢	١٤٦	٢١١	١٧٩	٤٢٨
٩٠	اسرائيل	٦٦٣	١,٢٦٥	١٣١	٢٩٠	٥٣٢	١,٠٧٥	٤٠	١٢٩
	الدول الصناعية								
٩١	ايرلندا							٣٢	٢٥٠
٩٢	ايطاليا							٤٩٦	٣٤٢
٩٣	نيوزيلندا							٢٢	٩
٩٤	المملكة المتحدة							٤٤٠ -	١,٥١٥ -
٩٥	فنلندا							٣٤ -	٢٩ -
٩٦	النمسا							٨٥	٧٤
٩٧	اليابان							٢٦١ -	٢,٣٤١ -
٩٨	اوستراليا							٧٨٧	١,٢٦٦
٩٩	فرنسا							٢٤٨	٦٦٠
١٠٠	هولندا							١٤ -	١,٢٣١ -
١٠١	بلجيكا							١٦٢	٧٧٦
١٠٢	كندا							٥٦٦	١,٧٢١ -
١٠٣	النروج							٣٢	٤٠٧
١٠٤	جمهورية المانيا الاتحادية							٢٨٠ -	١,٩٥٣ -
١٠٥	الولايات المتحدة							٦,١٢٠ -	١٠,٤٠٤ -
١٠٦	الدانمارك							٧٥	١٠١
١٠٧	السويد							١٠٥ -	٢٣٤ -
١٠٨	سويسرا							..	..
	الدول المصدرة للبترول ذات الفائض في رأس المال								
١٠٩	العراق	٦٣	٣٠٨	١٩٥	١١٣	٤٥	٢٤	..	..
١١٠	ايران	٩٤٠	٢,٩٠١	٩٦٠	١,٩٤١	٧٠٥	٢٥	٨٠٢	٨٠٢
١١١	ليبيا	..	..	..	..	..	١٣٩	٩٥٠ -	٩٥٠ -
١١٢	السعودية	..	..	..	..	..	٢٠	٨٢٢	٨٢٢
١١٣	الكويت	..	..	..	..	..	..	١٣١ -	١٣١ -
	الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية								
١١٤	الصين الشعبية							..	..
١١٥	كوريا الديمقراطية							..	..
١١٦	البانيا							..	..
١١٧	كوبا							..	..
١١٨	منغوليا							..	..
١١٩	رومانيا			١٨					..
١٢٠	بلغاريا			٢٣٥				..	..
١٢١	هنغاريا			..				..	..
١٢٢	بولندا			..				..	..
١٢٣	الاتحاد السوفياتي			..				..	..
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا							..	..
١٢٥	المانيا الديمقراطية							..	..

الجدول ١٥ : الدين العام الخارجي والاحتياطيات الدولية

		الدين العام الخارجي المصروف وغير المسدد				اجمالي الاحتياطيات الدولية		
		مليون دولار اميركي		كنسبة من اجمالي الناتج القومي		مليون دولار اميركي		في شهور تغطية الوارد
		١٩٧٠	١٩٧٨	١٩٧٠	١٩٧٨ (أ)	١٩٧٠	١٩٧٨ (أ)	١٩٧٨ (أ)
دول ذات دخل منخفض				١٨,١	٢١,٧			٣,٥
١	كمبوتشيا	..	..	..	..	..	..	..
٢	بنغلادش	..	٢,٧٩٨	..	٣٨,٢	..	٣٢٢	٢,٣
٣	لاوس	..	..	..	..	..	..	..
٤	بوتان	..	..	..	..	..	..	..
٥	اثيوبيا	١٦٩	٥٥١	٩,٥	١٥,٤	٧٢	٢١٨	٤,٤
٦	مالي	٢٣٨	٥٣٩	٨٨,١	٦٥,٣	١	١١	٠,٥
٧	نيبال	٣	٨٨	٠,٣	٥,٤	٩٥	١٨١	٧,٨
٨	الصومال	٧٧	٤٩٦	٤١,١	١٠١,٧	٢١	١٣١	٤,٩
٩	بوروندي	٧	٦٤	٣,١	١٠,٦	١٥	٨٣	١٢,٨
١٠	تشاد	٣٢	١٥٦	١١,٨	٢٣,٤	٢	١٤	٠,٩
١١	موزامبيق	..	..	..	..	..	..	..
١٢	بورما	١٠٢	٨١٨	٤,٧	١٨,١	٩٨	١٥١	٣,٧
١٣	فولتا العليا	٢١	١٩١	٦,٤	٢١,٦	٣٦	٣٩	٢,١
١٤	فيتنام	..	..	..	..	..	..	..
١٥	الهند	٧,٩٣٦	١٥,٣٢٦	١٤,٨	١٣,١	١,٠٢٣	٨,٣١٦	١٠,٢
١٦	مالاوي	١٢١	٣٩٠	٣٨,٧	٣٦,٨	٢٩	٧٧	٢,٢
١٧	رواندا	٢	٩٥	٠,٩	١١,١	٨	٨٧	٣,٧
١٨	سريلانكا	٣١٧	١,٠١٣	١٧,١	٤١,٠	٤٣	٤٠٦	٤,٤
١٩	غينيا	٣١٤	٩١٦	٧٢,٥	٨١,٧	..	..	..
٢٠	سيراليون	٥٩	٢٧٥	١٤,٣	٣٦,١	٣٩	٣٥	١,٣
٢١	زائير	٣١١	٢,٥٦٦	١٧,١	٣٣,٤	١٨٩	١٩٦	١,٣
٢٢	النيجر	٣٢	١٩٤	٨,٧	١٦,٢	١٩	١٣١	٣,٤
٢٣	بنين	٤١	١٤٦	١٦,٠	١٩,٥	١٦	١٨	٠,٩
٢٤	باكستان	٣,٠٥٩	٧,٥٦٨	٣٠,٥	٤٠,٨	١٩٤	٧٩٥	٢,٣
٢٥	تانزانيا	٢٤٨	١,٠٩٥	١٩,٤	٢٥,١	٦٥	٩٦	٠,٩
٢٦	افغانستان	٥٤٧	١,٢١٦	٥٨,١	٣٠,٨	٥٠	٦٠٦	١٠,٤
٢٧	افريقيا الوسطى	١٩	١٣٨	١١,٢	٢٦,٥	١	٢٧	١,٥
٢٨	مدغشقر	٩٤	٢٥٩	١٠,٩	١١,٧	٢٧	٥٩	١,٣
٢٩	هايتي	٤٠	١٦٣	١٠,٣	١٣,٨	٤	٤١	١,٦
٣٠	موريتانيا	٢٧	٥٧٤	١٦,٨	١٣٨,١	٣	٨٢	٢,٥
٣١	ليسوتو	٨	٢٨	٩,٢	٧,٥	..	..	..
٣٢	اوغاندا	١٢٨	٢٥٢	٩,٨	٣,٠	٥٧	..	..
٣٣	انغولا	..	.	..	..	..	..	..
٣٤	السودان	٣٠٩	٢,٠٧٦	١١,٦	٣٨,٦	٢٢	٢٩	٠,٤
٣٥	توغو	٤٠	٤٩٤	١٥,٤	٦٥,٤	٣٥	٧٣	١,٥
٣٦	كينيا	٣١٣	٩٥٣	٢٠,٣	١٧,٩	٢٢٠	٣٦٩	٢,١
٣٧	السنغال	١٠٣	٥٨٧	١٢,٢	٢٩,٨	٢٢	٢٣	٠,٥
٣٨	اندونيسيا	٢,٤٤٣	١٣,٠٨٩	٢٧,١	٢٧,٦	١٦٠	٢,٦٧٦	٢,٦
دول ذات دخل متوسط				١٠,٨	١٧,٦			٢,٥
٣٩	مصر	١,٦٣٩	٩,٨٧٩	٢٣,٧	٧١,٥	١٦٥	١,٠٠٩	١,٩
٤٠	غانا	٤٨٩	٨٤٣	٢٢,٦	٥,٣	٥٨	٢٣٠	٣,٦
٤١	اليمن الديموقراطية	١	٣٤٩	٠,٣	٤٧,٥	٦٠	١٩٤	٥,٦
٤٢	كاميرون	١٣١	١,١٦٧	١٣,٠	٣٠,٢	٨١	٥٧	٠,٥
٤٣	ليبريا	١٥٨	٣٣٤	٤٩,٦	٤٢,٣	..	١٨	٠,٥
٤٤	هندوراس	٩٠	٥٩١	١٢,٩	٣٤,٩	٢٠	١٨٧	٢,٦
٤٥	زامبيا	٥٩٦	١,٣٩٦	٣٤,٥	٥١,٦	٥١٥	٩٦	١,٠
٤٦	زمبابوي	..	..	..	..	..	..	..
٤٧	تايلاند	٣٢٢	١,٧٧٧	٤,٩	٨,٢	٩١١	٢,٥٥٩	٤,٩
٤٨	بوليفيا	٤٧٧	١,٦٦٦	٤٦,٤	٤٠,٧	٤٦	٣١٤	٣,٣
٤٩	الفيليبين	٦٣٣	٤,١٨٨	٩,٢	١٨,٠	٢٥٥	٢,١٠٤	٤,٠
٥٠	الجمهورية العربية اليمنية	١٤٧	٤٦٤	٤٩,٩	١٤,٣	..	١,٤٦١	١٥,٣
٥١	الكونغو	١٢٩	٧٢٦	٤٩,٤	٨٥,٥	٩	١١	٠,٢
٥٢	نيجيريا	٤٧٨	٢,١٨٠	٦,٤	٤,٥	٢٢٣	٢,٠٣٧	١,٧
٥٣	بابوا غينيا الجديدة	٣٦	٣٧٠	٦,٢	٢١,٢	..	٤٣١	٥,١
٥٤	السالفادور	٨٨	٣٣٣	٨,٦	١١,٠	٦٣	٣٨١	٣,٥
٥٥	المغرب	٧١١	٥,١٣٩	١٨,٦	٤٠,١	١٤١	٧٧٣	٢,٢
٥٦	البيرو	٨٤٨	٥,٣٦٧	١٤,٠	٥٣,١	٣٣٨	٧٣٨	٣,٣
٥٧	ساحل العاج	٢٥٦	٢,٨١٨	١٨,٣	٣٩,٥	١١٩	٤٥٥	١,٥
٥٨	نيكارغوا	١٥٥	٩٦٤	٢٠,٦	٤٥,٨	٥٠	٥٨	٠,٩
٥٩	كولومبيا	١,٢٤٩	٢,٨٢٣	١٨,١	١٢,٢	٢٠٧	٢,٨١٠	٨,٣
٦٠	باراغواي	٩٨	٤٤٧	١٦,٧	١٧,٤	١٨	٤٦٧	٩,٢
٦١	أكوادور	٢١٣	١,٥٦٣	١٣,٣	٢١,٥	٨٥	٧٦٢	٤,٧
٦٢	الدومينيكان	٢١٢	٧٢٤	١٤,٦	١٦,١	٣٢	١٧٦	١,٧
٦٣	غواتيمالا	١٠٦	٣٧٤	٥,٧	٦,٠	٨٠	٨٥٧	٦,٠
٦٤	سوريا	٢٣٢	٢,٠٩١	١٣,٦	٢٦,٦	٥٧	٦٢٢	٢,٦
٦٥	تونس	٥٤٥	٢,٣٥٩	٣٨,٨	٤٠,٥	٦٠	٤٧٩	٢,٤
٦٦	الاردن	١١٦	٨٤٠	١٩,٠	٣٦,١	٢٥٨	١,٠٦٩	٦,٢

		الدين العام الخارجي المصروف وغير المسدد				اجمالي الاحتياطيات الدولية		
		مليون دولار اميركي		كنسبة من اجمالي الناتج القومي		مليون دولار اميركي		في شهور تغطية الوارد
		١٩٧٠	١٩٧٨	١٩٧٠	١٩٧٨ (أ)	١٩٧٠	١٩٧٨ (أ)	١٩٧٨ (أ)
٦٧	ماليزيا	٣٩٠	٢,٦٧١	١٠,٠	١٧,٦	٦٦٧	٣,٦٧٠	٥,٥
٦٨	جامايكا	١٥٤	١,٠٣٦	١١,٥	٣٩,٤	١٣٩	٥٣	٠,٥
٦٩	لبنان	٦٤	١٢٥	٤,٢	..	٤٠٥	٣,٩١٨	٢٥,٤
٧٠	كوريا	١,٧٩٧	١١,٩٩٢	٢٠,٩	٢٦,١	٦١٠	٢,٨٢٨	١,٨
٧١	تركيا	١,٨٥٤	٦,١٨٨	١٤,٤	١٢,٢	٤٤٠	١,٦٦٢	٣,٦
٧٢	الجزائر	٩٢٧	١٣,١٦٨	١٨,٥	٥٢,٦	٣٥٢	٣,٢٣٠	٣,٦
٧٣	المكسيك	٣,٢٣٨	٢٥,٧٧٥	٩,٨	٢٨,٧	٧٥٦	٢,٢٦٩	٢,٠
٧٤	باناما	١٩٤	١,٩١٠	١٩,٠	٨٤,١	١٦	١٥١	١,١
٧٥	جمهورية الصين	٦٠١	٢,٩٠٣	١٠,٦	١٢,١	٦٢٧	١,٩٥٠	١,٨
٧٦	تشيلي	٢,٠٦٦	٤,٣٥٩	٢٦,٢	٢٦,٢	٣٩٢	١,٤٠٥	٤,٠
٧٧	جنوب افريقيا	١,٠٨٩	٥,٧٠٤	٦,٣	١٣,٣	١,٠٥٧	٢,٦٣٦	٢,٣
٧٨	كوستاريكا	١٣٤	٩٦٣	١٣,٨	٢٩,٣	١٦	٢١٢	١,٨
٧٩	البرازيل	٣,٥٨٩	٢٨,٨٢١	٨,٠	١٥,٦	١,١٩٠	١٢,١٩١	٦,٧
٨٠	اوروغواي	٢٦٧	٧٦٦	١١,٠	١٥,٧	١٨٦	١,١١١	١٢,٥
٨١	الارجنتين	١,٨٨٠	٦,٨٠١	٧,٦	١١,٤	٦٨٢	٥,٩٣٤	١٢,٢
٨٢	البرتغال	٤٧٣	٢,٦٤٢	٧,٠	١٤,٠	١,٥٦٥	٥,٨٧٣	١١,٧
٨٣	يوغوسلافيا	١,١٩٨	٣,٤٥٤	٨,٥	٦,٤	١٤٤	٢,٧٥٦	٢,٦
٨٤	ترينيداد وتوباغو	١٠١	٤١٧	١٢,٥	١٢,٢	٤٣	١,٨١٣	٨,٠
٨٥	فنزويلا	٧٢٨	٦,٩٢١	٦,٧	١٧,١	١,٠٤٧	٨,٥٧١	٦,٦
٨٦	هونغ كونغ	٢	٢٢٣	٠,١	١,٦	..	..	..
٨٧	اليونان	٩٠٥	٣,١٢٣	٨,٩	٩,٧	٣١٨	١,٨٥١	٢,٨
٨٨	سنغافورة	١٥٢	١,١٣٤	٧,٩	١٤,٨	١,٠١٢	٥,٣٠٢	٤,٦
٨٩	اسبانيا	١,٢٠٩	٧,٦٣١	٣,٣	٥,٥	١,٨٥١	١٣,٣٩٤	٧,٢
٩٠	اسرائيل	٢,٢٧٤	٩,٢٠٩	٤١,٣	٦٥,٧	٤٥١	٢,٨٩٠	٣,٥
	الدول الصناعية							**٤,٢**
٩١	ايرلندا					٦٩٨	٢,٧٧٠	٤,٤
٩٢	ايطاليا					٥,٥٤٧	٢٩,٨٣١	٥,٤
٩٣	نيوزيلندا					٢٥٨	٤٦٧	١,٢
٩٤	المملكة المتحدة					٢,٩١٨	٢١,١٨٤	٢,٧
٩٥	فنلندا					٤٥٨	١,٤٣٨	١,٨
٩٦	النمسا					١,٨٠٦	٩,٨٠٤	٥,٦
٩٧	اليابان					٤,٨٧٦	٣٧,٨٢٤	٤,٧
٩٨	اوستراليا					١,٧٠٩	٣,٨٢٣	٢,٢
٩٩	فرنسا					٥,١٩٩	٣٢,٣٢٨	٣,٨
١٠٠	هولندا					٣,٣٦٢	١٧,٤٦٩	٣,٤
١٠١	بلجيكا					٢,٩٤٧	١٣,٥٩١	٢,٩
١٠٢	كندا					٤,٧٣٢	٨,٥٦٢	١,٧
١٠٣	النروج					٨١٣	٣,١١٦	٢,٠
١٠٤	جمهورية المانيا الاتحادية					١٣,٨٧٩	٧٥,٢٨٧	٥,٨
١٠٥	الولايات المتحدة					١٥,٢٣٧	٦٩,٤٤٨	٣,٨
١٠٦	الدانمارك					٤٨٨	٣,٥٧٧	٢,٣
١٠٧	السويد					٧٧٥	٥,٤٧٩	٢,٥
١٠٨	سويسرا					٥,٣١٧	٣٦,٥٨٤	١٥,١
	الدول المصدرة للبترول ذات الفائض في رأس المال			..	..			**٧,٩**
١٠٩	العراق	٢٧٤	٨٧٨	٨,٨	٤,٠	٤٧٢	٧,٢٣٧	٩,٢
١١٠	ايران	٢,١٩٣	٨,٢٥١	٢٠,٨	٨,٢	٢١٧	١٢,٨٤٠	٦,٤
١١١	ليبيا	..	..	..	..	١,٥٩٦	٤,٦٥٩	٦,٠
١١٢	السعودية	..	..	..	..	٦٧٠	٢٠,٢٢٧	١٢,١
١١٣	الكويت	..	..	..	..	٢٠٩	٣,٠٧٢	٥,٧
	الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية							
١١٤	الصين الشعبية					..	..	..
١١٥	كوريا الديمقراطية					..	..	..
١١٦	البانيا					..	..	..
١١٧	كوبا					..	..	..
١١٨	منغوليا					..	..	..
١١٩	رومانيا					..	..	..
١٢٠	بلغاريا					..	..	..
١٢١	هنغاريا					..	..	..
١٢٢	بولندا					..	..	..
١٢٣	الاتحاد السوفياتي					..	..	..
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا					..	..	..
١٢٥	المانيا الديمقراطية					..	..	..

الجدول ١٦ : صافي تدفقات التنمية الرسمية المقدمة من منظمة التعاون والتنمية ومن منظمة الدول المصدرة للبترول المقدرة.

		١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
							المقدرة			
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية									(مليون دولار امريكي)	
٩٢	ايطاليا	٧٧	٦٠	١٤٧	١٨٢	٢٢٦	١٨٦	١٧٥	٢٩٢	٣٥٩
٩٣	نيوزيلندا	..	..	١٤	٦٦	٥٣	٥٣	٥٥	٥٧	٥٨
٩٤	المملكة المتحدة	٤٠٧	٤٧٢	٥٠٠	٩١٠	٨٨٥	١,١٢٠	١,٤٧٢	٢,٠٦٧	٢,٠٣٩
٩٥	فنلندا	..	٢	٧	٤٨	٥١	٤٩	٥٥	٨٩	٩٥
٩٦	النسما	..	١١	١٠	٦٤	٥٢	١٢٠	١٦٦	١٢٧	٢٢٣
٩٧	اليابان	١٠٥	٢٤٤	٤٥٨	١,١٤٨	١,١٠٥	١,٤٢٤	٢,٢١٥	٢,٦٣٨	٢,٩٣٧
٩٨	اوستراليا	٥٩	١١٩	٢١٣	٥٥٢	٣٧٧	٤٠٠	٥٨٨	٦٢٠	٧٢٧
٢٩٩	فرنسا	٨٢٣	٧٥٢	٩٧١	٢,٠٩٣	٢,١٤٦	٢,٢٦٧	٢,٧٠٥	٣,٣٥٨	٣,٦٩٠
١٠٠	هولندا	٣٥	٧٠	١٩٦	٦٠٨	٧٢٨	٩٠٨	١,٠٧٤	١,٤٠٣	١,٧٠٨
١٠١	بلجيكا	١٠١	١٠٢	١٢٠	٣٧٨	٣٤٠	٣٧١	٥٣٦	٦٣١	٧١٤
١٠٢	كندا	٧٥	٩٦	٣٣٧	٨٤٨	٧٦٣	٩٤٥	١,٠٦٠	١,٠٤٢	١,١٥١
١٠٣	النرويج	٥	١١	٣٧	١٨٤	٢١٨	٢٩٥	٣٥٥	٤٢٨	٤٩١
١٠٤	جمهورية المانيا الاتحادية	٢٢٣	٤٥٦	٥٩٩	١,٦٨٩	١,٥٩٢	١,٧١٧	٢,٣٤٧	٣,٣٥٠	٣,٥٨١
١٠٥	الولايات المتحدة	٢,٧٠٢	٤,٠٢٣	٣,١٥٣	٤,١٦١	٤,٣٦٠	٤,٦٨٢	٥,٦٦٤	٤,٥٦٧	٤,٥٦٧
١٠٦	الدانمارك	٥	١٣	٥٩	٢٠٥	٢١٤	٢٥٨	٣٨٨	٤٤٨	٤٨٨
١٠٧	السويد	٧	٣٨	١١٧	٥٦٦	٦٠٨	٧٧٩	٧٨٣	٩٥٦	١,١٢٤
١٠٨	سويسرا	٤	١٢	٣٠	١٠٤	١١٢	١١٩	١٧٣	٢٠٥	٢١٨
	المجموع:	٤,٦٢٨	٦,٤٧٨	٦,٩٦٧	١٣,٨٢٠	١٣,٨٢٩	١٥,٦٨٠	١٩,٩٩٤	٢٢,٢٦٧	٢٤,٥٩٤
منظمة التعاون الاقتصادي والتنيمة								النسبة المئوية من اجمالي الناتج القومي		
٩٢	إيطاليا	٠,٢٢	٠,١٠	٠,١٦	٠,١١	٠,١٣	٠,١٠	٠,١٤	٠,٠٩	٠,٠٩
٩٣	نيوزيلندا	..	..	٠,٢٣	٠,٥٢	٠,٤١	٠,٣٩	٠,٣٤	٠,٣٠	٠,٣٠
٩٤	المملكة المتحدة	٠,٥٦	٠,٤٧	٠,٤١	٠,٣٩	٠,٤٠	٠,٤٦	٠,٤٨	٠,٥٢	٠,٥٢
٩٥	فنلندا	..	٠,٠٢	٠,٠٦	٠,١٨	٠,١٧	٠,١٦	٠,١٧	٠,٢١	٠,٢٢
٩٦	النسما	..	٠,١١	٠,٠٧	٠,٢١	٠,١٢	٠,٢٢	٠,٢٩	٠,١٩	٠,٢٣
٩٧	اليابان	٠,٢٤	٠,٢٧	٠,٢٣	٠,٢٣	٠,٢٠	٠,٢١	٠,٢٣	٠,٢٦	٠,٢٧
٩٨	اوستراليا	٠,٣٧	٠,٥٣	٠,٥٩	٠,٥٩	٠,٤١	٠,٤٢	٠,٥٤	٠,٥٢	٠,٥١
٩٩	فرنسا	١,٣٥	٠,٧٦	٠,٦٦	٠,٦٢	٠,٦٢	٠,٦٠	٠,٥٧	٠,٥٩	٠,٥٩
١٠٠	هولندا	٠,٣١	٠,٣٦	٠,٦١	٠,٧٥	٠,٨٣	٠,٨٦	٠,٨٢	٠,٩٣	٠,٩٤
١٠١	بلجيكا	٠,٨٨	٠,٦٠	٠,٤٦	٠,٥٩	٠,٥١	٠,٤٦	٠,٥٥	٠,٥٦	٠,٥٩
١٠٢	كندا	٠,١٩	٠,١٩	٠,٤١	٠,٥٢	٠,٣٩	٠,٤٨	٠,٥٢	٠,٤٧	٠,٤٦
١٠٣	النرويج	٠,١١	٠,١٦	٠,٣٢	٠,٦٦	٠,٧٠	٠,٨٣	٠,٩٠	٠,٩٣	٠,٩٥
١٠٤	جمهورية المانيا الاتحادية	٠,٣١	٠,٤٠	٠,٣٢	٠,٤٠	٠,٣٦	٠,٣٣	٠,٣٧	٠,٤٤	٠,٤٤
١٠٥	الولايات المتحدة	٠,٥٣	٠,٥٨	٠,٣٢	٠,٢٧	٠,٢٦	٠,٢٥	٠,٢٧	٠,١٩	٠,١٨
١٠٦	الدانمارك	٠,٠٩	٠,١٣	٠,٣٨	٠,٥٧	٠,٥٦	٠,٦٠	٠,٧٥	٠,٧٥	٠,٦٧
١٠٧	السويد	٠,٠٥	٠,١٩	٠,٣٨	٠,٨٢	٠,٨٢	٠,٩٩	٠,٩٠	٠,٩٤	٠,٩٥
١٠٨	سويسرا	٠,٠٤	٠,٠٩	٠,١٥	٠,١٩	٠,١٩	٠,٢٠	٠,٢١	٠,٢٢	
منظمة التعاون والتنيمة								(بالعملة الوطنية)		
٩٢	ايطاليا (مليار لير)	٤٨	٣٨	٩٢	١١٩	١٨٨	١٤٨	٣١٨	٢٣٣	٢٦٢
٩٣	نيوزيلندا (مليون دولار)	..	..	١٣	٥٥	٥٣	٥٤	٥٣	٦١	٦٤
٩٤	المملكة المتحدة (مليون استرليني)	١٤٥	١٦٨	٢٠٨	٤١١	٤٩٠	٦٤٢	٧٥٩	٩٧٤	١٠٩٦
٩٥	فنلندا (مليون ماركا)	..	٦	٢٩	١٧٧	١٩٥	١٩٦	٢٢٦	٣٣٥	٤٠٠
٩٦	النمسا (مليون شيلينغ)	..	٢٦٠	٢٨٦	١,٣٧٦	٨٦١	١,٧٨٥	٢,٤١١	١,٦٩٨	٢,٣٢٧
٩٧	اليابان (مليار ين)	٣٨	٨٨	١٦٥	٣٤١	٣٢٨	٣٨٣	٤٦٦	٥٧٨	٦٦٩
٩٨	اوستراليا (مليون دولار)	٥٣	١٠٦	١٨٩	٤٢٢	٣٠٨	٣٦١	٥١٤	٥٥٥	٦١١
٩٩	فرنسا (مليون فرنك)	٤,٠٦٣	٣,٧١٣	٥,٣٩٣	٨,٩٧٥	١٠,٢٥٥	١١,٧٦٢	١٢,٢٠٨	١٤,٢٨٧	١٦,٣٣٤
١٠٠	هولندا (مليون غيلدر)	١٣٣	٢٥٣	٧١٠	١,٥٣٨	١,٩٢٥	٢,٢٢٩	٢,٣٢٣	٢,٨١٧	٣,١٠٦
١٠١	بلجيكا (مليون فرنك)	٥,٠٥	٥,١٠٠	٦,٠٠٠	١٣,٩٠٣	١٣,١٢٩	١٣,٢٣٤	١٦,٨٣٦	١٨,٥٠٠	٢٠,٩١٣
١٠٢	كندا (مليون دولار)	٧٣	١٠٤	٢٥٣	٨٦٣	٧٥٢	١,٠٠٥	١,٢٠٩	١,٢٢١	١,٣٤٧
١٠٣	النرويج (مليون كرونر)	٣٦	٧٨	٢٦٤	٩٦٣	١,١٩٠	١,٥٧٠	١,٨٦١	٢,١٦٧	٢,٤٧٠
١٠٤	المانيا الاتحادية (مليون مارك الماني)	٩٣٧	١,٨٢٤	٢,١٩٢	٤,١٥٦	٤,٠٠٩	٣,٩٨٧	٤,٧١٥	٦,١٤٠	٦,٥٥٠
١٠٥	الولايات المتحدة (مليون دولار)	٢,٧٠٢	٤,٠٢٣	٣,١٥٣	٤,١٦١	٤,٣٦٠	٤,٦٨٢	٥,٦٦٤	٤,٥٦٧	٤,٥٦٧
١٠٦	الدانمارك (مليون كرونر)	٣٥	٩٠	٤٤٣	١,١٧٨	١,٢٩٤	١,٥٤٩	٢,١٤٠	٢,٣٥٧	٢,٥٧٣
١٠٧	السويد (مليون كرونر)	٣٦	١٩٦	٦٠٥	٢,٣٥٠	٢,٦٤٧	٣,٥٠٤	٣,٥٣٨	٤,٠٩٨	٤,٧٤٣
١٠٨	سويسرا (مليون فرنك)	١٧	٥٢	١٣١	٢٦٠	٢٨١	٢٨٤	٣٠٩	٣٤١	٣٦١
منظمة التعاون والتنمية								ملخص		
	(مليار دولار، اسعار اسمية) معونة التنمية الرسمية	٤,٦	٦,٥	٧,٠	١٣,٨	١٣,٨	١٥,٧	٢٠,٠	٢٢,٣	٢٤,٦
	(النسبة المئوية من اجمالي الناتج القومي) معونة التنمية الرسمية	٠,٥١	٠,٤٩	٠,٣٤	٠,٣٦	٠,٣٣	٠,٣٣	٠,٣٥	٠,٣٤	٠,٣٤
	(مليار دولار، اسعار ثابتة ١٩٧٨) معونة التنمية الرسمية	١٣,١	١٦,٧	١٤,٩	١٧,٩	١٧,٣	١٨,٠	٢٠,٠	٢٠,١	٢٠,٢
	(تريليون دولار، اسعار اسمية) اجمالي الناتج القومي	٠,٩	١,٣	٢,٠	٣,٨	٤,٢	٤,٧	٥,٦	٦,٥	٧,٢
	معدل الانكماش (أ) معونة التنمية الرسمية	٠,٣٥	٠,٣٩	٠,٤٧	٠,٧٧	٠,٨٠	٠,٨٧	١,٠٠	١,١١	١,٢٢

(أ) راجع الملاحظات الفنية.

	المقدرة				
	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
منظمة الدول المصدرة للبترول			**مليون دولار اميركي**		
٥٢ نيجريا	١٤	٨٣	٦٤	٣٨	٢٨
٧٢ الجزائر	٤١	٥٤	٤٨	٤٤	٤٥
٨٥ فنزويلا	٣١	١٠٣	٥٢	١٠٩	٨٣
١٠٩ العراق	٢١٨	٢٣٢	٦١	٧٢	٨٦١
١١٠ ايران	٥٩٣	٧٥٣	٢٢٥	٢٧٨	٢١
١١١ ليبيا	٢٦١	٩٤	١١٥	١٦٩	١٤٦
١١٢ السعودية	١,٩٩٧	٣,٤٠٧	٢٤١٠	١,٤٧٠	١٩٧٠
١١٣ الكويت	٩٧٦	٦١٥	١٥١٨	١,٢٦٨	١٠٩٩
قطر	٣٣٩	١٩٥	١٩٧	١٠٦	٢٥١
الامارات العربية المتحدة	١,٠٤٦	١,٠٦٠	١,١٧٧	٦٩٠	٢٠٧
مجموع منظمة الدول العربية المصدرة للبترول	٤,٨٧٩	٤,٦٥٦	٥٥٢٦	٣٩١٩	٤٥٧٦
مجموع منظمة الدول المصدرة للبترول	٥,٥١٦	٥,٥٩٦	٥,٨٦٦	٤,٣٤٤	٤٧١١
منظمة الدول المصدرة للبترول.	**النسبة المئوية من أجمالي الناتج القومي للواهبين**				
٥٢ نيجريا	٠,٠٥	٠,٣٥	٠,١٦	٠,٠٨	٠,٠٥
٧٢ الجزائر	٠,٢٨	٠,٢٣	٠,٢٥	٠,١٨	٠,١٤
٨٥ فنزويلا	٠,١١	٠,٣٣	٠,١٤	٠,٣٨	٠,٢١٨
١٠٩ العراق	١,٦٥	١,٤٤	٠,٣٢	٠,٧٦	٢,٩٤
١١٠ ايران	١,١٣	١,١٣	٠,٢٧	٠,٣٣	٠,٠٣
١١١ ليبيا	٢,٣١	٠,٦٣	٠,٦٥	٠,٩٣	٠,٥٨
١١٢ السعودية	٥,٤٠	٥,٧٣	٤,٣٢	٢,٧٦	٣,١٥
١١٣ الكويت	٨,١٢	٤,٣٦	١٠,٦١	٦,٣٥	٥,١٤
قطر	١٥,٦٢	٧,٩٥	٧,٩٣	٣,٦٥	٥,٦٠
الامارات العربية المتحدة	١٤,١٢	١١,٠٢	١٠,٢٢	٥,٦٠	١,٥٨
المجموع	٤,٩٩	٤,٠٣	١,٩٦	١,٣٥	١,٢٨
المجموع الثاني	٢,٧١	٢,٢٧	٣,٩٥	٣,٥٥	٢,٤٣

(١) مقدّرة

١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
٣٨٥	٤٦١	٥٥٤	٦٠٥	٦٦٨
٧٣	٨١	٩٠	٩٩	١٠٨
٢,٥٧٣	٢,٦٧٤	٢,٧٦٥	٢,٩٠٣	٣,٠٤١
١٢١	١٤١	١٦٤	١٩١	٢٢٣
٢١٢	٢٦٥	٢٩٤	٣٣٦	٣٨٤
٣,٥٣٢	٤,٠٦١	٤,٦٧١	٥,٣٧١	٦,١٧٧
٧٦٨	٨٥٤	٩٤٣	١,٠٦٢	١,١٧٢
٤,٢٨٢	٤,٧٨٦	٥,٣٦٩	٥,٩٣٢	٦,٥٤٦
١,٧٧٩	١,٩٧٦	٢,٢١٣	٢,٤٥٧	٢,٧٤٥
٨١٤	٩٢٨	١,٠٥٧	١,٢٠٥	١,٣٧٤
١,٢٧٩	١,٤٢٠	١,٥٥٢	١,٧٠١	١,٨٦٣
٥٥٨	٦٣١	٧٠٧	٧٩٠	٨٨٢
٤,٠٢٩	٤,٥٣٣	٥,١٠٠	٥,٧٣٧	٦,٣٣٦
٦,٢٥٠	٦,٩٦٦	٧,٦٦٢	٨,٤١٦	٩,٤٢١
٥٧١	٦٣٨	٧٠٧	٧٨١	٨٦١
١,٢٥٩	١,٤٠٠	١,٥٤٥	١,٧٠٢	١,٨٧٢
٢٧٦	٣١٨	٣٥٠	٤٠٠	٤٥٥
٢٨,٧٣١	٣٢,١٢٤	٣٥,٧٤٣	٣٩,٦٨٨	٤٤,١٢٨
٠,١٠	٠,١٠	٠,١١	٠,١١	٠,١١
٠,٣٠	٠,٣٠	٠,٣٠	٠,٣٠	٠,٣٠
٠,٤٩	٠,٤٥	٠,٤٢	٠,٤٠	٠,٣٨
٠,٢٣	٠,٢٤	٠,٢٦	٠,٢٧	٠,٢٨
٠,٢٥	٠,٢٠٧	٠,٢٨	٠,٢٩	٠,٣٠
٠,٢٧	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٩	٠,٣٠
٠,٥٠	٠,٥٠	٠,٥٠	٠,٥١	٠,٥١
٠,٥٩	٠,٥٩	٠,٦٠	٠,٦٠	٠,٦٠
٠,٩٤	٠,٩٦	٠,٩٧	٠,٩٨	٠,٩٩
٠,٦٠	٠,٦١	٠,٦٣	٠,٦٥	٠,٦٧
٠,٤٥	٠,٤٥	٠,٤٥	٠,٤٤	٠,٤٤
٠,٩٦	٠,٩٧	٠,٩٨	٠,٩٩	١,٠٠
٠,٤٤	٠,٤٤	٠,٤٥	٠,٤٦	٠,٤٦
٠,٢٢	٠,٢٢	٠,٢٢	٠,٢٢	٠,٢٢
٠,٧٠	٠,٧٠	٠,٧٠	٠,٧٠	٠,٧٠
٠,٩٥	٠,٩٥	٠,٩٥	٠,٩٥	٠,٩٥
٠,٢٥	٠,٢٦	٠,٢٦	٠,٢٧	٠,٢٨
٣١٥	٣٧٧	٤٥٣	٤٩٥	٥٤٧
٧٢	٨٠	٨٩	٩٨	١٠٦
١,١٥٠	١,١٩٥	١,٢٣٥	١,٢٩٧	١,٣٥٩
٤٦٥	٥٤٢	٦٣١	٧٣٤	٨٥٧
٢,٨٣٥	٣,٤٢٣	٣,٩٣١	٤,٤٩٣	٥,١٣٤
٧٧٠	٨٨٥	١٠١٨	١,١٧٠	١,٣٤٦
٦٨١	٧٥٧	٨٣٦	٩٤١	١,٠٣٩
١٨,٢٣٣	٢٠,٣٧٩	٢٢,٨٦١	٢٥,٢٥٨	٢٧,٨٧٣
٣,٥١٢	٣,٩٦٨	٤,٤٤٤	٤,٩٣٤	٥,٥١٢
٢٢,٨٤٢	٢٧,١٨١	٣٠,٩٦٠	٣٥,٢٩٤	٤٠,٢٤٤
١,٤٩٧	١,٦٦٢	١,٨١٦	١,٩٩١	٢,١٨٠
٢,٨٠٧	٣,١٧٤	٣,٥٥٦	٣,٩٧٤	٤,٤٣٧
٧,٣٦٩	٨,٢٩١	٩,٣٢٨	١٠,٤٩٤	١١,٥٨٩
٦,٢٥٠	٦,٩٦٦	٧,٦٦٢	٨,٤١٦	٩,٢٤١
٣,٠١٠	٣,٣٦٣	٣,٧٢٧	٤,١١٧	٤,٥٣٩
٥,٣١٣	٥,٩٠٨	٦,٥٢٠	٧,١٨٢	٨,٨٩٩
٤٥٧	٥٢٦	٥٧٩	٦٦٢	٧٥٣
٢٨.٧	٣٢.١	٣٥.٧	٣٩.٧	٤٤.١
٠.٣٦	٠.٣٦	٠.٣٦	٠.٣٦	٠.٣٦
٢١.٦	٢٢.٣	٢٣.٢	٢٤.١	٢٥.٢
٨.٠	٩.٠	٩.٩	١١.٠	١٢.١
١.٣٣	١.٤٤	١.٥٤	١.٦٥	١.٧٥

صافي التدفقات الثنائية للبلدان ذات الدخل المنخفض

	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**النسبة المئوية من اجمالي الناتج القومي للواهبين**						
٩٢ ايطاليا	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٦	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠١
٩٣ نيوزيلندا	_			٠,١٤	٠,٠٦	٠,٠٤	٠,٠٣
٩٤ المملكة المتحدة	٠,٢٢	٠,٢٣	٠,١٥	٠,١١	٠,١٤	٠,١١	٠,١٥
٩٥ فنلندا	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٠٦	٠,٠٧	٠,٠٦	٠,٠٤
٩٦ النمسا	_	٠,٠٦	٠,٠٥	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠١
٩٧ اليابان	٠,١٢	٠,١٣	٠,١١	٠,٠٨	٠,٠٨	٠,٠٦	٠,٠٧
٩٨ اوستراليا	_	٠,٠٨	٠,٠٩	٠,١٠	٠,٠٧	٠,٠٧	٠,٠٨
٩٩ فرنسا	٠,٠١	٠,١٢	٠,١٠	٠,١٢	٠,١٢	٠,١٠	٠,١٠
١٠٠ هولندا	٠,١٩	٠,٠٨	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٢٦	٠,٣٣	٠,٣٤
١٠١ بلجيكا	٠,٢٧	٠,٥٦	٠,٣٠	٠,٣١	٠,٣٦	٠,٢٤	٠,٢٣
١٠٢ كندا	٠,١١	٠,١٠	٠,٢٢	٠,٢٤	٠,١٤	٠,١٣	٠,١٧
١٠٣ النرويج	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,١٢	٠,٢٥	٠,٢٢	٠,٣٠	٠,٣٩
١٠٤ المانيا الاتحادية	٠,٢٢	٠,٢٦	٠,١٤	٠,٠٨	٠,٠٥	٠,٠٣	٠,٠٤
١٠٥ الولايات المتحدة	٠,١٣	٠,١٤	٠,١٠	٠,١٣	٠,٠٩	٠,٠٧	٠,١٠
١٠٦ الدانمرك	_	٠,٠٢	٠,١٠	٠,٢٠	٠,٢١	٠,٢٧	٠,٢١
١٠٧ السويد	٠,٠١	٠,٠٧	٠,١٢	٠,٤١	٠,٤٠	٠,٤٤	٠,٣٧
١٠٨ سويسرا	_	٠,٠٢	٠,٠٥	٠,١٠	٠,٠٧	٠,٥٠	٠,٠٨
المجموع	٠,١٨	٠,٢٠	٠,١٣	٠,١١	٠,٠٩	٠,٠٧	٠,٠٩

الجدول ١٧ : النمو التاريخي والتوقعات المستقبلية للسكان وافتراض جمود السكان (أ)

	المعدل السنوي للنمو السكاني (النسبة المئوية)	التوقعات السكانية (بالمليون)	الحجم المفترض لجمود السكان (بالمليون)	السنة المفترضة لوصول معدل التواليد فيها الى واحد	السنة التي يحدث فيها جمود تعدد السكان
	٦٠ - ١٩٧٠	٧٠ - ١٩٧٨	١٩٨٠ - ٢٠٠٠		
دول ذات دخل منخفض	**٢,٥**	**٢,٢**	**١,٣٤٨**	**٢,٠٥٠**	**٤,٠٧٤**		
١ كمبوتشيا	..	..	..	..	..	..	..
٢ بنغلادش	٢,٥	٢,٧	٨٩	١٤٣	٣١٤	٢٠٣٥	٢١٦٠
٣ لاوس	٢,٢	١,٣	٣	٥	١١	٢٠٣٥	٢١٧٥
٤ بوتان	٢,٠	٢,١	١	٢	٤	٢٠٣٥	٢١٦٥
٥ اثيوبيا	٢,٤	٢,٥	٣٣	٥٢	١٣٩	٢٠٤٥	٢١٧٥
٦ مالي	٢,٤	٢,٥	٧	١١	٢٨	٢٠٤٠	٢١٧٠
٧ نيبال	٢,٠	٢,٢	١٤	٢١	٤٦	٢٠٣٥	٢١٦٠
٨ الصومال	٢,٤	٢,٣	٤	٦	١٧	٢٠٤٥	٢١٧٠
٩ بوروندي	٢,٤	٢,٠	٥	٨	٢١	٢٠٤٥	٢١٦٠
١٠ تشاد	١,٨	٢,٢	٥	٧	١٨	٢٠٤٥	٢١٦٥
١١ موزامبيق	٢,٢	٢,٥	١٠	١٧	٤٤	٢٠٤٠	٢١٣٥
١٢ بورما	٢,٢	٢,٢	٣٤	٥١	٩٢	٢٠٢٠	٢١٤٥
١٣ فولتا العليا	١,٦	١,٦	٦	٩	٢٤	٢٠٤٠	٢١٧٠
١٤ فيتنام	٣,١	٢,٩	٥٥	٨٧	١٤٩	٢٠١٥	٢١٠٥
١٥ الهند	٢,٥	٢,٠	٦٧٢	٩٧٤	١,٦٤٥	٢٠٢٠	٢١٥٠
١٦ مالاوي	٢,٨	٢,٩	٦	١١	٣٢	٢٠٤٥	٢١٦٥
١٧ رواندا	٢,٦	٢,٩	٥	٨	٢٤	٢٠٤٥	٢١٦٠
١٨ سريلانكا	٢,٤	١,٧	١٥	٢١	٣١	٢٠١٠	٢٠٧٠
١٩ غينيا	٢,٨	٢,٩	٥	٩	٢٣	٢٠٤٥	٢١٧٠
٢٠ سيراليون	٢,٢	٢,٥	٣	٦	١٤	٢٠٣٥	٢١٦٠
٢١ زائير	٢,٠	٢,٧	٢٨	٤٧	٣٢٥	٢٠٤٥	٢١٦٠
٢٢ النيجر	٣,٣	٢,٨	٥	٩	٢٤	٢٠٤٠	٢١٧٠
٢٣ بنين	٢,٦	٢,٨	٤	٦	١٥	٢٠٣٥	٢١٦٠
٢٤ باكستان	٢,٨	٣,١	٨٢	١٣٩	٣٣٢	٢٠٣٥	٢١٥٠
٢٥ تانزانيا	٢,٧	٣,٠	١٨	٣٢	٩٢	٢٠٤٥	٢١٤٥
٢٦ افغانستان	٢,٢	٢,٢	١٥	٢٥	٦٥	٢٠٤٥	٢١٧٥
٢٧ افريقيا الوسطى	٢,٢	٢,٢	٢	٣	٨	٢٠٤٥	٢١٦٥
٢٨ مدغشقر	٢,٢	٢,٥	٩	١٤	٣٨	٢٠٤٥	٢١٦٠
٢٩ هايتي	١,٥	١,٧	٥	٨	١٧	٢٠٣٠	٢١٤٥
٣٠ موريتانيا	٢,٥	٢,٧	٢	٣	٧	٢٠٤٠	٢١٥٠
٣١ ليسوتو	٢,٠	٢,٣	١	٢	٥	٢٠٤٥	٢١٥٥
٣٢ اوغاندا	٣,٧	٢,٩	١٣	٢٣	٥٨	٢٠٣٥	٢١٣٠
٣٣ انغولا	١,٥	٢,٣	٧	١١	٢٩	٢٠٤٠	٢١٥٥
٣٤ السودان	٢,٢	٢,٦	١٨	٣١	٨٨	٢٠٤٥	٢١٣٥
٣٥ توغو	٢,٧	٢,٧	٣	٤	١٢	٢٠٤٠	٢١٣٥
٣٦ كينيا	٣,٤	٣,٣	١٦	٣٢	١٠٩	٢٠٤٥	٢١٤٠
٣٧ السنغال	٢,٤	٢,٦	٦	٩	٢٤	٢٠٤٠	٢١٥٠
٣٨ اندونيسيا	٢,٢	١,٨	١٤٢	٢٠٤	٣٥٠	٢٠٢٠	٢١٥٥
دول ذات دخل متوسط	**٢,٥**	**٢,٤**	**٩١٦**	**١,٤٠٩**	**٢,٥٩٩**		
٣٩ مصر	٢,٥	٢,٢	٤٢	٦٢	١٠١	٢٠١٥	٢١٠٥
٤٠ غانا	٢,٤	٣,٠	١٢	٢١	٥٦	٢٠٤٠	٢١٣٠
٤١ اليمن الديموقراطية	١,٩	١,٩	٢	٣	٦	٢٠٣٠	٢١٢٥
٤٢ كاميرون	١,٨	٢,٢	٨	١٣	٣١	٢٠٤٠	٢١٣٥
٤٣ ليبريا	٣,١	٣,٣	٢	٣	٩	٢٠٤٠	٢١٣٠
٤٤ هندوراس	٣,١	٣,٣٠	.	٧	١٥	٢٠٣٠	٢٠٩٠
٤٥ زامبيا	٢,٨	٣,٠	٦	١٠	٢٨	٢٠٤٠	٢١٣٠
٤٦ زمبابوي	٣,٩	٣,٣	٧	١٣	٣٧	٢٠٤٠	٢١٠٥
٤٧ تايلاند	٣,٠	٢,٧	٤٦	٦٨	١٠٣	٢٠٠٥	٢٠٩٥
٤٨ بوليفيا	٢,٥	٢,٦	٦	٩	٢٠	٢٠٣٠	٢١٢٠
٤٩ الفيليبين	٣,٠	٢,٧	٤٨	٧٥	١٢٦	٢٠١٥	٢٠٧٥
٥٠ الجمهورية العربية اليمنية	١,٨	١,٩	٦	٩	١٩	٢٠٣٠	٢١٧٠
٥١ الكونغو	٢,١	٢,٥	٢	٣	٧	٢٠٤٥	٢١١٥
٥٢ نيجيريا	٢,٥	٢,٥	٨٥	١٥٣	٤٢٥	٢٠٤٠	٢١٣٥
٥٣ بابوا غينيا الجديدة	٢,٣	٢,٤	٣	٥	٩	٢٠٢٥	٢١٢٠
٥٤ السالفادور	٢,٩	٢,٩	٥	٨	١٤	٢٠١٥	٢٠٧٥
٥٥ المغرب	٢,٥	٢,٩	٢٠	٣٤	٧٠	٢٠٢٥	٢٠٩٠
٥٦ البيرو	٢,٨	٢,٧	١٨	٢٩	٥٧	٢٠٢٥	٢٠٩٠
٥٧ ساحل العاج	٣,٧	٥,٦	٨	١٤	٣٧	٢٠٤٠	٢١٣٠
٥٨ نيكارغوا	٢,٩	٣,٣	٣	٥	٩	٢٠٢٠	٢٠٩٠
٥٩ كولومبيا	٣,٠	٢,٣	٢٧	٣٩	٥٧	٢٠٠٥	٢٠٧٠
٦٠ باراغواي	٢,٦	٢,٨	٣	٥	٩	٢٠١٥	٢٠٧٥
٦١ اكوادور	٣,١	٣,٣	٨	١٤	٢٦	٢٠٢٠	٢٠٨٠
٦٢ الدومينيكان	٢,٩	٢,٩	٥	٩	١٦	٢٠١٥	٢٠٧٥
٦٣ غواتيمالا	٢,٨	٢,٩	٧	١٢	٢٣	٢٠٢٥	٢٠٨٥
٦٤ سوريا	٣,٢	٣,٢	٩	١٥	٣٣	٢٠٢٥	٢٠٨٥
٦٥ تونس	١,٩	٢,٠	٦	٩	١٤	٢٠١٠	٢٠٧٥
٦٦ الاردن	٣,٠	٣,٣	٣	٥	١٢	٢٠٢٥	٢٠٩٠

		المعدل السنوي للنمو السكاني (النسبة المئوية) ٦٠ - ١٩٧٠	التوقعات السكانية (بالمليون) ٧٠ - ١٩٧٨		الحجم المفترض لجمود السكان (بالمليون) ١٩٨٠ - ٢٠٠٠	السنة المفترضة لوصول معدل التواليد فيها الى واحد	السنة التي يحدث فيها جمود تعدد السكان
٦٧	ماليزيا	٢,٩	٢,٧	١٤	٣٠	٢٠٠٥	٢٠٧٠
٦٨	جامايكا	١,٤	١,٧	٢	٥	٢٠٠٥	٢٠٦٥
٦٩	لبنان	٢,٨	٢,٥	٣	٨	٢٠١٠	٢٠٧٠
٧٠	كوريا	٢,٤	١,٩	٣٨	٦٦	٢٠٠٥	٢٠٧٠
٧١	تركيا	٢,٥	٢,٥	٤٥	١٠٠	٢٠١٠	٢٠٧٥
٧٢	الجزائر	٢,٤	٣,٢	١٩	٩٤	٢٠٤٠	٢١٠٠
٧٣	المكسيك	٣,٣	٣,٣	٧٠	٢٠٥	٢٠١٥	٢٠٧٥
٧٤	باناما	٢,٩	٢,٦	٢	٤	٢٠٠٥	٢٠٦٥
٧٥	جمهورية الصين	٢,٦	٢,٩	١٨	٣٠	٢٠٠٥	٢٠٦٥
٧٦	تشيلي	٢,١	١,٧	١١	١٩	٢٠٠٥	٢٠٧٠
٧٧	جنوب افريقيا	٢,٦	٢,٧	٢٩	١٠٧	٢٠٣٠	٢٠٩٠
٧٨	كوستاريكا	٣,٤	٢,٥	٢	٥	٢٠٠٥	٢٠٦٥
٧٩	البرازيل	٢,٩	٢,٨	١٢٦	٣٤٥	٢٠١٥	٢٠٧٥
٨٠	اوروغواي	١,١	٩,٣	٣	٤	٢٠٠٥	٢٠٧٠
٨١	الارجنتين	١,٤	١,٣	٢٧	٤١	٢٠٠٥	٢٠٦٥
٨٢	البرتغال	٠,٠	١,٠	١٠	١٤	٢٠٠٥	٢١٠٠
٨٣	يوغوسلافيا	١,٠	٠,٩	٢٢	٢٩	٢٠٠٥	٢٠٠٩٥
٨٤	ترينيداد وتوباغو	٣,٠	١,٢	١	٢	٢٠٠٠	٢٠٠٦٥
٨٥	فنزويلا	٣,٤	٣,٣	١٥	٤٠	٢٠١٠	٢٠٧٠
٨٦	هونغ كونغ	٢,٥	١,٩	٥	٨	٢٠٠٥	٢٠٦٥
٨٧	اليونان	٠,٥	٠,٧	٩	١١	٢٠٠٥	٢٠٦٥
٨٨	سنغافورة	٢,٤	١,٥	٢	٤	٢٠٠٥	٢٠٦٥
٨٩	اسبانيا	١,١	١,٢	٣٨	٥١	٢٠٠٥	٢٠٦٥
٩٠	اسرائيل	٣,٤	٢,٧	٤	٨	٢٠٢٠	٢٠٨٠
	الدول الصناعية	**١,٠**	**٠,٧**	**٦٧٣**	**٧٧٤**		
٩١	ايرلندا	٠,٤	١,٢	٣	٥	٢٠٠٥	٢٠٦٥
٩٢	ايطاليا	٠,٧	٠,٧	٥٧	٦٣	٢٠٠٥	٢٠٣٥
٩٣	نيوزيلندا	١,٧	١,٦	٣	٥	٢٠٠٥	٢٠٧٥
٩٤	المملكة المتحدة	٠,٥	٠,١	٥٦	٥٩	٢٠٠٥	٢٠٢٥
٩٥	فنلندا	٠,٤	٠,٤	٥	٥	٢٠٠٥	٢٠٢٠
٩٦	النمسا	٠,٥	٠,٢	٧	٨	٢٠٠٥	٢٠٢٥
٩٧	اليابان	١,٠	١,٢	١١٧	١٣٤	٢٠٠٥	٢٠١٥
٩٨	اوستراليا	٢,٠	١,٦	١٤	١٩	٢٠٠٥	٢٠٧٥
٩٩	فرنسا	١,٠	٠,٦	٥٤	٦١	٢٠٠٥	٢٠٣٠
١٠٠	هولندا	١,٣	٠,٨	١٤	١٦	٢٠٠٥	٢٠٢٥
١٠١	بلجيكا	٠,٥	٠,٣	١٠	١٠	٢٠٠٥	٢٠٢٥
١٠٢	كندا	١,٨	١,٢	٢٤	٣٠	٢٠٠٥	٢٠٣٠
١٠٣	النروج	٠,٨	٠,٦	٤	٥	٢٠٠٥	٢٠٣٠
١٠٤	جمهورية المانيا الاتحادية	٠,٩	٠,١	٦١	٦١	٢٠٠٥	٢٠٠٥
١٠٥	الولايات المتحدة	١,٣	٠,٨	٢٢٥	٢٧٣	٢٠٠٥	٢٠٣٠
١٠٦	الدانمارك	٠,٧	٠,٤	٥	٥	٢٠٠٥	٢٠٢٠
١٠٧	السويد	٠,٧	٠,٤	٨	٨	٢٠٠٥	٢٠٠٥
١٠٨	سويسرا	١,٦	٠,١	٦	٧	٢٠٠٥	٢٠٠٥
	الدول المصدرة للبترول ذات الفائض في رأس المال	**٢,٩**	**٣,٢**	**٦٤**	**١٠٤**	**٢٠٣**	
١٠٩	العراق	٣,١	٣,٣	١٣	٢٣	٤٨	٢٠٢٥	٢٠٨٥
١١٠	ايران	٢,٧	٢,٩	٣٨	٥٩	١٠٢	٢٠١٥	٢١٠٥
١١١	ليبيا	٣,٨	٤,١	٣	٥	١٢	٢٠٣٠	٢٠٩٠
١١٢	السعودية	٢,٦	٣,٥	٩	١٥	٣٥	٢٠٣٠	٢٠٩٠
١١٣	الكويت	٩,٨	٦,١	١	٢	٦	٢٠٣٠	٢٠٨٥
	الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية	**١,٧**	**١,٤**	**١,٣٨٦**	**١,٧٣٠**	**٢,١٢١**		
١١٤	الصين الشعبية	٢,١	١,٦	٩٧٧	١,٢٥١	١,٥٥٥	٢٠٠٥	٢٠٦٥
١١٥	كوريا الديمقراطية	٢,٨	٢,٦	١٨	٢٧	٤٣	٢٠١٠	٢٠٧٠
١١٦	البانيا	٢,٨	٢,٥	٣	٤	٦	٢٠٠٥	٢٠٦٠
١١٧	كوبا	٢,٠	١,٦	١٠	١٣	١٧	٢٠٠٥	٢٠٧٠
١١٨	منغوليا	٢,٩	٢,٩	٢	٣	٤	٢٠٠٥	٢٠٩٠
١١٩	رومانيا	١,٠	٠,٩	٢٢	٢٦	٣٠	٢٠٠٥	٢٠٩٠
١٢٠	بلغاريا	٠,٨	٠,٥	٩	١٠	١٠	٢٠٠٥	٢٠٨٠
١٢١	هنغاريا	٠,٤	٠,٤	١١	١١	١٢	٢٠٠٥	٢٠٨٥
١٢٢	بولندا	١,٠	٠,٩	٣٦	٤١	٤٧	٢٠٠٥	٢٠٩٠
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	١,٢	٠,٩	٢٦٦	٣١٠	٣٦٠	٢٠٠٥	٢٠٩٥
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	٠,٥	٠,٧	١٥	١٧	١٩	٢٠٠٥	٢٠٩٠
١٢٥	المانيا الديمقراطية	٠,١	٠,٢	١٧	١٧	١٨	٢٠٠٥	٢٠١٥
	المجموع			٤,٣٨٧	٦,٠٢٩	٩,٧٧١		

الجدول ١٨ : مؤشرات ديموغرافية ومؤشرات الخصوبة الملحقة بها.

	معدل الولادات لكل الف شخص		معدل الوفيات لكل الف شخص		النسبة المئوية للتغير في		النسبة العامة للخصوبة	النسبة المئوية للنساء بسن الحمل (العمر ١٥ - ٤٤)	النسبة المئوية من النساء المتزوجات اللواتي يستعملن وسائل الحمل	
	١٩٦٠	١٩٧٨	١٩٦٠	١٩٧٨	نسبة الولادات ٦٠ - ١٩٧٨	نسبة الوفيات ٦٠ - ١٩٧٨	١٩٧٨	١٩٧٨	١٩٧٠	١٩٧٧(أ)
دول ذات دخل منخفض	٤٨	٣٩	٢٤	١٥	-١٤,٤	-٣١,٥	٥,٤٢	٤٤	..	..
١ كمبوتشيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢ بنغلادش	٥١	٤٦	٢٥	١٨	- ٩,٨	- ٢٨,٠	٦,١	٤٥	..	٩
٣ لاوس	٤٤	٤٥	٢٣	٢٢	٢,٣	- ٤,٣	٦,٤	٤٠	..	..
٤ بوتان	٤٦	٤٤	٢٨	٢٣	- ٤,٣	- ١٧,٩	٦,٢	٤٣	..	..
٥ اثيوبيا	٥١	٤٩	٢٨	٢٥	- ٣,٩	- ١٠,٧	٦,٧	٤٢	..	..
٦ مالي	٥٠	٤٩	٢٧	٢٢	- ٢,٠	- ١٨,٥	٦,٧	٤١	..	..
٧ نيبال	٤٦	٤٥	٢٩	٢١	- ٢,٢	- ٢٧,٦	٦,٥	٤٢	١	٤
٨ الصومال	٥٧	٤٨	٢٩	٢٠	- ١٥,٨	- ٣١,٠	٦,١	٤٤	..	..
٩ بوروندي	٤٨	٤٧	٢٧	٢٠	- ٢,١	- ٢٥,٩	٦,٣	٤٢	..	..
١٠ تشاد	٤٦	٤٤	٢٩	٢١	- ٤,٣	- ٢٧,٦	٥,٩	٤٢	..	..
١١ موزامبيق	٤٦	٤٦	٢٦	١٩	٠,٠	- ٢٦,٩	٦,١	٤١	..	..
١٢ بورما	٤٣	٣٩	٢٢	١٤	- ٩,٣	- ٣٦,٤	٥,٥	٤٢	..	..
١٣ فولتا العليا	٤٩	٤٨	٢٧	٢٢	- ٢,٠	- ١٨,٥	٦,٥	٤٢	..	..
١٤ فيتنام	٤٧	٣٧	٢١	٩	- ٢١,٣	- ٥٧,١	٥,٥	٤١	..	..
١٥ الهند	٤٣	٣٥	٢١	١٤	- ١٨,٦	- ٣٣,٣	٥,٠	٤٤	١٢	١٧
١٦ مالاوي	٥٣	٥٢	٢٧	٢٠	- ١,٩	- ٢٥,٩	٧,٠	٣٩	..	..
١٧ رواندا	٥١	٥١	٢٧	١٩	٠,٠	- ٢٩,٦	٦,٩	٤٠	..	..
١٨ سريلانكا	٣٦	٢٦	٩	٦	- ٢٧,٨	- ٣٣,٣	٣,٦	٤٦	٨	٤١
١٩ غينيا	٤٧	٤٦	٣٠	٢١	- ٢,١	- ٣٠,٠	٦,٢	٤٢	..	..
٢٠ سيراليون	٤٧	٤٦	٢٧	١٩	- ٢,١	- ٢٩,٦	٦,١	٤١	..	..
٢١ زائير	٤٨	٤٦	٢٤	١٩	- ٤,٢	- ٢٠,٨	٦,١	٤٢	..	( )
٢٢ النيجر	٥٢	٥١	٢٧	٢٢	- ١,٩	- ١٨,٥	٧,١	٤١	..	..
٢٣ بنين	٥١	٤٩	٢٧	١٩	- ٣,٩	- ٢٩,٦	٦,٧	٤١	..	..
٢٤ باكستان	٤٨	٤٥	٢٣	١٥	- ٦,٣	- ٣٤,٨	٦,٧	٤٠	٤	٦
٢٥ تانزانيا	٤٧	٤٨	٢٢	١٦	٢,١	- ٢٧,٣	٦,٥	٤٠	..	..
٢٦ افغانستان	٤٨	٤٨	٣٠	٢٢	٠,٠	- ٢٦,٧	٦,٩	٤١	..	١
٢٧ افريقيا الوسطى	٤٢	٤٢	٢٦	١٩	٠,٠	- ٢٦,٩	٥,٥	٤٢	..	..
٢٨ مدغشقر	٤٧	٤٥	٢٧	١٩	٤,٣	- ٢٩,٦	٦,١	٤١	..	..
٢٩ هايتي	٤٥	٤٣	٢٣	١٧	- ٤,٤	- ٢٦,١	٥,٩	٤٢	..	٥
٣٠ موريتانيا	٥١	٥٠	٢٧	٢٢	- ٢,٠	- ١٨,٥	٦,٩	٤١	..	..
٣١ ليسوتو	٤٠	٤٠	٢٣	١٦	٠,٠	- ٣٠,٤	٥,٤	٤٢	..	..
٣٢ اوغاندا	٤٥	٤٥	٢١	١٤	٠,٠	- ٣٣,٣	٦,١	٤١	..	..
٣٣ انغولا	٥٠	٤٨	٣١	٢٣	٤,٠	- ٢٥,٨	٦,٤	٤٢	..	..
٣٤ السودان	٤٧	٤٥	٢٥	١٨	- ٤,٣	- ٢٨,٠	٦,٦	٤٢	..	..
٣٥ توغو	٥١	٥٠	٢٧	١٩	٢,٠	- ٢٩,٦	٦,٧	٤١	..	..
٣٦ كينيا	٥١	٥١	١٩	١٤	٠,٠	- ٢٦,٣	٧,٨	٣٩	٢	٤
٣٧ السنغال	٤٨	٤٩	٢٧	٢٢	٢,١	- ١٨,٥	٦,٥	٤١	..	..
٣٨ اندونيسيا	٤٧	٣٧	٢٣	١٧	- ٢١,٣	- ٢٦,١	٤,٩	٤٤	( )	١٩
دول ذات دخل متوسط	٤٠	٣٥	١٤	١١	-١٧,٤	-٢٩,٩	٤,٩	٤٣	..	..
٣٩ مصر	٤٥	٣٧	١٩	١٣	١٧,٨	- ٣١,٦	٥,٠	٤٤	٩	٢١
٤٠ غانا	٤٩	٤٨	٢٤	١٧	- ٢,٠	- ٢٩,٢	٦,٧	٤١	٢	٤
٤١ اليمن الديموقراطية	٥٤	٤٨	٣٠	٢١	- ١١,١	- ٣٠,٠	٧,٠	٤١	..	..
٤٢ كاميرون	٤٣	٤٢	٢٧	١٩	- ٢,٣	- ٢٩,٦	٥,٧	٤١	..	..
٤٣ ليبريا	٥١	٥١	٢٥	١٨	٠,٠	- ٢٨,٠	٦,٩	٤٠	..	..
٤٤ هندوراس	٥١	٤٧	١٩	١٢	- ٧,٨	- ٣٦,٨	٦,٩	٣٩	..	٩
٤٥ زامبيا	٥١	٤٩	٢٤	١٧	- ٣,٩	- ٢٩,٢	٦,٩	٤٠	..	..
٤٦ زمبابوي	٤٧	٤٨	١٩	١٤	٢,١	- ٢٦,٣	٦,٦	٤٠	..	٥
٤٧ تايلاند	٤٦	٣٢	١٧	٨	- ٣٠,٤	- ٥٢,٩	٤,٥	٤٢	٢٧	٤٠
٤٨ بوليفيا	٤٨	٤٤	٢٣	١٥	- ٨,٣	- ٣٤,٨	٦,٥	٤١	..	..
٤٩ الفيليبين	٤٥	٣٥	١٥	٩	- ٢٢,٢	- ٤٠,٠	٥,٠	٤٢	٣	٢٢
٥٠ الجمهورية العربية اليمنية	٤٩	٤٨	٢٩	٢٥	- ٢,٠	- ١٣,٨	٦,٨	٤١	..	..
٥١ الكونغو	٤٦	٤٥	٢٧	١٩	- ٢,٢	- ٢٩,٦	٦,٠	٤٢	..	..
٥٢ نيجيريا	٥٢	٥٠	٢٥	١٨	- ٣,٨	- ٢٨,٠	٦,٩	٤١	..	..
٥٣ بابوا غينيا الجديدة	٤٤	٤١	٢٣	١٦	- ٦,٨	- ٣٠,٤	٦,٠	٤٢	..	٣
٥٤ السالفادور	٤٨	٣٩	١٧	٩	- ١٨,٨	- ٤٧,١	٥,٥	٤١	..	٢٢
٥٥ المغرب	٥٢	٤٥	٢٣	١٣	- ١٣,٥	- ٤٣,٥	٦,٥	٤١	١	٥
٥٦ البيرو	٤٧	٣٩	١٩	١٢	- ١٧,٠	- ٣٦,٨	٥,٦	٤٣	..	١
٥٧ ساحل العاج	٥٠	٥٠	٢٧	١٩	٠,٠	- ٢٩,٦	٦,٧	٤٢	..	..
٥٨ نيكارغوا	٥١	٤٥	١٩	١٣	- ١١,٨	- ٣١,٦	٦,٢	٤١	..	١٩
٥٩ كولومبيا	٤٦	٣١	١٤	٨	- ٣٢,٦	- ٤٢,٩	٤,٠	٤٥	..	٣٦
٦٠ باراغواي	٤٣	٣٩	١٣	٩	- ٩,٣	- ٣٠,٨	٥,٨	٤١	..	١٦
٦١ أكوادور	٤٧	٤٤	١٤	١٠	- ٦,٤	- ٢٨,٦	٦,٥	٤١	..	٦
٦٢ الدومينيكان	٥٠	٣٧	١٦	٩	- ٢٦,٠	- ٤٣,٨	٥,٣	٤٢	..	٣١
٦٣ غواتيمالا	٤٨	٤١	١٨	١٢	- ١٤,٦	- ٣٣,٣	٥,٧	٤٣	..	٣
٦٤ سوريا	٤٧	٤٥	٢٦	١٣	- ٤,٣	- ٥٠,٠	٧,٤	٣٨	..	( )
٦٥ تونس	٤٩	٣٢	٢١	١٢	- ٣٤,٧	- ٤٢,٩	٤,٦	٤٢	٨	١٨
٦٦ الاردن	٤٨	٤٦	٢٠	١٣	- ٤,٢	- ٣٥,٠	٧,٠	٤١	..	..

		معدل الولادات لكل الف شخص		معدل الوفيات لكل الف شخص		النسبة المئوية للتغيير في		النسبة العامة للخصوبة	النسبة المئوية للنساء بسن الحمل (العمر ١٥ - ٤٤)	النسبة المئوية من النساء المتزوجات اللواتي يستعملن وسائل الحمل	
						نسبة الولادات	نسبة الوفيات				
		١٩٦٠	١٩٧٨	١٩٦٠	١٩٧٨	٦٠ - ١٩٧٨	٦٠ - ١٩٧٨	١٩٧٨	١٩٧٨	١٩٧٠	١٩٧٧(أ)
٦٧	ماليزيا	٣٩	٢٩	٩	٦	- ٢٥,٦	- ٣٣,٣	٤٤	٣,٩	٧	٣٦
٦٨	جامايكا	٣٩	٢٩	٩	٦	- ٢٥,٦	- ٣٣,٣	٣٩	٤,٢	..	٤٠
٦٩	لبنان	٤٣	٣٣	١٤	٨	- ٢٣,٣	-٤٢,٩	٤٢	٤,٧	١٤	..
٧٠	كوريا	٤١	٢١	١٣	٨	- ٤٨,٨	- ٣٨,٥	٤٧	٢,٨	٣٢	٤٤
٧١	تركيا	٤٤	٣٢	١٧	١٠	- ٢٧,٣	- ٤١,٢	٤٣	٤,٤	٨	٣٨
٧٢	الجزائر	٥٠	٤٨	٢٣	١٤	- ٤,٠	- ٣٩,١	٣٩	٧,٣	..	..
٧٣	المكسيك	٤٥	٣٨	١٢	٨	- ١٥,٦	- ٣٣,٣	٤١	٥,٧	..	٢١
٧٤	باناما	٤١	٣١	١٠	٦	- ٢٤,٤	- ٤٠,٠	٤٣	٤,١	..	٤٤
٧٥	جمهورية الصين	٣٩	٢١	٧	٥	- ٤٦,٢	- ٢٨,٦	٤٩	٢,٥	٤٤	٦٥
٧٦	تشيلي	٣٧	٢٢	١٢	٧	- ٤٠,٥	- ٤١,٧	٤٦	٢,٧	..	..
٧٧	جنوب افريقيا	٣٩	٣٨	١٥	١٠	- ٢,٦	- ٣٣,٣	٤٢	٥,١	..	..
٧٨	كوستاريكا	٤٧	٢٨	١٠	٥	- ٤٠,٤	- ٥٠,٠	٤٦	٣,٦	..	٦٧
٧٩	البرازيل	٤٠	٣٦	١١	٩	- ١٠,٠	- ١٨,٢	٤٣	٤,٩	٢	..
٨٠	اوروغواي	٢٢	٢٠	٩	٩	- ٩,١	٠,٠	٤١	٢,٩	..	..
٨١	الارجنتين	٢٤	٢١	٩	٨	- ١٢,٥	- ١١,١	٤٣	٢,٩	..	..
٨٢	البرتغال	٢٤	١٨	٨	١٠	- ٢٥,٠	٢٥,٠	٤٢	٢,٥	..	..
٨٣	يوغوسلافيا	٢٣	١٨	١٠	٨	- ٢١,٧	- ٢٠,٠	٤٥	٢,٢	٥٩	..
٨٤	ترينيداد وتوباغو	٣٧	٢٢	٧	٦	- ٤٠,٥	- ١٤,٣	٤٦	٢,٦	٤٤	..
٨٥	فنزويلا	٤٥	٣٦	١٠	٧	- ٢٠,٠	- ٣٠,٠	٤٣	٤,٩	..	..
٨٦	هونغ كونغ	٣٥	١٩	٧	٦	- ٤٥,٧	- ١٤,٣	٤٥	٢,٦	٥١	٧٧
٨٧	اليونان	١٩	١٥	٨	٩	- ٢١,١	١٢,٥	٤٠	٢,٣	..	..
٨٨	سنغافورة	٣٨	١٧	٨	٦	- ٥٥,٣	- ٢٥,٠	٥١	٢,١	٤٥	٧١
٨٩	اسبانيا	٢١	١٨	٩	٨	- ١٤,٣	- ١١,١	٤١	٢,٦	..	..
٩٠	اسرائيل	٢٦	٢٦	٨	٧	٠,٠	- ١٢,٥	٤٢	٣,٥	..	..
	الدول الصناعية	**٢٠**	**١٤**	**١٠**	**٩**	**-٣١,٣**	**-٦,٠**	**٤٣**	**١,٨**	..	..
٩١	ايرلندا	٢١	٢١	١٢	١١	٠,٠	- ٨,٣	٣٩	٣,٥	..	..
٩٢	ايطاليا	١٨	١٣	١٠	٩	- ٢٧,٨	- ١٠,٠	٤١	١,٩	..	..
٩٣	نيوزيلندا	٢٦	١٧	٩	٨	- ٣٤,٦	- ١١,١	٤٤	٢,٢	..	..
٩٤	المملكة المتحدة	١٧	١٢	١٢	١٢	- ٢٩,٤	٠,٠	٣٩	١,٧	٧٢	..
٩٥	فنلندا	١٩	١٤	٩	٩	- ٣٦,٣	٠,٠	٤٤	١,٧	٧٧	..
٩٦	النمسا	١٨	١١	١٣	١٢	- ٣٨,٩	- ٧,٧	٣٩	١,٧	..	..
٩٧	اليابان	١٨	١٥	٨	٦	- ١٦,٧	- ٢٥,٠	٤٦	١,٨	..	٦١
٩٨	اوستراليا	٢٢	١٦	٩	٨	- ٢٧,٣	- ١١,١	٤٤	٢,١	٦٦	..
٩٩	فرنسا	١٨	١٤	١٢	١٠	- ٢٢,٢	- ١٦,٧	٤١	١,٩	٦٤	..
١٠٠	هولندا	٢١	١٣	٨	٨	- ٣٨,١	٠,٠	٤٤	١,٦	٥٩	٧١
١٠١	بلجيكا	١٧	١٢	١٢	١١	- ٢٩,٤	- ٨,٣	٤١	١,٨	..	٨٧
١٠٢	كندا	٢٧	١٦	٨	٨	- ٤٠,٧	٠,٠	٤٧	١,٩	..	..
١٠٣	النروج	١٨	١٣	٩	١٠	- ٢٧,٨	١١,١	٣٩	١,٨	..	..
١٠٤	جمهورية المانيا الاتحادية	١٧	٩	١١	١٢	- ٤٧,١	٩,١	٤٠	١,٤	..	..
١٠٥	الولايات المتحدة	٢٤	١٥	٩	٩	- ٣٧,٥	٠,٠	٤٤	١,٨	٦٥	..
١٠٦	الدانمارك	١٧	١٢	٩	١٠	- ٢٩,٤	١١,١	٤١	١,٧	٦٧	..
١٠٧	السويد	١٥	١٢	١٠	١١	- ٢٠,٠	١٠,٠	٤٠	١,٧	..	..
١٠٨	سويسرا	١٨	١١	١٠	٩	- ٣٨,٩	- ١٠,٠	٤٣	١,٥	..	..
	الدول المصدرة للبترول ذات الفائض في رأس المال	**٤٨**	**٤٣**	**٢١**	**١٤**	**-١٠,٥**	**-٣٥,٠**	**٤١**	**٦,٥**	..	..
١٠٩	العراق	٥١	٤٧	١٩	١٣	- ٧,٨	- ٣١,٦	٤١	٧,٠	..	٢٣
١١٠	ايران	٤٧	٤٠	٢١	١٤	- ١٤,٩	- ٣٣,٣	٤١	٥,٩	٣	٢٤
١١١	ليبيا	٤٩	٤٧	١٩	١٣	- ٤,١	- ٣١,٦	٤٠	٧,٤	..	..
١١٢	السعودية	٥١	٥١	٢٨	١٥	٠,٠	- ٤٦,٤	٣٩	٨,٠	..	..
١١٣	الكويت	٤٤	٤٧	١٠	٥	٦,٨	- ٥٠,٠	٤٢	٧,٠	..	..
	الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية	**٣٢**	**١٨**	**١٣**	**٧**	**-٤١,٥**	**-٤٠,١**	**٤٥**	**٢,٤**	..	..
١١٤	الصين الشعبية	٣٦	١٨	١٥	٦	- ٥٠,٠	- ٦٠,٠	٤٦	٢,٣	..	..
١١٥	كوريا الديمقراطية	٤١	٣٣	١٣	٨	- ١٩,٥	- ٣٨,٥	٤٤	٤,٥	..	..
١١٦	البانيا	٤١	٣٠	١١	٦	- ٢٦,٨	- ٤٥,٥	٤٤	٤,٢	..	..
١١٧	كوبا	٣٢	١٩	٩	٦	- ٤٠,٦	- ٣٣,٣	٤٤	٢,٥	..	..
١١٨	منغوليا	٤١	٣٧	١٥	٨	- ٩,٨	- ٤٦,٧	٤٢	٥,٤	..	..
١١٩	رومانيا	٢٠	١٩	٩	٩	- ٥,٠	٠,٠	٤٢	٢,٦	..	..
١٢٠	بلغاريا	١٨	١٦	٩	١١	- ١١,١	٢٢,٢	٤٢	٢,٣	..	..
١٢١	هنغاريا	١٦	١٦	١٠	١٢	٠,٠	٢٠,٠	٤١	٢,٢	..	..
١٢٢	بولندا	٢٤	١٩	٨	٩	- ٢٠,٨	١٢,٥	٤٥	٢,٣	٥٧	..
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	٢٤	١٨	٧	١٠	- ٢٥,٠	٤٢,٩	٤٣	٢,٤	..	..
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	١٧	١٨	١٠	١١	- ٥,٩	١٠,٠	٤١	٢,٤	٦٦	..
١٢٥	المانيا الديمقراطية	١٧	١٣	١٣	١٣	- ٢٢,٥	٠,٠	٤٠	١,٨	..	..

الجدول ١٩ : اليد العاملة

		النسبة المئوية للسكان في سن العمل (١٥ - ٦٤ سنة)		النسبة المئوية لليد العاملة في						المعدل السنوي لنمو اليد العاملة			
				الزراعة		الصناعة		الخدمات					
		١٩٦٠	١٩٧٨	١٩٦٠	١٩٧٨	١٩٦٠	١٩٧٨	١٩٦٠	١٩٧٨	١٩٦٠-٧٠	١٩٧٠-٨٠	١٩٨٠-٢٠٠٠	
دول ذات دخل منخفض		٥٦	٥٥	٧٧	٧٢	٩٢	١١	١٤	١٧	١,٧	١,٩	٢,٢	
١	كمبوتشيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
٢	بنغلادش	٥٣	٥٤	٨٧	٧٤	٣	١١	١٠	١٥	٢,٥	٢,٤	٢,٥	
٣	لاوس	٥٦	٥١	٨٣	٧٥	٤	٧	١٣	١٨	١,٤	٠,٣	٢,٠	
٤	بوتان	٥٦	٥٥	٩٥	٩٣	٢	٢	٣	٥	١,٧	٢,٠	١,٩	
٥	أثيوبيا	٥٤	٥٢	٨٨	٨١	٥	٧	٧	١٢	٢,٢	١,٨	٢,٢	
٦	مالي	٥٤	٥٢	٩٤	٨٨	٣	٦	٣	٦	٢,٠	٢,٣	٢,٥	
٧	نيبال	٥٧	٥٥	٩٥	٩٣	٢	٢	٣	٥	١,٥	٢,٠	٢,١	
٨	الصومال	٥٤	٥٤	٨٨	٨٢	٤	٧	٨	١١	١,٧	٢,٣	٢,٤	
٩	بوروندي	٥٥	٥٣	٩٠	٨٥	٣	٥	٧	١٠	١,٩	١,٦	٢,٣	
١٠	تشاد	٥٧	٥٤	٩٥	٨٦	٢	٦	٣	٨	١,٥	٢,٠	٢,٣	
١١	موزامبيق	٥٦	٥٣	٨١	٦٧	٨	١٨	١١	١٥	١,٩	١,٧	٢,٢	
١٢	بورما	٥٩	٥٥	٦٨	٥٣	١١	٢٠	٢١	٢٧	١,١	١,٥	٢,٠	
١٣	فولتا العليا	٥٤	٥٣	٩٢	٨٣	٥	١٢	٣	٥	١,٢	١,٤	٢,٣	
١٤	فيتنام	..	٥٢	٨١	٧٣	٥	٨	١٤	١٩	١,٠	١,٩	٢,٦	
١٥	الهند	٥٧	٥٦	٧٤	٧٤	١١	١١	١٥	١٥	١,٥	١,٧	٢,٠	
١٦	مالاوي	٥٢	٥٠	٩٢	٨٦	٣	٥	٥	٩	٢,٣	٢,٤	٢,٨	
١٧	رواندا	٥٣	٥١	٩٥	٩١	١	٢	٤	٧	٢,٢	٢,٥	٢,٨	
١٨	سريلانكا	٥٤	٥٨	٥٦	٥٤	١٤	١٥	٣٠	٣١	٢,١	٢,١	٢,١	
١٩	غينيا	٥٥	٥٤	٨٨	٨٢	٦	١١	٦	٧	٢,٤	٢,٢	٢,١	
٢٠	سيراليون	٥٥	٥٣	٧٨	٦٧	١٢	١٨	١٠	١٥	١,٥	١,٨	٢,٣	
٢١	زائير	٥٣	٥٣	٨٣	٧٦	٩	١٣	٨	١١	١,٤	٢,١	٢,٤	
٢٢	النيجر	٥٣	٥١	٩٥	٩١	١	٣	٤	٦	٣,٠	٢,٦	٢,٩	
٢٣	بنين	٥٣	٥١	٥٤	٤٦	٩	١٥	٣٧	٣٩	٢,٠	٢,٢	٢,١	
٢٤	باكستان	٥٢	٥١	٦١	٥٨	١٨	١٩	٢١	٢٣	١,٨	٢,٥	٢,٩	
٢٥	تانزانيا	٥٤	٥١	٨٩	٨٣	٤	٦	٧	١١	٢,١	٢,٣	٢,٧	
٢٦	افغانستان	٥٥	٥٣	٨٥	٧٩	٦	٩	٩	١٢	١,٩	١,٨	٢,٥	
٢٧	افريقيا الوسطى	٥٨	٥٦	٩٤	٨٩	٢	٣	٤	٨	١,٧	١,٦	٢,٣	
٢٨	مدغشقر	٥٥	٥٢	٩٣	٨٦	٢	٤	٥	١٠	١,٨	٢,٠	٢,٣	
٢٩	هايتي	٥٥	٥٣	٨٠	٧٠	٦	٨	١٤	٢٢	٠,٧	١,٤	٢,٤	
٣٠	موريتانيا	٥٣	٥٢	٩١	٨٥	٣	٥	٦	١٠	٢,٢	٢,٣	٢,٧	
٣١	ليسوتو	٥٧	٥٥	٩٣	٨٧	٢	٤	٥	٩	١,٦	١,٩	٢,١	
٣٢	اوغاندا	٥٤	٥٢	٨٩	٨٣	٤	٦	٧	١١	٣,٣	٢,٥	٢,٥	
٣٣	انغولا	٥٥	٥٣	٦٩	٦٠	١٢	١٦	١٩	٢٤	١,٠	١,٩	٢,٤	
٣٤	السودان	٥٣	٥٣	٨٦	٧٩	٦	٩	٨	١٢	٢,١	٢,٣	٢,٧	
٣٥	توغو	٥٣	٥١	٨٠	٦٩	٨	١٤	١٢	١٧	٢,٢	٢,١	٢,٦	
٣٦	كينيا	٥٠	٤٨	٨٦	٧٩	٥	٨	٩	١٣	٢,٩	٢,٨	٣,٣	
٣٧	السنغال	٥٤	٥٣	٨٤	٧٧	٥	٨	١١	١٥	١,٨	١,٩	٢,٢	
٣٨	اندونيسيا	٥٦	٥٦	٧٥	٦٠	٨	١١	١٧	٢٩	١,٨	٢,١	١,٨	
دول ذات دخل متوسط		٥٥	٥٥	٥٨	٤٥	١٧	٢٣	٢٥	٣٢	٢,٠	٢,٤	٢,٥	
٣٩	مصر	٥٥	٥٦	٥٨	٥١	١٢	٢٦	٣٠	٢٣	٢,٢	٢,٢	٢,٣	
٤٠	غانا	٥٣	٥١	٦٤	٥٤	١٤	١٩	٢٢	٢٧	١,٦	٢,٤	٢,٩	
٤١	اليمن الديموقراطية	٥٢	٥١	٧٠	٦٠	١٥	٢١	١٥	١٩	١,٤	١,٣	٢,٨	
٤٢	كاميرون	٥٧	٥٥	٨٧	٨٢	٥	٧	٨	١١	١,٣	١,٣	١,٧	
٤٣	ليبريا	٥٢	٥٠	٨٠	٧١	١٠	١٣	١٠	١٦	٢,٣	٢,٦	٢,٩	
٤٤	هندوراس	٥٢	٤٩	٧٠	٦٤	١١	١٤	١٩	٢٢	٢,٥	٣,٠	٣,٣	
٤٥	زامبيا	٥٣	٥١	٧٩	٦٨	٧	١١	١٤	٢١	٢,٤	٢,٤	٢,٨	
٤٦	زمبابوي	٥٢	٥٠	٦٩	٦٠	١١	١٥	٢٠	٢٥	٣,١	٢,٦	٣,٠	
٤٧	تايلاند	٥٣	٥٣	٨٤	٧٧	٤	٨	١٢	١٥	٢,١	٢,٩	٢,٣	
٤٨	بوليفيا	٥٥	٥٣	٦١	٥١	١٨	٢٤	٢١	٢٥	١,٩	٢,٤	٢,٩	
٤٩	الفيليبين	٥٠	٥٢	٦١	٤٨	١٥	١٦	٢٤	٣٦	٢,١	٢,٤	٢,٧	
٥٠	الجمهورية العربية اليمنية	٥٤	٥١	٨٣	٧٦	٧	١١	١٠	١٣	١,٥	١,٤	٢,٣	
٥١	الكونغو	٥٦	٥٤	٥٢	٣٥	١٧	٢٦	٣١	٣٩	١,٥	٢,٠	٢,٧	
٥٢	نيجيريا	٥٢	٥٤	٧١	٥٦	١٠	١٧	١٩	٢٧	١,٨	٢,٠	٢,٩	
٥٣	بابوا غينيا الجديدة	٥٧	٥٥	٨٩	٨٢	٤	٧	٧	١١	١,٨	١,٩	٢,٠	
٥٤	السالفادور	٥٢	٥١	٦٢	٥٢	١٧	٢٢	٢١	٢٦	٢,٥	٢,٧	٣,٣	
٥٥	المغرب	٥٣	٥٠	٦٢	٥٣	١٤	٢٠	٢٤	٢٧	١,٦	٢,٩	٣,٣	
٥٦	البيرو	٥٢	٥٣	٥٣	٣٩	١٩	٢١	٢٨	٤٠	٢,٠	٣,٠	٣,١	
٥٧	ساحل العاج	٥٤	٥٤	٨٩	٨١	٢	٣	٩	١٦	٣,٦	٤,٥	٢,٤	
٥٨	نيكارغوا	٥٠	٤٩	٦٢	٤٤	١٦	١٥	٢٢	٤١	٢,٦	٣,٣	٣,٦	
٥٩	كولومبيا	٥٠	٥٦	٥٢	٣٠	١٩	٢٣	٢٩	٤٧	٣,٠	٣,٢	٣,٦	
٦٠	باراغواي	٥١	٥٢	٥٦	٥٠	١٩	١٩	٢٥	٣١	٢,٣	٣,١	٣,٤	
٦١	أكوادور	٥٢	٥٢	٥٨	٤٦	١٩	٢٥	٢٣	٢٩	٢,٩	٣,٢	٣,٢	
٦٢	الدومينيكان	٤٩	٥١	٦٧	٥٧	١٢	١٦	٢١	٢٧	٢,٣	٣,٤	٣,٣	
٦٣	غواتيمالا	٥١	٥٤	٦٧	٥٧	١٤	٢٠	١٩	٢٣	٢,٥	٣,٠	٢,٨	
٦٤	سوريا	٥٢	٤٨	٥٤	٤٩	١٩	٢٢	٢٧	٢٩	٢,١	٢,٩	٣,٥	
٦٥	تونس	٥٣	٥٤	٥٦	٤٥	١٨	٢٤	٢٦	٣١	٠,٧	٢,٩	٢,٦	
٦٦	الاردن	٥٢	٥١	٤٤	٢٧	٣٦	٣٩	٣٠	٣٤	٢,٨	٢,٩	٣,٢	

		النسبة المئوية للسكان في سن العمل (١٥ - ٦٤ سنة)		النسبة المئوية لليد العاملة في الزراعة		الصناعة		الخدمات		المعدل السنوي لنمو اليد العاملة		
		١٩٦٠	١٩٧٨	١٩٦٠	١٩٧٨	١٩٦٠	١٩٧٨	١٩٦٠	١٩٧٨	٧٠-١٩٦٠	٨٠-١٩٧٠	٢٠٠٠-١٩٨٠
٦٧	ماليزيا	٥١	٥٤	٦٣	٥٠	١٢	١٦	٢٥	٣٤	٢,٨	٣,٠	٢,٨
٦٨	جامايكا	٥٤	٥١	٣٩	٢٨	٢٥	١٧	٣٦	٥٥	٠,٤	٢,٤	٣,٣
٦٩	لبنان	٥٢	٥٥	٣٨	١٢	٢٣	٢٧	٣٩	٦١	٢,١	٣,٠	٢,٨
٧٠	كوريا	٥٤	٦٠	٦٦	٤١	٩	٣٧	٢٥	٢٢	٢,٩	٢,٨	٢,٠
٧١	تركيا	٥٥	٥٦	٧٨	٦٠	١١	١٤	١١	٢٦	١,٤	٢,٢	٢,١
٧٢	الجزائر	٥٢	٤٩	٦٧	٣٠	١٢	٢٥	٢١	٤٥	٠,٢	٣,٥	٣,٥
٧٣	المكسيك	٥١	٥١	٥٥	٣٩	٢٠	٢٦	٢٥	٣٥	٢,٨	٣,٣	٣,٥
٧٤	باناما	٥٢	٥٥	٥١	٣٥	١٤	١٨	٣٥	٤٧	٣,٣	٢,٨	٢,٦
٧٥	جمهورية الصين	٥٢	٦٣	٥٦	٣٧	١١	٣٧	٣٣	٢٦	٢,٤	١,٩	١,٦
٧٦	تشيلي	٥٧	٦١	٣٠	٢٠	٣٠	٢٦	٤٠	٥٤	١,٤	٢,٦	٢,١
٧٧	جنوب افريقيا	٥٥	٥٤	٣٢	٣٠	٣٠	٢٩	٣٨	٤١	٣,٢	٢,٦	٣,٠
٧٨	كوستاريكا	٥٠	٥٧	٥١	٢٩	١٩	٢٣	٣٠	٤٨	٣,٤	٣,٦	٢,٧
٧٩	البرازيل	٥٤	٥٥	٥٢	٤١	١٥	٢٢	٣٣	٣٧	٢,٧	٢,٨	٢,٩
٨٠	اوروغواي	٦٤	٦٣	٢١	١٢	٢٩	٣٣	٥٠	٥٥	٠,٩	٠,٢	١,١
٨١	الارجنتين	٦٤	٦٣	٢٠	١٤	٣٦	١٩	٤٤	٥٧	١,٣	١,٢	١,٢
٨٢	البرتغال	٦٣	٦٣	٤٤	٢٧	٢٩	٣٧	٢٧	٣٦	٠,٢	٠,٨	٠,٩
٨٣	يوغوسلافيا	٦٣	٦٦	٦٣	٣٣	١٨	٣٢	١٩	٣٥	١,٠	١,١	٠,٧
٨٤	ترينيداد وتوباغو	٥٣	٦٠	٢٢	١٦	٣٤	٣٦	٤٤	٤٨	٢,٤	٢,٦	٢,٢
٨٥	فنزويلا	٥١	٥٤	٣٥	٢٠	٢٢	٢٧	٤٣	٥٣	٢,٧	٣,٩	٣,٢
٨٦	هونغ كونغ	٥٦	٦٥	٨	٣	٥٢	٥٧	٤٠	٤٠	٣,١	٣,٠	١,٣
٨٧	اليونان	٦٥	٦٤	٥٦	٣٩	٢٠	٢٨	٢٤	٣٣	(٠)	٠,٦	٠,٥
٨٨	سنغافورة	٥٥	٦٥	٨	٢	٢٣	٣٨	٦٩	٦٠	٢,٧	٢,٧	١,٤
٨٩	اسبانيا	٦٤	٦٣	٤٢	١٨	٣١	٤٣	٢٧	٣٩	٠,٢	١,٢	٠,٩
٩٠	اسرائيل	٥٩	٥٩	١٤	٧	٣٥	٣٦	٥١	٥٧	٣,٥	٢,٤	٢,١
	الدول الصناعية	**٦٣**	**٦٥**	**١٧**	**٦**	**٣٨**	**٣٩**	**٤٥**	**٥٥**	**١,٢**	**١,١**	**٠,٦**
٩١	ايرلندا	٥٨	٥٨	٣٦	٢٠	٢٥	٣٧	٣٩	٤٣	(٠)	١,٠	١,٦
٩٢	ايطاليا	٦٦	٦٤	٣١	١٣	٤٠	٤٨	٢٩	٣٩	- ٠,١	٠,٧	٠,٤
٩٣	نيوزيلندا	٥٩	٦٣	١٥	١٠	٣٧	٣٥	٤٨	٥٥	٢,٢	٢,١	١,٢
٩٤	المملكة المتحدة	٦٥	٦٤	٤	٢	٤٨	٤٣	٤٨	٥٥	٠,٦	٠,٣	٠,٤
٩٥	فنلندا	٦٢	٦٨	٣٦	١٤	٣١	٣٧	٣٣	٤٩	٠,٥	١,٠	٠,٤
٩٦	النمسا	٦٦	٦٣	٢٤	١٠	٤٦	٤٠	٣٠	٥٠	- ٠,٧	٠,٨	٠,٤
٩٧	اليابان	٦٤	٦٨	٣٣	١٣	٣٠	٣٩	٣٧	٤٨	١,٨	١,٣	٠,٧
٩٨	اوستراليا	٦١	٦٤	١١	٦	٤٠	٣٤	٤٩	٦٠	٢,٦	١,٨	٠,٩
٩٩	فرنسا	٦٢	٦٣	٢٢	٩	٣٩	٤٠	٣٩	٥١	٠,٦	١,١	٠,٦
١٠٠	هولندا	٦١	٦٥	١١	٦	٤٢	٤٥	٤٧	٤٩	١,٦	١,٣	٠,٥
١٠١	بلجيكا	٦٥	٦٥	٨	٣	٤٨	٤٣	٤٤	٥٤	٠,٣	٠,٧	٠,٣
١٠٢	كندا	٥٩	٦٦	١٣	٦	٣٥	٣٠	٥٢	٦٤	٢,٥	٢,٠	٠,٩
١٠٣	النروج	٦٣	٦٣	٢٠	٨	٣٧	٣٨	٤٣	٥٤	٠,٥	٠,٧	٠,٦
١٠٤	جمهورية المانيا الاتحادية	٦٨	٦٥	١٤	٤	٤٨	٤٨	٣٨	٤٨	٠,٢	٠,٧	(٠)
١٠٥	الولايات المتحدة	٦٠	٦٥	٧	٢	٣٦	٣٣	٥٧	٦٥	١,٧	١,٥	٠,٩
١٠٦	الدانمارك	٦٤	٦٤	١٨	٨	٣٧	٣٧	٤٥	٥٥	١,١	٠,٦	٠,٤
١٠٧	السويد	٦٦	٦٤	١٤	٥	٤٥	٣٧	٤١	٥٨	١,٠	٠,٣	٠,٣
١٠٨	سويسرا	٦٦	٦٦	١٢	٦	٥٠	٤٧	٣٨	٤٧	١,٩	٠,٤	٠,٣
	الدول المصدرة للبترول ذات الفائض في رأس المال	**٥١**	**٥١**	**٥٧**	**٤٢**	**٢٠**	**٢٩**	**٢٣**	**٢٩**	**٢,٦**	**٢,٨**	**٢,٩**
١٠٩	العراق	٥١	٥١	٥٣	٤٢	١٨	٢٥	٢٩	٣٣	٢,٨	٢,٩	٣,١
١١٠	ايران	٥١	٥١	٥٤	٤٠	٢٣	٣٣	٢٣	٢٧	٢,٥	٢,٦	٢,٩
١١١	ليبيا	٥٣	٥١	٥٣	٢١	١٧	٢٧	٣٠	٥٢	٥,٢	٣,٥	٣,٠
١١٢	السعودية	٥٤	٥٢	٧١	٦٢	١٠	١٣	١٩	٢٥	٢,٣	٣,٥	٢,٧
١١٣	الكويت	٦٣	٥٣	١	٢	٣٤	٣٥	٦٥	٦٣	٧,٣	٤,١	٣,١
	الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية	**٥٨**	**٦٢**	**٦٤**	**٤٩**	**٢٠**	**٣١**	**١٦**	**٢٠**	**١,٤**	**١,٧**	**١,٢**
١١٤	الصين الشعبية	٥٦	٦١	٧٥	٦٢	١٥	٢٥	١٠	١٣	١,٧	١,٩	١,٤
١١٥	كوريا الديمقراطية	٥٣	٥٦	٦٢	٤٩	٢٣	٣٢	١٥	١٩	٢,٣	٢,٩	٢,٧
١١٦	البانيا	٥٤	٥٧	٧١	٦٢	١٨	٢٤	١١	١٤	٢,٣	٢,٧	٢,٤
١١٧	كوبا	٦١	٥٩	٣٩	٢٥	٢٢	٣١	٣٩	٤٤	٠,٨	٢,٠	٢,٠
١١٨	منغوليا	٥٤	٥٣	٧٠	٥٦	١٣	٢١	١٧	٢٣	٢,١	٢,٤	٢,٧
١١٩	رومانيا	٦٥	٦٤	٦٤	٥٠	٢١	٣١	١٥	١٩	٠,٨	٠,٦	٠,٧
١٢٠	بلغاريا	٦٦	٦٦	٥٦	٤٠	٢٥	٣٨	١٩	٢٢	٠,٧	٠,٣	٠,٣
١٢١	هنغاريا	٦٦	٦٦	٣٨	١٨	٣٥	٥٥	٢٧	٢٧	٠,٥	٠,٤	٠,٢
١٢٢	بولندا	٦١	٦٦	٤٨	٣٣	٢٩	٣٩	٢٣	٢٨	١,٨	١,٤	٠,٨
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	٦٣	٦٥	٤٢	١٧	٢٩	٤٧	٢٩	٣٦	٠,٧	١,٢	٠,٧
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	٦٤	٦٤	٢٦	١٢	٤٦	٥٠	٢٨	٣٨	٠,٩	٠,٨	٠,٧
١٢٥	المانيا الديمقراطية	٦٥	٦٣	١٤	١٠	٤٨	٥١	٣٤	٣٩	٠,٢	٠,٥	٠,٣

الجدول ٢٠ : المناطق الحضرية

		سكان المدن والمناطق الحضرية				النسبة المئوية لسكان المدن والمناطق الحضرية			
		كنسبة مئوية من مجموع السكان		معدل النمو السنوي (النسبة المئوية)		في المدن الكبرى		في المدن التي يزيد سكانها عن ٥٠٠,٠٠٠ نسمة	عدد المدن التي يزيد سكانها عن ٥٠٠,٠٠٠ نسمة
		١٩٦٠	١٩٨٠	٦٠ - ١٩٧٠	٧٠ - ١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠
دول ذات دخل منخفض		١٧	٢١	٣,٧	٤,٠	١٤	١٦	٢٤	٤٥	٢٠	٧٦
١	كمبوتشيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢	بنغلادش	٥	١١	٦,٥	٦,٦	٢٠	٣٠	٢٠	٥١	١	٣
٣	لاوس	٨	١٣	٤,١	٤,٨	٦٩	٤٨	٠	٠	٠	٠
٤	بوتان	٣	٤	٤,٢	٤,٥	..	..	٠	٠	٠	٠
٥	أثيوبيا	٦	١٥	٦,١	٦,٩	٣٠	٣٧	٠	٣٧	٠	١
٦	مالي	١١	٢٠	٥,٤	٥,٥	٣٢	٣٤	٠	٠	٠	٠
٧	نيبال	٣	٥	٤,٣	٤,٧	٤١	٢٧	٠	٠	٠	٠
٨	الصومال	١٧	٣٠	٥,٣	٥,١	..	٣٤	٠	٠	٠	٠
٩	بوروندي	٢	٢	٢,٤	٢,٦	..	..	٠	٠	٠	٠
١٠	تشاد	٧	١٨	٦,٨	٦,٧	..	٣٩	٠	٠	٠	٠
١١	موزامبيق	٤	٩	٦,٦	٦,٨	٧٥	٨٣	٠	٨٣	٠	١
١٢	بورما	١٩	٢٧	٣,٩	٤,٠	٢٣	٢٣	٢٣	٢٩	١	١
١٣	فولتا العليا	٥	٩	٥,٣	٤,١	..	٤١	٠	٠	٠	٠
١٤	فيتنام	١٥	٢٣	٥,٣	٥,١	٣٢	٢١	٣٢	٥٠	١	٤
١٥	الهند	١٨	٢٢	٣,٣	٣,٣	٧	٦	٢٦	٤٧	١١	٣٦
١٦	مالاوي	٤	٩	٦,٦	٦,٢	..	١٩	٠	٠	٠	٠
١٧	رواندا	٢	٤	٥,٣	٥,٩	..	..	٠	٠	٠	٠
١٨	سريلانكا	١٨	٢٧	٤,٣	٣,٧	٢٨	١٦	٠	١٦	٠	١
١٩	غينيا	١٠	١٩	٦,١	٦,١	٣٧	٨٠	٠	٨٠	٠	١
٢٠	سيراليون	١٣	٢٥	٥,٥	٥,٦	٣٧	٤٧	٠	٠	٠	٠
٢١	زائير	١٦	٣٤	٥,٢	٧,٢	١٤	٢٨	١٤	٣٨	١	٢
٢٢	النيجر	٦	١٣	٧,٠	٦,٨	..	٣١	٠	٠	٠	٠
٢٣	بنين	١٠	١٤	٥,٣	٣,٩	..	٦٣	٠	٦٣	٠	١
٢٤	باكستان	٢٢	٢٨	٤,٠	٤,٣	٢٠	٢١	٣٣	٥٢	٢	٧
٢٥	تانزانيا	٥	١٢	٦,٣	٨,٣	٣٤	٥٠	٠	٥٠	٠	١
٢٦	افغانستان	٨	١٥	٥,٤	٥,٦	٣٣	١٧	٠	١٧	٠	١
٢٧	افريقيا الوسطى	٢٣	٤١	٥,٣	٤,٩	٤٠	٣٦	٠	٠	٠	٠
٢٨	مدغشقر	١١	١٨	٥,١	٥,٢	٤٤	٣٦	٠	٣٦	٠	١
٢٩	هايتي	١٦	٣٥	٣,٩	٤,٢	٤٢	٥٦	٠	٥٦	٠	١
٣٠	موريتانيا	٣	٢٣	١٥,٨	٨,٦	..	٣٩	٠	٠	٠	٠
٣١	ليسوتو	٢	٥	٧,٥	٧,٨	..	..	٠	٠	٠	٠
٣٢	اوغاندا	٥	١٢	٦,٣	٧,٠	٣٨	٥٢	٠	٥٢	٠	١
٣٣	انغولا	١٠	٢١	٥,١	٥,٨	٤٤	٦٤	٠	٦٤	٠	١
٣٤	السودان	١٠	٢٥	٦,٩	٦,٨	٣٠	٣١	٠	٣١	٠	١
٣٥	توغو	١٠	١٧	٥,٦	٥,٦	..	٦٠	٠	٠	٠	٠
٣٦	كينيا	٧	١٤	٦,٦	٦,٨	٤٠	٥٧	٠	٥٧	٠	١
٣٧	السنغال	٢٣	٢٥	٢,٩	٣,٣	٥٣	٦٥	٠	٦٥	٠	١
٣٨	اندونيسيا	١٥	٢٠	٣,٨	٣,٦	٢٠	٢٣	٣٤	٤٩	٣	٩
دول ذات دخل متوسط		٣٧	٥١	٤,٢	٣,٨	٢٩	٣٠	٣٦	٤٩	٥٢	١١٥
٣٩	مصر	٣٨	٤٥	٣,٦	٣,٠	٣٨	٣٩	٥٣	٥٣	٢	٢
٤٠	غانا	٢٣	٣٦	٤,٦	٥,٢	٢٥	٣٥	٠	٤٨	٠	٢
٤١	اليمن الديموقراطية	٢٨	٣٧	٣,٢	٣,٥	٦١	٥٠	٠	٠	٠	٠
٤٢	كاميرون	١٤	٣٥	٥,٦	٧,٥	٢٦	٢١	٠	٢١	٠	١
٤٣	ليبريا	٢١	٣٣	٥,٦	٥,٦	..	..	٠	٠	٠	٠
٤٤	هندوراس	٢٣	٣٦	٥,٥	٥,٥	٣١	٣٣	٠	٠	٠	٠
٤٥	زامبيا	٢٣	٣٨	٥,٤	٥,٤	..	٣٥	٠	٣٥	٠	١
٤٦	زمبابوي	١٣	٢٣	٦,٨	٦,٤	٤٠	٥٠	٠	٥٠	٠	١
٤٧	تايلاند	١٣	١٤	٣,٧	٣,٥	٦٥	٦٩	٦٥	٦٨	١	١
٤٨	بوليفيا	٢٤	٣٣	٤,١	٤,٣	٤٧	٤٤	٠	٤٤	٠	١
٤٩	الفيليبين	٣٠	٣٦	٣,٩	٣,٦	٢٧	٣٠	٢٧	٣٦	١	٣
٥٠	الجمهورية العربية اليمنية	٣	١٠	٧,٥	٧,٣	..	٢٥	٠	٠	٠	٠
٥١	الكونغو	٣٣	٣٧	٢,٦	٣,٢	٧٧	٥٦	٠	٠	٠	٠
٥٢	نيجيريا	١٣	٢٠	٤,٧	٤,٩	١٣	١٧	٢٢	٥٧	٢	٩
٥٣	بابوا غينيا الجديدة	٣	١٧	١٥,٣	٨,٥	..	٢٥	٠	٠	٠	٠
٥٤	السالفادور	٣٨	٤١	٣,٢	٣,٤	٢٦	٢٢	٠	٠	٠	٠
٥٥	المغرب	٢٩	٤١	٤,٢	٤,٥	١٦	١٣	١٦	٢٩	١	٥
٥٦	البيرو	٤٦	٦٧	٥,٠	٤,٤	٣٨	٣٩	٣٨	٤٤	١	٢
٥٧	ساحل العاج	١٩	٣٨	٧,٣	٨,٢	١٧	٣٣	٠	٣٣	-	١
٥٨	نيكاراغوا	٤١	٥٣	٤,٢	٤,٥	٤١	٤٧	٠	٤٧	٠	١
٥٩	كولومبيا	٤٠	٧٠	٥,٢	٣,٩	١٧	٢٦	٢٨	٥٣	٣	٥
٦٠	باراغواي	٣٦	٣٩	٣,٠	٣,٥	٤٤	٤٤	٠	٤٤	٠	١
٦١	كوادور	٣٤	٤٥	٤,٥	٤,٥	٣١	٢٩	٠	٥٢	٠	٢
٦٢	الدومينيكان	٣٠	٥١	٥,٨	٥,٣	٥٠	٥٤	٠	٧٠	٠	٢
٦٣	غواتيمالا	٣٣	٣٩	٣,٦	٣,٧	٤١	٣٦	٤١	٣٦	١	١
٦٤	سوريا	٣٧	٥٠	٤,٨	٤,٧	٣٥	٣٣	٣٥	٥٥	١	٢
٦٥	تونس	٣٦	٥٢	٣,٨	٣,٨	٤٠	٣١	٤٠	٣١	١	١
٦٦	الاردن	٤٣	٥٦	٤,٥	٤,٥	٣١	٣٧	٠	٣٧	٠	١

		سكان المدن والمناطق الحضرية				النسبة المئوية لسكان المدن والمناطق الحضرية			
		كنسبة مئوية من مجموع السكان		معدل النمو السنوي (النسبة المئوية)		في المدن الكبرى		في المدن التي يزيد سكانها عن ٥٠٠,٠٠٠ نسمة		عدد المدن التي يزيد سكانها عن ٥٠٠,٠٠٠ نسمة	
		١٩٦٠	١٩٨٠	٦٠ - ١٩٧٠	٧٠ - ١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠
٦٧	ماليريا	٢٥	٢٩	٣,٦	٣,٥	١٩	٢٧	٠	٢٧	٠	١
٦٨	جامايكا	٣٤	٥٠	٣,٥	٣,٦	٧٧	٦٥	٠	٦٥	٠	١٠
٦٩	لبنان	٤٤	٧٦	٦,٢	٤,٥	٦٤	٧٩	٦٤	٧٩	١	١
٧٠	كوريا	٢٨	٥٥	٦,٢	٤,٨	٣٥	٤١	٦١	٧٧	٣	٧
٧١	تركيا	٣٠	٤٧	٥,١	٤,٦	١٨	٢٤	٣٢	٤٢	٣	٤
٧٢	الجزائر	٣٠	٦١	٦,١	٦,٤	٢٧	١٢	٢٧	١٢	١	١
٧٣	المكسيك	٥١	٦٧	٤,٨	٤,٥	٢٨	٣٢	٣٦	٤٨	٣	٧
٧٤	باناما	٤١	٥٤	٤,٤	٣,٩	٣٠	٣٣	٠	٣٣	٠	١
٧٥	جمهورية الصين	٥٨	٧٧	٣,٣	٤,١	..	..	..	..	..	..
٧٦	تشيلي	٦٨	٨١	٣,١	٢,٤	٣٨	٤٤	٣٨	٤٤	١	١
٧٧	جنوب افريقيا	٤٧	٥٠	٢,٨	٣,١	١٦	١٣	٤٤	٥٣	٤	٧
٧٨	كوستاريكا	٣٧	٤٣	٤,٢	٣,٤	٦٧	٦٤	٠	٦٤	٠	١
٧٩	البرازيل	٤٦	٦٥	٤,٨	٤,٣	١٤	١٦	٣٥	٥٢	٦	١٤
٨٠	اوروغواي	٨٠	٨٤	١,٣	٠,٧	٥٦	٥٢	٥٦	٥٢	١	١
٨١	الارجنتين	٧٤	٨٢	٢,٠	١,٨	٤٦	٤٥	٥٤	٦٠	٣	٥
٨٢	البرتغال	٢٣	٣١	١,٥	٢,٥	٤٧	٤٢	٤٧	٤٢	١	١
٨٣	يوغوسلافيا	٢٨	٤٢	٣,٢	٢,٩	١١	١٠	١١	٢٣	١	٣
٨٤	ترينيداد وتوباغو	٢٢	٢٢	١,٧	١,٤	..	..	٠	٠	٠	٠
٨٥	فنزويلا	٦٧	٨٣	٤,٨	٤,٢	٢٦	٢٦	٢٦	٣٩	١	٣
٨٦	هونغ كونغ	٨٩	٩٠	٢,٦	١,٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١	١
٨٧	اليونان	٤٣	٦٢	٢,٤	٢,٤	٥١	٥٧	٥١	٧٠	١	٢
٨٨	سنغافورة	١٠٠	١٠٠	٢,٦	١,٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١	١
٨٩	اسبانيا	٥٧	٧٤	٢,٦	٢,٣	١٣	١٦	٣٧	٤٤	٥	٦
٩٠	اسرائيل	٧٧	٨٩	٤,٣	٣,١	٤٦	٣٥	٤٦	٣٥	١	١
الدول الصناعية		**٦٧**	**٧٧**	**١,٨**	**١,٢**	**١٩**	**١٨**	**٤٨**	**٥٥**	**٩٩**	**١٥٢**
٩١	ايرلندا	٤٦	٥٨	١,٦	٢,٢	٥١	٤٨	٥١	٤٨	١	١
٩٢	ايطاليا	٥٩	٦٥	١,٥	١,٣	١٣	١٧	٤٦	٥٥	٧	٩
٩٣	نيوزيلندا	٧٦	٨٥	٢,٤	١,٩	٢٥	٣٠	٠	٣٠	٠	١
٩٤	المملكة المتحدة	٨٦	٩١	٠,٨	٠,٣	٢٤	٢٠	٦١	٥٢	١٥	١٨
٩٥	فنلندا	٣٨	٦٢	٣,٢	٢,٥	٢٨	٢٧	٠	٢٧	٠	١
٩٦	النمسا	٥٠	٥٤	٠,٩	٠,٥	٥١	٣٩	٥١	٣٩	١	١
٩٧	اليابان	٦٢	٧٨	٢,٤	٢,٠	١٨	٢٢	٣٥	٤١	٥	٩
٩٨	اوستراليا	٨١	٨٩	٢,٥	١,٨	٢٦	٢٤	٦٢	٦٨	٤	٥
٩٩	فرنسا	٦٢	٧٨	٢,٤	١,٤	٢٥	٢٣	٣٤	٣٥	٤	٧
١٠٠	هولندا	٨٠	٧٦	١,٠	٠,٥	٩	٩	٢٧	٢٤	٣	٣
١٠١	بلجيكا	٦٦	٧٢	١,٢	٠,٥	١٧	١٤	٢٨	٢٤	٢	٢
١٠٢	كندا	٦٩	٨٠	٢,٧	١,٧	١٤	١٧	٣١	٦٦	٢	١٠
١٠٣	النروج	٣٢	٥٣	٣,٥	٢,٧	٥٠	٣٢	٥٠	٣٢	١	١
١٠٤	جمهورية المانيا الاتحادية	٧٧	٨٥	١,٤	٠,٥	٢٠	١٨	٤٨	٤٥	١١	١٢
١٠٥	الولايات المتحدة	٦٧	٧٣	١,٧	١,٢	١٣	١٢	٦١	٧٧	٤٠	٦٧
١٠٦	الدانمارك	٧٤	٨٤	١,٥	٠,٩	٤٠	٣٢	٤٠	٣٢	١	١
١٠٧	السويد	٧٣	٨٧	١,٨	١,٠	١٥	١٥	١٥	١٥	١	٣
١٠٨	سويسرا	٥١	٥٨	٢,٢	٠,٧	١٩	٢٢	١٩	٢٢	١	١
الدول المصدرة للبترول ذات الفائض في رأس المال		**٣٥**	**٥٨**	**٥,٨**	**٥,٥**	**٢٨**	**٣٦**	**٢٣**	**٥١**	**٢**	**١٣**
١٠٩	العراق	٤٣	٧٢	٦,٢	٥,٤	٣٥	٥٥	٣٥	٧٠	١	٣
١١٠	ايران	٣٤	٥٠	٤,٧	٤,٩	٢٦	٢٨	٢٦	٤٧	١	٦
١١١	ليبيا	٢٣	٥٢	٨,٠	٨,٢	٥٧	٦٤	٠	٦٤	٠	١
١١٢	السعودية	٣٠	٦٧	٧,٨	٦,٥	١٥	١٨	٠	٤١	٠	٣
١١٣	الكويت	٧٢	٨٨	١٠,٤	٧,٢	٧٥	٣٢	٠	٠	٠	٠
الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية		**٢٩**	**٣٦**	**٣,٠**	**٢,٦**	**٩**	**٧**	**٣١**	**٣٧**	**٧٦**	**١٣٣**
١١٤	الصين الشعبية	١٩	٢٥	٣,٦	٣,١	٦	٦	٤٢	٤٤	٣٨	٦٥
١١٥	كوريا الديمقراطية	٤٠	٦٠	٥,٠	٤,٣	١٥	١٢	١٥	١٩	١	٢
١١٦	البانيا	٣١	٣٧	٣,٨	٣,٤	٢٧	٢٥	٠	٠	٠	٠
١١٧	كوبا	٥٥	٦٥	٢,٩	٢,٤	٣٨	٣١	٣٨	٣١	١	١
١١٨	منغوليا	٣٦	٥٠	٥,٢	٤,١	٥٣	٥٢	٠	٠	٠	٠
١١٩	رومانيا	٣٤	٤٨	٢,٨	٢,٥	٢٢	١٧	٢٢	١٧	١	١
١٢٠	بلغاريا	٣٩	٦٤	٣,٨	٢,٥	٢٣	١٨	٢٣	١٨	١	١
١٢١	هنغاريا	٤٠	٥٤	١,٧	٢,٢	٤٥	٣٨	٤٥	٣٨	١	١
١٢٢	بولندا	٤٨	٥٧	١,٨	١,٧	١٧	١٥	٤١	٤٣	٥	٨
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	٤٩	٦٥	٢,٧	٢,٢	٦	٤	٢١	٣٣	٢٥	٥٠
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	٤٧	٦٣	٢,١	٢,٠	١٧	١٢	١٧	١٢	١	١
١٢٥	المانيا الديمقراطية	٧٢	٧٧	٠,١	٠,٢	٩	٩	١٤	١٧	٢	٣

الجدول ٢١ : مؤشرات تتعلق بالعمر المرتقب

		العمر المرتقب عند الولادة		نسبة الوفيات عند الرضع (على امتداد السنة الاولى) (أ)		نسبة الوفيات عند اللاطفال (من سنة الى ٤ سنوات) (أ)	
		١٩٦٠	١٩٧٨	١٩٦٠	١٩٧٨	١٩٦٠	١٩٧٨
دول ذات دخل منخفض		**٤٢**	**٥٠**	**..**	**..**	**٣٠**	**٢٠**
١	كمبوتشيا	..	..	..	..	..	..
٢	بنغلادش	٤٠	٤٧	..	١٣٩	٢٩	٢٣
٣	لاوس	٤٠	٤٢	..	..	٢٩	٢٧
٤	بوتان	٣٦	٤١	..	..	٤١	٢٨
٥	اثيوبيا	٣٦	٣٩	١٢٦	..	٤٣	٣٧
٦	مالي	٣٧	٤٢	٢١٠	..	٤١	٣٢
٧	نيبال	٣٦	٤٣	..	..	٣٥	٢٣
٨	الصومال	٣٦	٤٣	..	..	٤٣	٣١
٩	بوروندي	٣٧	٤٥	..	..	٤١	٢٨
١٠	تشاد	٣٥	٤٣	..	..	٤٥	٣٠
١١	موزامبيق	٣٧	٤٦	..	..	٤١	٢٧
١٢	بورما	٤٤	٤٣	..	..	٢٥	١٥
١٣	فولتا العليا	٣٧	٤٢	٢٦٣	..	٤١	٣٢
١٤	فيتنام	٤١	٦٢	..	..	٢٨	٦
١٥	الهند	٤٣	٥١	..	..	٢٨	١٨
١٦	مالاوي	٣٧	٤٦	..	..	٤١	٢٧
١٧	رواندا	٣٧	٤٦	..	١٢٧	٤١	٢٧
١٨	سريلانكا	٦٢	٦٩	٦٣	..	٧	٢
١٩	غينيا	٣٥	٤٣	..	..	٤٥	٣٠
٢٠	سيراليون	٣٧	٤٦	..	..	٤١	٢٧
٢١	زائير	٤٠	٤٦	..	..	٣٧	٢٧
٢٢	النيجر	٣٧	٤٢	٢١٢	..	٤١	٣٢
٢٣	بنين	٣٧	٤٦	٢٠٦	..	٤١	٢٧
٢٤	باكستان	٤٤	٥٢	..	..	٢٧	١٧
٢٥	تانزانيا	٤٢	٥١	..	١٨٥	٣٢	٢٠
٢٦	افغانستان	٣٤	٤٢	..	٢٣٧	٤٢	٢٧
٢٧	افريقيا الوسطى	٣٧	٤٦	١٩٠	..	٤٠	٢٧
٢٨	مدغشقر	٣٧	٤٦	..	..	٤١	٢٧
٢٩	هايتي	٤٢	٥١	..	..	٣٩	٢٣
٣٠	موريتانيا	٣٧	٤٢	..	..	٤١	٣٢
٣١	ليسوتو	٤٢	٥٠	..	..	٣٤	٢١
٣٢	اوغاندا	٤٤	٥٣	١٦٠	..	٣٠	١٧
٣٣	انغولا	٣٣	٤١	..	..	٤٩	٣٤
٣٤	السودان	٣٩	٤٦	..	..	٤٦	٣١
٣٥	توغو	٣٧	٤٦	١٧٧	..	٤١	٢٧
٣٦	كينيا	٤٧	٥٣	١٢٦	..	٢٥	١٤
٣٧	السنغال	٣٧	٤٢	٩٣	..	٤١	٣٢
٣٨	اندونيسيا	٤١	٤٧	١٢٥	..	٣١	٢٠
دول ذات دخل متوسط		**٥٤**	**٦١**	**..**	**..**	**١٨**	**١٠**
٣٩	مصر	٤٦	٥٤	..	١٠٨	٣١	١٨
٤٠	غانا	٤٠	٤٨	١٤١	..	٣٦	٢٣
٤١	اليمن الديموقراطية	٣٦	٤٤	..	..	٥٤	٣٦
٤٢	كاميرون	٣٧	٤٦	١٦٧	..	٤٠	٢٧
٤٣	ليبريا	٤٠	٤٨	..	..	٣٦	٢٣
٤٤	هندوراس	٤٦	٥٧	١٣٠	١١٨	٣٠	١٤
٤٥	زامبيا	٤٠	٤٨	..	..	٣٦	٢٣
٤٦	زمبابوي	٤٥	٥٤	..	..	٢٨	١٦
٤٧	تايلاند	٥١	٦١	..	٦٨	١٥	٦
٤٨	بوليفيا	٤٣	٥٢	..	١٥٨	٣٦	٢٢
٤٩	الفيليبين	٥١	٦٠	٩٨	٦٥	١٦	٧
٥٠	الجمهورية العربية اليمنية	٣٦	٣٩	..	..	٥٥	٣١
٥١	الكونغو	٣٧	٤٦	١٨٠	..	٤٠	٢٧
٥٢	نيجيريا	٣٩	٤٨	..	..	٣٨	٢٤
٥٣	بابوا غينيا الجديدة	٤١	٥٠	١٥٩	..	٣٢	١٩
٥٤	السالفادور	٥٠	٦٣	..	٦٠	٢٤	٨
٥٥	المغرب	٤٧	٥٥	..	..	٣٠	١٧
٥٦	البيرو	٤٨	٥٦	..	..	٢٨	١٦
٥٧	ساحل العاج	٣٧	٤٦	..	..	٤١	٢٧
٥٨	نيكارغوا	٤٧	٥٥	..	٣٧	٣٠	١٧
٥٩	كولومبيا	٥٣	٦٢	..	٩٨	١٧	٩
٦٠	باراغواي	٥٦	٦٣	..	..	١٦	٨
٦١	أكوادور	٥١	٦٠	١٤٠	٦٦	٢٣	١٠
٦٢	الدومينيكان	٥١	٦٠	..	٣٧	٢٣	١٠
٦٣	غواتيمالا	٤٧	٥٧	..	٧٧	٣١	١٥
٦٤	سوريا	٤٨	٥٧	..	..	٢٩	١٤
٦٥	تونس	٤٨	٥٧	١٤٨	١٢٣	٢٩	١٥
٦٦	الاردن	٤٧	٥٦	..	..	٣٠	١٦

		العمر المرتقب عند الولادة		نسبة الوفيات عند الرضع (على امتداد السنة الاولى) (أ)		نسبة الوفيات عند اللاطفال (من سنة الى ٤ سنوات) (أ)	
		١٩٦٠	١٩٧٨	١٩٦٠	١٩٧٨	١٩٦٠	١٩٧٨
٦٧	ماليزيا	٥٧	٦٧	..	٣١	٩	٣
٦٨	جامايكا	٦٤	٧٠	٦٣	٢٠	٧	٣
٦٩	لبنان	٥٨	٦٥	..	..	١٤	٦
٧٠	كوريا	٥٤	٦٣	٦٢	٣٧	١٣	٥
٧١	تركيا	٥١	٦١	..	١١٨	٢٤	١٠
٧٢	الجزائر	٤٧	٥٦	..	..	٣٠	١٦
٧٣	المكسيك	٥٨	٦٥	٧٨	٦٠	١٤	٦
٧٤	باناما	٦٢	٧٠	٩٠	٤٧	١٠	٣
٧٥	جمهورية الصين	٦٤	٧٢	٥٦	٢٥	٨	١
٧٦	تشيلي	٥٧	٦٧	١٠٨	٥٥	١٤	٥
٧٧	جنوب افريقيا	٥٣	٦٠	..	..	١٧	١٠
٧٨	كوستاريكا	٦٢	٧٠	٨٠	٢٨	١٠	٣
٧٩	البرازيل	٥٧	٦٢	١٢٨	٩٢	١٣	٩
٨٠	اوروغواي	٦٨	٧١	..	٤٦	٤	٣
٨١	الارجنتين	٦٥	٧١	٥٥	..	٦	٣
٨٢	البرتغال	٦٣	٦٩	٧٨	٣٩	٧	٢
٨٣	يوغوسلافيا	٦٢	٦٩	٨٨	٣٤	٤	٢
٨٤	ترينيداد وتوباغو	٦٣	٧٠	٤٥	٢٩	٨	٣
٨٥	فنزويلا	٥٩	٦٦	٧٢	٤٠	١٢	٥
٨٦	هونغ كونغ	٦٥	٧٢	٤٢	١٢	٣	١
٨٧	اليونان	٦٨	٧٣	٤٠	١٩	٢	١
٨٨	ستغافورة	٦٤	٧٠	٣١	١٢	٤	١
٨٩	اسبانيا	٦٨	٧٣	٤٤	١٦	٢	١
٩٠	اسرائيل	٦٩	٧٢	٣١	١٥	٢	١
	الدول الصناعية	**٦٩**	**٧٤**	**٢٩**	**١٣**	**١**	**١**
٩١	ايرلندا	٦٩	٧٣	٢٩	١٦	١	١
٩٢	ايطاليا	٦٩	٧٣	٤٤	١٨	٢	١
٩٣	نيوزيلندا	٧١	٧٣	٢١	١٤	١	١
٩٤	المملكة المتحدة	٧٠	٧٣	٢٢	١٤	١	١
٩٥	فنلندا	٦٨	٧٢	٢١	٩	١	١
٩٦	النمسا	٦٨	٧٢	٣٨	١٥	١	١
٩٧	اليابان	٦٨	٧٦	٣١	١٠	٣	١
٩٨	اوستراليا	٧٠	٧٣	٢٠	١٣	١	١
٩٩	فرنسا	٧٠	٧٣	٢٧	١١	١	١
١٠٠	هولندا	٧٢	٧٤	١٨	١٠	١	١
١٠١	بلجيكا	٧٠	٧٢	٣١	١٢	١	١
١٠٢	كندا	٧١	٧٤	٢٧	١٢	١	١
١٠٣	النروج	٧٣	٧٥	١٩	٩	١	١
١٠٤	جمهورية المانيا الاتحادية	٦٩	٧٢	٣٤	١٥	١	١
١٠٥	الولايات المتحدة	٧٠	٧٣	٢٦	١٤	١	١
١٠٦	الدانمارك	٧٢	٧٤	٢٢	٩	١	١
١٠٧	السويد	٧٢	٧٥	١٧	٨	١	١
١٠٨	سويسرا	٧١	٧٤	٢١	١٠	١	١
	الدول المصدرة للبترول ذات الفائض في رأس المال	**٤٥**	**٥٣**	**..**	**٩٤**	**٢٩**	**١٦**
١٠٩	العراق	٤٦	٥٥	..	٩٢	٣١	١٧
١١٠	ايران	٤٦	٥٢	..	..	٢٤	١٤
١١١	ليبيا	٤٧	٥٥	..	٥٣	٣٠	١٧
١١٢	السعودية	٣٨	٥٣	..	١١٨	٤٨	٢٨
١١٣	الكويت	٦٠	٦٩	..	٣٩	١٢	٢
	الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية	**٥٨**	**٧٠**	**..**	**..**	**١٠**	**١**
١١٤	الصين الشعبية	٥٣	٧٠	..	..	١٤	١
١١٥	كوريا الديمقراطية	٥٤	٦٣	..	..	١٣	٥
١١٦	البانيا	٦٢	٦٩	..	..	٦	٢
١١٧	كوبا	٦٤	٧٢	٣٥	٢٥	٨	١
١١٨	منغوليا	٥٢	٦٣	..	..	١٤	٥
١١٩	رومانيا	٦٦	٧٠	٧٦	٣١	٣	١
١٢٠	بلغاريا	٦٧	٧٢	٤٥	٢٢	٣	١
١٢١	هنغاريا	٦٧	٧٠	٤٨	٢٤	٢	١
١٢٢	بولندا	٦٦	٧١	٥٧	٢٢	٢	١
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	٦٨	٧٠	٤١	..	١	١
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	٦٩	٧٠	٢٤	١٩	١	١
١٢٥	المانيا الديمقراطية	٦٨	٧٢	٣٩	١٣	٢	١

الجدول ٢٢ : مؤشرات تتعلق بالصحة.

		عدد السكان للطبيب الواحد (أ) ١٩٦٠	عدد السكان للمرض الواحد (أ) ١٩٧٧	عدد السكان لديهم المياه النقية ١٩٦٠	عدد السكان بالنسبة لما هو مطلوب ١٩٧٧	النسبة المئوية من السكان الذين تتوفر ١٩٧٦٥	المجموع اليومي للسعرات الحرارية للفرد ١٩٧٧	١٩٧٧
	دول ذات دخل منخفض	**١٨,٠٢٠**	**٩,٩٠٠**	**٩,٠٥٠**	**٨,٧٩٠**	**٢٨**	**٢,٠٥٢**	**٩١**
١	كمبوتشيا	..	..	..	..		١,٩٢٦	٧٨
٢	بنغلادش	..	٩,٢٦٠	..	٤٢,٠٨٠	٥٣	١,٨١٢	٧٨
٣	لاوس	٣٨,٠٠٠	٢١,٦٠٠	..	٢,٤٤٠		٢,٠٨٢	٩٤
٤	بوتان	..	..	..	..	..	٢,٠٢٨	٨٨
٥	اثيوبيا	٨٩,٣٦٠	٧٦,٣٢٠	..	٢٠,٣١٠	٦	١,٧٥٤	٧٥
٦	مالي	٣٨,٦٤٠	٢٤,١٠٠	٤,٩٨٠	٣,٠٨٠	٩	٢,١١٧	٩٠
٧	نيبال	٧٢,٠٠٠	٣٥,٢١٠	..	٥١,٢٢٠	٩	٢,٠٠٢	٩١
٨	الصومال	٣٦,٥٧٠	..	٦,٢٢٠	..	٣٣	٢,٠٣٣	٨٨
٩	بوروندي	٧٧,١٦٠	٥٠,٨٤٠	٦,٨٥٠	٦,٩٨٠	.	٢,٢٥٤	٩٧
١٠	تشاد	٧٠,٩٣٠	٤٢,١٥٠	٨,٠٤٠	٤,٢٢٠	٢٦	١,٧٦٢	٧٤
١١	موزامبيق	٢٠,٠٠٠	..	٤,٦٦٠	..	..	١,٩٠٦	٨١
١٢	بورما	٩,٩٠٠	٥,١٢٠	..	٥,١٩٠	١٧	٢,٢٨٦	١٠٦
١٣	فولتا العليا	٥٩,٨٥٠	٥٥,٧٧٠	..	١,٢٨٠	١٠	١,٨٧٥	٧٩
١٤	فيتنام	..	٥,٦٢٠	..	..		١,٨٠١	٨٣
١٥	الهند	٥,٨٠٠	٣,٦٢٠	٩,٦٣٠	٥,٦٨٠	٣٣	٢,٠٢١	٩١
١٦	مالاوي	٤٢,٤٠٠	٤٨,٢٠٠	١٢,٩٢٠	٣,٨٩٠	٣٣	٢,٠٦٦	٩٠
١٧	رواندا	١٣٨,١٠٠	٣٦,٤٤٠	١١,٢٠٠	٩,٨٣٠	٣٥	٢,٢٦٤	٩٨
١٨	سريلانكا	٤,٥٠٠	٦,٢٧٠	٤,١٥٠	٢,٢٦٠	٢٠	٢,١٢٦	٩٦
١٩	غينيا	٤٨,٠٠٠	١٦,٦٣٠	٣,٨٩٠	٢,٤٥٠	١٠	١,٩٤٣	٨٤
٢٠	سيراليون	١٩,٩٦٠	..	٥,٩٠٠	..	..	٢,١٥٠	٩٣
٢١	زائير	٣٦,٨٥٠	١٥,٥٤٠	٣,٤٤٠	١,٩٤٠	١٦	٢,٢٧١	١٠٤
٢٢	النيجر	٧٤,٠٥٠	٤٢,٦١٠	٨,٤٥٠	٥,١٦٠	٢٧	٢,١٣٩	٩١
٢٣	بنين	٤٧,٠٠٠	٢٦,٩١٠	..	٣,٠١٠	٢٠	٢,٢٤٩	٩٨
٢٤	باكستان	١١,٠٠٠	٣,٧٨٠	..	١٠,٠٤٠	٢٩	٢,٢٨١	٩٩
٢٥	تانزانيا	٢١,٠٢٠	١٥,٤٥٠	١٠,٤٤٠	٢,٧٦٠	٣٩	٢,٠٦٣	٨٩
٢٦	افغانستان	٢٢,٤٦٠	١٩,٨٩٠	٢٣,٢١٠	٢٥,١٠٠	٦	٢,٦٩٥	١١٠
٢٧	افريقيا الوسطى	٣٥,٦٠٠	١٧,٦١٠	٢,٧٦٠	١,٥٦٠	١٦	٢,٢٤٢	٩٩
٢٨	مدغشقر	٩,٦٢٠	١٠,٣٠٠	٣,١١٠	٣,٥٤٠	٢٦	٢,٤٨٦	١١٥
٢٩	هايتي	١٠,٦٠٠	٥,٩٤٠	١١,٨٨٠	٣,٥١٠	١٤	٢,١٠٠	٩٣
٣٠	موريتانيا	٣٩,١٥٠	١٥,١٦٠	٧,٣٢٠	٣,٤٣٠		١,٩٧٦	٨٦
٣١	ليسوتو	٢٢,٥٣٠	١٨,٦٤٠	..	٤,٣٤٠	١٧	٢,٢٤٥	٩٩
٣٢	اوغاندا	١٢,٩٦٠	٢٧,٦٠٠	٩,٤٢٠	٤,٣٠٠	٣٥	٢,١١٠	٩١
٣٣	انغولا	١٤,٠٠٠	..	..	..	..	٢,١٣٣	٩١
٣٤	السودان	٢٧,٨٨٠	٨,٧٠٠	٣,٠٤٠	١,٣٤٠	٤٦	٢,١٨٤	٩٣
٣٥	توغو	٣٥,١٣٠	١٨,٣٦٠	٥,٣٤٠	٢,٠٤٠	١٦	٢,٠٦٩	٩٠
٣٦	كينيا	١٠,٥٦٠	١١,٩٥٠	٢,٢٣٠	١,١٢٠	١٧	٢,٠٣٢	٨٨
٣٧	السنغال	٢٢,٣٨٠	١٥,٧٠٠	..	١,٦١٠	٣٧	٢,٢٦١	٩٥
٣٨	اندونيسيا	٤١,٠٠٠	١٤,٥٨٠	..	٢,٨٢٠	١٢	٢,٢٧٢	١٠٥
	دول ذات دخل متوسط	**٨,٩٦٠**	**٤,٣١٠**	**..**	**١,٨٦٠**	**٦٠**	**٢,٥٩٠**	**١٠٨**
٣٩	مصر	٢,٦٠٠	١,٠٧٠	٢,٧٣٠	١,١٥٠	٦٦	٢,٧٦٠	١٠٩
٤٠	غانا	١٢,١٦٠	٩,٩٣٠	٥,٤٣٠	٨٤٠	٣٥	١,٩٨٣	٨٦
٤١	اليمن الديموقراطية	..	٧,٥١٠	..	١,٥٧٠	٢٤	١,٩٤٥	٨١
٤٢	كاميرون	٤٠,١٩٠	١٦,٥١٠	٦,١٥٠	٢,٢٣٠	٢٦	٢,٠٦٩	٨٩
٤٣	ليبريا	١٢,٢٧٠	٩,٢٦٠	٥,٨١٠	٢,٩٠٠	٢٠	٢,٤٠٤	١٠٤
٤٤	هندوراس	١٢,٦١٠	٣,٤٢٠	..	١,٢٤٠	٤٦	٢,٠١٥	٨٩
٤٥	زامبيا	١١,٩٩٠	١٠,١٩٠	٩,٩٢٠	١,٩٣٠	٤٢	٢,٠٠٢	٨٧
٤٦	زمبابوي	..	٧,١١٠	..	١,٣٩٠	..	٢,٥٧٦	١٠٨
٤٧	تايلاند	٧,٨٠٠	٨,١٧٠	٤,٩٠٠	٣,٥٤٠	٢٢	١,٩٢٩	١٠٥
٤٨	بوليفيا	٣,٦٦٠	١,٨٥٠	..	٣,٠٧٠	٣٤	١,٩٧٤	٨٣
٤٩	الفيليبين	..	٢,٧٦٠	..	٣,٠٦٠	٣٩	٢,١٨٩	٩٧
٥٠	الجمهورية العربية اليمنية	..	١٣,٨٣٠	..	٤,٩٣٠	٤	٢,١٩٢	٩١
٥١	الكونغو	١٦,٢٦٠	٦,٣٥٠	١,٥١٠	٦٦٠	٣٨	٢,٢٨٤	١٠٣
٥٢	نيجيريا	٥٦,٩٠٠	١٥,٨٠٠	٦,٠٢٠	٤,٠٣٠		١,٩٥١	٨٣
٥٣	بابوا غينيا الجديدة	..	١١,٨٠٠	..	١,٩٣٠	٢٠	٢,٣٦٨	٨٥
٥٤	السالفادور	٥,٦٦٠	٣,٦٠٠	..	٩٠٠	٥٣	٢,٠٥١	٩٠
٥٥	المغرب	٩,٤٠٠	١٠,١٤٠	..	١,٨٣٠	٥٥	٢,٥٣٤	١٠٥
٥٦	البيرو	٢,٢٥٠	١,٥٦٠	٢,٢١٠	٧٥٠	٤٧	٢,٢٧٤	٩٧
٥٧	ساحل العاج	٢٣,٢٨٠	١٥,٢٢٠	٢,٩٢٠	٢,٣٧٠	١٩	٢,٥١٧	١٠٥
٥٨	نيكارغوا	٢,٧٤٠	١,٦٧٠	..	..	٧٠	٢,٤٤٦	١٠٩
٥٩	كولومبيا	٢,٤٠٠	١,٩٧٠	٣,٧٤٠	١,٢٥٠	٦٤	٢,٣٦٤	١٠٢
٦٠	باراغواي	٢,٣٠٠	٢,١٦٠	..	٢,٢٦٠	١٣	٢,٨٢٤	١٢٢
٦١	أكوادور	٢,٦٠٠	١,٥٧٠	٢,٢٨٠		٤٢	٢,١٠٤	٩٢
٦٢	الدومينيكان	..	..	..		٥٥	٢,٠٩٤	٩٣
٦٣	غواتيمالا	٤,٤١٠	٢,٤٩٠	٩,٠٤٠		٤٠	٢,١٥٦	٩٨
٦٤	سوريا	٤,٦٠٠	٢,٥١٠	٦,٦٦٠	٣,٨١٠	٧٥	٢,٦٨٤	١٠٨
٦٥	تونس	١٠,٠٠٠	٤,٨٠٠	..	١,٠٧٠	٧٠	٢,٦٧٤	١١٢
٦٦	الاردن	٥,٩٠٠	١,٩٤٠	١,٦٥٠	٩٥٠	٥٦	٢,١٠٧	٦٢

		عددالسكان				النسبة المئوية من السكان الذين تتوفر	المجموع اليومي للسعرات الحرارية للفرد	
		للطبيب الواحد (أ)	للمرض الواحد (أ)	لديهم المياه النقية	بالنسبة لما هو مطلوب			
		١٩٦٠	١٩٧٧	١٩٦٠	١٩٧٧	١٩٧٦٥	١٩٧٧	١٩٧٧
٦٧	ماليزيا	٦,٩٤٠	٤,٣٥٠	١,٧٨٠	١,٠٨٠	٦٢	٢,٦١٠	١١٧
٦٨	جامايكا	٢,٦٠٠	٣,٥٢٠	..	٥٥٠	٨٦	٢,٦٦٠	١١٩
٦٩	لبنان	..	..	..	..	..	٢,٤٩٥	١٠١
٧٠	كوريا	٣,٠٠٠	١,٩٦٠	..	٥١٠	٦٢	٢,٧٨٥	١١٩
٧١	تركيا	٣,٠٠٠	١,٧٧٠	..	١,٤٠٠	٧٥	٢,٩٠٧	١١٥
٧٢	الجزائر	..	٥,٣٦٠	..	١,٤٩٠	٧٧	٢,٣٧٢	٩٩
٧٣	المكسيك	١,٧٠٠	١,٨٢٠	..	١,٤٠٠	٦٢	٢,٦٥٤	١١٤
٧٤	باناما	٢,٧٠٠	١,٢٦٠	..	١,٤٥٠	٧٩	٢,٣٤١	١٠١
٧٥	جمهورية الصين	٢,٣٣٠	١,٥٧٠	٧,٥٥٠	١,٧٦٠	..	٢,٨٠٥	١٢٠
٧٦	تشيلي	١,٨١٠	١,٦٢٠	٦٥٠	٤٥٠	٨٤	٢,٦٥٦	١٠٩
٧٧	جنوب افريقيا	٢,٠٩٠	..	٥٤٠	..	..	٢,٨٣١	١١٦
٧٨	كوستاريكا	٢,٦٠٠	١,٣٩٠	١,٧٠٠	٤٥٠	٧٧	٢,٥٥٠	١١٤
٧٩	البرازيل	٣,٦٠٠	١,٧٠٠	..	..	٧٧	٢,٥٦٢	١٠٧
٨٠	اوروغواي	٩٦٠	٧١٠	..	..	٩٨	٣,٠٣٦	١١٤
٨١	الارجنتين	٦٦٠	٥٣٠	..	..	٦٦	٣,٣٤٧	١٢٦
٨٢	البرتغال	١,٢٠٠	٧١٠	١,٤٣٠	٥٠٠	٦٥	٣,٠٧٦	١٢٦
٨٣	يوغوسلافيا	١,٦٢٠	٧٦٠	١,٣٥٠	٤١٠	..	٣,٤٤٥	١٣٦
٨٤	ترينيداد وتوباغو	٢,٥٧٠	١,٩٧٠	..	٥٨٠	..	٢,٦٩٤	١١١
٨٥	فنزويلا	١,٤٣٠	٩٣٠	١,٨٩٠	٣٨٠	..	٢,٤٣٥	٩٩
٨٦	هونغ كونغ	٢,٩٩٠	١,٢٨٠	٢,٩٥٠	٩٧٠	..	٢,٨٨٣	١٢٦
٨٧	اليونان	٧٩٠	٤٥٠	٢,٠٨٠	٦٠٠	..	٣,٤٠٠	١٣٦
٨٨	سنغافورة	٢,٤٠٠	١,٢٦٠	٦٥٠	٣٤٠	١٠٠	٣,٠٧٤	١٣٤
٨٩	اسبانيا	٨٢٠	٥٦٠	..	٩٠٠	..	٣,١٤٩	١٢٨
٩٠	اسرائيل	٤١٠	..	٣٦٠	..	..	٣,١٤١	١٢٢
	الدول الصناعية	**٨٢٠**	**٦٣٠**	..	**٢٢٠**	..	**٣,٣٧٧**	**١٣١**
٩١	ايرلندا	٩٥٠	٨٣٠	١٨٠	٢٠٠	..	٣,٥٤١	١٤١
٩٢	ايطاليا	٦٤٠	٤٩٠	٩٢٠	٣٣٠	..	٣,٤٢٨	١٣٦
٩٣	نيوزيلندا	٦٩٠	٧٤٠	..	٢٢٠	..	٣,٣٤٥	١٢٧
٩٤	المملكة المتحدة	١,١٠٠	٧٥٠	٤٢٠	٣٠٠	..	٣,٣٣٦	١٣٢
٩٥	فنلندا	١,٥٧٠	٦٢٠	٢٢٠	١١٠	..	٣,١٠٠	١١٤
٩٦	النمسا	٥٥٠	٤٣٠	٤٠٠	٢٦٠	..	٣,٥٣٥	١٣٤
٩٧	اليابان	٩٢٠	٨٥٠	٤٦٠	٢٩٠	..	٢,٩٤٩	١٢٦
٩٨	اوستراليا	٨٦٠	٦٥٠	..	١٢٠	..	٣,٤٢٨	١٢٩
٩٩	فرنسا	٩٣٠	٦١٠	٥٣٠	١٧٠	..	٣,٤٣٤	١٣٦
١٠٠	هولندا	٩٠٠	٥٨٠	..	٢٧٠	..	٣,٣٣٨	١٢٤
١٠١	بلجيكا	٧٨٠	٤٧٠	..	٢٥٠	..	٣,٥٨٣	١٣٦
١٠٢	كندا	٩١٠	٥٦٠	٣٠٠	١٣٠	..	٣,٣٧٤	١٢٧
١٠٣	النروج	٨٥٠	٥٤٠	٣٣٠	١٠٠	..	٣,١٧٥	١١٨
١٠٤	جمهورية المانيا الاتحادية	٦٧٠	٤٩٠	٤٥٠	٢٦٠	..	٣,٣٨١	١٢٧
١٠٥	الولايات المتحدة	٧٦٠	٥٨٠	٣٤٠	١٥٠	..	٣,٥٧٦	١٣٥
١٠٦	الدانمارك	٨١٠	٥١٠	٢٧٠	١٧٠	..	٣,٤١٨	١٢٧
١٠٧	السويد	١,١٥٠	٥٦٠	..	١٣٠	..	٣,٢٢١	١٢٠
١٠٨	سويسرا	٧٤٠	٥٠٠	٣٩٠	٢٢٠	..	٣,٤٨٥	١٣٠
	الدول المصدرة للبترول ذات الفائض في رأس المال	**٥,٤٧٠**	**١,٨٣٠**	..	**١,٧٧٠**	**٥٨**	**٢,٩٦٣**	**١١٥**
١٠٩	العراق	٥,٦٠٠	٢,٢٣٠	٦,٦٨٨	٢,٨٦٠	٦٢	٢,١٣٤	٨٩
١١٠	ايران	٣,٨٠٠	..	..	..	٥١	٣,١٣٨	١٣٠
١١١	ليبيا	٥,٨٠٠	٩٠٠	٢,٣٩٠	٢٩٠	١٠٠	٢,٩٨٥	١٢٦
١١٢	السعودية	١٣,٠٠٠	١,٦٩٠	..	٨٦٠	٦٤	٢,٦٢٤	٨٨
١١٣	الكويت	٧٦٠	٧٩٠	١٩٠	٢٧٠	٨٩	..	..
	الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية	**٦٤٠**	**٣٩٠**	**٤١٠**	**٢٤٠**	..	**٢,٧٥٢**	**١١٤**
١١٤	الصين الشعبية	..	..	..	..	..	٢,٤٦٧	١٠٥
١١٥	كوريا الديمقراطية	..	..	..	..	..	٢,٨٣٧	١٢١
١١٦	البانيا	٢,٨٦٠	٩٦٠	٥٤٠	٣٧٠	..	٢,٧٣٠	١١٣
١١٧	كوبا	١,٢٠٠	١,١٠٠	٩١٠	..	..	٢,٧٢٠	١١٨
١١٨	منغوليا	١,٠١٠	٤٨٠	٢٩٠	٢٥٠		٢,٥٢٣	١٠٤
١١٩	رومانيا	٧٨٠	٧٣٠	٦٢٠	٦٤٠	..	٣,٤٤٤	١٣٠
١٢٠	بلغاريا	٦٤٠	٤٤٠	٥٥٠	٣٢٠	..	٣,٦١١	١٤٤
١٢١	هنغاريا	٦٤٠	٤٣٠	٤٤٠	٢٠٠	..	٣,٥٢١	١٣٤
١٢٢	بولندا	٩٤٠	٦١٠	٤٩٠	٢٦٠	..	٣,٦٥٦	١٤٠
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	٥٢٠	٣٠٠	٣٤٠	٢١٠	..	٣,٤٦٠	١٣٥
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	٥٩٠	٣٩٠	٢٨٠	١٦٠	..	٣,٣٤٠	١٣٩
١٢٥	المانيا الديمقراطية	٩٥٠	٥٢٠	..	..	..	٣,٦٤١	١٣٩

الجدول ٢٣ : التعليم (أ)

	عدد تلاميذ المدارس الابتدائية كنسبة مئوية من مجموعة عمر معين						عدد تلاميذ المدارس الثانوية كنسبة مئوية من مجموعة عمر معين		عدد طلاب التعليم العالي كنسبة مئوية من السكان الذين اعمارهم بين ٢٠ ـ ٢٤		نسبة التعليم عند البالغين (بالمئة)	
	المجموع		ذكور		اناث							
	١٩٦٠	١٩٧٧	١٩٦٠	١٩٧٧	١٩٦٠	١٩٧٧	١٩٦٠	١٩٧٧	١٩٦٠	١٩٧٧	١٩٦٠	١٩٧٧
دول ذات دخل منخفض	٥٤	٧٧	٧٢	٩٠	٣٧	٦٤	١٤	٢٤	٢	٤	٢٩	٣٨
١ كمبوتشيا	٦٤	..	٨٢	..	٤٦	..	٣	..	(.)	.	٣٦	.
٢ بنغلادش	٤٧	٨١	٦٦	١٠٣	٢٦	٥٨	٨	٢٣	١	٢	٢٢	٢٦
٣ لاوس	٢٥	٩٢	٣٤	٩٩	١٦	٨٤	١	١٤	(.)	(.)	٢٨	.
٤ بوتان	٣	١١	٥	١٦	(.)	٧	..	١	.	.	..	..
٥ اثيوبيا	٧	٢٦	١١	..	٣	..	(.)	٨	(.)	(.)	..	١٠
٦ مالي	١٠	٢٨	١٤	٣٦	٦	٢٠	١	٧	..	١	٣	١٠
٧ نيبال	١٠	٧١	١٩	١٠٨	١	٣٢	٦	١٤	١	٢	٩	١٩
٨ الصومال	٩	٤٤	١٣	٥٧	٥	٣٢	١	٤	(.)	١	٢	٦٠
٩ بوروندي	١٨	٢٣	٢٧	٢٨	٩	١٨	١	٣	(.)	(.)	١٤	٢٥
١٠ تشاد	١٦	٤١	٢٩	٦١	٤	٢١	(.)	٣	..	( )		١٥
١١ موزامبيق	٤٨	..	٦٠	..	٣٦	..	٢	..	.	(.)	٨	..
١٢ بورما	٥٦	٨٠	٦١	٨٣	٥٢	٧٨	١٠	٢٢	١	٢	٦٠	٦٧
١٣ فولتا العليا	٨	١٦	١٢	٢٠	٥	١٢	(.)	٢	..	(.)	٢	٥
١٤ فيتنام	..	١٤١	..	١٤٠	..	١٤٢	..	٥١	..	٣	.	٨٧
١٥ الهند	٦١	٨٠	٨٠	٩٥	٤٠	٦٤	٢٠	٢٨	٣	٦	٢٨	٣٦
١٦ مالاوي	٦٣	٦٢	٨١	٧٥	٤٥	٥٠	١	٤	..	(.)	..	٢٥
١٧ رواندا	٤٩	٦١	٦٨	٦٦	٣٠	٥٧	٢	٢	..	(.)	١٦	٢٣
١٨ سريلانكا	..	٨٦	..	٨٩	..	٨٢	٢٧	٤٧	١	١	٧٥	٧٨
١٩ غينيا	٣٠	..	٤٤	..	١٦	..	٢	..	..	..	٧	..
٢٠ سيراليون	٢٣	٣٧	٣٠	٤٥	١٥	٢٩	٢	١١	(.)	١	.	١٥
٢١ زائير	٦٠	٩٢	٨٨	١٠٩	٣٢	٧٨	٣	١٩	(.)	١	٣١	١٥
٢٢ النيجر	٥	٢٢	٧	٢٩	٣	١٦	(.)	٣	..	(.)	١	٨
٢٣ بنين	٢٦	٥٨	٣٨	٨٠	١٥	٣٧	٢	١١	..	١	٨	١١
٢٤ باكستان	٣٠	٥١	٤٦	٦٩	١٣	٣٢	١١	١٧	١	٢	١٥	٢١
٢٥ تانزانيا	٢٥	٧٠	٣٣	٧٩	١٨	٦٠	٢	٣	..	(.)	١٠	٦٦
٢٦ افغانستان	٩	٢٠	١٥	٣٣	٢	٦	١	٧	(.)	١	٨	١٢
٢٧ افريقيا الوسطى	٣٢	٨١	٥٣	١٠٦	١٢	٥٧	١	٩	..	١	٧	..
٢٨ مدغشقر	٥٢	٩٢	٥٨	٩٨	٤٥	٨٦	٤	١٢	(.)	٢	..	٥٠
٢٩ هايتي	٤٦	٧١	٥٠	..	٤٢	..	٤	..	(.)	١	١٥	٢٣
٣٠ موريتانيا	٨	٣١	١٤	٤٠	٣	٢١	(.)	٤	..	(.)	٥	١٧
٣١ ليسوتو	٨٣	١١٩	٦٣	٩٨	١٠٢	١٣٩	٣	١٥	(.)	١	..	٥٥
٣٢ اوغاندا	٤٩	٥٣	٦٥	٦٣	٣٢	٤٤	٣	٧	( )	١	٣٥	..
٣٣ انغولا	٢١	..	٢٨	..	١٣	..	٢	..	( )	..	٥	..
٣٤ السودان	٢٥	٤١	٣٥	٤٧	١٤	٣٤	٣	١٣	(.)	١	١٣	٢٠
٣٥ توغو	٤٤	١٠٦	٦٣	١٣٥	٢٤	٧٨	٢	٢٧	..	١	١٠	١٨
٣٦ كينيا	٤٧	١٠٤	٦٤	١١٠	٣٠	٩٨	٢	١٧	(.)	١	٢٠	٤٠
٣٧ السنغال	٢٧	٤٧	٣٦	٥٧	١٧	٣٧	٣	١١	١	٢	٦	١٠
٣٨ اندونيسيا	٧١	٨٦	٨٦	٩١	٥٨	٨١	٦	٢١	١	٢	٣٩	٦٢
دول ذات دخل متوسط	٨١	٩٧	٨٧	١٠٠	٧٤	٩٣	١٧	٤٠	٤	١١	٥٤	٧١
٣٩ مصر	٦٦	٧٢	٨٠	٨٧	٥٢	٥٦	١٦	٤٦	٥	١٤	٢٦	٤٤
٤٠ غانا	٣٨	٧٤	٥٢	٨٤	٢٥	٦٤	٥	٢٩	(.)	١	٢٧	٣٠
٤١ اليمن الديموقراطية	١٣	٧٧	٢٠	٩٩	٥	٥٤	٥	٢٦	..	١	..	٢٧
٤٢ كاميرون	٦٥	١١٩	٨٧	١٣٢	٤٣	١٠٦	٢	١٧	..	١	١٩	..
٤٣ ليبريا	٣١	٥٧	٤٥	٧٤	١٨	٤٠	٢	١٤	(.)	٢	٩	٣٠
٤٤ هندوراس	٦٧	٨٩	٦٨	٩٠	٦٧	٨٨	٨	١٣	١	٦	٤٥	٥٧
٤٥ زامبيا	٤٢	٩٥	٥١	١٠٤	٣٤	٨٧	٢	١٦	..	٢	.	٣٩
٤٦ زمبابوي	٩٦	٩٨	١٠٧	١٠٦	٨٦	٩٠	٦	٩	(.)	..	٣٩	..
٤٧ تايلاند	٨٣	٨٣	٨٨	٨٦	٧٩	٧٩	١٣	٢٧	٢	٥	٦٨	٨٤
٤٨ بوليفيا	٦٤	٨٠	٧٨	٨٨	٥٠	٧٢	١٢	٢٦	٤	١٠	٣٩	٦٣
٤٩ الفيليبين	٩٥	١٠٥	٩٨	١٠٣	٩٣	١٠٨	٢٦	٥٦	١٣	٢٤	٧٢	٨٧
٥٠ الجمهورية العربية اليمنية	٨	٢٥	١٤	٤٣	(.)	٦	(.)	٣	..	١	٣	١٣
٥١ الكونغو	٧٨	١٥٥	١٠٣	١٦٦	٥٣	١٤٣	٤	٥٢	١	٣	١٦	٥٠
٥٢ نيجيريا	٣٦	..	٤٦	..	٢٧	..	٤	..	(.)	١	١٦	.
٥٣ بابوا غينيا الجديدة	٣٢	٦٠	٥٩	٧٠	٧	٤٩	١	١٢	..	٣	٢٩	٣٢
٥٤ السالفادور	٨٠	٧٧	٨٢	٧٩	٧٧	٧٥	١٣	٢٣	١	٨	٤٩	٦٢
٥٥ المغرب	٤٧	٦٨	٦٧	٨٦	٢٧	٥٠	٥	١٧	١	٤	١٤	٢٨
٥٦ البيرو	٨٣	١١٠	٩٥	١١٥	٧١	١٠٦	١٥	٥٢	٤	١٦	٦١	٧٢
٥٧ ساحل العاج	٤٦	٩٢	٦٨	١١٥	٢٤	٦٩	٢	١٧	( )	٢	٥	٢٠
٥٨ نيكارغوا	٦٦	٩٢	٦٥	..	٦٦	..	٧	٢٩	١	١٠	.	٥٧
٥٩ كولومبيا	٧٧	١٠٣	٧٧	١٠٠	٧٧	١٠٥	١٢	٣٩	٢	٩	٦٣	٨١
٦٠ باراغواي	٩٨	١٠٢	١٠٥	١٠٦	٩٠	٩٨	١١	٢٥	٢	٦	٧٥	٨١
٦١ اكوادور	٨٣	١٠١	٨٧	١٠١	٧٩	١٠٠	١٢	٤٤	٣	٢٨	٦٨	٧٤
٦٢ الدومينيكان	٩٨	١٠٢	٩٩	١٠١	٩٨	١٠٣	٧	٢٧	١	٩	٦٥	٦٧
٦٣ غواتيمالا	٤٥	٦٥	٥٠	٧١	٣٩	٦٠	٧	١٦	٢	٥	٣٢	٤٧
٦٤ سوريا	٦٥	١٠٣	٨٩	١٢٠	٣٩	٨٥	١٦	٥١	٤	١٢	٣٠	٥٣
٦٥ تونس	٦٦	١٠٠	٨٨	١١٨	٤٣	٨١	١٢	٢٢	١	٥	١٦	٥٥
٦٦ الاردن	٧٧	٨٣	٩٤	٨٧	٥٩	٧٩	٢٥	٥٣	١	٧	٣٢	٧٠

		عدد تلاميذ المدارس الابتدائية كنسبة مئوية من مجموعة عمر معين						عدد تلاميذ المدارس الثانوية كنسبة مئوية من مجموعة عمر معين		عدد طلاب التعليم العالي كنسبة مئوية من السكان الذين اعمارهم بين ٢٠ ٢٤		نسبة التعليم عند البالغين (بالمئة)	
		المجموع		ذكور		اناث							
		١٩٦٠	١٩٧٧	١٩٦٠	١٩٧٧	١٩٦٠	١٩٧٧	١٩٦٠	١٩٧٧	١٩٦٠	١٩٧٧	١٩٦٠	١٩٧٧
٦٧	ماليزيا	٩٦	٩٣	١٠٨	٩٤	٨٣	٩١	١٩	٤٣	١	٣	٥٣	٦٠
٦٨	جامايكا	٩٢	٩٧	٩٢	٩٦	٩٣	٩٨	٤٥	٥٨	٢	٧	٨٢	٨٦
٦٩	لبنان	١٠٢	..	١٠٥	..	٩٩	..	١٩	..	٦	..	..	..
٧٠	كوريا	٩٤	١١١	٩٩	١١١	٨٩	١١١	٢٧	٨٨	٥	١١	٧١	٩٣
٧١	تركيا	٧٥	٩٨	٩٠	١٠٦	٥٨	٩٠	١٤	٤٣	٣	٨	٣٨	٦٠
٧٢	الجزائر	٤٦	٩٠	٥٥	١٠٥	٣٧	٧٥	٨	٢٥	(.)	٤	١٠	٣٧
٧٣	المكسيك	٨٠	١١٦	٨٢	١٢٠	٧٧	١١٤	١١	٣٩	٣	١٠	٦٥	٧٦
٧٤	باناما	٩٦	٨٦	٩٨	٨٨	٩٤	٨٤	٢٩	١١٥	٥	٢٢	٧٣	٧٨
٧٥	جمهورية الصين	٩٥	١٠٠	..	..	..	..	٣٣	٧٦	٤	١٢	٥٤	٨٢
١٧٦	تشيلي	١٠٩	١١٧	١١١	١١٩	١٠٧	١١٦	٢٤	٥٠	٤	١٣	٨٤	٨٨
٧٧	جنوب افريقيا	٨٩	..	٩٤	..	٨٥	..	١٥	..	٣	..	٥٧	..
٧٨	كوستاريكا	٩٦	١١	٩٧	١١١	٩٥	١١٠	٢١	٤٤	٥	١٨	..	٩٠
٧٩	البرازيل	٩٥	٩٠	٩٧	٨٩	٩٣	٩٠	١١	٢٤	٢	١٢	٦١	٧٦
٨٠	اوروغواي	١١١	٩٥	١١١	٩٥	١١١	٩٤	٣٧	٦٠	٨	١٣	..	٩٤
٨١	الارجنتين	٩٨	١١٠	٩٨	١١٠	٩٩	١١١	٢٣	٤١	١١	٢٩	٩١	٩٤
٨٢	البرتغال	..	١٣٠	..	١٣٤	..	١٢٧	..	٥٩	٤	١٤	٦٢	٧٠
٨٣	يوغوسلافيا	١١١	١٠٠	١١٣	١٠١	١٠٨	٩٩	٥٨	٧٩	٩	٢١	٧٧	٨٥
٨٤	ترينيداد وتوباغو	٨٨	٨١	٨٩	٨١	٨٧	٨١	٢٤	٣٨	١	٥	٩٣	٩٥
٨٥	فنزويلا	١٠٠	١٠٤	١٠٠	١٠٥	١٠٠	١٠٣	٢١	٣٨	٤	٢١	٦٣	٨٢
٨٦	هونغ كونغ	٨٧	١١٩	٩٣	١٢١	٧٩	١١٧	٢٠	٥٩	٤	١٠	٧٠	٩٠
٨٧	اليونان	١٠٢	١٠٥	١٠٤	١٠٧	١٠١	١٠٣	٣٧	٨٢	٤	١٨	٨١	..
٨٨	سنغافورة	١١١	١١٠	١٢١	١١٤	١٠١	١٠٧	٣٢	٥٥	٦	٩	..	٧٥
٨٩	اسبانيا	١١٠	١١٤	١٠٦	١١٤	١١٦	١١٥	٢٣	٧٦	٤	٢٢	٨٧	..
٩٠	اسرائيل	٩٨	٩٧	٩٩	٩٧	٩٧	٩٨	٤٨	٦٨	١٠	٢٤	٨٤	٨٨
	الدول الصناعية	**١١٤**	**٩٨**	**١٠٩**	**١٠٢**	**١٠٨**	**١٠٢**	**٦٨**	**٨٧**	**١٧**	**٣٦**	..	**٩٩**
٩١	ايرلندا	١١٠	١٠٩	١٠٧	١١٠	١١٢	١٠٩	٣٥	٩٢	٩	١٨	..	٩٨
٩٢	ايطاليا	١١١	١٠٥	١١٢	١٠٦	١٠٩	١٠٥	٣٤	٧٣	٧	٢٧	٩١	٩٨
٩٣	نيوزيلندا	١٠٨	١١١	١١٠	١١٢	١٠٦	١١٠	٧٣	٨٥	١٣	٢٨	..	٩٩
٩٤	المملكة المتحدة	٩٢	١٠٥	٩٢	١٠٥	٩٢	١٠٥	٦٦	٨٢	٩	١٩	٩٩	٩٩
٩٥	فنلندا	٩٧	٨٨	١٠٠	٨٩	٩٥	٨٨	٧٤	٩٥	٧	٢٠	..	١٠٠
٩٦	النمسا	١٠٥	١٠٠	١٠٦	١٠٠	١٠٤	١٠٠	٥٠	٧٣	٨	٢١	..	٩٩
٩٧	اليابان	١٠٣	١٠٠	١٠٣	١٠٠	١٠٢	٩٩	٧٤	٩٣	١٠	٢٩	٩٨	٩٩
٩٨	اوستراليا	١٠٣	٩٢	١٠٣	٩٢	١٠٣	٩٢	٥١	٧٣	١٣	٢٤	..	١٠٠
٩٩	فرنسا	١٤٤	١٠٨	١٤٤	١٠٦	١٤٣	١١٠	٤٦	٨٣	١٠	٢٤	..	٩٩
١٠٠	هولندا	١٠٥	١٠٢	١٠٥	١٠١	١٠٤	١٠٢	٥٨	٩٤	١٣	٢٩	..	٩٩
١٠١	بلجيكا	١٠٩	١٠٥	١١١	١٠٥	١٠٨	١٠٤	٦٩	٨٨	٩	٢٣	..	٩٩
١٠٢	كندا	١٠٧	١٠٢	١٠٨	١٠٢	١٠٥	١٠٢	٤٦	٩١	١٦	٢٧	...	٩٨
١٠٣	النروج	١٠٠	١٠١	١٠٠	١٠١	١٠١	١٠١	٥٧	٩١	٧	٢٤	..	٩٩
١٠٤	جمهورية المانيا الاتحادية	١٣٣	٩٠	..	..	..	..	..	٨٤	٦	٢٥	..	٩٩
١٠٥	الولايات المتحدة	١١٨	٩٤	..	..	..	..	٨٦	٩٣	٣٢	٥٦	٩٨	٩٩
١٠٦	الدانمارك	١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٣	٦٥	٧٧	١٠	٣٠	..	٩٩
١٠٧	السويد	٩٦	٩٦	٩٥	٩٦	٩٦	٩٧	٥٥	٦٩	٩	٣٠	..	٩٩
١٠٨	سويسرا	١١٨	٨٥	١١٨	٨٥	١١٨	٨٦	٢٦	٥٥	٧	١٦	.	٩٩
	الدول المصدرة للبترول ذات الفائض في رأس المال	**٤٣**	**٩٤**	**٦١**	**١١٣**	**٢٦**	**٧٤**	**١٢**	**٤٥**	**١**	**٦**	**أ٥**	**٥٠**
١٠٩	العراق	٦٥	١٠٠	٩٤	١٢٣	٣٦	٧٦	١٩	٤٤	٢	٩	١٨	..
١١٠	ايران	٤١	٩٨	٥٦	١١٩	٢٧	٧٧	١١	٤٨	١	٥	١٦	٥٠
١١١	ليبيا	٥٩	١٤٨	٩٢	١٥٦	٢٤	١٤٠	٩	٧٠	١	٧	..	٥٠
١١٢	السعودية	١٢	٤٧	٢٢	٥٩	٢	٣٥	٢	١٩	(.)	٤	٣	..
١١٣	الكويت	١١٧	٩٣	١٣١	٩٩	١٠٢	٨٧	٣٧	٦٨	.	١٣	٤٧	٦٠
	الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية	**١٠١**	**١١٩**	**١٠١**	**١١٨**	**١٠١،**	**١٢٠**	**٤٥**	**٧٢**	**١**	**٢٠**	..	..
١١٤	الصين الشعبية	..	١٢٧	..	١٢٥	..	١٢٩	..	..	.	..	..	..
١١٥	كوريا الديمقراطية	..	١١٣	..	١١٥	..	١١٢	..	..	..	..	..	..
١١٦	البانيا	٩٤	..	١٠٢	..	٨٦	..	٢٠	..	٥	..	..	..
١١٧	كوبا	١٠٩	١٢٢	١٠٩	١٢٥	١٠٩	١١٩	١٤	٥٠	٣	١١	..	٩٦
١١٨	منغوليا	٧٩	١٠٨	٧٩	١١١	٧٨	١٠٥	٥١	٨١	٨	٨	..	..
١١٩	رومانيا	٩٨	١٠٢	١٠١	١٠٢	٩٥	١٠١	٢٤	٧٧	٥	١٠	..	٩٨
١٢٠	بلغاريا	٩٣	٩٦	٩٤	٩٧	٩٢	٩٦	٥٥	٨٨	١١	٢١	..	..
١٢١	هنغاريا	١٠١	٩٨	١٠٣	٩٨	١٠٠	٩٨	٤٦	٦٨	٧	١٢	٩٧	٩٨
١٢٢	بولندا	١٠٩	١٠١	١١٠	١٠٢	١٠٧	٩٩	٥٠	٦٧	٩	١٨	٩٥	٩٨
١٢٣	الاتحاد السوفياتي	١٠٠	٩٧	١٠٠	٩٨	١٠٠	٩٧	٤٩	٧٣	١١	٢٢	٩٨	٩٩
١٢٤	تشيكوسلوفاكيا	٩٣	٩٦	٩٣	٩٦	٩٣	٩٧	٢٥	٣٨	١١	١٥	٩٥	..
١٢٥	المانيا الديمقراطية	١١٢	٩٤	١١١	٩٢	١١٣	٩٥	٣٩	٩٣	١٦	٢٩	..	..

الجدول ٢٤ : توزيع الدخل.

	السنة	الحصص المئوية للدخل الموضوع تحت تصرف الاسر، لفئات مئوية من الاسر (أ)					
		الـ ٢٠٪ الادنى	الخمس الثاني	الخمس الثالث	الخمس الرابع	الـ ٢٠٪ الاعلى	على الـ ١٠٪ الاعلى
دول ذات دخل منخفض							
١ كمبوتشيا		..	..	..	..	..	..
٢ بنغلادش		..	..	..	..	..	..
٣ لاوس		..	..	..	..	..	..
٤ بوتان		..	..	..	..	..	..
٥ اثيوبيا		..	..	..	..	..	..
٦ مالي		..	..	..	..	..	..
٧ نيبال		..	..	..	..	..	..
٨ الصومال		..	..	..	..	..	..
٩ بوروندي		..	..	..	..	..	..
١٠ تشاد		..	..	..	..	..	..
١١ موزامبيق		..	..	..	..	..	..
١٢ بورما		..	..	..	..	..	..
١٣ فولتا العليا		..	..	..	..	..	..
١٤ فيتنام		..	..	..	..	..	..
١٥ الهند	٦٥ - ١٩٦٤	٦,٧	١٠,٥	١٤,٣	١٩,٦	٤٨,٩	٣٥,٢
١٦ مالاوي		..	..	..	..	..	..
١٧ رواندا		..	..	..	..	..	..
١٨ سريلانكا	٧٠ - ١٩٦٩	٧,٥	١١,٧	١٥,٧	٢١,٧	٤٣,٤	٢٨,٢
١٩ غينيا		..	..	..	..	..	..
٢٠ سيراليون		..	..	..	..	..	..
٢١ زائير		..	..	..	..	..	..
٢٢ النيجر		..	..	..	..	..	..
٢٣ بنين		..	..	..	..	..	..
٢٤ باكستان		..	..	..	..	..	..
٢٥ تانزانيا		..	..	..	..	..	..
٢٦ افغانستان		..	..	..	..	..	..
٢٧ افريقيا الوسطى		..	..	..	..	..	..
٢٨ مدغشقر		..	..	..	..	..	..
٢٩ هايتي		..	..	..	..	..	..
٣٠ موريتانيا		..	..	..	..	..	..
٣١ ليسوتو		..	..	..	..	..	..
٣٢ اوغاندا		..	..	..	..	..	..
٣٣ انغولا		..	..	..	..	..	..
٣٤ السودان		..	..	..	..	..	..
٣٥ توغو		..	..	..	..	..	..
٣٦ كينيا		..	..	..	..	..	..
٣٧ السنغال		..	..	..	..	..	..
٣٨ اندونيسيا		..	..	..	..	..	..
دول ذات دخل متوسط							
٣٩ مصر		..	..	..	..	..	..
٤٠ غانا		..	..	..	..	..	..
٤١ اليمن الديموقراطية		..	..	..	..	..	..
٤٢ كاميرون		..	..	..	..	..	..
٤٣ ليبريا		..	..	..	..	..	..
٤٤ هندوراس	١٩٦٧	٢,٣	٥,٠	٨,٠	١٦,٩	٦٧,٨	٥٠,٠
٤٥ زامبيا		..	..	..	..	..	..
٤٦ زمبابوي		..	..	..	..	..	..
٤٧ تايلاند		..	..	..	..	..	..
٤٨ بوليفيا		..	..	..	..	..	..
٤٩ الفيليبين	٧١ - ١٩٧٠	٣,٧	٨,٢	١٣,٢	٢١,٠	٥٣,٩	..
٥٠ الجمهورية العربية اليمنية		..	..	..	..	..	..
٥١ الكونغو		..	..	..	..	..	..
٥٢ نيجيريا		..	..	..	..	..	..
٥٣ بابوا غينيا الجديدة		..	..	..	..	..	..
٥٤ السالفادور		..	..	..	..	..	..
٥٥ المغرب		..	..	..	..	..	..
٥٦ البيرو	١٩٧٢	١,٩	٥,١	١١,٠	٢١,٠	٦١,٠	٤٢,٩
٥٧ ساحل العاج		..	..	..	..	..	..
٥٨ نيكارغوا		..	..	..	..	..	..
٥٩ كولومبيا		..	..	..	..	..	..
٦٠ باراغواي		..	..	..	..	..	..
٦١ أكوادور		..	..	..	..	..	..
٦٢ الدومينيكان		..	..	..	..	..	..
٦٣ غواتيمالا		..	..	..	..	..	..
٦٤ سوريا		..	..	..	..	..	..
٦٥ تونس		..	..	..	..	..	..
٦٦ الاردن		..	..	..	..	..	..

الحصص المئوية للدخل الموضوع تحت تصرف الاسر، لفئات مئوية من الاسر (أ)

	السنة	الـ ٢٠٪ الادنى	الخمس الثاني	الخمس الثالث	الخمس الرابع	الـ ٢٠٪ الاعلى	على الـ ١٠٪ الاعلى
٦٧ ماليزيا	١٩٧٠	٣,٣	٧,٣	١٢,٢	٢٠,٧	٥٦,٦	٣٩,٦
٦٨ جامايكا	..	..	..	..	..	..	..
٦٩ لبنان	..	..	..	..	..	..	..
٧٠ كوريا	١٩٧٦	٥,٧	١١,٢	١٥,٤	٢٢,٤	٤٥,٣	٢٧,٥
٧١ تركيا	١٩٧٣	٣,٤	٨,٠	١٢,٥	١٩,٥	٥٦,٥	٤٠,٧
٧٢ الجزائر	..	..	..	..	..	..	..
٧٣ المكسيك	١٩٧٧	٢,٩	٧,٠	١٢,٠	٢٠,٤	٥٧,٧	٤٠,٦
٧٤ باناما	..	..	..	..	..	..	..
٧٥ جمهورية الصين	١٩٦٨	٨,٧	١٣,٢	١٦,٦	٢٢,٣	٣٩,٢	٢٤,٧
٧٦ تشيلي		٤,٤	٩,٠	١٣,٨	٢١,٤	٥١,٤	٣٤,٨
٧٧ جنوب افريقيا	..	..	..	..	..	..	..
٧٨ كوستاريكا	١٩٧١	٣,٣	٨,٧	١٣,٣	١٩,٩	٥٤,٨	٣٩,٥
٧٩ البرازيل	١٩٧٢	٢,٠	٥,٠	٩,٤	١٧,٠	٦٦,٦	٥٠,٦
٨٠ اوروغواي	..	..	..	..	..	..	..
٨١ الارجنتين	١٩٧٠	٤,٤	٩,٧	١٤,١	٢١,٥	٥٠,٣	٣٥,٢
٨٢ البرتغال	..	..	..	..	..	..	..
٨٣ يوغوسلافيا	١٩٧٣	٦,٥	١١,٩	١٧,٦	٢٤,٠	٤٠,٠	٢٢,٥
٨٤ ترينيداد وتوباغو	..	..	..	..	..	..	..
٨٥ فنزويلا	١٩٧٠	٣,٠	٧,٣	١٢,٩	٢٢,٨	٥٤,٠	٣٥,٧
٨٦ هونغ كونغ	..	..	..	..	..	..	..
٨٧ اليونان	..	..	..	..	..	..	..
٨٨ سنغافورة	..	..	..	..	..	..	..
٨٩ اسبانيا	١٩٧٤	٦,٠	١١,٨	١٦,٩	٢٣,١	٤٢,٢	٢٦,٧
٩٠ اسرائيل	..	..	..	..	..	..	..

الدول الصناعية

٩١ ايرلندا	..	..	..	..	..	..	..
٩٢ ايطاليا	١٩٦٩	٥,١	١٠,٥	١٦,٢	٢١,٧	٤٦,٥	٣٠,٩
٩٣ نيوزيلندا	..	..	..	..	..	..	..
٩٤ المملكة المتحدة	١٩٧٣	٦,٣	١٢,٦	١٨,٤	٢٣,٩	٣٨,٨	٢٣,٥
٩٥ فنلندا	..	..	..	..	..	..	..
٩٦ النمسا	..	..	..	..	..	..	..
٩٧ اليابان	١٩٦٩	٧,٩	١٣,١	١٦,٨	٢١,٢	٤١,٠	٢٧,٢
٩٨ اوستراليا	٦٧ - ١٩٦٦	٦,٦	١٣,٥	١٧,٨	٢٣,٤	٣٨,٨	٢٣,٧
٩٩ فرنسا	١٩٧٠	٤,٣	٩,٨	١٦,٣	٢٢,٧	٤٦,٩	٣٠,٤
١٠٠ هولندا	١٩٦٧	٦,٥	١١,٦	١٦,٤	٢٢,٧	٤٢,٩	٢٧,٧
١٠١ بلجيكا	..	..	..	..	..	..	..
١٠٢ كندا	١٩٦٩	٥,٠	١١,٨	١٧,٩	٢٤,٣	٤١,٠	٢٥,١
١٠٣ النروج	١٩٧٠	٦,٣	١٢,٩	١٨,٨	٢٤,٧	٣٧,٣	٢٢,٢
١٠٤ جمهورية المانيا الاتحادية	١٩٧٣	٦,٥	١٠,٣	١٥,٠	٢٢,٠	٤٦,٢	٣٠,٣
١٠٥ الولايات المتحدة	١٩٧٢	٤,٥	١٠,٧	١٧,٣	٢٤,٧	٤٢,٨	٢٦,٦
١٠٦ الدانمارك	..	..	..	..	..	..	..
١٠٧ السويد	١٩٧٢	٦,٦	١٣,١	١٨,٥	٢٤,٨	٣٧,٠	٢١,٣
١٠٨ سويسرا	..	..	..	..	..	..	..

الدول المصدرة للبترول ذات الفائض في رأس المال

١٠٩ العراق	..	..	..	..	..	..	..
١١٠ ايران	..	..	..	..	..	..	..
١١١ ليبيا	..	..	..	..	..	..	..
١١٢ السعودية	..	..	..	..	..	..	..
١١٣ الكويت	..	..	..	..	..	..	..

الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية

١١٤ الصين الشعبية	..	..	..	..	..	..	..
١١٥ كوريا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..
١١٦ البانيا	..	..	..	..	..	..	..
١١٧ كوبا	..	..	..	..	..	..	..
١١٨ منغوليا	..	..	..	..	..	..	..
١١٩ رومانيا	..	..	..	..	..	..	..
١٢٠ بلغاريا	..	..	..	..	..	..	..
١٢١ هنغاريا	..	..	..	..	..	..	..
١٢٢ بولندا	..	..	..	..	..	..	..
١٢٣ الاتحاد السوفياتي	..	..	..	..	..	..	..
١٢٤ تشيكوسلوفاكيا	..	..	..	..	..	..	..
١٢٥ المانيا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..

ملاحظات فنية

الجدول ١. المؤشرات الاساسية

استمدت تقديرات السكان في منتصف ١٩٧٨ من قسم السكان بالامم المتحدة وقد عدلت بيانات الامم المتحدة عن السكان في بعض الاحيان باستخدام بيانات احدث من البنك الدولي ومن المكتب الاميركي لتعداد السكان.

بينما اخذت البيانات عن المساحة من الكتاب السنوي لهيئة الامم المتحدة عن السكان لعام ١٩٧٧.

ويقيس **اجمالي الناتج القومي** مجموع الناتج الداخلي والاجنبي الذي يحققه المقيمون في البلد[١] وهو يشمل اجمالي الناتج الداخلي (انظر الملاحظات الفنية الخاصة بالجدول ٢) مضافا اليه عناصر الدخل (كعائدات الاستثمار وتحويلات العاملين في الخارج) وهي التي تتجمع من الخارج للمقيمين بالداخل، مطروحا منه الدخل المكتسب في النشاطات الاقتصادية المحلية والذي تجمع في الداخل للمقيمين في الخارج. وقد حسبت قيمته دون خصم هبوط القيمة الناتج عن الاستهلاك.

ان ارقام نصيب الفرد من اجمالي الناتج القوميقد حسبت وفقا للطريقة المتبعة في اطلس البنك الدولي على النحو التالي: عبر عن الدخل القومي الاجمالي بوحدات العملة المحلية اولا بمتوسط الاسعار المرجحة لفترة الاساس ١٩٧٦ – ١٩٧٨، ثم حول الى دولارات اميركية على اساس متوسط سعر الصرف المرجح عن هذه الفترة، ثم عدل مرة اخرى متمشيا مع التضخم في الولايات المتحدة. وقسم بعد ذلك التقدير الناشىء لاجمالي الناتج القومي على عدد السكان في منتصف السنة ١٩٧٨. وقد استخدم هذا المنهج لتخفيف الاثر الناشىء عن الزيادة او التخفيض المؤقت لعملة وطنية معينة ويؤمن بشكل عام امكانية مقارنة تقديرات نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي بين البلدان.

ان الرقم الدال على نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي في الصين وهو ٢٣٠ دولار حسب على اساس التقدير الرسمي « للناتج المادي الصافي » الذي نشرته الحكومة مضافا اليه علاوة تعبر عن معدل الاستهلاك وعن الخدمات التي لم يشملها هذا المفهوم. وقد تم الحصول على هذه البيانات مؤخرا وبالتالي لم يكن من المستطاع اجراء التحليلات اللازمة للتاكد من امكانية مقارنتها ببيانات الدول الاخرى.

متوسط معدل التضخم السنوي هو الرقم الاستدلالي للانكماش الضمني في اجمالي الناتج الداخلي الذي يحسب بقسمة قيمة اجمالي الناتج الداخلي باسعار السوق الجارية عن كل سنة من الفترة الزمنية، على قيمة اجمالي الناتج الداخلي باسعار السوق الثابتة وكليهما بالعملة المحلية. ان حساب التضخم هذا له حدوده، خاصة بالنسبة للدول المنتجة للنفط على ضوء الزيادات الكبيرة في اسعار النفط في اواخر سنة ١٩٧٣.

ان **نسبة من يعرفون القراءة والكتابة من الراشدين** لهي النسبة المئوية للسكان الذين تزيد اعمارهم عن ١٥ سنة والقادرين على القراءة والكتابة. هذه النسب مبنية على معلومات اولية مصدرها منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بالاضافة الى بيانات البنك الدولي. وفيما يخص بعض البلدان فقد اعطيت التقديرات لسنوات اخرى غير السنوات المحددة (مع فارق لا يزيد عن سنتين) ولذلك فلا يمكن ان نقارن سلاسل البيانات بدقة بين البلدان.

ويبين **العمر المرتقب عند الميلاد** عدد السنوات التي قد يعيشها الاطفال المولودون اذا تعرضوا لاخطار الوفاة السائدة في قطاع من السكان حين ولادتهم. والبيانات مصدرها قسم السكان في الامم المتحدة بالاضافة الى تقديرات البنك الدولي.

الرقم الاستدلالي لانتاج الغذاء للفرد: يوضح متوسط كمية الغذاء المنتجة سنويا للفرد في السنوات ١٩٧٦ – ١٩٧٨ على اساس ان متوسط كمية الغذاء المنتجة سنويا للفرد في السنوات ١٩٦٩ – ١٩٧١ تساوي ١٠٠. ان التقديرات مستمدة من منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة والتي تحسب بقسمة الارقام الاستدلالية لكمية الانتاج الغذائي (بما فيها الحبوب والجذور النشوية وقصب السكر والبنجر والبقول وزيوت الطعام والجوز والفواكه والخضراوات والمواشي ومنتجات المواشي) على الارقام الاستدلالية لمجموع السكان. وتقاس كمية الانتاج الغذائي بعد استنزال غذاء الحيوانات والبذور المستخدمة في الزراعة والكميات المفقودة خلال الانتاج والتوزيع. ان متوسطات

(١) تشير ارقام اجمالي الناتج القومي عادة الى سنة ١٩٧٨ باستثناء ايران حيث احدث التقديرات لاجمالي الناتج القومي ترجع الى ١٩٧٧، وكمبوتشيا ولبنان حيث تعود احدث الارقام الى ١٩٧٤

بلدان اعضاء في البنك الدولي وفي الامم المتحدة يقل فيها عدد السكان عن مليون نسمة

	السكان بالمليون في منتصف سنة ١٩٧٨	المساحة بالاف الكلم٢	نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي دولار اميركي ١٩٧٨	العمر المرتقب عند الميلاد عدد السنوات ١٩٧٨	متوسط الرقم الاستدلالي لانتاج الغذاء للفرد ٦٩ ١٩٧١ ١٠٠ ٧٦ ١٩٧٨
مالديف	٠.١	(٠)	١٥٠	٤٧	..
الرأس الاخضر	٠.٣	٤	١٦٠	٦٠	..
جزر القمر	٠.٤	٢	١٨٠	٤٦	..
غامبيا	٠.٦	١١	٢٣٠	٤١	٨٢
غينيا بيساو	٠.٦	٣٦	٢٩٠	٤١	١٠٥
غينيا الاستوائية	٠.٣	٢٨	..	٤٦	–
ساموا الغربية	٠.٢	٣	–	٦٨	–
جزر سليمان	٠.٢	٢٨	٤٣٠	–	١١٢
جيبوتي	٠.٣	٢٢	٤٥٠	٤٥	–
ساوتومه وبرنسب	٠.١	١	٤٩٠	–	–
غرانادا	٠.١	(٠)	٥٣٠	٦٩	–
غويانا	٠.٨	٢١٥	٥٦٠	٦٧	٩٥
سوازيلاند	٠.٥	١٧	٥٩٠	٤٦	١٠٩
بوتسوانا	٠.٨	٦٠٠	٦٢٠	٤٨	١٠٠
موريشيوس	٠.٩	٢	٨٣٠	٦٧	١٠٣
سيشيل	٠.١	(٠)	١١٣٠	–	–
فيجي	٠.٦	١٨	١٤٢٠	٧١	٩٠
باربادوس	٠.٣	(٠)	١٩٦٠	٧١	٧٦
سورينام	٠.٤	١٦٣	٢١١٠	٦٨	١٠٨
قبرص	٠.٧	٩	٢١٢٠	٧٢	٩٨
مالطة	٠.٣	(٠)	٢١٧٠	٧١	١٢١
البهاما	٠.٢	١٤	٢٥٢٠	٦٩	–
عمان	٠.٨	٢١٢	٢٥٧٠	٤٧	
الغابون	٠.٥	٢٦٨	٣٥٨٠	٤٤	٨٨
البحرين	٠.٤	١	٤١٠٠	٦٥	–
ايسلندا	٠.٢	١٠٣	٨٣٩٠	٧٥	١١٤
لوكسمبورغ	٠.٤	٣	١٠٥٤٠	٧٢	١٠٥
قطر	٠.٢	١١	١٢٧٤٠	٤٨	–
دولة الامارات العربية المتحدة	٠.٨	٨٤	١٤٢٣٠	٤٨	–

ملحوظة: تم الحصول على البيانات الاخيرة المتعلقة بنسبة من يعرفون القراءة والكتابة من الراشدين في الدول الخمس التالية: غامبيا ١٠ لسنة ١٩٧٦، وبوتسوانا ٣٥ لسنة ١٩٧٨ وسوازيلاند ٦٥ لسنة ١٩٧٨ وموريشيوس ٨٠ لسنة ١٩٧٢ وباربادوس ٩٩ لسنة ١٩٧٦

مجموعة البلدان مرجحة على اساس عدد سكان البلدان.

ويبين الجدول المرفق المؤشرات الاساسية الخاصة بالدول التي يقل عدد السكان فيها عن مليون نسمة والاعضاء في الامم المتحدة او البنك الدولي او كليهما، وعددها ٢٩ دولة

الجدولان ٢ و٣. النمو وهيكل الانتاج

استمدت معظم التعريفات من نظام الحسابات القومية بالامم المتحدة. ويقيس **اجمالي الناتج الداخلي** مجموع الناتج النهائي للسلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد البلد – اي داخل اراضي البلد بواسطة المقيمين وغير المقيمين، وبصرف النظر عن تخصيصها للمستحقين المحليين او الاجانب. وتحسب قيمة اجمالي الناتج الداخلي دون خصم هبوط القيمة الناتج عن الاستهلاك. وان اجمالي الناتج الداخلي حسب القطاعات الصناعية لمعظم البلدان يقاس على اساس تكلفة العناصر، ولكن بما ان بعض البلدان ليس لها سلسلة حسابات وطنية بتكلفة العناصر، فقد استعملت البيانات المستندة على اسعار السوق، يساوي اجمالي الناتج الداخلي بتكلفة العناصر اجمالي الناتج الداخلي باسعار السوق، مطروحا منه صافي الضرائب غير المباشرة والدعم الحكومي للمنتجين.

يغطي **القطاع الزراعي** الزراعة والغابات وصيد الحيوانات والطيور وصيد الاسماك ويتضمن **القطاع الصناعي** التعدين والصناعة التحويلية والبناء والكهرباء والماء والغاز اما جميع الفروع الاخرى من النشاط الاقتصادي فتعتبر خدمات.

استخدمت سلسلة الحسابات القومية بوحدات العملات الوطنية لحساب المؤشرات في هذه الجداول. وتقاس معدلات النمو في الجدول رقم ٢ بالاسعار الثابتة ويعبر عن حصص اجمالي الناتج الداخلي في الجدول رقم ٣ بالاسعار الجارية.

وفي الجدول رقم ٢ نجد ان متوسط معدلات النمو لمجموعات البلدان مرجحة على اساس اجمالي الناتج الداخلي للبلد مقدرا بدولارات سنة ١٩٧٠. وفي الجدول رقم ٣ نجد ان متوسط حصص القطاعات مرجحة باجمالي الناتج المحلي للبلد مقدرا بالدولارات الجارية.

الجدولان ٤ و٥. نمو الاستهلاك والاستثمار؛ هيكل الطلب

يعرف اجمالي الناتج الداخلي كما ورد بالملاحظات الفنية الخاصة بالجدول رقم ٣. يتضمن **الاستهلاك العام** (او الاستهلاك الحكومي العام) كل اوجه الانفاق الجارية لشراء السلع والخدمات بواسطة جميع المستويات الحكومية. وينظر الى الانفاق الرأسمالي على الدفاع والامن القومي على انه انفاق استهلاكي.

ويتكون **الاستهلاك الخاص** من قيمة السوق لجميع السلع والخدمات العينية

التي تشتريها او تحصل عليها العائلات والمؤسسات غير العاملة من اجل الربح. وهي تتضمن القيمة المفترضة لايجار المساكن التي يشغلها اصحابها.

ويتكون **اجمالي الاستثمار المحلي** من النفقات على الاضافات الى الاصول الثابتة في الاقتصاد المحلي زائدا صافي قيمة التغييرات في المخزون السلعي.

ويظهر **اجمالي المدخرات المحلية** مقدار الاستثمار المحلي الاجمالي الذي يموله الناتج المحلي ويحسب على انه الفرق بين اجمالي الاستثمار المحلي والعجز في الحساب الجاري للسلع والخدمات غير المتعلقة بعوامل الانتاج (مع استبعاد صافي التحويلات الجارية) وهو يتضمن كلا من المدخرات العامة والخاصة.

وتمثل **صادرات السلع والخدمات غير المتعلقة بعوامل الانتاج** قيمة كل من السلع والخدمات غير المتعلقة بعوامل الانتاج المباعة الى باقي بلدان العالم وهي تشمل البضائع والتأمين والشحن والسفر وغيرها من الخدمات غير المتعلقة بعوامل الانتاج. وتستبعد الخدمات المتعلقة بعوامل الانتاج كعائدات الاستثمار وتحويلات العاملين في الخارج.

وميزان الموارد هو الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات غير المتعلقة بعوامل الانتاج.

استخدمت سلسلة الحسابات القومية بوحدات العملة المحلية لحساب المؤشرات في هذه الجداول وتحسب معدلات النمو في الجدول ٤ بالاسعار الثابتة ويعبر عن حصص اجمالي الناتج المحلي في الجدول ٥ بالاسعار الجارية.

كما ان كل متوسطات مجموعة البلدان في الجدول ٥ مرجحة بواسطة حجم اجمالي الناتج الداخلي لكل بلد بالدولارات الاميركية الجارية.

الجدول ٦. التصنيع

تحسب النسبة المئوية لتوزيع القيمة المضافة بين الصناعات التحويلية من بيانات منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية مع اعتبار القيم الاساسية بالدولارات الاميركية لسنة ١٩٧٠

ويتفق تصنيف الصناعات التحويلية مع التصنيف الدولي المعياري للامم المتحدة لكل النشاطات الاقتصادية. وتضم الاغذية والزراعة المجموعات الاساسية ٣١١ و٣١٣ و٣١٤ من التصنيف المعياري. ويضم النسيج والملابس المجموعات الاساسية ٣٢١ الى ٣٢٤. وتضم الالات ومعدات النقل المجموعات الاساسية من ٣٨٢ الى ٣٨٤ وتضم الكيماويات المجموعات الاساسية ٣٥١ و٣٥٢ بينما تشمل الصناعات الاخرى القسم الاساسي ٣ من التصنيف المعياري باستبعاد كل ما ورد آنفا.

وبغية حساب اجمالي الناتج الصناعي للفرد، ينسب الناتج الاجمالي الى القيمة المضافة في الصناعة طبقا لما ورد في الكتاب السنوي للاحصاء الصناعي للامم المتحدة، وتطبق هذه النسب على القيمة المضافة في الصناعة حسب سلاسل الحسابات الوطنية للبنك الدولي (بالعملات المحلية)، محولة الى دولارات سنة ١٩٧٠ ويحسب بعد ذلك متوسط القيمة للفرد باستخدام تقديرات منتصف العام لسكان البلدان.

الجدول ٧. الطاقة

استمدت كل البيانات عن الطاقة من مصادر الامم المتحدة وهي تتعلق بالاشكال التجارية للطاقة الاولية: الفحم والليجنيت، البترول، الغاز الطبيعي، الغاز الطبيعي السائل، الكهرباء المائية والنووية بمكافئها من الفحم. ان استعمال الحطب وباقي الانواع التقليدية الاخرى من الوقود وان كان ملحوظاً في بعض البلدان النامية، لم يؤخذ بعين الاعتبار بسبب عدم توافر البيانات.

ان متوسطات معدل النمو في **انتاج الطاقة** قد رجحت بواسطة كميات انتاج البلد سنة ١٩٧٤. كما نجد ان متوسطات معدل النمو في «استهلاك الطاقة» مرجحة بكميات استهلاك البلد سنة ١٩٧٤ ومتوسطات معدل النمو في استهلاك الفرد للطاقة مرجحة بعدد سكان البلد.

اما **استهلاك الطاقة لكل دولار** من اجمالي الناتج الداخلي فهو يعني نسبة اجمالي استهلاك الطاقة على اجمالي الناتج الداخلي بدولارات سنة ١٩٧٥. ويوضح المؤشر كثافة استعمال الطاقة في الاقتصاد.

وتعني **واردات الطاقة** القيمة بالدولارات الاميركية لواردات الطاقة - التصنيف الدولي المعياري للتجارة قسم ٣ معدّل - وهي نسبة مئوية من مجموع ايرادات وصادرات السلع. وقد رجحت للتجارة متوسطات مجموعة البلدان بواسطة صادرات السلع للبلد بالدولارات الاميركية الجارية.

ان البيانات الخاصة بواردات الطاقة لا تميز بين الواردات البترولية لاستعمالها كوقود وتلك التي تستعمل في الصناعات البتروكيميائية. وبناء على ذلك فان هذه النسبة المئوية يمكن ان تضخم درجات الاعتماد على الطاقة المستوردة.

الجدول ٨. نمو تجارة السلع

مصدر احصاءات تجارة السلع هو منشورات هيئة الامم المتحدة ونظام بيانات التجارة للامم المتحدة مستكملة باحصاءات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومن كتيب صندوق النقد الدولي بشأن «اتجاه التجارة والاحصاءات المالية الدولية».

وتغطي **الصادرات والواردات من السلع** مع بعض الاستثناءات، كل التغييرات الدولية لملكية البضاعة المارة

بالحدود الجمركية للدولة التي تقوم بالتجميع. وتقدر الصادرات (فوب) (التسليم على ظهر السفينة) وتقدر الواردات (سيف) التكلفة وانتامين ومصاريف الشحن) ويعبر عن هذه القيمة بالدولارات الاميركية الجارية.

وتكون **معدلات نمو الصادرات والواردات من السلع** بالاسعار الحقيقيه وتحسب من الارقام الاستدلالية الكمية الحجمية للصادرات والواردات. وبالنسبة لغالبية البلدان النامية، تؤخذ هذه الارقام الاستدلالية من الدليل السنوي الاحصائي لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، بالاضافة الى البيانات التي تعبر عن اي تعديل. اما بالنسبة للدول الصناعية فتستمد هذه الارقام من الكتاب السنوي للامم المتحدة الخاص باحصاءات التجارة الدولية والنشرة الشهرية الاحصائية للامم المتحدة.

وتحسب **معدلات التبادل التجاري** (او صافي معدلات التبادل التجاري على اساس المقايضة) كنسبة الرقم الاستدلالي لقيمة وحدة الصادرات للبلد الى الرقم الاستدلالي لقيمة وحدة الواردات. والارقام الاستدلالية لمعدلات التبادل التجاري الموضحة عن عامي ١٩٦٠ و١٩٧٨مبنية على اساس ان سنة ١٩٧٠ = ١٠٠، ومن ثم فهي توضح التغييرات في اسعار الصادرات بالنسبة لاسعار الواردات. واستُمِدَّت الارقام الاستدلالية لقيمة الوحدات من المصدر المشار اليه اعلاه لمعدلات نمو الصادرات والواردات.

الجدول ٩ و١٠. هيكل تجارة السلع

ارقام حصص التجارة في هذين الجدولين مستمدة من قيم التجارة المعطاة في اشرطة التجارة لهيئة الامم المتحدة والكتاب السنوي للامم المتحدة عن احصاءات التجارة الدولية معبرا عنها بالدولارات الاميركية الجارية. وتعرف الصادرات والواردات من السلع كما ورد في الملاحظات في الجدول ٨ اعلاه.

وفي تصنيف الصادرات في الجدول ٩ حسب التصنيف المعياري للتجارة الدولية فان الوقود والمواد التعدينية والمعادن تدخل في الفرع ٣ المعدل من التصنيف (قسمي ٢٧ و٢٨) والمعادن غير الحديدية في القسم ٦٨. اما بقية المواد الاولية فتدخل في الفروع صفر وواحد واثنين واربعة (المواد الغذائية والمواشي والمشروبات والتبغ والمواد الخام غير الغذائية والزيوت والشحوم والبارافين). ما عدا الاقسام ٢٧ و٢٨ من التصنيف (المعادن، والمخصبات الطبيعية وخامات الفلزات الحديدية). اما النسيج والملابس فتتعلق بالقسمين ٦٥ و٨٤ من التصنيف (المنسوجات والغزل والانسجة الصناعية والملابس). **الآلات ومعدات النقل** تتعلق بالمواد التابعة للقسم ٧ من التصنيف. ويحسب **باقي سلع الصناعة التحويلية** كالمتبقي من القيمة الاجمالية للصادرات المصنعة ويتعلق بالفروع من ٥ الى ٩ ما عدا الفرع ٧ والاقسام ٦٥ و٦٨ و٨٤.

وفي تصنيف الواردات في الجدول ١٠ فان **السلع الغذائية** هي التي في الفروع صفر وواحد واربعة المعدل من التصنيف والقسم ٢٢ (مواد غذائية ومواشي ومشروبات وتبغ وزيوت وشحومات). اما «الوقود» فهو يدخل في الفرع ٣ من التصنيف. وباقي سلع المواد الاولية تدخل في الفرع ٢ من التصنيف (مواد خام) ما عدا القسم ٢٢ (البذور الزيتية وانواع الجوز) والقسم ٦٨ (المعادن غيرالحديدية). **الآلات ومعدات النقل** تتعلق بالمواد الداخلة بالفرع ٧ من التصنيف وتحسب **باقي الصناعات** كمتبقي من القيمة الاجمالية للواردات المصنعة وتتعلق بالفروع ٥ الى ٩ للتصنيف ما عدا الفرع ٧ والقسم ٦٨.

وقد رجحت متوسطات مجموعة البلدان في الجدول (٩) بالصادرات من السلع للدولة بالدولارات الاميركية الجارية ورجحت متوسطات مجموعة البلدان في الجدول (١٠) بالواردات من السلع للدولة بالدولارات الجارية.

الجدول ١١. مكان وصول سلع الصادرات

سبق تعريف سلع الصادرات في الملاحظات بالجدول ٨ اعلاه. وتحسب جميع حصص التجارة في هذا الجدول على اساس احصاءات القيمة التجارية (بالدولار الجاري) التي يعلنها صندوق النقد الدولي في «اتجاه التجارة». وتوزع الصادرات غير المخصصة بين مجموعات البلدان تبعا لحصصها المناظرة من التجارة القابلة للتخصيص. وانعكاسا للممارسة المستخدمة في مصدر البيانات فان مجموعات البلدان المبينة على انها اماكن الوصول للصادرات السلعية تختلف بعض الشيء عن تلك المستخدمة في مكان اخر من هذا المجلد وخاصة في ما يلي:

البلدان المتقدمة تضم ايضاً جبل طارق وايسلندا ولوكسمبورغ.

البلدان النامية تضم ايضاً كوبا المشار اليها في جداول اخرى في هذا المجلد كبلد ذي نظام اقتصادي مخطط مركزيا.

البلدان المصدرة للنفط ذات الفائض من راس المال تضم ايضا عمان وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة.

وقد رجحت متوسطات مجموعة البلدان بسلع الصادرات للبلد بالدولار الجاري.

الجدول ١٢. تجارة السلع المصنعة

مصدر البيانات في هذا الجدول هو الامم المتحدة وهو ضمن البيانات

المستعملة في تكوين «الجدول الخاص» ب من **الكتاب السنوي للامم المتحدة عن احصاءات التجارة الدولية.**

السلع المصنعة تتعلق بالسلع الواردة في التصنيف المعياري الفروع من ٥ الى ٩ المعدلة (الكيميائيات والمنتجات المرتبطة بها، السلع المصنعة، الآلات ومعدات النقل) ما عدا القسم ٦٨ (المعادن غير الحديدية).

ومجموعات البلدان المستعملة هي نفسها المذكورة في الجدول ١١ وقد رجحت متوسطات مجموعات البلدان بالصادرات الصناعية للبلد بالدولار الجاري.

الجدول ١٣. ميزان المدفوعات ونسب خدمة الدين

ميزان الحساب الجاري هو الفرق بين:

١ – الصادرات من السلع والخدمات مضافاً اليها التحويلات الحكومية والخاصة التي لا ترد.

٢ – الواردات من السلع والخدمات مضافا اليها التحويلات التي لا ترد الى بقية دول العالم.

وتستبعد من هذا الرقم جميع **مدفوعات الفائدة على الدين العام الخارجي والدين الخارجي الذي تضمنه الحكومة** والتي توضح منفصلة. وتمثل هذه الاخيرة مدفوعات الفائدة على الجزء المدفوع من الدين العام المستحق السداد والدين العام الذي تضمنه الحكومة مضافا اليه مصاريف الالتزام على الدين غير المدفوع. وقد اخذت تقديرات الحساب الجاري من ملفات صندوق النقد الدولي للبيانات، كما اخذت تقديرات مدفوعات الفائدة من نظام تقارير الديون بالبنك الدولي.

وخدمة الدين هي مجموع مدفوعات الفائدة ودفعات تسديد الاصل على الدين الخارجي العام والدين الذي تضمنه الحكومة. وتؤخذ بيانات خدمة الدين من نظام تقارير الديون بالبنك الدولي. وتعتبر نسبة خدمة الدين الى الصادرات من السلع والخدمات بمثابة مقياس عام اولي وغير دقيق لتقدير القدرة على خدمة الدين. ولا تغطي نسب خدمة الدين المذكورة في الجدول الدين الخاص غير المضمون، وهو ضخم بالنسبة لبعض البلدان. ويجب الاشارة هنا الى ان الدين المرصود لشراء العتاد الحربي لا يبلغ عنه عادة. ان متوسط نسب خدمة الدين بالنسبة لاجمالي الناتج القومي لمجموعة البلاد مرجحة طبقاً لحجم اجمالي الناتج القومي للبلدمعبرا عنه بالدولارات الجارية. ان متوسط نسب خدمة الدين الى صادرات السلع والخدمات مرجحة على اساس حجم صادرات السلع والخدمات معبراً عنه بالدولارات الجارية.

بما ان نظام تقارير الديون بالبنك الدولي يُعنى في المقام الاول بالبلدان النامية فان البيانات عن الدين الخارجي لا تتعرض هنا للمجموعات الاخرى من البلدان، كما ان البيانات المقارنة لهذه البلدان غير متاحة من مصادر اخرى.

الجدول ١٤. تدفقات رأس المال الخارجي

البيانات عن التدفق الاجمالي الى داخل البلاد وسداد اصل القروض العامة والقروض العامة المضمونة المتوسطة والطويلة الاجل، ماخوذة من نظام تقارير الديون بالبنك الدولي. اما صافي التدفقات الى الداخل فهي التدفقات الاجمالية تطرح منها دفعات تسديد الاصل.

وصافي الاستثمار الخاص المباشر هو المقدار الصافي الذي يستثمره غير المقيمين، في مؤسسات يمارسون فيها (هم او غيرهم من غير المقيمين) درجة ملموسة من الرقابة الادارية. وتتضمن هذه الارقام الصافية قيمة الاستثمارات المباشرة في الخارج من جانب المقيمين. وقد استخدمت ملفات صندوق النقد الدولي في جميع هذه التقديرات.

الجدول ١٥. الدين العام الخارجي والاحتياطات الدولية

يمثل الدين العام الخارجي غير المسدد كمية القروض العامة والقروض المضمونة من الحكومة والتي دفعت صافية من التزامات القروض الملغاة واقساط تسديد الاصل. والبيانات المعروضة تشير الى نهاية السنة المبينة بالجدول، وهي مأخوذة عن نظام تقارير الديون بالبنك الدولي. وفي تقدير الدين العام الخارجي كنسبة مئوية من اجمالي الناتج القومي، فان اجمالي الناتج القومي يحول من العملات الوطنية الى دولارات اميركية على اساس متوسط سعر الصرف الرسمي في السنة المشار اليها. ان متوسطات مجموعات البلدان مرجحة على اساس اجمالي الناتج القومي لكل بلد معبرا عنه بالدولارات الاميركية.

ويشمل **اجمالي الاحتياطات الدولية** مجموع ما تملكه البلدان من الذهب وحقوق السحب الخاصة ومركز الاحتياطي بصندوق النقد الدولي للبلدان الاعضاء فيه، والممتلكات من النقد الاجنبي التي تكون تحت سيطرة السلطات النقدية. وتحسب قيمة الجزء المكون من الذهب في هذه الاحتياطات على اساس ٣٧,٣٧ دولار اميركي للاوقية في سنة ١٩٧٠ و٢٢٦,٠٠ دولار اميركي للاوقية في سنة ١٩٧٨ وهي اسعار سوق لندن في نهاية العام. والبيانات عن الممتلكات من الاحتياطات الدولية ماخوذة من ملفات صندوق النقد الدولي. وتشير مراكز الاحتياطات لسنتي ١٩٧٠ و ١٩٧٨ الى نهاية السنة المبينة بالجدول معبرا عنها بالدولارات الاميركية الجارية. ويعبر ايضا عن الحيازات من

الاحتياطات في نهاية سنة ١٩٧٨ بعدد من شهور الواردات من السلع والخدمات والتي يدفع ثمنها من هذه الاحتياطات باتخاذ المستوى المتوسط للواردات في سنة ١٩٧٧، او في سنة ١٩٧٨. ومتوسطات مجموعات البلدان مرجحة على اساس واردات كل دولة من السلع والخدمات معبرا عنها بالدولارات الجارية.

الجدول ١٦. معونة التنمية الرسمية من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول (الاوبك)

تتكون **معونة التنمية الرسمية** من صافي ما يدفع من القروض والمنح تقدمها، بشروط مالية امتيازية، الوكالات الرسمية لاعضاء لجنة مساعدات التنمية المنبثقة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول بهدف النهوض بالتنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية. وهي تشمل ايضا قيمة التعاون التقني والمعونة التقنية.

وتعبر **الكميات** المذكورة عن صافي المبالغ المدفوعة للدول النامية والمؤسسات المتعددة الاطراف. وتسجل الآن المبالغ المدفوعة للمؤسسات المتعددة الاطراف من جانب جميع الدول الاعضاء في لجنة مساعدات التنمية على اساس تاريخ اصدار سند التعهد بتسديد القرض. وكانت بعض الدول الاعضاء في لجنة مساعدات التنمية تسجل المبالغ المدفوعة على اساس تاريخ الصرف. ويستبعد من صافي التدفقات الى البلدان المنخفضة الدخل التدفقات الثنائية غير المخصصة وكل المبالغ المدفوعة الى المؤسسات المتعددة الاطراف.

والارقام عن سنة ١٩٧٨ والسنوات السابقة هي الارقام الفعلية التي نشرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، اما ارقام سنة ١٩٧٩ فهي تقديرات اولية. وجميع الارقام الاخرى هي تقدير احتمالات مستقبلية اعدها البنك الدولي، ترتكز على تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي بالنسبة لنمو اجمالي الناتج القومي، وعلى بيانات بشان اعتمادات المعونة الواردة في الميزانية،وعلى البيانات الحكومية الخاصة بسياسة المعونة. وهي تقديرات مستقبلية ترتكز على الخطط الحالية وليست تنبؤات بما سيحدث.

وقد حولت القيمة الاسمية لمعونة التنمية الرسمية لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الى اسعار سنة ١٩٧٨ باستخدام معامل الانكماش لاجمالي الناتج القومي، المعبر عنه بالدولار الاميركي. وقد حُدِّدَ معامل الانكماش هذا على اساس ارتفاع الاسعار في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (باستبعاد اليونان والبرتغال واسبانيا وتركيا) ويعبر عنه بالدولار الاميركي. وهو يأخذ في الاعتبار التغييرات في اسعار الصرف بين الدولار الاميركي والعملات الوطنية. وعلى سبيل المثال فانه عندما تنخفض قيمة الدولار الاميركي يتعين، عند قياس ارتفاع الاسعار بالعملات الوطنية، تعديلها الى اعلى، بمقدار انخفاض قيمة الدولار، لمعرفة زيادة الاسعار معبرا عنها بالدولارات الاميركية.

ويبين الجدول هذا العام، فضلا عن اجمالي المعونات من الدول المصدرة للبترول (الاوبك) اجمالي المعونات من منظمة الدول العربية المصدرة للبترول. والدول المانحة في منظمة الدول العربية المصدرة للبترول هي، الجزائر والعراق والكويت وليبيا وقطر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة.

الجدول ١٧. نمو السكان، في الماضي والمستقبل، وثبات حجم السكان الافتراضي

ان **معدلات نمو السكان** هي معدلات متوسطة محسوبة في منتصف السنة لسكان البلاد. وقد رجحت متوسطات مجموعات البلدان على اساس سكان كل دولة سنة ١٩٧٠.

وقد درست **تقديرات عدد السكان** لسنتي ١٩٨٠، ٢٠٠٠، وحتى السنة التي قد يصبح فيها ثابتاً، لكل بلد على حدة وابتداءاً بمعلومات عن مجموع السكان ومعدلات الخصوبة ومعدلات الوفيات. في سنة الاساس ١٩٧٨ قدرت هذه البارامترات مستقبلياً لسنة ١٩٨٠ ولمدة خمس سنوات بعد ذلك على اساس افتراضات عامة حتى يصبح حجم السكان ثابتاً. وقد اخذت تقديرات سنة الاساس من الامم المتحدة (اتجاهات النمو السكاني وتوقعاته في العالم حسب البلدان من ١٩٥٠ الى ٢٠٠٠) ومن البنك الدولي والمجلس السكاني والمكتب الاميركي لتعداد السكان.

ويوضح **صافي معدل التكاثر** عدد الاناث اللاتي ستلدهن بنت حديثة الميلاد طوال عمرها وذلك بافتراض معدلات خصوبة ثابتة لاعمار معينة وفئة محددة من معدلات الوفيات.

ان معدل صافي التكاثر يقيس اذن المدى الذي تستطيع فيه التكاثر مجموعة من البنات حديثات الميلاد وفقا لمعدلات معينة للخصوبة والوفيات. ان معدلاً لصافي التكاثر، مقداره واحد صحيح، يظهر ان الخصوبة بلغت مستوى الاحلال: فعند هذه النسبة تحمل النساء الصالحات للحمل عدداً من الاناث في المتوسط يكفي لاحلالهن، في مجموع السكان. وسوف يستمر عدد السكان في الزيادة بعد بلوغ مستوى الاحلال للتكاثر، لان معدلات المواليد الماضية الاكثر ارتفاعاً تكون قد انتجت توزيعاً

للعمر ذا نسبة عالية من الاناث في عمر التكاثر، او على وشك بلوغه. وبالتالي فالوقت الذي يستغرقه سكان بلد ما، حتى يصبح حجمهم ثابتاً، بعد بلوغ مستوى الاحلال للتكاثر، انما يتوقف على الهيكل العمري الخاص به وانماط التكاثر السابقة.

ان وضع السكان في حالة الثبات هو الوضع الذي تبقى فيه معدلات الوفيات، بالنسبة لجنس وعمر معينين،ثابتة على مدى فترة طويلة من الزمن، بينما ظلت في نفس الوقت معدلات الخصوبة الخاصة بالعمر ذاته عند مستوى الاحلال (صافي معدلات الاحلال = واحد صحيح). وفي مثل هذا المجتمع يبقى معدل المواليد ثابتاً ومساوياً لمعدل الوفيات وبالتالي يصبح هيكل الاعمار ثابتا ايضاً، ومعدل النمو يصبح صفراً.

وفي جميع التوقعات المستقبلية افترض ان الهجرة الدولية لن يكون لها اي تأثير.

ان تقديرات الحجم الافتراضي لعدد السكان الثابت، والسنوات التي ستصل فيها الخصوبة الى مستوى الاحلال ليست سوى تكهنات لا يجب ان تؤخذ على أنها تنبؤات. وقد ادرجت هذه التقديرات بغية توفير ملخص توضيحي للاتجاهات الحديثة البعيدة المدى وعلى اساس افتراضات ذات اسلوب رفيع. ويمكن الحصول على معلومات اضافية حول الافتراضات التي حسبت على اساسها هذه التقديرات من قسم التحليل الاقتصادي والتقديرات المستقبلية التابع للبنك الدولي.

الجدول ١٨. المؤشرات الديموغرافية والمتعلقة بالخصوبة

يقصد بمعدلات المواليد (او الوفيات) التقريبية عدد المواليد الاحياء (او الوفيات) لكل الف شخص في السنة. وقد اخذت من نفس المصدر المشار اليه في الملاحظات الخاصة بالجدول ١٧.

وتمثل **نسبة الخصوبة الاجمالية** عدد الاطفال الذين يمكن ان تلدهم امراة واحدة، على فرض انها ستعيش الى نهاية فترة قدرتها على الحمل وانها ستلد في فترات وفقاً لمعدلات الخصوبة الخاصة بكل فترة. اخذت المعدلات من نفس المصدر المذكور في الملاحظات الخاصة بالجدول ١٧.

وتشير **النسبة المئوية للنساء في مجموعة اعمار التكاثر** الى النساء في اعمار الحمل (من ١٥ الى ٤٤ سنة) كنسبة مئوية من مجموع عدد السكان الاناث. استمدت هذه التقديرات من تقديرات السكان بالجدول ١.

النسبة المئوية للنساء المتزوجات اللاتي تستعملن وسائل منع الحمل تشير فقط الى النساء المتزوجات في عمر الحمل (من ١٥ الى ٤٤ سنة). واستمدت هذه البيانات من كتاب دوروتي نورتمان والن هوفستاتر «برامج تنظيم الاسرة والسكان: الوقائع» بمختلف طبعاته الصادرة عن مجلس السكان نيويورك ومن كتاب دوروتي نورتمان «تغيير انماط منع الحمل: افاق شاملة» في «نشرة السكان» المجلد ٣٢ العدد ٣، (واشنطن د. س: مكتب مراجع السكان، اغسطس/آب سنة ١٩٧٧)، ومن التقرير السنوي لسنة ١٩٧٦ لمصلحة احصاء التخطيط العائلي (واشنطن د. س: الهيئة الاميركية للتنمية الدولية). وتشير البيانات الى سنوات متنوعة لا تتعدى باكثر من سنتين تلك التي اشير اليها. ان متوسطات مجموعات البلدان قد رجحت على اساس سكان كل دولة.

الجدول ١٩. القوى العاملة

يشير **السكان في عمر العمل** الى مجموع السكان الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥ و ٦٤ سنة. وتستند تقديرات سنة ١٩٧٨ على تقديرات السكان المذكورة في الجدول ١ اما تقديرات سنة ١٩٦٠ فقد اخذت من قسم السكان التابع للامم المتحدة. ومتوسطات مجموعات البلدان قد رجحت على اساس عدد سكان كل بلد.

وتشمل القوى العاملة الاشخاص ذوي النشاط الاقتصادي بما في ذلك القوات المسلحة والعاطلون عن العمل ولكنها تستثني ربات البيوت والطلاب والمجموعات التي ليس لها نشاط اقتصادي. وتوجد تعاريف الزراعة، والصناعة، والخدمات، في الملاحظات على الجدول ٢. وقد اخذت تقديرات التوزيع القطاعي للقوى العاملة سنة ١٩٦٠ من مكتب العمل الدولي (القوى العاملة تقديرات ١٩٥٠ - ٢٠٠٠) ومعظم ارقام سنة ١٩٧٨ عبارة عن توقعات مستخرجة بيانيا بالاستكمال الهندسي لتقديرات مكتب العمل الدولي لسنتي ١٩٦٠ و١٩٧٠ المعطاة في المصدر المذكور. ومتوسطات مجموعات البلدان قد رجحت على اساس القوى العاملة المتعلقة بكل دولة.

معدلات نمو القوى العاملة أخذت من التقديرات المستقبلية الخاصة بالبنك الدولي ومن بيانات منظمة العمل الدولية عن معدلات النشاط وهي ايضا من المصدر المذكور اعلاه. ان متوسطات مجموعات البلدان للفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ وللفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ قد رجحت على اساس القوى العاملة لكل دولة سنة ١٩٧٠. اما متوسطات الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ فقد رجحت على اساس التقديرات المستقبلية عن القوى العاملة لكل دولة سنة ١٩٨٠.

وقد يكون تطبيق معدلات النشاط، التي اوردتها منظمة العمل الدولية، على اخر تقديرات البنك الدولي المستقبلية غير ملائم بالنسبة لبعض البلدان، حيث طرأت تغيرات كبيرة في مستويات البطالة

والبطالة الجزئية و/أو الهجرة الدولية والداخلية. وبالتالي يجب مراعاة الحذر عند تناول تقديرات القوى العاملة للفترة ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠.

الجدول ٢٠. التحضرّ

ان البيانات حول **سكان المدن كنسبة مئوية من مجموع السكان** مأخوذة من تقديرات غير منشورة وتقديرات مستقبلية وضعها قسم السكان التابع للامم المتحدة.الى جانب البيانات المأخوذة من البنك الدولي ومن عدة طبعات للكتاب السنوي للسكان (الامم المتحدة).

وقد حسبت **معدلات نمو سكان المدن** من التقديرات المستقبلية الخاصة بالبنك الدولي وتقديرات حصص سكان المدن من المصادر المذكورة اعلاه.

واستمدت البيانات عن التجمعات الحضرية من الامم المتحدة ايضا.

وبما ان التقديرات المبينة في هذا الجدول تعكس مختلف التعاريف لكلمة «حضري» كما هي مستعملة في مختلف البلدان، فيجب التزام الحذر عند اي مقارنة بين البلدان.

ان متوسطات سكان المدن لمجموعات البلدان كنسبة مئوية من مجموع السكان قد رجحت على اساس سكان كل بلد. اما باقي المتوسطات لمجموعات البلدان في هذا الجدول فقد رجحت على اساس مجموع سكان المدن لكل بلد.

الجدول ٢١. المؤشرات المتعلقة بالعمر المرتقب

سبق تعريف **العمر المرتقب عند الميلاد** في الملاحظات الفنية عن الجدول ١.

معدل وفيات الرضع هو عدد المواليد الذين يموتون قبل سنة واحدة من العمر لكل الف ولادة حية في سنة معينة.وقد اخذت البيانات من مصادر متنوعة منها الكتب السنوية للسكان (الامم المتحدة) ونشرة المكتب الاميركي لتعداد السكان «سكان العالم ١٩٧٧» وكلها تشير الى سنوات متنوعة لا تبعد باكثر من سنتين عن السنوات المذكورة.

ويعني **معدل الوفيات لدى الاطفال** عدد الوفيات بين الاطفال من عمر سنة واحدة الى ٤ سنوات لكل الف طفل في نفس شريحة العمر في سنة معينة، وبالنسبة للبلدان التي لديها سجلات دقيقة للوفيات فان هذه المعدلات مأخوذة من الكتب السنوية للسكان (الامم المتحدة) وهي تشير الى عدد من السنوات لا تبعد باكثر من سنتين عن السنوات المذكورة. اما بقية البلدان فان المعدلات قد اخذت عن جداول كول - ديميني النموذجية عن معدلات الحياة بحيث تتمشى مع العمر المرتقب عند الميلاد لسنتي ١٩٦٠ و١٩٧٨[٢] ان كل متوسطات مجموعات البلدان في هذا الجدول قد رجحت على اساس حجم سكان كل بلد.

الجدول ٢٢. المؤشرات المتعلقة بالصحة

ان تقديرات **عدد السكان لكل طبيب ولكل ممرضة** مأخوذة من بيانات منظمة الصحة العالمية وقد روجع بعضها كي تعكس المعلومات الجديدة المعطاة من قبل البلدان المعنية. وهي تأخذ في الاعتبار ايضا التقديرات المعدلة المذكورة في الجدول ١. ويشمل قطاع التمريض المتخرجين والممارسين والمساعدين. ونظرا لاختلاف تعريف التمريض باختلاف البلدان وبسبب ان البيانات الموضحة هي عن سنوات غير تلك المقصودة وهي عادة لا تزيد عن سنتين عن السنة المذكورة، فان البيانات لا تكون قابلة للمقارنة بين البلدان.

ان النسبة المئوية لمجموع السكان الذين تتوفر لهم امكانية الوصول الى المياه النقية – طبقا لمنظمة الصحة العالمية – هي ذلك الجزء من السكان الذين تتوفر لهم امكانية معقولة للوصول الى امدادات المياه النقية اي المياه السطحية معقمة او غير معقمة (ولكن غير ملوثة مثل المياه التي يمكن الحصول عليها من الآبار المحفورة والينابيع والآبار الصحية).

يحسب المعدل الفردي اليومي من السعرات الحرارية بقسمة المكافىء الحراري مقدرا بالسعرات الحرارية لكمية الغذاء في بلد ما على مجموع عدد السكان. وكمية الغذاء المتاحة تشمل الانتاج المحلي والواردات مطروحا منها الصادرات والتغيرات في المخزون وهي تستثني غذاء الحيوانات والبذور المستعملة في الزراعة وكميات الغذاء المفقودة اثناء الانتاج والتوزيع.

وتشير متطلبات الفرد اليومية من السعرات الحرارية الى عدد السعرات اللازمة للحفاظ على السكان في مستويات عادية من الصحة والنشاط، مع الاخذ بعين الاعتبار التوزيع حسب العمر والجنس ومتوسط وزن الجسم ودرجات حرارة البيئة. ان مجموعتي التقديرات مستمدتان من منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة.

ان جميع متوسطات مجموعات البلدان في هذا الجدول قد رجحت على اساس حجم سكان كل بلد.

الجدول ٢٣. التربية والتعليم

تشير البيانات في هذا الجدول الى مجموعة متنوعة من السنوات لا تبعد اكثر من سنتين عن السنوات المذكورة. وقد أُخذ معظمها من منظمة الامم

(٢) انسوج كول وول ديميني "الجداول النموذجية لمعدلات الحياة والسكان الثابتين حسب الاقاليم الرئيسية" ج مطبعة جامعة برينستون ١٩٦٦.

المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو).

وتشير البيانات الى عدد المسجلين في المدارس الابتدائية الى تقديرات اجمالي المسجلين من التلاميذ الذكور والاناث في المدارس الابتدائية من كل الاعمار.

ويعبر عنها كنسبة مئوية من مجموع السكان الذكور والاناث في عمر التعليم الابتدائي لاعطاء «نسب قيد اجمالية بالمرحلة الابتدائية». ولو ان عمر الالتحاق في المدارس الابتدائية يعتبر عادة بين ٦ و١١ سنة، الا ان نظم التعليم تختلف من بلد الى آخر. وقد انعكست هذه الفوارق بين البلدان من حيث الاعمار ومدد الدراسة في المعدلات المعطاة. في بعض البلدان التي يتوفر فيها التعليم الابتدائي المجاني قد تفوق نسب الالتحاق الاجمالية ١٠٠ بالمئة، اذ ان بعض التلاميذ يمكن ان يكونوا في عمر ادنى او اعلى من العمر الرسمي للقبول بالمدرسة الابتدائية.

ويمكن الحصول على البيانات الخاصة بعدد المسجلين في المدارس الثانوية بنفس الطريقة. على ان عمر الالتحاق بالمدارس الثانوية هو من ١٢ – ١٧ سنة. وقد اخذت البيانات عن اعداد المسجلين بالتعليم العالي من منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو). وقد ورد تعريف معدل الذين يعرفون القراءة والكتابة من الراشدين في الملاحظات عن الجدول ١.

وقد رجحت متوسطات مجموعات البلدان في هذا الجدول على اساس حجم سكان كل بلد.

الجدول ٢٤. توزيع الدخل

تشير البيانات في هذا الجدول الى توزيع الدخل الاجمالي الذي يوجد تحت تصرف الاسرة. وقد اعد هذا التوزيع لفئات مئوية مكونة من ١ بالمئة مرتبة حسب الدخل الاجمالي. ويشمل التوزيع المناطق الريفية والحضرية ويشير الى سنوات مختلفة بين ١٩٦٥ و١٩٧٧

اما التوزيع في البلدان الصناعية فهو مأخوذ من ملكولم سوير «توزيع الدخل في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» (دراسات غير دورية للمنظمة يوليو/ تموز ١٩٧٦) وتشير الى الدخل بعد خصم الضرائب وهي تشبه من حيث المفهوم والى حد ما، التوزيع في البلدان النامية. ان التقديرات لبلدان اميركا اللاتينية ما عدا المكسيك مأخوذة من النتائج الاولية لمشروع مشترك بين البنك الدولي واللجنة الاقتصادية للامم المتحدة الخاصة باميركا اللاتينية. اما ارقام المكسيك فهي نتائج مسح ميزانية الاسرة لسنة ١٩٧٧. ان التقديرات لمعظم البلدان النامية آسيا مأخوذة من النتائج الاولية لمشروع مشترك بين البنك الدولي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي. اما التوزيع الخاص بالدول النامية الاخرى فقد اخذ من البنك الدولي الذي حصل عليه من مصادر وطنية.

وحيث ان تحصيل البيانات عن توزيع الدخل لم يكن منظما بشكل منهجي ولا مدمجا في نظام الاحصاء الرسمي في كثير من البلدان فقد استمدت التقديرات من اعمال المسح التي اعدت اصلا لاغراض اخرى (في اعلب الاحيان عمليات مسح للانفاق الاستهلاكي التي تجمع ايضا بعض المعلومات عن الدخل). ان اعمال المسح هذه تستعمل مفاهيم متنوعة للدخل فباستبعاد بعض الاستثناءات لا تاخذ هذه البيانات في اعتبارها اختلاف حجم الاسرة وعلاوة على ذلك فان كثيرا من اعمال المسح هذه تعجز عن الحصول على معلومات وثيقة تتعلق بتقديرات توزيع الدخل على جميع المستويات الوطنية. ومع ان التقديرات المعطاة تعتبر افضل الموجود الا انها لم تتحاشى كل هذه المشكلات ويجب اذن تفسيرها باقصى ما يمكن من الحذر.

ان نطاق هذا المؤشر محدود ايضا. وتختلف الاسر من حيث الحجم، ولهذا يجب رسم فارق اخر بين التوزيع على اساس الترتيب حسب الدخل الاجمالي للاسر والتوزيع الذي يتم فيه الترتيب تبعا لمعدل دخل الاسر بالنسبة للفرد. ان الفارق مهم ذلك لان العائلات ذات الدخل المنخفض غالبا ما تكون كبيرة العدد وقد يكون دخلها الاجمالي عاليا نسبيا. ولهذا السبب فاذا اردنا المقارنة بين توزيعين (على سبيل المثال بين بلدين او بين منطقتين احداهما في المدينة والاخرى في الريف داخل البلد نفسه) لمعرفة درجة الرفاهية فمن الافضل استعمال توزيع الافراد مرتبين حسب معدل دخل الفرد في الاسرة. الا ان هذه المعلومات ليست متوفرة الا لعدد محدود من البلدان ولمساعدة البلدان المتخلفة في جمع وتحليل البيانات الخاصة بتوزيع الدخل. وضع البنك الدولي مؤخرا دراسة بعنوان «قياس مستويات المعيشة».

National accounts and economic indicators	*Production Yearbook.* Rome: FAO, various issues. *A System of National Accounts.* New York: UN Department of International Economic and Social Affairs, 1968. *Statistical Yearbook.* New York: UN Department of International Economic and Social Affairs, various issues. *World Bank Atlas, 1979.* Washington, D.C.: World Bank, 1979. World Bank data files. National sources.
Energy	*World Energy Supplies, 1950–74, 1972–76* and *1973–78.* UN Statistical Papers, Series J, nos. 19, 21 and 22. New York: UN Department of International Economic and Social Affairs, 1974, 1978 and 1979.
Trade	*Direction of Trade.* Washington, D.C.: IMF, various issues. *International Financial Statistics.* Washington, D.C.: IMF, various issues. *Handbook of International Trade and Development Statistics.* New York: UN Conference on Trade and Development, various issues. *Monthly Bulletin of Statistics.* New York: UN Department of International Economic and Social Affairs, various issues. *Yearbook of International Trade Statistics.* New York: Department of International Economic and Social Affairs, various issues. United Nations trade tapes.
Balance of payments, capital flows and debt	*Balance of Payments Manual.* 4th ed. Washington, D.C.: IMF, 1977. International Monetary Fund balance-of-payments data files. *Development Co-operation.* Paris: OECD, various annual issues. World Bank Debt Reporting System.
Population	*World Population Trends and Prospects by Country, 1950–2000: Summary Report of the 1978 Assessment.* New York: UN Department of International Economic and Social Affairs, 1979. United Nations population tapes. *World Population: 1977.* Washington, D.C.: US Bureau of the Census, International Statistical Programs Center, 1978. *World Bank Atlas, 1979.* Washington, D.C.: World Bank, 1979. World Bank data files.
Labor force	*Labour Force Estimates and Projections, 1950–2000.* 2nd ed. Geneva: ILO, 1977. International Labour Office tapes. World Bank data files.
Social indicators	*Demographic Yearbook.* New York: UN Department of International Economic and Social Affairs, various issues. *Statistical Yearbook.* New York: UN Department of International Economic and Social Affairs, various issues. *Statistical Yearbook.* Paris: UNESCO, various issues. World Bank data files. *World Health Statistics Annual.* Geneva: WHO, various issues. *World Health Statistics Report.* Special Issue on Water and Sanitation, vol. 29, no. 10. Geneva: WHO, 1976.

Note: Because the United Nations no longer reports data on Taiwan, most of the indicators for Taiwan come from its statistical publications.

الأنتاج
شركة المطبوعات العربية
Compagnie des Editions Arabes s.a
41 RUE DARTOIS 75008 PARIS – TEL 563 34 44

الترجمة
انتر اراب
INTER-ARABE
bureau de traduction et d'interprétation
12, rue Vaneau 75007 Paris
Tél. . 555-47-56

Printed in Italy - Poligrafici Editoriale spa - Officine Grafiche - Bologna